الحافظ الخطيب البغدادي
وأثره في علوم الحديث

٣٩٢هـ - ٤٦٣هـ

«كل من أنصف علم أن المحدثين بعد الخطيب عيال على كتبه»
الحافظ أبو بكر بن نقطة الحنبلي

تأليف
الدكتور محمود الطحان

أستاذ الحديث المشارك بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية
كلية أصول الدين بالرياض
ص.ب: ٥٤٤٦

رسالة نال بها المؤلف العالِمِيَّة من درجة أستاذ «الدكتوراه»
في الحديث وعلومه من جامعة الأزهر ـ كلية أصول الدين



الحافظ الخطيب البغدادي

وأثره في علوم الحديث

٣٩٢هـ - ٤٦٣هـ

الطبعة الأولى
١٤٠١ هـ - ١٩٨١ م

مقدّمة الرّسالة

(١) سبب اختيار الموضوع.

(٢) خطة البحث فيه.

(٣) الأسلوب في البحث.

(٤) الغرض من البحث.

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على سيد الأنبياء والمرسلين سيدنا محمد وعلى آله وأصحابه ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين.

وبعد: فإن سبب اختياري لهذا الموضوع «الخطيب البغدادي وأثره في علوم الحديث» هو ما كنت أسمعه كثيراً وأنا صغير في ابتداء الطلب- عندما كنا ندرس شرح النخبة لابن حجر- من مثل هذه العبارات «قال الخطيب» و «للخطيب فيه مصنف حسن» و «قد أفرده الخطيب بتصنيف حافل»، وما شابه ذلك من العبارات التي تدل على أن لهذا الرجل أثراً كبيراً في «علوم الحديث» أو «علم المصطلح».

وكنا لا نمر بصفحة من صفحات شرح النخبة إلا ونرى عبارة من مثل العبارات التي ذكرتها.

وكنت إذ ذاك لا أعرف من هو الخطيب البغدادي، ولا رأيت مصنفاً من مصنفاته، لكن وقر في نفسي، وتأكد في ذهني أن هذا الرجل لا بد أن يكون له شأن كبير، وقدم راسخة في هذا العلم، ما دام أن له في كل فن من فنونه مصنَّفاً خاصاً به.

ومن ذلك الوقت خطر ببالي أنه يجب البحث عن هذا الرجل وعن مصنفاته في علم المصطلح، ويُؤلَّف في ذلك كتابٌ يطلع عليه طلبة العلم، ويستفيدون مما فيه من التعريف بشخصية هذا الرجل، وبما صنفه من المصنفات النافعة الكثيرة.

لكن ذلك الخاطر كان أشبه بحلم يراه النائم في نومه وسرعان ما يتبدد بعد الإستيقاظ، فقد كنت في تلك الفترة صغير السن، قليل العلم، سريع التأثر بما يعرض لي.

بيد أن هذا الحلم بَدَلَ أن يتبدد صار مع مرور الأيام يتجدّد، ويتوضح، فقد تابعت طلب العلم - ولله الحمد والمنة - واطلعت على قدر أكبر في سائر العلوم ومنها علم المصطلح - عامة، وعلى ما يتعلق بالخطيب البغدادي ومصنفاته وأقواله في علوم الحديث خاصة، فتبادر إلى ذهني أني أنا الذي سأقوم بالبحث عن الخطيب ومصنفاته وأثره في علوم الحديث، وأرجأت الموضوع إلى فرصة مواتية.

ولما يسر الله لي متابعة الدراسة في الأزهر الشريف - كلية أصول الدين - قسم الحديث، وذلك بعد أن صرت مدرساً عده سنوات، عقدت العزم على أن أجعل موضوع رسالتي العالِمِية (الدكتوراه) هو: «الخطيب البغدادي وأثره في علوم الحديث».

وفعلاً بعد انتهائي من مرحلة التخصص الأولى (الماجستير)، عرضت الموضوع على المرحوم فضيلة الشيخ الدكتور عبد الوهاب عبد اللطيف، الذي كان رئيس قسم السُنة في الكلية آنذاك، مستشيراً إياه فيه، فأبدى لي ارتياحه وموافقته. ثم كان له الفضل في مساعدتي على وضع خطة البحث والسير فيه، ثم في الدلالة على مصادره، إذ كان هو المشرف على الرسالة أولاً، ثم لما توفاه الله تعالى عينت الكلية لي بديلاً عنه في الإشراف فضيلة الشيخ الدكتور السيد محمد الحكيم حفظه الله، فقام فضيلته بالمهمة التي أوكلت إليه خير قيام، فتابع توجيهي وإرشادي إلى نقاط مهمة في بحث الموضوع، ودلني على المصادر القيمة لبحثها، فأتمّ ما بدأه سلفه المرحوم على أحسن وجه، وكان خير خلف لخير سلف، وحظيت الرسالة بشرف الإشراف من عالِمَيْن جليلين، هذبا ما وصلتُ إليه وصقلاه ونقحاه، وأكملا النقص الذي فيه فجاء بحثاً فيه خير كبير لطلبة العلم وللمسلمين إن شاء الله تعالى.

هذا وإن مصادر البحث عن حياة الخطيب وأثره في علوم الحديث كثيرة والحمد لله، وذلك لشهرته الكبيرة وأثره العظيم في علوم الحديث والتاريخ.

فقد ترجمه ترجمة وافية تزيد على بضع صفحات أكثر من عشرة من المصنفين

القدامى في مصنفاتهم وتواريخهم، وعددوا أثناء ترجمته كثيراً من مصنفاته وشيوخه وتلاميذه، وذكروا أقوال العلماء فيه، وبينوا أثره في علوم الحديث.

كما أن كتب مصطلح الحديث كلها تكثر من ذكره، ونقل أقواله، وبيان تصانيفه في كل بحث من أبحاثه.

والذي وصل إلينا من كتبه المخطوط منها والمطبوع - وهو في حدود ما وصلت إليه يساوي خمسة وعشرين كتاباً - فيه مادة غزيرة ودسمة لِذّ الباحث فيه بالمعلومات الموثوقة عن علمه ومصنفاته وأثره في علوم الحديث.

لكن المصادر الحديثة عنه نادرة جداً، فلم يكتب عن الخطيب في العصر الحديث غير اثنين: أولهما شكيب أرسلان بمقالة في مجلة الثقافة الدمشقية - الجزء الأول السنة الأولى من ص (٤ - ١٤) - وعنوان المقالة «مدينة السلام» تعرض فيها للخطيب، وذكر أنه من المصنفين المجيدين، وهذا المقال لا يشفي الباحث بل لا يعطيه شيئاً يذكر.

أما الثاني فهو الأستاذ يوسف العش الذي جمع فيه كتاباً صغيراً سماه «الخطيب البغدادي مؤرخ بغداد ومحدّثها»، ومن هذا العنوان يظهر موضوع الكتاب، فقد اهتم المؤلف بالنواحي التاريخية في الخطيب، وأبرزها حتى ظهر ذلك في الكلام على مصنفات الخطيب، فإنه لم يتكلم فيه إلا عن تاريخ بغداد فقط، وأطال في الكلام عليه حتى استغرق قرابة ثلاثين صفحة من الحجم الصغير. على حين أنه خصص للكلام على كتبه الثمانين أربع عشرة صفحة فقط.

لكن الرجل اعترف بأن بحثه ذلك «تمهيد للبحث عن علم الخطيب وأثره» [1] وكان منصفاً في اعترافه دقيقاً في وصفه لبحثه، ولقد أجاد في عرض ترجمة الخطيب، والكلام على كتاب تاريخ بغداد، كما أنه تتبع أسماء مصنفاته فذكرها

---

(١) انظر (ص ٧٨) من كتاب «الخطيب البغدادي مؤرخ بغداد ومحدثها» للدكتور يوسف العش.

وفهرسها وبين مكان وجودها إن كانت موجودة، وتكلم على ثقافة الخطيب، وأعطى حكمه فيها من خلال عَدِّ كتبه، وأقوال العلماء فيها، وعاد فاعترف بأن هذا وإن كان لا يكفي للاعتماد عليه في الأبحاث العلمية،لكن قال إنه خير للعلم أن يتدرج من أن يقف، وقال «وعسى أن تؤيده الدراسات المقارنة التحليلية»(١).

ولقد استفدت من بحث الأستاذ العش هذا في الباب الأول، أي في ترجمة الخطيب وبيان مصادرها، كما استفدت في بحث مصنفات الخطيب، في الدلالة على بعض المخطوطات من كتب الخطيب وغيره، وخصوصاً في المكتبة الظاهرية.

أما في الأبواب الثلاثة الأخيرة، وهي الكلام على مصنفاته تفصيلاً، ونقده للأئمة وبيان أوهامهم، وأثره في علوم الحديث من خلال الدراسة المقارنة، فليس في كتابه شيء يذكر.

ولذلك اعتمدت في بحثي للأبواب الثلاثة الأخيرة على الدراسة المقارنة، وعلى بحثي الخاص الذي لم تتعرض له المصادر القديمة ولا المصادر الحديثة.

وقد جعلت الرسالة من مقدمة وأربعة أبواب وخاتمة. والأبواب الأربعة هي:

الباب الأول:

حياة الخطيب وعصره.

الباب الثاني:

مصنفاته.

الباب الثالث:

إيراده الطعون في أبي حنيفة، ونقده للأئمة.

الباب الرابع:

أثره في علوم الحديث.

أما المقدمة فخصصتها لبيان السبب الداعي لاختياري هذا الموضوع،

---

(١) المصدر السابق ص ١٧٠.

ولإيضاح خطة السير فيه، والأسلوب الذي سأتبعه في معالجته، ثم الغاية والهدف من البحث فيه.

وأما أبواب الرسالة، فقد خصصت الباب الأول منها لبحث حياة الخطيب وعصره، وقد قسمته إلى أربعة فصول وهي:

الفصل الاول: عصر الخطيب.

الفصل الثاني: حياته.

الفصل الثالث: شيوخه وتلاميذه.

الفصل الرابع: آراء العلماء فيه.

وبحثت في الفصل الأول عن عصر الخطيب الذي عاش فيه من جميع جوانبه السياسية والإجتماعية والعلمية، وما رافق ذلك من الأحداث السياسية والخلافات الطائفية والمذهبية الهامة.

وعرضت في الفصل الثاني مراحل حياته من ولادته إلى وفاته، متبعاً فيها السير الزمني، والحوادث التي جرت له فيها نقطة نقطة، وقد قسمت حياته العلمية إلى ثلاث مراحل وهي:

١- مرحلة ابتداء الطلب والتثقيف العام.
٢- مرحلة إنشاء الرحلات لسماع الحديث وجمعه.
٣- مرحلة التصنيف والإسماع.

وأوضحت في كل مرحلة حياته العلمية وأبرز معالمها، بالإضافة إلى الأحداث الأخرى التي أثرت على سير حياته في تلك المرحلة، بحيث صارت الأحداث العلمية والاجتماعية والسياسية تمشي معاً في البحث، وهكذا حتى سنة وفاته، بأسلوب شائق، إذ بدأ القارىء بقراءتها لا يتركها حتى ينتهي منها. كما ذكرت نبذة عن علومه وأخلاقه وصفاته ومذهبه.

وتكلمت في الفصل الثالث عن شيوخه وتلاميذه، وبينت أنهم لا يحصون لكثرتهم، وأن إحصاءهم عسير جداً، ثم أحصيت شيوخه الذين روى عنهم في كتاب واحد من كتبه، وهو كتاب: «الأسماء المُبْهَمَة في الأنباء المُحْكَمَة»، فكانوا مائة وستة وستين شيخاً، ثم ترجمت لأربعة من شيوخه الكبار وواحد من أقرانه، وأربعة من تلاميذه.

وفي الفصل الرابع عرضت أقوال العلماء فيه، وذكرت أنهم أجمعوا على رسوخه في علمه، وصدقه في قوله ونقله، وتفوقه في تصنيفه، لكنهم اختلفوا في تعصبه وإنصافه، ثم بينت أن الجمهور من العلماء أجمعوا على أنه مُنْصِف بعيدٌ عن التعصب، وأن الذين رموه بالتعصب وقلة الإنصاف، نفر قليل، وذكرت تلك الأقوال تفصيلاً سواء الذين قدحوا فيه أو الذين مدحوه وأثنوا عليه.

وأما الباب الثاني فقد خصصته للكلام على مصنفات الخطيب تفصيلاً، ليكون دليلاً قوياً وبرهاناً ساطعاً على عمق أثر الخطيب في علوم الحديث.

وقسمت هذا الباب إلى ثلاثة فصول وهي:

الفصل الاول: الكلام على مصنفاته عامة.

الفصل الثاني: الكلام على الموجود من مصنفاته تفصيلاً.

الفصل الثالث: فهرس بأسماء الكتب التي ورد بها دمشق من روايته.

وتكلمت في الفصل الأول بكلمة عامة عن مصنفاته، من حيث كثرتها وجودتها وقيمتها العلمية، وأنها هي التي خلّدت ذكر الخطيب، ورفعت منزلته بين العلماء.

ثم ذكرت أن ما وصل إلينا من أسماء تلك المصنفات، التي وجدتها في الفهارس وبطون الكتب، هو ثمانون مصنَّفاً بين كبير يبلغ المجلدات العديدة، وصغير لا يتجاوز الكراس الواحد، وأثبت أسماء تلك الكتب في قائمة.

وتكلمت في الفصل الثاني عما عثرت عليه من كتب الخطيب تفصيلاً، فبدأت

بذكر أسماء المطبوع منها، وهي اثنا عشر. وأتبعتها بأسماء التي ما زالت مخطوطة، وهي اثنا عشر أيضاً.

ثم تكلمت عن اثنين وعشرين كتاباً منها تفصيلاً، وأرجأت الكلام على كتابي الكفاية والجامع إلى الباب الرابع، للكلام عليهما أثناء الموازنة بينهما، وبين أمهات الكتب في علم المصطلح.

وعرضت في كل كتاب الفقرات التالية:

١) أشهر من ذكره من المصنِّفين.

٢) وجوده.

٣) طبعاته (إن كان مطبوعاً).

٤) وصف النسخة المخطوطة (إن كان غير مطبوع).

٥) وصف الكتاب وطريقة تصنيفه.

٦) كلمة ختامية في الكتاب.

وقد أزيد بعض الفقرات الأخرى في بعض الكتب لحاجة يقتضيها المقام.

وقد أجهدني هذا الفصل وأخذ من وقتي وتفكيري الشيء الكثير، إذ كلفني أن أقرأ هذه الكتب بإمعان- (إلا تاريخ بغداد، فقد تصفحته وقرأت منه شيئاً يسيراً) -ودقة، وأُعطي بعد ذلك الوصفَ والقولَ فيها.

وفي الفصل الثالث: أوردتُ قائمة بأسماء الكتب التي ورد بها الخطيب دمشق من روايته عن شيوخه، وقد جمع أسماء هذه الكتب في جزءٍ محمد بن أحمد بن محمد المالكي، وهذا الجزء ما زال مخطوطاً في المكتبة الظاهرية، فأوردت ما فيه بتمامه على الترتيب نفسه ولم أضف إلا الرقم التسلسلي للمصنَّفات. وبلغتْ عدتها (٤٧٦) كتاباً في شتى العلوم والفنون، وهي تدل على سعة اطلاع الخطيب، وبعد أفقه العلمي.

وخصصت الباب الثالث لعرض انتقادات الخطيب للأئمة، وأدخلت فيه إيراده الطعون في أبي حنيفة، لأنه وإن لم ينسب الخطيب لنفسه كلاماً في أبي حنيفة،

إلا أن جمعه لتلك الطعون الكثيرة، وترجيحه إياها ربما يجعله شريكاً لمن نسبها إليه.

وقد قسمت الباب إلى فصلين وهما:

الفصل الأول: إيراد الخطيب الطعون في أبي حنيفة، وردّ العلماء عليه، ومناقشة ذلك.

الفصل الثاني: نقده لأئمة الحديث، وبيان أوهامهم.

وحصرت البحث في الفصل الأول في النقاط التالية:

١) مكان ورود تلك الطعون.

٢) مجمل تلك الطعون وأنواعها، ونقدها من جهة الإسناد والمعقول.

٣) أشهر من رد على الخطيب من العلماء.

٤) نقد عام للخطيب فيما أورده من مثالب أبي حنيفة.

وخلصت من هذا الفصل إلى أن الخطيب متعصب فيما روى، مُجَانِبٌ للحق فيما قال ورجّح، غير منصف فيما جمع، لكني أبديت شكوكاً في كون هذا الجمع للمثالب من تسطير يده، وغلَّبْتُ الظن في كونها قد زيد فيها بعد وفاته.

وأما الفصل الثاني فبحثت فيه النقاط التالية:

١) مواضع تلك الانتقادات. وقلت إن أغلبها في كتابيه: (المُوضِح والمؤتنف).

٢) نماذج منها.

٣) هل سبقه إليها غيره؟.

٤) رأي العلماء في تلك الانتقادات.

٥) غرضه من ذكرها.

٦) كلمة ختامية في الموضوع

وذكرت في الكلمة الختامية أن الخطيب محسن في بيان تلك الأوهام والانتقادات، وأنه مُؤَدٍّ حق الله وحق العلماء في ذلك.

وأما الباب الرابع فخصصته للكلام على أثر الخطيب في علوم الحديث، وقسمته إلى ثلاثة فصول وهي:

الفصل الأول: مقدمة تاريخية في نشأة (علوم الحديث) وتطوره، والتصنيف فيه.

الفصل الثاني: تعريف بأمهات الكتب في (علوم الحديث)، وموازنة بينها وبين أشهر كتب الخطيب فى هذا الفن.

الفصل الثالث: تحقيق قول الحافظ أبي بكر بن نقطة: «كل من أنصف علم أنّ المحدثين بعد الخطيب عيال على كتبه».

وقد بينت في الفصل الأول المراد من عنوان هذا الباب، ثم أوردت عرضاً تاريخياً موجزاً لنشأة (علوم الحديث) وأدواره التي مّر بها، ثم ذكرت أشهر المصنفات للمتقدمين في علوم الحديث، وبينت أنها ثمانية، كما ذكرها الحافظ ابن حجر في مقدمة شرح النخبة له.

وفي الفصل الثاني عَرَّفْتُ بسبعة كتب من أمهات كتب علوم الحديث بالتفصيل، ثم وازنت بينها وبين أشهر كتب الخطيب في علوم الحديث وهما: (الكفاية والجامع)، وبعض كتبه الأخرى، وخرجت بنتيجة ملخصها: أن الخطيب زاد على من قبله، وأتى بأحسن مما جاءوا به من المصنفات، وأن الذين جاءوا بعده استفادوا منه، ولم يأتوا بأحسن مما أتى.

وفي الفصل الثالث: حققت قول الحافظ أبي بكر بن نقطة الحنبلي «كل من أنصف علم أن المحدثين بعد الخطيب عيال على كتبه»، فأتيت إلى أمهات كتب المصطلح بعد الخطيب، فتفحّصتُها، وبينت مواضع الاستفادة من كتب الخطيب، وعلى سبيل المثال، أوضحت أن ابن الصلاح نقل في مقدمته: (علوم الحديث)، عن كتب الخطيب في أكثر من ستين موضعاً، فذكرت تلك المواضع، وأشرت إلى أرقام الصفحات في المقدمة، وفي كتب الخطيب، لا سيما (الكفاية والجامع). كما ذكرت أن من جاء بعد ابن الصلاح، اعتمدوا على مقدمته اختصاراً، أو نظمًا أو شرحاً، والذين استدركوا عليه أو قيدوا ما أطلقه، إنما اعتمدوا في ذلك على كتب الخطيب غالباً، ودعمت ذلك بالنقول التي تثبت ذلك.

وأما الخاتمة، فلخصت فيها زبدة الدراسات عن الخطيب في هذه الرسالة،

بدون استشهاد ولا ضرب أمثلة، فكانت كالنتيجة التي توصلت إليها من خلال تلك الدراسات الطويلة.

وسلكت في دراستي أسلوب استقراء النصوص، ثم استنطاقها، وأخذ الحكم منها. ثم إن وافقت ما قاله الأئمة، كانت دعمًا لما قالوه، وإن خالفت ما قالوه في بعض الجوانب، كانت النصوص أثبت وآكد في الوثوق بها لدى الباحث عن الحقائق العلمية.

وغرضي من هذه الدراسات كشف اللثام عن شخصية الخطيب العلمية، وإزاحة الستار عن مكنونات مصنفاته الدفينة في بطون المكتبات النائية، لإخراج هذه الثروة العلمية إلى حيّز الوجود، لأنها ـ مع نفاستها ـ في حكم المفقودة، إذ هي كالكنز الدفين، وبعث هذا التراث العلمي الإسلامي من مخبئه، ليوضع أمام جيلنا الإسلامي الناشىء، الذي أصبح ينشد الحقيقة العلمية بعين بصيرة وفكر نَيِّر.

وقد بذلت قصارى جهدي في أن تكون الرسالة بالمستوى اللائق بموضوعها القيّم النفيس، وتجشمت في سبيل ذلك عدا عن الكتابة والقراءة والسهر ـ الأسفار للبحث عن المخطوطات في المكتبات شرقاً وغرباً، وتصويرها، لأتمكن من البحث فيها واستخراج مكنوناتها.

كما أن استفادتي من فضيلة الأستاذين المشرفين: الأول المرحوم الشيخ عبد الوهاب عبد اللطيف طيّب الله ثراه، والمشرف الحالي فضيلة الشيخ الدكتور السيد محمد الحكيم، في توجيهي ولفت نظري إلى أشياء قيمة، كان لها أثر كبير في صقل الرسالة وتهذيبها، وتجنيبها كثيراً من الأخطاء، فلهما جزيل شكري وامتناني. ومع كل هذا فلا أدّعي أني بلغت الكمال أو قاربته، فكل بني آدم خطّاء، وخير الخطّائين التوابون، فإن أحسنت فيها فبفضل الله وتوفيقه، وإنْ قصرت فهو مني، وأسأل الله تعالى العفو عن تقصيري. وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين.



الباب الأول

حياة الخطيب وعصره

الفصل الأول: عصره.
الفصل الثاني: حياته.
الفصل الثالث: شيوخه وتلاميذه.
الفصل الرابع: آراء العلماء فيه.



الفصل الأول

عصر الخطيب

(١) الناحية السياسية .
(٢) الناحية الاقتصادية .
(٣) الخصومات بين الفرق الإسلامية .
(٤) الخلافات المذهبية .
(٥) الناحية العلمية .

عصر الخطيب

لقد عاش الخطيب في عصر فيه القلاقل السياسية، والصراع على الحكم والسلطة. وفتح عينيه ليشهد تناحر الفرق الإسلامية، وتخاصمها، كما رأى الخلافات المذهبية والكلامية.

فأما الناحية السياسية:

فيعتبر عصر الخطيب- القرن الخامس الهجري- من الناحية السياسية، عصر ضعف الخلافة العباسية. فقد كان الخليفة العباسي ليس له إلا سلطة اسمية على بغداد وما حولها، والسلطة الفعلية كانت لبني بويه، ثم للسلجوقيين من بعدهم. هذا في العراق.

أما في المغرب ومصر، فقد كان الحكم فيها للفاطميين، حتى لقبوا أنفسهم بالخلفاء، وامتد حكمهم إلى الشام والحجاز، وحاولوا السيطرة على العراق، لكن لم يفلحوا.

أما خراسان والمشرق، فقد كان يحكمه الغَزْنَويُّون، وإن أبقوا على الارتباط الاسمي بالخلافة العباسية.

هذا وصف موجز لحالة الدولة والخلافة الاسلامية في القرن الخامس الذي عاش فيه الخطيب، وفتح عينيه عليه.

لقد عاش الخطيب في بغداد عاصمة الخلافة العباسية، كما قضى فترة من أخريات حياته في الشام، وتسلم الخلافة في فترة حياته اثنان من الخلفاء العباسيين

فقط، وهما القادر بالله، والقائم بأمر الله.

أما الخليفة القادر بالله، فهو أبو العباس أحمد بن الأمير إسحاق بن المقتدر جعفر بن المعتضد العباسي، وقد تولى الخلافة سنة إحدى وثمانين وثلاثمائة، وله من العمر يومئذ أربع وأربعون سنة.

وبقي في الخلافة إلى أن توفي سنة (٤٢٢) هـ، وكانت خلافته إحدى وأربعين سنة، وقد كان رجلاً عالماً، قامعاً للبدعة، كما وصفه الخطيب بقوله: «كان من أهل الديانة والتهجد وكثرة الصدقات». وصنف كتاباً في الأصول في فضل الصحابة، وتكفير المعتزلة، والقائلين بخلق القرآن، وكان هذا الكتاب يُقْرأ كل جمعة بحضرة الناس.

لكن سلطته كانت إسمية وشكلية حتى على مدينة بغداد، فقد كان ملوك بني بُويه هم أصحاب الأمر والنهي في بغداد والعراق، وهم بهاء الدولة، وإبنه شرف الدولة، (٤١١- ٤١٦) هـ، وجلال الدولة (٤١٨- ٤٣٥) هـ، وكان هؤلاء الملوك منهمكين في تسوية القلاقل بين السنة والشيعة، فانتبه الفاطميون بمصر إلى تضعضع الحال في العراق، وبثوا دعوتهم هناك، حتى صار لهم عملاء وأعوان، فخُطب للحاكم الفاطمي على المنابر بالكوفة والموصل سنة ٤٠١ هـ، فانتبه الخليفة وأصحاب الأمر لذلك، فقام الخليفة وكتب محضراً سنة ٤٠٣ هـ، يتضمن القدح في نسب الفاطميين، ووقّع عليه جماعة من العلويين وأهل العلم.

ويذكر ابن الأثير في تاريخه، أن نفوذ بني بويه في العراق تعرض للخطر: حيث خطب (قرواش) بن المقلد أمير بني عقيل، الذي آلت إليه السيادة في الموصل والأنبار والمدائن والكوفة، للخليفة الحاكم بأمر الله الفاطمي، فأرسل الخليفة القادر أبا بكر الباقلاني، الفقيه المشهور، إلى بهاء الدولة، وطلب إليه أن يعمل على قمع هذه الحركة، فأرسل بهاء الدولة جيشاً اضطر قرواش إلى إعادة الخطبة للخليفة العباسي [١].

---

(١) ابن الأثير: ٨٣/٩.

وأما الخليفة القائم بأمر الله، فهو أبو جعفر عبد الله بن القادر بالله، ولد سنة ٣٩١ هـ، وتولى الخلافة بعد موت أبيه سنة ٤٢٢ هـ، وهو الذي لقبه بالقائم بأمر الله، وكان ورعاً ديّناً زاهداً عالماً، قوي اليقين بالله، كثير الصدقة والصبر، ولكنه كان ضعيفاً ليس بيده من الأمر شيء. وكان في عهد سلطنة جلال الدولة البويهي (٤١٨ـ ٤٣٥) هـ، وأبي كاليجار (٤٣٦ـ ٤٤٠) هـ، والملك الرحيم (٤٤٠ـ ٤٤٧) هـ، مسلوبَ السلطة، في الوقت الذي أصبح فيه ملوك بني بُويه يديرون العالم الإسلامي، من غير أن يحفلوا بمن يَدّعي أنه أمير المؤمنين.

ولما بلغ الأمر إلى هذا الحد، استغاث الخليفة القائم بطغرل بك السلجوقي (السُّني)، الذي كان بنواحي الري، أن يتدخل في الأمر ويأتي إلى بغداد، ويخلصه من البويهيين، والبساسيري عميل الفاطميين في بغداد. فجاء طغرل بك، ودخل بجنوده بغداد وفَرَّ البساسيري إلى الرحبة وذلك سنة ٤٤٧ هـ، وقبض طغرل بك على الملك الرحيم، آخر ملوك بني بُويه، وبذلك انتهى حكم بني بويه، وحل محلهم السلجوقيون، فتسلموا الأمور ببغداد، ووضعوا الخلافة العباسية تحت حمايتهم.

أما حادثة البساسيري، فهي عبارة عن محاولة انقلاب سياسي كبير، كاد يُطيح بالخلافة العباسية السنية، ويحل محلها الخلافة الباطنية الفاطمية، وملخصها أن أبا الحارث أرسلان البساسيري مقدم الأتراك، كان قد عظم أمره واستولى على البلاد، ولم يكن الخليفة القائم بأمر الله يقطع أمراً دونه، ثم إن الخليفة صَحَّ عنده سوء عقيدته، ونيته في الغدر بالخليفة والقبض عليه، وأنه كاتَبَ صاحبَ مصر الفاطمي، يذكر له انه في طاعته، وأنه على إقامة الدعوة له بالعراق. فكاتَب الخليفةُ طغرل بك، أمير الغزِّ وهو بنواحي الري، يستنهضه على السير إلى العراق، ووصل طغرل بك إلى بغداد في رمضان سنة سبع وأربعين وأربعمائة، وعقد رئيس الرؤساء ابن المسلمة عهداً بين الخليفة وطغرل بك، يولي الخليفة طغرل بك على الأمور، تجاه القضاء على نفوذ الفاطميين وعملائهم، أمثال البساسيري، وقد قام طغرل بك بالمهمة خير قيام، وهرب البساسيري إلى الرحبة، وهدأت البلاد، الى أن دخلت سنة خمسين وأربعمائة، وفيها اضطر طغرل بك للخروج إلى الموصل لقتال أحد العاصين، ولم

يبق ببغداد من يحميها، فلما سمع البساسيري بذلك توجه إلى بغداد بمن معه من الجنود، وعَسْكَروا على مقربة منها بمكان يُسمى الأنبار. ويقول الخطيب في تاريخه:

«ولما كان يوم الجمعة السادس من ذي القعدة، تحقق الناس كون البساسيري بالأنبار، ونهضنا إلى صلاة الجمعة بجامع المنصور، فلم يحضر الإمام، وأذّن المؤذنون بالظهر ثم نزلوا من المئذنة، فأخبروا أنهم رأوا عسكر البساسيري حذاء شارع دار الدقيق، فبادرتُ إلى أبواب الجامع، فرأيت من الأتراك البغداديين أصحاب البساسيري نفراً يسيراً، يُسَكِّنون الناس ويعدون إلى الكرخ، فصلى الناس في هذا اليوم بجامع المنصور ظهراً أربعاً من غير خطبة، ثم ورد من الغد وهو يوم السبت نحو مائة فارس من عسكر البساسيري، ثم دخل البساسيري بغداد يوم الأحد، ثامن ذي القعدة ومعه الرايات المصرية. فلما كان يوم الجمعة، الثالث عشر من ذي القعدة، دعا لصاحب مصر في الخطبة بجامع المنصور، وزيد في الأذان «حيَّ على خير العمل». ثم ذكر الخطيب القتال الذي جرى ببغداد بين البساسيري، وبين الخليفة حتى قبض على الخليفة ووزيره ابن المسلمة، فاستجار الخليفة بقريش أمير العرب، فأجاره وأخرجه معه إلى الخيمة، ثم صُلب الوزير ابن المسلمة بباب خراسان، ونُفِيَ الخليفة إلى حديثة عانة، حيث حبس هناك، وقامت الدولة الفاطمية الرافضة ببغداد[1].

فهذا وضع الخلافة العباسية في بغداد في حياة الخطيب. لذلك عزم الخطيب البغدادي في تلك الفترة (أي بعد نفي الخليفة وحبسه واستيلاء الرافضة على الحكم) على هجر بغداد والخروج إلى أي مكان، لأن الإنسان لا يطيق أن يرى هذه الحوادث تمر أمام عينيه، وفعلاً، ما انتصف هلال صفر من سنة ٤٥١ هـ، حتى استتر وخرج من بغداد قاصداً دمشق.

وبلغ الخطيب وهو في دمشق أن الخليفة تخلص من محبسه، ورجع إلى بغداد، وبلغه أن البساسيري قُتل وطيف برأسه في بغداد بعد رجوع طغرل بك إليها، إلا أنه لم يرجع إلى بغداد.

---

(١) انظر القصة وتفاصيلها في تاريخ بغداد: (٣٩٩/٩ـ ٤٠٤).

وبقي الخليفة القائم بأمر الله في الخلافة، إلى أن توفي سنة ٤٦٧ هـ، أي بعد وفاة الخطيب بأربع سنين.

فهذه صورة للوضع السياسي في عصر الخطيب.

وأما الناحية الاقتصادية فلم تكن مشرقة أيضاً، فالغلاء الشديد، والقحط الرهيب ترى ذِكْرَه في كل تاريخ في تلك الفترة.

وأما بالنسبة للخصومات التي وقعت بين الفرق الإسلامية، فقد اتَّسمتْ بطابع العنف والقسوة وظهر الخصام على أشده بين الشيعة الرافضة والسنة.

وأما الخصام بين المعتزلة والسنة، ففي الحقيقة لم يبق للمعتزلة في عصر الخطيب أثر يذكر، فقد اختفى مذهبهم من الميدان، وجَحَرَهم الإمام أبو الحسن الأشعري في أقماع السمسم، فقد أخذ مذهبهم في الضعف منذ بداية العصر العباسي الثاني، إذ بدأ المتوكل وخلفاء ذلك العصر بعده ينهون الناس عن القول بخلق القرآن، وقد مر بنا قريباً أن الخليفة القادر بالله صنف كتاباً يتضمن تكفير المعتزلة والقائلين بخلق القرآن، وكان هذا الكتاب يُقرأ كل جمعة بحضرة الناس، لذلك انتعشت السنة، وانهزم الاعتزال، ولم يبق للمعتزلة إلا أن يتحملوا الطعن والغمز بدون أن يتفوهوا بشيء لضعفهم.

وأما التنافس بين المذاهب الفقهية، فقد كان لا بد من وقوعه في كل عصر، وقد كان هذا التنافس مدعاة لتحرير المذاهب وتنقيحها وبيان أدلتها.

وأما الناحية العلمية في عصر الخطيب، فقد كانت منتعشة انتعاشاً حسناً، ولم يكن للتقلبات السياسية، والتصدع في جسم الخلافة الإسلامية، ولا للخلافات بين الفرق، ولا للتنافس المذهبي أثر على سير العلم والعلماء والحد من نشاطهم العلمي. فقد كان العلماء في عصر الخطيب يشقون طريقهم غير آبهين بما يحدث من حولهم، معتبرين أن هذه حوادث آنية تزول بزوال الأيام. لكن العلوم الإسلامية يجب أن تثبت وتنقح وتهذب، ويصنف فيها المصنفات الكثيرة للأجيال القادمة من المسلمين، لأن دين الإسلام سيبقى، وهذه الحوادث العابرة ستزول؛ ﴿فأما الزبد فيذهب

جفاءً وأما ما ينفع الناس فيمكث في الأرض﴾.

وهذا الخطيب نفسه في غمرة الحوادث السياسية والخلافات الطائفية، يرحل إلى البصرة، وإلى خراسان، ويرجع مزوداً بالروايات الكثيرة والزاد العلمي الغزير، ولا يمنعه مانع من السفر. ثم يستقر ببغداد التي كانت تعج بالفتن، ويهذب تلك الروايات، ويصنف منها المصنفات الكثيرة النافعة، التي بقيت إلى اليوم كاللؤلؤ المكنون، وكأنه أثناء تصنيفها في معزل عن مجرى الحوادث تماماً.

وهكذا غيره من العلماء. فقد نشأ في عصره كثير من كبار العلماء في أكثر الفنون والعلوم، فقد أخذ الخطيب نفسه العلم عن شيوخ لا يحصون كثرة، وفيهم عدد كبير من أكابر العلماء. فمن شيوخه المحدثين الكبار أبو نعيم الأصبهاني، وأبو بكر البرقاني، وأبو الحسن البزاز، وابن رزقويه وغيرهم. ومن شيوخه الفقهاء أبو إسحاق الشيرازي، والمحاملي، وابن الصباغ، وأبو الطيب الطبري، وغيرهم.

وبرر من العلماء في عصره من غير شيوخه وتلاميذه، علماء كبار، منهم الحاكم أبو عبد الله النيسابوري، وتلميذه الحافظ أبو بكر البيهقي، وابن النحاس في مصر، والقاضي أبو يعلى الحنبلي، وابن عبد البر الأندلسي، وكريمة بنت أحمد المروزية، وغيرهم، وبرز من الشعراء والأدباء الشريف الرضي، وأبو العلاء المعري، وابن زيدون، وغيرهم:

وظهر من الفلاسفة أبو علي بن سينا.

وصنف في هذا العصر مصنفات كثيرة في شتى العلوم الإسلامية. وكانت مصنفات مهذبة منسقة مبوبة، أعطت العلوم صيغتها النهائية، وقعّدت قواعدها الأخيرة التي سيبني المسلمون القادمون عليها.

فمن هذه المصنفات، مصنفات الخطيب الكثيرة القيمة، ومنها مصنفات ابن عبد البَر حافظ المغرب، ومنها مصنفات البيهقي، وعلى رأسها السنن الكبرى، ومنها مصنفات أبي نُعيم الأصبهاني، وعلى رأسها الحِلْية، والمستدرك على الصحيحين للحاكم، وغيرها من كتب الحديث والفقه والتفسير وغيرها.

والخلاصة أن عصر الخطيب، وإن كان عصر القلاقل السياسية والخصومات الطائفية والخلافات المذهبية، إلا أنه كان عصر العلم وتصنيف المصنفات الكثيرة، التي أعطت العلوم شكلها النهائي، وقُعِّدَتْ فيه قواعدها الأخيرة، فصارت تلك المصنفات عمدة المتأخرين، وصار الذين جاءوا بعد عصر الخطيب لهذه المصنفات مقلدين، ولما فيها من العلوم والقواعد معتمدين.

الفصل الثاني

حياته

(١) اسمه وأصله ونشأته.
(٢) مراحل حياته.
(٣) رحلاته.
(٤) هجرته إلى دمشق.
(٥) ثورة الروافض عليه، وإخراجه إلى صور.
(٦) رجوعه إلى بغداد، ووفاته بها.
(٧) علومه.
(٨) مذهبه ونزعاته.
(٩) مناقبه وأخلاقه.
(١٠) مزاياه وصفاته.

حيَــاة الخطيب

إن الباحث في حياة الخطيب، يجد فيها مثالاً كريماً للعالم الدؤوب الذي خالط حب العلم شغاف قلبه، وشغله التحقيق في مسائله، والغوص على دقائقه عن كل شيء، فحصل منه على كل ما يريد. فهو الذي يمكن أن يسمى -بحق- رجل العلم الذي عاش للعلم، ورحل للعلم، واضطهد في سبيل العلم.

وسأحاول الآن -ما أمكنني- عرض جوانب وصور من حياة هذا العالم، الزاخرة بالحيوية والنشاط العلمي، لعلها تكون حافزاً لطلبة العلم والعلماء، في مواصلة التحقيق العلمي والبحث في مسائله بدون ملل ولا سأم.

وبإمكان الواقف على حياة الخطيب العلمية، أن يميز فيها ثلاث مراحل بارزة، هذه المراحل هي:

١) مرحلة ابتداء الطلب والتثقيف العام.

٢) مرحلة إنشاء الرحلات لسماع الحديث وجمعه.

٣) مرحلة التصنيف والإسماع.

وهي مراحل طبيعية يمر بها عادة أكثر المحدثين، الذين اشتهروا وتألق نجمهم، واستفاد الناس من علمهم ومصنفاتهم.

---

(١) تراجع ترجمته في: البداية والنهاية: (١٠١/١٢)، وتبيين كذب المفتري ص ٢٦٨، وتذكرة الحفاظ: ١١٣٥/٣، وشذرات الذهب: ٣١١/٣، ومعجم الأدباء: ١٣/٤، والمنتظم: ٢٦٥/٨، والنجوم الزاهرة: ٨٧/٥، ووفيات الأعيان ٧٦/١، وطبقات الشافعية الكبرى: ٢٩/٤، وغيرها.

مجمل حياته:

ومجمل حياته أنه ولد من أسرة غير مشهورة، في قرية قرب بغداد سنة **٣٩٢** هـ، ونشأ في رعاية والده فعلمه القرآن، ثم دفعه إلى مؤدب ليعلمه القراءة والكتابة، ولما بلغ الحادية عشرة من عمره، بدأ بسماع الحديث، ثم درس الفقه، ولما بلغ العشرين من عمره عزم على الرحلة، فرحل إلى البصرة لسماع الحديث، ومر بالكوفة ثم رجع إلى بغداد. ولما بلغ الثالثة والعشرين، رحل إلى نيسابور وأصبهان وهمذان والجبال والدينور، ثم رجع إلى بغداد وقد صار محدثاً وراوية كبيراً، ومكث في بغداد إلى أن بلغ اثنتين وخمسين سنة، وعندها خرج للحج، ودخل دمشق وصور ليسمع من محدثيها، ثم بعد الحج عاد إلى بغداد، حتى إذا بلغ تسعاً وخمسين سنة، خرج إثر فتنة البساسيري إلى دمشق مهاجراً، فاستقر فيها حتى بلغ سبعاً وستين سنة، حيث أخرج منها، فقصد صور فبقي فيها- وفي تلك الفترة كان يتردد إلى القدس-.

وعندما بلغ سبعين سنة، أي قبل وفاته بسنة، عزم على الرجوع إلى بلده بغداد، فرجع إليها ماراً بطرابلس وحلب، ومكث بقية عمره فيها، إلى أن توفي ببغداد وله من العمر إحدى وسبعون سنة رحمه الله.

هذا مجمل حياته، وهو عبارة عن إشارات وخطوط عريضة لا تشفي الغليل، لكن في عرضها ترتسم بوضوح في ذهن القارىء معالم حياته وملخصها. ولنبدأ الآن بعرض حياة الخطيب ومراحلها بشيء من التفصيل:

اسمه ونسبه:

اسمه أحمد بن علي بن ثابت بن أحمد بن مهدي، ويكنى أبا بكر، واشتهر بالخطيب البغدادي.

أصله:

ذكر الخطيب في تاريخ بغداد في ترجمة والده [١]، أن أصله من العرب، وأن له

---

(١) تاريخ بغداد: ٣٥٩/١١.

عشيرة كانوا يركبون الخيول، مسكنهم بالحصاصة[1]، من نواحي الفرات

أما والده أبو الحسن، فلم يكن من العلماء المشهورين في فن من الفنون، وإنما كان له إلمام يسير بالعلم، فقد كان يخطب الجمعة والعيدين بقرية قريبة من بغداد، اسمها (دَرْزيجان)[2]. فقد قال السبكي في كتابه «طبقات الشافعية الكبرى» ما يلي:

«وكان لوالده الخطيب أبي الحسن علي إلمام بالعلم، وكان يخطب بقرية «درزيجان» إحدى قرى العراق»[4].

ولذلك لم يصف الخطيب والده بأنه من العلماء، وإنما وصفه بأنه من حفّاظ القرآن. فقد قال في ترجمته في تاريخ بغداد: (. . . كان أحد حفاظ القرآن، قرأ على أبي حفص الكتاني، وتولى الإمامة والخطابة على المنبر بـ«درزيجان» نحواً من عشرين سنة[4].

ويبدو أن لقب «الخطيب» لحق والده بسبب توليه الخطابة مدة طويلة، ومن والده، انتقل اليه.

ويذكر ابن كثير في البداية أنه كان خطيباً للجمعة والعيدين في بغداد، لكن في كتاب معجم الأدباء عن النخشبي، أنه كان يخطب بقرية من قرى بغداد، وقد تكون تلك القرية «درزيجان» التي كان يخطب فيها والده من قبل.

هذا ولم ينفرد الخطيب بهذا اللقب (الخطيب)، فقد لقب به عدد من العلماء، منهم تلميذه الخطيب التبريزي، وآخرون يطول ذكرهم.

---

(١) الحصاصة: قرية من قرى السواد، قرب قصر ابن هبيرة من أعمال الكوفة أنظر معجم البلدان ٢٧٤/٢.

(٢) في معجم البلدان: ٥٦٧/٢ مانصه: «دَرْزيجان: بفتح أوله وسكون ثانيه وزاء مكسورة وياء مثناة من تحت وجيم وآخره نون، قرية كبيرة تحت بغداد على دجلة بالجانب الغربي منها. وكان والد أبي بكر أحمد بن ثابت الخطيب البغدادي. يخطب بها»

(٣) السبكي: ٢٩/٤.

(٤) تاريخ بغداد: ٣٥٩/١١.

ولادته:

ولد أبو بكر الخطيب يوم الخميس لست بقين من جمادى الآخرة، سنة اثنتين وتسعين وثلاثمائة، هذا ما عليه أكثر مصادر التاريخ، كتاريخ دمشق لابن عساكر[١]، ووفيات الأعيان[٢]، ومعجم الأدباء[٣]، والطبقات للسبكي، وشذرات الذهب، وتذكرة الحفاظ، وغيرها.

وتذكر بعض المصادر الأخرى أن ولادته كانت في سنة إحدى وتسعين وثلاثمائة، مثل المنتظم لابن الجوزي[٤]، وتبعه ابن كثير في البداية وغيره. وكأنه وهم منه، لأنه قال بعد ذلك: «وأول ما سمع الحديث في سنة ثلاث وأربعمائة، وهو ابن إحدى عشرة سنة» فلو كانت ولادته سنة إحدى وتسعين؛ لكان عمره في سنة ثلاث وأربعمائة اثنتي عشرة سنة.

نشأته:

نشأ أبو بكر في كنف والده، فبثّ فيه روح العلم والتقى، وحبب إليه القرآن والعلم، وحضور مجالس العلماء، وما أن صار في سن التمييز، حتى دفعه إلى هلال ابن عبد الله الطيبي[٥] ليعلمه القراءة والكتابة، فتأدب به، وتعلم القراءة والكتابة، وقراءة القرآن الكريم، كما تعلم وجوه القراءات[٤].

أول سماعه الحديث:

من المعلوم أن العلماء اختلفوا في السن التي إذا بلغها الولد صح سماعه للحديث، كما اختلفوا أيضاً في السن المناسبة التي إذا بلغها الطفل حسن له البدء بالسماع. فقد أخرج الخطيب في «الكفاية» روايات كثيرة في ذلك، منها أن أهل الكوفة لم يكن الواحد منهم يسمع الحديث إلا بعد استكماله عشرين سنة، ويشتغل

---

(١) ٣٩٩/١. (٢) ٧٦/١. (٣) ١٦/٤. (٤) المنتظم ٢٦٥/٨.

(٥) ترجم الخطيب في تاريخ بغداد لمؤدبه المذكور في: ٧٥/١٤ بقوله: «هلال بن عبد الله بن محمد أبو عبد الله الطيبي (مؤدبي) سكن بغداد، وحدث بها عن ابن مالك القطيعي، ومحمد بن اسماعيل الوراق، وأبي محمد بن الجرادي، كتبت عنه، وكان سماعه صحيحاً، وبلغني أن قوماً قرأوا عليه بأَخَرَةٍ شيئاً عن أبي بكر الشافعي، وما عرفت الحال في ذلك فالله أعلم. مات مؤدبي أبو عبد الله الطيبي في سنة اثنتين وعشرين وأربعمائة.

قبل ذلك بحفظ القرآن وبالتعبد[1]، وذلك لما يتطلبه الحديث من الضبط والحفظ والمقابلة والدقة، لكن الظاهر أن الخطيب، أبدى أهليته وتقبله للفهم والضبط، فأراد والده أن يخرجه محدثاً، فبكّر في إرسال ابنه، وحثه على سماع الحديث وهو ابن إحدى عشرة سنة، فأسرع الخطيب سنة ثلاث وأربعمائة إلى جامع المدينة ببغداد، حيث كان يدرّس ابن رزقويه، وجلس في حلقته وكتب عنه إملاءً مجلساً واحداً، ثم انقطع عنه مدة ثلاث سنوات، ولعل السبب في ذلك أنه أراد أن يبدأ بالفقه، ثم يعود إلى الحديث، وفعلاً لقد عاد إلى ابن رزقويه بعد ثلاث سنوات، ولازمه إلى آخر حياته، إلى سنة اثنتي عشرة وأربعمائة[2].

لقد مر آنفاً أنه ترك شيخه ابن رزقويه، وانقطع عنه ثلاث سنين، لكنه لم يترك شيخه ليلهو أو يلعب، بل نراه يختلف إلى كبار الفقهاء ببغداد ليأخذ عنهم الفقه. فها هو ذا يغتنم الفرصة قبل وفاة أبي حامد الاسـفراييني[3]، الذي انتهت إليه رياسة المذهب الشافعي ببغداد، والذي كان يحضر درسه سبعمائة متفقه، فيحضر تدريسه في مسجد عبد الله بن المبارك، في صدر قطيعة الربيع، والظاهر أنه لم يتركه حتى توفي سنة ست وأربعمائة، حيث رجع إلى شيخه الأول ابن رزقويه.

بيد أنه في هذه الفترة، صار يتناوب في سماع الحديث ودرس الفقه، فبينما نراه يلازم ابن رزقويه، ويكثر عنه من أخذ الحديث، نراه في الوقت نفسه يختلف إلى دروس أحمد بن محمد المحاملي، شيخ الشافعية ببغداد، فيدرس عليه الفقه الشافعي، وهو أول من علق الفقه عنه[4].

---

(١) انظر الكفاية ص ٥٤.

(٢) يقول الخطيب في تاريخ بغداد: ٣٥١/١ في ترجمة ابن رزقويه: «وهو أول شيخ كتبت عنه؛ وأول ما سمعت منه في سنة ثلاث وأربعمائة، وكتبت عنه إملاءً مجلساً واحداً، ثم انقطعت عنه إلى أول سنة ست، وعدت فوجدته قد كف بصره، فلازمته إلى آخر عمره...».

(٣) تاريخ بغداد: ٣٦٩/٤ وفيه يقول الخطيب: «... وحضرت تدريسه في مسجد عبد الله بن المبارك، وهو المسجد الذي في صدر قطيعة الربيع، وسمعت من يذكر أنه كان يحضر درسه سبعمائة متفقه».

(٤) تاريخ بغداد: ٣٧٢/٤. وفيه يقول «أحمد بن محمد»، المعروف بابن المحاملي، أحد الفقهاء المجودين على مذهب الشافعي: «كان قد درس على أبي حامد الإسفراييني، وبرع في الفقه، ورزق من الذكاء وحسن الفهم، ما أربى به على أقرانه، ودرّس في حياة أبي حامد وبعده. «اختلفت إليه في درس الفقه، وهو أول من علقت عنه».

ولا يقتصر على شيخ واحد في الفقه، فلا يفتر عن تتبع الشيوخ الفقهاء، وحضور حلقات دروسهم، ومن أبرزهم القاضي طاهر بن عبد الله الطبري الفقيه الشافعي، الذي يعجب به، فيختلف إليه سنين، ويعلق عنه الفقه[1]، والخلاف في المسائل، حتى صار من كبار الفقهاء في المذهب الشافعي. فقد قال السبكي عنه في طبقات الشافعية: «وكان من كبار الفقهاء، تفقه على أبي الحسن ابن المحاملي، والقاضي أبي الطيب الطبري، وعلق عنه الخلاف، وأبي نصر بن الصباغ»[2]. وقال الذهبي: «وكان من كبار الشافعية، تفقه بأبي الحسن بن المحاملي، وبالقاضي أبي الطيب»[3].

والحقيقة أنه درس الفقه حتى صار فقيهاً، ثم مال إلى الحديث حتى غلب عليه، كما يقول ابن خلكان: «كان فقيهاً فغلب عليه الحديث والتاريخ». فكلما سمع بمحدِّث أسرع إليه، وأخذ الحديث عنه في أي حيّ من أحياء بغداد، حتى أنه لما خرج إلى عُكْبَرا، التقى بمحدثها الحسين بن محمد العُكْبَري[4] المعروف بابن العاقولي، وكتب عنه الحديث سنة عشر وأربعمائة.

فقد قال في ترجمة شيخه العاقولي: «كتبت عنه بعُكبرا في سنة عشر وأربعمائة»[5] وهكذا نراه في هذه الفترة يتعلم الحديث والفقه وغيرهما من العلوم، ويتثقف التثقيف العام، وهو لم يبلغ العشرين من عمره.

ثم يفكر في التخصص في فن واحد من الفنون، والتمكن في علم واحد من العلوم، فتميل نفسه إلى الحديث وعلومه المتشعبة، ولكنه يعرف حق المعرفة أن هذا الميل سيكلفه جهوداً ومشاق جسيمة، فعليه أن يهجر الأهل والولد، ويترك الأحباب

---

(١) المصدر السابق: ٩/٣٥٩. وفيه يقول: طاهر بن عبد الله بن طاهر بن عمر أبو الطيب الطبري الفقيه الشافعي: «اختلفت إليه، وعلقت عنه الفقه سنين عدة». وانظر السبكي: ٤/٣٠، وشذرات: ٣/٣١٢، والمنتظم: ٨/٢٦٥.

(٢) السبكي: ٤/٣٠.

(٣) التذكرة: ٣/١١٣٧.

(٤) قال في اللباب: «العكبري، بضم العين، وسكون الكاف وفتح الباء الموحدة، وفي آخرها راء، هذه النسبة إلى «عكبرا» وهي بُلَيْدة على دجلة فوق بغداد بعشرة فراسخ».

(٥) تاريخ بغداد: ٨/١٠٤.

والوطن، ويتنقل في البلدان، مفتشاً عن المحدثين والحفاظ لجمع الحديث من أفواههم. لقد عرف هذا كله ورضي به وعزم على تنفيذه، فبعد أن التقى بجميع محدثي بغداد، وأخذ الحديث عنهم، عزم على الرحلة إلى الأقطار الإسلامية ليجتمع بمحدثيها. فلا تأتي سنة اثنتي عشرة وأربعمائة، حتى يرحل إلى البصرة وعمره إذ ذاك عشرون سنة.

المرحلة الثانية من حياة المؤلف:

وفي هذه السنة (٤١٢هـ)،تبدأ المرحلة الثانية من حياته، وهي مرحلة إنشاء الرحلات لجمع الحديث والتخصص فيه، فيلتقي فيها بمشاهير محدثي الإسلام في ذلك الوقت، ويأخذ عنهم الحديث.

وقد قام بثلاث رحلات في هذه المرحلة من حياته، زار فيها ثلاث عشرة ناحية ومدينة، كانت من أشهر بلاد المسلمين ازدهاراً بالحديث وعلومه في ذلك الوقت. هذه الرحلات على الترتيب هي:

١) **إلى البصرة**: ماراً بالكوفة.

٢) **إلى نيسابور**: ماراً بأصبهان والري وهمذان والدينور والجبال.

٣) **إلى مكة المكرمة**: ماراً بدمشق، وصور، والمدينة المنورة والقدس.

هذا عدا هجرته إلى دمشق، ومقامه فيها، ثم إخراجه منها إلى صور، ثم مروره بطرابلس وحلب عند رجوعه إلى بغداد.

وسأتكلم عن هذه الرحلات الثلاث تفصيلاً.

الرحلة الأولى:

أما رحلته إلى البصرة فكانت في سنة اثنتي عشرة وأربعمـائة[1]، التقى هناك بكبار محدثيها وروى عنهم، ومن أبرزهم القاضي أبو عمر القاسم بن جعفر بن عبد

---

(١) تاريخ بغداد: ٤١٧/١، حيث يقول في ترجمة أبي بكر بن حوران: «مات أبو بكر بن حوران سنة اثنتي عشرة وأربعمائة، وكنت إذ ذاك بالبصرة». وانظر: السبكي: ٢٩/٤، والمنتظم: ٢٦٥/٨ والتذكرة: ١١٣٦/٣.

الواحد الهاشمي، راوية السنن، فيسمع منه سنن أبي داود، وغيرها، وأكثر عنه، حتى أنه روى عنه في كتاب «الأسماء المبهمة في الأنباء المحكمة» وحده اثنين وثلاثين حديثاً[1]، وقد قال الخطيب في ترجمة شيخه في تاريخ بغداد ـ لأنه دخلها وحدّث بها ولكن قبل ولادة الخطيب ـ: «. . . وكان ثقة أميناً، وَلي القضاء بالبصرة، وسمعت منه بها سنن أبي داود وغيرها. . .»[2].

ومنهم أبو الحسن علي بن القاسم بن الحسن الشاهد[3]، كذلك أكثر الرواية عنه وأخرج عنه في كتاب «الأسماء المبهمة» أحد عشر حديثاً[4]، ومنهم أبو محمد الحسن بن علي بن أحمد بن بشار النيسابوري، روى عنه في الكتاب السابق خبراً وحداً. ومنهم أبو الحسن علي بن أحمد بن إبراهيم البزاز، الذي روى عنه خبرين في الكتاب السابق.

ثم عاد إلى بغداد في السنة نفسها، وفي طريقه مر بالكوفة، والتقى بمحدثيها وأخذ الحديث عنهم[5].

وقد استفاد من هذه الرحلة فوائد لم يكن يعرفها شيوخه الكبار ببغداد، فهذا شيخه الكبير أبو القاسم عبيد الله بن أحمد الأزهري، الذي يقول عنه الخطيب في تاريخ بغداد: «وكان أحد المكثرين من الحديث كتابة وسماعاً، ومن المعنيين به والجامعين له، وسمعنا منه المصنفات الكبار، والكتب الطوال[6] يحتاج إلى بعض مسموعاته التي جمعها من تلك الرحلة، ويطلب منه أن يقرأها عليه، فيجيبه الخطيب إلى طلبه، فيجلس مجلس المحدث، ويقرأ على شيخه ما يريد [7]، من هذه الحادثة وأمثالها تظهر فوائد الرحلة في طلب الحديث، ولذلك نرى المحدثين قد أكدوا على ضرورتها وطبقوها فعلاً. وقد شعر الخطيب بفوائد الرحلة، وضرورتها لطالب

---

(١) يراجع إحصاء شيوخه في الكتاب المذكور، وعدد مروياته عن كل شيخ في بحث (شيوخ الخطيب وتلاميذه) من هذه الرسالة رقم ٧/ من تسلسل الأسماء.

(٢) تاريخ بغداد: ٤٥١/١٢.

(٣) تذكرة ٣ / ١١٣٦

(٤) انظر بحث «شيوخه وتلاميذه» من هذه الرسالة رقم (١١).

(٥) تذكرة: ١١٣٦/٣. والسبكي: ٢٩/٤.

(٦) تاريخ بغداد: ٣٨٥/١٠.

(٧) تبيين كذب المفتري ص ٢٧١، ومعجم الأدباء: ٣٢/٤.

الحديث، فصنف رسالة سماها «الرحلة في طلب الحديث».

وفاة والده:

هكذا شأن الحياة، فلا يفرح الإنسان بشيء حتى يصاب بما يكدره، فما تكاد عين والد الخطيب تقر برؤياه وهو يحدث ويروي، وما يكاد الخطيب يفرح بنتيجة رحلته، حتى عاجلت المنية والده، فتوفي يوم الأحد للنصف من شوال من السنة ذاتها، فتولى ابنه دفنه بنفس صابرة محتسبة راضية بقضاء الله وقدره، ولم يكن هذا الحدث ليؤثر في نفس الخطيب، أو يثنيه عن الطريق الذي اختطه لنفسه وشجعه عليه والده، بل استمر بعزيمة أقوى وصبر أشد ليتم الطريق، ومما يدل على عدم تأثره أمران: الأول منهما: أنه استمر في الطريق نفسه، والثاني: أنه لما ذكر وفاة والده في ترجمته، لم يذكر ما يشير إلى ذلك، فقد قال في ترجمته: «وتوفي يوم الأحد للنصف من شوال سنة اثنتي عشرة وأربعمائة، ودفنته من يومه في مقبرة باب حرب[1]، ولم يزد على هذا كلمة واحدة».

الرحلة الثانية:

وبعد وفاة والده، تابع جمعه للحديث من أفواه المحدثين، فعاد يطوف على محدثي بغداد، ويأخذ الحديث عنهم، حتى إذا اطمأن بأنه اطلع على مروياتهم، وتلقاها عنهم، عزم على الرحلة مرة ثانية، لكن في هذه المرة إلى مكان بعيد، إما إلى مصر، وإما إلى نيسابور، ويتردد بأيتهما يبدأ، فيستشير شيخه البرقاني، قائلاً: «هل أرحل إلى ابن النحاس إلى مصر، أو أخرج إلى نيسابور إلى أصحاب الأصم؟».

فيشير عليه شيخه أن يبدأ بنيسابور، ويبين له السبب فيقول له: «إنك إن خرجت إلى مصر، إنما تخرج إلى رجل واحد، إن فاتك ضاعت رحلتك، وإن خرجت إلى نيسابور ففيها جماعة، إن فاتك واحد، أدركت من بقي[2]. قال: فخرجت إلى نيسابور».

وقبل خروجه يزوده شيخه البرقاني برسالة إلى محدث أصبهان أبي نعيم،

---

(١) تاريخ بغداد ١١ / ٣٥٩

(٢) السبكي: ٣٠/٤، والتذكرة: ١١٣٧/٣.

بوصيه فيها بالخطيب ويصفه له، فيقول في قسم منها: «وقد نفذ إلى ما عندك عمداً متعمداً أخونا أبو بكر أحمد بن علي بن ثابت ـ أيده الله وسلمه ـ، ليقتبس من علومك، ويستفيد من حديثك، وهو بحمد الله، من له في هذا الشأن سابقة حسنة، وقدم ثابتة، وفهم حسن، وقد رحل فيه وفي طلبه، وقد حصل له منه ما لم يحصل لكثير من أمثاله الطالبين له، وسيظهر لك منه عند الاجتماع به من ذلك، مع التورع والتحفظ، وصحة التحصيل، ما يحسن لديك موقعه ويجمل عندك منزلته، وأنا أرجو إن صحت منه لديك هذه الصفة، أن تلين له جانبك، وأن تتوفر له وتحتمل منه ما عساه يورده من تثقيل في الاستكثار، أو زيادة في الاصطبار فقديماً حمل السلف عن الخلف ما ربما ثقل، وتوفروا على المستحق منهم بالتخصيص والتقديم والتفضيل، ما لم ينله الكل منهم»[1].

بدء الرحلة:

ويخرج الخطيب من بغداد بصحبة رفيق له من أصحابه، هو أبو الحسن علي ابن عبد الغالب متوجهاً إلى نيسابور، ولا ندري أي طريق سلك، وبأيّ بلد مرَّ أولاً؟ فبين أيدينا ثلاثة نصوص في تاريخ بغداد عن رحلته إلى نيسابور، ولم يسقها الخطيب في معرض الحكاية عن رحلته، وإنما هي نصوص جاءت في تراجم بعض رجال كانت وفاتهم أثناء رحلته، فذكر أنهم توفوا في سنة كذا، وأنه كان في رحلته إلى نيسابور. وهذه هي تلك النصوص:

النص الأول:

ذكره في ترجمة القاضي عبد الجبار المعتزلي فقال: «مات عبد الجبار بن أحمد قبل دخولي الري في رحلتي إلى خراسان، وذلك في سنة خمس عشرة وأربعمائة، وأحسب أن وفاته كانت في أول السنة»[2].

النص الثاني:

ذكره في ترجمة أحمد بن محمد بن المسلمة فقال: «مات أبو الفرج بن المسلمة

---

(١) معجم الأدباء: ٤/٤٢.

(٢) تاريخ بغداد: ١١/١١٥

في يوم الاثنين مستهل ذي العقدة من سنة خمس عشرة وأربعمائة، وكنت إذ ذاك بنيسابور»[1].

النص الثالث:

ذكره في ترجمة عبيد الله بن عبد الله بن النقيب فقال: «مات ابن النقيب في يوم الجمعة، سلخ شعبان من سنة خمس عشرة وأربعمائة، وكنت إذ ذاك مسافراً في رحلتي إلى نيسابور»[2].

فمن هذه النصوص يتبين أن الرحلة بدأت أول سنة خمس عشرة وأربعمائة، وأنه كان في نيسابور في مستهل ذي القعدة من السنة ذاتها، وأما وصوله إليها، فالاحتمال ينحصر بين رمضان وشوال. وأما العودة إلى بغداد، فلا نعرف متى كانت، والظاهر أنها كانت سنة ٤١٧هـ[3].

وأما مخطط الرحلة، فالذي أظنه ـ والله أعلم ـ، أنه بدأ بأصبهان، ثم عرّج على همذان، فالري، ثم انتهى بنيسابور، وفي رجوعه مر بالدينور.

لأن كتاب البرقاني إلى أبي نعيم، يحسن إيصاله إليه أولاً، وأصبهان أقرب البلاد التي مر بها إلى الدينور. والذي يبدو من كثرة الشيوخ الذين التقى بهم، أنه مكث بنيسابور وأصبهان أكثر المدة، والمهم أنه التقى بشيوخ كثيرين في تلك البلاد، وأخذ عنهم، فسمع بأصبهان أبا نعيم وسلمه كتاب البرقاني، وأكثر عنه الرواية واستفاد منه كثيراً، حتى لقد روى عنه في كتاب «الأسماء المبهمة» وحده أربعين حديثاً. كما سمع من أبي علي الصيدلاني، وأبي سعيد الكاتب، وأبي الفرج القرشي، وأبي الحسن الشيباني، وأبي عثمان المعدل، وأبي الفرج بن شهريار التاجر، وأبي القاسم الأديب[4]، وغيرهم.

---

(١) المصدر السابق: ٥/٦٧

(٢) المصدر السابق: ٣٨٣/١٠.

(٣) لانه ذكر في ترجمة الحسن بن أحمد المؤدب من تاريخ بغداد: ٧ / ٢٧٨، أنه كتب عنه سنة ٤١٧هـ بقرية «بشلا»، وهي ضاحية من ضواحي بغداد، تبعد عنها أربعة أميال، أو خمسة.

(٤) انظر أسماء هؤلاء وعدد مرويات الخطيب عنهم في كتاب الأسماء المبهمة في بحث (شيوخ الخطيب وتلاميذه).

وسمع بنيسابور من أبي بكر الحرشي، وأبي سعيد الصيرفي، والقاضي أبي بكر الحيري، وأبي إسحاق الأرموي، وأبي عبد الرحمن الحيري، وأبي بكر المقرىء، وأبي بكر الأصبهاني، وأبي حازم العبدوي، وأبي القاسم السراج [١]، وغيرهم.

وسمع بالدينور أبا نصر الكسار وطائفة، وبهمذان محمد بن عيسى وطائفة، كما سمع بالري، ثم عاد يحمل تلك الروايات الكثيرة إلى بغداد، ليبدأ بترتيبها وتهذيبها، ثم يضمنها مصنفاته التي سيصنفها.

ولا ينسى الخطيب شيخه البرقاني، الذي أشار عليه بالرحلة إلى نيسابور، وزوده بالتوصيات إلى أبي نعيم، فلا يزال يتردد عليه ويذاكره بالأحاديث، وقد لا يجدها شيخه إلا عنده، فيكتبها عنه ويضمنها جموعه. وكان ذلك سنة تسع عشرة وأربعمائة. ولنسمع ما يقوله الخطيب في ذلك:

قال في ترجمة شيخه البرقاني: «وكنت كثيراً أذاكره بالأحاديث، فيكتبها عني، ويضمنها جموعه». ثم ساق حديثاً بسند يروي فيه البرقاني عنه وقال في آخره: «ثم سمعت أنا أبا بكر البرقاني يرويه عني، بعد أن حدثنيه عيسى عنه، وكان أبو بكر قد كتبه عني في سنة تسع عشرة وأربعمائة، وقال لي: لم أكتب هذا الحديث إلا عنك، وكتب عني بعد ذلك شيئاً كثيراً من حديث التوزي ومسعر، وغيرهما مما كنت أذاكره به» [٢].

ولا عجب في ذلك فكثيراً ما روى الأكابر عن الأصاغر، والآباء عن الأبناء، والصحابة عن التابعين، والشيوخ عن التلاميذ، وهذه أخلاق المحدّثين والعلماء المخلصين.

وإن تحديثه الذي أثبته شيوخه عنه في حضوره وفي غيابه، ليدل على مرتبة

---

(١) انظر أسماء هؤلاء، وعدد مرويات الخطيب عنهم في: (الأسماء المبهمة)، في بحث: (شيوخ الخطيب وتلاميذه).
(٢) تاريخ بغداد: ٤ / ٣٧٤.

عالية وصل إليها الخطيب في علم الحديث، وهو بعد لم يتجاوز السابعة والعشرين من العمر.

ثم يمكث الخطيب ببغداد، يترقب قدوم العلماء والمحدثين، إما لزيارة بغداد ومن فيها من العلماء، وبغداد إذ ذاك عاصمة الخلافة وموطن العلماء، أو يمرون بها في طريقهم إلى الحج. فكان يترقب أولئك ليجتمع بهم ويسمع منهم، وربما يكون الشيء عنده، ولكن يسمعه إما بسند أعلى أو برجال أوثق، أو لتكثير الطرق، وقد حصل له من ذلك شيء عجيب يدل على أن علم الحديث قد شغفه حباً، حتى أنساه شهوته للطعام والشراب، بل ربما أنساه حاجته للنوم.

فمن تلك العجائب، أن شيخاً من أهل نيسابور، اسمه إسماعيل بن أحمد الضرير الحِيري، قدم بغداد حاجاً سنة ثلاث وعشرين وأربعمائة، وكانت معه كتبه، لأنه عازم على المجاورة بمكة، وكان من بينها صحيح البخاري، وكان قد سمعه من أبي الهيثم الكشميهني عن الفربري، وهو سند عالٍ وقوي، ولم يُسمح للقافلة بالذهاب إلى الحج لفساد الطريق في تلك السنة، فعزم الشيخ على الرجوع إلى نيسابور مع القافلة، ولكن الخطيب ينتهز الفرصة، فيكلمه في أن يقرأ عليه صحيح البخاري قبل رجوع القافلة، فأجابه إلى طلبه، فقرأ الخطيب عليه صحيح البخاري في ثلاثة مجالس، وهذه هي القصة كما رواها الخطيب.

قال: «. . . ولما ورد بغداد، كان قد اصطحب معه كتبه عازماً على المجاورة بمكة، وكان وِقْرَ بعير، وفي جملتها صحيح البخاري. وكان سمعه من أبي الهيثم الكشميهني عن الفربري، فلم يُقْضَ لقافلة الحجيج النفوذ في تلك السنة لفساد الطريق، ورجع الناس. فعاد إسماعيل معهم إلى نيسابور، ولما كان قبل خروجه بأيام، خاطبته في قراءة كتاب الصحيح، فأجابني إلى ذلك، فقرأت جميعه في ثلاثة مجالس، اثنان منها في ليلتين، كنت ابتدىء بالقراءة وقت صلاة المغرب، وأقطعها عند صلاة الفجر. وقبل أن أقرأ المجلس الثالث، عبر الشيخ إلى الجانب الشرقي مع القافلة، ونزل الجزيرة بسوق يحيى، فمضيت إليه مع طائفة من أصحابنا كانوا

حضروا قراءتي عليه في الليلتين الماضيتين، وقرأت عليه في الجزيرة من ضحوة النهار إلى المغرب، ثم من المغرب إلى وقت طلوع الفجر، ففرغت من الكتاب! ورحل الشيخ في صبيحة تلك الليلة مع القافلة»(١).

وبقي الخطيب ببغداد عاكفاً على جمع مادة تاريخ بغداد الكبير، مدة طويلة تزيد على العشرين سنة، لم يرحل، ولم يشتغل بالتدريس أو التحديث، إلا ما كان من المذاكرة مع بعض شيوخه، أو الاجتماع بالشيوخ القادمين إلى بغداد للاستفادة مما عندهم. ولما تمت فصول الكتاب، واجتمعت مادته، واستراح فكره، عزم على أداء فريضة الحج أداءً للفريضة، وشكراً لله على ما منَّ به عليه من التيسير في تصنيف التاريخ. وليتم رحلاته في أقطار العالم الإسلامي، الحافلة بالعلماء والمحدثين، لعله يأخذ عنهم ما عساه يحتاجه في تصانيفه التي ينوي إخراجها ويُعد مخططاتها.

الرحلة الثالثة (رحلة الحج):

وبخروجه للحج سنة أربع وأربعين وأربعمائة، تبدأ رحلته الثالثة، ويتوجه إلى دمشق فيدخلها سنة خمس وأربعين وأربعمائة، ويسمع من عدد كثير من محدثيها، مثل أبي الحسن محمد بن عبد الواحد بن عثمان بن القاسم التميمي، وأبي القاسم الحسين بن محمد بن إبراهيم الحنائي، وغيرهما. قال السبكي في طبقاته عن الخطيب: «وقدم دمشق سنة خمس وأربعين حاجاً، فسمع خلقاً كثيراً، وتوجه إلى الحج»(٢).

ثم تابع طريقه إلى مكة المكرمة، ولا يترك الوقت في الطريق يضيع سدى بدون فائدة، بل يشغله بتلاوة القرآن الكريم، وتحديث الناس بأحاديث سيد المرسلين. فهذا أبو الفرج الإسفراييني يصف لنا الخطيب في سفره معهم فيقول: «كان الخطيب معنا في طريق الحج، فكان يختم كل يوم ختمة إلى قرب الغياب قراءة ترتيل، ثم يجتمع عليه الناس وهو راكب، يقولون حدثنا فيحدثهم»(٣). وهكذا قضى الطريق بخير ما يتقرب الناس من الأعمال إلى ربهم. ويا ليت علماء المسلمين يفعلون ما فعل الخطيب في الطريق إلى الحج.

---

(١) تاريخ بغداد: ٦ / ٣١٤. (٢) السبكي: ٢٩/٤

(٣) التذكرة: ٣ / ١١٣٩، والتبيين: ص ٢٦٨، والسبكي: ٣٤/٤.

ولما وصل مكة، ودخل بيت الله الحرام، طاف بالبيت، وصلى ركعتين خلف المقام، ثم توجه إلى زمزم، فشرب منه ثلاث شربات، وسأل الله تعالى ثلاث حاجات، آخذاً بقول رسول الله ﷺ: (ماء زمزم لما شُرِبَ له)[1]، والحاجات الثلاث هي:

الأولى: أن يحدّث بتاريخ بغداد بها.

الثانية: أن يُملي الحديث بجامع المنصور.

الثالثة: أن يُدفن عند بشر الحافي.

وقد روى هذه القصة الحافظ ابن عساكر في تاريخ دمشق فقال: «سمعت الحسين بن محمد يحدث عن أبي الفضل بن خيرون أو غيره، أن الخطيب ذكر أنه لما حج شرب من ماء زمزم ثلاث شربات، وسأل الله ثلاث حاجات آخذاً بالحديث: (ماء زمزم لما شرب له)، فالحاجة الأولى أن يحدّث بتاريخ بغداد بها، الثانية أن يُملي الحديث بجامع المنصور، الثالثة أن يُدفن عند بشر الحافي. فقضى الله له ذلك[2]».

من هذا الدعاء عند زمزم، تتبين لنا أماني الخطيب الغالية، التي يسعى إليها ولا ينساها في وقت من الأوقات، وهي حاجات تدل على ولعه بنشر العلم، وحبه لبغداد، وذكره الموت. فتاريخ بغداد، الذي تعب فيه السنين الطوال، يريد أن يتحف المحدّثين به، ويعز عليه أن يضيع، ويحرم الناس من فوائده الغزيرة، وكون التحديث به في بغداد أكثر فائدة، لأنه قد خصص لرجالها، فلئن يسمعه منه بغداديون في بغداد أقرب نفعاً، لأن أهل مكة أدرى بشعابها، وكونه يُملي الحديث بجامع المنصور، لأنه الجامع الذي تلقى فيه علومه، والتقى فيه بكبار شيوخه، فيريد أن يفيد الناس فيه. ومن جهة أخرى فجامع المنصور هو الجامع الكبير في بغداد، واجتماع الناس فيه أكثر من غيره من المساجد، فتكون الفائدة فيه أكثر.

---

(١) حديث رواه ابن ماجه بسند جيد، وكذا ابن أبي شيبة، والبيهقي وغيرهم، وفيه كلام كثير، لكن له طرق كثيرة يرتفع بمجموعها إلى مرتبة الحسن. أنظر تفصيل الكلام عليه في كشف الخفاء للعجلوني: ١٧٦/٢.

(٢) تاريخ دمشق لابن عساكر: ٣٩٩/١. ومعجم الأدباء: ١٦/٤، والتذكرة ١١٣٩/٣والسبكي ٤ / ٣٥

وكونه يريد أن يدفن قرب بشر الحافي، ذاك الرجل الزاهد الصالح، لما ورد في الأثر: (ادفنوا موتاكم وسط قوم صالحين، فإن الميت يتأذى بجار السوء كما يتأذى الحي بجار السوء) [1].

وينتهز فرصة وجوده بمكة ليجتمع بالمحدثين ويسمع منهم، فيسمع من القاضي أبي عبد الله محمد بن سلامة القضاعي المصري، قاضي الديار المصرية، حج في ذلك العام، والتقى به الخطيب وروى عنه. «انظر المنتظم: **٢٦٥/٨** وشذرات: **٢٩٣/٣**». وأبي القاسم بن عبد الرحمن المصري [2].

ويبلغه أن كريمة بنت أحمد المروزية مجاورة بمكة المكرمة، وعندها سماع عال لصحيح البخاري، سمعته من أبي الهيثم الكشميهني، وهو أقدم سماع منه في ذلك العصر، فيذهب إليها ويقرأ عليها صحيح البخاري في خمسة أيام [3]. وتوفيت كريمة بمكة في السنة التي توفي فيها الخطيب، ولها من العمر مائة سنة، وعدّها ابن الأهدل من الحفاظ [4]

وبعد الانتهاء من فريضة الحج ،والاجتماع بالمحدثين من أهل مكة والمجاورين بها، والقادمين للحج، ومشاهدته المنافع الكثيرة التي هي من أهداف الحج، وحكمة مشروعيته، والتي قال الله فيها لسيدنا إبراهيم عليه السلام: ﴿وأذّن في الناس بالحج يأتوك رجالاً وعلى كل ضامر يأتين من كل فج عميق ليشهدوا منافع لهم ويذكروا اسم الله..﴾ [5]. بعد هذا قفل راجعاً إلى الشام فمر ببيت المقدس، أولى القبلتين وثالث الحرمين الشريفين، ومسرى رسول الله ﷺ، مر بها لزيارة المسجد الأقصى المبارك، وليجتمع بالعلماء ويأخذ عنهم، فاجتمع بأبي محمد عبد العزيز بن أحمد بن عمر المقدسي، وسمع منه الحديث [6]. والظاهر أن مجيئه لبيت المقدس كان في سنة

---

(١) كشف الخفاء: ٧٢/١. وفيه كلام كثير حتى ذكره ابن الجوزي في الموضوعات. ويقول العجلوني بعد نقل كلام العلماء فيه: «لكن لم يزل عمل السلف والخلف على هذا».

(٢) انظر كتاب (الأسماء المبهمة) ق١٨/١

(٣) المنتظم: ٢٦٥/٨، ومعجم الأدباء: ١٨/٤، والتذكرة: ٣ / ١١٣٨، والسبكي: ٣٠/٤.

(٤) شذرات: ٣١٤/٣.

(٥) الحج: الآيتان ٢٧ و ٢٨.

(٦) أنظر اسمه وعدد ما روى الخطيب عنه في بحث: «شيوخ الخطيب وتلاميذه» رقم (٩٤).

ست وأربعين وأربعمائة، وذلك من قوله في تاريخ بغداد: ٢٢١/١٣، في ترجمة المطهر بن محمد اللحافي: «توفي اللحافي بإيذج في رجب من سنة خمس وأربعين وأربعمائة، وبلغنا وفاته ونحن ببيت المقدس بعد رجوعنا من الحج».

ثم ينتقل إلى «صور» فيسمع فيها من عبد الوهاب بن الحسين بن عمر بن برهان أبي الفرج الغزال [١]، وذلك في سنة ست وأربعين وأربعمائة. ويقول الخطيب في ترجمة شيخه هذا في تاريخ بغداد: «وانتقل من بغداد إلى الشام، فسكن بالساحل في مدينة صور، وبها لقيته وسمعت منه عند رجوعي من الحج، وذلك في سنة ست وأربعين وأربعمائة» [٢].

المرحلة الثالثة:

وبعد انتهائه من المكث بمدينة صور، توجه راجعاً إلى وطنه بغداد، حاملاً معه رواياته، ومتزوداً بمسموعاته. وبدخوله بغداد، تنتهي المرحلة الثانية من مراحل حياته التي قام فيها بالرحلات وجمع الحديث وتصنيف التاريخ، وتبدأ المرحلة الثالثة، وهي مرحلة التصنيف والإسماع والإملاء.

وينكب في هذه المرحلة على مسموعاته الكثيرة وأماليه الطويلة، فيجمع المتفرق منها، ويرتب المتناثر ويهذب المتكرر، ويوفق بين المختلف من الحديث، ويجعل منها مادة دسمة وغنية لتصانيفه التي كان يخطط لها، وبدأ في هذه المرحلة بإنشائها وإخراجها، بعد أن نضجت في فكره، واستوت في عقله، واستقرت في ذاكرته، وامتزجت بحياته، فليس له شغل غيرها، وليس له غاية يرمي إليها دونها، فهي الأنيس له إذ لا أهل له ولا ولد، وهي ثمار جهوده في الرحلة لكل قطر وبلد.

وفعلاً فقد أعد معظم مصنفاته في هذه الفترة وهيأها للتحديث والإملاء، كي تحمل عنه ويستفيد الناس من ثمرة جهوده وأتعابه المضنية فيها.

---

(١) أنظر اسمه وعدد ما روى الخطيب عنه في كتاب «الأسماء المبهمة» في بحث: «شيوخ الخطيب وتلاميذه» رقم (٦٥).

(٢) تاريخ بغداد: ٣٤/١١.

وهذا محمد بن أحمد المالكي الأندلسي، يعدد في فهرسته لمصنفات الخطيب أربعة وخمسين مصنفاً، إلى سنة ثلاث وخمسين وأربعمائة[1].

ولا ننسى أن الخطيب مهتم بما دعا الله به عندما شرب من ماء زمزم، من الحاجات الثلاث. فأما الحاجة الأولى وهي: تحديثه بتاريخ بغداد. فقد كان يحدّث به ويمليه على بعض تلاميذه، في حجرة كانت له بباب المراتب بدرب السلسلة قرب المدرسة النظامية، وكان من بين أولئك التلاميذ مكي بن عبد السلام المقدسي، وأبو الفتح نصر بن إبراهيم الفقيه، وغيرهم.

فقد أخرج الحافظ ابن عساكر في «التبيين» عن أبي الفرج الأرمنازي عن أبي القاسم مكي بن عبد السلام المقدسي أنه قال: «كنت نائمًا في منزل الشيخ أبي الحسن ابن الزعفراني ببغداد، ليلة الأحد الثاني عشر من شهر ربيع الأول سنة ثلاث وستين وأربعمائة، فرأيت في المنام عند السحر، كأنا اجتمعنا عند الشيخ الإمام أبي بكر الخطيب، في منزله بباب المراتب لقراءة التاريخ على العادة، فكأن الشيخ الإمام أبا بكر جالس، والشيخ الفقيه أبو الفتح نصر بن إبراهيم عن يمينه، وعن يمين الفقيه (نصر) رجل جالس لم أعرفه فسألت عنه، فقلت: من هذا الرجل الذي لم تجر عادته بالحضور معنا؟، فقيل لي: هذا رسول الله ﷺ، جاء ليسمع التاريخ، فقلت في نفسي: هذه جلالة للشيخ أبي بكر، اذ يحضر النبي ﷺ مجلسه. وقلت في نفسي: وهذا أيضاً رد لقول من يعيب التاريخ، ويذكر أن فيه تحاملاً على أقوام، وشغلني التفكير في هذا عن النهوض إلى رسول الله ﷺ، وسؤاله عن أشياء كنت قد قلت في نفسي أسأله عنها، فانتبهت في الحال، ولم أكلمه ﷺ»[2].

وقيل إنه حدّث ببعضه بجامع المنصور، وكان يقرأه عليه بحضرة الشيوخ والطلاب أبو منصور ناصر بن محمد بن علي التركي، لكن ليس في تلك النصوص دلالة صريحة على أن القراءة كانت في جامع المنصور، وإنما النصوص تفيد أن

---

(١) فهرست المالكي.

(٢) التبيين ص ٢٦٨ـ ٢٦٩، وعنه: السبكي: ٣٦/٤، والتذكرة: ١١٤٥/٣.

(التركي) كان يقرأ عليه التاريخ بحضرة الشيوخ والطلاب، وربما كانت القراءة في بيت الخطيب كما تقدم.

والنص في ذلك هو ما ذكره ابن الجوزي في المنتظم، في ترجمة ناصر التركي فقال: «فكان أبو بكر الخطيب يرى له ويقدمه على الأشياخ، وتولى قراءة التاريخ عليه بحضرة الشيوخ»(١).

وأما الحاجة الثانية، وهي إملاؤه الحديث بجامع المنصور، فالظاهر أنه ليس بالأمر الميسور، لأنه ـ على ما يبدو ـ ما كان يُسمح للشخص بإملاء الحديث في المسجد الجامع إلا بإذن من الخليفة، أو من نقيب النقباء في ذلك الوقت، وكأن نقيب النقباء في ذلك العصر يشبه المشرف على التدريس والوعظ والإرشاد في وزارة الأوقاف في زماننا والله أعلم.

ولعل الخطيب يصعب عليه كثيراً أن يتوسط أحد الأشخاص لدى الخليفة، أو نقيب النقباء، ليسمح له بالإملاء والتحديث في جامع المنصور.

وكان من حسن حظ الخطيب، أن زميلاً من زملائه في العلم والرواية صار وزيراً للخليفة العباسي القائم بأمر الله، وهو علي بن الحسن بن أحمد أبو القاسم المعروف بابن المسلمة، ولقبه الخليفة رئيس الرؤساء، شرف الوزراء، جمال الورى.

ويقول الخطيب عنه في ترجمته في تاريخ بغداد: «كتبت عنه، وكان ثقة، وكان أحد الشهود المعدلين، ثم استكتبه الخليفة القائم بأمر الله، واستوزره، ولقبه رئيس الرؤساء، شرف الوزراء، جمال الورى، وكان قد اجتمع فيه من الآلات ما لم يجتمع في أحد قبله، مع سداد مذهب وحسن اعتقاد، ووفور عقل، وأصالة رأي»(٢).

وقد جرت حادثة سنة سبع وأربعين وأربعمائة (٣) مع هذا الوزير. هذه الحادثة كان لها أكبر الأثر في رفع مقام الخطيب، وانتشار سمعته، وهي كما رواها ابن الجوزي في المنتظم. فقال: «وكان قد أظهر بعض اليهود كتاباً، وادعى أنه كتاب

---

(١) المنتظم: ٣٠٧/٨. (٢) تاريخ بغداد: ٣٩١/١١. (٣) الإعلان بالتوبيخ ص ١٠.

رسول الله ﷺ بإسقاط الجزية عن أهل خيبر، وفيه شهادات الصحابة، وأن خط علي ابن أبي طالب فيه، فعرضه رئيس الرؤساء، ابن المسلمة، على أبي بكر الخطيب، فقال: هذا مُزَوَّرٌ. قيل: من أين لك؟ قال: في الكتاب شهادة معاوية بن أبي سفيان، ومعاوية أسلم يوم الفتح، وخيبر كانت في سنة سبع، وفيه شهادة سعد بن معاذ، وكان قد مات يوم الخندق، فاستحسن ذلك منه»[1]. واعتمده وأمضاه ولم يجز اليهود على ما في الكتاب لظهور تزويره.

وقال السخاوي في «الإعلان بالتوبيخ»: «ولما حقق لهم الخطيب ما تقدم، صنف رئيس الرؤساء المشار إليه في إبطاله جزءاً، وكتب عليه الأئمة، أبو الطيب الطبري، وأبو نصر بن الصباغ، ومحمد بن محمد البيضاوي، ومحمد بن علي الدامَغاني وغيرهم»[2].

«وارتفعت منزلته عند ابن المسلمة، وكبر في عينه كثيراً، ووثق بدقة علمه، فتقدم إلى الخطباء والوعاظ والقصاص، ألا يورد أحد منهم حديثاً عن رسول الله ﷺ حتى يعرضه على أبي بكر الخطيب، فما أمرهم بإيراده أو ردوه، وما منعهم منه ألغوه»[3].

وبذلك صار المرجع الأول في عاصمة الخلافة الإسلامية في الحديث ومعرفة صحيحه من مكذوبه.

واشتهر الخطيب وارتفع ذكره، حتى سمع به الخليفة وعرف منزلته في الحديث، واستفاد الخطيب من هذا، وكان قد وقع إليه جزء حديث فيه سماع الخليفة القائم بأمر الله، فحمل الجزء ومضى إلى باب حجرة الخليفة، وسأل أن يؤذن له في قراءة الجزء، فقال الخليفة: هذا رجل كبير في الحديث، فليس له إلى السماع مني حاجة، ولعل له حاجة أراد أن يتوصل إليها بذلك، فسلوه ما حاجته؟ فسئل، فقال: حاجتي أن يؤذن لي أن أملي بجامع المنصور. فتقدم الخليفة إلى نقيب

---

(١) المنتظم: ٢٦٥/٨، والتذكرة: ١١٤١/٣، والسبكي: ٣٥/٤.

(٢) الإعلان بالتوبيخ ص ١١.

(٣) معجم الأدباء: ١٩/٤ والتذكرة: ١١٤١/٣

النقباء بأن يؤذن له في ذلك. فحضر النقيب[1]، وأذن للخطيب بالإملاء، واجتمع الناس بجامع المنصور، وأملى الحديث، وتم له اثنتان مما دعا الله به عند زمزم، وبقيت الثالثة.

حادثة البساسيري:

وبقي الخطيب طيب النفس قرير العين بما بلغه من أمانيه التي استجابها الله تعالى له، فهو يملي التاريخ في بيته، ويملي الحديث بجامع المنصور، ويصنف، ويهذب، إلى أن حدثت فتنة البساسيري، وهي عبارة عن انقلاب سياسي خطير كاد يطيح بالخلافة العباسية السنية، ويحل محلها الخلافة الفاطمية الباطنية. واستطار شر هذه الفتنة حتى كاد يقع الخطيب في شراكها، لولا أنه أسرع في الخروج من بغداد متخفياً.

وملخص القصة أن أبا الحارث أرسلان البساسيري مقدم الأتراك ببغداد، كان قد عظم أمره واستولى على البلاد، ولم يكن الخليفة القائم بأمر الله يقطع أمراً دونه، ثم إن الخليفة صح عنده سوء عقيدته ونيته في الغدر به والقبض عليه، وأنه كاتب صاحب مصر الفاطمي يذكر له أنه في طاعته، وأنه على إقامة الدعوة له بالعراق، فكاتب الخليفة أبا طالب محمد بن ميكال، المعروف بطغرل بك أمير الغز، وهو بنواحي الري، يستنهضه على المسير إلى العراق، ووصل طغرل بك إلى بغداد في رمضان سنة سبع وأربعين وأربعمائة، وعقد رئيس الرؤساء، ابن المسلمة، عهداً بين الخليفة وطغرل بك، يولي الخليفة طغرل بك على الأمور، تجاه القضاء على نفوذ الفاطميين وعملائهم أمثال البساسيري، وفعلاً فقد قام طغرل بك بالمهمة خير قيام، وهرب البساسيري إلى الرحبة، وهدأت البلاد إلى أن دخلت سنة خمسين وأربعمائة، وفيها اضطر طغرل بك للخروج إلى الموصل لقتال أحد العاصين، ولم يبق ببغداد من يحميها، فلما سمع البساسيري بذلك، توجه إلى بغداد بمن معه من الجنود وعسكروا على مقربة منها بمكان يسمى (الأنبار)، وفي ذلك يقول الخطيب: «ولما كان يوم

---

(١) تاريخ دمشق: ٣٩٩/١، ومعجم الأدباء ١٦/٤ والتذكرة: ١١٤٢/٣.

الجمعة السادس من ذي القعدة، تحقق الناس كون البساسيري بالأنبار، ونهضنا إلى صلاة الجمعة بجامع المنصور فلم يحضر الإمام، وأذن المؤذنون بالظهر ثم نزلوا من المئذنة، فأخبروا أنهم رأوا عسكر البساسيري حذاء شارع دار الدقيق، فبادرت إلى أبواب الجامع، فرأيتُ من الأتراك البغداديين أصحاب البساسيري نفراً يسيراً يسكنون الناس، ويغدون إلى الكرخ، فصلى الناس في هذا اليوم بجامع المنصور ظهراً أربعاً من غير خطبة، ثم ورد من الغد، وهو يوم السبت، نحو مائة فارس من عسكر البساسيري، ثم دخل البساسيري بغداد يوم الأحد، ثامن ذي القعدة، ومعه الرايات المصرية... فلما كان يوم الجمعة، الثالث عشر من ذي القعدة، دعا لصاحب مصر في الخطبة بجامع المنصور، وزيد في الأذان- حي على خير العمل...- ثم ذكر القتال الذي جرى ببغداد بين البساسيري وبين الخليفة، حتى قبض على الخليفة ووزيره ابن المسلمة، ونفي الخليفة إلى «حديثة عانة» وحبس هناك، وصلب ابن المسلمة»[1].

هجرته إلى دمشق:

وخشي الخطيب أن تُدبّر له مؤامرة، ويُوشَى به لدى البساسيري للقضاء عليه، وليس له في ذلك الوقت حول ولا قوة، والبلاد في فتنة تموج كموج البحر، والخليفة الشرعي مخلوع، وعملاء الباطنية هم أصحاب السلطان، لذلك قرر الهجرة إلى دمشق، ولم يعلن ذلك خشية منعه والبطش به، وما أن انتصف شهر صفر من سنة إحدى وخمسين وأربعمائة، حتى استتر[2] الخطيب وخرج من بغداد، مصطحباً كتبه وتصانيفه وسماعاته، قاصداً دمشق، عازماً على المقام بها، ولقد وصلها سالماً، وبلغه وهو في دمشق في يوم عيد الأضحى أن الخليفة تخلص من محبسه، كما بلغه أنه حصل في داره في بغداد لسبع بقين من ذي الحجة من سنة إحدى

---

(١) تنظر القصة وتفاصيلها في تاريخ بغداد: ٣٩٩/٩- ٤٠٤.

(٢) تاريخ بغداد: ٤٠٣/٩. في المنتظم: ٢٦٦/٨ ما نصه: «فلما جاءت نوبة البساسيري، استتر الخطيب وخرج من بغداد إلى الشام، وأقام بدمشق». ويقول الخطيب في تاريخ بغداد: ٤٠٣/٩ «وخرجت من بغداد يوم النصف من صفر سنة إحدى وخمسين».

وخمسين وأربعمائة، كما بلغه مقتل البساسيري، وأن رأسه حمل إلى بغداد، فطيف به، وعُلق إزاء دار الخليفة في اليوم الخامس عشر من ذي الحجة سنة إحدى وخمسين[1]، بعد رجوع طغرل بك إليها، وبذلك رجع السيف إلى قرابه، وقُضيَ على الفتنة في بغداد.

وصوله إلى دمشق وإقامته فيها :

ولما وصل إلى دمشق، اتخذ المئذنة الشرقية من الجامع الأموي مسكناً له، وبدأ التدريس في المسجد نفسه، وصارت له حلقة كبيرة يجتمع الناس فيها كل يوم، ويحدثهم بعامة كتبه ومصنفاته، والكتب التي رواها عن شيوخه وورد بها دمشق، ولقد روى ابن قاضي شهبة، أن الخطيب التبريزي قال: «دخلت دمشق، فكنت أقرأ على الخطيب بحلقته بالجامع، كتب الأدب المسموعة له، وكنت أسكن منارة الجامع، فصعد إلي وقال: أحببت أن أزورك في بيتك، فتحدثنا ساعة، ثم أخرج ورقة ،وقال: الهدية مستحبة، اشتر بهذا أقلاماً، ونهض، قال، فإذا هي خمسة دنانير مصرية ؛ثم إنه صعد مرة أخرى ووضع نحواً من ذلك، وكان إذا قرأ الحديث في جامع دمشق، يسمع صوته في آخر الجامع، وكان يقرأ معرباً صحيحاً»[2].

وطاب له المقام بدمشق، وصار يخرج إلى بساتين الغوطة، ويقرأ كتب الأدب المسلية، وكتابه «التطفيل وحكايات الطفيليين وأخبارهم ونوادرهم»، في ذلك الجو الناعم والظل الوارف. وقد جاء في سماعات الكتاب المذكور ما يلي: «سمع كتاب الطفيليين من الشيخ الأجل أبي بكر بن علي بن ثابت الخطيب البغدادي، رضي الله عنه، بقراءته على الجماعة المثبوتين بدمشق، في بستان عين الدولة بظاهر دمشق. . . »[3].

قراءته فضائل العباس وثورة الروافض عليه وإخراجه من دمشق:

وفيما يقرأ من الكتب التي ورد بها دمشق، قرأ يوماً كتاب «فضائل الصحابة

---

(١) تاريخ بغداد: ٣٩٢/١١.

(٢) شهبة: ق ١٣٨ / ٢ والتذكرة: ٣ / ١١٣٨، والبداية: ١٢ / ١٠٢.

(٣) التطفيل: ص ١٠٥.

الأربعة» لأحمد بن حنبل، وكتاب «فضائل العباس» لابن رزقويه في المسجد على ملأ من الناس كعادته، فسمع بذلك الروافض- وكانت لهم شوكة لأن البلاد في ذلك الوقت تابعة لحكم الفاطميين في مصر- فثاروا عليه وأرادوا قتله، لكنه استجار بالشريف أبي القاسم علي بن إبراهيم الزينبي، - وكان مسكنه قريباً من الجامع، فأجاره على أن يخرج من دمشق، فخرج منها إلى صور، وفي ذلك يقول ابن كثير في البداية: «وكان جهوري الصوت، يسمع صوته من أرجاء الجامع كلها، فاتفق أنه قرأ على الناس يوماً فضائل العباس، فثار عليه الروافض من أتباع الفاطميين، فأرادوا قتله، فتشفع بالشريف الزينبي، فأجاره، وكان مسكنه بدار العقيقي [1]، ثم خرج من دمشق فأقام بمدينة صور[2].

هكذا روى ابن كثير الحادثة باختصار شديد، ولكن ابن عساكر في تاريخ دمشق، وغير ابن عساكر رووا القصة مفصلة، فذكر ابن عساكر أن الحسين بن علي المعروف بالمقرىء الدمشقي، - وكان شيعياً متعصباً- سعى بالخطيب إلى أمير الجيوش، بدر الأرمني والي دمشق والشام كلها من قبل المستنصر الفاطمي، وقال له: إنه ناصبي يروي فضائل الصحابة وفضائل العباس في الجامع، فأمر أمير الجيوش بالقبض عليه وقتله [3].

وتختلف الروايات في سنة خروجه، فبعض الروايات تذكر أنه خرج في صفر سنة سبع وخمسين وأربعمائة، وذلك مثل الذهبي في التذكرة، وابن قاضي شهبة، وكلاهما نسب الخبر إلى ابن السمعاني، ويذكر المالكي بأنه خرج في صفر من سنة تسع وخمسين وأربعمائة.

والصحيح أنه خرج في سنة تسع وخمسين، وذلك لأن أمير الجيوش بدراً الأرمني، قد وُلِّيَ إمرة دمشق سنة خمس وخمسين وأربعمائة، ثم عزل سنة ست وخمسين، ثم وليها وسائر بلاد الشام سنة ثمان وخمسين. فهذا الذي أمر بإخراجه،

---

(١) مكان قريب جداً من المسجد الأموي، تقوم عليه الآن المكتبة الظاهرية.

(٢) البداية: ١٠٢/١٢.

(٣) ملخصاً من ابن عساكر: ٣٤٩/٤.

ولم يكن أميراً لدمشق، سنة سبع وخمسين، فيكون خروجه سنة تسع وخمسين[1].

وسبب اختلاف الروايات في سنة خروجه على ما يبدو، عائد إلى التصحيف في قراءة «تسع»، فانها تصحف، إلى «سبع» كما لا يخفى، والنساخ في تلك العصور نادراً ما ينقطون الحروف.

إقامته بصور، وتردده على بيت المقدس:

خرج الخطيب منفياً إلى صور في صفر سنة تسع وخمسين وأربعمائة، وقد اختار صور لما فيها من العلماء والمحدّثين وطلبة الحديث في ذلك الوقت، وقد مر بنا كيف أن الخطيب زار مدينة صور عند رجوعه من الحج سنة ست وأربعين وأربعمائة، وسمع فيها من بعض الشيوخ، وها هو اليوم يهاجر إليها ليروي فيها الحديث، ويملي بعض المصنفات، فقد جاء في كتاب«الأسماء المبهمة» أن الخطيب أملى عدداً من أجزاء هذا الكتاب بمدينة صور.

وفي صور تعرف إلى أحد الكرام، وهو عز الدولة، فانتفع به وأعطاه مالاً كثيراً، ورزقه الله من حيث لا يحتسب. قال الذهبي في التذكرة: «قال ابن شافع: خرج الخطيب فقصد صور وبها عز الدولة أحدالأجواد،وتقرب منه فانتفع به وأعطاه مالاً كثيراً» [2].

وكان في هذه المدة يتردد إلى بيت المقدس للزيارة ويعود إلى صور [3].

رجوعه إلى بغداد ماراً بطرابلس وحلب:

ولما بلغ سبعين سنة وشاخ، وشعر بقرب أجله، وطمع في أن يستجيب الله دعوته الثالثة، وهي أن يدفن عند بشر الحافي في بغداد، عزم على السفر إلى بغداد، فبلغ الخبر تلميذه وصاحبه عبد المحسن بن محمد بن علي بن أحمد الشيحي، التاجر المحدث، فعرض عليه أن يتكفل بسفره، وكل ما يحتاجه ذلك السفر من أسباب

---

(١) راجع ترجمة أمير الجيوش في شذرات الذهب: ٣ / ٣٨٣

(٢) التذكرة: ٣ / ١١٣٩ . (٣) التذكرة: ٣ / ١١٤٢ .

وتكاليف، فخرج الخطيب بصحبته وعهدته في شعبان من سنة اثنتين وستين وأربعمائة، فسلكا طريق الساحل حتى وصلا طرابلس، فنزلا فيها وبقيا أياماً قلائل، تعرف فيها على بعض أهل العلم وناظرهم، منهم الحسين بن بشر بن علي الإطرابلسي، المعروف بالقاضي الشيعي، فناظره، وطرابلس آنذاك تحت حكم الشيعة.

ثم ترك طرابلس، وسار إلى حلب، ولما وصلها أقام فيها أياماً يسيرة، قضاها في العلم والتحديث، وسمع من بعض الشيوخ بحلب وروى عنهم[1]، منهم أبو الفتح أحمد بن النحاس.

ثم توجه إلى بغداد فوصلها في ذي الحجة من سنة أثنتين وستين وأربعمائة، مع زميله الشيحي، وقد استغرقت الرحلة من صور إلى بغداد أربعة أشهر.

ما هو ورده في الطريق؟

لم يترك الخطيب الوقت في الطريق يضيع سدى، فقد شغله بأفضل الأعمال وأجل القربات إلى الله عز وجل، وهو قراءة القرآن الكريم، فلقد كان يختم في كل يوم ختمة كاملة، كما فعل في طريقه إلى الحج. ولنترك زميله وصاحبه الذي كان عديلاً له، يركب معه على راحلة واحدة، يقص علينا ما رأى. قال الساجي «سمعت عبد المحسن الشيحي يقول: «كنت عديل أبي بكر الخطيب من دمشق إلى بغداد، فكان له في كل يوم وليلة ختمة»[2].

ولقد سر الخطيب بوصوله سالماً إلى بغداد، بعد فراق لها دام إحدى عشرة سنة، وكان مرتاحاً بهذا السفر لما قام به الشيحي من خدمة وعناية، وأراد الخطيب مكافأته فلم يجد ما يكافئه به غير أن يهديه نسخة من تاريخ بغداد بخطه، فأهداه

---

(١) فقد جاء في كتابه (الفقيه والمتفقه) ـالمجلد الأول ص ٥٣ـ باب بيان الفقه ما يلي: «أنا أبو الفتح أحمد بن علي بن محمد النحاس بحلب نا الحسين بن علي بن عبيد الله الأسامي نا موسى بن القاسم بن موسى بن الأشيب القاضي» قال:

قال ثعلب أحمد بن يحيى النحوي: «يقال فقه الرجل إذا كمل، وفقه إذا شدا شيئاً من الفقه».

(٢) شهبة: ق (١٣٩[٢]) والتذكرة: ١١٣٩/٣.

إياها، وقال لو كان عندي أعز منها لأهديتها له [1]. وهل لدى الإنسان أعز من شيء أفنى فيه عمره، ووضع فيه كل ما وصل إليه من أخبار علماء بغداد؟

واستأنف الخطيب دروسه وتحديثه في جامع المنصور، بعد عودته إلى بغداد، وقد رجع فيها الأمر إلى نصابه، وصار الأمر فيها لأهل السنة، وللخليفة العباسي القائم بأمر الله.

واجتمع الناس وطلاب الحديث حوله بشوق ولهفة يسمعون دروسه، ويكتبون ما يمليه عليهم، فحدّث بسنن أبي داود من روايته، وأملى بعض فصول من التاريخ والإضافات التي أضافها إليه خلال تلك الفترة.

مرضه وتوزيع ثروته:

ومرض الخطيب في نصف رمضان من سنة ثلاث وستين وأربعمائة، في حجرته بباب المراتب بدرب السلسلة، قرب المدرسة النظامية، وكأن نفسه حدثته بقرب أجله، وكان عنده شيء من المال والثياب، ولم يكن له عقب ولا وارث [2]، فأراد أن يختم حياته بعمل من أعمال البر، يتوج به أعماله، فكتب إلى القائم بأمر الله: «إني إذا مت كان مالي لبيت المال، وإني أستأذن أن أفرقه على من شئت؛ فأذن له، ففرقه على أصحاب الحديث، وكان مائتي دينار [3]، ووكل أمر توزيعه إلى أبي الفضل بن خيرون، فوزع ابن خيرون هذا المال في حياة الخطيب.

وصيته ووفاته:

وأوصى بأن يتصدق بجميع ثيابه وما يملكه من أشياء بعد موته، ووقف جميع كتبه ومصنفاته على المسلمين، وسلمها إلى أبي الفضل بن خيرون، ؛ فكان يعزها، ثم صارت إلى ابنه الفضل، فاحترقت في داره [4].

---

(١) المنتظم: ١٠٠/٩

(٢) الظاهر أن الخطيب لم يتزوج قط، وسكناه في المأذنة والمسجد في دمشق وصور، ورحلاته بمفرده يشير إلى هذا، مع أن النصوص لا تصرح بأنه لم يتزوج، وإنما تكتفي بأنه لم يترك عقباً، فالله أعلم.

(٣) المنتظم: ٢٦٩/٨، والتذكرة ٣ / ١١٤٣، ومعجم الأدباء: ٤٥/٤.

(٤) المنتظم: ٢٦٩/٨، معجم الأدباء: ٢٧/٤.

وفي أوائل ذي الحجة، اشتد مرضه وأويس منه، وتوفي ضحى يوم الاثنين، سابع ذي الحجة من سنة ثلاث وستين وأربعمائة، رحمه الله رحمة واسعة، قال الذهبي في التذكرة نقلاً عن مكي الرميلي: «مرض الخطيب في رمضان من سنة ثلاث وستين في نصفه، إلى أن اشتد به الحال في أول ذي الحجة ومات يوم سابعه»[1].

وبوفاته، طويت صفحة من صفحات العلم الحافلة بالتحقيق والتصنيف، وفقد المسلمون عَلَمًا من أعلام المحدِّثين الذين أغنوا الخزانة الإسلامية بما تحتاجه من علوم الحديث، فجزاه الله عن الإسلام والمسلمين خيراً، وعفا عنه ورحمه رحمة واسعة آمين.

استجابة دعوته الثالثة ودفنه عِند بشر الحافي:

ولما مات، تذكر أصحابه دعوته الثالثة عند زمزم، وهي أن يدفن عند قبر بشر الحافي، فذهبوا إلى المكان فما وجدوا فراغاً لقبر الخطيب بجوار قبر بشر، إلا أنهم وجدوا قبراً محفوراً من عدة سنين، كان قد حفره وأعده لنفسه أبو بكر أحمد بن علي الطريثيثي الصوفي، وكان يمضي إليه في كل أسبوع مرة، وينام فيه ويقرأ فيه القرآن كله..

ولنترك ابن صاحب الرباط، الذي كان ينزل فيه أبو بكر الصوفي، الملقب بابن زهراء، يقص علينا القصة كما شاهدها. قال الذهبي في التذكرة: «قال إسماعيل بن أبي سعد الصوفي: كان أبو بكر بن زهراء الصوفي برباطنا، قد أعد لنفسه قبراً إلى جانب قبر بشر الحافي، وكان يمضي إليه في كل أسبوع وينام فيه، ويقرأ فيه القرآن كله، فلما مات الخطيب، وكان أوصى أن يدفن إلى جنب بشر الحافي، فجاء المحدثون إلى ابن زهراء، وسألوه أن يدفنوا الخطيب في قبره، وأن يؤثره به فامتنع، فجاءوا إلى أبي فأحضره وقال: أنا لا أقول لك أعطهم القبر، ولكن لو أن بشراً الحافي في الأحياء، وأنت إلى جانبه، فجاء أبو بكر الخطيب ليقعد دونك، أكان يحسن بك أن تقعد أعلى منه: قال: لا، بل كنت أقوم وأجلسه. قال: فهكذا ينبغي أن يكون الساعة، فطاب قلبه، وأذن لهم»[2].

---

(١) التذكرة ٣/ ١١٤٤، تاريخ دمشق: ١/ ٤٠١، وعنه معجم الأدباء ٤/ ٤٤، والمنتظم: ٨/ ٢٦٦.

(٢) التذكرة: ٣/ ١١٤٤ ـ ١١٤٥ والمنتظم: ٨/ ٢٦٩ ومعجم الأدباء: ٤/ ١٧، وشذرات الذهب ٣/ ٣١٢ وغيرها.

وصف جنازته والصلاة عليه:

قال الحافظ ابن عساكر في التبيين: «قرأت بخط الشيخ الأمين، أبي الفضل أحمد بن الحسين بن خيرون الباقلاني، ببغداد، سنة ثلاث وستين وأربعمائة، مات أبو بكر أحمد بن علي بن ثابت بن أحمد بن مهدي الخطيب الحافظ، ضحوة نهار يوم الاثنين، ودفن يوم الثلاثاء من ذي الحجة بباب حرب، إلى جنب بشر بن الحارث، وصلي عليه في جامع المنصور، وصلى عليه القاضي أبو الحسين محمد بن علي بن المهتدي بالله، وتصدق بجميع ماله. .» ثم قال: «وأخرجت جنازته من حجرة تلي المدرسة النظامية من نهر معلى، وتبعه الفقهاء والخلق العظيم، وحملت الجنازة، وعبر بها على الجسر، وحملت إلى جامع المنصور، كان بين يدي الجنازة جماعة ينادون: هذا الذي كان يذب عن رسول الله ﷺ، هذا الذي كان ينفي الكذب عن رسول الله ﷺ، هذا الذي كان يحفظ حديث رسول الله ﷺ، وعبر بالجنازة في الكرخ ومعها الخلق العظيم، وكان اجتماع الناس في جامع المنصور، وحضر جميع الفقهاء وأهل العلم ونقيب النقباء، وتبع الجنازة خلق عظيم إلى باب حرب»(١).

وكان أبو إسحق الشيرازي شيخ الشافعية ببغداد، وشيخ الخطيب، ممن حمل جنازته. وكان الناس يتسابقون لحمل جنازته تبركاً بصاحبها ثم أوصلوه إلى مثواه الأخير، وواروه التراب في المكان الذي كان يتمناه، وشرب ماء زمزم، على أن يستجيب الله له هذه الأمنية، فلقد تحقق واستجاب الله له هذه الدعوة، وباستجابتها تحققت جميع أمانيه.

ورجع الناس بعد دفنه قد ملأ الحزن قلوبهم على فقده، ثم عادوا لزيارته في الأيام التي تلت موته، وختموا على قبره عدة ختمات من القرآن الكريم(٢).

رثاؤه:

ولقد قيل في رثائه قصائد، منها قصيدة للرئيس أبي الخطاب بن الجراح يقول فيها:

---

(١) التبيين: ص (٢٦٩- ٢٧٠)، وبمعنى هذا الوصف وقريب منه عند أكثر من ترجم للخطيب.

(٢) التذكرة: ١١٤٤/٣، التبيين ص ٢٧٠.

فاق الخطيب الورى صدقاً ومعرفة ... وأعجز الناس في تصنيفه الكتبا
حمى الشريعة من غاوٍ يدنسها ... بوضعه، ونفى التدليس والكذبا
جلا محاسن بغداد فأودعها ... تاريخه مخلصاً لله محتسبا
وقال في الناس بالقسطاس منزوياً ... عن الهوى وأزال الشك والريبا
سقى ثراك أبا بكر على ظمأ ... جون ركام يسح الواكف السربا
ونلت فوزاً ورضواناً ومغفرة ... إذا تحقق وعد الله واقتربا
يا أحمد بن علي طبت مضطجعاً ... وباء شانيك بالأوزار محتقبا[1]

رؤية بعض الصلحاء له في المنام:

ورآه كثير من الأصحاب والصلحاء في المنام، على أحسن حال، وهو فرح مستبشر. فقد قال السبكي في الطبقات: «ورآه بعض الصلحاء في المنام، وسأله عن حاله، فقال: أنا في روح وريحان وجنة نعيم، ورؤي له منامات كثيرة تدل على مثل هذا»[2].

وجاء في التذكرة أن علي بن الحسين بن جدا قال: «رأيت بعد موت الخطيب كأن شخصاً قائمًا بحذائي، فأردت أن أسأله عن الخطيب فقال لي ابتداء: انزل وسط الجنة حيث يتعارف الأبرار[3].

انتشار خبر وفاته إلى الآفاق:

ولقد انتشر خبر وفاته في آفاق بلاد الإسلام، وأرسلت الكتب من بغداد إلى الأقطار الإسلامية بنعي الخطيب، حافظ المشرق في ذلك الوقت، ومن هذه الكتب، كتب وردت إلى دمشق كلها، تفيد معنى واحداً، وهو خبر موت الخطيب، وتاريخه، ومكان دفنه ووصف جنازته. ولنسمع ما ينقله ابن عساكر في ذلك في كتابه (التبيين)

---

(١) معجم الأدباء: ٤/٤٣- ٤٤.
(٢) السبكي: ٤/٣٧.
(٣) التذكرة: ٣/١١٤٥.

قال: «أخبرنا الشيخ الأمين أبو محمد هبة الله بن أحمد الأكفاني، قال: حدثنا أبو محمد عبد العزيز بن أحمد الكتاني الحافظ قال: وردت كتب جماعة من بغداد إلى دمشق، كل واحد يذكر في كتابه أن الإمام الحافظ أبا بكر أحمد بن علي بن ثابت بن أحمد بن مهدي الخطيب البغدادي رحمه الله، توفي يوم الإثنين ضحى نهار السابع من ذي الحجة من سنة ثلاث وستين وأربعمائة، وحمل يوم الثلاثاء إلى الجانب الغربي، ودفن بالقرب من قبر أحمد بن حنبل عند قبر بشر بن الحارث رحمهما الله. وكان أحد من حمل جنازته الفقيه الإمام أبو إسحق إبراهيم بن علي الشيرازي»[1]. ثم بدأ الناس يكتبون ما يعرفون عن حياته الحافلة بالعلم والمكارم والأحداث، ويدرجون له الترجمة الوافية في تواريخهم ومؤلفاتهم، من تاريخ وفاته إلى يومنا هذا.

علومه:

هذه صورة لحياة الخطيب وما فيها من أحداث ومراحل، ودراسة وثقافة. ومن هذه الصورة نتبين ما هي علومه التي درسها، وبالتالي التي تخصص بها وغلبت عليه.

لقد أخذ الخطيب من كل علم بنصيب جيد، فقد قرأ القرآن وتعلم وجوه القراءات في صغره، ثم درس الفقه وأصوله حتى صار فقيهاً من كبار فقهاء الشافعية، ودرس علوم الآلات واللغة والأدب حتى اعتبر نحوياً أديباً[2] كما سنرى في الكتب التي ورد بها دمشق، والتي رواها عن شيوخه. وسمع الحديث ورحل فيه، وصنف وجمع وهذب ورتب ونقد، واشتغل بالتاريخ، وخصوصا تاريخ رجال الحديث، وغلب عليه الحديث والتاريخ، وأعطاهما نفسه وأوقاته وراحته وتخصص فيهما بحق، وكان كما قال عنه ابن خلكان: «وكان فقيهاً فغلب عليه الحديث والتاريخ»[3].

---

(١) التبيين ص ٢٧٠.

(٢) فقد ترجمه ياقوت في معجم الأدباء، واعتبره أديباً، انظر ترجمته الوافية في الكتاب المذكور ٤ / ١٣ - ٤٥.

(٣) وفيات الأعيان: ١ / ٧٦.

مذهبه ونزعاته:

أما مذهب الخطيب من حيث الفروع، فهو شافعي المذهب، ولقد ترجم له السبكي في طبقات الشافعية الكبرى ترجمة وافية وقال: «وكان من كبار الفقهاء، تفقه على أبي الحسن بن المحاملي، والقاضي أبي الطيب الطبري، وعلق عنه الخلاف، وأبي نصر بن الصباغ»[1] وقد مر بنا في أول ترجمة الخطيب أن هؤلاء الثلاثة من كبار فقهاء الشافعية ببغداد.

وقال الذهبي في التذكرة: «وكان من كبار الشافعية، تفقه بأبي الحسن بن المحاملي، وبالقاضي أبي الطيب»[2].

وقال ابن العماد الحنبلي في شذرات الذهب: «وتفقه في مذهب الشافعي على القاضي أبي الطيب الطبري، وأبي الحسن المحاملي، وغيرهما»[3].

وقال ابن خلكان: «وأخذ الفقه عن أبي الحسن المحاملي، والقاضي أبي الطيب الطبري، وغيرهما»[4].

وقال ابن عساكر: «وكان قد علق الفقه عن القاضي أبي الطيب طاهر بن عبد الله الطبري، وأبي نصر بن الصباغ»[5].

وهكذا، فإننا نجد الذين ترجموا للخطيب، قد ذكروا أن مذهبه هو مذهب الشافعي، وأنه تفقه على كبار الشيوخ الشافعيين من صغره.

دعوى ابن الجوزي أن الخطيب كان حنبلياً، ثم انتقل إلى مذهب الشافعي:

ولكننا نجد ابن الجوزي الحنبلي يدّعي أن الخطيب كان في أول حياته حنبلياً، ثم ترك مذهب الحنابلة، وانتقل إلى مذهب الشافعي بسبب إيذاء الحنابلة له ذكر هذا في ترجمة الخطيب في كتابه «المنتظم».

---

(١) طبقات الشافعية للسبكي: ٤ / ٣٠.

(٢) التذكرة: ٣ / ١١٣٧. (٣) شذرات: ٣ / ٣١١-٣١٢.

(٤) وفيات الأعيان: ١ / ٧٦.

(٥) التبيين: ص ٢٧١.

مناقشة هذه الدعوى وردها :

والذي ينظر بعين البحث العلمي، يجد أن هذه الدعوى مردودة وغير صحيحة، فابن الجوزي ادعى هذا ولم يسنده لأحد، ولم يكن هو في زمن الخطيب. فمن أين عرف ذلك؟ ثم إن هذه الدعوى تعارضها عدة أمور منها:

١) أن الخطيب صرح عن نفسه في تاريخ بغداد، بأنه تفقه على فقهاء شافعيين من صغره، كما مر بنا في أوائل ترجمة الخطيب، ولم يذكر أنه تفقه على أي شيخ حنبلي.

٢) أن كل من ترجم للخطيب- غير ابن الجوزي ومن نقل عنه- ذكروا أن الخطيب كان من كبار الشافعية، وذكروا أنه تفقه على الشيوخ الشافعيين الذين ذكرهم الخطيب.

٣) لم ينقل عن أحد ممن ترجم له -غير ابن الجوزي ومن قلده- أن الخطيب كان حنبلياً، ثم انتقل إلى مذهب الشافعي.

٤) أن كل ما صنفه الخطيب في الفقه كان في مذهب الشافعي.

قد يقول قائل: إن كونه من كبار الشافعية، وتصنيفه في مذهب الشافعي، لا يمنع أنه كان حنبلياً في أول حياته، ثم صار شافعياً من كبار الشافعية. ولكن كيف يستقيم هذا، والخطيب قد تفقه على مذهب الشافعي من صغره على كبار شيوخ الشافعية، ثم إنه لم يذكر هو ولا غيره، ولا ابن الجوزي، أنه تفقه على شيخ حنبلي واحد، لا في صغره ولا في كبره.. فمتى كان حنبلياً إذن؟ وعمّن تلقى المذهب الحنبلي؟ الحقيقة أن الخطيب شافعي من أول حياته حتى توفي، وأن دعوى ابن الجوزي لم تثبت، ولم يأت بينة عليها.

مذهب الخطيب في الصفات:

ومذهب الخطيب في الصفات، أنها تمر كما جاءت من غير تعطيل ولا تشبيه ولا تمثيل ولا تكييف، وهو المذهب الوسط بين الغالين والمقصرين. ولقد روى عنه ذلك الذهبي في التذكرة فقال: «أخبرنا أبو علي بن الخلال، أنا جعفر، أنا أبو طاهر الحافظ، أنا محمد بن مرزوق الزعفراني، أنا الحافظ أبو بكر الخطيب. قال: أما الكلام في الصفات، فان ما روي منها في السنن الصحاح، مذهب السلف، إثباتها

وإجراؤها على ظواهرها، ونفي الكيفية والتشبيه عنها. وقد نفاها قوم فأبطلوا ما أثبته الله، وحققها قوم من المثبتين فخرجوا في ذلك إلى ضرب من التشبيه والتكييف، والفصل إنما هو سلوك الطريقة المتوسطة بين الأمرين، ودين الله بين الغالي فيه، والمقصر عنه، والأصل في هذا أن الكلام في الصفات فرع الكلام في الذات، ويُحْتَذَى في ذلك حذوه ومثاله، وإذا كان معلوماً أن إثبات رب العالمين، إنما هو إثبات وجود، لا إثبات كيفية، فكذلك إثبات صفاته، إنما هو إثبات وجود، لا إثبات تحديد وتكييف. فإذا قلنا: لله يـد وسمع وبصر، فإنما هي صفات أثبتها الله تعالى لنفسه، ولا نقول إن معنى اليد، القدرة، ولا إن معنى السمع والبصر، العلم، ولا نقول إنها جوارح، ولا نشبهها بالأيدي والأسماع والأبصار التي هي جوارح، وأدوات للفعل، ونقول: إنما وجب إثباتها لأن التوقيف ورد بها، ووجب نفي التشبيه عنها لقوله تعالى: ﴿ليس كمثله شيء﴾ و ﴿ولم يكن له كفواً أحد﴾»[1].

مناقبه وأخلاقه

يظهر لمن يتتبع سيرة الخطيب، أنه كان على جانب كبير من الأخلاق الكريمة والمناقب النبيلة، وأنه كان مخلصاً في علمه وتصنيفه، حتى انعكست السنة التي يشتغل فيها على نفسه، فأكسبتها كمالاً وتواضعاً وتقى وعملاً خيراً.

ولنستخلص من سيرته بعض تلك الأخلاق والمناقب:

١) كثرة تلاوته للقرآن:

فكان لا يترك فرصة تمر به إلا ويشغلها بتلاوة القرآن. ولقد مر بنا أنه كان يقرأ في طريقه إلى الحج في كل يوم ختمة قراءة ترتيل، وكذلك فعل في رحلته من دمشق إلى بغداد.

٢) ورعه

لقد وصفه شيخه البرقاني، حينما زوده بكتاب إلى أبي نعيم، يوصيه فيه، فقال

---

(١) التذكرة: ١١٤٢/٣ - ١١٤٣.

في جزء منه: «. . . وسيظهر لك منه عند الاجتماع من ذلك، مع التورع، والتحفظ، وصحة التحصيل. . .».

٣) عفته:

لم نر في سيرته أنه تسلم منصباً من المناصب الرسمية لدى الدولة، فلم يكن قاضياً ولا مفتياً، ولا غير ذلك، مع أنه كان أهلاً لذلك، وما كانت لتمتنع المناصب عليه لو أنه سعى إليها أو أرادها، ولكنه اختار أن يبقى بعيداً عن الأعمال الرسمية، ليكون طليقاً في جسمه وفكره، ورضي بالكفاف من العيش، فلم يتطلع إلى الأموال ولا إلى البيوت والمساكن الواسعة، ولم يكن له خدم ولا جوار، حتى ولا زوجة ولا أولاد فيما يبدو والله أعلم.

وهذا مثال رائع يدل على عفة الخطيب، وعدم حرصه على الدنيا. قال أبو سعد السمعاني: : «سمعت أبا الفتح مسعود بن محمد بن أحمد أبي نصر الخطيب بمرو يقول: سمعت عمر النسوي- يعرف بابن أبي ليلى- يقول: كنت في جامع صور عند الخطيب، فدخل عليه بعض العلوية، وفي كمه دنانير، وقال للخطيب: فلان- وذكر بعض المحتشمين من أهل صور- يسلم عليك ويقول: هذا تصرفه في بعض مهماتك، فقال الخطيب: لا حاجة لي فيه، وقطب وجهه، فقال العلوي: فتصرفه إلى بعض أصحابك، قال: قل له يصرفه إلى من يريد. فقال العلوي: كأنك تستقله، ونفض كمه على سجادة الخطيب وطرح الدنانير عليها وقال: هذه ثلاثمائة دينار. فقام الخطيب محمر الوجه، وأخذ السجادة ونفض الدنانير على الأرض، وخرج من المسجد. قال الفضل بن أبي ليلى: ما أنسى عز خروج الخطيب، وذل ذلك العلوي، وهو قاعد على الأرض يلتقط الدنانير من شقق الحصر ويجمعها»[1].

٤) تواضعه:

لم يكن الخطيب مُعْجَباً بما وصل إليه من العلم ولا متكبراً، بل كان متواضعاً، حتى أنه ما كانت تروق له الأسماء والألقاب الكبيرة، كالحافظ أو المحدث، فقد روى

---

(١) معجم الأدباء: ٣١/٤- ٣٢، تذكرة الحفاظ: ١١٣٨/٣. والسبكي: ٣٤/٤- ٣٥.

أبو نصر محمد بن سعيد المؤدب عن أبيه أنه قال: : «قلت لأبي بكر الخطيب عند لقائي إياه: أنت الحافظ أبو بكر؟ فقال: انتهى الحفظ إلى الدارقطني، أنا أحمد بن علي بن ثابت الخطيب»[1].

٥) كرمه:

لقد كان الخطيب كريماً معطاءً، ولا ننسى كيف أنه وزع مائتي دينار على أصحاب الحديث، ولم يوصِ بها لتوزع بعد موته، وإنما جادت نفسه بها وهو على قيد الحياة، لكن قد يقال إنه جاد بها بعدما مرض مَرَضَ الموت. لكن حوادث أخرى جرت معه تدل على أنه كريم في جميع الحالات، فهذا تلميذه الخطيب التبريزي يقول: «دخلت دمشق، فكنت أقرأ على الخطيب بحلقته بالجامع كتب الأدب المسموعة له، وكنت أسكن منارة الجامع، فصعد إليَّ وقال: أحببت أن أزورك في بيتك، فتحدثنا ساعة، ثم أخرج ورقة وقال: الهدية مستحبة، اشتر بهذه أقلاماً، ونهض قال: فإذا خمسة دنانير مصرية. ثم إنه صعد مرة أخرى، ووضع نحواً من ذلك»[2].

حرصه على تطبيق العلم:

لم يكن حرص الخطيب على تطبيق العلم بأقل من حرصه على جمعه وضبطه وفهمه، فلقد كان يؤكد دائمًا على أن يتمثل العالم علمه، ويكون صورة حية للعلم الذي يحمله، وينصح الناس به، ونرى ذلك في كثير مما كتب وصنف. فمن ذلك ما ذكره في مقدمة كتابه: «الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع»، ناصحاً طلبة الحديث بأن يطبقوا الأحاديث التي يجمعونها ويروونها للناس فقال: «والواجب أن يكون طلبة الحديث أكمل الناس أدباً، وأشد الخلق تواضعاً، وأعظمهم نزاهة وتديناً، وأقلهم طيشاً وغضباً، لدوام قرع أسماعهم بالأخبار المشتملة على محاسن أخلاق رسول الله ﷺ وآدابه، وسيرة السلف الأخيار من أهل بيته وأصحابة، وطرائق المحدثين ومآثر الماضين، فيأخذوا بأجملها وأحسنها، ويصدفوا عن أرذلها

---

(١) شهبة: ق ١٤٠، والتذكرة: ١١٤١/٣.

(٢) شهبة: ق ١٣٩، والتذكرة: ١١٣٨/٣، ومعجم الأدباء: ٣٢/٤-٣٣.

وأدونها»[1] كما نجد شيئاً من هذا في بعض أبواب الكتاب.

ولا يكتفي الخطيب بهذه الكلمات المتناثرة ليؤكد على تطبيق العلم، بل يفرد كتاباً بالتصنيف لهذا الغرض، وهو كتاب «اقتضاء العلم العمل» ويفصل فيه القول ويبوبه، ويسوق الأدلة والبراهين بعاطفة صادقة، وحرارة وتحمس ظاهر، يظهر صدقه وإخلاصه فيما يقول.

وفي مقدمة ذلك الكتاب يقول: «ثم إني موصيك يا طالب العلم بإخلاص النية في طلبه، وإجهاد النفس على العمل بموجبه، فإن العلم شجرة والعمل ثمرة. وليس يعد عالماً من لم يكن بعلمه عاملاً، وقيل: العلم والد، والعمل مولود، والعلم مع العمل، والرواية مع الدراية، فلا تأنس بالعمل ما دمت مستوحشاً من العلم، ولا تأنس بالعلم ما كنت مقصراً في العمل، ولكن اجمع بينهما وإن قل نصيبك منهما، وما شيء أضعف من عالم ترك الناس علمه لفساد طريقته، وجاهل أخذ الناس بجهله لنظرهم إلى عبادته، والقليل من هذا مع القليل من هذا، أنجى في العاقبة إذا تفضل الله بالرحمة»[2].

ثم يختم تلك النصيحة قائلاً: «وكما لا تنفع الأموال إلا بإنفاقها، كذلك لا تنفع العلوم إلا لمن عمل بها وراعى واجباتها، فلينظر امرؤ لنفسه، وليغتنم وقته، فإن الثواء قليل، والرحيل قريب، والطريق مخوف، والاغترار غالب، والخطر عظيم، والناقد بصير، والله تعالى بالمرصاد، وإليه المرجع والمعاد، فمن يعمل مثقال ذرة خيراً يره، ومن يعمل مثقال ذرة شراً يره»[3].

مزاياه وصفاته:

تلك أخلاقه ومناقبه، وأما مزاياه وصفاته، فلقد منحه الله تعالى مزايا وصفات كريمة زادت في رفعته، وأعانته على تحصيل علمه ونشره. فمن تلك المزايا والصفات:

---

(١) مقدمة الجامع.

(٢) اقتضاء العلم العمل ص ١٥٨، من مجموعة رسائل أربع مطبوعة معاً.

(٣) المصدر السابق ص ١٥٩.

١) جودة خطه:

كان الخطيب جيد الخط، وجودة الخط قليلة لدى كبار المحدثين، لانصرافهم إلى ما هو أهم، لكن الخطيب كان مع اهتمامه بالجمع والتصنيف والنقد، ممنوحاً جودة الخط، فقد قال ابن السمعاني عنه: «إنه حسن الخط كثير الضبط»[1].

وقال ابن النجار: «وخط الخطيب مليح كثير الشكل والضبط»[2] ومعلوم أن جودة الخط تعين على فهم ما يكتبه الإنسان ويصنفه. هذا ولقد عقد الخطيب باباً خاصاً، سماه «باب تحسين الخط وتجويده»، في كتابه «الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع»، نصح فيه طلبة العلم بتحسين الخط، وشرح لهم بعض ما يعينهم على ذلك[3].

٢) فصاحة نطقه:

بالإضافة إلى جودة خطه، فقد كان فصيحاً في نطقه ولهجة كلامه، حسن القراءة، جهوري الصوت، يدوي صوته إذا قرأ الحديث، حتى يسمع كل من في المسجد على سعته وبعد أطرافه، فقد روى ابن قاضي شهبة عن الخطيب التبريزي أنه قال: «وكان إذا قرأ الحديث في جامع دمشق، يسمع صوته في آخر الجامع، وكان يقرأ معرباً صحيحاً»[4] وقال ابن الجوزي: «وكان حسن القراءة فصيح اللهجة»[5].

٣) حرصه على المطالعة وسرعة قراءته:

كان حريصاً على المطالعة حرصاً عجيباً. فقد كان يمشي في الطريق وفي يده جزء من الحديث يطالعه، قال ابن الجوزي: «وكان حريصاً على علم الحديث، وكان يمشي في الطريق وفي يده جزء يطالعه»[6] وكان سريعاً في القراءة حتى ضرب به المثل في ذلك، فقد عقد القلقشندي في كتابه «صبح الأعشى» باباً سماه: «من كان فرداً

---

(١) السبكي: ٣٣/٤، معجم الأدباء: ٣٠/٤، التذكرة ١١٣٨/٣، شذرات: ٣١٢/٣.

(٢) شهبة: ق١٤٠/ب.

(٣) أنظر ذلك في الجامع: من ق٢: ٥٢- ق٢: ٥٦.

(٤) شهبة: ق ١٣٩/أ، والتذكرة: ١١٣٨/٣، وشذرات: ٣١٢/٣.

(٥) المنتظم: ٢٦٧/٨، ومعجم الأدباء: ٢٢/٤.

(٦) المنتظم: ٢٦٧/٨، وعنه معجم الأدباء: ٢٢/٤.

في زمانه بحيث يضرب به المثل في أمثاله»، فذكر أن أبا بكر الخطيب يضرب به المثل في سرعة القراءة، فقال: «.. وأبو بكر الخطيب في سرعة القراءة»[1].

وقد مر بنا أن الخطيب قرأ صحيح البخاري كله على شيخه الحيري في ثلاثة مجالس، وكما مر بنا أيضاً أنه كان يختم كل يوم ختمة إلى قرب المغيب قراءة ترتيل في طريقه للحج، وفي رجوعه إلى بغداد.

٤) هيبته ووقاره:

لقد أضفى الله عليه حلة من الهيبة والوقار، فقد قال ابن السمعاني يصفه: «.. اكتسى به هذا الشأن غضارة وبهجة ونضارة، وكان مهيباً وقوراً نبيلاً خطيراً، ثقة صدوقاً، متحرياً حجة فيما يصنفه ويقوله، وينقله ويجمعه، حسن النقل والخط، كثير الشكل والضبط، قارئاً للحديث، فصيحاً، وكان في درجة الكمال والرتبة العليا خلقاً وخُلقاً وهيئة ومنظراً...»[2].

(١) صبح الأعشى ٤٥٤/١.
(٢) معجم الأدباء: ٣٠/٤.

الفَصْل الثَالث

شُيُوخه وَتَلاميذه

(١) كلمة عامة عن شيوخه.

(٢) جدول بأسماء شيوخه في كتاب «الأسماء المُبْهَمة» وعدد مَرْوِيّات الخطيب فيه عن كل واحد منهم.

(٣) كلمة عامة عن تلاميذه، وذكر أسماء عدد منهم.

(٤) ترجمة لأربعة من شيوخه.

(٥) ترجمة لواحد من أقرانه.

(٦) ترجمة لأربعة من تلاميذه.

شيوخه وتلاميذه

١) كلمة عامة عن شيوخه:

بما أن الخطيب رحل رحلات متعددة للاجتماع بالشيوخ وأخذ الحديث عنهم، لذلك فإنه حري أن يكون عدد شيوخه كثيراً، فقد سمع من أعيان المحدثين ببغداد أولاً، ثم رحل إلى البصرة فسمع من مشاهير محدثيها، وهكذا رحل إلى نيسابور وأصبهان، واجتمع بكبار الحفاظ وأخذ الحديث عنهم، كما سمع بالدينور وهمذان والكوفة والري والحرمين ودمشق والقدس وصور، وغيرها.

ولقد ذكر من ترجم له مجموعة من مشاهير شيوخه، ولكن لم يذكر واحد منهم إحصاءً كاملاً لشيوخه، وذلك لكثرتهم ولصعوبة إحصائهم، فإن إحصاءهم يحتاج إلى قراءة جميع مصنفاته بتؤدة ووعي، لتسجيل أسماء شيوخه من خلال الروايات التي يسوقها في مصنفاته بالسند كما هي عادته، وهذا عمل ليس بالسهل الميسور، لا سيما أن مصنفاته كثيرة، وكثير منها غير موجود، فهذا السبب في عدم وجود إحصاء لشيوخه.

وإنني لأغلب الظن أن شيوخه يزيدون على الألف، بينهم عدد من أئمة الحديث وكبار الفقهاء المشهورين، الذين كانوا مهوى أفئدة العلماء، كأبي نعيم، والبرقاني والصوري وابن رزقويه، والمحاملي، وغيرهم، والذين سنترجم بشيء من التفصيل لبعضهم ولقد قمت بتجربة إحصاء جزئية لشيوخه، بقراءة كتاب من كتبه بتؤدة ووعي كاملين، مع تسجيل اسم كل شيخ له في كل رواية يسوقها. هذا الكتاب هو كتاب: «الأسماء المبهمة في الأنباء المحكمة» ولقد استغرق هذا العمل من

وقتي كثيراً ثم كانت نتيجة الإحصاء أن في الكتاب ثمانين وسبعمائة رواية، رواها عن ستة وستين ومائة شيخ، تكررت الرواية عن بعضهم حتى وصل أكثرها إلى إحدى وسبعين مرة، وبعضهم لم يرو عنه إلا مرة واحدة، وكان في كثير من الروايات يشير إلى مكان الرواية التي حدثه شيخه بها، وأحياناً يشير إلى زمانها كذلك.

وأرى من المستحسن أن أذكر أسماء أولئك الشيوخ، الذين روى عنهم في الكتاب المذكور، مع ذكر عدد الروايات التي رواها عن كل واحد منهم، لنطّلع على أسماء بعض شيوخه. وهذه أسماء أولئك الشيوخ، مرتبين على حسب كثرة الرواية عنهم في ذلك الكتاب، مع ذكر مكان الرواية إن صرح بها. هذا ومن المعلوم أنه أحياناً يذكر الاسم طويلاً في أول رواية عنه، ثم يختصر فيه بشكل يعرفه أهل الصنعة من ذاك الأول، وأنا أذكر الاسم الطويل الذي يذكره أولاً.

٢) جدول بأسماء شيوخه في كتاب: «الأسماء المبهمة في الأنباء المحكمة» وعدد مرويات الخطيب فيه عن كل واحد منهم:

الرقم المتسلسل	عدد المرويات	اسم الشيخ
١	٧١	أبو علي الحسن بن أبي بكر أحمد بن ابراهيم بن الحسن بن محمد.
٢	٦٣	أبو بكر أحمد بن محمد بن أحمد بن غالب الفقيه الخوارزمي المعروف بالبرقاني.
٣	٤٥	أبو علي الحسن بن علي بن محمد التميمي الواعظ.
٤	٤٠	أبو نعيم أحمد بن عبد الله بن أحمد بن إسحق الحافظ (بأصبهان)
٥	٤٠	أبو الحسين علي بن محمد بن عبد الله بن بشران المعدل.
٦	٣٧	أبو بكر أحمد بن الحسن بن أحمد الحرشي (بنيسابور)
٧	٣٢	القاضي أبو عمر القاسم بن جعفر بن عبد الواحد الهاشمي (بالبصرة).
٨	٢٦	أبو محمد الحسن بن علي بن محمد الجوهري.
٩	٢٦	أبو عمرو عثمان بن محمد بن يوسف بن دوست العلاف.
١٠	٢٥	أبو الحسن محمد بن أحمد بن محمد بن أحمد بن رزق البزاز.
١١	٢٤	أبو سعيد محمد بن موسى بن الفضل بن شاذان الصيرفي (بنيسابور).

الرقم المتسلسل	عدد المرويات	اسم الشيخ
١٢	١٨	أبو القاسم عبد الرحمن بن عبد الله بن محمد بن الحسين السمسار.
١٣	١٥	أبو الحسين محمد بن الحسين بن محمد بن الفضل القطان.
١٤	١٣	أبو طالب محمد بن علي بن الفتح الحربي.
١٥	١١	القاضي أبو بكر أحمد بن الحسن بن أحمد الحيري (بنيسابور).
١٦	١١	أبو الحسن علي بن القاسم بن الحسن الشاهد (بالبصرة).
١٧	٦	أبو الحسن علي بن أحمد بن عمر بن حفص المقرىء
١٨	٦	أبو محمد عبد الله بن يحيى بن عبد الجبار السكري.
١٩	٦	أبو القاسم عبد الملك بن محمد بن عبد الله بن بشران الواعظ.
٢٠	٦	أبو الحسن علي بن يحيى بن جعفر الإمام.
٢١	٦	القاضي أبو القاسم علي بن المُحْسِن بن علي التنوخي.
٢٢	٥	أبو علي الحسن بن أبي بكر بن شاذان.
٢٣	٥	أبو عبد الله محمد بن أحمد بن أبي طاهر الدقاق.
٢٤	٥	أبو الحسن علي بن أحمد بن محمد بن داود الرزاز.
٢٥	٥	أبو الفتح هلال بن محمد بن جعفر الحفار.
٢٦	٥	أبو الحسن محمد بن عبد الواحد بن محمد بن جعفر.
٢٧	٥	القاضي أبو العلاء محمد بن علي بن أحمد بن يعقوب الواسطي.
٢٨	٥	أبو القاسم عبد العزيز بن علي بن أحمد الوراق.
٢٩	٥	أبو بكر محمد بن عبد الملك القرشي.
٣٠	٥	أبو بكر محمد بن عمر بن القاسم النرسي.
٣١	٥	أبو علي أحمد بن محمد بن إبراهيم الصيدلاني (بأصبهان).
٣٢	٤	أبو القاسم الأزهري.
٣٣	٤	أبو القاسم علي بن محمد بن علي الأيادي.
٣٤	٤	القاضي أبو الطيب طاهر بن عبد الله بن طاهر الطبري.
٣٥	٤	أبو سهل محمود بن عمر بن جعفر العكبري.
٣٦	٤	أبو إسحاق إبراهيم بن عمر البرمكي.

الرقم المتسلسل	عدد المرويات	اسم الشيخ
٣٧	٤	أبو إسحاق إبراهيم بن مخلد بن جعفر بن مخلد المعدل.
٣٨	٣	أبو عبد الله الحسين بن جعفر بن محمد السلماني.
٣٩	٣	أبو منصور عبد الكريم بن إبراهيم المطرز
٤٠	٣	أبو الحسين محمد بن علي بن محمد بن مخلد الوراق.
٤١	٣	أبو الحسن علي بن أحمد بن هارون المعدل (بالنهروان).
٤٢	٣	أبو الصهباء ولّاد بن علي بن سهل التميمي الكوفي.
٤٣	٣	أبو علي الحسن بن الحسين بن العباس النعالي.
٤٤	٣	أبو عبد الله أحمد بن عبد الله بن الحسين بن إسماعيل المحاملي.
٤٥	٣	أبو الحسن أحمد بن عبد الواحد بن محمد بن عثمان السلمي الدمشقي
٤٦	٣	أبو القاسم علي بن محمد بن عيسى بن موسى البزار.
٤٧	٣	أبو طاهر عبد الغفار بن محمد جعفر المؤدب.
٤٨	٣	أبو سعيد الحسن بن محمد بن عبد الله بن حسنويه الكاتب (بأصبهان).
٤٩	٢	أبو القاسم طلحة بن علي بن الصقر الكتاني.
٥٠	٢	أبو بكر أحمد بن علي بن يزداد القارىء.
٥١	٢	أبو القاسم عبد العزيز بن علي بن أحمد الخياط الأزجي.
٥٢	٢	أبو منصور محمد بن محمد بن عثمان السواق.
٥٣	٢	القاضي أبو الفرج محمد بن أحمد بن الحسن الشافعي.
٥٤	٢	أبو الفتح عبد الكريم بن محمد بن أحمد بن القاسم بن إسماعيل الحمامي.
٥٥	٢	أبو الحسن علي بن أحمد بن إبراهيم بن إسماعيل البزاز (بالبصرة).
٥٦	٢	أبو الحسن محمد بن عبد الله الحنائي.
٥٧	٢	أبو الحسن.
٥٨	٢	أبو عبد الصمد بن علي بن محمد بن الحسن بن الفضل بن المأمون الهاشمي.
٥٩	٢	أبو الحسن أحمد بن محمد بن أحمد بن موسى بن هارون بن الصلت الأهوازي.
٦٠	٢	أبو عمر عبد الواحد بن محمد بن عبد الله بن مهدي الفارسي.
٦١	٢	أبو الحسن علي بن محمد بن أحمد المصري.
٦٢	٢	علي بن أحمد بن إبراهيم النصري.
٦٣	٢	أبو الحسن محمد بن عمر بن عيسى بن يحيى البلدي.

الرقم المتسلسل	عدد المرويات	اسم الشيخ
٦٤	٢	أبو الحسن بشرى بن عبد الله الرومي .
٦٥	٢	أبو الفرج عبد الوهاب بن الحسين بن عمر بن برهان البغدادي (بصور) .
٦٦	٢	أبو بكر محمد بن احمد بن يوسف العباد .
٦٧	٢	أبو بكر أحمد بن عمر بن أحمد بن عبيد الدلال .
٦٨	٢	علي بن الحسين بن أحمد بن محمد الثعلبي .
٦٩	٢	أبو محمد عبد الرحمن بن عثمان الدمشقي .
٧٠	٢	عبد الله بن أبي الفتح الفارسي .
٧١	٢	العلاء بن المغيرة بن حزم الأندلسي .
٧٢	١	أبو سعيد الحسين بن عثمان العجلي الشيرازي .
٧٣	١	أبو طاهر العلوي محمد بن الحسن بن زيد بن الحسن بن أحمد ابن عيسى بن يحيى بن الحسين بن زيد .
٧٤	١	أبو بكر عبد الله بن محمد بن أحمد بن الحسين .
٧٥	١	علي بن إبراهيم بن عمر المقرىء .
٧٦	١	أبو الفرج عبد السلام بن عبد الوهاب القرشي (بأصبهان)
٧٧	١	أبو بكر محمد بن الفرج بن علي .
٧٨	١	أبو الحسن محمد بن عبد الواحد بن عثمان بن القاسم التميمي (بدمشق) .
٧٩	١	عبد الواحد بن محمد بن عبد الله .
٨٠	١	أبو محمد الحسن بن أبي طالب .
٨١	١	أبو بكر بن عبد الله بن محمد بن أحمد بن رزقويه البزاز .
٨٢	١	أبو القاسم علي بن أبي علي المعدل البصري .
٨٣	١	أبو محمد يوسف بن رباح بن علي البصري .
٨٤	١	هاشم بن يونس .
٨٥	١	الحسين بن أحمد بن محمد بن أحمد بن حماد الواعظ مولى بني هاشم
٨٦	١	عبيد الله بن أبي الفتح الفارسي .
٨٧	١	أبو الحسن علي بن محمد بن أحمد بن طراق الشيباني (بأصبهان) .
٨٨	١	أبو عبد الله الحسين بن عمر بن برهان .
٨٩	١	أبو القاسم عبد الله بن أحمد بن عثمان الصيرفي .
٩٠	١	أبو عثمان سهل بن محمد بن الحسن الحليمي المعدل (بأصبهان) .

الرقم المتسلسل	عدد المرويات	اسم الشيخ
٩١	١	الشيخ أبو حازم العبدوي.
٩٢	١	أبو عمر عبد الواحد بن محمد بن عبد اللهبن مهدي البزاز.
٩٣	١	عبد الرحمن بن عبيد الله الحربي.
٩٤	١	أبو محمد عبد العزيز بن أحمد بن عمر المقدسي (بها).
٩٥	١	أبو القاسم الحسين بن محمد بن إبراهيم الحنائي (بدمشق).
٩٦	١	أبو بكر أحمد بن محمد بن أبي جعفر الأخرم.
٩٧	١	أبو بكر عبد القاهر بن محمد بن عثرة الموصلي.
٩٨	١	أبو الفرج محمد بن عبد الله بن أحمد بن شهريار التاجر (بأصبهان).
٩٩	١	أبو إسحاق إبراهيم بن محمد الأرموي (بنيسابور).
١٠٠	١	أبو عمر عبد الواحد بن محمد بن عبد الله بن مهدي الديبا.
١٠١	١	أبو بكر أحمد بن الحسن الحربي.
١٠٢	١	أبو الفتح عبد الملك بن محمد بن خلف الرزاز.
١٠٣	١	أبو عبد الرحمن إسماعيل بن أحمد الحيري (بنيسابور).
١٠٤	١	أبو القاسم الحسن بن الحسين بن علي بن المنذر القاضي.
١٠٥	١	علي بن محمد بن أحمد المعدل.
١٠٦	١	أبو الحسن محمد بن عبد الواحد بن محمد بن جعفر.
١٠٧	١	أبو الحسن محمد بن عبد الواحد التاني.
١٠٨	١	أحمد بن عبد الملك القرشي.
١٠٩	١	أبو الحسن طاهر بن عبد العزيز بن عيسى.
١١٠	١	أبو الحسن محمد بن إبراهيم البجلي.
١١١	١	عبد العزيز بن أبي طاهر الصوفي.
١١٢	١	أحمد بن محمد بن أحمد العتيقي.
١١٣	١	أبو إسحاق إبراهيم بن محمد بن أحمد الأرموي (بنيسابور).
١١٤	١	أبو القاسم عبد العزيز.
١١٥	١	أبو عبد الله الحسن بن عمر بن برهان الغزال.
١١٦	١	أبو طالب يحيى بن علي بن الطيب العجلي الدسكري (بحلوان).
١١٧	١	أبو الحسن محمد بن الحسن بن أحمد الأهوازي.
١١٨	١	أبو بكر أحمد بن الحسن الحمامي.
١١٩	١	أبو بكر محمد بن عمير بن القاسم الدبوسي.

الرقم المتسلسل	عدد المرويات	اسم الشيخ
١٢٠	١	محمد بن الحسين بن محمد المتومي.
١٢١	١	أبو عبد الله الحسين بن شجاع بن موسى الصيرفي.
١٢٢	١	أبو بكر رشيد بن محمد بن أحمد بن محمد المقرىء (بنيسابور).
١٢٣	١	أبو محمد الحسن بن محمد بن الحسن الخلال.
١٢٤	١	أبو علي أحمد بن محمد بن إبراهيم الطبري.
١٢٥	١	أبو الحسن علي التميمي.
١٢٦	١	أبو محمد عبد الله بن أحمد بن عبد الله بن إبراهيم الهاشمي.
١٢٧	١	أبو الحسن بشر بن عبد الله الزرقي.
١٢٨	١	يحيى بن أبي طالب.
١٢٩	١	أبو الحسن عبد الرحمن بن محمد بن عبد الله الأصبهاني.
١٣٠	١	محمد العلاف.
١٣١	١	أبو الفتح محمد بن أحمد بن أبي الفوارس الحافظ.
١٣٢	١	عمر بن محمد بن يوسف العلاف.
١٣٣	١	أبو سعيد أحمد بن محمد بن أحمد بن عبد الله ابن جعفر بن الخليل الماليني.
١٣٤	١	أبو بكر أحمد بن علي بن محمد الأصبهاني الحافظ (بنيسابور).
١٣٥	١	أبو حفص عمر بن أحمد بن أبي عمرو المعدل (بعكبرا).
١٣٦	١	أبو حازم عمر بن أحمد بن إبراهيم العبدوي الحافظ (بنيسابور).
١٣٧	١	محمد بن يحيى بن أبي حمزة القطيعي.
١٣٨	١	أبو الحسن محمد بن محمد بن محمد بن إبراهيم بن مخلد البزاز.
١٣٩	١	أبو القاسم غانم بن محمد بن أحمد بن أبي العلاء الأديب (بأصبهان).
١٤٠	١	الحسن بن أحمد بن إبراهيم.
١٤١	١	عبد الرحمن بن المظفر.
١٤٢	١	أبو الحسن علي بن أحمد بن إبراهيم البزار (بالبصرة).
١٤٣	١	أبو الحسن أحمد بر عبد الله الأنماطي.
١٤٤	١	أبو الطيب عبد العزيز بن علي بن محمد بن عبد الله بن بشران.
١٤٥	١	أبو سعيد محمد بن حسنويه بن إبراهيم الأبيوردي.
١٤٦	١	علي بن عبد الله.
١٤٧	١	أبو نعيم عبد الله بن جعفر.

الرقم المتسلسل	عدد المرويات	اسم الشيخ
١٤٨	١	علي بن أحمد بن محمد المقرىء.
١٤٩	١	أبو القاسم عبد الرحمن بن محمد بن عبد الله السراج (بنيسابور).
١٥٠	١	أبو سعيد مسعود بن محمد الجرجاني (بنيسابور).
١٥١	١	أبو طاهر حمزة بن محمد بن طاهر الدقاق.
١٥٢	١	أحمد بن عمر بن روح النهرواني.
١٥٣	١	أبو القاسم عبد الباقي بن محمد بن زكريا الطحان.
١٥٤	١	عبد الكريم بن محمد الضبي.
١٥٥	١	أبو القاسم عبد الرحمن بن عبد الرحمن المصري (بمكة).
١٥٦	١	حمدان بن سلمان الطحان.
١٥٧	١	أبو محمد الحسن بن محمد بن الحسن الخلال.
١٥٨	١	أبو الحسن أحمد بن أبي جعفر القطيعي.
١٥٩	١	أبو العلاء محمد بن الحسن بن محمد الوراق.
١٦٠	١	أبو الحسن علي بن أحمد بن محمد بن داود الرزاز.
١٦١	١	العلاء بن أبي المغيرة الأندلسي.
١٦٢	١	أبو جعفر محمد بن أحمد بن محمد بن عمر المعدل.
١٦٣	١	أبو الحسين أحمد بن علي بن الحسن الباذا.
١٦٤	١	أبو عبد الله أحمد بن محمد بن عبد الله الكاتب.
١٦٥	١	أبو محمد الحسن بن علي بن أحمد بن بشار النيسابوري (بالبصرة).
١٦٦	١	محمد بن هاشم بن أبي خيرة.

٣) كلمة عامة عن تلاميذه، وذكر أسماء بعضهم:

هذا عن شيوخه، وأما تلاميذه، فكذلك كثيرون لأنه عالم كبير وإمام حافظ من جهة، ولأنه اعتنى بالتصنيف وأكثر منه من جهة أخرى، فقد حدّث بهذه المصنفات وأملاها إملاءً على تلاميذه في شتى ديار المسلمين، من صور غرباً إلى نيسابور وأصبهان شرقاً، ومن مكة جنوباً إلى حلب شمالاً، وطبيعي أن تكثر تلاميذه في تلك الأصقاع التي يحل فيها للتحديث والإملاء، فعلى سبيل المثال، أن الحافظ أبا القاسم بن عساكر، حدّث عن أربعة وعشرين شيخاً، كلهم حدثوه عن الخطيب،

منهم أبو منصور بن زريق، والقاضي أبو بكر الأنصاري، وأبو القاسم بن السمرقندي، وغيرهم[1].

فهذا مثال يدل بجلاء على أن تلاميذ الخطيب كانوا أكثر من أن يحصوا.

ولقد قال الذهبي في تذكرته- بعد أن سرد أسماء ثلاثة وعشرين من تلاميذه-: «وخلق يطول عدّهم»[2].

ولا بأس أن أذكر جملة من أسماء تلاميذه الذين رووا العلم وأخذوه عنه، وهذه أسماؤهم:

(١) عبد العزيز الكتاني.

(٢) علي بن هبة الله بن جعفر أبو نصر بن ماكولا.

(٣) عبد الله بن أحمد السمرقندي.

(٤) محمد بن مرزوق الزعفراني.

(٥) هبة الله بن أحمد بن محمد بن الأكفاني أبو محمد.

(٦) علي بن أحمد بن قيس الغساني.

(٧) محمد بن علي بن أبي العلاء المصيصي.

(٨) أبو الفتح نصر الله بن محمد المصيصي.

(٩) عبد الكريم حمزة أبو محمد السلمي الحداد.

(١٠) طاهر بن سهل الإسفراييني.

(١١) هبة الله بن عبد الله الشروطي.

(١٢) أبو السعادات أحمد بن أحمد المتوكلي.

---

(١) طبقات الشافعية للسبكي جـ ٤- ص ٣٠

(٢) تذكرة الحفاظ ص ١١٣٦.

(١٣) عبد الرحمن بن محمد الشيباني القزاز.
(١٤) يوسف بن أيوب الَهمَذاني.
(١٥) علي بن إبراهيم بن العباس أبو القاسم النسيب.
(١٦) ابن النَرْسِي.
(١٧) يحيى بن علي أبو زكريا التبريزي.
(١٨) أحمد بن الحسن بن أحمد بن خيرون أبو الفضل.
(١٩) أبو عبد الله محمد بن فتوح بن عبد الله الحميدي.
(٢٠) نصر بن إبراهيم بن نصر المقدسي.
(٢١) المبارك بن عبد الجبار بن أحمد أبو الحسين الطيوري.
(٢٢) غيث بن علي بن عبد السلام أبو الفرج الصوري الأرمنازي.
(٢٣) محمد بن عمرالأرموي
(٢٤) محمد بن محمد بن زيد العلوي البغدادي أبو المعالي الشريف المرتَضَى.
(٢٥) إبراهيم بن مياس بن مهدي أبو إسحاق القشيري.
(٢٦) المؤتمن بن أحمد بن علي الساجي[1].

٤) ترجمة لأربعة من شيوخه:

هذا وسأترجم لعدد من شيوخه وتلاميذه بشيء من التفصيل، لنتعرف سيرَتهُم وحياتهم العلمية، ومصنفاتهم التي خلفوها للمسلمين.

وسأنتقي أربعة من شيوخه وهم: أبو نعيم الأصبهاني- أبو بكر البرقاني- أبو الحسن البزاز- أبو عبد الله الصوري.

كما سأتكلم عن واحد فقط من أقرانه وهو: أبو نصر بن ماكولا.

---

(١) أنظر ذكر هؤلاء في ترجمة الخطيب من التذكرة، وطبقات الشافعية للسبكي، والمنتظم لابن الجوزي، وتاريخ ابن عساكر وغيرها.

كما سأنتقي أربعة من تلاميذه وهم: أبو بكر الأنصاري- أبو المعالي المرتضى الحسيني- الخطيب التبريزي- محمد بن مرزوق الزعفراني.

ولنبدأ بشيوخ الخطيب:

أ- أبو نُعيم الأصبهاني[1]:

هو الحافظ الكبير أحمد بن عبد الله بن أحمد بن إسحاق بن موسى بن مهران المهراني الأصبهاني الأحول، الجامع بين الفقه والحديث، والنهاية في الحفظ والضبط، وهو سبط الشيخ الزاهد محمد بن يوسف البنا. أحد مشايخ الصوفية.

ولد في رجب سنة ست وثلاثين وثلاثمائة بأصبهان، وأجاز له مشايخ الدنيا سنة نيف وأربعين وثلاثمائة، فأجاز له من الشام خيثمة بن سليمان، ومن بغداد جعفر الخلدي، وأبو سهل بن زياد، ومن واسط عبد الله بن عمر بن شوذب، ومن نيسابور أبو العباس الأصم، تفرد في الدنيا بإجازتهم كما تفرد بالسماع من خلق، ورحلت الحفاظ إلى بابه لعلمه وحفظه وعلو أسانيده.

سمع سنة أربع وأربعين وثلاثمائة من عبد الله بن جعفر بن أحمد بن فارس، والقاضي أبي أحمد محمد بن أحمد العسّال، وأحمد بن معبد السِّمْسار، وأحمد بن محمد القصّار، وأحمد بن بُنْدار الشعار، وعبد الله بن الحسن بن بندار، وأبي القاسم الطبراني، وأبي الشيخ بن حيان، وأبي بكر الجعابي.

ورحل سنة ست وخمسين وثلاثمائة، فسمع ببغداد أبا علي بن الصواف، وأبا بكر بن الهيثم الأنباري، وأبا بحر البربهاري، وعيسى بن محمد الطوماري، وعبد الرحمن والد المخلص، وحبيباً القزاز، وطائفة كثيرة.

وسمع بمكة أبا بكر الآجري، وأحمد بن إبراهيم الكندي.

---

(١) راجع ترجمته في تذكرة الحفاظ: ص ١٠٩٢، وطبقات السبكي: ١٩/٤، وتبيين كذب المفتري: ٢٤٦، وشذرات الذهب: ٢٤٥/٣، والعِبَر: ١٧٠/٣، ولسان الميزان: ٢٠١/١، ومعجم البلدان: ٢٩٨/١، والمنتظم: ١٠٠/٨، وميزان الاعتدال: ١١١/١، والنجوم الزاهرة: ٣٠/٥، ووفيات الأعيان: ٧٥/١، وطبقات القراء: ٧١.

وسمع بالبصرة فاروق بن عبد الكريم الخطابي، ومحمد بن علي بن مسلم العامري، وجماعة.

وسمع بالكوفة أبا بكر عبد الله بن يحيى الطلحي، وجماعة.

وسمع بنيسابور أبا أحمد الحاكم، وأصحاب السراج، وغيرهم، وتهيأ له من لُقِيِّ الكبار ما لم يقع لحافظ غيره.

روى عنه كوشيار بن لياليزور الجيلي، ومات قبله ببضع وثلاثين سنة، وأبو سعد الماليني، وتوفي قبله بثماني عشرة سنة، وأبو بكر بن أبي علي الذكواني، والحافظ أبو بكر الخطيب، وهو من أخص تلامذته، وقد رحل إليه، وأكثر الرواية عنه. وممن روى عنه من الحفاظ، الحافظ أبو صالح المؤذن، والقاضي أبو علي الوخشي، ومستمليه أبو بكر محمد بن إبراهيم العطار، وسليمان بن إبراهيم الحافظ، وهبة الله ابن محمد الشيرازي، وأبو الفضل حمد الحداد، وأخوه أبو علي الحسن المقرىء، وخلق كثير آخرهم وفاة أبو طاهر عبد الواحد بن محمد الدشتي الذهبي.

قال الخطيب: «لم أر أحداً أطلق عليه اسم الحفظ، غير أبي نعيم وأبي حازم العبدوي». وقال أحمد بن محمد بن مردويه: «كان أبو نعيم في وقته مرحولاً إليه، ولم يكن في أفق من الآفاق أسند ولا أحفظ منه، كان حفاظ الدنيا قد اجتمعوا عنده، فكان كل يوم نوبة واحد منهم، يقرأ ما يريده إلى قريب الظهر، فإذا قام إلى داره، ربما كان يقرأ عليه في الطريق جزء، وكان لا يضجر، لم يكن له غذاء سوى التصنيف أو التسميع». وقال حمزة بن العباس العلوي: «كان أصحابه يقولون: بقي أبو نعيم أربع عشرة سنة بلا نظير، لا يوجد شرقاً ولا غرباً أعلى إسناداً منه، ولا أحفظ منه. وكانوا يقولون لما صنف كتاب (الحلية)، حُمل إلى نيسابور حال حياته فاشتروه بأربعمائة دينار».

وقال ابن المفضل الحافظ: «قد جمع شيخنا السلفي أخبار أبي نعيم، وذكر من حدّثه عنه وهم نحو ثمانين رجلاً»، وقال: «لم يصنف مثل كتابه «حلية الأولياء»، سمعناه على أبي المظفر الفاشاني، عنه، سوى فوت يسير.

وقال ابن النجار «هو تاج المحدثين وأحد أعلام الدين».

وقال أبو القاسم بن عساكر: «ذكر الشيخ أبو عبد الله محمد بن محمد الأصبهاني، عمن أدرك من شيوخ أصبهان، أن السلطان محمود بن سبكتكين، لما استولى على أصبهان، أمَّر عليها والياً ورحل عنها، فوثب أهلها وقتلوا الوالي، فرجع إليها السلطان، وأمنهم حتى اطمأنوا، ثم هجم عليهم يوم الجمعة وهم في الجامع، فقتل منهم مقتلة عظيمة. فسلم أبو نعيم مما جرى، لأنهم كانوا قبل ذلك قد منعوا أبا نعيم الحافظ من الجلوس في الجامع». قال السبكي: «فحصلت له كرامتان: السلامة مما جرى عليهم، إذ لو كان جالساً لقتل، وانتقام الله تعالى له منهم سريعاً».

وقد اتهم أبو نعيم بالتساهل في ألفاظ الأداء، ونسب هذا الاتهام إلى الخطيب بأنه قال: «رأيت لأبي نعيم أشياء يتساهل فيها، منها أنه يقول في الاجازة: «أخبرنا»، من غير أن يبين».

ويقول السبكي: «إن هذا لم يثبت عن الخطيب، وبتقدير ثبوته فليس بقدح، لأن إطلاق «أخبرنا» في الإجازة مختلف فيه، فإذا رآه هذا الحبر الجليل، أعني أبا نعيم، فكيف يعد منه تساهلاً؟»[1]

وقال الذهبي: «وقول الخطيب: كان يتساهل في الإجازة، إلى آخره، فهذا ربما فعله نادراً. فإني رأيته كثيراً ما يقول: كتب إلى جعفر الخلدي وكتب إليَّ أبو العباس الأصم..»[2]

ومن الأشياء التي أخذت على أبي نعيم في الرواية، قصة روايته لجزء محمد بن عاصم، فإنه أخرجه لمستمليه وقال هذا سماعي، وليس له في ذلك الجزء سماع مكتوب.

فقد روى الذهبي في تذكرته: «أن الحافظ ابن طاهر المقدسي قال: سمعت عبد الوهاب الأنماطي يقول: رأيت بخط أبي بكر الخطيب، سألت محمد بن إبراهيم العطار، مستملي أبي نعيم عن جزء محمد بن عاصم: كيف قرأته على أبي نعيم؟،

---

(١) انظر تمام البحث في الطبقات للسبكي ٢٤/٤.

(٢) تذكرة الحفاظ ص ١٠٩٦.

قال: أخرج إلي نسخة، وقال: هو سماعي فقرأته عليه»[1]

قال السبكي: «ليس في هذه الحكاية طعن على أبي نعيم، بل حاصلها أن الخطيب لم يجد سماعه بهذا الجزء، فأراد استفادة ذلك من مستمليه، فأخبره بأنه اعتمد في القراءة على إخبار الشيخ، وذلك كافٍ»[2]. وقال: «إن عدم وجدان سماعه لا يوجب عدم وجوده، لان إخبار الثقة بسماع نفسه كافٍ».

وقال الحافظ ابن النجار: «جزء محمد بن عاصم قد رواه الأثبات عن أبي نعيم والحافظ الصدوق إذا قال: هذا الكتاب سماعي، جاز أخذه عنه بإجماعهم».

وروى الذهبي في تذكرته أن شيخه أبا الحجاج المزي، حدّثه أنه رأى بخط الحافظ ضياء الدين المقدسي، أنه وجد بخط الحافظ أبي الحجاج يوسف بن خليل أنه قال: رأيت أصل سماع أبي نعيم بجزء محمد بن عاصم.

قال السبكي تعليقاً على هذه الرواية: «فبطل ما اعتقدوه ريبة»[2]. يعني الطاعنين عليه.

وشيء ثالث، اتهم به أبو نعيم، وهو أنه لم يسمع مسند الحارث بن أبي أسامة بتمامه من ابن خلاد، ومع ذلك فقد حدّث به كله.

فقد روى الذهبي في تذكرته: «عن يحيى بن منده الحافظ، أنه سمع أبا الحسين القاضي يقول: سمعت عبد العزيز النخشبي يقول: لم يسمع أبو نعيم مسند الحارث بن أبي أسامة بتمامه من ابن خلاد، فحدّث به كله». ثم ذكر الذهبي عن ابن النجار أنه قال: «وهم في هذا ـ أي عبد العزيز ـ فأنا رأيت نسخة الكتاب عتيقة، وعليها خط أبي نعيم يقول: سمع مني فلان، إلى آخر سماعي من هذا المسند من ابن خلاد». ثم قال ابن النجار: «فلعله روى باقيه بالإجازة». ثم تمثل ابن النجار ببيت:

لو رجم النجمَ جميعُ الـورى لم يصل الرجمُ إلى النجم

هذا، ولأبي نعيم تصانيف مشهورة منها: كتاب حلية الأولياء وطبقات

---

(١) التذكرة ص ١٠٩٥ ـ ١٠٩٦

(٢) الطبقات للسبكي: ٢٣/٤.

الأصفياء، وقد طبع في عشرة مجلدات. وكتاب معرفة الصحابة، وكتاب دلائل النبوة في مجلدين، وكتاب المستخرج على البخاري، والمستخرج على مسلم، وكتاب تاريخ أصبهان، وكتاب صفة الجنة، وكتاب الطب، وكتاب فضائل الصحابة، وكتاب المعتقد، وكتب أخرى صغيرة.

هذا وقد اتفق على إمامة وصدق أبي نعيم، والوثوق به، ولم يحفظ عن أحد من الأئمة فيه بكلام يقدح أو يجرح بأمانته وصدقه.

وكلام أبي عبد الله محمد بن إسحاق بن منده فيه غير معتبر، ولا يعبأ به للعداوة المشهورة بينهما، كما لا يعبأ بقول أبي نعيم في ابن منده للسبب نفسه. فقد قال الذهبي في التذكرة[1] في ترجمة ابن منده ـ بعد أن ذكر ما قاله أبو نعيم في الحط من ابن منده: «قلت: لا يعبأ بقولك في خصمك للعداوة المشهورة بينكما، كما لا يعبأ بقوله فيك، فقد رأيت لابن منده مقالاً في الحط على أبي نعيم من أجل العقيدة، أقذع فيه، وكل منهما صدوق غير متهم بحمد الله في الحديث».

وقال في الميزان[2] في ترجمة أبي نعيم: «قلت: كلام الأقران بعضهم في بعض لا يعبأ به، لا سيما إذا لاح لك أنه لعداوة أو لمذهب أو لحسد، ما ينجو منه إلا من عصم الله».

وقال في الميزان[3] أيضاً في ترجمة ابن منده، بعد أن ذكر قول أبي نعيم فيه: «قلت: البلاء الذي بين الرجلين هو الاعتقاد».

ولقد مر بنا أن الخطيب رحل في مقتبل شبابه إلى أصبهان، ليلتقي في جملة من يلتقي بأبي نعيم، وكيف أن شيخه أبا بكر البرقاني زوده برسالة إليه يوصيه بالخطيب، ولقد وصل إليه وسلمه الرسالة، وأخذ عنه الكثير، حتى أنه روى عنه في كتاب «الأسماء المبهمة في الأنباء المحكمة» وحده أربعين حديثاً، مما يدل على أنه أكثر الرواية عنه، وكان أبو نعيم من شيوخه البارزين، الذين كان لهم الأثر الكبير في تثقيفه وإعداده لأن يكون حافظاً محدثاً.

توفي أبو نعيم في العشرين من المحرم سنة ثلاثين وأربعمائة، عن أربع وتسعين سنة، رحمة الله عليه.

---

(١) ص ١٠٣٤. (٢) ١/١١١. (٣) ٣ / ٤٨٠.

ب ـ أبو بكر البرقاني[1]

الإمام الحافظ، شيخ الفقهاء والمحدثين، أبو بكر أحمد بن محمد بن أحمد بن غالب الخوارزمي البرقاني الشافعي، شيخ بغداد، تفقه في حداثته، وصنف في الفقه، ثم اشتغل بعلم الحديث فصار فيه إماماً.

قال الخطيب في تاريخه: «سمع ببلده من أبي العباس بن حمدان النيسابوري، ومحمد بن علي الحساني، وأحمد بن إبراهيم بن حباب الخوارزميين، ثم ورد بغداد فسمع من محمد بن جعفر بن هيثم البندار، وأبي علي بن الصواف، وأبي بحر بن كوثر البربهاري، وأبي بكر بن مالك القطيعي، وأبي محمد بن ماسي، وأحمد بن جعفر بن سلم، ومن بعدهم. ثم خرج إلى جرجان، فسمع من أبي بكر الإسماعيلي ونحوه، وكتب بإسفرايين عن بشر بن أحمد وعدة سواه، وكتب بنيسابور عن أبي عمرو بن حمدان، وأبي أحمد الحافظ، وجماعة غيرهما. وكتب بهراة عن أبي الفضل بن خميرويه، وأبي حاتم محمد بن يعقوب، وأبي منصور الأزهري، وكتب بمرو عن عبد الله بن عمر ابن عليك، وعبد الله بن أحمد بن الصديق، وأبي صخر محمد بن مالك السعدي. وسمع في بلاد أخرى من خلق يطول ذكرهم، ثم عاد إلى بغداد فاستوطنها وحدّث بها».

وقال الذهبي في تذكرته: «وسمع من أبي بكر بن أبي الحديد بدمشق، ومن عبد الغني الأزدي، وابن النحاس بمصر».

ثم قال: «حدث عنه ابو عبد الله الصوري، وأبو بكر البيهقي، والخطيب،

---

(١) جاء في «اللباب في تهذيب الأنساب» لابن الأثير، ج١ ص ١١٣ ما يلي: «البرقاني بفتح الباء الموحدة، وسكون الراء المهملة، وفتح القاف، هذه النسبة إلى قرية من قرى كاث بنواحي خوارزم، خربت وصارت مزرعة. المشهور منها الإمام أبو بكر أحمد بن محمد بن أحمد بن غالب البرقاني الخوارزمي، الفقيه المحدث الأديب الصالح، له التصانيف المشهورة، روى عن الدارقطني وخلق كثير، روى عنه أبو بكر الخطيب وقال: لم نر في شيوخنا أثبت منه..».

وله ترجمه في تاريخ بغداد: ٣٧٣/٤، وطبقات الشافعية: ٤٧/٤، وتذكرة الحفاظ ٣/ ١٠٧٤، شذرات الذهب. ٢٢٨/٣، والمنتظم: ٧٩/٨، والنجوم الزاهرة: ٢٨٠/٤.

وأبو إسحاق الشيرازي الفقيه، وأبو القاسم بن أبي العلاء، وسليمان بن إبراهيم الحافظ، وأبو طاهر أحمد بن الحسن الكرخي، وأبو الفضل بن خيرون، ويحيى بن بندار، ومحمد بن عبد السلام الشافعي الأنصاري، وآخرون»[1].

قلت: ومن تأمل تجواله في الأقطار التي مر ذكرها، والتي حدّث في كل منها عن عدد من الشيوخ، علم أن هذا الرجل كأنه خلق للرحلة وجمع الحديث، فقد طاف البلاد من مصر غرباً، إلى مرو شرقاً، على ما كان عليه السفر من الصعوبة والمشقة في ذلك العصر.

ولقد وصفه تلميذه الخطيب فقال بعد أن ذكر رحلاته الكثيرة: «ثم عاد إلى بغداد فاستوطنها وحدّث بها، فكتبنا عنه، وكان ثقةً ورعاً، متقناً متثبتاً فهمًا، ولم ير[2] في شيوخنا أثبت منه، حافظاً، للقرآن، عارفاً بالفقه، له حظ من علم العربية، كثير الحديث، حسن الفهم والبصيرة فيه، وصنف مسنداً ضمنه ما اشتمل عليه صحيح البخاري ومسلم، وجمع حديث سفيان الثوري، وشعبة وأيوب، وعبيد الله بن عمرو، وعبد الملك بن عمير، وبيان بن بشر، ومطر الوراق، وغيرهم من الشيوخ، ولم يقطع التصنيف إلى حين وفاته، ومات وهو يجمع حديث مسعر. وكان حريصاً على العلم، منصرف الهمة إليه، وسمعته مرة يقول لرجل من الفقهاء معروف بالصلاح ـ وقد حضر عنده ـ : ادع الله أن ينزع شهوة الحديث من قلبي، فإن حبه قد غلب علي، فليس لي اهتمام بالليل والنهار إلا به، أو نحو هذا القول».

روايته عن الخطيب:

قال الخطيب في تاريخه: «وكنت كثيراً أذاكره بالأحاديث، فيكتبها عني ويضمنها جموعه». ثم ساق حديثاً مما رواه شيخه عنه فقال: «ولقد حدثني أبو الفضل عيسى بن أحمد الهمذاني، أخبرنا أبو بكر أحمد بن محمد بن غالب الخوارزمي، في سنة عشرين وأربعمائة، قال: حدثني أحمد بن علي بن ثابت الخطيب، حدثنا أبو سعيد

(١) تذكرة الحفاظ ص ١٠٧٤.

(٢) هكذا في النسخة المطبوعة من التاريخ، وفي النقول عن الخطيب جاء: «لم نر» وهو أوجه.

محمد بن موسى الصيرفي بنيسابور، حدثنا محمد بن يعقوب الأصم، حدثنا محمد بن إسحاق الصاغاني حدثنا أبو يزيد الهروي، حدثنا شعبة عن محمد بن أبي النوار، قال سمعت رجلاً من بني سليم يقال له خفاف، قال سألت ابن عمر عن صوم ثلاثة في الحج، وسبعة إذا رجعتم؟ قال: إذا رجعت إلى أهلك قال أبو بكر- يعني الصاغاني- لم يرو هذا الحديث إلا أبو يزيد الهروي». ثم قال الخطيب: «ثم سمعت أنا أبا بكر البرقاني يرويه عني بعد أن حدثنيه عيسى عنه، وكان أبو بكر قد كتبه عني في سنة تسع عشرة وأربعمائة، وقال لي: لم أكتب هذا الحديث إلا عنك، وكتب عني بعد ذلك شيئاً كثيراً من حديث التوزي، ومسعر، وغيرهما، مما كنت أذاكره به»(١).

أقوال العلماء فيه:

روى الخطيب كثيراً من أقوال الأئمة فيه منها:

١) **أبو القاسم الأزهري**: «البرقاني إمام، وإذا مات ذهب هذا الشأن»- يعني الحديث-.

٢) **الخطيب**: «سألت الأزهري فقلت: هل رأيت في الشيوخ أتقن من البرقاني؟. فقال: لا».

٣) **أبو محمد الخلال**: «كان نسيج وحده».

٤) **محمد بن يحيى الكرماني الفقيه**: «ما رأيت في أصحاب الحديث أكثر عبادة من البرقاني».

وروى الذهبي في التذكرة عن أبي الوليد الباجي أنه قال: «هو ثقة حافظ».

مكتبته:

قال الخطيب: «حدثني أحمد بن غانم الحمامي- وكان شيخاً صالحاً يديم الحضور معنا في مجالس الحديث- قال: انتقل أبو بكر البرقاني من الكرخ إلى قرب باب الشعير، فسألني أن أشرف على حمالي كتبه وقال: إن سئلت عنها في الكرخ،

---

(١) تاريخ بغداد: ٣٧٤/٤.

فعرفهم أنها دفاتر، لئلا يظن أنها إبريسم، وكانت ثلاثة وستين سَفَطاً وصندوقين، كل ذلك مملوء كتباً»[1].

قصة تدل على تقشفه وجده:

قال الخطيب: «حدثنا أبو بكر البرقاني قال: دخلت إسفرايين ومعي ثلاثة دنانير ودرهم واحد، فضاعت الدنانير مني وبقى معي الدرهم حسب، فدفعته إلى بقال، وكنت آخذ منه في كل يوم رغيفين، وآخذ من بشر بن أحمد جزءاً من حديثه، وأدخل مسجد الجامع فأكتبه، وأنصرف بالعشي وقد فرغت منه، فكتبت في مدة شهر ثلاثين جزءاً، ثم نفذ ما كان لي عند البقال فخرجت من البلد»[2].

مولده ووفاته:

قال الخطيب: «سمعت البرقاني يقول: ولدت في آخر سنة ست وثلاثين وثلاثمائة».

ثم قال الخطيب: «ومات ـ رحمه الله ـ[3] في يوم الأربعاء، أول يوم من رجب سنة خمس وعشرين وأربعمائة، ودفن في بكرة غد وهو يوم الخميس، وصُلي عليه في جامع المنصور، وحضرت الصلاة عليه، وكان الإمام: القاضي أبو علي بن أبي موسى الهاشمي، ودفن في مقبرة الجامع مما يلي باب سكة الخرقي».

وقد مر بنا كيف أن الخطيب استشاره في الرحلة إلى مصر، أو إلى نيسابور، وكيف أنه أشار عليه بالرحلة إلى نيسابور، مع بيان السبب الوجيه، وكيف زوده برسالة توصية إلى أبي نعيم. وقد أكثر الرواية والأخذ عنه، حتى أنه روى له في كتاب: «الأسماء المبهمة في الأنباء المحكمة» ثلاثة وستين حديثاً.

---

(١) ومعلوم أن هذه الكتب كلها مخطوطة، وربما كانت أو أكثرها بخط يده، وغالبها من مروياته عن شيوخه.

(٢) تاريخ بغداد: ٣٧٥/٤.

(٣) ذكر على هامش النسخة المطبوعة من التاريخ، أن الخطيب ترحَّم لأول مرة في تاريخه على البرقاني، ولم يسبق أن ترحم على غيره من قبل.

ج - أبو الحسن البزاز[1]

المحدث الفقيه محمد بن أحمد بن محمد بن أحمد بن رزق بن عبد الله بن يزيد ابن خالد، أبو الحسن البزاز، المعروف بابن رزقويه.

قال الخطيب: «كان يذكر أن له نَسَباً في هَمْدَان».

شيوخه:

سمع إسماعيل بن محمد الصفار، ومحمد بن عمرو الرزاز، وأبا الحسن المصري، ومحمد بن يحيى بن عمر بن علي بن حرب، والحسن بن علي بن الشِيرَزَاذي، وأبا العباس عبد الله بن عبد الرحمن العسكري، ومن في طبقتهم ومن بعدهم.

هو أول شيخ سمع منه الخطيب:

يقول الخطيب في تاريخه: «وهو أول شيخ كتبت عنه، وأول ما سمعت منه في سنة ثلاث وأربعمائة، وكتبت عنه إملاءً مجلساً واحداً. ثم انقطعت عنه إلى أول سنة ست، وعدت إليه فوجدته قد كف بصره، فلازمته إلى آخر عمره». أي كانت مدة ملازمته له ست سنين، وكان الخطيب فيها بين الرابعة عشرة والعشرين.

أقوال العلماء فيه:

الخطيب: «كان ثقةً صدوقاً، كثير السماع والكتابة، حسن الاعتقاد، جميل المذهب، مديماً لتلاوة القرآن، شديداً على أهل البدع، ومكث يملي في جامع المدينة من بعد سنة ثمانين وثلاثمائة، إلى قبل وفاته بِمُدَيْدَة».

هبة الله بن الحسن الطبري: «كان مكثراً من الحديث».

أبو بكر البرقاني: وقد سئل عنه فقال: «ثقة».

قصة تدل على عفته وزهده في المال:

قال الخطيب: «سمعت الأزهري يذكر أن بعض الوزراء دخل بغداد، ففرق

---

(١) انظر ترجمته في تاريخ بغداد: ٣٥١/١، المنتظم: ٤/٨، النجوم الزاهرة: ٢٥٦/٤، شذرات الذهب: ١٩٦/٣، والبداية: ١٢/١٢، والتذكرة: ص ١٠٥٢.

مالاً كثيراً على أهل العلم، وكان ابن رزقويه ممن وجه إليه من ذلك المال، فقبلوا كلهم سواه، فإنه رده تورعاً وظلف نفس»(١).

قلت: رحم الله أولئك العلماء الذين أعرضوا عن مغريات الحياة، وعاشوا للعلم وماتوا للعلم، فانتفعوا ونفع الله بهم.

وقد روى الخطيب عن شيخه هذا أنه قال: «والله ما أحب الحياة في الدنيا لكسب ولا تجارة، ولكني أحبها لذكر الله، ولقراءتي عليكم الحديث».

وقال الخطيب: «وكان ابن رزقويه يذكر أنه درس الفقه وعلق على مذهب الشافعي».

وقال: «وسمعته يقول: ولدت يوم السبت لست خلون من ذي الحجة، سنة خمس وعشرين وثلاثمائة قال: وأول حديث سمعته من الصفّار حديث الحسن بن عرفة عن ابن المبارك عن يونس عن الزهري عن سهل عن سعد عن أُبي بن كعب قال كانت الفتيا: الماء من الماء رخصة في أول الإسلام، ثم نُهِي عنها». قال الخطيب: «قال لنا ابن رزقويه: كتبت هذا الحديث عن الصفار بخطي إملاءً في يوم الأربعاء لسبع خلت من جمادى الأولى، سنة سبع وثلاثين وثلاثمائة، والصفار أول من سمعت منه».

وفاته ودفنه:

توفي - رحمه الله - غداة يوم الاثنين، سادس عشر من جمادى الأولى، سنة اثنتي عشرة وأربعمائة. قال الخطيب: «ودفن من يومه بعد صلاة الظهر في مقبرة باب الدير، بالقرب من معروف الكرخي. وصلى عليه ابنه ابو بكر، وحضرت الصلاة عليه».

رواية الخطيب عنه:

لقد روى الخطيب الشيء الكثير عنه، فقد أخرج عنه خمسة وعشرين حديثاً في كتاب: «الأسماء المبهمة في الأنباء المحكمة».

---

(١) أي تنزيهاً لنفسه، قال في القاموس: وظليف النفس وظلفها: نَزِهُهَا.

د ـ أبو عبد الله الصوري[1]

الحافظ العلامة أبو عبد الله محمد بن علي بن عبد الله بن محمد بن دحيم الساحلي.

شيوخه وتلاميذه:

سمع أبا الحسين بن جميع، وأبا عبد الله بن أبي كامل الأطرابلسي، ومحمد ابن عبد الصمد الزرافي، ومحمد بن جعفر الكلاعي، وعدة بالشام، وعبد الغني بن سعيد الحافظ، وعبد الرحمن بن عمر النحاس، وعبد الله بن محمد بن بندار، وخلقاً بمصر، وصحب عبد الغني وتخرج به. ولحق ببغداد أبا الحسن بن مخلد البزاز، وأحمد ابن طلحة المنقى، وأبا علي بن شاذان، وطبقتهم.

حدث عنه أبو بكر الخطيب، والقاضي أبو عبد الله الدامغاني، وجعفر بن أحمد السراج، وأبو القاسم بن بيان، وأبو الحسين بن الطيوري، وسعد الله بن صاعد الرحبي، وآخرون، وآخر من روى عنه بالإجازة، أبو سعد بن الطيوري.

ولد سنة ست أو سبع وسبعين وثلاثمائة، وسمع وقد كبر، ولو طلب في الحداثة لأدرك إسناداً.

قال الخطيب: «قدم علينا في سنة ثماني عشرة وأربعمائة، فسمع من أبي الحسن بن مخلد ومن بعده، وأقام ببغداد يكتب الحديث، وكان من أحرص الناس عليه، وأكثرهم كتباً له، وأحسنهم معرفة به، ولم يقدم علينا من الغرباء الذين لقيتهم أفهم منه بعلم الحديث، وكان دقيق الخط، صحيح النقل، وحدثني أنه كان يكتب في وجه ورقة من أثمان الكاغد الخراساني ثمانين سطراً، وكان مع كثرة طلبه وكتبه

---

(١) قال في اللباب: «الصوري بِضَمِّ الصاد، وسكون الواو، وفي آخرها راء، هذه النسبة إلى مدينة صور من بلاد ساحل الشام، . . وكان بها جماعة من العلماء، منهم محمد بن المبارك الصوري . . . وأبو عبد الله محمد بن علي الصوري الحافظ، انتقل إلى بغداد سنة ثمان عشرة وأربعمائة. . .».
وانظر ترجمته في: تاريخ بغداد: ١٠٣/٣، وتذكرة الحفاظ ص ١١١٤.

صعب المذهب فيما يسمعه، وربما كرر قراءة الحديث الواحد على شيخه مرات، وكان يسرد الصوم ولا يفطر إلا يومي العيدين وأيام التشريق».

ثم قال: « وذكر لي أيضاً أن عبد الغني بن سعيد كتب عنه أشياء في تصانيفه، وصرح باسمه في بعضها، وقال في بعضها: حدثني الورد بن علي كنَّى عنه».

ثم قال: «وكان صدوقاً. كتبت عنه وكتب عني شيئاً كثيراً، ولم يزل في بغداد حتى توفي بها. وقال أبو الوليد الباجي: «الصوري أحفظ من رأيناه»، وقال غيث بن علي الأرمنازي: «رأيت جماعة من أهل العلم يقولون: ما رأينا أحفظ من الصوري». وقال عبد المحسن الشيحي: «ما رأيت مثله، كان كأنه شعلة نار بلسان كالحسام القاطع».

قال السلفي: » كتب الصوري صحيح البخاري في سبعة أطباق من الورق البغدادي، ولم يكن له سوى عين واحدة».

وذكر الباجي في كتاب: «فرق الفقهاء» أنا أبو عبد الله محمد بن علي الوراق- وكان ثقة متقناً- أنه شاهد أبا عبد الله الصوري، وكان فيه حسن خلق ومزاح وضحك ولم يكن وراء ذلك إلا الخير والدين. ولكنه كان شيئاً جُبِلَ عليه، ولم يكن في ذلك بالخارق للعادة. فقرأ يوماً جزءاً على أبي العباس الرازي، وعَنَّ له أمر أضحكه، وكان بالحضرة جماعة من أهل بلده، فأنكروا عليه وقالوا: هذا لا يصلح ولا يليق بعلمك وتقدمك، أن تقرأ حديث رسول الله ﷺ وأنت تضحك، وكثّروا عليه وقالوا: شيوخ بلدنا لا يرضون بهذا. فقال: ما في بلدكم شيخ إلا ويجب أن يقعد بين يدي ويقتدي بي، ودليل ذلك أني قد صرت معكم على غير موعد، فانظروا إلى أي حديث شئتم من حديث رسول الله ﷺ، اقرأوا إسناده لأقرأ متنه، أو اقرأوا متنه حتى أخبركم بإسناده.

ثم قال الباجي: : «لزمت الصوري ثلاثة أعوام فما رأيته تعرض للفتوى».

قال المبارك بن عبد الجبار: «كتبت عن عدة فما رأيت فيهم أحفظ من

---

(١) تاريخ بغداد: ١٠٣/٣.

الصوري، كان يكتب بفرد عين، وكان متفننا يعرف من كل علم، وقوله حجة، وعنه أخذ الخطيب علم الحديث».

قال الخطيب: «توفي في بغداد في يوم الثلاثاء التاسع والعشرين من جمادى الآخرة، سنة إحدى وأربعين وأربعمائة، ودفن من الغد في مقبرة جامع المدينة، وحضرت الصلاة عليه، وكان قد نيف على الستين سنة».

٥) ترجمة لواحد من أقرانه:

ابن ماكولا [١]

الأمير الكبير، الحافظ البارع، أبو نصر علي بن هبة الله بن علي بن جعفر العجلي الجرباذقاني[٢] ثم البغدادي.

ولد في شعبان سنة اثنتين وعشرين وأربعمائة على الأرجح.

شيوخه وتلاميذه:

سمع بشرى بن عبد الله الفاتني، وعبيد الله بن عمر بن شاهين، وأبا طالب ابن غيلان، وأبا الطيب الطبري، وأبا منصور محمد بن محمد السواق، وأحمد بن محمد العتيقي، وأبا بكر بن بشران، وعبد الصمد بن محمد بن مكرم، وخلائق ببغداد، وأبا القاسم الحنائي وطبقته بدمشق، وأحمد بن القاسم بن ميمون المطري بمصر، وسمع بما وراء النهر، وخراسان، والجبال والجزيرة، والسواحل، ولقي الحفاظ والأعلام.

حدث عنه أبو بكر الخطيب شيخه وقرينه، والفقيه نصر المقدسي، وأبو محمد الحسن بن أحمد السمرقندي، ومحمد بن عبد الواحد الدقاق، وشجاع الذهلي، والحميدي، ومحمد بن طرخان التركي، وأبو علي محمد بن محمد المهدي، وأبو

---

(١) أنظر ترجمته في: التذكرة: ص ١٢٠١، والشذرات: ٣٨١/٣ في أخبار سنة ٤٨٧، والمنتظم: ٥/٩ في أخبار سنة ٤٧٥، و٧٥/٩ في أخبار سنة ٤٨٦. و«ماكولا» اسم أعجمي، قال ابن خلكان: «لا أعرف معناه».

(٢) نسبة إلى جرباذقان من نواحي أصبهان. أنظر اللباب ج ١ ص ٢١٨.

القاسم إسماعيل بن السمرقندي، وعلي بن هبة الله بن عبد السلام الكاتب، وآخرون.

أقوال العلماء فيه:

قال شيرويه في طبقاته: «كان الأمير يعرف بالوزير سعد الملك بـن ماكولا، قدم رسولاً مراراً، سمعت منه وكان حافظاً متقناً، عني بهذا الشأن، ولم يكن في زمانه بعد الخطيب أحد أفضل منه، حضر مجلسه الكبار من شيوخنا وسمعوا منه».

وقال الحافظ ابن عساكر: « وزِرَ أبوه للقائم أمير المؤمنين، وولي عمه قضاء القضاة ببغداد، وهو الحسين بن علي».

وقال الحميدي: ما راجعت الخطيب في شيء إلا وأحالني على الكتاب، وقال حتى أكشفه ، وما راجعت ابن ماكولا في شيء إلا وأجابني حفظاً، كأنه يقرأ من كتاب».

قال السمعاني: «كان لبيباً حافظاً عارفاً، يرشح للحفظ حتى كان يقال له الخطيب الثاني، وكان نحوياً مجوداً وشاعراً مبرزاً، جَزْل الشعر فصيح العبارة، صحيح النقل، وما كان في البغداديين في زمانه مثله، طاف الدنيا وأقام ببغداد».

قال ابن النجار في ترجمة ابن ماكولا: «أحب العلم من الصبا، وطلب الحديث وأتقن الأدب، وله النظم والنثر والمصنفات، نفذه المقتدي بالله رسولاً إلى سمرقند وبخارى، لأخذ البيعة له على ملكها طمغان الخان.

قال هبة الله بن المبارك ابن الدواتي: «اجتمعت بالأمير ابن ماكولا فقال لي: خذ جزأين من الحديث فاجعل متون هذا الجزء لأسانيد الجزء الآخر، ومتون الثاني لأسانيد الأول، حتى أردّه إلى حالته الأولى».

وقال شجاع الذهلي وقد سئل عن ابن ماكولا: «كان حافظاً فهمًا ثقةً، صنف كتاباً في علم الحديث».

قصة تصنيفه كتاب تهذيب «مستمر الأوهام» وإخفائه عن الخطيب:

ذكر الذهبي في التذكرة عن محمد بن مرزوق أنه قال: «لما بلغ الخطيب أن ابن

ماكولا أخذ عليه في كتابة «المؤتنف»، وصنف في ذلك تصنيفاً، وحضر عنده ابن ماكولا، سأله الخطيب عن ذلك فأنكر، ولم يقر وأصر وقال: هذا لم يخطر ببالي وقيل إن التصنيف كان في كمه، فلما مات الخطيب أظهره، وهو الكتاب الملقب بـ «تهذيب مستمر الأوهام».

ثم قال الذهبي تعقيباً على ذلك: «قلت: ملكته وهو كتاب نفيس يدل على تبحر ابن ماكولا وإمامته»[1].

وجاء في معجم الأدباء عن الحميدي أنه قال: «وبلغ أبا بكر الخطيب أن ابن ماكولا أخذ عليه في كتابه «المؤتنف»، وصنف في ذلك تصنيفاً، وحضر عنده ابن ماكولا، وسأله الخطيب عن ذلك فأنكره ولم يقر به وقال: تنسبني الناس إلى ما لا أحسنه من الصنعة. واجتهد الشيخ أبو بكر أن يعترف بذلك، وحكى له ما كان من عبد الغني بن سعيد، في تتبعه أوهام الحاكم أبي عبد الله في كتاب المدخل، وحكايات عدة من هذا المعنى، قال أرني إياه، فإن يكن صواباً استفدته منك، ولا أذكره إلا عنك، فأصر على الإنكار، وقال لم يخطر هذا ببالي قط، ولم أبلغ هذه الدرجة، أو كما قال».

لكن الأمير ابن ماكولا يقول في خطبة كتابه «تهذيب مستمر الأوهام» ما مفاده، وهو أن الخطيب عندما عاد من دمشق إلى بغداد، قرأ على ابن ماكولا شيئاً من كتابه «المؤتنف تكملة المؤتلف».

ثم بعد وفاة الخطيب راجعه بعض المشتغلين بعلم الحديث أن يجمع شمل كتب الدارقطني، وعبد الغني بن سعيد، والخطيب في هذا الشأن في مصنف واحد مرتب ومهذب، فأجابه إلى ذلك وسماه «الإكمال» ثم بعد الانتهاء منه ذكر قول رسول الله صلى الله عليه وسلم: (من كتم علماً علمه، ألجم يوم القيامه بلجام من نار). ولما كان يوجد في الكتب المتقدمة بعض الأوهام ،لذلك عزم على تأليف مصنف يبين فيه تلك الأوهام، وسماه: «تهذيب مستمر الأوهام»، والقصة طويلة أوردها في

---

(١) قلت :وكذلك أنا ملكت صورة عنه من معهد المخطوطات التابع للجامعة العربية بالقاهرة، وهو كما قال الذهبي.

خطبة الكتاب المذكور[1].

فمن خطبة هذا الكتاب، التي ساقها ابن ماكولا، يتبين أن الأمير قد نص صراحة على أنه إنما بدا له أن يؤلف في هذا الفن بعد موت الخطيب، وهو ما عبر عنه بعد أن دُعِي به فأجاب: «وأنه بدأ بتأليف الإكمال، فلما تم، شرع في تأليف «تهذيب مستمر الأوهام».

قصة قتله والاختلاف في مكانها وزمانها:

اختلف في زمان ومكان قتله، فقيل سنة ٤٧٥ وقيل ٤٨٦، وقيل ٤٨٧، وقيل غير ذلك، أما مكان قتله فقيل «جرجان»، وقيل «كرمان»، وقيل: «الأهواز»، وقيل: «خوزستان»، ولم يختلفوا في أصل القصة، وهو أنه خرج من بغداد ومعه مماليكه الأتراك فغدروا به وقتلوه، وأخذوا ماله وهربوا، وذهب دمه هدراً.

فقد قال ابن عساكر: «سمعت ابن السمرقندي يذكر أن ابن ماكولا كان له غلمان أتراك أحداث، فقتلوه بجرجان سنة نيف وسبعين وأربعمائة.

وقال ابن ناصر: «قتل الحافظ ابن ماكولا، وقد كان سافر نحو كرمان ومعه مماليكه الأتراك، فقتلوه وأخذوا ماله في سنة خمس وسبعين وأربعمائة».

وقال أبو سعد السمعاني: «سمعت ابن ناصر يقول: قتل ابن ماكولا بالأهواز، إما في سنة ست أو سبع وثمانين وأربعمائة».

وقال السمعاني: «خرج من بغداد إلى خوزستان، وقتل هناك بعد الثمانين».

وقال ابن الجوزي في المنتظم: «قتل سنة خمس وسبعين، أو سنة ست وثمانين، أو سبع وثمانين، وترجم له في حوادث السنتين المذكورتين[2]. رحمه الله رحمة واسعة».

والحقيقة أنه من أقران الخطيب، الذين حدث كل منهما عن الآخر، بل هو من

---

(١) انظر خطبة الكتاب المذكور، من النسخة المخطوطة المصورة في معهد المخطوطات رقم ١٩٠ تاريخ، ص ٢-٧.

(٢) انظر المنتظم ج ٩- ص ٥ في حوادث سنة ٤٧٥، وج ٩- ص ٧٩ في حوادث سنة ٤٨٦.

تلاميذه الذين استفادوا منه الكثير وتخرجوا به، وقد اعترف الأمير ابن ماكولا رحمه الله بذلك. فقد قال في خطبة كتابه «تهذيب مستمر الأوهام»: «وبعد ذلك، فأن أبا بكر أحمد بن علي بن ثابت الخطيب البغدادي- رحمه الله- وكان آخر الأعيان ممن شاهدناه معرفةً وإتقاناً وحفظاً وضبطاً لحديث رسول الله صلى الله عليه وسلم، وتفنناً في علله وأسانيده، وخبرةً برواته وناقليه، وعلماً بصحيحه وغريبه، وفرده ومنكره، وسقيمه ومطروحه، ولم يكن للبغداديين بعد أبي الحسن علي بن عمر الدارقطني من يجري مجراه، ولا قام بعده بهذا الشأن سواه، وقد استفدنا كثيراً من هذا اليسير الذي نحسنه به وعنه، وتعلمنا شطراً من هذا القليل الذي نعرفه بتنبيهه ومنه، فجزاه الله عنا الخير، ولقاه الحسنى، ولجميع مشايخنا وأئمتنا ولجميع المسلمين..»[1]

ولكن ذلك لم يمنع الخطيب من الرواية عن قرينه أو تلميذه، وهذا شأن المحدثين المتواضعين فقد أفردوا لبحث مثل هذه الروايات أبحاثاً سموها «رواية الأقران»، و «رواية الأكابر عن الأصاغر»

٦) ترجمة لأربعة من تلاميذه:

أ- القاضي أبو بكر الأنصاري النصري[2]

هو القاضي المحدث أبو بكر محمد بن عبد الباقي بن محمد، -يتصل نسبه بكعب بن مالك الأنصاري، أحد الثلاثة الذين خُلّفوا، ثم تاب الله عليهم- البغدادي الحنبلي البزاز مسند العراق، ويعرف بقاضي المارستان.

ولد يوم الثلاثاء، عاشر صفر سنة اثنتين وأربعين وأربعمائة.

شيوخه وتلاميذه:

سمع من علي بن عيسى الباقلاني، وأبي محمد الجوهري، وأبي الطيب

---

(١) مقدمة «تهذيب مستمر الأوهام» ص ١- ٢.

(٢) هذه النسبة إلى محلة في بغداد وتسمى «النصرية» قال في اللباب: «وأما المحلة، ففي بغداد بالجانب الغربي محلة يقال لها النصرية، ينسب إليها جماعة، منهم القاضي أبو بكر محمد بن عبد الباقي بن محمد بن عبد الله الأنصاري النصري. كان يسكن هذه المحلة فنسب إليها». ج٣- ص ٢٢٦.

الطبري، وطائفة، وتفقه على القاضي أبي يَعْلَى.

جمعه لكثير من الفنون والعلوم:

قال ابن رجب في طبقاته: «.. وحفظ القرآن وهو ابن سبع سنين، وسمع على خلائق، وتفقه على القاضي أبي يعلى، وقرأ الفرائض والحساب والجبر والمقابلة والهندسة، وبرع في ذلك، وله فيه تصانيف، وشهد عند الدامغاني، وتفنن في علوم كثيرة».

أقوال العلماء فيه:

قال ابن السمعاني: «كان حسن الكلام حلو المنطق مليح المحاورة، ما رأيت أجمع للفنون منه، نظر في كل علم، وكان سريع النسخ، حسن القراءة للحديث، سمعته يقول: ما ضيعت ساعة من عمري في لهو أو لعب، قال وسمعته يقول: أسرتني الروم، وبقيت في الأسر سنة ونصفا، وكان خمسة أشهر، الغل في عنقي والسلاسل على يدي ورجلي، وكانوا يقولون لي: قل المسيح ابن الله، حتى نفعل ونصنع في حقك، فامتنعت وما قلت، ووقت أن حبست كان ثم معلم يعلم الصبيان الخط بالرومية، فتعلمت في الحبس الخط الرومي، وسمعته يقول، حفظت القرآن ولي سبع سنين، وما من علم في عالم الله إلا وقد نظرت فيه، وحصلت منه كله أو بعضه. ورحل إليه المحدثون من البلاد».

وقال ابن الجوزي:

«ذكر لنا أن مُنَجِّمَيْن حضرا حين ولد أبو بكر، فأجمعا أن عمره اثنتان وخمسون سنة، قال:وها أنا قد تجاوزت التسعين قال: ورأيته بعد ثلاث وتسعين، صحيح الحواس، لم يتغير منها شيء، ثابت العقل، يقرأ الخط الدقيق من بُعْدٍ، ودخلنا عليه قبل موته بُمدَيْدَة،فقال:قد نزلت في أذني مادة، فقرأ علينا من حديثه،وبقي على هذا نحواً من شهرين، ثم زال ذلك وعاد إلى الصحة، ثم مرض وأوصى أن يعمق قبره زيادة على العادة، وأن يكتب عليه ﴿قل هو نبأ عظيم أنتم عنه معرضون﴾، وبقي ثلاثة أيام قبل موته، لا يفتر من قراءة القرآن، إلى أن توفي يوم الأربعاء، ثاني رجب

سنة خمس وثلاثين وخمسمائة، ودفن بباب حرب إلى جانب أبيه، قريباً، من بشر الحافي رحمه الله »

وقال ابن الخشاب:

«كان مع تفرده بعلم الحساب والفرائض،وافتنانه في علوم عديدة، صدوقاً ثبتاً في الرواية، متحرياً فيها».

وقال ابن ناصر:

«لم يخلف بعده من يقوم مقامه في علمه».

وقال ابن شافع:

«ما رأيت ابن الخشاب يعظم أحداً من مشايخه تعظيمه له».

قصة عجيبة جرت معه:

قال ابن أبي الفوارس: «سمعت القاضي أبا بكر بن عبد الباقي يقول: كنت مجاوراً بمكة حرسها الله تعالى، فأصابني يوماً جوع شديد، ولم أجد شيئاً أدفع به عني الجوع، فوجدت كيساً من إبريسم، مشدوداً بشرابة إبريسم أيضاً. فأخذته وجئت إلى بيتي، فحللته، فوجدت فيه عقداً من لؤلؤ لم أر مثله، فخرجت، فإذا شيخ ينادي عليه، ومعه خرقة فيها خمسمائة دينار وهو يقول: هذا لمن يرد علينا الكيس الذي فيه اللؤلؤ، فقلت أنا محتاج وأنا جائع، فآخذ هذا الذهب فأنتفع به، وأرد عليه الكيس، فقلت له: تعال. وجئت به إلى بيتي، فأعطاني علامة الكيس، وعلامة الشرابة، وعلامة اللؤلؤ وعدده، والخيط الذي هو مشدود به، فأخرجته ودفعته إليه، فسلم إليَّ خمسمائة دينار، فما أخذتها، وقلت يجب أن أعيده إليك، ولا آخذ له جزاءً فقال لي: لا بد أن تأخذ. وألح علي كثيراً فلم أقبل، فتركني ومضى، وخرجت من مكة وركبت البحر، فانكسر المركب وغرق الناس وهلكت أموالهم، وسلمت أنا على قطعة من المركب، فبقيت مدة في البحر لا أدري أين أذهب، فوصلت إلى جزيرة فيها قوم، فقعدت في بعض المساجد فسمعوني أقرأ، فلم

يبق أحد إلا جاءني وقال علمني القرآن، فحصل لي منهم شيء كثير من المال، ثم رأيت أوراقاً من مصحف فأخذتها. فقالوا تحسن تكتب؟ فقلت: نعم، فقالوا: علمنا الخط، وجاؤوا بأولادهم من الصبيان والشباب، وكنت أعلمهم، فحصل لي أيضاً من ذلك شيء كثير، فقالوا لي بعد ذلك: عندنا صبية يتيمة، ولها شيء من الدنيا، نريد ان تتزوج بها، فامتنعت، فقالوا لا بد، وألزموني، فأجبتهم. فلما زفوها مددت عيني أنظر اليها، فوجدت ذلك العقد بعينه معلقاً في عنقها، فما كان لي حينئذ شغل إلا النظر إليه، فقالوا: يا شيخ، كسرت قلب هذه اليتيمة من نظرك إلى هذا العقد، ولم تنظر إليها، فقصصت عليهم قصة العقد، فصاحوا بالتهليل والتكبير، حتى بلغ إلى جميع أهل الجزيرة، فقلت: ما بكم فقالوا: ذلك الشيخ الذي أخذ منك العقد؛ أبو هذه الصبية، وكان يقول: ما وجدت في الدنيا مسلماً كهذا الذي رد علي هذا العقد، وكان يدعو ويقول: اللهم اجمع بيني وبينه حتى أزوجه بابنتي، والآن قد حصلت، فبقيت معها مدة ورزقت منها ولدين، ثم إنها ماتت، فورثت العقد أنا وولديّ، ثم مات الولدان، فحصل العقد لي، فبعته بمائة ألف دينار، وهذا المال الذي ترون معي، من بقايا ذلك المال».

ب ـ الحُسَيْني[1]

الحافظ الإمام، السيد المرتضى، أبو المعالي، ذو الشرفين محمد بن محمد بن زيد العلوي البغدادي، نزيل سمرقند.

شيوخه وتلاميذه:

سمع أبا القاسم الحرفي، وأبا علي بن شاذان، وأحمد بن عبدالله المحاملي، وطلحة بن الصقر، وأبا بكر البرقاني، وعبد الملك بن بشران، ومحمد بن عيسى الهمذاني وخلقاً، وتخرج بالخطيب ولازمه.

---

(١) انظر ترجمته في التذكرة ص ١٢٠٩، والمنتظم ٩/٤١، وشذرات ٣/٣٦٥.

قال ابن الجوزي في «المنتظم»[1]«. . وصحب أبا بكر الخطيب، وتتلمذ له، وأخذ عنه علم الحديث، فصارت له به معرفة حسنة، وسمع بقراءته الكثير من شيوخه، وروى عنه الخطيب في مصنفاته».

حدث عنه جعفر بن محمد المستغفري شيخه، والخطيب أيضاً، ويوسف بن أيوب الهمذاني، وزاهر بن طاهر المستملي، وهبة الله بن سهل السندي، وأبو الأسعد هبة الرحمن بن القشيري، وأبو طالب محمد بن عبد الرحمن الحيري، وأبو الفتح أحمد ابن الحسين الأديب.

أقوال العلماء فيه:

قال أبو سعد السمعاني: «هو أفضل علوي في عصره، له المعرفة التامة بالحديث، وكان يرجع إلى عقل وافر ورأي صائب، برع بالخطيب في الحديث، نقل عنه الخطيب أظن في كتاب: «البخلاء». رُزق حسن التصنيف، وسكن في آخر عمره سمرقند، ثم قدم بغداد وأملى بها، وحدّث بأصبهان، ثم رُدّ إلى سمرقند.

وقال يوسف بن أيوب الزاهد: «ما رأيت علوياً أفضل منه».

حالته المالية:

كان من الأغنياء المذكورين، وكان كثير الإيثار. ينفذ في العام إلى جماعة من الأئمة، الألف دينار والخمسمائة دينار إلى كل واحد، فربما بلغ ذلك عشرة آلاف دينار. وكان يقول: «هذا زكاة مالي وأنا غريب، ففرقوا على من تعرفون استحقاقه». وكان يملك قريباً من أربعين قرية خالصة له بنواحي «كش»، وله في كل قرية وكيل أمين.

ولد سنة خمس وأربعمائة، وهو من ولد زين العابدين علي بن الحسين رضي الله

---

(١) جـ ٩ - ص ٤١.

عنهم، وتوفي سنة ثمانين وأربعمائة في السجن جوعاً، رحمة الله عليه ورضي عنه.

ما رؤى بعد موته من الرؤى:

قال السمعاني: «قال أبو العباس الجوهري: رأيت السيد المرتضى بعد موته، وهو في الجنة، وبين يديه طعام، وقيل له: ألا تأكل؟ قال: لا، حتى يجيء ابني، فإنه غداً يجيء فانتبهت، وذلك في شهر رمضان سنة اثنتين وتسعين، فقتل ولده أبو الرضى في ذلك اليوم».

من مصنفاته كتاب: «فرحة المتعلم»، قال الذهبي: «وقع لي من تصانيفه كتاب «فرحة المتعلم». سمعناه عالياً».

ج ـ الخطيب التبريزي:

هو يحيى بن علي بن الحسن بن محمد بن موسى بن بسطام الشيباني، أبو زكريا، الخطيب التبريزي.

قال ياقوت: «أبو زكريا بن الخطيب، وربما يقال له الخطيب، وهو وهم».

شيوخه:

كان أحد الأئمة في النحو واللغة والأدب، حجةً صدوقاً ثبتاً، رحل إلى أبي العلاء المعري، وأخذ عنه وعن عبيد الله بن علي الرقي، والحسن بن رجاء بن الدهان اللغوي، وابن برهان، والمفضل القصباني، وعبد القاهر الجرجاني، وغيرهم من الأئمة.

وسمع الحديث وكتبه على خلق، منهم القاضي أبو الطيب الطبري، وأبو القاسم التنوخي، والخطيب البغدادي.

وسمع بمدينة صور من الفقيه أبي الفتح سليم بن أيوب الرازي، ومن أبي القاسم عبدالله الكريم بن محمد بن عبدالله بن يوسف الدلال الساوي البغدادي، وأبي القاسم عبد الله بن علي.

تلاميذه:

وأخذ عنه أبو منصور موهوب بن أحمد الجواليقي، وأبو الحسن سعد الخير بن محمد بن سهل الأنصاري، وأبو الفضل بن ناصر، وغيرهم.

ودخل مصر في عنفوان شبابه، فقرأ عليه بها أبو الحسن طاهر بن بابشاذ النحوي وغيره اللغة. ثم رجع إلى بغداد، فأقام بها إلى أن مات.

رحلاته:

ويحكى أن سبب رحلته إلى أبي العلاء المعرّي، أنه حصلت له نسخة من كتاب «التهذيب في اللغة» تأليف أبي منصور الأزهري، فجعل الكتاب في مخلاة وحملها على كتفه من تبريز إلى المعرة، ولم يكن له ما يستأجر به مركوباً، فنفذ العرق من ظهره إليها، فأثر فيها البلل.

ويقول ياقوت: «وهذه النسخة في بعض المكاتب الموقوفة ببغداد، وإذا رآها من لا يعرف خبرها، ظن أنها غريقه، وليس بها سوى عرق الخطيب».

ولِيَ تدريس الأدب بالنظامية، وخزانة الكتب بها، وانتهت إليه الرئاسة في اللغة والأدب، وسار ذكره في الآفاق، ورحل الناس إليه.

مولده ووفاته:

ولد سنة إحدى وعشرين وأربعمائة، وتوفي فجأة يوم الثلاثاء، لليلتين بقيتا من جمادى الأولى، سنة اثنتين وخمسمائة.

مؤلفاته:

له مصنفات كثيرة في اللغة والأدب فمنها:

شرح القصائد العشر، وتفسير القرآن، وإعراب القرآن، وشرح اللمع لابن جني، والكافي في العروض والقوافي، وثلاثة شروح على الحماسة لأبي تمام، وشرح شعر المتنبي.

وشرح المقصورة الدريدية، وشرح سقط الزند، وشرح المفضليات، وتهذيب

إصلاح المنطق لابن السكّيت، ومقدمة في النحو، وكتاب مقاتل الفرسان، وشرح السبع الطوال. وغير ذلك.

د ـ محمد بن مرزوق الزعفراني[1]

المحدث الحافظ التاجر، أبو الحسن محمد بن مرزوق بن عبد الرزاق بن محمد الزعفراني البغدادي الجلاب.

ولد سنة اثنتين وأربعين وأربعمائة، وتوفي يوم الأربعاء تاسع عشر من صفر، سنة سبع عشرة وخمسمائة. ودفن بالوردية رحمه الله تعالى.

شيوخه وتلاميذه:

قال ابن الجوزي في المنتظم: «سمع القاضي أبا يعلى، وأبا الحسين بن المهتدي، وابن المسلمة، والصيريفيني وغيرهم، وتفقه على أبي إسحاق».

ثم قال: «وكتب تصانيف الخطيب وسمعها منه» وقال السبكي: «روى عنه السلفي وطائفة».

رحلاته:

قال السبكي: «ورحل إلى أصبهان والشام ومصر والبصرة».

أقوال العلماء فيه:

قال ابن الجوزي: «وكان سماعه صحيحاً، وكان ثقة له فهم جيد». وقال ابن العماد: «وكان متقناً ضابطاً يفهم ويذاكر».

مصنفاته:

قال السبكي: «وصنف عدة كتب» لكنه لم يذكر أسماءها.

وقال الذهبي في التذكرة في وفيات سنة سبع عشرة وخمسمائة: «... والمحدث المجود أبو الحسن محمد بن مرزوق الزعفراني البغدادي».

---

(١) انظر ترجمته في شذرات الذهب: ٥٧/٤، والمنتظم: ٢٤٩/٩، وطبقات السبكي الكبرى: ٤٠٠/٦ والتذكرة: ص ١٢٦٥.

الفصل الرابع

آراءُ العلماء فيه

(١) تمهيد

(٢) أقوال الذين اتهموه وتكلموا فيه .

(٣) أقوال الذين مدحوه وأثنوا عليه .

آراء العُلمَاء فيه

١) تمهيد:

مهما بلغت منزلة الشخص من الرفعة والعلم والصلاح والفضل، فلا يبعد أن نجد فيه قولاً سيئاً صادراً من بعض الناس بدافع الخصومة، أو العصبية المذهبية، أو التحامل، أو عدم الإنصاف.

لكن العبرة بالجمهور المنصفين من أهل العلم، الذين يحكمون على الأشخاص من خلال البحث والتدقيق في أحوال هؤلاء الأشخاص، وسيرتهم وعلمهم، بعين مجردة عن الهوى أو التعصب أو التحامل.

والخطيب واحد من أولئك الأشخاص، الذين نجد فيهم أقوالاً طيبة في مدحهم والثناء عليهم، من عدد كثير من العلماء، كما نجد من ناحية ثانية بعض الأقوال السيئة في ذمهم وجرحهم.

على أنني ـ قبل الخوض في تفصيلات الموضوع ـ أود أن ألفت النظر إلى أمرين هما:

(١) أن العلماء مجمعون على أن الخطيب إمام في علمه، متقن لرواياته، بارع في مصنفاته، حجة ثبت في نقوله، عمدة في تصانيفه ومؤلفاته.

(٢) لكنهم مختلفون في الاعتراف له بالإخلاص في علمه، وبعده عن التعصب، على أن الذين أقروا له بذلك واعترفوا هم الجمهور، والذين اتهموه بالتعصب وعدم الإخلاص نفر قليل.

وسأعرض بما يسمح به المقام، أقوال العلماء في ذلك على تباينها إن شاء الله

تعالى، بادئاً بأقوال الذين اتهموه وقدحوا فيه، ثم بأقوال الذين مدحوه وأثنوا عليه.

٢) الذين اتهموه وتكلموا فيه:

أ- فمن الذين اتهموه وتكلموا فيه، أبو الفرج عبد الرحمن بن الجوزي، فقد ألف ثلاثة كتب في الرد على أبي بكر الخطيب، فيها من عبارات التسفيه والتجهيل ورميه بالعصبية وقلة الدين، بأسلوب غير مألوف في ردود العلماء الذين يريدون كشف اللثام عن الحقيقة.

هذه الكتب الثلاثةهي:

١) السهم المصيب في الرد على الخطيب.

٢) التحقيق في أحاديث التعليق.

٣) الانتصار لشيخ السنة أبي عبدالله محمد بن نقطة الحنبلي[١].

وقد تتبع ابن الجوزي في هذه الكتب الخطيب فيما قاله في تاريخ بغداد وغيره ورد عليه بقسوة وكلام لاذع.

فمن تلك الردود قوله في كتابه المنتظم:

«فقال في ترجمة أحمد بن حنبل: «سيد المحدثين» وفي ترجمة الشافعي: «تاج الفقهاء»؛ فلم يذكر أحمد بالفقه»[٢].

وقد رأيت أن أنقل هنا تعليق المعلمي في كتابه: «التنكيل» على كلام ابن الجوزي هذا وهو: «أما ما قاله الخطيب في ترجمتي أحمد والشافعي، فلفظه في المطبوع ج ٤ ص (٤١٢) في ترجمة أحمد «... إمام المحدثين، الناصر للدين، والمناضل عن السنة، والصابر في المحنة». وفي آخر الترجمة ج ٤ ص (٤٢٣): «قد ذكرنا مناقب أبي عبدالله أحمد بن حنبل، مستقصاة في كتاب أفردناه لها، فلذلك اقتصرنا في هذا

---

(١) أما الكتابان الأول والثاني، فالظاهر أنه ألفهما قبل كتابه المنتظم، لأننا نجد نقولاً وإحالة عليهما في المنتظم أثناء ترجمة الخطيب. أما الكتاب الثالث، فالظاهر أنه ألّفه بعد المنتظم.

(٢) المنتظم: ٨ / ٢٦٧.

الكتاب على ما أوردناه منها. وعبارته في ترجمة الشافعي ج ٢ ص (٥٦): «. . . زين الفقهاء وتاج العلماء. . . .» فعلى هذا للشافعية أن يعاتبوا الخطيب قائلين: لم تذكر الشافعي بالحديث. فان كنت لا تراه محدثاً، فقد سلبته أعظم الفضائل، ولزم من ذلك سلبه الفقه والعلم الذي يعتد به. وإن كنت تراه محدثاً، فقد جعلت أحمد إماماً له، أو سيداً للمحدثين مطلقاً، فشمل ذلك الفقهاء منهم، فلزم أن يكون إمام الفقهاء أو سيدهم مطلقاً، ومع ذلك لم تذكر الشافعي بنصرة الدين ولا النضال عن السنة. فأما قولك: «زين الفقهاء وتاج العلماء» فلا يدفع ما تقدم، لأن المتزين أفضل من الزينة، ولابس التاج أفضل من التاج. والصواب أن المناقشة في مثل هذا ليست من دأب المحصلين، وإنما الحاصل أن المترجم يتحرى في صدر الترجمة أشهر الصفات، فأحمد، لتبحره في معرفة الحديث، وتجرده لنصرة السنة، كان أشهر بذلك منه بالفقه، والشافعي لتجرده للفقه كان أشهر به. .»[1] الى آخر ما قال المعلمي.

ب ـ بعض الأحناف:

أما بالنسبة للأحناف، فقد طعن الخطيب في إمامهم، بجمعه كل ما قيل فيه من سوء واتهام وكلام لا يصدقه عاقل، وزاد الطين بلّة بترجيحه هذه المطاعن على المناقب، بأنها هي المحفوظة المقبولة، ومع كل هذا لم ينقل عن أحد أن الأحناف تعرضوا للخطيب بشيء من الإيذاء أو الاتهامات، في حياته أو بعد موته، حتى مضى قرابة مائتي سنة، حيث قام الملك المعظم عيسى بن أبي بكر الأيوبي، المتوفى سنة (٦٢٤) هـ بالرد على الخطيب، واتهامه بشتى الاتهامات، بالإضافة إلى تضعيف رواياته التي ساقها في مثالب أبي حنيفة.

وهذا الأمر يقوّي الشك عندي في كون الخطيب قد ساق كل تلك المثالب في ترجمة أبي حنيفة، بما فيها الأشياء المكفرة والسخيفة، وزاد عليها بترجيحها على المناقب.

فأنا أستغرب أن يسمع الأحناف ـ وقد كانت لهم قوة في بغداد، وقاضي

---

(١) التنكيل بما في تأنيب الكوثري من الأباطيل: ١ / ١٤١ ـ ١٤٢.

القضاة منهم- تلك المطاعن ويسكتوا عنها هذا السكوت المُطْبِق، إلى زمن الملك المعظم عيسى بن أبي بكر الأيوبي. فالذي أتوقعه من الأحناف- إن كانت تلك المطاعن قد قالها الخطيب في تاريخه ورواها للناس، وحدث بها- أن يتناولوه بالأذى الفعلي زيادة على الرد العلمي بدون أدنى انتظار.

والذي أميل إليه- والله أعلم- أن هذه المثالب قد زيد فيها شيء كثير، كما زيد فيها ترجيح الخطيب لها، ووصفها «بالمحفوظ». هذا من ناحية النقد العقلي، ويؤيده اختلاف النسخ في كمية المثالب، وترجيح الخطيب لها، على غير عادته في بقية التراجم من تاريخه.

وقد تناول الملك المعظم الروايات التي ساقها الخطيب في مثالب أبي حنيفة، فضعفها بنقد أسانيدها، بالإضافة إلى النقد العقلي، وأضاف إلى ذلك ضمن تلك الردود، اتهام الخطيب بأمور منها: التصحيف، وروايته عن الضعفاء، وأمور أخرى...

أما اتهامه بالتصحيف، فقد قال في كتابه: «الرد على أبي بكر»: «وقد كان الخطيب مُصَحِّفاً: أنبأنا شيخنا الإمام العلامة، حجة العرب أبو اليمن زيد بن الحسن الكندي مشافهة، قال: أجاز لنا الإمام العلامة، الحافظ أبو الفضل محمد بن ناصر السلامي، قال: قال لنا الشيخ الحافظ أبو الغنائم بن النرسي، سمعت الشيخ الحافظ أبا بكر الخطيب وهو يقرأ لنا كتاب المغازي، عن الواقدي على أبي محمد الجوهري، فبلغ إلى غزاة أحد، وذكر قول النبي ﷺ: (يا ليتني غودرت يوم أحد مع أصحابي (نحض) الجبل) بالضاد المعجمة. فقال له أبو القاسم بن برهان النحوي: صحف أبو بكر الخطيب هذه الكلمة وإنما هو (نحص) بالصاد غير معجمة. النحص أصل الجبل»[1].

وفي هذه الرواية، محمد بن ناصر السلامي، الذي قال فيه السمعاني إنه:

---

(١) الرد على أبي بكر: ص ١٧٧.

«كان يحب أن يقع في الناس»[1]،ثم إنه كيف ينسب التصحيف إلى محدّث،لتصحيفه مرة واحدة، إذن فما سلم من وصف التصحيف أحد.

أما تحديثه عن الضعفاء فأورد فيه خبراً مداره على ابن طاهر، وهو معروف بتحامله على أبي بكر الخطيب، ومع ذلك فرواية المحدث عن الضعفاء لا تعتبر جرحاً له، فقد روى كثير من المحدثين عن بعض الضعفاء، وما اعتبر ذلك طعناً فيهم.

٣) الذين مدحوه وأثنوا عليه:

أما الذين مدحوه وأثنوا عليه فهم كثيرون، وفيهم عدد من الحفاظ والمحدّثين والعلماء الكبار، والحقيقة أن العلماء والحفاظ اتفقت كلمتهم على مدحه والثناء عليه، عدا خصومه الذين أطلقوا فيه القول بدافع الخصومة والعصبية المذهبية.

فمن الذين مدحوه وأثنوا عليه:

أ) صاحبه وتلميذه الحافظ ابن ماكولا:

يقول عنه: «وكان آخر الأعيان ممن شاهدناه معرفة وإتقاناً، وحفظاً وضبطاً لحديث رسول الله ﷺ، وتفنناً في علله وأسانيده وخبرة برواته وناقليه، وعلماً بصحيحه وغريبه، وفرده ومنكره، وسقيمه ومطروحه.

ولم يكن للبغداديين بعد أبي الحسن علي بن عمر الدارقطني من يجرى مجراه، ولا قام بعده بهذا الشأن سواه، وقد استفدنا كثيراً من هذا اليسير الذي نحسنه به وعنه، وتعلمنا شطراً من هذا القليل الذي نعرفه بتنبيهه ومنه، فجزاه الله عنا الخير، ولقاه الحسنى ولجميع مشايخنا وأئمتنا ولجميع المسلمين»[2].

فهذا الحافظ الذي لم يخلف الخطيب بعده ببغداد خيراً منه يصفه بهذا الكلام الدقيق البليغ، ولو لم يقل في مدح الخطيب والثناء عليه إلا هذا القول لكفاه.

---

(١) المنتظم: ١٠ / ١٦٣.

(٢) مقدمة «تهذيب مستمر الأوهام» وعنه ابن عساكر، مخطوطة الظاهرية: ٢ /ق ٩.

ب) الحافظ أبو بكر بن نقطة الحنبلي:

وهذا الحافظ المنصف أبو بكر بن نقطة الحنبلي، المتوفى سنة (٦٢٩) هـ، الذي تتبع الخطيب في أوهامه وأخطائه، في كتاب له اسمه «المُلْتَقط فيما في كتب الخطيب وغيره من الوهم والغلط»، يَخْرجُ ـ بعد كل هذا التتبع ـ بنتيجة فيها الإنصاف والعدل في القول إذ يقول فيه: «كل من أنصف علم أن المحدثين بعد الخطيب عيال على كتبه»[١] وقال أيضاً في كتابه الاستدراك «وله مصنفات في علوم الحديث لم يُسْبَقْ إلى مثلها، ولا شُبهة عند كل لبيب، أن المتأخرين من أصحاب الحديث عيال على أبي بكر الخطيب»[٢].

فهذا الحافظ والذي قبله هما الحافظان اللذان تتبعا أوهامه، يقولان فيه هذه الأقوال، ولم يمنع الحافظ أبا بكر بن نقطة من مدحه للخطيب كونُه حنبلياً، ولم ينزلق كما انزلق ابن الجوزي، الذي اضطرب فيما قاله في الخطيب. والله يغفر للجميع.

جـ ـ أبو سعد السمعاني: ـ ٥٦٢ هـ:

لقد وصف أبو سعد السمعاني أبا بكر الخطيب بأنه إمام عصره بلا نزاع في ذلك فقال: «إمام عصره بلا مدافعة، وحافظ وقته بلا منازعة، صنف قريباً من مائة مصنف صارت عمدة لأصحاب الحديث»[٣].

ويقول عنه أيضاً: «إنه في درجة القدماء من الحفاظ والأئمة الكبار، كيحيى ابن معين، وعلي بن المديني، وأحمد بن أبي خيثمة وطبقتهم»[٤].

ويقول أيضاً: «انتهى إليه معرفة علم الحديث وحفظه، وختم به الحفاظ»[٥].

د ـ الحافظ ابن عساكر:

كذلك فإن الحافظ ابن عساكر، الذي ترجم في تاريخه للخطيب ترجمة مسهبة،

---

(١) نخبة الفكر لابن حجر ص ١.
(٢) الاستدراك لابن نقطة ق٢: ٤ـ ق ١: ٥.
(٣) الانساب: ق ٢: ٢٠٣.
(٤) معجم الأدباء: ٤ / ٣٠
(٥) معجم الأدباء: ٤ / ٣٠، وشذرات الذهب: ٣ / ٣١٢.

قال في أولها: «الفقيه الحافظ، أحد الأئمة المشهورين، والمصنفين المكثرين، والحفاظ المبرزين، ومن ختم به ديوان المحدثين» [1].

هـ - ابن الأكفاني: - ٥٢٤ هـ -:

ويقول ابن الأكفاني- وهو من تلاميذ الخطيب- : «كان ثقة ضابطاً خلوصاً متقناً متيقظاً متحرزاً» [2].

و- عبد العزيز الكتاني: (٣٨٩- ٤٦٦) هـ .

وكذلك فإن الكتاني قال عن الخطيب: «كان ثقة حافظاً متقناً متيقظاً متحرزاً» . [3]

ز- ابن خلكان:

وأما ابن خلكان فإنه يقول عنه في تاريخه: (وفيات الأعيان): «كان من الحفاظ المتقنين والعلماء المتبحرين. وفضله أشهر من أن يوصف» [4].

ح- ابن النجار:

وابن النجار يعتبره النهاية في علم الحديث وحفظه فيقول: «انتهى إليه علم الحديث وحفظه في وقته» [5].

ط- ابن شافع:

ويوافق ابن شافع ابن النجار ويزيد عليه فيقول: «انتهى إليه الحفظ والإتقان، والقيام بعلوم الحديث» [6].

ي- السبكي:

أما السبكي فيقول في «طبقات الشافعية الكبرى»: «فما طاف سُورُها (بغداد) عَلى نظيره، يروي عن أفصح من نطق بالضاد، ولا أحاطت جوانبُها بمثله، وإن طفح ماء دجلتها ورَوَّى كلَّ صاد» [7]

---

(١) تاريخ دمشق لابن عساكر: ٢ / ق ٨.
(٢) الأربعين المرتبة على طبقات الأربعين لابن حاتم، مخطوطة الظاهرية: ١٦٨ ق ٢ : ٨٧.
(٣) تبيين كذب المفتري: ص ٢٧١
(٤) وفيات الأعيان: ١ / ٧٦.
(٥) المصدر السابق.
(٦) الإستدراك: ٥ ق: ١.
(٧) طبقات الشافعية الكبرى: ٤ / ٣١

ك ـ البرداني:

وأما أبو علي البرداني. فيرى أنه لم يجد مثله فيقول: «أما حافظ وقته أبو بكر الخطيب فما رأيت مثله، ولا أظنه رأى مثل نفسه»(١).

ل ـ السِّلفي:

ويقول السِّلَفِي: «سألت أبا غالب شجاعاً الذُّهْلِّيَّ عن الخطيب فقال: «إمام مصنِّف حافظ لم نُدْرِكْ مثلَه»(٢)

كما يسأل السِّلَفي أبا الغنائم النرسي عنه، وعن ابن ماكولا فيقول له: «ومن يُسَوِّي بينهما؟ الخطيب قد صنف، وخرَّج على الحفاظ، وانتهت إليه السنن، واحتيج إليه، ولعمري إن ابن ماكولا كان فاضلاً، إلا أنه شابٌّ»(٣).

ولقد اطـلع السلفي على مصنفات الخطيب، فقرأها وأُعجب بها، فقال في مدحها:

تصانيف ابن ثابت الخطيب ... ألذُّ من الصبا الغض الرطيب

يراها إذ رواها من حواها ... رياضاً للفتى اليقظ اللبيب

ويأخذ حسن ما قد صاغ منها ... بقلب الحافظ الفطن الأريب

فأية راحة ونعيم عيش ... يوازي كَتْبُها أم أي طيب(٤).

م ـ الساجي:

أما المؤتمن الساجي، فيرى أن بغداد لم تُخرج بعد الدارقطني أحفظ من الخطيب فيقول: «ما أخرجت بغداد بعد الدراقطني أحفظ من أبي بكر»(٥).

ن ـ أبو إسحاق الشيرازي:

وأما أبو إسحاق الشيرازي، فإنه يعتبره دارقطني عصره. فيقول مرة ـ

---

(١) طبقات الشافعية: ٤ / ٣٦ وشبهة: ١٣٩ ق٢.

(٢) شهبة: ١٣٩ ق: ٢، والتذكرة: ٣ / ١١٤١.

(٣) الأربعين لابن حاتم: ٩٤ ق: ٢.

(٤) معجم الأدباء: ٤ / ٣٤، وشهبة: ق: ٢ـ١٣٩، والسبكي: ٤ / ٣٣.

(٥) الأربعين لأبي حاتم: ق: ٢ـ ٦٨، ومعجم الأدباء: ٤ / ١٨، والسبكي: ٤ / ٣٦.

والخطيب حاضر- : «هو ذا دارَقُطْني عصرنا»[١] .

س ـ ابن الأثير:

وأما ابن الأثير فيعتبره إمام الدنيا في زمانه فيقول: «وكان إمام الدنيا في زمانه» [٢] .

ع ـ الذهبي:

وأما الذهبي فيعتبره خاتمة المتقنين للحديث وعلومه فيقول: «ختم به إتقان هذا الشأن» [٣] ثم بعد ذلك يعتبره حافظ الدنيا. فيقول في كتابيه: - العِبَر- و- دُوَل الإسلام- : «وفيها مات حافظ الدنيا، أبو بكر أحمد بن علي بن ثابت الخطيب، صاحب التصانيف» [٤] .

فمن هذا العرض الموجز لمشاهير العلماء والحفاظ في القرون التي تلته، يظهر الإجماع على توثيقه وضبطه، وسعة اطلاعه وجودة تصنيفه، كما يظهر اتفاقهم على تلقيبه بالحافظ، وإمام العصر وخاتمة الحفاظ، ومن إليه انتهى إتقان هذا الشأن.

حتى أن خصومه قد اعترفوا له بذلك، فهذا ابن الجوزي يقول في المنتظم، بعد أن ذكر مصنفاته: «ومن نظر فيها عرف قدر الرجل، وما هيىء له مما لم يتهيأ لمن هو أحفظ منه كالدراقطني» [٥] .

وقوله في كتابه- ذكر كبار الحفاظ- بعد أن عَدَّ الخطيب من كبار الحفاظ: «سمع الكثير، وصنف الكتب الحسان البعيدة المثل، وبه خُتِمَ الحفاظ» [٦] .

وكفى بذلك شهادة على معرفة قدر الرجل، في جودة تصنيفه الذي هيأ الله له أسبابه، بما لم يهيَّأ لغيره من الحفاظ.

---

(١) شهبة: ق: ٢- ١٣٩، والسبكي: ٤ / ٣٦

(٢) الكامل: ٨ / ١١٠.

(٣) شهبة : ق:٢- ١٣٦.

(٤) دول الإسلام للذهبي: ١ / ١٩٩

(٥) المنتظم: ٨ / ٢٦٩.

(٦) ذكر كبار الحفاظ لابن الجوزي: ق: ١- ٢/٢.

والجدير بالذكر أن المصنفين من الأئمة، الذين صنفوا في الضعفاء أو المتروكين أو المجروحين أو المتكلم فيهم، لم يذكر واحد منهم اسم الخطيب، مما يدل على أنه لو كان هناك قول في الخطيب يلتفت إليه، أو له وزن لذكروه في عداد من تُكلم فيهم على الأقل، وإن لم يسقط بذلك القول.

***



الباب الثاني

مُصَنَّفَاتُهُ

١) الفصل الأول: الكلام على مصنفاته عامة.

٢) الفصل الثاني: الكلام على الموجود من مصنفاته تفصيلاً.

٣) الفصل الثالث: فهرس بأسماء الكتب التي ورد بها دمشق من روايته.

الفصل الأول

الكَلَام عَلىٰ مُصَنَّفاته عَامّة

(١) كلمة عامة عن مصنفاته .

(٢) قائمة بما وصل إلينا من أسماء كتبه .

١) كلمة عامة عن مصنفاته:

لقد كان الخطيب أحد الأئمة المكثرين في التصنيف، المجيدين له البارعين فيه. ولقد اشتهر بتصانيفه تلك، وعرف بها، فقد عرفه كثير ممن ترجم له بقوله: «صاحب التصانيف المنتشرة»[١]، وقد وصفه ابن عساكر بقوله: «أحد الأئمة المشهورين والمصنفين المكثرين»[٢] كما وصفه أبو غالب شجاع الذهلي بقوله: «إمام مصنف حافظ»[٣]. حتى أن ابن الجوزي ـ لم يستطع أن ينكر قيمة مصنفات الخطيب فقال فيه: «وصنف الكتب الحسان البعيدة المثل»[٤].

ولقد نقل المؤرخون الذين ترجموا له أقوالاً مختلفة في عدد مصنفاته. فقد ذكر السمعاني في ـ الأنساب ـ أنه: «صنف قريباً من مائة مصنف صارت عمدة لأصحاب الحديث»[٥] على حين أننا نجد محمد بن أحمد المالكي يحصرها بستة وخمسين مصنفاً صنفها الخطيب قبل سنة (٤٥٣ هـ).

وذلك في فهرست له[٦] وتبع المالكي على هذا العدد كثير من المؤرخين كابن حاتم المقدسي في ـ الأربعين ـ وابن الأثير وابن شافع وغيرهم. ولا تعارض بين تلك الأقوال.

فالمالكي الذي حصرها بستة وخمسين مصنفاً يحدد، بأنها قبل سنة (٤٥٣) هـ، أي قبل وفاة المؤلف بعشر سنين، وإخراج الخطيب في السنوات العشر الأخيرة من

---

(١) أنظر التذكرة: ٣ / ١١٣٥ والسبكي ٤ / ٣٠.

(٢) تاريخ دمشق: ١ / ٣٩٨.

(٣) شهبة: ق: ١٣٩/٢.

(٤) ذكر كبار الحفاظ لابن الجوزي: ق: ١٣٦/١.

(٥) الأنساب: ق: ٢٠٣/٢.

(٦) الظاهرية: مجموع: ١٨ رقم / ٦

حياته عدداً من المصنفات، شيء ليس ببعيد، بل إن أكثر مصنفاته أخرجها في أخريات حياته.

فقول السمعاني: «إنه صنف قريباً من مائة مصنف». قول صحيح.

ولقد أحصى الأستاذ يوسف العش أسماء كتب الخطيب من الفهارس والمصنفات، فبلغت تسعة وسبعين مصنفاً ما بين كبير وصغير، ولقد فهرسها هو، ورتب أسماءها على أحرف المعجم، كما ذكر في كل كتاب من ذكره من المصنفين، وبيّن فيما إذا كان المصنف موجوداً الآن، أو غير موجود على قدر بحثه واطلاعه، واعتمد في إحصاء أسمائها بالدرجة الأولى على ثلاثة فهارس بأسمائها خاصة وهي:

١ـ فهرست محمد بن أحمد بن المالكي الأندلسي، الموجود مخطوطاً في المكتبة الظاهرية بدمشق في مجموع (١٨) رقم (٦) من مجاميع تلك المكتبة. وقد ذكر فيه ستة وخمسين تصنيفاً من مصنفات الخطيب إلى سنة (٤٥٣) هـ.

٢) ما ذكره ابن قاضي شهبة نقلاً عن الذهبي في تاريخ الإسلام، وهو في الظاهرية بدمشق تاريخ (٥٧) ق ١ (١٣٩).

٣) فهرست ما رواه ابن خير بن خليفة الإشبيلي، وهو مطبوع.

ثم على ما ورد في أمهات كتب التراجم، الذين ترجموا للخطيب وذكروا أسماء مصنفاته تفصيلاً كالتذكرة للذهبي، والمنتظم لابن الجوزي، ومعجم الأدباء لياقوت الحموي، وعلوم الحديث لابن الصلاح، وكشف الظنون لحاجي خليفة، والرسالة المستطرفة للكتاني، والنخبة لابن حجر، والبداية لابن كثير، وأخيراً تاريخ الأدب العربي للمستشرق ـ كارل بروكلمن ـ، الذي اعتمد عليه كثيراً في معرفة وجود النسخ في مكتبات العالم، من غير تتبع لها أو رؤيتها، حتى أنه اعتمد أحياناً في وصف النسخة على أقوال شفوية. فعلى سبيل المثال قال في كلامه عن نسخة كتاب ـ الجامع لأخلاق الراوي وآدب السامع ـ ما يلي:

«وفي المكتبة البلدية بالإسكندرية نسخة منه في عشرة مجلدات رقم: (ن ٣٧١١ ـ ج). وقال لي الأستاذان راغب الطباخ، وحامد عجان الحديد: إنها كاملة».

والنسخة كاملة حقاً، ولكن بعد أن رأيتها، وجدتها في مجلد واحد من عشرة أجزاء حديثية، كل جزء من عشرين ورقة، ومجموع الكتاب (١٩٦) ورقة، ولقد صورته، وكبرته وهو عندي ـ والحمد لله ـ كامل في مجلد واحد، لا عشرة مجلدات.

على أني وجدت بعض النسخ المخطوطة من كتب الخطيب، لم يشر إلى وجودها (بروكلمن) ولا يوسف العش ـ طبعاً ـ، وذلك نتيجة جهدي الخاص لدى تفتيشي في المكتبات التي تحتوي على الكتب المخطوطة، مثل كتاب ـ السابق واللاحق.

ولقد اكتفى الأستاذ يوسف العش بتعداد أسماء كتب الخطيب، وأسماء المصادر التي ذكرت فيها، ومكان وجودها إن كانت موجودة، وربما ذكر جملة في وصف الكتاب، قالها أحد المؤرخين عند ذكرهم اسم ذلك الكتاب. بيد أنه تكلم على تاريخ بغداد تفصيلاً.

ثم عقب على ذلك بأن مصنفاته جيدة، ومشهورة، ومعتمدة لدى أصحاب الحديث، ولم يتعرض لبيان محتويات هذه المصنفات، وما فيها من وجوه الإجادة أو التقصير، كما أنه لم يوازن بينها وبين غيرها من الكتب المشابهة لها في موضوعها، وبنى النتائج التي توصل إليها على تعداد مصنفاته، وأقوال الناس فيها، بدون الرجوع إليها والبحث في ثناياها، واستخراج البيّنات والشواهد من داخلها وذاتها.

لكن الرجل اعترف بهذا التقصير فقال: «وبعد، فما هي الموضوعات التي طرقها الخطيب، وما هو الجديد الذي أحدثه فيها؟ والأثر الذي خلّده؟ يخيل إلينا أن لا جواب عن هذا السؤال إلا في دراسة مصنفاته كلها، ومقارنتها بما كتب في موضوعاتها من قبل أن تخرج»[1] وقال في ص ١٧٠ : «هذا وصف سريع مقتضب، توصلنا إليه، شعوراً لا تتبعاً وتحقيقاً، **وعسى أن تؤيده الدراسات المقارنة التحليلية**».

وقال في ص (١٣٨) : على أن الشك قد يستوقفنا قبل ذلك، فنرتاب بأسلوب

---

(١) الخطيب البغدادي مؤرخ بغداد ومحدّثها: ص ١٦٠.

يعتمد على التعداد، وبمعرفة تقوم على التسمية، وبنتائج تستنبط مما جهل مضمونه وعرف ظاهره. . .»

وقال قبل تعداد مصنفات الخطيب تحت عنوان ـ بحثنا تمهيد لدرس ثقافته وأثره ـ ما يلي: «ونحن موقنون أن هذا التعداد وما يتبعه من نظر، ليسا إلا تمهيداً للبحث عن علم الخطيب وأثره»[1].

وهذه الاعترافات في غاية الدقة، وكمال الإنصاف، والبعد عن الدعاوى في استكمال البحث، والوصول إلى القمة فيه، ولا أنكر أني استفدت من هذا التمهيد الذي مهد به الأستاذ يوسف العش، في تسهيل الكشف عن مكان كثير من الكتب المخطوطة، وخصوصاً الموجود في المكتبة الظاهرية بدمشق.

لذلك عزمت على تتبع كتب الخطيب ومصنفاته، فعثرت على أربعة وعشرين مصنفاً بين مخطوط ومطبوع في البلاد العربية وغيرها، وحصلت عليها كلها، فاشتريت المطبوع منها وهو (١٢) مصنفاً، وصورت المخطوط من مختلف المكتبات وهو (١٢) مصنفاً، كما صورت أكثر أصول الكتب المخطوطة التي طبعت، لعدم وثوقي بدقة الطبع وصحته، ثم عكفت على قراءتها والبحث فيها، وأعطيت وصفاً كاملاً لكل مصنف، شكلاً وموضوعاً بما يسمح به المقام، وأرجو الله أن أكون قد وفقت فيه، كما أرجوه أن يوفقني للعثور على بقية مصنفاته في المستقبل لأعمل على وصفها، ثم على تحقيقها وطبعها وإخراجها للمسلمين، ليتم الانتفاع بمصنفات الخطيب.

٢) قائمة بما وصل إلينا من أسماء كتبه:

وقبل البدء بوصف المصنفات التي عثرت عليها والكلام عليها تفصيلاً، أرى أن أعرِّف القارىء بأسماء كل ما وصل إليّ، وإلى الأستاذ يوسف العش من مصنفات الخطيب، وهي ثمانون مصنفاً بين كتاب كبير، ورسالة صغيرة، وهذه أسماؤها وعدد أجزاء كل منها إن ذكره المصنفون:

---

(١) المصدر السابق: ص ٧٧ ـ ٧٨.

١ـ الأمالي.

٢ـ كتاب فيه حديث: «الإمام ضامن، والمؤذن مؤتمن».

٣ـ حديث عبد الرحمن بن سمرة، وطرقه في جزأين.

٤ـ حديث النزول.

٥ـ كتاب فيه حديث: «نضر الله امرءاً سمع منا حديثاً».

٦ـ طريق حديث «قبض العلم» في ثلاثة أجزاء.

٧ـ حديث «طلب العلم فريضة على كل مسلم».

٨ـ مجموع «حديث أبي إسحاق الشيباني» فـي ثلاثة أجزاء.

٩ـ مجموع حديث محمد بن حجارة، وبيان بن بشر، وصفوان بن سليم، ومطر الوراق، ومِسْعَر بن كِدَام.

١٠ مجموع حديث محمد بن سوقه، في ثلاثة أجزاء.

١١ـ مختصر السنن من أصل الخطيب.

١٢ـ مسند أبي بكر الصديق رضي الله عنه على شرط الشيخين، في جزء.

١٣ـ مسند صفوان بن عسال.

١٤ـ مسند نعيم بن هماز العصفاني، في جزء.

١٥ـ جزء فيه أحاديث مالك بن أنس عوالي، تخريج الخطيب.

١٦ـ أمالي الجوهري تخريج الخطيب.

١٧ـ فوائد أبي القاسم النرسي، تخريج الخطيب في عشرين جزءاً.

١٨ـ فوائد عبدالله بن علي بن عياض الصوري، تخريج الخطيب في أربعة أجزاء.

١٩ـ الفوائد المنتخبة الصحاح والغرائب انتقاء الخطيب من حديث الشريف أبي القاسم الحسني، في (٢٠) جزءاً.

٢٠ـ الفوائد المنتخبة الصحاح والغرائب تخريج الخطيب لأبي القاسم المهرواني.

٢١ـ الفوائد المنتخبة الصحاح العوالي، تخريج الخطيب لجعفر بن أحمد بن الحسين السراج القاريء

٢٢- مجلس من إملاء أبي جعفر محمد بن أحمد بن المسلمة، تخريج الخطيب.
٢٣- بيان حكم المزيد في متصل الأسانيد.
٢٤- الرباعيات، في ثلاثة أجزاء.
٢٥- الفصل للوصل المدرج في النقل، تسعة أجزاء.
٢٦- الكفاية في معرفة أصول الرواية، ثلاثة عشر جزءاً.
٢٧- كتاب فيه الكلام في الإجازة للمجهول والمعدوم والمعلقة بشرط، جزء واحد.
٢٨- المسلسلات، ثلاثة أجزاء.
٢٩- المكمل في بيان المهمل، ثمانية أجزاء.
٣٠- اقتضاء العلم العمل، جزء واحد.
٣١- تقييد العلم، جزءان.
٣٢- الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع، خمسة عشر جزءاً.
٣٣- الرحلة في طلب الحديث، جزء واحد.
٣٤- شرف أصحاب الحديث، ثلاثة أجزاء.
٣٥- الفقيه والمتفقه، اثنا عشر جزءاً.
٣٦- جزء فيه النصيحة لأهل الحديث.
٣٧- القول في علم النجوم، جزء واحد.
٣٨- نهج الصواب في أن التسمية آية من فاتحة الكتاب، جزءان.
٣٩- إبطال النكاح بغير ولي، جزء واحد.
٤٠- إذا أقيمت الصلاة، فلا صلاة إلا المكتوبة.
٤١- الجهر ببسم الله الرحمن الرحيم في الصلاة، جزءان.
٤٢- الحيل، أربعة أجزاء.
٤٣- الدلائل والشواهد على صحة العمل بخبر الواحد.
٤٤- صلاة التسبيح والاختلاف فيها، جزء واحد.
٤٥- الغسل للجمعة، جزءان.
٤٦- القضاء باليمين مع الشاهد، جزءان.

٤٧- القنوت والآثار المروية فيه على اختلافها وترتيبها على مذهب الشافعي، ثلاثة أجزاء.

٤٨- مسألة الاحتجاج للشافعي فيما أسند إليه، والرد على الطاعنين بعِظَم جهلهم عليه، جزء واحد.

٤٩- النهي عن صوم يوم الشك، جزء واحد.

٥٠- الوضوء من مس الذكر.

٥١- كتاب فيه خطبة عائشة في الثناء على أبيها. من تخريج الخطيب من رواياته عن شيوخه.

٥٢- المنتخب من الزهد والرقائق.

٥٣- البخلاء، ثلاثة أجزاء.

٥٤- التنبيه والتوقيف على فضائل الخريف.

٥٥- التطفيل، وحكايات الطفيليين وأخبارهم، أربعة أجزاء.

٥٦- الأسماء المبهمة في الأنباء المحكمة.

٥٧- الأسماء المتواطئة والأنساب المتكافئة.

٥٨- بيان أهل الدرجات العلى.

٥٩- تلخيص المتشابه في الرسم، وحماية ما أشكل منه عن بوادر التصحيف والوهم، ستة عشر جزءاً.

٦٠- تالي التلخيص، أربعة أجزاء.

٦١- التبيين لأسماء المدلسين، جزءان.

٦٢- التفضيل لمبهم المراسيل، جزء واحد.

٦٣- تمييز المزيد في متصل الأسانيد، ثمانية أجزاء.

٦٤- رافع الارتياب في المقلوب من الأسماء والأنساب، في مجلد.

٦٥- الرواة عن شعبة، ثمانية أجزاء.

٦٦- الرواة عن مالك، تسعة أجزاء.

٦٧- روايات الستة التابعين بعضهم عن بعض، جزء واحد.

٦٨- روايات الصحابة عن التابعين، جزء واحد.

٦٩- روايات الآباء عن الأبناء، جزء واحد.

٧٠- السابق واللاحق، تسعة أجزاء.

٧١- غنية الملتمس إيضاح الملتبس، في مجلد.

٧٢- المتفق والمفترق، ستة عشر جزءاً.

٧٣- من حدث ونسي، جزء واحد.

٧٤- من وافقت كنيته اسم أبيه مما لا يؤمن من وقوع الخطأ فيه، ثلاثة أجزاء

٧٥- المؤتنف في تكملة المؤتلف والمختلف، أربعة وعشرون جزءاً.

٧٦- موضح أوهام الجمع والتفريق.

٧٧- تاريخ بغداد، مائة وستة أجزاء.

٧٨- مناقب أحمد بن حنبل.

٧٩- مناقب الشافعي.

٨٠- كتاب الوفيات.

الفصل الثاني

الكلام على الموجود من مصنّفاته تفصيلاً

مصنّفاته

هذه أسماء كتب ومصنفات الخطيب، مما وصل إلينا في الفهارس والتواريخ والمصنفات. وأذكر فيما يلي أسماء الكتب التي عثرت عليها بعد البحث والتنقيب، والتي سأتولى الكلام عليها بشيء من التفصيل.

وأبدأ بذكر أسماء المطبوع منها وهي:

١- تاريخ بغداد.
٢- الكفاية في أصول علم الرواية.
٣- موضح أوهام الجمع والتفريق.
٤- شرف أصحاب الحديث.
٥- الفقيه والمتفقه.
٦- البخلاء.
٧- التطفيل.
٨- اقتضاء العلم العمل.
٩- تقييد العلم.
١٠- نصيحة أهل الحديث.
١١- الإجازة للمجهول والمعدوم وتعليقها بشرط.
١٢- الرحلة في طلب الحديث.

وأما الكتب التي ما زالت مخطوطة ولم تطبع بعد فهي:

١- الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع.

٢ـ المتفق والمفترق.

٣ـ السابق واللاحق.

٤ـ غنية الملتمس إيضاح الملتبس.

٥ـ الأسماء المبهمة في الأنباء المحكمة.

٦ـ تلخيص المتشابه في الرسم، وحماية ما أشكل منه عن بوادر التصحيف والوهم.

٧ـ تالي التلخيص.

٨ـ الفوائد المنتخبة الصحاح والغرائب لأبي القاسم الحسني.

٩ـ الفوائد المنتخبة الصحاح والغرائب لأبي القاسم المهرواني.

١٠ـ الجهر ببسم الله الرحمن الرحيم في الصلاة.

١١ـ صلاة التسبيح والاختلاف فيها.

١٢ـ روايات الستة من التابعين بعضهم عن بعض.

وسأتكلم في هذا الفصل بالتفصيل على اثنين وعشرين مصنفاً، وأرجىء الكلام على كتابين وهما: «الكفاية والجامع» إلى الباب الرابع، أثناء الموازنة بين كتب الخطيب وكتب غيره في علوم الحديث.

ومصنفات الخطيب يمكن أن نقول إنها تبحث في الموضوعات التالية:

١ـ أسماء رجال الحديث.

٢ـ المصطلح

٣ـ الأحاديث المخرجة.

٤ـ آداب المحدث والفقيه.

٥ـ الأحاديث والمسانيد.

٦ـ الفقه والاستدلال له من الحديث.

٧ـ الأدب.

٨ـ التاريخ.

الكتاب الأول

موضح أوهام الجمع والتفريق

أ- أشهر من ذكره من المصنفين:

١- ابن قاضي شهبة، وقال: إنه في أربعة عشر جزءاً.

٢- الذهبي في التذكرة: وقال إنه في مجلد.

٣- المؤلف في تاريخه: جـ ١١ ص ٤٢٩.

٤- المالكي في فهرسته.

٥- ابن الجوزي في المنتظم.

٦- ياقوت في معجم الأدباء في ترجمة الخطيب.

٧- ابن خير، وقال: الموضح لأوهام أبي عبد الله البخاري في التاريخ الكبير.

٨- ابن حجر في النخبة ص ٢٤.

ب- وجوده:

توجد منه نسخة واحدة مخطوطة في مكتبة الأحمدية بحلب رقم (٣٣٩). وبعد ضم المكتبات المخطوطة بعضها إلى بعض، تحت إشراف الأوقاف، صار الكتاب في مكتبة الأوقاف بحلب، لكنه بقي يُطلب من فهرست مخطوطات الأحمدية.

ج- طبعاته:

طبع الكتاب لأول مرة بمطبعة مجلس دائرة المعارف العثمانية، بحيدر آباد الدكن بالهند، سنة ١٣٧٨ هـ ـ ١٩٥٩ م ـ في مجلدين طبعة جيدة. المجلد الأول في (٤٧٢) صفحة، والمجلد الثاني في (٤٨٠) صفحة، ولم يطبع معه أي فهرس له، مع أن الكتاب في حاجة ولو إلى فهرس إجمالي.

وقد صححه وحققه وعلق عليه أمين مكتبة الحرم المكي بمكة المكرمة، المرحوم عبد الرحمن بن يحيى المعلمي اليماني، وقدم له بمقدمة قيمة، بين فيها عناية الأمة الإسلامية بالأسانيد في نقل الروايات، والبحث عن أحوال الرجال. ثم ذكر تاريخ البخاري الكبير وما اشتمل عليه من آلاف التراجم، وأنه أول مصنف جامع لأسماء الرواة. إلى أن قال: «فطبيعي أن يقع لبعض الأئمة الخطأ، فيعد الاثنين فأكثر واحداً، أو يعد الواحد اثنين فأكثر». وذكر أن الخطيب محسن في تصنيفه هذا الكتاب[1]. هذا وسأعود إلى الكتاب مرة أخرى في فصل «نقد الخطيب لأئمة الحديث وبيان أوهامهم»، في الباب الثالث من هذه الرسالة.

د- أصل النسخة المطبوعة:

كتب على أول الكتاب في النسخة المطبوعة ما يلي:

«صحح عن النسخة القديمة الوحيدة المحفوظه، (رقم ٣٣٩)، في مكتبة المدرسة الأحمدية بحلب الشهباء».

ويقول المصحح في وصف النسخة في المقدمة: «هذا والنسخة مقسومة إلى جزأين، يقع الأول في (١٣٤) ورقة، ينتهي بانتهاء باب الألف من القسم الثاني من قسمي الكتاب. ويقع الجزء الثاني في (١٢٩) ورقة. وعدد الأسطر في الصفحة تختلف ما بين (٢٧- ٣٣)، ومعدل كلمات السطور خمس عشرة كلمة في السطر. وتاريخ كتابته سنة ٦٢٧ هـ. وسمى الكاتب نفسه في آخر الجزء الأول، محمد بن أبي عبد الله بن جبريل بن عرار الأنصاري. وفي آخر الجزء الثاني، محمد بن محمد بن أبي عبد الله بن عرار بن محمد بن أحمد بن علي الأنصاري. وفي آخر الجزء الأول على الحاشية بخط كاتب الأصل، بلغ هذا الجزء الأول مقابلة مع الإمام الحافظ (؟)، وفي بعض المواضع محو وسقط،سأنبه عليه في التعليقات».

هـ- وصف الكتاب وطريقة تأليفه:

ابتدأ الخطيب كتابه بعد البسملة والحَمْدَلَةِ، والصلاةِ على خاتم أنبياء الله،

---

(١) أنظر المقدمة ص ٧ وما بعدها.

ابتدأ كتابه بمقدمة مفيدة جامعة، بيّن فيها موضوع الكتاب، والحاجة إلى تأليفه، واعتذاره عن انتقاده أئمة الحديث، وتوهيمهم في الجمع والتفريق، إلى آخره..

فمن بيانه لموضوع الكتاب والحاجة إلى تأليفه قوله: «قد أوردنا في هذا الكتاب ذكر جماعة من الرواة، انتهت إلينا تسمية كل واحد منهم وكنيته، والأمور التي يعزى إليها، كنسبته على وجوه مختلفة في روايات مفترقة، ذُكر في بعضها حقيقة اسمه ونسبه، واقْتصِر في البعض على شهرة كنيته أو لقبه، وغُيرِّ في موضع اسمه واسم أبيه، ومُوِّه ذلك بنوع من أنواع التمويه. ومعلوم أن بعض من انتهت إليه تلك الروايات، فوقوع الخطأ في جمعها وتفريقها غير مأمون عليه. ولما كان الأمر على ما ذكرته، بعثني ذلك على أن بينته وشرحته. ونسأل الله التوفيق لسلوك قصد السبيل، فإنه تبارك وتعالى حسبنا، ونعم الوكيل»[1].

وبعد بيانه لموضوع الكتاب روى عن أبي الحسن الدارقطني قضيتين في التفريق، أخذهما على البخاري في تاريخه الكبير، وعقب على ذلك بأن في تاريخ البخاري نظائر كثيرة، لما ذكره الدارقطني عنه من جعله الاثنين واحداً، والواحدَ اثنين فأكثر. وقال إنه سيبينها وسَيُتْبِعُهَا بما يشاكلها من أوهام الأئمة، غير البخاري.

ثم قال: إنه سيذكر ما اختلف العلماء فيه، وأيهم أقرب إلى الصواب فيما يدعيه.

وانتهى بقوله: إنه بعد ذلك سيشرع فيما لأجله صنف الكتاب، وسيجعله مرتباً على أحرف المعجم والأبواب.

نفي تهمة:

ثم قال: «ولعل بعض من ينظر فيما سطرناه، ويقف على ما لكتابنا هذا ضَمَّنَّاه، يُلْحِق سيء الظن بنا، ويرى أنّا عمدنا للطعن على من تقدمنا، وإظهار العيب لكبراء شيوخنا وعلماء سلفنا. وأَنَّى يكون ذلك، وبهم ذُكِرْنَا، وبشعاع

---

(١) الموضح: جـ ١ ص ٢ـ ٣.

ضيائهم تبصّرْنا، وباقتفائنا واضح رُسومهم تميزنا، وبسلوك سبيلهم عن الهمج تحيزنا، وما مثلهم ومثلنا إلا ما ذكر أبو عمرو بن العلاء، فيما أخبرنا أبو الحسن. . الخ السند قال أبو عمرو: «ما نحن فيمن مضى إلا كبقل في أصول نخل طوال. ولما جعل الله تعالى في الخلق أعلاماً، ونصب لكل قوم إماماً، لزم المهتدين ببين أنوارهم، والقائمين بالحق في اقتفاء آثارهم، ممن رُزِقَ البحث والفهم وإنعام النظر في العلم، بيان ما أهملوا، وتسديد ما أغفلوا، إذ لم يكونوا معصومين من الزلل، ولا آمنين من مقارفة الخطأ والخطل، وذلك حق العالم على المتعلم، وواجب على التالي للمتقدم»[1].

تأكيد نفي التهمة:

ثم أكد نفي التهمة عن نفسه في تتبع أوهام البخاري في تاريخه، من أنه لم يقصد انتقاصه، وإنما أراد إظهار وجه الصواب فيما ظهر له فقال: «وعسى أن يضع العذر لنا عند من وقف على كتابنا، المصنف في تاريخ مدينة السلام وأخبار محدثيها، وذكر قُطَّانها العلماء من غير أهلها وواردبها، فإنّا قد أوردنا فيه من مناقب البخاري وفضائله، ما ينفي عنا الظنة في بابه، والتهمة في إصلاحنا بعض سَقَطَات كتابه، إن شاء الله تعالى»[2].

وبعدما تقدم، ذكر روايات تبين أن الكامل من عُدَّتْ سقطاته، وأن العصمة لكتاب الله وحده، ثم أورد روايات عمن قبله تشير إلى أنهم تتبعوا تاريخ البخاري، وأخرجوا فيه أوهاماً، إشارة منه إلى أنه لم ينفرد بذلك،ولم يبدأ به، وإنما هو يكمل ما بدأه غيره من الأئمة.

مَنْ جمع أوهام البخاري قبل الخطيب؟

وذكر أن عبد الرحمن بن أبي حاتم الرازي، جمع الأوهام التي أخذها أبو زرعة

---

(١) الموضح: جـ ١ ص ٥.

(٢) الموضح: جـ١ ص ٦. قد ترجم الخطيب للبخاري في الجزء الثاني ترجمة وافية من ص ٤ ـ ٣٤، وذكر من مناقبه وتقريظ العلماء له الشيء الكثير.

على البخاري في كتاب مفرد، ثم قال الخطيب: «ونظرت فيه، فوجدت كثيراً منها لا تلزمه، وقد حكى عنه في ذلك الكتاب أشياء هي مدونة في تاريخه على الصواب، بخلاف الحكاية عنه».

وتعجب الخطيب من صنيع ابن أبي حاتم، كيف أنه أغار على كتاب البخاري، ونقله إلى كتابه في الجَرْح، وعمد إلى ما تضمن من الأسماء فسأل عنها أباه وأبا زرعة، ودوّن عنهما الجواب في ذلك. ثم جمع الأوهام المأخوذة على البخاري، وذكرها من غير أن يقدم ما يقيم به العذر لنفسه عند العلماء، في أن قصده بتدوين تلك الأوهام بيان الصواب لمن وقعت إليه، دون الانتقاص والعيب لمن حُفِظَتْ عليه.

وعَقَّبَ الخطيب على ذلك: بأنه لا يظن بابن أبي حاتم إلا خيراً، وأنه بِمَحَلٍّ من الدين، وأنه أحد أئمة المسلمين.

ثم ذكر قصة الحاكم أبي أحمد النيسابوري، التي تبين أن كتاب الجرح والتعديل لابن أبي حاتم، إنما هو مسروق من كتاب التاريخ للبخاري، مع زيادة أو نقص وتحوير يسير(١).

ثم ذكر قولاً لأبي العباس بن سعيد، يبين فيه قيمة التاريخ للبخاري، وهو قوله: «لو أن رجلاً كتب ثلاثين ألف حديث، لما استغنى عن كتاب تاريخ محمد بن إسماعيل البخاري».

أول فصول الكتاب بعد المقدمة:

بدأ الخطيب كتابه بذكر أوهام البخاري في الجمع والتفريق، التي في تاريخه الكبير، فسرد أربعة وسبعين وهماً ـ غالبها في التفريق ـ، يذكر في كل وهم عبارة البخاري في التاريخ، ثم يبين وجه الوهم، ويستدل على ذلك بأقوال الأئمة، وسياق بعض الأسانيد التي تدعم قوله، ويسهب في ذكر الأحاديث والاختلاف فيها.

---

(١) الموضح: جـ ١ ـ ص ٨ ـ ٩.

وهذا نموذج واحد من تلك التوهيمات.

قال الخطيب: «فمن أوهام البخاري في الجمع والتفريق، أنه قال في تاريخه الكبير، الذي يرويه عنه أبو أحمد محمد بن سليمان بن فارس الدلال النيسابوري، في باب المحمدين، وهو الباب الذي افتتح به الكتاب: «محمد بن إبراهيم الهاشمي، سمع إدريس بن يزيد الأودي مرسل، سمع منه حَرَمِيّ بن عمارة». وذكر بعده خمسة أسماء ثم قال: «محمد بن إبراهيم بن عبد الله بن معبد بن عباس الهاشمي القرشي، عداده في أهل المدينة، سمع منه ابن أبي أويس وأخوه، يروي عن حرام، ولم يثبت حديث حرام. اهـ. وقد وهم رحمه الله في تفريقه بين هذا، وبين الذي ذكر أنه سمع من إدريس الأودي، لأنه رجل واحد، يروي عن أبيه إبراهيم بن عبد الله بن معبد ابن عباس، وعن حرام بن عثمان، وعبد الله بن عبد الرحمن بن كعب بن مالك، وإدريس الأودي، روى عنه أبو بكر وإسماعيل ابنا أبي أويس، وقَدِمَ الكوفة، فكتب عنه بعض أهلها، وروى عنه منهم معاوية بن هشام القصار، ذكر ذلك أبو العباس أحمد بن محمد بن سعيد بن عقدة الكوفي الحافظ، وكان أعرف الناس بأخبار الكوفة، ومن قَدِمَها من العلماء، وحدّث بها من الغرباء».

ثم ذكر الأحاديث وطرقها التي رواها محمد بن إبراهيم الهاشمي، ليؤكد أنه رجل واحد[1].

وبعد الانتهاء من سرد أوهام البخاري، التي استغرقت حوالي **٢٠٣** صفحات، قال الخطيب: «وقد انتهى القول بنا عند فراغنا من بيان أوهام البخاري، إلى ذكر ما أُخِذَ على غيره من الأوهام في هذا النوع، وما اختلف العلماء فيه، لينضم بعضه إلى بعض، إذ كان حكم جميعه واحداً في هذا الباب، والله الموفق لإدراك الحق والصواب»[2].

ثم ذكر أوهاماً ليحيى بن معين وعدتها أحد عشر وهماً، سردها، وبيّن وجه الصواب فيها واحداً واحداً، كما صنع في أوهام البخاري.

---

(١) انظر الموضح: جـ ١ ـ ص ٩ـ ١٢.

(٢) الموضح: جـ ١ـ ص ٢١٣.

ثم ذكر أربعة أوهام لأحمد بن حنبل.

ثم وهمين لأبي الحسن علي بن عبد الله بن جعفر المديني.

ثم وهماً واحداً لسيف بن عمر التميمي.

ثم وهماً واحداً لأبي عبد الله محمد بن يحيى بن فارس الذهلي.

ثم وهمين لأبي يوسف يعقوب بن سفيان الفَسَوِي.

ثم ستة أوهام لأبي الحسين مسلم بن الحجاج النيسابوري.

ثم وهمين لأبي إسحاق إبراهيم بن إسحاق الحربي البغدادي.

ثم وهماً واحداً لأبي داود سليمان بن الأشعث السجستاني.

ثم ثلاثة أوهام لأبي العباس أحمد بن محمد بن سعيد بن عقدة الكوفي.

ثم وهماً واحداً لأبي الحسن علي بن عمر الدارقطني.

ثم ذكر وهماً لأبي بكر أحمد بن عبدان الشيرازي، الذي اعترض به على أبي عبد الله البخاري. فذكر أنَّ ما قاله البخاري هو الصحيح، وأن اعتراض أبي بكر هذا وهم منه. وبيّن وجه الصواب- فيما ظهر له- في تلك الأوهام واحداً واحداً.

ثم عقّب على ذلك كله بقوله: «انقضى ذكر الأوهام المتحققة، وهذا ذكر جماعة من السلف، اختلف العلماء فيهم، ولم يتبين لنا قول المصيب منهم، فحكينا المحفوظ في ذلك»[1] **فذكر تسعة أشخاص وهم على التوالي:**

أ- أوس بن أبي أوس، وأوس بن حذيفة.

ب- عبد الله بن سلمة الَهمْدَاني.

جـ- عمرو بن سلمة الهمداني.

د- يزيد بن هرمز، ويزيد الفارسي.

---

(1) الموضح: جـ ١- ص ٣٢٦. قلتُ: وهذا يثبت أن الخطيب نزيه في ذكره أوهام الأئمة كالبخاري وغيره، فغايته بيان الصواب، فلما لم يظهر له وجه الصواب على اليقين، اعترف بعجزه. والله أعلم.

هـ ـ عطاء بن ميناء، وعطاء مولى أم صبية، وعطاء مولى ابن أبي احمد.
و ـ يوسف بن ماهك، ويوسف بن مهران.
ز ـ سليمان بن قرم، وسليمان بن معاذ.
ح ـ علي بن أبي طلحة.
ط ـ أم الدرداء.

وبعد الانتهاء من ذكرهم، وذكر اختلاف العلماء فيهم، هل كل واحد منهم شخص أو شخصان؟ قال: «هذا آخر ما رسمناه من ذكر الأوهام التي تيقنا خطأ قائليها، ومما لم يتعين لنا صوابها لاختلاف العلماء فيها»[1].

القسم الثاني من الكتاب:

ثم بدأ بالقسم الثاني من الكتاب، وطريقته فيه، أنه يذكر اسم الراوي الذي ذُكر بوصفين أو أكثر، فيذكره أولاً باسمه المشهور به، ثم يروي من طريقه خبراً، ثم يُرْدِف ذلك بقوله: وهو فلان الذي حدث عنه فلان وفلان، ويسوق خبراً لكل من حدث عنه، ثم يقول أيضاً: وهو فلان الذي حدث عنه فلان وفلان. وهكذا حتى يستقصي أوصافه التي ذكره المحدثون بها، ويبين أنها أوصاف لرجل واحد، وهكذا إلى آخر الكتاب مرتباً على أحرف المعجم. وغايته من هذا القسم تنبيه من يأتي بعده، على أن هذا الراوي له هذه الأسماء والأوصاف، لئلا يقع في ظنه، كونه اثنين أو أكثر وهو رجل واحد.

وهذا ما قاله الخطيب في ذلك. قال: «ونحن الآن نبتدىء بالروايات التي لا يُؤْمَنُ على من حملها وقوع الوهم في جمعه وتفريقه لها. ونسأل الله تعالى التوفيق لصواب الفعل والمقال، والعصمة من الخطأ والزلل في جميع الأحوال، بمنّه وفضله، إنه المنعم الكبير المتعال»[2].

ثم قال:

---

(١) الموضح: جـ ١ ـ ص ٣٦٥. وإلى هنا بلغ حوالي نصف الكتاب إلا شيئاً يسيراً.
(٢) الموضح: جـ ١ ـ ص ٣٦٥.

باب الألف

ذكر إبراهيم بن أبي يحيى

«أخبرنا أبو الحسن محمد بن أحمد بن أحمد بن محمد بن أحمد بن رزق البزاز، وأبو الحسين علي بن محمد بن عبد الله بن بشران المعدل، قالا: أخبرنا أبو علي إسماعيل ابن محمد الصفّار، حدثنا الحسن بن علي بن عفان العامري، حدثنا يحيى بن آدم، حدثنا إبراهيم بن أبي يحيى المدني، عن صالح بن كيسان، عن أبي الرجال عن أمه عمرة بنت عبد الرحمن، عن عائشة قالت: قال رسول الله ﷺ: (لا يُمْنَعُ نَقْعُ البئر).

ثم قال الخطيب: «وهو إبراهيم بن محمد، الذي حدث عنه محمد بن إدريس الشافعي، وعبد الرزاق بن همام». ثم ساق من طريق كل منهما خبراً عنه.

ثم ساق سنداً فيه أن عبد المؤمن بن خلف النسفي، سأل أبا علي صالح بن محمد، عن إبراهيم بن محمد، فقال: «هو ابن أبي يحيى». فقال له: «من أين كان؟». قال: «مديني».

ثم قال الخطيب: «وهو إبراهيم بن محمد بن أبي عطاء، الذي روى عنه ابن جرَيْج». ثم ساق خبراً من طريق ابن جريج عنه، وأورد خبراً عن ابن معين باثبات ذلك، ثم روى عن أبي صالح بن محمد الأسدي قال: إبراهيم بن محمد بن أبي عطاء مجهول، ثم خطّأ الخطيب أبا صالح بن محمد ثم قال: «وقد ثبت أن إبراهيم بن محمد ابن أبي عطاء، هو ابن أبي يحيى برواية عبد الرزاق عنه هذا الحديث، ونص يحيى بن معين وغيره على ذلك».

ثم قال: «وهو أبو إسحاق بن محمد، الذي روى عنه الواقدي». وروى من طريقه خبراً.

ثم قال: «وهو أبو إسحق الأسلمي، الذي روى عنه إسحق بن إدريس الواقدي أيضاً». وأخرج لكل منها خبراً من طريقه.

ثم قال: «وهو الأسلمي بن محمد، الذي روى عنه عبد الرزاق». وروى من طريقه خبراً عنه.

ثم قال: «وهو أبو إسحق بن سمعان، مولى أسلم الذي روى عنه سعيد بن سليمان الأسلمي». وروى من طريقه خبراً عنه.

ثم قال: «وهو أبو الذئب الذي يروي عنه ابن جريج». وروى من طريقه خبراً عنه.

ثم قال: «وهو الذي يقول الشافعي في كثير من أحاديثه عنه: أخبرنا من لا أتهمّ». وروى له من طريقه خبراً عنه.

فذكر له عشرة أسماء أو أوصاف يُسمى بها ويُعرف بها، وهو شخص واحد[1].

وبعد الانتهاء من «إبراهيم بن أبي يحيى» قال: «ذِكْرُ إبراهيم الصائغ»، وتكلم عليه بالطريقة السابقة، وهكذا إلى آخر الكتاب، وقد عددتُ من ذكرهم جميعاً فكانوا (٥٣٩) خمسمائة وتسعة وثلاثين شخصاً، بينهم بعض النساء، إلا أنهن قليلات.

والبحث في الأشخاص ليس متساوياً ولا متقارباً، فقد يطول، وقد يقصر، على حسب كثرة نعوته أو قلتها، فمثلاً «إبراهيم بن أبي يحيى»، طال البحث فيه حتى استغرق حوالي ست صفحات، في حين أنه لم يتجاوز نصف صفحة في: «وهب بن بقية الواسطي»[2].

و- كلمة ختامية في الكتاب:

هذا والكتاب فريد في بابه، مفيد جداً في كشف أحوال المجهولين الذين تعددت نُعُوتُهم وأسماؤهم، وكثر الوهم في عَدِّ الواحد منهم اثنين أو أكثر.

فمن طالع هذا الكتاب بتأنٍّ وإمعان، أَمِنَ على نفسه من الزلل والعِثار في معرفة الرجال. ولقد استقصى الخطيب- رحمه الله تعالى- في هذا الكتاب، كل من

---

(١) انظر ترجمته من الموضح: جـ ١- ص ٣٦٥- ٣٧١.
(٢) تجد البحث فيه: في الموضح: جـ ٢- ص ٤٤٢.

ذُكر بأسماء أو أوصاف متعددة، مع ذكر شيوخهم ومن روى عنهم، والروايات التي ذُكروا فيها بتلك الأسماء أو الأوصاف المتعددة.

فكان هذا الكتاب ذا شقين:

شقه الأول، لبيان أوهام من سبقه من الأئمة والمحدّثين، وشقه الثاني، لئلا يقع من يأتي بعده فيما وقع فيه من سبقه. فجزاه الله خير الجزاء.

وهذا الكتاب يدل دلالة قوية على سعة اطلاع الخطيب، ومعرفته الدقيقة بالرجال وأوصافهم، وتعدد أسمائهم التي ذكرهم الأئمة والمحدثون بها.

الكتاب الثاني

السَّابق وَاللّاحق

أ- أشهر من ذكره من المصنفين:

١- المالكي، وقال: إنه في تسعة أجزاء.

٢- شهبة وقال: إنه في عشرة أجزاء.

٣- ابن الجوزي، في المنتظم.

٤- ياقوت، في معجم الأدباء.

٥- الذهبي، في التذكرة.

٦- ابن كثير، في البداية.

٧- ابن الصلاح، في علوم الحديث ص ٢٨٦، وقال: «وقد أفرده الخطيب الحافظ في كتاب حسن سماه: كتاب السابق واللاحق».

٨- العراقي، في شرح ألفيته: جـ٣- ص ١٠١.

٩- السخاوي في فتح المغيث: جـ٣- ص ١٨٣.

١٠- حاجي خليفة في: كشف الظنون.

ب -وجوده:

توجد منه نسخة مصورة في دار الكتب المصرية، تحت رقم (٣٨١) مصطلح الحديث. والنسخة من (١٤٨) صفحة، والنسخة مخرومة الآخر قليلاً.

ج- وصف النسخة:

النسخة المذكورة، هي النسخة الوحيدة التي توصلت إلى معرفتها، وهي صورة (بالفوتستات)، وعدد صفحاتها ثمان وأربعون ومائة صفحة، في كل صفحة

تسعة عشر سطراً بخط واضح. وكتب على الصفحة الأولى اسم الكتاب الكامل وهو: «كتاب السابق واللاحق في تباعد ما بين وفاة الراويين عن شيخ واحد».

كما كتب أيضاً سند النسخة واسم المؤلف كما يلي:

تأليف الشيخ الإمام الحافظ أبي بكر أحمد علي بن ثابت الخطيب البغدادي، رحمة الله عليه، رواية الشيخ الإمام أبي القاسم هبة الله بن عبد الله بن أحمد الواسطي عنه.

رواية الشيخ الإمام العالم أبي محمد عبد الله بن أحمد بن أحمد بن أحمد الخشاب.

رواية الفقيه الإمام أبي الحسن علي بن خلف بن معزوز (؟) [1]، المعروف (؟) عنه.

وعلى الصفحة الثانية، توجد المقدمة مبدوءة بذكر السند أيضاً، ثم أبواب الكتاب. وقد مَيَّزَ الكاتب اسمَ الشيخ الذي اشترك عنه الراويان، بأن جعل كتابة اسمه أكبر من باقي كلمات الكتاب. وليس في النسخة ذكر اسم الكاتب ولا تاريخ كتابتها، ولعل ذلك للنقص الموجود في آخرها، لأن من عادة النساخ أن يكتبوا اسماءهم وتاريخ الكتابة في آخر النسخة.

د ـ وصف الكتاب وطريقة تأليفه:

١) طريقة تصنيفه إجمالاً:

ابتدأ الخطيب الكتاب بمقدمة موجزة، غير أنها مليئة، فقد ذكر فيها ـ وهي لا تتجاوز صفحتين ـ طريقة تصنيف الكتاب، وسبب تصنيفه، وما يتعلق بذلك من ايراد بعض الروايات.

ثم شرع بذكر الأبواب، وهي الأبواب التي ذكر فيها أسماء من اشترك في

---

(١) كلمة غير واضحة في النسخة المخطوطة.

الرواية عنه راويان، تباعد ما بين وفاتيهما، فذكر هذه الأسماء مرتبة على نسق حروف المعجم، بالنسبة للحرف الأول من الاسم فقط، وهكذا إلى آخر الكتاب.

٢) طريقة تصنيفه تفصيلاً:

أما المقدمة، فقد ذكر فيها أنه ضمن كتابه هذا أسماء من اشترك في الرواية عند راويان، تباين وقت وفاتيهما تبايناً شديداً، ثم ذكر فائدة جمع هذه الأسماء.

ثم ذكر السبب الذي دعاه إلى تصنيف الكتاب، وجمع هذه الأسماء، فبين أن الحامل له على ذلك، هو ما حدّثه به شيخه البرقاني عن الدارقطني أنه قال: «رَوَى عن مالك رجلان بينهما مائة سنة، ربيعةُ بن أبي عبد الرحمن، وأبو حذافة السَّهْمِي». وعقَّبَ الخطيب على ذلك بأنه نظر في الروايات والرواة، فوجد جماعة من العلماء قد ظاهروا مالكاً في تباين موت الرواة عنهم، فجمع هذه الأسماء.

ثم بين الحد الأدنى للمدة التي تكون بين وفاة الراويين المشتركين في الرواية، عن شيخ واحد، فذكر أنها يجب أن تزيد على ستين سنة، وعلل ذلك بأن الستين هي القدر الذي حده رسول الله صلى الله عليه وسلم في أعمار أمته، وهي الغاية المؤقتة لإعذار الله عز وجل إلى خليقته، ثم ذكر حديثين كشاهدين على ذلك.

ثم ختم المقدمة بذكر طريقة تصنيف الكتاب، فبين أنه رتب الأسماء على نسق حروف المعجم من أوائل أسمائهم، وذكر ما تيسّر إيراده من رواياتهم.

وقد رأيت أن أسوق أكثر المقدمة بنصها، ليتبين القارىء المعاني السابقة من كلام الخطيب. قال الخطيب: «هذا كتاب ضمنته ذكر من اشترك في الرواية عنه[1]، تباين وقت وفاتيهما تبايناً شديداً، وتأخر موت أحدهما عن الآخر تأخراً بعيداً، وسميته كتاب «السابق واللاحق»، إشارة إلى لحاق المتأخر بالمتقدم في روايته، وإن كان غير معدود في أهل عصره وطبقته، وقد كان أبو الحسن علي بن عمر بن محمد الحربي، فيما

(١) الظاهر أن الكاتب أسقط كلمة: «راويان» لأن السياق يقتضي وجودها.

ذكر لنا عنه علي بن أبي علي البصري يقول على سبيل الافتخار: لألحقن الصغار بالكبار. وحدثنا أحمد بن الحسن بن عبد الجبار، ويجمع [1] هذا الفن تبين فضل علو الإسناد في النفوس، وتوجه لذة حلاوته في القلوب. وكان الذي دعاني إلى رسمه، وجمع المتفرق منه، وضمه، ما حدثني أبو بكر أحمد بن محمد بن غالب البرقاني، عن أبي الحسن علي بن عمر بن أحمد الدارقطني قال: روى عن مالك رجلان بينهما مائة سنة، ربيعة بن أبي عبد الرحمن وأبو حذافة السهمي. فنظرت، فإذا جماعة من العلماء قد ظاهر[2] مالكاً في تباين موت الرواة عنهم، وفيهم من كانت المدة المتقدمة، لتباين موت من روى عنه زائدة على مائة سنة، وفيهم من قصرت مدته عنها، فذكرت جميعهم، وألحقت بهم من قاربهم، وجعلت اعتبار أقل مددهم أن تكون زائدة على الستين، دون ما قصر عنها من الستين [3]. لأنها القدر الذي حده رسول الله صلى الله عليه وسلم في أعمار أمته، والغاية المؤقتة لإعْذار الله عز وجل إلى خليقته».

ثم ساق بسنده حديث: (أعمار أمتي بين الستين إلى السبعين، وأقلهم من يجوز ذلك). وحديث: (من أتت عليه ستون سنة، فقد أعذر الله تعالى إليه في العمر).

ثم ختم المقدمة بقوله: «وقد رتبت أسماء المذكورين في كتابي هذا، على نسق حروف المعجم من أوائل أسمائهم، وأوردت ما تيسر إيراده من رواياتهم، والله تعالى أسأل العصمة من الزلل، وحسن التوفيق لصواب القول والعمل، فإن إليه الإنابة، وعليه المتكل».

ثم بدأ بذكر الأبواب، فبدأ بباب الهمزة، ثم الباء، وهكذا إلى حرف الياء، وربما ترك أبواب بعض الحروف، لعدم عثوره على مثال في ذلك الحرف، كما فعل في حروف: (التاء ـ والذال ـ والطاء ـ والظاء ـ والغين ـ والواو).

---

(١) يظهر أن في العبارة تشويشاً ونقصاً، وكأن المقصود أن فائدة جمعه هو ظهور فضل علو الإسناد، ووجود لذة حلاوته في القلوب.

(٢) هكذا في النسخة، والسياق يقتضي (ظاهروا).

(٣) ربما كان الأحسن: «من السنين»، ولعلها وهم من الكاتب.

وطريقته في عرض الاسم أنه يبدأ بذكر اسمه ، فيقول : «فلان » ، ويُعَرِّف به قليلاً ، من مثل ذكر بلده أو إمامته في الفقه أو الحديث مثلاً ، ثم يذكر اسمين ممن حدّث عنه ، والمدة التي بين وفاتيهما فيقول : « حدث عنه فلان وفلان ، وبين وفايتهما كذا سنة » . ثم يسوق حديثاً من طريق الراوي الأول ، ثم ينقل بالسند سنة وفاته . وقد نشط الخطيب بذكر حديث من طريق الراوي الأول ونقل سنة وفاته بالسند في أوائل الكتاب ، ثم قلَّل من ذكر ذلك في وسط الكتاب ، ثم تركه في أواخر الكتاب .

ثم إن كان هناك رواة آخرون اشتركوا مع هذا الراوي الثاني المتأخر في الوفاة، ذكرهم بقوله: «وحدث عنه فلان، وبينه وبين وفاة فلان- وهو الراوي المتأخر وفاة الذي ذكره أولاً- كذا سنة» وربما أخرج له من طريقه خبراً كذلك، وهكذا، حتى ينتهي من ذكر أسماء الرواة المشتركين في الرواية عن هذا الشيخ، مع تباعد سنة الوفاة بينهما، بادئاً بمن تكون المدة بين وفاتيهما أطول، ثم بالأقصر فالأقصر.

وقد تطول بعض التراجم، وخصوصاً إذا كانت في أوائل الكتاب. وكان الذين اشتركوا في الرواية عنه كثيرين [1]. فربما استغرقت بضع صفحات، كما في ترجمة الإمام أحمد، فإنها استغرقت قرابة ست صفحات، وهي أول ترجمة في الكتاب في باب الألف، وكان عدد الذين اشتركوا في الرواية عنه، مع تحقق صفة (السابق) سبعة، بالإضافة إلى لاحق واحد وهو: عبد الله بن محمد البغوي.

وهؤلاء السابقون هم :

		سنة
١ـ محمد بن إدريس الشافعي	بين وفاته ووفاة البغوي	١١٣
٢ـ أسود بن عامر المعروف بشاذان	» » » »	١٠٩
٣ـ الحسن بن موسى الأشيب	» » » »	١٠٨
٤ـ عبد الرزاق بن همام الصنعاني	» » » »	١٠٦

---

(١) كان أكثر من اشترك في الرواية عنه ممن ذكره الخطيب في هذا الكتاب، هو الإمام مالك بن أنس رحمه الله تعالى، فقد ذكر الخطيب له ثمانية وثلاثين سابقاً، بالإضافة إلى لاحق واحد.

٥ـ داود بن عمرو الضبي.	بين وفاته ووفاة البغوي	٨٩
٦ـ يحيى بن عبد الحميد الحماني.	« « « «	٨٩
٧ـ خلف بن هشام المقرىء البزاز	« « « «	٨٨

وكانت وفاة البغوي سنة سبع عشرة وثلاثمائة.

كما قد تقصر بعض التراجم حتى لا تتجاوز بضعة أسطر، وخصوصاً في أواخر الكتاب. وهذا نموذج كامل قصير- وإن كان في الكتاب أقصر منه- أسوقه ليقف القارىء على كيفية عرض الاسم من لفظ الخطيب.

قال الخطيب: «باب النون- النعمان بن ثابت أبو حنيفة الفقيه الكوفي- حدّث عنه حماد بن أبي سليمان، ويحيى بن هاشم السمسار، وبين وفاتيهما مائة وخمس سنين. مات حماد بن أبي سليمان (توفي أبو بردة سنة عشرين ومائة بالكوفة)[1].

وحدث عن أبي حنيفة أبان بن تغلب، وبين وفاته ووفاة السمسار نحو من خمس أو أربع وثمانين سنة. وقد تقدم ذكر وفاة أبان بن تغلب.

وحدث عن أبي حنيفة شعبة، وبين وفاته ووفاة السمسار خمس وستون سنة، وقد تقدم ذكر وفاة شعبة.

وحدث عن أبي حنيفة الثوري، وبين وفاته ووفاة السمسار أربع وستون سنة، وقد تقدم ذكر وفاة الثوري.

ومات يحيى بن هاشم نحو سنة خمس وعشرين ومائتين»[2].

وآخر ترجمة في النسخة اسم يعقوب بن إبراهيم، أبو يوسف الدورقي البغدادي.

وليس في الكتاب اسم امرأة، لا من الشيوخ ولا من الرواة المشتركين في

---

(١) لعل في العبارة شيئاً، وحماد يكنى أبا إسماعيل. وتوفي سنة ١٢٠ بالكوفة.

(٢) ص ١٣٩ من المخطوطة.

الرواية عنه. والكتاب كما مر، مرتب على نسق حروف المعجم، بالنسبة لأول حرف من اسم الشيخ الذي اشترك عنه السابق واللاحق، بيد أنه لا ترتيب بعد الحرف الأول. فكثيراً ما يذكر اسم مالك قبل اسم محمد، أو اسم أحمد قبل أبان، وهكذا.

ولم يعقد فصلاً للكنى، ولكنه أورد «أبو بكر بن عياش الأسدي الكوفي» في باب ـ الباء ـ. فما أدري لِمَ أورده في هذا الباب، أَلأنَّه اعتبر حرف الباء في بكر؟، أم لأن «أبوبكر» اسمه على الأصح، ولكن كان ينبغي وضعه في باب الهمزة إن اعتبر أبا بكر اسمًا له.

هـ ـ كلمة ختامية في الكتاب:

هذا الكتاب، هو أول كتاب في هذا الفن، بل إن فن السابق واللاحق هو من اصطلاح الخطيب أولاً. أما قبله فلم يكن معروفاً هذا الاسم، ولا مسماه كنوع من علوم الحديث، ولذلك يقول السخاوي في فتح المغيث[1]، في بحث السابق واللاحق: «وهو نوع ظريف سماه كذلك الخطيب». إشارة إلى أن الخطيب هو واضع هذه التسمية الاصطلاحية، ولذلك لا نجد اسم هذا الفن، ولا مسماه في كتب المصطلح التي سبقت الخطيب كـ «المُحَدِّث الفاصل» للرامَهُرْمُزي، وكـ «معرفة علوم الحديث» للحاكم النيسابوري.

وهذا يجب أن يكون بَدَهِيّاً لدينا، بعد أن سمعنا الخطيب يقول في مقدمة كتابه، إن سبب تصنيفه للكتاب، والحامل له على جمعه، ما سمعه من شيخه البرقاني عن الدار قطني أنه قال: «رَوَى عن مالك رجلان بينهما مائة سنة»، وأنه نظر وبحث، فوجد أمثلة كثيرة من هذا النوع لغير مالك، وأنه قام بجمعها وتصنيفها في مصنف خاص أطلق عليه اسم: «السابق واللاحق».

والأمر العجيب في الخطيب، أن سماعه لكلمة عابرة أو رواية نادرة، تثير في نفسه بسرعة البرق حبّ البحث والتنقيب، والجمع والتصنيف، فيحصل من عمله

---

(١) جـ٣ـ ص ١٨٣.

هذا ما يحير العقول، ويشفي الصدور، إذ ليس أول كتاب يصنفه سببه هذا الشيء العابر، فكثيراً ما كان الحامل له على تصنيف كتبه، سؤال يرد عليه، أو مسألة غامضة تُوجَّه إليه، فكتابه: «غنية الملتمس إيضاح الملتبس»، وغيره كان من هذا الباب.

ولم يشتهر في هذا الفن مصنف آخر غير مصنف الخطيب. إلا أن بعض المصادر تشير إلى أن للذهبي مصنفاً فيه[1]. غير أنني لم أقف عليه، لا مطبوعاً ولا مخطوطاً.

وقد سار علماء المصطلح على هذه التسمية لهذا النوع من علوم الحديث، غير أن ابن الصلاح، عدل عن هذه التسمية، فسماه باسم آخر طويل وهو «معرفة من اشترك في الرواية عنه راويان متقدم ومتأخر». ثم أتبعها بكلمة إيضاحية لهذا الاسم فقال: «تباين وقتُ وفاتيهما تبايناً شديداً، فحصل بينهما أمد بعيد، وإن كان المتأخر منهما غير معدود من معاصري الأول وذوي طبقته». ولم يحسن في هذه التسمية، فالأسماء مبناها على الاختصار، وأما بيان تمام المراد فيكون في ثنايا البحث، ولا يكون الاسم طويلاً بهذا الشكل. وليس كل تجديد جيداً.

والكتاب ذو فائدة كبيرة، لجمعه هذه الأمثلة النادرة كلها في مكان واحد، مرتبة مبوبة منسقة، ومعلوم أن فائدة هذا الفن هي الأمْن من ظن سقوط شيء في إسناد المتأخر، وتفقه الطالب في معرفة العالي والنازل، ومعرفة الأقدم من الرواة عن الشيخ، ومن به ختم حديثه، وتقرير حلاوة علو الإسناد في القلوب، وقد أشار الخطيب إلى بعضها في مقدمة الكتاب.

والمحدثون وعلماء المصطلح عالة على هذا الكتاب في ضرب الأمثلة في كتبهم، وفي استشهاداتهم، وفي الأمن من ظن سقوط شيء في بعض الأسانيد. فجزى الله الخطيب عنا خير الجزاء.

---

(١) كالسخاوي في فتح المغيث: جـ٣ـ ص ١٨٣، والشيخ زكريا الانصاري في: «فتح الباقي» جـ٣ـ ص ١٠١.

الكتاب الثالث
الأسماء المُبهَمَة في الأنباء المحكمة

أ ـ مَنْ ذكره من المصنفين:

١ ـ المالكي في فهرسته رقم: (١٨).

٢ ـ ابن طولون رقم: (٤)

٣ ـ ابن قاضي شهبة رقم: (١٣). وسماه (كتاب الأسماء المبهمة) فقط، وقال: إنه في مجلد.

٤ ـ ابن الجوزي جـ ٨ ـ ص ٢٦٦ رقم: (١٣). وسماه «الأسماء المبهمة والأنباء المحكمة».

٥ ـ ياقوت جـ ٣ ـ رقم: (١٣) نقلا عن «المنتظم» لابن الجوزي.

٦ ـ الذهبي: جـ ٣ ـ ص ١١٣٩.

٧ ـ ابن الصلاح في المقدمة، إلا أنه لم يصرح باسمه، وإنما قال في بحث المبهمات: «وصنف في ذلك عبد الغني بن سعيد الحافظ والخطيب...».

٨ ـ النووي، كذلك لم يصرح باسمه، إلا أنه قال بعد قوله: ـ صنف فيه عبد الغني ثم الخطيب ثم غيرهما ـ:

«وقد اختصرت أنا كتاب الخطيب، وهذبته، ورتبته ترتيباً حسناً، وضممتُ إليه نفائس».

ومن الرجوع إلى مختصره المذكور، يتبين أنه يريد اسم الكتاب «موضوع بحثنا».

ب ـ وجوده:

١ ـ يوجد منه نسختان مخطوطتان في معهد المخطوطات المصورة التابع للجامعة

العربية بالقاهرة. تتألف الأولى من (٦٠) ورقة، وهي تحت رقم: (٥٧٩)، وأصلها من مكتبة أسعد أفندي في تركيا. والثانية من (١٢٠) ورقة، وأصلها من مكتبة فيض الله، وقد صورْتُ الأولى لنفسي، وهي بخط جيد، ومؤلفة من ثمانية أجزاء حديثية.

٢ـ كما يوجد منه الجزء الأول فقط في المكتبة المحمودية بالمدينة المنورة، داخل المجموع رقم (١٢٠). ويتألف من سبع وعشرين ورقة من القطع الصغير، بخط واضح كبير. وفي نهاية الجزء مكتوب ما يلي:

«آخر الجزء الأول من الأسماء المبهمة، كتبه محمد بن أبي بكر بن محمد بن عبد الواحد الدمشقي الشافعي، إمام مسجد طغان عفا الله عنه، في ذي الحجة، سنة سبع وعشرين وسبعمائة». وعلى الجزء سماعات الأئمة الحفاظ في أوله وآخره، منها سماع على الحافظ ابن حجر. وكتب على الصفحة الأولى من الكتاب بخط كبير هذه العبارة: «الجزء الأول من كتاب الأنباء المحكمة في الأسماء المبهمة». والظاهر أن هذا التقديم والتأخير في اسم الكتاب، خطأ من الكاتب، لأنه قال في نهاية الجزء «آخر الجزء الأول من الأسماء المبهمة».

٣ـ ويوجد منه الجزء الأول أيضاً في المكتبة الظاهرية بدمشق، في المجموع رقم (١٠١). الرسالة التاسعة عشرة من المجموع، في عشرين ورقة بخط واضح.

وقد قارنت بين الجزء الأول من النسخ الثلاث، فكانت متفقة تماماً، إلا في أحرف يسيرة، تتعلق بكيفية النطق ببعض ألفاظ السند. كلفظ «حدثنا» أو «قال حدثنا» وكقوله: «قال الشيخ أبو بكر». أو بدون ذكر هذه العبارة، وما أشبه ذلك، هذا ولم يطبع الكتاب إلى الآن[1].

---

(١) يُحقق الكتاب الآن في بحث علمي لنيل درجة «الماجستير» تحت إشراف العبد الضعيف مؤلف هذه الرسالة، وعسى أن ينتهي وينشر قريباً إن شاء الله تعالى.

جـ ـ وصف النسخة المخطوطة:

كتب على الصفحة الأولى من النسخة المخطوطة ما يلي:

«الجزء الأول من كتاب الأسماء المبهمة في الأنباء المحكمة، تأليف الشيخ الإمام الحافظ أبي بكر أحمد بن علي بن ثابت الخطيب البغدادي.

رواية الشيخ الفقيه أبي الفتح نصر الله بن محمد بن عبد القوي المصيصي عنه.

رواية أبي الفضل أحمد بن محمد بن سيدهم الأنصاري، وأبي محمد هبة الله بن أبي الخضر بن طاووس الدمشقيين كلاهما عنه، سماعاً منهما ليحيى بن علي بن عبد الله القرشي نفعه الله به آمين».

ثم كتب على الصفحة الثانية ما يلي:

«بسم الله الرحمن الرحيم. اللهم صل وسلم على سيدنا محمد وآله. أخبرنا الشيخ الإمام أبو بكر أحمد بن علي بن ثابت الخطيب، قراءة بلفظه بثغر صور في المسجد المعروف بـ «إنشا» قال: «ثم بدأ الخطيب كتابه بمقدمة موجزة جداً، إلا أنها مليئة غزيرة الدلالة على ما تضمنه الكتاب، وطريقة نهجه فيه بوضوح من خلال بضعة أسطر فقال: «الحمد لله إلهنا ومولانا، كفى إنعامه وإفضاله، والصلاة على أفضل البرية نبينا محمد وعلى آله، هذا كتاب أوردت فيه أحاديث تشتمل على قصص متضمنة ذكر جماعة من الرجال والنساء، ابْهِمَتْ أسماؤُهم وكُني عنها، وجاءت في أحاديث أُخَرَ مُبَيَّنَةً محكَمَةً، فجمعتُ بينها، وجعلت إثر كل حديث فيه اسمٌ مبهم حديثاً فيه بيانه، ورتبتُ ذلك على نسق حروف المعجم، والله تعالى أسأل توفيق العمل بطاعته، والسلامة في كل الأمور بمنّه ورأفته»

د ـ وصف الكتاب وطريقة تأليفه:

بدأ المؤلف أبواب الكتاب ـ كما ذكر في المقدمة ـ بباب الألف فقال: «باب الألف». ثم أتبعه ببقية الأبواب على ترتيب حروف المعجم إلى حرف الياء.

ولدى قراءتي للكتاب وجدت أنه يشتمل على أربعة أقسام وهي:

القسم الأول: ويشتمل على ذكر الأحاديث التي تتضمن ذكر جماعة أُبهِمَتْ اسماؤُهم، مرتبة على أحرف المعجم من باب الألف الى باب الياء.

القسم الثاني: ويشتمل على ذكر أُنَاس أُبهمت أسماؤهم، واشتهروا بكناهم ونسلهم، فاختلف في أسمائهم.

والقسم الثالث: ويشتمل على أحاديث تتضمن قِصَصاً، واختلف في أسماء أصحابها.

والقسم الرابع: يشتمل على قصص، تتضمن كل قصة اسمين فصاعداً من الأسماء المبهمة.

ومجموع الأحاديث التي ساقها الخطيب في هذا الكتاب، والتي تشتمل على أسماء مبهمة، هو ستة وثلاثون حديثاً ومائتان [1]، وكلها من نوع المبهم في المتن، وليس فيها شيء من نوع المبهم في السند أبداً.

والأسماء المبهمة بعضها خاص بالرجال، والبعض الآخر خاص بالنساء، كما ذكر في المقدمة. أما القسم الأول فإنه يؤلف القسم الأكبر من الكتاب، وقد استغرق ثلثي الكتاب تقريباً من حيث الحجم وعدد الأحاديث، فقد بلغ سبعاً وثلاثين ورقة من مجموع إحدى وستين ورقة. كما تضمن ستة وستين حديثاً ومائة حديث.

لكنه من حيث تجزئة المؤلف، استغرق أربعة أجزاء وورقة واحدة من أول الجزء الخامس.

وطريقته في عرض الاسم المبهم في هذا القسم، أنه يقول مثلاً: (باب الألف)، ثم يسوق حديثاً مسنداً منه إلى رسول الله ﷺ، (إذا كان الحديث مرفوعاً، أو إلى قائله إن كان موقوفاً أو مقطوعاً)، مشتملاً ذلك الحديث على اسم مبهم، كـ «رجل»، أو

---

(١) في التبصرة والتذكرة للعراقي: جـ٣ـ ص ٢٣٠، والتدريب للسيوطي: جـ٢ـ ص ٣٤٢، أن عدتها مائة وواحد وسبعون حديثاً، لكنني عددتها بنفسي مراراً، فوجدتها كما ذكرت فما أدري ما السبب؟. أهو لاعتبار خاص عندهما، أو عند أحدهما، وقلده الثاني، أم هو لاختلاف نسخ الكتاب أم لاحتمال الخطأ؟ الله أعلم.

«امرأة» أو «عَمّ فلان» ، أو «ابن أخي فلان» ، وما أشبه ذلك . ثم يقول بعد الانتهاء من ذكر الحديث : «هذا الرجل اسمه كذا» ، ويسميه ، ثم يقول : «الحجة في ذلك» . ويسوق حديثاً مسنداً إلى رسول الله ﷺ ، يشتمل على القصة نفسها مصرحاً فيه باسم ذلك الرجل الذي أُبهم في الحديث الذي ساقه أولاً . وقد يسوق أكثر من حديث ليدعم الحجة في تعيين الاسم المبهم ، وقد يسوق حديثين فيهما قصتان متغايرتان ، إلا أن الاسم المبهم في الحديثين واحد ، كما هو الحال في اسم الأقرع بن حابس [(١)] .

هذا ولا يلتزم الخطيب الترتيب المُعْجَمِيّ إلا في الحرف الأول من الاسم ، أما الحروف الباقية ، فكثيراً ما يقدم فيها ويؤخر . فقد ذكر في باب الألف ، الحديث الذي فيه (أسيد بن حُضَيْر) ، قبل الحديث الذي فيه (أُبي بن كعب)[(٢)]

وهذا مثال كامل أسوقه كنموذج لما ذكره الخطيب في جميع هذا القسم . قال الخطيب :

«حديث : أخبرنا الحسن بن علي التميمي قال : أخبرنا أحمد بن جعفر بن حمدان ، قال : حدثنا عبد الله بن أحمد قال : حدثني أبي ، قال : حدثنا عبد الرزاق ، قال : أخبرنا مَعْمَر عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة قالت : سأل النبيَّ ﷺ رجل فقال : كيف يأتيك الوحي؟ قال : (يأتيني أحياناً له صلصلة كصلصلة الجرس ، فيفصم عني وقد وعيت ، وذلك أشده عَـلَيَّ ويأتيني أحياناً في صورة الرجل ، أو قال المَلَك ، فيخبرني فأعي ما يقول) .

قال الشيخ الحافظ أبو بكر (رضي الله عنه) : هذا الرجل السائل للنبي ﷺ ، الحارث بن هشام بن المغيرة بن عبد الرحمن المخزومي .

الحجة في ذلك ما أخبرنا أبو بكر البرقاني قال : قرأت على أبي العباس محمد ابن أحمد بن حمدان ، حدثكم الحسن بن علي السرى ، قال : وقرأت على بشر الإسفراييني ، حدثكم جعفر العربانـي قالا : حدثنا منجاب بن الحارث ، قال :

---

(١) أنظر الحديثين رقم : (٦ و ٧) ، من الكتاب المخطوط في الورقة (٣ : ١) .
(٢) أنظر الحديثين رقم : (١ و ٥) ، من المصدر نفسه في الورقتين : (١ : ١ و ٣ : ١)

حدثنا علي بن مُسْهِر عن هشام بن عروة عن أبيه، عن عائشة، أن الحارث بن هشام سأل النبيﷺ :كيف يأتيك الوحي؟ قال: (كل ذلك يأتي الملك أحياناً في مثل صلصلة الجرس فيفصم عني وقد وعيت عنه ما قال، وهو أشده علي، ويتمثل لي الملك أحياناً رجلاً فيكلمني، فأعي ما يقول).

انتهى حديث أبي عمران، زاد بشر: قالت: إن كان لينزل على رسول اللهﷺ في الغداة الباردة، فيفصد جبينه عرقاً من شدة ما يجد»(١).

وأما القسم الثاني من الكتاب: وهو القسم الذي يشتمل على ذكر أقوام أُبهمت أسماؤهم، واشتهروا بكناهم ونسلهم، فاختُلفَ في أسمائهم، فهو قسم صغير لا يتجاوز ثلاث ورقات من النسخة المخطوطة، كما أن فيه ثمانية أحاديث فقط(٢).

وطريقة عرضه الحديث في هذا القسم، مثل ما مر في القسم الأول إلا أن الذي يزيد هنا، هو ذكر الروايات الناشئة عن الاختلاف في تعيين الاسم المبهم، لأن هذا الاسم صُرِح في الرواية الثانية بذكر الكنية، وذلك مثل: (أبو قتادة الأنصاري)، اختُلفَ في اسمه، فروي أن اسمه الحارث بن ربعي، وروي أنه الحارث بن النعمان، وروي أنه النعمان بن ربعي، فيسوق رواية لكل قول في تعيين اسمه. وهذا ما قاله الخطيب في أول هذا القسم مع مثال له:

«وهذه أحاديث تتضمن ذكر قوم اشتهروا بكناهم ونسلهم، فاختُلفَ في أسمائهم». ثم شرع يذكر الأمثلة فقال: «أخبرنا عمر بن محمد بن يوسف العلاف، أخبرنا محمد بن عبد الله الشافعي، حدثنا محمد بن أحمد بن البراء، حدثنا المعافى بن سليمان، حدثنا حكيم بن نافع عن موسى بن عقبة عن نافع عن عبد الله بن عمر قال: مات ميت، فمروا على رسول اللهﷺ، فدعوه للصلاة عليه، فقال: على صاحبكم دَيْن؟. قالوا نعم يا رسول الله، ديناران. قال: فصلوا على صاحبكم. فقال رجل من قرابته، هما عليَّ يا رسول الله. فقال رسول اللهﷺ: هما عليك وهو بريء

---

(١) حديث رقم: (٣٢)، ورقة: (٨)٢من النسخة المخطوطة.

(٢) ينظر هذا القسم من ورقة (٣٨) إلى (٤١)، ومن حديث رقم ١٦٨ـ ١٧٥.

منهما؟ . قال: نعم هما علي وهو بريء منهما. قال فتقدم فصلى عليه رسول الله ﷺ. ثم لقيه بعد ذلك فقال: ما صنعت؟ قال: ما فرغت بعد. قال: بَرِّدْ عن صاحبك ثم عجل قضاه. ثم لقيه بعد ذلك فقال: قد قضيتُ يا رسول الله، قال: الآن حين بُرِّدَ على صاحبك.

هذا الميت لا يحفظ أن أحداً سماه، وأما الضامن عنه الدينارين فهو أبو قتادة الأنصاري. الحجة في ذلك، ما أخبرنا أبو نعيم الحافظ، حدثنا عبد الله بن جعفر، حدثنا يونس بن حبيب، حدثنا أبو داود، حدثنا علي بن زائدة عن عبد الله بن محمد ابن عقيل، وأخبرنا علي بن محمد بن عبد الله المعدل، واللفظ له، أخبرنا عثمان بن أحمد بن عبد الله الدقاق، حدثنا محمد بن أحمد بن النضر، حدثنا معاوية بن عمرعن أبي إسحق عن زائدة عن أم عقيل عن جابر بن عبد الله، قال: توفي رجل منا فغسلناه ثم حنطناه ثم كَفَّنَّاهُ. ثم أتينا النبي ﷺ ليصلي عليه، فخطا خطوة، ثم قال: عليه دَيْن؟ . فقلنا: ديناران. فانصرف، فتحملهما أبو قتادة وقال: عَلَيَّ الديناران. فقال النبي ﷺ: عليك حقَّ الغريم وبَرِىء الميت منه؟ . فقال: نعم. فصلى عليه. ثم إنه قال بعد ذلك بيوم: ما فعل الديناران؟ فقال إنما مات أمس، ثم عاد إليه بالغد فقال: قد قضيتهما، فقال: الآن بَرَّدْتَ عليه جِلْدَه. واختلف في اسم أبي قتادة، فأخبرنا الحسن بن علي الجوهري، أخبرنا عيسى بن علي بن عيسى الوزير، حدثنا عبد الله ابن محمد بن عبد العزيز، قال: حدثني أحمد بن زهير النسائي، سمي (أبا) أحمد بن حنبل، والحميدي (أبي) أبا قتادة الحارث بن رِبْعِيّ. وهكذا قال غير واحد من العلماء. وقال الواقدي: الحارثُ بن النعمان، ويقال النعمان بن ربعيّ. وأخبرنا أبو سعيد الحسن بن محمد بن عبد الله بن حسنويه، الكاتب بأصبهان، أخبرنا عبد الله ابن محمد بن جعفر، حدثنا عمر بن أحمد الأهوازي، حدثنا خليفة بن خياط، قال: أبو قتادة، النعمان بـن ربعي بن بلدمة، كذا كان في أصل كتاب ابن حسنويه، وإنما هو بلدمة بالباء المعجمة، بواحدة بن حساس بن سنان بن عبيد بن عدي بن غنم بن كعب»[1].

---

(١) انظر ورقة (٣٨) حديث رقم (١٦٨).

وأما التصريح بنسبهم، أو كما عبر الخطيب (بنسلهم) فذلك مثل (بنت الجون الكلابية) التي قالت لرسول اللهﷺ، حينما تزوجها ودخل عليها: أعوذ بالله منك. فهذه المرأة، اختُلفَ في اسمها فقيل هي: أميمة بنت النعمان بن شراحيل، وقيل فاطمة بنت الضحاك،وقيل أسماء بنت النعمان [1]. فيسوق لكل قول في تعيين اسمها رواية.

لكن الخطيب لا يرجّح إحدى الروايات على الأخرى، وإنما يورد الأقوال، وحجة كل قول ثم يترك الترجيح.

وأما القسم الثالث من الكتاب، فهو قسم صغير كذلك، وإن كان أكبر من القسم الثاني، فقد استغرق حوالي سبع أوراق، تضمنت اثنين وعشرين حديثاً [2].

وهذا القسم يشتمل على أحاديث تتضمن قصصاً تدور على أشخاص أُبهمت أسماؤهم، واختُلفَ في تعيينها.

وقد عنْونَ الخطيب لهذا القسم بقوله: «وهذه أحاديث تتضمن قصصاً». واكتفى بهذا العنوان. ثم شرع يسوق الأحاديث التي تتضمن تلك القصص، والتي فيها اسم مبهم بأسانيدها ـ على عادته ـ. ثم يقول: «هذا الشخص اختلف في اسمه، فقيل فلان وقيل فلان. ثم يقول: «أما من قال اسمه فلان فأخبرنا». ويسوق الخبر كدليل على هذا القول، ثم يقول: «وأما من قال اسمه فلان، فأخبرنا». ويسوق خبراً آخر كدليل على أنه فلان، ثم لا يرجّح بين الروايات.

ومثال ذلك: أن رسول اللهﷺ قال لرجل من ثقيف وعنده عشر نسوة: (أمسك أربعاً وفارق سائرهن). قال الخطيب: «اختلف في هذا الثقفي، فقيل هو غيلان بن سلمة، وقيل عروة بن مسعود. أما من قال غيلان فأخبرنا». وساق الحديث الذي فيه أن غيلان بن سلمة أسلم وتحته عشر نسوة، ثم ساق خبراً آخر فيه التصريح باسم غيلان أيضاً. ثم قال: «وأما من قال إنه عروة بن مسعود فأخبرنا».

---

(١) انظر ورقة (٤٠: ١)، وحديث رقم (١٧٣).

(٢) انظر ورقة (٤١: ١ - ٤٧: ٢)، ومن حديث (١٧٦ - ١٩٧).

وساق الحديث الذي فيه التصريح باسم عروة المذكور. وهكذا فعل في بقية القصص الأخرى. والذي ألاحظه على الخطيب، أنه لم يذكر في عنوان هذا القسم سوى قوله: «وهذه أحاديث تتضمن قصصاً». ولم يذكر أن هذه القصص اختُلفَ في اسم صاحبها الذي أُبهم اسمه، فقد يقال في الاعتذار عنه: كأن هذا القسم تابع لسابقه في أن الشخص المبهم مختلف في اسمه. ولكن أقول، إن بين القسمين فرقاً واضحاً، وهو أن الاسم المبهم في القسم الأول لم يختلف في تعيين كنيته، لأنه اشتهر بها، وإنما اختلف في تعيين اسم هذه الكنية، فتكون النتيجة، هي الاتفاق على تعيين الشخص، والاختلاف في تعيين اسمه فقط، على حين أن في هذا القسم حصل الاختلاف في تعيين الشخص وتعيين اسمه تبعاً له.

والملاحظة الثانية على هذا العنوان هي أنه قال: «وهذه أحاديث تتضمن قصصاً». ومعلوم أن كل أحاديث الكتاب في جميع أقسامه تتضمن قصصاً، وقد صرح الخطيب بهذا في مقدمة الكتاب فقال: «هذا كتاب أوردت فيه أحاديث، تشتمل على قصص متضمنة ذكر جماعة من الرجال والنساء، أُبهمت أسماؤهم». فما فائدة تخصيص هذا القسم من الكتاب بأن فيه أحاديث تتضمن قصصاً؟.

وأما القسم الرابع من الكتاب فيعتبر قسماً متوسطاً بالنسبة لحجم بقية الأقسام. فقد استغرق قرابة خمس عشرة ورقة من أوراق الكتاب، وهي تعدل ربع الكتاب، كما اشتمل على تسعة وثلاثين حديثاً[1].

وقد استهل الخطيب هذا القسم بقوله: «باب ذكر القصص، التي تشتمل كل واحدة منهن على اسمين فصاعداً من الأسماء المبهمة». ثم شرع يسوق الأحاديث المسندة، التي تتضمن تلك القصص التي فيها اسمان أو أكثر من الأسماءالمبهمة، إلى آخر القسم.

وطريقته في عرض الحديث في هذا القسم، أنه يأتي بالحديث الذي فيه اسمان مبهمان أو أكثر، ثم يقول: الأسماء المبهمة هم فلان وفلان وفلان. ثم يقول:

---

(١) ينظر هذا القسم في النسخة المخطوطة ما بين ورقة (٤٧: ٢و ٦٢)،ومن حديث (١٩٨- ٢٣٦).

الحجة في ذلك، ويسوق خبراً فيه التصريح بتلك الأسماء المبهمة. ويسوق أحياناً أكثر من خبر، إن لم يكن الخبر الواحد فيه التصريح بجميع الأسماء المبهمة. وقد يختلف في تعيين اسم شخص من تلك الأسماء المبهمة، فيذكر الخطيب هذا الخلاف، مع دليل كل فريق بخبر مسند من الأخبار.

وهذا مثال من أمثلة هذا القسم أذكره باختصار وتصرف، خشية الإطالة: وهو حديث أن رسول الله ﷺ بعث سرية إلى ناس من المشركين. قال الراوي: «فحمل رجل من أصحابنا على رجل من المشركين، قال، فلما غشيه قال: لا إله إلا الله، فقتله الرجل. قال، فبلغ ذلك رسول الله ﷺ، الحديث».

قال الخطيب: «اختلف في هذا القاتل، فقيل هو أسامة بن زيد بن حارثة، وقيل هو المقداد بن عمرو، المعروف بابن الأسود». ثم قال: «أما من قال هو أسامة فأخبرنا». وساق الحديث الذي فيه التصريح بأن القاتل هو أسامة. ثم قال: وأما من قال: كان القاتل المقداد فأخبرنا». وساق الحديث الذي فيه التصريح بأن القاتل هو المقداد.

ثم قال الخطيب: «واسم المقتول مرداس بن نهيل». ثم قال: «الحجة في ذلك ما أخبرنا». وساق الحديث الذي فيه التصريح باسم المقتول وهو مرداس [1].

هـ- الكتب التي أُلِّفَتْ في هذا الفن:

لقد ألفت عدة كتب في هذا الفن قبل الخطيب وبعده، وأنا أذكر أسماء هذه الكتب وأسماء مؤلفيها، ناقلاً ذلك من مصنفات المتقدمين والمتأخرين، وأذكرها على الترتيب الزمني:

١- الغوامض المُبْهَمات، لعبد الغني بن سعيد المصري.
٢- الأسماء المُبْهَمة في الأنباء المحكمة، للخطيب البغدادي.
٣- الغوامض والمبهمات، لابن بشكوال.
٤- الإشارات إلى المُبْهمات، للنووي، وهو مختصر كتاب الخطيب.

---

(١) انظر ورقة (٥٢ و ٥٣: ١)، حديث رقم (٢١٢) من النسخة المخطوطة.

٥- مختصر كتاب ابن بشكوال لابن الملقن، وأتى فيه بزيادات.
٦- مختصر كتاب ابن بشكوال أيضاً، لبرهان الدين الحلبي، المعروف بسبط ابن العجمي.
٧- مصنف لمحمد بن طاهر المقدسي، (لم أعثر على اسمه)، جمع فيه نفائس، إلا أنه توسع فيه بذكر ما ليس من شرط المبهمات.
٨- الإفصاح عن المعجم من الغامض والمبهم، لمحمد بن احمد بن علي المصري القسطلاني، المتوفى سنة ٥٨٦، رتبه على حروف المعجم.
٩- المستفاد من مبهمات المتن والإسناد، لولي الدين أبي زرعة العراقي. رتبه على الأبواب الفقهية، وأورد فيه جميع ما ذكره الخطيب وابن بشكوال والنووي، مع زيادة عليهم.
١٠- ما أورده ابن الجوزي في كتاب التلقيح.
١١- ما ذكره ابن حجر في مقدمة: فتح الباري من المبهمات التي في صحيح البخاري خاصة.
١٢- الإفهام بما وقع في البخاري من الإيهام، للبلقيني المتوفى سنة ٨٢٤ [١].

ولم يطبع من هذه الكتب سوى ثلاثة وهي: الإشارات إلى المبهمات للنووي [٢]، والمستفاد من مبهمات المتن والإسناد، لأبي زرعة العراقي [٣]، والمبهمات التي في صحيح البخاري، ضمن مقدمة فتح الباري، المسماة بـ «هَدْيِ الساري».

هذا ولم يبين أحد ممن ذكر كتاب عبد الغني بن سعيد، شيئاً عن طبيعة هذا الكتاب، أو طريقة تأليفه أو استقصائه أو إعوازه. ولم أعثر على نسخة مخطوطة منه، فلذلك لا أستطيع أن أوازن بينه وبين كتاب الخطيب، كما لا أستطيع أن أذكر مدى استفادة الخطيب من كتابه.

---

(١) أنظر أسماء هذه المصنفات أو بعضها، في الرسالة المستطرفة: ص ١٢٢- ١٢٤، وفتح المغيث للسخاوي: جـ٣- ص ٢٧٤- ٢٧٥، ومقدمة ابن الصلاح: ص ٣٣٩، والتبصرة والتذكرة: جـ٣- ص ٢٣٠، وتدريب الراوي: جـ٢- ص ٣٤٢، ومقدمة المستفاد من مبهمات المتن والإسناد: ص ٧- ٨.
(٢) طبع بلاهور في الهند طبعة حجرية سنة ١٣٤١.
(٣) طبع بمطابع الرياض بالسعودية.

وأما كتاب ابن بشكوال، فذكر المصنفون أنه أنفس وأجمع الكتب في الأسماء المبهمة، وذكروا أنه يشتمل على ثلاثمائة وواحد وعشرين حديثاً، إلا أنه بدون ترتيب. والظاهر أن فيه من مبهمات المتن والإسناد.

أما كتاب ابن طاهر المقدسي فإنه جمع فيه لطائف حسنة، إلا أنه توسع فيه فذكر ما ليس من شرط المبهمات.

وأما كتاب (الإفصاح)، لمحمد بن أحمد المصري، فكذلك لم أجد للعلماء وصفاً له، ولم أعثر على نسخة منه.

وأما المختصرات للنووي، وابن الملقن، وسبط ابن العجمي، وآخرها المستفاد، فلا تعتبر أصولاً في موضوع الفن، وان جاءت بزيادات واستدراكات. وأما ما أورده ابن الجوزي، وابن حجر والبلقيني، فإنما هو شيء خاص، وهو مذكور في الكتب المتقدمة، فلا تعتبر أصولاً أيضاً، وإن كان لها مميزة التسهيل، لمعرفة المبهمات التي في ذلك الكتاب بخصوصه.

و- كلمة ختامية في الكتاب:

لا شك أن كتاب الخطيب كتاب حافل جامع، مرتب مهذب، ذو فائدة كبيرة في موضوعه. فقد قال عنه النووي في مقدمة كتابه المسمى :بـ«الإشارات إلى المبهمات» وهو الكتاب الذي اختصر فيه كتاب الخطيب هذا، قال: « . . . ومن جملة علومه الزاهرات، ومستفاد أقسامه المطلوبات، معرفة ما يقع في متونه من الأسماء المبهمات، فإنه يترتب عليه فوائد كثيرة يعرفها أهل العنايات، ويعرف به منازل أولي الحديث والدرجات. وقد ألف العلماء في ذلك جُمُلاً من المصنفات المشهورات، من أحسنها، كتاب الإمام الحافظ أبي بكر أحمد بن علي بن ثابت الخطيب البغدادي، ذي التحقيقات». إلى أن قال: «فآثرت اختصار كتابه، لرجحانه عند أهل المعرفة والدرايات، فإن كتابه، رحمه الله، وإن كان مختصراً عند أهل العناية، فهو بالنسبة إلى أهل زماننا من المطولات. . .» (١)

---

(١) مقدمة الإشارات إلى المبهمات ص ٢.

فالنووي- وهو من أهل المعرفة في علوم الحديث- يشهد بأن كتاب الخطيب هذا، من أحسن الكتب التي صنفها العلماء في هذا الفن.

وواضح أنه يقصد بقوله: «من أحسنها»، أي أحسن المصنفات الخاصة في مبهمات المتن فقط، لأن كتاب الخطيب- كما مر - خاص بالمبهمات التي في المتون فقط.

واختصار النووي للكتاب، لا يشير إلى أن كتاب الخطيب مطول أو فيه شيء من الحشو والاستطراد، لكنه اختصره لفتور الهمم والعزائم في الأزمنة المتأخرة، وميلها إلى أخذ نتيجة العلم من أقصر الطرق. . وقد صرح النووي بهذا في النص الذي نقلته عنه قريباً.

وما أظن أنه يوجد في مبهمات المتن كتاب أجمع من كتاب الخطيب، وأما وصف كتاب ابن بشكوال، بأنه أجمع كتاب في المبهمات، فلأنه جمع بين مبهمات المتن والإسناد، ومع ذلك فلم يزد على كتابه إلا بمقدار الثلث في عدد الأحاديث.

نعم، إن طريقة الترتيب التي سلكها الخطيب في تصنيف كتابه، وهو اعتبار الاسم المبهم، كانت طريقة عسيرة المنال، بحيث يصعب معرفة الاسم المبهم، لأنه - كما قال أبو زرعة العراقي في مقدمة كتابه المستفاد-: «ورتب الخطيب كتابه على حروف المعجم، معتبراً اسم المبهم، وفي تحصيل الفائدة منه عسر، فإن العارف بالمبهم غير محتاج إلى كشفه، والجاهل به لا يدري مظنته التي يُذْكَر فيها».

وقد تدارَك النووي هذا النقص في طريقة الترتيب، فرتبه على حروف المعجم أيضاً، معتبراً اسم الصحابي الراوي لذلك الحديث. لكن أبا زرعة العراقي، رتب كتابه على أبواب الفقه. وهو أحسن أنواع الترتيب وأسهلها متناولاً. وكتابه في الحقيقة أجمع الكتب وأحسنها وأسهلها مأخذاً في هذا الفن، وإن كانت الكتب الأصول لا يستغني المتعمق العالم عنها. فقد جمع في كتابه هذا على صغر حجمه، الكتب الأصول في هذا الفن، وهي كتب الخطيب، وابن بشكوال والنووي، وابن طاهر.

هذا، وإن الزيادات القليلة التي زادها النووي في مختصره لكتاب الخطيب، وكذلك الزيادات التي زادها أبو زرعة العراقي في كتابه لا تقدح في وصف الكتاب: بأنه جامع، لأن الاستقصاء الكامل- وخصوصاً لأهل العصور المتقدمة- أقرب إلى المستحيل. وقديماً قيل: «كم ترك الأول للآخِر».

الكتاب الرابع

المتَّفِقُ وَالمُفترِق

أ- أشهر من ذكره من المصنِّفين:

١- المالكي، وقال: إنه في ستة عشر جزءاً.

٢- ابن قاضي شهبة، وقال إنه في ثلاثة عشر جزءاً.

٣- ابن الجوزي.

٤- ياقوت في معجم الأدباء.

٥- ابن كثير في البداية.

٦- ابن الصلاح ص ٣٢٤ وقال: «وهو، مع أنه كتاب حفيل غير مستوفٍ للأقسام التي أذكرها إن شاء الله تعالى».

٧- النووي في التقريب وقال: «وللخطيب فيه كتاب نفيس».

٨- كشف الظنون.

٩- الرسالة المستطرفة ص ١١٥، وقال عنه: «وهو كتاب نفيس في مجلد كبير، وشرع الحافظ، ابن حجر في تلخيصه مع استدراك مافاته، فكتب منه شيئاً يسيراً ولم يكمله».

١٠- ابن حجر في شرح النخبة ص ٣٧، وقال: «وقد صنف فيه الخطيب كتاباً حافلاً».

ب- وجوده:

١- في استانبول، مكتبة فيض الله، نسخة كتبت في القرن السابع تحت رقم:

(١٥١٥)في (٢٣٩) ورقة، ناقصة الآخر،وتبتدىء من الجزء العاشر، إلى أثناء الجزء الثامن عشر.

٢ـ نسخة أخرى في استانبول أيضاً، مكتبة أسعد أفندي تحت رقم: (٢٠٩٧) في (٢٣٩) ورقة، تبتدىء من أول الجزء العاشر إلى آخر الكتاب.

وأول ترجمة في النسختين هي ترجمة عبد الله بن مسلم، وآخر ترجمة هي ترجمة أبي بكر بن عياش السلمي.

ويوجد في معهد المخطوطات التابع للجامعة العربية في القاهرة، صورة عن كلا النسختين، وقد صورت عن صورة نسخة أسعد أفندي، التي في المعهد المذكور نسخة لي. ثم بدأت البحث عن القسم الأول المفقود من الكتاب، وأخيراً وفقني الله بالعثور عليه في إحدى المكتبات الخاصة، فقد عثرت عليه في مكتبة الشيخ عبد الله ابن حميد، مدير الإشراف الديني بالحرم المكي، واستأذنته في تصويره فأذن لي، فصورته، إلا أنه مع الأسف لم يكمل به الكتاب كذلك، فقد وجدتُ أن هذا القسم المذكور يبتدئ من أول الجزء الثالث، إلى نهاية الجزء التاسع، فبقيت النسخة ناقصة جزأين من أصل ثمانية عشر جزءاً. وأرجو الله تعالى أن أعثر على تتمة النسخة قريباً إن شاء الله تعالى.

ج- وصف الكتاب وطريقة تأليفه:

بما أني لم أعثر على نسخة كاملة من الكتاب كما ذكرت، لذلك فلا أدري إن كان للكتاب مقدمة، فيها إيضاح منهج المؤلف، وطريقة تأليفه الكتاب أم لا؟. ولكن سأحاول تبيُّن ذلك من تتبعي للتراجم والأبواب التي في الكتاب.

فأما الجزء الثالث- وهو أول الكتاب الموجود حالياً- فيبتدىء بترجمة من اسمه (إسماعيل بن كثير).

وطريقته في ترتيب الأسماء، على ترتيب أحرف المعجم بالنسبة للحرف الأول

فقط من الاسم، فقد بدأ الكتاب بباب الهمزة، وأتبعه بباب الباء، فباب التاء، وهكذا حتى انتهى ببابِ الياء. ثم ختم بباب الكنى، إلا أنه لم يورد في هذا الباب إلا عدداً ضئيلاً من التراجم، التي لا تتجاوز خمس أوراق من الكتاب.

وأعني بأنه لم يلتزم في ترتيب الأسماء على أحرف المعجم، إلا الحرف الأول فقط، انه يورد في باب «الباء» مثلاً، كل من اسمه مبدوء بحرف «الباء». ولا يلتزم الترتيب بعد ذلك في باقي حروف الاسم، فضلاً عن حروف اسم الأب، أو الكنية، أو غير ذلك.

وإيضاحاً لذلك أقول: إنه ابتدأ «باب الباء» بمن اسمه «بشر بن عاصم». وأتبعه بـ«بشر بن الوليد»، ثم «بشر بن عمر»، ثم «بشر بن موسى» ثم «بشر بن عبيد»، ثم «بشر بن معاذ»، ثم «بشر بن آدم».

ثم «بيان بن بشر»، ثم «بكير بن مسمار»، ثم «بشير بن ميمون»، ثم «بكر بن عبد الله»، ثم «بجير بن أبي بجير»، ثم «بهلول بن عبيد»، ثم «بشير بن عبد الرحمن»، ثم «بكار بن عبد الله»، ثم «بدر بن الهيثم»، وهو آخر باب الباء [١]

فمن النظر في ترتيب هذه الأسماء، يتبين ما ذكرت من عدم التزام الترتيب إلا في الحرف الأول من الاسم فقط، وعدم التزام أي ترتيب فيما عدا الاسم، كاسم الأب أو الكنية. وهكذا الحال في جميع أبواب الكتاب. ولا يخطرنّ بالبال أنه ربما رتب الأسماء على الطبقات الأقدم، فالأقدم،ـ كما فعل في قسم من التراجم، في كتابه: غُنية الملتمس إيضاحَ المُلْتَبِس،ـ لأن ذلك غير ممكن، إذ إن الأشخاص المتفقين في الاسم الواحد، كثيراً ما تختلف طبقاتهم وتتباعد.

كيفية عرضه للاسم المتفق وأشخاصه المفترقين:

يبدأ الخطيب ذلك بذكر الاسم المتفق، ويردفه بذكر عدد الأشخاص المتفقين في هذا الاسم، فيقول مثلا: «عمران بن حصين أربعة» [٢]

---

(١) الجزء الرابع من النسخة المخطوطة، من ورقة ٧ إلى ١٧.
(٢) ورقة (٢٠) من الجزء الثالث عشر من النسخة المخطوطة.

ثم يذكر أولهم على ترتيب الطبقات، فيبدأ بالصحابي، إن كان بينهم صحابي، ثم يذكر اسم من دونه، حتى ينتهي من ذكرهم على الترتيب المذكور.

ويورد في ترجمة كل شخص من هؤلاء الأشخاص، كنيته، إن كانت له كنية، أو لقبه إن كان له لقب. كقوله في ترجمة «عمران بن حصين»: «منهم أبو نجيد عمران ابن حصين الخزاعي».

ثم يبين طبقته إن كان من الصحابة، أو من التابعين، أو من غيرهم، ويذكر في بعض الأحيان سنة وفاته، كما يذكر دائمًا شيوخه الذين روى عنهم، أو بعضهم، إن كانوا كثيرين. ويقول بعد ذلك «وغيرهم». ثم يذكر تلاميذه الذين رووا عنه، أو بعضهم، كما مر في ذكر الشيوخ.

أما قضية الجرح والتعديل، فلا يلتزم ذكرها دائمًا، وكثيراً ما يهملها. ثم يورد من طريق كل راوٍ خبراً إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم، إلا في بعض مشاهير الصحابة ونوادر من غيرهم، فربما ترك ذلك في ترجمتهم، كعمر بن الخطاب، وعلي ابن أبي طالب رضي الله عنهما.

وأقل الأشخاص المتفقين في الاسم اثنان كما لا يخفى، وأكثرهم على حسب استقرائي للتراجم التي في الكتاب سبعة عشر.

وهذا مثال واحد من الأشخاص الذين اتفقت أسماؤهم، وافترقت أشخاصهم، أذكره بتمامه كما جاء في الكتاب، ليظهر منه بوضوح كيفية عرض الخطيب للأسماء المتفقة في هذا الكتاب.

وقد اخترت اسم «عمر بن الخطاب».

قال الخطيب: «عمر بن الخطاب ستة، منهم»:

١ـ أمير المؤمنين، عمر بن الخطاب بن نُفيل بن عبد العُزَّى بن رباح بن عبد الله بن قرة بن رزاح بن عدي بن كعب، يُكَنَّى أبا حفص، أسلم وصحب رسول الله صلى الله عليه وسلم، وهاجر معه وشهد المشاهد، وجاهد بين يديه حتى أعز الله الدين، وظهرت كلمة المؤمنين، رضي الله عنه، وحدث عمر عن رسول الله صلى

الله عليه وسلم أحاديث، فروى عنه عثمان وعلي بن أبي طالب عليه السلام، وطلحة ابن عبيد الله، وعبد الرحمن بن عوف، وسعد بن أبي وقاص، وعبد الله بن مسعود، وأبو ذر وجابر بن عبد الله، وأبو سعيد الخدري، وأبو موسى الأشعري، وأنس بن مالك، وأبو هريرة، وعبد الله بن عباس، والنعمان بن بَشير، وعقبة بن عامر، وغيرهم من الصحابة والتابعين رضي الله عنهم أجمعين.

٢ـ وعمر بن الخطاب الكوفي:

حدث عن سفيان بن زياد العصفري، روى عنه خالد بن عبد الله الواسطي. أخبرنا القاضي أبو العلاء الواسطي، ثنا محمد بن المظفَّر، ثنا أبو بكر محمد بن أحمد الطيب بن دينار الكاتب، ثنا محمد بن خالد بن عبد الله، حدثنا أبي، ثنا عمر بن الخطاب، رجل من أهل الكوفة عن سفيان بن زياد، عن سعيد بن جُبير، عن ابن عباس، أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: (أعطيتْ أمتي عند المصيبة شيئاً لم يُعْطَه أحد من الأمم الماضية) قال يعقوب: يا أسَفَى على يوسف، ونحن نقول عند المصيبة: إنا لله وإنا إليه راجعون.

أخبرنا أبو نعيم الحافظ إملاءً، ثنا محمد بن عمر بن سالم الحافظ، ثنا أبو بكر محمد بن أحمد بن الصلت، الكاتب إسناده نحوه، قال محمد بن عمر: عمر بن الخطاب هذا، رجل من أهل الكوفة، من سُلَيم بَجِيلة، رهط عيسى بن عبد الرحمن البجلي، كان ينزل بالكوفة (؟) جرير وانتقل إلى واسط. وسفيان بن زياد رجل من أهل الكوفة.

٣ـ وعمر بن الخطاب الراسبي:

البصري، حدث عن سويد بن حاتم، روى عنه يحيى بن حكيم المقوم، أخبرني أبو نصر أحمد بن الحسين بن عمر بن عبد الله، القاضي بالدينور، أنا أحمد بن محمد بن إسحاق بن السبسبي بن محمد بن يونس العصفري، ثنا يحيى بن حكيم المقوم، ثنا عمر بن الخطاب الراسبي، وأثنى عليه خيراً. عن سويد بن حاتم، عن قتادة، عن الحسن، عن أبي هريرة قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: (من

أتاه أخوه معتذراً من ذنب فلم يقبل منه صادقاً كان أو كاذباً لم يرد عليَّ الحوض).

٤- وعمر بن الخطاب بن حليلة:

ابن زياد بن أبي خالد الاسكندراني، يُكَنَّى أبا الخطاب، يقال هو مولى كِنْدَة، حدث عن يعقوب بن عبد الرحمن، وهمام بن إسماعيل، وزين بن شعيب وهو رجل معروف: قال ذلك كله أبو سعيد بن يونس البصري، أنا أحمد بن محمد العتيقي، أن علي بن أبي سعيد، حدثه عن أبيه، وقال ابن يونس: كتب إلي ابن أبي مطر، قال: توفي أبو الخطاب في ذي القعدة، سنة اثنتين وعشرين ومائتين بالاسكندرية.

٥- وعمر بن الخطاب بن خالد بن سويد العنبري:

يعرف بابن أبي خيرة، حدث عن أبيه، روى عنه محمد بن إسماعيل بن عمر، وهو ابن ابنه، أخبرني الأزهري، ثنا علي بن عمر الحافظ، ثنا أحمد بن محمد بن سعيد، ثنا محمد بن إسماعيل عن عمر بن الخطاب التميمي، ثنا جدي عمر بن الخطاب بن خالد بن سويد العنبري، ثنا أبي، ثنا يحيى بن سعيد الأنصاري، حدثني مالك بن أنس، عن الزهري، عن عبد الله بن عمر بن علي، عن أبيه، عن علي أن النبي صلى الله عليه وسلم نهى عن متعة النساء يوم خيبر.

٦- وعمر بن الخطاب السجستاني:

حدث عن محمد بن كثير الصنعاني، ومحمد بن سعيد الفريابي، وسعيد بن أبي مريم، وأصبغ بن الفَرَج المصريين، وأبي الوليد الطيالسي. روى عنه أبو داود السجستاني، وأحمد بن يحيى بن زهير التُسْتَرِي، ومحمد بن يونس العصفري، والحسن بن حماد القريعي البصري. أخبرنا أبو نعيم، ثنا سليمان بن أحمد الطبراني، ثنا محمد بن يونس العصفري، ثنا عمر بن الخطاب السجستاني، ثنا محمد بن كثير بن شوذب عن عبد الله بن القاسم قال: أبو هريرة يمر بنا في السوق فيقول: أيها الناس من عرفني، فأنا للذي يعرفني، ومن لم يعرفني، فأنا أبو هريرة. سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول: (من كذب علي متعمداً فليتبوأ مقعدَه من النار). وسمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم ينهى عن نبيذ الجَرِّ.

أخبرنا محمد بن عبد الواحد الأكبر، ثنا محمد بن العباس قال: «قرىء على[1] أبو الحسين بن ساوى، وأنا أسمع أن عمر بن الخطاب السجستاني مات بِكَرْمَان، سنة أربع وستين ومائتين، وكان قد قارب التسعين».

د- نقد ابن الصلاح للكتاب ومناقشة هذا النقد:

قد مر بنا في فقرة «أشهر من ذكر هذا الكتاب من المصنفين» أن ممن ذكره ابن الصلاح في مقدمته وقال عنه: «وهو مع أنه كتاب حفيل، غير مستوفٍ للأقسام التي أذكرها إن شاء الله تعالى».

ولدى تتبعي للأقسام التي ذكرها ابن الصلاح وجدت أنها سبعة وهي:

أ- ما اتفقت أسماؤهم وأسماء آبائهم.

ب- ما اتفقت أسماؤهم وأسماء آبائهم وأجدادهم أو أكثر.

ج- ما اتفقت الكنية واللقب، أو ما يقاربه مثل: «أبو بكر بن عياش».

د- عكس هذا، أي ما اتفقت أسماؤهم وكُنَى آبائهم، مثل «صالح بن أبي صالح».

هـ- ما اتفقت أسماؤهم وأسماء آبائهم ونسبتهم.

و- ما اتفقت أسماؤهم خاصة، أو كناهم خاصة، وأشكل مع ذلك لكونه لم يذكر بغير ذلك.

ز- ما اتفقت النسبة خاصة.

وعند تتبعي لتراجم الكتاب، تبين لي أن الخطيب قد ذكر الأقسام الخمسة الأولى، التي ذكرها ابن الصلاح، والتي مثَّل لها بأكثر الأمثلة من كتاب الخطيب. وأما القسمان الأخيران فإن الخطيب لم يذكرهما عمداً، وذلك لأن القسم السادس، وهو الذي اتفقت فيه أسماء الرواة خاصة أوكناهم خاصة، لا يعتبر هذا النوع في الحقيقة من قسم المتفق والمفترق اصطلاحاً، وذلك لأنه إذا حصل الاتفاق في الاسم مطلقاً بدون النظر إلى شيوخ راوٍ بعينه، فهذا يشترك أحياناً في كل اسم منه مئات من الرواة يطول ذكرهم، ولا فائدة فيه، وذلك كاسم «عبد الله» مثلاً، فإنه وجد في طبقة

---

(١) هكذا في النسخة المخطوطة، ولعلها خطأ من الكاتب.

الصحابة فقط من الرواة زهاء ثلاثمائة، ذكر الحافظ ابن حجر في كتابه «الإصابة» منهم عشرين ومائتين [1].

وإذا حصل الاتفاق في الاسم بالنسبة لشيوخ راوٍ بعينه، فهذا يتبين ويزول به الإشكال بأشياء، منها اختصاص الراوي بأحد هؤلاء الرواة، إما لأنه لم يروِ إلا عنه فقط، أو لأنه من المكثرين عنه، الملازمين له دون الآخرين.

وقد أطلق علماء المصطلح على هذا النوع اسم: «الْمُهْمَل» وقد أفرده الخطيب بكتاب مستقل سماه «المكمل في بيان المهمل» فأغنى عن ذكره في هذا الكتاب.

وقد قال السخاوي في شرحه على الألفية: «وللخطيب فيه بخصوصه كتاب مفيد سماه «المكمل في بيان المهمل». ولذا كان حقه ـأي هذا النوعـ أن يفرد بنوع مستقل. «فتح المغيث ج٣ ص٢٥٥». كما قال السيوطي في «التدريب» عند شرح هذا القسم: «فائدة» صنف الخطيب في هذا القسم كتاباً مفيداً سماه «المكمل في بيان الْمُهْمَل» التدريب ج٢ـ ص٣٢٧.

كما قال ابن حجر في شرح النخبة بعد ذكره كتاب الخطيب هذا: «وقد لخصته وزدت عليه أشياء كثيرة، وهذا عكس ما تقدم من النوع المسمى بالمهمل، لأنه يخشى منه أن يظن الواحد اثنين، وهذا يخشى منه أن يظن الاثنان واحداً» [2].

وكذلك القسم السابع، وهو الذي فيه الاتفاق في النِّسبة خاصة من حيث اللفظ، والافتراق، من حيث إن ما نسب إليه أحدهما غير مانسب إليه الآخر، «كالحنفي» مثلاً، أحدهما منسوب إلى قبيلة بني حنيفة، والآخر منسوب إلى مذهب أبي حنيفة.

فقد أُفْرِدَ بتصنيف خاص، أيضاً، ولأبي الفضل محمد بن طاهر المقدسي الحافظ فيه تصنيف مفرد سماه «الأنساب المتفقة».

فمن هذا العرض الموجز يتبين أن إشارة ابن الصلاح، التي تفيد أن في الكتاب

---

(١) أنظر الإصابة في باب «عبد الله».

(٢) شرح النخبة: ص ٣٧.

نقصاً في أقسام المتفق والمفترق، لم يذكرها المؤلف، ليست في محلها، لأن الأقسام التي تركها الخطيب لها أسماء اصطلاحية أخرى، كما تقدم آنفاً، والله أعلم.

ومن جهة أخرى؛ فإن ابن الصلاح رحمه الله، حينما أراد أن يمثل للقسم الأول، وهو الذي «اتفقت أسماؤ هم وأسماء آبائهم» قال: «مثاله: «الخليل بن أحمد ستة، وفات الخطيب منهم الأربعة الأخيرة». ثم ذكر الاثنين اللذين ذكرهما الخطيب، وهما: الخليل بن أحمد الفراهيدي صاحب العروض، والخليل بن أحمد المزني، أبو بشر، وكلاهما بصري.

ثم ذكر الأربعة الآخرين، إلا أن الأئمة والحفاظ لم يقروه على اثنين منهم، واعتبروه واهماً في الثالث، وهو الخليل بن أحمد الأصفهاني، وتشككوا في السادس وهو أبو سعيد البستي.

فقد قال العراقي في نكته على ابن الصلاح المسمى «التقييد والإيضاح لما أُطْلِق وأُغْلق من مقدمة ابن الصلاح»، في تعليقه على الخليل بن أحمد الأصبهاني: «وهذا وهم من المصنف، وكأنه قلد فيه غيره، فقد سبقه إلى ذلك ابن الجوزي في كتاب «التلقيح»، وسبقهما إلى ذلك أبو الفضل الهروي في كتاب «مشتبه أسماء المحدثين» فعدَّ هذا فيمن اسمه الخليل بن أحمد، وإنما هو الخليل بن محمد العجلي...»، والكلام طويل[1].

وقال في السادس: «قلت، وأخشى أن يكون هذان واحداً...»[2]

وكذلك السخاوي في شرحه لألفية العراقي، المسمى «فتح المغيث» قال: «وهو وهم تبع فيه ابن الجوزي...»[3].

وما ندري فربما يسقط الخطيب ترجمة بعض الرواة المتفقين في أي قسم من أقسام المتفق، لتباعد طبقة هؤلاء الرواة تباعداً كبيراً عمن اتفقوا معهم، بحيث لا

---

(١) أنظر التقييد والإيضاح. ص ٣٥٦- ٣٥٧.

(٢) المصدر السابق: ص ٣٥٨.

(٣) أنظر فتح المغيث للسخاوي: ج٣- ص٢٤٨.

يكون في ذكرهم كبيرفائدة. ومعلوم أن هذا العلم وضع لرفع الالتباس الذي يُخشى منه أن يظن الاثنين واحداً، ولدى تباعد الطبقات بين المشتركين في الاسم أو في غيره، يُؤْمَنُ هذا اللَّبْس، وذلك كالخليل بن أحمد أبي سعيد البستي، المولود سنة ستين وثلاثمائة، فإنه متباعد في الطبقة عمن شاركوه في هذا الأسم. وقد قال السيوطي في معرض كلامه على المتفق والمفترق: «وإنما يحسن إيراد ذلك فيما إذا اشتبه الراويان المتفقان في الاسم، لكونهما متعاصرين، واشتركا في بعض شيوخهما، أو في الرواة عنهما، وقد زلق بسببه غير واحد من الأكابر». التدريب ج٢- ص٣١٦.

هذا، وإن ابن الصلاح لم يفدنا ولو بإشارة خاطفة، هل فات الخطيب تراجم كثيرة أو قليلة لبعض الأسماء غيرما ذكرهم في ترجمة «الخليل بن أحمد»، أو لم يفته إلا هؤلاء؟ وهذا يحتاج في معرفته إلى بحث واستقراء طويل، دونه شيب الغراب.

على أن العلماء المتبحرين في هذا الفن، حينما ذكروا كتاب الخطيب، لم يزيدوا على وصفه بأنه نفيس أو حفيل كما تقدم.

إلا أنه لا يفوتني أخيراً قول السيوطي فيه، تبعاً لقول النووي في التقريب:

«وللخطيب فيه كتاب نفيس». قال: «على إعواز فيه»[1] ولم يوضح ما هو الإعواز الذي يعنيه. وهذا من قبيل الدعوى من غير بينة، والله أعلم.

وأما قول الحافظ ابن حجر عن كتاب الخطيب هذا: «وقد لخصته، وزدت عليه أشياء كثيرة»، فربما تكون الزيادة من أسماء الرواة الذين جاؤوا بعد الخطيب.

هـ ـ الكتب المصنفة في هذا الفن:

ذكر الكتاني في الرسالة المستطرفة، أسماء الكتب التالية، المؤلفة في هذا الفن وهي:

١ـ كتاب المتفق والمفترق للخطيب البغدادي.

٢ـ كتاب المتفق والمفترق، لأبي عبد الله محمد بن النجار البغدادي الحافظ.

---

(١) تدريب الراوي: ج٢- ص ٣١٦.

٣ـ كتاب المتفق والمفترق، لأبي بكر الجوزقي، ولم أعثر على الكتابين الأخيرين، لذا لم أتمكن من الموازنة بينهما وبين كتاب الخطيب.

ومع ذلك فكتاب الخطيب هو الكتاب المشهور لدى أصحاب هذا الفن، ولذلك اهتموا بذكره، ونوهوا بشأنه، وقد مر بنا في فقرة ـ من ذكره من المصنفين ـ عدد كبير من المصنفين القدامى والمحدثين، الذين ذكروه وأثنوا عليه، أما الكتابان الآخَران، فلم يذكرهما أحد من مشاهير المحدثين والحفاظ في كتبهم، ولم أجد ذكرهما إلا في الرسالة المستطرفة للكتاني، بدون تعليق أو وصف لأحد الكتابين.

و ـ كلمة ختامية في الكتاب :

مما تقدم، نعلم أن كتاب الخطيب في المتفق والمفترق، هو اول كتاب أُفرد بالتصنيف في هذا الفن، ومعلوم أن غالب الكتب التي يفتتح مؤلفها ذلك الفن بكتابه، تكون بطريقة بدائية غير مرتبة ولا مهذبة، كما تكون غير جامعة ولا كافية، ثم يأتي من بعد ذلك المؤلف، فيهذب ويرتب، ويستدرك ويخطّىء، وهكذا، حتى يستقر ويكمل هذا الفن في مؤلف قد يكون الثاني أو الثالث أو الرابع في التسلسل الزمني.

أما كتاب الخطيب هذا، فكان مهذباً مرتباً، كما كان جامعاً، مع أنه كان في التصنيف أولاً، وكل من ذكره من المصنفين الكبار في هذا الفن، وصفه بالنفاسة والجودة والإكبار، على حين أنهم أغفلوا ذكر الكتب التي جاءت بعده، ومن ذكرها ـ وهم قليل ـ لم يصفها بوصف فيه إجلال أو إكبار.

وأما ما ذكره الحافظ ابن حجر من أنه لخصه، أو كما يقول الكتاني: «شرع في تلخيصه ولم يكمله»، فمع أني لم أعثر على هذا الجزء من التلخيص، ولكن أقول، إن الاختصار لمثل هذا الكتاب، ليس فيه كبير فائدة. وذلك لأن الكتاب المهذب المرتب، الخالي من الاستطراد والحشو، ككتاب الخطيب هذا، يشوهه الحذف منه، والاختصار له، ويكون اختصاره مخِلاً بالمقصود، لا سيما أن موضوع هذا الكتاب، موضوع يحتاج إلى ذكر كل ما من شأنه إزالة اللَّبْس والغموض، عن هوية الأشخاص

المشتركين في الاسم الواحد، ليتثبت الباحث، ويطمئن إلى أن هذا الشخص غير من اشترك معه في الاسم يقيناً.

والحاصل أنه شرع في اختصاره اثنان من العلماء، ولم يتيسر لهما إكماله، وهما ابن حجر والسخاوي. فقد قال: السخاوي في فتح المغيث[1]. «صنف فيه[2] الخطيب كتاباً نفيساً، شرع شيخنا في تلخيصه، فكتب منه حسبما وقفت عليه يسيراً، مع قوله في شرح النخبة إنه لخصه وزاد عليه أشياء كثيرة، وقد شرعت في تكملته مع استدراك أشياء فاتته».

وأخيراً، فقد ذكر لي بعض الأشخاص في المدينة المنورة أنه ينوي اختصاره، فقلت له، وماذا ستختصر منه؟ إلا إذا كنت تنوي حذف الأحاديث التي رواها الخطيب، من طريق كل شخص، ليؤكد للمشتغلين بالحديث، أن هذا غير من شاركه في الاسم، بسبب مغايرته له في شيوخه وتلاميذه ومروياته. فقال نعم، هذا هو الذي سأفعله، فقلت له: لا فائدة من فعلك هذا.

والمفيد للناس في هذا الكتاب ان يُطبع طبعة جيدة لائقة به، فيكتب الاسم المتفق بخط عريض، وكذلك أسماء الأشخاص المشتركين فيه مع الترقيم، ثم تكتب الأحاديث المروية بأسانيدها من طريق كل راوٍ، بخط مغاير لبقية أجزاء الترجمة. فيكون نفعه تاماً وشافياً، وما عدا ذلك فكل جهد يبذل في اختصار هذا الكتاب أو تهذيبه، فهو جهد ضائع لا فائدة فيه، والله أعلم.

(١) فتح المغيث: ج٣- ص٢٤٥.

(٢) أي في المتفق والمفترق.

الكتاب الخامس

تلخيص المتشابه في الرسم، وحماية ما أشكل منه عن بوادر التصحيف والوهم

أ ـ أشهر من ذكره من المصنفين

١ـ المالكي، وقال: إنه في ستة عشر جزءاً.

٢ـ شهبة، وقال: إنه في ستة عشر جزءاً أيضاً[١].

٣ـ ابن طولون وقال: «وهو كبير رأيته في خمسة عشر جزءاً حديثية». ورسم كلمة «بوادر» بالنون بدل الباء، فكتبها «نوادر» بالنون.

٤ـ الذهبي في التذكرة.

٥ـ ابن الجوزي في المنتظم.

٦ـ ياقوت في معجم الأدباء.

٧ـ ابن كثير في البداية.

٨ـ ابن الصلاح في المقدمة ص ٣٣١. في النوع الخامس والخمسين وقال: «وصنف الخطيب الحافظ في ذلك كتابه، الذي سماه «كتاب تلخيص المتشابه في الرسم وهو من أحسن كتبه». ثم قال: «لكن لم يعرب باسمه الذي سماه به عن موضوعه، كما أعربنا عنه».

٩ـ ابن حجر في شرح النخبة ص ٣٨ وقال: «وقد صنف فيه[٢] الخطيب كتاباً جليلاً، سماه تلخيص المتشابه، ثم ذَيَّل هو عليه أيضاً بما فاته أولاً، وهو كثير الفائدة».

---

(١) ذكر الأستاذ يوسف العش في كتابه «الخطيب البغدادي ص ١٣٠، أن شبهة قال إنه في مجلد كبير، ولدى الرجوع إلى المخطوطة رأيت أن الصواب ما ذكرته أعلاه.

(٢) أي المتشابه.

١٠ـ كشف الظنون.

١١ـ العراقي في ألفيته، وشرحها له: ج ٣ـ ص ٢١٧ـ ٢١٨.

١٢ـ السخاوي في فتح المغيث: ج ٣ـ ص ٢٠٩. وقال عنه: «وقد صنف فيه الحافظ الخطيب السابق، إلى غالب ما صنفه في أنواع هذا الشأن، كتاباً جليلاً سماه تلخيص المتشابه، ثم ذيَّل عليه أيضاً بما فاته أولاً، وهو كثير الفائدة».

١٣ـ الكتاني في الرسالة المستطرفة: ص ١١٩.

ب ـ وجوده:

١ـ توجد منه نسخة مخطوطة في دار الكتب المصرية بالقاهرة، رقم: (٣١) مصطلح الحديث، والنسخة كاملة، لكنها مخرومة من المقدمة مقدار ورقة، والنسخة من (٢٨٠) ورقة بخط مقروء.

٢ـ كما توجد منه نسخة أخرى في المكتبة الأحمدية بتونس ـ خزانة جامع الزيتونة ـ، في مجلد يحتوي على (٢٦٣) ورقة، تحت رقم (١٦٦٢). ذكر ذلك في الجزء الأول من فهرس، مخطوطات المكتبة الأحمدية بتونس. تأليف الأستاذ عبد الحفيظ منصور.

ج ـ وصف النسخة المخطوطة:

سأصف النسخة المرموز لها بالحرف (أ)، التي في دار الكتب المصرية. هذه النسخة مقروءة، وفي الصفحة (٢٣) سطراً، رُسمت بعض حروفها بخط قريب من المغربي، وليس في النسخة ذكر لاسم كاتبها، ولا تاريخ كتابتها، ولا يوجد عليها سماعات، ولعل بعض السماعات في أول النسخة الضائع، والنسخة تامة الآخر، إلا أن في أولها خَرْماً من المقدمة، والجزء الآخر ناقص، ولعل الناقص يكون ورقة على الغالب، لأن عادة الخطيب عدم إطالة المقدمات، والنسخة مجزأة إلى ستة عشر جزءاً حديثياً، ويوجد في أوائل بعض الأجزاء سند أو سماع لذلك الجزء، وفي بعضها، أنهم سمعوا ذلك الجزء من الخطيب بدمشق في المسجد الجامع، وفي بعضها، أنهم سمعوه منه في مدينة صور، وسبب ذلك ـ على ما يبدو ـ، أنه بدأ بإملاء الكتاب

بدمشق، ثم أتمَّ إملاءه بمدينة صور، وفي آخر المجلد، يوجد كتاب «تالي التلخيص»، ويتألف من (٦٧) ورقة، والكتابة بخط كاتب واحد.

هذا ولم يطبع الكتاب حتى الآن.

د ـ وصف الكتاب وطريقة تصنيفه:

يُستدل من القسم الباقي من المقدمة أن الخطيب بيّن طريقة تصنيف الكتاب في تلك المقدمة، لكن فُقِدَ القسم الأكبر منها، وهذا دعاني أن أتتبع الكتاب كله أكثر من مرة، حتى أستخرج طريقته في تقسيمات الكتاب وتبويبه، والذي تحصل لدي من التتبع للكتاب، أن الخطيب جعله من خمسة فصول، وجعل تحت كل فصل أبواباً، فكأن الفصل عنده في هذا الكتاب، أكبر من «الباب»، وجعل «الباب» كجزء من «الفصل».

وقبل الخوض في محتويات تلك الفصول، وكيفية عرضه للأسماء التي احتوتها، أتكلم قليلاً عن المقدمة الموجودة في النسخة.

إبتدأ المقدمة الموجودة بقوله: «... في الصورة، وذكرتُ في الفصل الخامس نوادر هذا الكتاب، ولخصت جميع ذلك، وقيدته بذكر نقط حروفه وشكلها، وتسمية شيوخ المذكورين الذي سمعوا منهم، وخالفيهم الذين صحبوهم ونقلوا عنهم، وسياق بعض رواياتهم وأخبارهم. والله تعالى أسأل التوفيق لما يحظيني عنده ويزلف يديه[1]، إنه سميع قريب».

فمن هذا الجزء الصغير من المقدمة، يظهر كيف أنه كان يضبط الاسم المُشْتَبِه، بذكر نقط حروفه وشكلها، وذكر شيوخه وتلاميذه، وسياق بعض أخباره ورواياته.

ثم ساق خبراً مُسْنَداً إلى وكيع بن الجراح، أنه كثيراً ما كان يتمثل بهذا البيت وهو:

---

(١) الظاهر (لديه) بدل (يديه)، وهو الذي يقتضيه السياق.

خَلَقَ اللهُ للحديث رجالاً ورجالاً لآفة التصحيف.

وكأن الخطيب يشير بهذا البيت إلى أن بعض الناس يُصَحِّفُون الأسماء، وبعضهم يضبطون الأسماء، ويضعون لها الاحصاءات والكتب، ـ مثل الخطيب ـ ومعلوم أن فائدة ضبط هذا الفن هو الأمن من التصحيف وعدم ظن الإثنين واحداً.

ثم ساق بسنده إلى علي بن المَديني أنه قال: «أشد التصحيفِ، التصحيفُ في الأسماء». ثم ساق أخباراً أخرى تدل على اهتمام أئمة الحديث بضبط الأسماء، ونقط حروفها، وشكل ما يُشْكِلُ منها ومقدار هذه المقدمة هو صفحتان فقط، ثم بدأ بذكر الفصل الأول، فالثاني، إلى آخر الكتاب.

ذكر فصول الكتاب وأبوابه:

مر بنا أن الخطيب قسم كتابه هذا إلى خمسة فصول، وجعل تحت كل فصل أبواباً، فهذه هي فصول الكتاب وأبوابه:

الفصل الأول:

في: ما يتفق في الهجاء ويختلف في حركات الحروف.

الفصل الثاني:

في: ما يشتبه، وهجاء بعض حروفه مختلف.

الفصل الثالث:

في: ما يختلف بتقديم بعض حروفه على بعض.

الفصل الرابع:

في: ما يتقارب لاشتباهه، وبعضُ حروفه مختلف في الصورة.

الفصل الخامس:

في النوادر.

أما الفصل الأول: فذكر فيه الخطيب خمسة أبواب وهي:

١ـ باب في المتفقين في أسمائهم والخلاف في آبائهم، مثل: عَمْرو بن سَلِمة، وعمرو ابن سَلَمة.

٢ـ باب الاتفاق في الآباء، مع الخلاف في الأبناء، مثل مُسَوَّر بن يزيد، ومِسْوَر بن يزيد: (٢: ٥١ـ ١: ٦٤).

٣ـ باب الخلاف بزيادة حرف في اللفظ، اصطلح الناس على حذفه من الخط، مثل: سعيد بن صَلح، وسعيد بن صُلْح: (١: ٦٤ـ ١: ٦٧). ومثل صَلِح بن عبد الله، وصُلْح بن عبد الله[1].

٤ـ باب الكنى الغالبة على الأسماء، مثل: أبو عبد الله بن بُطَّة، وأبو عبد الله بن بَطه[2]: (١: ٦٧ـ ١: ٦٨).

٥ـ باب مفرد[3]: مثل: محمد بن عبد الله المَخْرَمي، ومحمد بن عبد الله المُخَرَّمي: (١: ٦٨ـ ٢: ٦٨).

الفصل الثاني: وهو ما يشتبه في الخط، وهجاء بعض حروفه مختلف، فذكر فيه ثمانية أبواب. **قال الخطيب**: «ونبتدىء أولاً بالخلاف في آباء المتفقة أسماؤهم، على حسب ما رُسم في الفصل الأول». فمن ذلك:

١ـ باب ذكر الخلاف في حرف واحد، مثل: عبد الله بن بُسْر، وعبد الله بن بِشْر: (٢: ٦٩ـ ١: ١٠٣).

٢ـ باب ذكر الخلاف في حرفين، مثل: عبدالله بن عبَّاس، وعبدالله بن عيَّاش: (١: ١٠٣ـ ١: ١٤٣).

٣ـ باب الخلاف في ثلاثة أحرف مثل: عبد الله بن جُبَيْر، وعبد الله بن حُنَيْن: (١: ١٤٣ـ ١: ١٥١).

ثم ذكر الخلاف في الأبناء، مع الاتفاق في الآباء، على الترتيب نفسه الذي ذكره في الخلاف في أسماء الآباء، إلا أنه لم يضعها تحت اسم «باب».

ـ فذكر الخلاف في الاسم بحرف واحد، مع الاتفاق في اسم الأب، مثل: ثابت بن

---

(١) قال الخطيب بعد ذكر هذه الأمثلة: «هذان الاثنان، وإن كان الفرق بينهما واضحاً، بزيادة ألف في أحدهما حال النطق به. وإنّ الكُتّاب يحذفون الألف من «صلح» في الخط، وفي ذلك يقع الاشكال».

(٢) قال الخطيب هنا: تجيء الروايات كثيراً عن كل واحد من هذين مقصورة على كنيته دون اسمه، وفي ذلك يقع الاشكال».

(٣) أي ليس فيه غير ترجمة واحدة.

الإشكال فيها، ونحن نذكرها في باب نفرده لها إن شاء الله» [1]. ثم قال:

٤ ـ باب ذكر ما يُشْكِل من نظائر « يحيى » إذا حُذفتْ ياؤُه التابعة للحاء في الخط (٢ : ١٧٩ ـ ٢ : ١٩١ . ثم قال الخطيب : « نبدأ بالخلاف في آباء المتفقة أسماؤهم ، ثم نُتْبع ذلك بذكر الأسماء المختلفة دون الآباء ، ونقدم في كل ترجمة من الموضعين جميعاً ، ما يتعلق بيحيى دون نظيره » . ثم قال : « من ذلك عبد الله بن يحيى وعبد الله بن نُجَيّ .

ثم ذكر الخلاف في الأسماء، والاتفاق في الآباء فقال: يَحْى بن سلمة، ونُجَيّ ابن سلمة.

٥ـ باب الأسماء التي اتفِقَ على حذف بعض حروفها في الخط، وهي ثابتة في اللفظ: (٢ : ١٩١ـ ٢ : ١٩٣)

مثل سُفينَ، بن عُقبة، وشُقَيرْ بن عقبة، «الخلاف في الأبناء».

ومثل: سهل بن سُفْيَن، وسهل بن شُقَيْر، «الخلاف في الآباء».

٦ـ باب الاختلاف في الاسم والنسب معاً:١ :١٩٣ ـ ١ :١٩٥) مثل:سِنَان بن أبي سِنَان، وسَيّار بن أبي سَيَّار.

٧ـ باب الكُنى الغالبة على الأسماء: (١ : ١٩٥ـ ٢ : ١٩٦)

مثل: أبو عَمرو الشَّيْباني، أبو عَمرو السّيْباني.

ومثل: أبو شُبَيْل، وأبو شَنْبَل.

٨ ـ باب جامع أي جامع لاختلاف أنواع متعددة من النسب وأسماء الأجداد وغير ذلك[2] ٢ : ١٩٦ ـ ٢ : ١٩٩ .

مثل: الحارث بن عبد الله الهَمْدَاني، والحارث بن عبد الله الهَمَذَاني.

ومثل: محمد بن إسحق بن يَزِيد، ومحمد بن إسحق بن بُرَيْد.

الفصل الثالث : وهو ما يختلف بتقديم بعض حروفه على بعض . فذكر فيه ستة أبواب :

قال الخطيب: «وقد رسمنا منه في الفصل السابق تراجم رأينا ذكرها هناك أحسن». ثم قال: «وهذا الفصل يشتمل على نوعين، أحدهما ما يتفق حروفه في

---

(١) ورقة: (١٧٩)من المخطوطة.

(٢) هنا نهاية الجزء الحادي عشر.

الهجاء لفظاً[1]، ولا يختلف إلا بتقديم بعضها على بعض، والنوع الآخر ما يختلف هجاء بعض حروفه، مع تقدمها وتأخرها».

ثم قال: «فأما النوع الأول فَنُقَدِّمُ منه»:

١ـ باب الاتفاق في الأسماء والخلاف في الآباء: (١: ٢٠١ـ١: ٢١٦)
مثل: عبد الله بن أَرْقَم- وعبد الله بن أَقْرَم.

٢ـ باب الخلاف في الأبناء دون الآباء: (١: ٢١٦ـ٢: ٢٢٣). مثل: وعمار بن سعد

٣ـ باب الخلاف في الآباء والأبناء معاً: (٢: ٢٢٣ـ ٢: ٢٢٤). مثل: عمّار بن أبي عمار، وعامر بن أبي عامر.

ثم ذكر النوع الثاني الذي ذكره في أول الفصل، وهو ما يختلف هجاء بعض حروفه مع تقدمها وتأخرها، إلا أنه لم يصرح هنا في أنه بدأ بذكر النوع الثاني المذكور، وإنما قال:

٤ـ باب الخلاف في الآباء دون الأبناء: (٢: ٢٢٤ـ ١: ٢٣٠) مثل: معقل بن يَسار، ومعقل بن سِنان.

٥ـ باب الخلاف في الأبناء دون الآباء: (١: ٢٣٠ـ ٢: ٢٣١) مثل: عبد الرحمن بن سُلَيْمَن، وعبد الرحيم بن سُلَيْمَن.

٦ـ باب الخلاف في الأبناء والآباء: (٢: ٢٣١ـ ٢: ٢٣١) مثل: سِنان بن سِنان، وبَشَّار بن يَسَار[2].

الفصل الرابع: وهو ما يتقارب لاشتباهه، وبعضُ حروفه مختلف في الصورة. وفيه سبعة أبواب. قال الخطيب بعد ذكر ما تقدم من ذكر اسم الفصل وما يشتمل

---

(١) هذه الكلمة غير واضحة في المخطوطة.
(٢) ذكر في هذا الباب ترجمة واحدة فقط، وهي التي ذكرتها أعلاه، واستغرق الباب كله أقل من صفحة واحدة.

عليه: «فمن ذلك ما تتفق حروفه كلها في صورتها، سوى حرف واحد منها. ويشتمل عليه بابان[1].

الأول منهما:

١- باب الخلاف في آباء من اتفقت أسماؤهم: (٢: ٢٣١- ٢: ٢٥١).

مثل: حَكيم بن حِزام، وحكيم بن خِذام.

٢- باب الخلاف في الأبناء دون الآباء: (٢: ٢٥١- ١: ٢٦٤).

مثل: عَتَّاب بن أَسِيد، وعَبَّاد بن أَسِيد.

٣- باب الخلاف في الأبناء والآباء معاً: (١: ٢٦٤- ٢: ٢٦٥).

مثل: عُبَيْد بن أبي عُبَيْد، وعُتْبَة بن أبي عُتْبَة.

٤- باب من المتصل والمنفصل، والخلاف في الآباء خاصة في جميع التراجم. (وهذا أول النوع الثاني من هذا الفصل). (٢: ٢٦٥- ١: ٢٦٧).

مثل: زياد بن حُدَيْر- وزياد بن جُبَيْر.

٥- باب من المتصل والمنفصل، والخلاف في الأبناء والآباء جميعاً: (١: ٢٦٧-١: ٢٦٩).

مثل: رافع بن أبي رافع، نافع بن أبي نافع

٦- باب إبدال الألف بالياء (١: ٢٦٩- ١: ٢٧٠).

مثل: هُشَيْم بن بَشير، هاشم بن بَشِير.

٧- باب مفرد[2] مثل: شَبيب بن بِشْر، سَقيف بن بِشْر (١: ٢٧٠- ٢: ٢٧٠).

الفصل الخامس: وهو الذي يشتمل على النوادر، وفيه خمسة أبواب:

١- باب الفرق بالتذكير والتأنيث مع اتفاق الحروف بالهجاء: (٢: ٢٧٠- ٢ ٢٧٤).

مثل: أمية بن أبي الصلت ـ وأمية بنت أبي الصلت.

٢- باب الفرق بالتذكير والتأنيث، مع اختلاف هجاء حروف الأبناء دون الآباء: (٢: ٢٧٤- ٢: ٢٧٥)

---

(١) يقصد بقوله: «بابان»، أي نوعان من الاختلاف النوع الاول، حروفه متصلة في الاسمين المتشابهين، والنوع الثاني حروف أحد الاسمين متصلة، والآخر منفصلة، والنوع الأول يشتمل على ثلاثة أبواب، فصارت الأبواب خمسة. ثم ختمها بباب إبدال الألف بالياء، وباب سماه: (باب مفرد). فصارت الأبواب سبعة كما سنرى.

(٢) أي ليس فيه غير ترجمة واحدة، وهي الترجمة المذكورة أعلاه فقط.

مثل: بُسْرَة بنت صفوان، يَسَرَة بن صفوان.

٣- باب الفرق بالتذكير والتأنيث، مع اختلاف الهجاء في الأبناء والآباء جميعاً: (٢٧٥/٢ - ٢٧٧/١).

مثل: حَبَّة بن أبي حَبَّة، حَيَّة بنت أبي حيَّة.

٤- باب الفرق بالنسبة إلى كنية الأب، وإلى كنية الأم: (١: ٢٧٧- ١: ٢٨٠).

مثل سلمة بن أم سلمة، وسلمة بن أبي سلمة.

٥- باب الفرق بالنسبة: (١: ٢٨٠- ١: ٢٨١).

مثل: إسحق بن الأزرق، إسحق الأزرق.

نموذج لبعض التراجم تفصيلاً:

تـقدم معنا في المقدمة أن الخطيب قال: «... ولخصتُ جميع ذلك، وقيدته بذكر نقط حروفه وشَكْلها، وتسمية شيوخ المذكورين..».

فلنذكر بعض تلك التراجم، كما ذكرها الخطيب وضبطها لنتعَّرف طريقةَ عرضه للأسماء المتشابهة، وكيفية ضبطها.

وطريقته المتبعة في عرض الترجمة تتلخص في خمس نقاط أساسية وهي:

١- ضبط الاسم المتشابه بالحروف بدقة، كقوله في «عياش» مثلاً: «بالياء المنقوطة

يزيد، ونابت بن يزيد: (١: ١٥١- ٢: ١٦٩).

ـ ثم الخلاف في الاسم بحرفين، مع الاتفاق في اسم الأب **مثل**: جَرير بن عبد الله، وحَريز بن عبد الله (٢: ١٦٩- ١: ١٧٨).

ـ ثم الخلاف في الاسم بثلاثة حروف، مع الاتفاق في اسم الأب **مثل**: حُصَيْن بن قيس، وخُضَير بن قيس: (١: ١٧٨- ١: ١٧٩).

وبعد الانتهاء مما تقدم، قال الخطيب: «ومن الناس من يكتب يحيى، بياء واحدة بعد الحاء، وعلى هذه الطريقة، له نظائر في عدة تراجم لا يؤمن دخول

باثنتين من تحتها، وآخره شين معجمة». وقوله في ضبط شكل الحروف «سلمة» بكسر اللام.

٢ـ تسمية أشهر شيوخه الذين روى عنهم.

٣ـ ذكر أسماء أشهر تلاميذه الذين رووا عنه.

٤ـ رواية حديث من طريقه بسند من الخطيب، إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم، إن كان مرفوعاً؛ أو إلى من دونه إن كان غير مرفوع، وهي قليلة جداً ـ أي الآثار غير المرفوعة.

٥ـ ذكر أسماء من شارك أَحَدَ الاسمين المتشابهين، في بعض شيوخهم وتلاميذهم، ورواية خبر لكل واحد منهم.

وهذه أول ترجمة في الكتاب تحت عنوان: ما يتفق في الهجاء، ويختلف في حركات الحروف بالنسبة لآبائهم. وهذه الترجمة هي: «عمرو بن سَلِمة، عَمرو بن سَلَمة».

قال الخطيب: «أما الأول بكسر اللام، فهو عَمرو بن سَلِمة بن لَأم بن قُدامة ابن جَرْم أبو بُرَيْد الجَرْمِي، أدرك زمان رسول الله صلى الله عليه وسلم ولم يلقه، وهو معدود فيمن نزل البصرة. روى عنه أبو قِلابة، وأيوب السختياني، وعاصم بن سليمان الأحول، ومِسْعَر بن حبيب. أخبرنا أبو نعيم أحمد بن عبد الله بن أحمد بن إسحق الحافظ بأصبهان، ثنا عبد الله بن جعفر بن أحمد بن فارس، حدثنا يونس بن حبيب، حدثنا أبو داود، حدثنا مسعر بن حبيب، حدثنا عمرو بن سَلِمَةَ الجَرْمِي: أن أباه ونَفَراً من قومه أتوا النبي صلى الله عليه وسلم، فقالوا يا رسول الله، من يصلي بنا، أو من يصلي لنا؟ فقال: (يصلي لكم، أو يصلي بكم، أكثركم أخذاً للقرآن، أو أكثركم جمعاً للقرآن). قال فَقَدِمُوا فما وجدوا أحداً معه من القرآن ما معي، فقدَّموني، فصليتُ بهم، وأنا غلام عليَّ شَمْلَة لي. قال مِسْعَر: فأنا أدركته يصلي بهم، ويصلي على جنائزهم، لا ينازعه أحد حتى مضى».

ثم ساق الحديث نفسه بسند آخر بمعناه، ثم قال: «وعمرو بن سلمة بن الحارث الهمداني». وذكر بعض شيوخه وتلاميذه، ثم أخرج له من طريقه حديثاً.

ثم قال: «وأما الثاني بفتح اللام، فهو عمرو بن سَلَمة الُهذَلي، حدث عن سعيد بن محمد بن جبير بن مطعم، روى عنه محمد بن عمر الواقدي، أنا أبو القاسم الأزهري، حدثنا محمد بن العباس الخزاز، أنا أحمد بن معروف الخشاب، حدثنا الحارث بن محمد، حدثنا محمد بن سعد، أنا محمد بن عمر، حدثني عمرو بن سلمة الهذلي، عن سعيد بن محمد بن جبير بن مطعم، عن أبيه قال: مات القاسم، يعني ابنَ رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو ابن سنتين».

ثم قال: «عمرو بن سلمة، أبو سعيد الجعفي القزويني». ثم ذكر بعض شيوخه وتلاميذه، ثم ساق من طريقه خبراً، وهكذا فعل في بقية التراجم إلى آخر الكتاب».

وهذه آخر ترجمة في الكتاب، والتي تحت عنوان «باب الفرق بالنسبة».

«عياش بن الأزرق، عباس الأزرق».

قال الخطيب: «أما المنسوب إلى الأزرق، فهو عياش بالياء المعجمة، باثنتين من تحتها، وبالشين المعجمة أيضاً، ابن الأزرق، يكنى أبا النجم. كان يسكن أذنه [1]، وحدث بها عن عبد الله بن وهب، روى عنه جعفر بن محمد الفيريابي، أخبرني... الفريابي، حدثني عياش بن الأزرق قال: حدثني عبد الله بن وهب عن يونس، أن ابن شهاب أخبره قال: أخبرني عطاء بن يزيد الليثي أنه سمع أبا سعيد الخدري يقول: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: (لا صلاة بعد العصر حتى تغرب الشمس، ولا صلاة بعد الفجر حتى تطلع الشمس). وأما الموصوف بأنه الأزرق، فهو **عباس بالباء المعجمة بواحدة وبالسين المهملة**، ابن الفضل الأزرق من أهل البصرة، روى عن همام بن يحيى، وحماد بن سلمة، وحماد وسعيد، ابني زيد، وأنس بن النضر، وأبي الربيع السمان، روى عنه العباس بن محمد الدوري، وإبراهيم بن عبد الرحيم بن ذنوقا، ويعلى بن محمد بن ساكن الصائغ، والحارث بن محمد بن أبي أسامة التميمي،

---

(١) بلد الآن من بلاد تركيا. وربما قيل فيه: (أضنة)، و (أدنة).

ومحمد بن غالب بن حرب المعروف بالتمتام. حدثنا عباس بن محمد، حدثنا عباس الأزرق، حدثنا سعيد بن زيد، قال: دخلت على هشام بن حسان أعوده، فإذا عنده شيخ. فسمعت الشيخ يقول: إن دحدحة كان من أصحاب علي، وإنه قال: إن أبا الدرداء اتخذ ظلة يقيل فيها، ويعتزل فيها من الصبيان. قال: فقيل له: أتفعل هذا وأنت صاحب رسول الله صلى الله عليه وسلم؟ قال: إن نفسي مطيتي، وإن لم أرفق بها لم تبلغني».

آخر الكتاب: وبعد نهاية الترجمة السابقة كُتِبَ على النسخة ما يلي: «هذا آخر الكتاب، والحمد لله رب العالمين، وصلى الله على محمد وآله وسلم تسليمًا».

هـ ـ كلمة ختامية في الكتاب

هذا الكتاب يعتبر المرجع الأول والأخير لفن دقيق من فنون المصطلح ألا وهو فن «المتشابه»، وهو الفن المركب من فَنَّيْن، هما: «فن المتفق والمفترق»، و «فن المؤتلف والمختلف». ولقد صنف الخطيب في كل من هذين الفنين كتاباً مستقلاً كبيراً ـ مَرَّ بنا الكلام على كتاب المتفق والمفترق ـ. أما المؤتلف والمختلف، فلمْ أعثر منه حتى الآن على نسخة مخطوطة، إلا أنه كما يذكر علماء المصطلح كتاب ضخم، يقع في أربعة وعشرين جزءاً حديثياً

بيد أن العلماء صنفوا في الفنين الأخيرين كتباً مفردة قبل الخطيب وبعده، أما فن المتشابه، فلم يذكر العلماء ـ فيما أعلم ـ، أن أحداً صنف فيه كتاباً مستقلاً قبل الخطيب أو بعده، فكتابه هو الوحيد في هذا الفن، وهو العمدة للعلماء، والمرجع الذي ينهلون منه كلما تشابهت عليهم أسماء الرواة.

ومعلوم أن الفائدة من ضبط هذا الفن وما فيه من الأسماء المتشابهة في الرسم، هو الأمن من الوقوع في التصحيف والتحريف، وخصوصاً في عصر تدوين الحديث وما قاربه؛ لأنهم كانوا لا يعتنون كثيراً بنقط الحروف ولا شكلها، فَشَمَّرَ الخطيب ـ جزاه الله خيراً ـ عن ساعد الجد، وجمع ما استطاع أن يجمع من الأسماء التي توقَّع أن يقع فيها التشابه، ولَخَّص هذا الفن تحت أبواب وفصول في غاية الإتقان والروعة، فكان كتاباً جليلاً كثير الفائدة، كما وصفه بذلك أئمة هذا الفن.

وفي تقديري أن عدد التراجم المتشابهة فيه تقارب الألف أو تزيد قليلاً، لأنه حسب مطالعتي للكتاب، كانت الترجمة المتوسطة ـ وغالب التراجم كذلك ـ، تأخذ نصف صفحة من النسخة المخطوطة، وعدد صفحات الكتاب (٥٦٠) صفحة.

وشيء يلفت النظر في هذا الكتاب، ـ وفي كتب الخطيب عامة ـ، وهو وجود هذه الثروة الكبيرة من الأحاديث المروية بالسند المتصل، ومنها الأحاديث التي لا توجد في الأصول الستة، أو كتب السنة المشهورة، فَحَرِيٌّ بهذه الأحاديث ان يُتَنَبَّهَ لها، فتجرد من كتب الخطيب، وينظر فيها وفي أسانيدها، فهي ثروة حديثية عظيمة، لا سيما التي لا توجد في كتب السنة المشهورة، وما كان موجوداً فيها من غير الصحيح، فربما يكون في هذه الأحاديث ما يصلح لأن يكون شاهداً، أو متابعاً لتلك الأحاديث، وفي ذلك من الفائدة ما لا يخفَى. فهذا الكتاب وحده يشتمل على ما يقارب ألف حديث بأسانيدها، فما بالك بكتب الخطيب أو الموجود منها.

و ـ إستفادة الأئمة من هذا الكتاب في تصانيفهم:

هذا، وقد استفاد من هذا الكتاب الأئمة والمصنفون بعد الخطيب، حتى أن الحافظ أبا نصر علي بن هبة الله، الشهير بابن ماكولا، وهو من تلاميذ الخطيب، أغار على الكتاب المذكور، وعلى كتاب المؤتنف تكملة المؤتلف والمختلف للخطيب، فأخذ مادتها كلها، ولكن قدَّم فيها وأخَّر، ورتب وحذف الأحاديث وأسانيدها، وسمّى ذلك «تهذيباً» وجعل منها كتاباً سماه «الإكمال» حتى أنني تتبعت بعض التراجم في كتاب «الإكمال»، فرأيت فيها الكتابة نفسها التي كتبها الخطيب في تلخيص المتشابه، اللهم إلا الأحاديث، فقد حذفها[1].

هذا، وإن أبواب الكتاب وفصوله متفاوته تفاوتاً كبيراً في الحجم، كما رأينا من ترقيم أوراق كل فصل وباب، وهذا يعود لقلة أو كثرة الأسماء المتشابهة، المندرجة تحت ذلك الباب او الفصل.

---

(١) لقد انتبه إلى هذه الناحية السيد أحمد بن الصديق الغماري المغربي، فقام بتجريد الأحاديث التي في تاريخ بغداد، وجمعها في كتاب سماه (مفتاح الترتيب لأحاديث تاريخ الخطيب) ورتب الأحاديث على حروف المعجم، وذكر مكانها من الجزء والصفحة، إلا انه كان كفهرس للدلالة على مكان الحديث فقد ذكر أطراف الأحاديث فقط، وحذف أسانيدها، وكان عددها يقارب (٤٥٠٠) حديث.

والملاحظ على الخطيب أنه لم يرتب ذكر الأسماء على أحرف المعجم، ولا على شيء آخر، فالكتاب يحتاج- عند طبعه- إلى فهرس معجمي للأسماء، داخل كل باب،أو فهرس عام، يُشار فيه إلى رقم الصفحة، التي فيها الاسم المتشابه، فتتم بذلك الفائدة من الكتاب.

والكتاب لا يغني عنه كتاب «الإكمال» لابن ماكولا، لأن كتاب الإكمال سار على طريقة فن المؤتلف والمختلف، فهو يتكلم عن الكلمة وما يشبهها في الرسم، سواء كانت إسمًا أو كنية أو أباً، بطريقة مفردة، ولا يتكلم عن الاسم كاملاً مع اسم الأب أو الكنية أو غير ذلك، وقد تقدم قريبا أن فن المتشابهفن مركب من فنين هما: «المتفق والمفترق»، و «المؤتلف والمختلف».

نعم إن كتاب «الإكمال»، يغني بالجملة عن كتاب «المؤتنف تكملة المؤتلف والمختلف» للخطيب لأنه يتعلق بالفن نفسه.

وأخيراً، لا يفوتني أن أذكر أن ابن ماكولا لم ينكر فضل الخطيب وغيره عليه في جمع مادة كتابه «الإكمال»، وكفايته مؤونة البحث والتتبع، واعترف أيضاً بأنه لا يدّعي التقدم عليهم- الخطيب وغيره- في هذا الفن، ولا المساواة لهم فيه، ولا المقاربة. فقال في مقدمة كتابه «الإكمال».

... ولستُ أدّعي التقدم عليهم في هذا الفن، ولا المساواة لهم فيه، ولا المقاربة، وإنما أدعي أني تتبعت هذا الفن أوفَى مما تتبعوه، وصرفت إليه اهتمامي أكثر مما صرفوه، وتركت التأويل الضعيف الذي أجعله طريقاً إلى تغليط أئمة هذا الشأن الذين بأقوالهم نقتدي، ولآثارهم نقتفي، ولأني كُفيت مؤونة التتبع لما أودعوه، فخفَّ عني أكثر الثقل، وسقط عني أعظم العناء»[1].

ز- مع ابن الصلاح في نقده لاسم الكتاب:

تقدم معنا أن ابن الصلاح قال في «مقدمته»، في النوع الخامس والخمسين، وهو المتشابه: وصنف الخطيب الحافظ في ذلك كتابه الذي سماه «كتاب

---

(١) الإكمال: جـ ١ - ص ٢ - ٣.

تلخيص المتشابه في الرسم، وهو من أحسن كتبه».

ثم قال: «لكن لم يُعْرِب باسمه الذي سماه به عن موضوعه، كما أعربنا عنه».

ومعلوم أن اسم الكتاب الكامل هو: «تلخيص المتشابه في الرسم، وحماية ما أشكل منه عن بوادر التصحيف والوهم». فقوله: «المتشابه في الرسم»، يفيد أن صورة الخط متفقة، ولكن اللفظ مختلف، لذلك ربما يقع بعض الناس في تصحيفه أو الوهم فيه، فأراد في هذا الكتاب أن يحمي ما أشكل على الناس، مما يتبادر تصحيفه أو الوهم فيه. ومن ناحية أخرى فإن اسم «المتشابه» كلمة اصطلاحية، يفهمها أهل الفن، ويعرفون ماذا تعني، أفبعد هذا الاسم الاصطلاحي الطويل، لا يكون الخطيب قد أعرب بهذا الاسم عن موضوع الكتاب؟!..

***

الكتاب السادس

كتاب تالي التلخيص

هذا الكتاب يعتبر في الحقيقة مكملاً لكتاب «تلخيص المتشابه» وقد ذكره كثير ممن ذكر كتاب التلخيص وقالوا: وقد ذَيَّلَ عليه الخطيب بكتاب سماه تالي التلخيص، وهو في أربعة أجزاء حديثية، والنسخة المخطوطة التي عثرت عليها مضمومة إلى كتاب التلخيص في مجلد واحد، عقب الانتهاء من التلخيص في سبع وستين ورقة، من الحجم والخط نفسه. وقد مَرَّ بنا الكلام على مكان النسخة ووضعها عند الكلام على «تلخيص المتشابه».

أـ طريقة تصنيفه:

وطريقة تصنيف هذا الكتاب قد ذكرها المؤلف في المقدمة، وهو أنه أفرد هذا الكتاب لذكر أسماء المحدثين وأنسابهم المتفقة في الخط. غير أن في بعضها زيادة حرف، وجعل الكتاب من فصلين: الأول، ذكر فيه زيادة الحرف في أسماء الأبناء دون الآباء مثل: زياد بن جُبير، زيد بن جُبير.

والفصل الثاني، ذكر فيه زيادة الحرف في أسماء الآباء دون الأبناء مثل:

عَدِيّ بن الفَضْل، عَدِيّ بن الفُضَيْل.

وقدم في كل ترجمة الاسم الزائد عن الاسم الذي نقص عنه، ثم رتب أبواب كل فصل من الفصلين، على ترتيب حروف المعجم بالنسبة للحرف الزائد ـ لا بالنسبة إلى أول الاسم ـ، ولم يذكر في كل فصل أبواباً على عدد حروف المعجم، وذلك، فيما يبدو لي والله أعلم ـ، لأنه لا توجد أسماء فيها زيادة بعض الحروف.

فقد أورد في الفصل الأول عشرة أبواب وهي أبواب: (أـ ب ـ ت ـ ط ـ ف ـ ل ـ م ـ و ـ هـ ـ ي).

وأورد في الفصل الثاني أحد عشر باباً وهي أبواب: (أـ ب ـ ت ـ ر ـ ف ـ ل ـ م ـ ن ـ و ـ هـ ـ ي).

وتختلف الأبواب في حجمها طولاً وقصراً، على حسب الأسماء الموجودة فيها، إلا أن باب الياء أطول الأبواب في الفصلين، طولاً غير متناسب مع باقي الأبواب، ويعود ذلك لكثرة الأسماء من مثل: حسن وحسين، وفضل وفضيل، وسهل وسهيل، وهلم جراً.

أما طريقة عرض الترجمة فهي مثل طريقة عرضها في كتاب التلخيص تماماً، لذلك لا أرى حاجة لذكر نموذج لترجمة كاملة هنا، لعدم حصول الفائدة من سردها.

وأرى من المفيد أن أنقل هنا نص السماع الذي في أول النسخة، مع المقدمة القصيرة التي بين فيها الخطيب طريقة تصنيف الكتاب بإيجاز.

أول الكتاب:

«بسم الله الرحمن الرحيم، صلى الله على محمد وعلى آله وسلم تسليمًا».

نص السماع:

أخبرنا الشيخ أبو الفتح محمد بن عبد الله بن الحسين بن طلحة بن إبراهيم بن محمد بن يحيى البصري، المعروف بابن النحاس التنِّيسي، فيما أجازه لي، ونقل من أصل سماعه الذي بخط أبيه، وسماعه أيضاً قال: «ثنا الشيخ الإمام أبو بكر أحمد ابن علي بن ثابت بن أحمد بن مهدي الخطيب الحافظ، رضي الله عنه، قراءة بلفظه من أصله بدمشق، في المسجد الجامع، ونحن نسمع قال:

أول المقدمة:

«نرغب إلى الله تعالى في التوفيق لمرضاته، إنه على ذلك قدير، ونستعين به عز وجل في العصمة مما يسخطه، فنعم المولى ونعم النصير، ولما انتهى فراغي من كتاب التلخيص، أتبعته بذكر ما يتفق من أسماء المحدثين وأنسابهم. غير أن في بعضه زيادة حرف واحد، فأفردت له هذا الكتاب، وجعلته فصلين، ذكرت في الأول منهما الزيادة في الأبناء دون الآباء، وفي الفصل الثاني الزيادة في الآباء دون الأبناء، وقدمت في كل ترجمة ذكر الزائد على ما نقص عنه. والله سبحانه المحمود على نعمه

وإفضاله، وصلاة على سيدنا محمد النبي واله وسلم».

ب- كلمة ختامية في الكتاب:

الحقيقة أن معرفة ما في هذا الكتاب ليست ضرورية كمعرفة ما في كتاب «تلخيص المتشابه»، لأن زيادة الحرف بين الاسمين المتشابهين، تزيل التشابه مثل: «سهل- وسهيل»، ومثل «جَبْر- وجابر». لكن فيه احتياط في إزالة التشابه، لأن بعض النساخ رديء الخط، فقد يحصل التشابه بين الاسمين من رداءة الخط، لا من صورة الخط في أصل وضعه. لذلك أراد الخطيب أن ينبه على ذلك، حتى لا يحصل أي تشابه بين أسماء الرواة، ولو كان سبب التشابه رداءة الخط أو أي سبب آخر.

الكتاب السابع

غُنية المُلتمِس إيضاح المُلتبِس

أ- من ذكره من المصنفين:

١- الذهبي في تذكرته، وقال إنه في مجلد.

٢- المالكي في فهرسته.

٣- ابن الجوزي في المنتظم.

٤- ياقوت في معجم الأدباء، وسماه «غنية المقتبس في تمييز الملتبس».

٥- ابن قاضي شهبة.

ب- وجوده:

يوجد نسخة من الكتاب مخطوطة في المكتبة الآصفية بالهند، مكتوبة سنة ١٣٣٥ هـ. ويقول كاتبها، إنه نقلها عن نسخة منقولة عن نسخة مدنية مخطوطة سنة (٥٢٩) هـ. ولقد فتشت عن هذه النسخة المدنية بنفسي في مكتبات المدينة المنورة، فلم أجدها! ويوجد في مكة المكرمة في «مكتبة مكة المكرمة العامة» صورة عن النسخة المكتوبة سنة (١٣٣٥ هـ)، تحت رقم: (٧٠) حديث. ورقم الأصل في المكتبة الآصفية بالهند هو هكذا:

داخلة نمبر: 1270 ٣

من نمبر: ق 12 ٢

وهذه النسخة المصورة، هي التي سأصفها وأتكلم عليها.

ج- وصف النسخة المخطوطة:

النسخة مكتوبة بخط واضح، جيد، وعدد صفحاتها هو (٢٩٣) صفحه، وحجم الصفحات صغير، وفي كل صفحة تسعة أسطر فقط، مباعد ما بين السطرين، وفي كل سطر من ١٠ إلى ١٢ كلمة، مكتوب على الصفحة الأولى من النسخة: «كتاب غنية الملتمس إيضاح الملتبس». وتحت هذا كُتب: «تصنيف الشيخ

الإمام، الحافظ أبي بكر أحمد بن علي بن ثابت الخطيب البغدادي، رحمه الله، المتوفى سنة ٤٦٣ هـ».

وعلى الصفحة الأخيرة من النسخة ما يلي: «آخر الكتاب: **قد تم بحول الله** وقوته غنية الملتمس، للإمام أبي بكر أحمد بن علي بن ثابت الخطيب البغدادي، حافظ المشرق، ناقلاً عن النسخة المنقولة عن نسخة مدنية مكتوبة سنة **٥٢٩** هـ، في البلد حيدر أباد الجنوبي، يوم الاحد ثالث رمضان المعظم، سنة **١٣٣٥** الهجرية.

على صاحبها ألف صلوة وتحية، وأنا المذنب الراجي رحمة الله القوي، زين العابدين الأردي البهاري غفر الله له».

د ـ وصف الكتاب وطريقة تأليفه:

١ـ سبب تأليفه:

الظاهر أن سبب تأليف الكتاب هو: ورود سؤال إلى الخطيب من شخص تنازع مع شخص آخر في اسم أحد من الرواة، اسمه «سليمان بن المغيرة». فقال منازعه إن «سليمان بن المغيرة»، هو «سليمان بن أبي المغيرة». قياساً على «معدان بن طلحة»، فإنه هو «معدان بن أبي طلحة»، و«سيف بن سليمان، فإنه هو« سيف بن أبي سليمان».

فأرسل هذا الشخص إلى الخطيب يسأله عن رأيه في هذه القضية، وما قوله في رأي منازعه هذا؟ فأجابه الخطيب عن سؤاله هذا، ثم جمع له من نظائر هذا النوع الشيء الكثير، «وهو موضوع الكتاب من أوله لآخره»، **وهو كالموضح لأوهام الجمع لكن بنوع خاص.**

وخلاصته:

أنه لا يشترط أن يكون كل من اسمه «فلان بن فلان»، أن يكون هو الذي اسمه «فلان بن أبي فلان» بل منهم من يكون كذلك ومنهم لا يكون كذلك، بل يكون هذان الاسمان لشخصين فقط. فذكر من النوع الأول سبعين، ثم ذكر من النوع الثاني عدداً كثيراً حتى انتهى الكتاب.

٢- مقدمة الكتاب:

وهذا نص ما قاله الخطيب في مقدمة الكتاب: «بسم الله الرحمن الرحيم، الحمد لله الذي أوضح سبيل الرشاد برحمته، ووفق لاتباع الهدى من شاء من خليقته، وصلاة الله وسلامه على عباده الذين اصطفى، وخص بأفضل ذلك نبينا محمداً سيد الورى، ثم إني وقفت على ما ذكرتَ من منازعة مَنْ نازعك في سليمان بن المغيرة، وسليمان بن أبي المغيرة، وقوله إنهما رجل واحد. كما أن معدان بن طلحة، هو ابن أبي طلحة، وسيف بن سليمان، هو ابن أبي سليمان. وسألتَ أن أبيّن لك صواب القول في ذلك، وقد أجبتك إلى سؤالك، متحرياً بلوغ غرضك ونيل مرادك.

وجمعت من نظائر هذا النوع في كتابي هذا، ما فيه غُنْيَةٌ لِمُلْتَمِسِهِ وباغيه، ومنفعة لسامعه وواعيه، بعد تقديمي بيان ما وقع النزاع فيه. وبالله أستعين، وهو حسبي ونعم الوكيل».

ثم قال: «أما قول منازعك: إن معدان بن طلحة، هو ابن أبي طلحة، وسيف بن سليمان هو ابن أبي سليمان، فصحيح».

كان أبو عمرو الأوزاعي إذا روى حديث معدان قال فيه: «بن طلحة»، وغيره يقول: «ابن أبي طلحة». وهكذا سيف. كان سفيان الثوري وعبد الله المبارك يقولان: «ابن أبي سليمان»، ويقول غيرهما: «ابن سليمان».

وفي رواة العلم، جماعة أمرهم كأمر هذين الرجلين، تجيء الرواية عن كل واحد منهم على قولين مختلفين، نحن نذكرهم في صدر هذا الكتاب إن شاء الله تعالى.

لكن قياس هذا المُنَازِع فاسد، وخطأه فيما ارتكبه ظاهر. وذلك أن سليمان بن المغيرة وسليمان بن أبي المغيرة، لا يختلف أحد من أهل العلم في أنهما رجلان، كل واحد منهما غير صاحبه، **وأسماء الرواة إنما تؤخذ سمعاً لا قياساً**. ولو كان الطريق الذي سلكه منازعك صحيحاً لقلَّ تعب أصحاب الحديث، ولاستراحوا من نظرهم في مختلف الأسماء والأنساب، بردهم الشيء إلى ما قاربه، وإن كان مبائناً له في بعض الأمور.

ولَوَجَبَ أن يكون الوليد بن هشام الشامي، هو الوليد بن أبي هشام البصري، وعبدالله بن قتادة المحاربي، هو عبدالله بن أبي قتادة الأنصاري، ويحيى بن بكير المصري، هو يحيى بن أبي بكير الكراني، وغير ذلك مما سنذكره بعد في كتابنا بمشيئة الله وعونه».

ثم عَقَّبَ الخطيب على ذلك بقول فيه تعريض بجهل هذا المُنازع فقال:

«وما أجمل بالمرء أن يسكت عما لا يعلمه، ويترك المِرَاء والمنازعة فيما لا يُحسنه، فإن خطر تكلف القول عظيم، وفوق كل ذي علم عليم».

ثم أتى بالأدلة الواضحة على أن «سليمان بن المغيرة» غير «سليمان بن أبي المغيرة». فقال: «وسليمان بن المغيرة: قَيْسي من أهل البصرة، سمع الحسن، وقتادة، وثابتاً البُناني، ويونس بن عبيد، وحميد بن بلال. روى عنه شعبة بن الحجاج، وعبد الله بن المبارك، ووكيع بن الجراح، والنضر بن شميل، وزيد بن الحباب، وأبو داودالطيالسي، وأبو النضر هاشم بن القاسم، وعفان بن مسلم، وعبدالله بن مسلمة القعنبي، وشيبان بن فروخ الأيلي، وغيرهم، ويُكَنَّى أبا سعيد.

وأما سليمان بن (أبي)[1] المغيرة، فإنه عَبْسِيٌّ من أهل الكوفة، سمع سعيد ابن جبير، وعبد الرحمن بن أبي نعم، وإسماعيل بن رجاء، روى عنه حجاج بن أرطأة، وشعبة وسفيان الثوري، وعبد الرحمن المسعودي، وشريك بن عبد الله النخعي وسفيان بن عيينة الهلالي، ويكنَّى أبا عبد الله».

وبعد أن انتهى الخطيب من إجابة السائل عن سؤاله، شرع فيما وعد به من جمعه نظائر هذا النوع، وقد بدأ بالنوع الأول، وهو مَنْ ذُكر بإسمين وهو شخص واحد، فرتبهم على الطبقات، بادئاً بالأقدم فالأقدم، فبدأ بأسماء الصحابة، ثم من دونهم، حتى انتهى من ذكرهم، وذكر في كل شخص اسمه، وبلده، ومن أي طبقة، وبعض شيوخه وتلاميذه باختصار.

---

(١) سقطت كلمة (أبي) من المخطوطة، والسياق يقتضي وجودها، وكونها هنا لا في الذي ذكر أولاً. يظهر من الرجوع إلى ترجمة كل منها. أنظر التقريب: جـ ١ ـ ص ٣٣٠ ـ ترجمة: (٤٩٧ و٤٩٨).

وهذا ما قاله الخطيب في هذا الفصل، مع ترجمة واحد ممن ذكرهم كنموذج.

قال الخطيب رحمه الله: «وهذا ذكر معدان بن طلحة[1]، وسيف بن سليمان[2] ومن أشبه حالُه حالهما، ذكرتُهم على طبقاتهم، وبدأت بالأقدم فالأقدم منهم.

فمنهم، عروة بن الجعد، وهو عروة بن أبي الجعد البارقي، أحد أصحاب رسول الله ﷺ، نزل الكوفة، وحدث بها، فروى عنه شبيب بن غرقدة، والعَيْزَار بن حُرَيْث، وغيرهما».

ثم قال: «وأوس بن أوس، وهو أوس بن أبي أوس الثقفي، صحابي الخ...»

واستمر يذكر التراجم من هذا النوع قرابة (٢٢) صفحة، وعِدَّة التراجم سبعون ترجمة.

القسم الثاني:

وبعد أن انتهى من سرد القسم الأول، شرع يذكر القسم الثاني، الذي يشتمل على الأسماء المتغايرة،إلا أنه هنا لم يسلك المسلك الذي سلكه في القسم الأول، من ترتيب الأسماء على الطبقات، وإنما رتبهم على حروف المعجم. وطريقته أنه يذكر الاسم الأول، ويعرِّف به بترجمة موجزة، ثم يذكر الاسم الثاني الذي فيه «ابن أبي فلان» فيعرِّفُ به بترجمة موجزة أيضاً، وذلك بما يفي بالغرض من إيضاح أنَّ هذا غير الأول، وقد تختلف الطريقة في ذكره الذين يشتركون في الاسم، وترجمته لهم جميعهم، وقد يقتصر على المهم منهم، كما سيأتي ذلك مفصلاً فيما بعد.

وهذا ما قاله الخطيب في هذا الفصل:

«قد انتهى ما أردنا أن نذكره من هذا النوع، ونحن - والمُعين الله - نبتدىء بذكر النوع الآخر، المشتمل على ما يتغاير من أسماء الرواة، نحو سليمان بن

---

(١) تنظر ترجمته في التقريب: جـ ٢ - ص ٢٦٣ - ترجمة رقم: (١٢٦٢).

(٢) تنظر ترجمته في التقريب: جـ ١ - ص ٣٤٤ ترجمة رقم: (٦٣١).

المغيرة، وسليمان بن أبي المغيرة، ونرتبه أبواباً على حروف المعجم، فمن ذلك:

باب الألف:

أحمد بن عبد الرحمن، وأحمد بن أبي عبد الرحمن.

أما باب أحمد بن عبد الرحمن، فواسع ولا طائل في ذكره، وأما أحمد بن أبي عبد الرحمن، فهو الأصباعي من أهل الكوفة، حدث عن مصعب بن سلام، روى عنه إسحق بن محمد الطحان الكوفي».

أما إذا كان ذِكْر جميع الأسماء وتراجمهم مهمًا، فإنه يذكرهم جميعاً، ويترجم لكل واحد منهم، فمن ذلك قوله: «أحمد بن أحمد، وأحمد بن أبي أحمد»:

الأول:

أحمد بن أحمد بن محمد بن عبيد الله، أبو عمر الطالقاني، حدث ببغداد عن أبيه، وعن عبد الصمد بن الفضل البلخي، وصالح بن محمد المعروف بِجَزَرَة الحافظ. روى عنه أبو الحسن الدارقطني، وأبو حفص بن شاهين، وعبد الله بن عثمان الصفّار وغيرهم.

وأحمد بن أحمد: أبو الحسن البزاز، المعروف «بالخبز أرزي»، حدث بكتاب التفسير عن محمد بن جرير الطبري، روى عنه يوسف بن عمر القواس وإبراهيم بن مَخْلَد الدقاق.

وأحمد بن أحمد بن محمد بن علي بن الحسن، أبو عبد الله القصري، المعروف بابن السَّيْبِي، سمع عبد الله بن إبراهيم بن ماسي، وعبد الله بن إبراهيم الزينبي، وعلي بن عبد الرحمن بن أبي السَّري، ومحمد بن أحمد بن سفيان الكوفيين، وأبا بكر ابن شاذان، كتبت عنه.

وقد ذكرت هؤلاء الثلاثة في كتاب تاريخ مدينة السلام، وسقت بعض أحاديثهم[1].

---

(١) تنظر تراجم الثلاثة في المجلد الرابع من التاريخ للمؤلف ص ٣ ـ ٤.

والثاني:

أحمد بن أبي أحمد القيسي، عن بكر بن حنيس، وفطر بن الخشاب، روى عنه علي بن سعيد المصري.

وأحمد بن أبي أحمد: أبو محمد الجُرْجاني، حدث عن إسماعيل بن [٢]، ومحمد بن يزيد الواسطي، وحماد بن خالد الخياط وشَبَابه بن سَوَّار، روى عنه محمد ابن يزيد بن عبد الصمد الدمشقي.

وأحمد بن أبي أحمد، أبو جعفر، حدث عن عبد الوهاب بن نَجْدَة الحَوْطِي، روى عنه أبو بكر بن أبي الدينار.

وأحمد بن أبي أحمد أبو العباس الطبري، المعروف بابن القاص، الفقيه على مذهب الشافعي، كان أحد أهل الفهم والمتقدمين في العلم، وله مصنفات حسان في الفقه، ضَمَّنهَا أحاديث عن أبي جعفر الحضرمي، المعروف بمِطَيَّن، وطبقته. روى عنه ابنه الخفر وغيره.

وأحياناً يذكر عدد الأشخاص المشتركين في الاسم، ويحيل على كتاب آخر من كتبه لمعرفتهم تفصيلاً.

فمثلاً قال الخطيب في ترجمة عبد الرحمن بن سليمان، وعبد الرحمن بن أبي سليمان:

«أما عبد الرحمن بن سليمان، فستة رجال، ذكرتهم في كتاب التلخيص [١].

وأما عبد الرحمن بن أبي سليمان، فهو من أهل الكوفة، حدث عن سويد بن سعيد ابن ذي عصوان. روى عنه محمد بن يحيى بن عبد الكريم الأزدي البصري».

وأحياناً أخرى يذكر عدداً تقريبياً لهم، ولا يذكر عنهم شيئاً، ولا يحيل لمعرفتهم على كتاب آخر، لأنه، - كما يقول - ، ليس في ذكرهم طائل..

---

(١) كلمة غير واضحة في النسخة المخطوطة.

(٢) اسم الكتاب الكامل: «تلخيص المتشابه في الرسم، وحماية ما أشكل منه عن بوادر التصحيف والوهم» قال عنه ابن حجر: كتاب جليل، وقال ابن الصلاح: هو من أحسن كتبه، وموضوعه: تمييز الأسماء التي تشابهت في رسمها واختلفت في تهجيتها. منه نسخة خطية في المكتبة الأحمدية بتونس، من (٢٦٣) ورقة، وقد مر الكلام عليه.

وذلك كقوله في عبد الرحمن بن قيس، وعبد الرحمن بن أبي قيس:

«أما عبد الرحمن بن قيس، فجماعة يكونون نحواً من عشرة، وليس في ذكرهم طائل. وأما عبد الرحمن بن أبي قيس، فحدث عن أبي رفاعة بن رافع بن خَدِيج. روى عنه عقبة بن حكيم».

وهكذا استمر يذكر التراجم على نحو ما تقدم، إلى آخر الكتاب.

آخر ترجمة في الكتاب:

وآخر ترجمة كانت تحت عنوان:

«وِمَنْ ذِكر مَنْ غلبتْ ترجمته على اسمه: أبو بكر بن شيبة، وأبو بكر بن أبي شيبة».

هـ- كلمة ختامية في الكتاب:

كم يعجب الإنسان لدى اطلاعه على هذا الكتاب، من سعة اطلاع الخطيب على رجال الحديث، وضبط أسمائهم، ومعرفة مروياتهم، وأوطانهم، وشيوخهم وتلاميذهم. وكم تستثيره الكلمة أو السؤال عن اسم حتى يتفتق ذهنه، ويسيل قلمه، ويتدفق علمه كالبحر الزاخر، فيجمع شَتات الشواهد والمتناظرات الكثيرة، التي يصعب على صاحب الحديث أن يستحضر منها اثنين أو ثلاثة، بعد البحث وكثرة التفكير، لكن الخطيب يجمع مئات المتناظرات، منها. بسبب سؤال عابر، وبشكل عجيب، يدل على سعة اطلاعه، وحِدَّة ذاكرته، وحسن ترتيبه وتصنيفه.

الكتاب الثامن

حَديث السِّتة مِنَ التّابعين، وَذكر طُرُقهِ وَاختِلاف وُجُوهه

أ ـ أشهر من ذكره من المصنِّفين:

١ ـ شهبة.
٢ ـ الذهبي في التذكرة.
٣ ـ ابن الجوزي في المنتظم.
٤ ـ ياقوت في معجم الأدباء.

ب ـ وجوده:

توجد منه نسخة مخطوطة في المكتبة الظاهرية بدمشق، مجموع (١١٥)، الرسالة الثانية في (١٨) صفحة.

جـ ـ وصف النسخة المخطوطة:

والنسخة بخط مقروء، إلا أن بعض حروفها غير منقوط، وفي الصفحة عشرون سطراً، وليس فيها اسم الكاتب، ولا تاريخ الكتابة. وكُتب على الصفحة الأولى بخط كبير واضح ما يلي:

«جزء فيه حديث الستة من التابعين، وذكر طرقه، واختلاف وجوهه، تصنيف الشيخ الإمام الحافظ أبي بكر أحمد بن علي بن ثابت الخطيب البغدادي رضي الله عنه. سمعه الشيخ الأمين أبو عبد الله محمد بن علي بن محمد بن علي السلمي المصيصي، رضي الله عنه».

وكتب على الصفحة الثانية ـ بعد البسملة ـ أنا الشيخ الأمين المذكور قال: «حدثنا الشيخ الإمام الحافظ، أبو بكر أحمد بن علي بن ثابت الخطيب البغدادي، رضي الله عنه، في سلخ جمادى الآخرة، من سنة اثنتين وخمسين وأربعمائة قال...».

د ـ وصف الجزء وطريقة تصنيفه:

الحقيقة أن موضوع هذا الجزء ـ كما يظهر من عنوانه ـ هو عبارة عن ذِكْرِ حديث في سنده ستة من الرواة يروون عن بعضهم، وكلهم تابعيون، أي أن ستة أقران يروون عن بعضهم في إسناد واحد، وهو أمر نادر وغريب الوقوع، ولهذه الغرابة، وهذه الندرة الموجودة في سند هذا الحديث، التي سببتْ إطالة السند بشكل غير عادي، لهذا السبب، أفرده الخطيب بالبحث في هذا الجزء، فتتبع طرقه، وما فيها من وجوه الاختلاف.

ومتن الحديث هو قول رسول الله ﷺ لأصحابه: (أيعجز أحدكم أن يقرأ ثلث القرآن كل ليلة؟ قالوا: ومن يُطيق ذلك؟ قال: قل هو الله أحد).

وقد تختلف ألفاظ الحديث في بعض الطرق التي ساقها الخطيب عن هذا اللفظ، إلا أن موضوعها واحد.

وقد ساق الخطيب هذا الحديث من طرق كثيرة، من أول الجزء إلى آخره، مع اختلاف سياق الإسناد، واختلاف يسير في بعض الألفاظ أحياناً، وتفنن في عرضه وبيان طرقه.

وكان يقول: «وأما حديث فلان، فأخبرناه فلان عن فلان عن فلان الخ...».

ثم يقول: «وأما حديث فلان فأخبرناه فلان عن فلان...». وهكذا إلى آخر الجزء.

وفي أثناء ذلك، يتكلم على بعض الطرق تصحيحاً وتضعيفاً. وما أشبه ذلك.

وهذا نموذج لبعض طرق الحديث التي ساقها الخطيب:

قال الخطيب: «وأما حديث عبد الصمد بن عبد الوارث، عن شعبة عن منصور، الذي خالف فيه زائدة وفُضَيْلًا، بأنْ نقص من إسناده ابن أبي ليلى، فأخبرناه أبو عمر عبد الواحد بن محمد بن عبد الله بن مهدي القادسي، ثنا أبو عبد

الله محمد بن مخلد العطار، ثنا عباد بن الوليد العنزي، ثنا عبد الصمد، ثنا شعبة عن منصور، عن هلال بن يساف، عن الربيع بن خُثَيْم، عن عمرو بن ميمون، عن امرأة، عن أبي أيوب، أن رسول الله ﷺ قال: (قل هو الله أحد ثلث القرآن). أو قال: عن امرأة أبي أيوب، عن النبي ﷺ. وذكر يعقوب ابن شيبة أنه أطول إسنادٍ رُوي، والأمر على ذلك. وقد اجتمع فيه ستة من التابعين بعضهم عن بعض. **فأولهم منصور بن المعتمر**: أدرك من الصحابة عبد الله بن أبي أوفى الأسلمي.

والثاني هلال بن يساف: أدرك علي بن أبي طالب، وسمع أبا مسعود عقبة بن عمرو الأنصاري.

والثالث الربيع بن خُثَيْم: من كبار أصحاب عبد الله بن مسعود.

والرابع عمرو بن ميمون الأَوْدِي: أدرك الجاهلية، ثم أسلم، وسمع عمر ابن الخطاب وعبد الله بن مسعود،ومعاذ بن جبل.

والخامس عبد الرحمن بن أبي ليلى: سمع عثمان بن عفان وعلي بن أبي طالب.

والسادس: الامرأة الأنصارية، التي لم تُسَمَّ[1].

هـ ـ كلمة ختامية في الجزء: ليس لي من تعليق على هذا الجزء، سوى أنه يدل على سعة اطلاع الخطيب على رجال الحديث، وعلى طرق الحديث المختلفة، وهو شيء صار معروفاً به الخطيب.

---

(١) ورقة (٦).

الكتاب التاسع

اقتضاء العلم العمل

أ- أشهر من ذكره من المصنفين:

١- الذهبي في تذكرته.
٢- ابن الجوزي في المنتظم.
٣- ياقوت في معجم الأدباء.
٤- حاجي خليفة في كشف الظنون.
٥- الكتاني في الرسالة المستطرفة: ص ٥٦
٦- ابن قاضي شهبة: وقال إنه في جزء.
٧- ابن طولون بخطه على أول كتاب الكفاية.
٨- المالكي في فهرسته.

ب- وجوده:

يوجد منه نسختان مخطوطتان بالمكتبة الظاهرية، الأولى بخط المحدث الحافظ الرحّال، أبي عبد الله محمد بن عبد المنعم بن عمار بن هامل الحرّاني الحنبلي، نزيل دمشق، وخطه يغلب عليه الوضوح، مع الإهمال في بعض الحروف. وهذه النسخة تحت رقم: (٢٥٧) أدب.

والأخرى في آخر مجلد من مجلدات: «الكواكب الدراري»، لابن عروة الحنبلي، وهي تحت رقم: (١٥١) (٣١) تفسير.

جـ- طبعاته:

وقد طبع الكتاب لأول مرة في دمشق، بالمطبعة العمومية سنة ١٣٨٥ هـ، بتحقيق وتخريج وتعليق الشيخ محمد ناصر الدين الألباني، على نفقة الشريف شرف رضا آل يحيى، وجعله وقفاً لله تعالى مع رسائل ثلاث وهي: «كتاب الإيمان»، للحافظ أبي بكر عبد الله بن محمد بن أبي شيبة، و«كتاب الإيمان»، للإمام أبي عبد الله القاسم بن سلاَّم، و«كتاب العلم» للحافظ أبي خيثمة زهير بن حرب.
وطباعة الكتاب جيدة.

د ـ وصف النسخة المخطوطة وقيمتها العلمية:

قال المعلق في مقدمة الطبع عن النسخة الأولى الآنفة الذكر:

«وأصلنا هذا يعتبر من أصح الأصول، التي يمكن الجزم بصحة نسبته إلى المؤلف، بدون زيادة أو نقص أو تصحيف أو تحريف يذكر، كما لو كنا ننقل عن نسخة المؤلف بخطه، وذلك لأنه مروي من طريق رجال عرفوا بالضبط والحفظ والاعتناء بالرواية. فكلهم محدثون على علمهم في الفقه وغيره». ثم عَرَّف بكل واحد من رجال سند النسخة إلى المؤلف.

هـ ـ وصف الكتاب وطريقة تأليفه:

بدء الرسالة: أما الصفحة الأولى، ففيها اسم الكتاب، واسم المؤلف والسماعات، وفي الصفحة الثانية، ذَكَرَ كاتبُ النسخة، سنده إلى المؤلف فقال:

«أخبرنا الشيخ الإمام،العالم الحافظ، شمس الدين أبو الحجاج، يوسف بن خليل ابن عبد الله الدمشقي، وذلك في سنة ثمان وثلاثين وستمائة بمدينة حلب، قال: أخبرنا أبو طاهر بركات بن إبراهيم بن طاهر بن بركات الخشوعي، قال: أخبرنا الفقيه الأمين جمال الأمناء، أبو محمد هبة الله أحمد بن محمد الأكفاني[1]. وقال شمس الدين يوسف: وأخبرنا به أيضاً الشيخ الثقة أبو محمد عبد الخالق بن عبد الوهاب بن محمد بن الحسين الصابوني، قال: أخبرنا القاضي الشهيد أبو الحسين محمد بن محمد ابن الحسين بن الفراء،قالا: أخبرنا الإمام الحافظ أبو بكر أحمد بن علي بن ثابت البغدادي، نضر الله وجهه قال:

«نشكر الله سبحانه على ما ألهمنا، ونسأله التوفيق للعمل بما عَلَّمَنا، فإن الخير لا يُدْرَك إلا بتوفيقه ومعونته، ومن يضلل الله فلا هادي له من خليقته، وصلى الله على سيدنا محمد سيد الأولين والآخرين، وعلى إخوانه من النبيين والمرسلين، وعلى من اتبع النور الذي أنزل معه إلى يوم الدين[2]».

نصيحة قيمة:

وبعد ذلك قال الخطيب ناصحاً طالب العلم بإخلاص النية،وبالعمل بما تَعَلَّم:

---

(١) هنا تحويل السند.

(٢) ص ١٥٧ ـ ١٥٨ من مجموعة الرسائل الأربع المطبوعة معاً.

«ثم إني موصيك يا طالب العلم بإخلاص النية في طلبه، وإجهاد النفس على العمل بموجبه، فإن العِلْم شجرة، والعمل ثمرة. وليس يُعَدُّ عالِماً من لم يكن بعلمه عاملاً. وقيل: العلم والد، والعمل مولود، والعلم مع العمل، والرواية مع الدراية، فلا تأنس بالعمل ما دمت مستوحشاً من العلم، ولا تأنس بالعلم ما كنتَ مقصراً في العمل، ولكن اجمع بينهما، وإن قلَّ نصيبك منهما.

وما شيء أضعف من عالم ترك الناسُ عِلْمَهُ لفساد طريقته، وجاهلٍ أخذ الناس بجهله لنظرهم إلى عبادته[(1)]».

وهكذا استمر الخطيب يتابع النصيحة لطالب العلم، بأن يعمل بما يعلم، ويؤكد ذلك بكلام طيب مقنع، وربما استشهد ببعض أقوال السلف دعمًا لنصيحته، وختم تلك النصيحة بقوله:

«وكما لا تنفع الأموال إلا بإنفاقها، كذلك لا تنفع العلوم إلا لمن عمل بها، وراعى واجباتها، فلينظر امرؤ لنفسه، وليغتنم وقته، فإن الثواء قليل، والرحيل قريب، والطريق مُخَوف، والاغترار غالب، والخطر عظيم، والناقد بصير، والله تعالى بالمرصاد، وإليه المرجع والمعاد، فمن يعمل مثقال ذرة خيراً يره، ومن يعمل مثقال ذرة شراً يره[(2)]».

ثم بدأ الخطيب بإيراد الأحاديث والآثار، التي تشترك جميعها في حضّ المسلم على العمل بما علم، وذم من تعلم ولم يعمل بذلك العلم.

وهذه الآثار، منها المرفوعة، ومنها الموقوفة والمقطوعة، إلا أنه يسوقها جميعها بالسند منه إلى قائليها ـ كعادته في جميع مصنفاته ـ وهذا أول تلك الأخبار.

قال الخطيب: «أخبرنا القاضي أبو بكر أحمد بن الحسين بن أحمد الحرشي بـ (نيسابور) قال: ثنا أبو العباس محمد بن يعقوب الأصم، قال: حدثنا محمد بن إسحاق الصغاني، قال: أنا الأسود بن عامر قال: أخبرنا أبو بكر بن عياش، عن الأعمش، عن سعيد بن عبد الله، عن أبي برزة الأسلمي قال: قال رسول الله ﷺ:

---

(1) ص ١٥٨.　　(2) ص ١٥٩.

لا تزول قَدَمَا عَبْدٍ يوم القيامة، حتى يُسْأَلَ عن أربع: عن عُمُره فيما[1] أفناه، وعن علمه ماذا عمل فيه، وعن ماله من أين اكتسبه، وفيما أنفقه، وعن جسمه فيما أبلاه[1] ».

ثم أورد المتن ذاته، مع اختلاف يسير في اللفظ من طريقين آخرين، وفَعَل الخطيب هذا كثيراً في هذه الرسالة، فيورد الخبر أولاً بلفظ، ثم يورده من طرق أُخَر بألفاظ مقاربة للفظ الأول. وذلك لدعم الطريق الأولى وتقويتها.

تقسيم الكتاب وأبوابه:

والكتاب مرتب ومبوب تبويباً نموذجياً جيداً، فقد بدأه ـ كما مَرَّ ـ بنصيحة قيمة لطالب العلم، وأعقبها بسرد مجموعة كثيرة من الأحاديث والآثار، كشواهد على ما ذكره فيها، واعتبر هذه النصيحة والشواهد الكثيرة عليها بمثابة مقدمة الكتاب، لكنه لم يضع لها عنواناً ولم يعقد لها فصلاً.

وتعدل هذه المقدمة ثلث الكتاب، من حيث الحجم وعدد الأخبار[2].

ثم أعقب تلك المقدمة بأحد عشر باباً، ذكر في كل باب أخباراً وآثاراً عن السلف، بما يناسب العنوان الذي وضعه لها، ولم يعلق هو على تلك الأحاديث والآثار بشيء إلى آخر الكتاب. وهذه الأبواب هي كما يلي، على ترتيبها الذي وضعه المؤلف:

١ـ باب في التغليظ على من ترك العمل بالعلم، وعدل إلى ضده وخلاف مقتضاه في الحكم.

٢ـ باب ذم طلب العلم للمباهاة وللمُمَاراة فيه، ونيل الأغراض وأخذ العِوَض.

---

(١) هكذا في الأصل، ولعل الناسخ ظن أن (ما) موصولة فأثبت ألفها، لكنه لا يستقيم، لأن المعنى على الإستفهام و (ما) الإستفهامية إذا جُرَّتْ حُذفت ألفها.

(٢) استغرقت هذه المقدمة (٢٣) صفحة، من صفحات الكتاب السبعين، كما أن عدد الأخبار التي وردت فيها بلغ ٦٣/ من مجموع (٢٠١)، وردت في جميع الكتاب.

٣- باب ما جاء من الوعيد والتهديد والتشديد، لمن قرأ القرآن للصيت والذكر، ولم يقرأه للعمل به واكتساب الأجر.

٤- باب في ما قيل في حفظ حروفه - القرآن - وتضييع حدوده.

٥- باب ذم التفقه لغير العبادة.

٦- باب كراهية طلب الحديث للمفاخرة، وعقد المجالس، واتخاذ الأتباع والأصحاب بروايته.

٧- باب من كره تعلم النحو، لما يكسب من الخيلاء.

٨- باب الأخذ بالوثيقة في أمر الآخرة.

٩- باب في أن الأعمال هي الزاد والذخيرة النافعة يوم المعاد.

١٠- باب اغتنام الشبيبة والصحة والفراغ، والمبادرة إلى الأعمال قبل حدوث ما يقطع عنها.

١١- باب ذم التسويف.

وهذه الأبواب ليست متساوية ولا متقاربة في الحجم، فبينما نجد باباً يستغرق ثلاث عشرة صفحة، كالباب الأول، نجد باباً آخر لا يزيد عن صفحة واحدة كالباب الثامن. وذلك لأن الباب الأول مثلاً، يكاد يكون هو موضوع الكتاب الذي يجتهد الخطيب في توكيده، وترسيخه في نفوس طلبة العلم.

عدد ما فيه من الأخبار عامة:

وجملة ما في الكتاب من الأخبار المرفوعة، والآثار الموقوفة والمقطوعة هو: (٢٠١)، مائتان وخبر واحد. المرفوعة منها (٣٢) خبراً.

وأما الآثار الموقوفة والمقطوعة فعِدَّتُها (١٦٩) أثَراً، أكثرها من المقاطيع، وفيها، وفي المرفوعة، الصحيح والحسن، والضعيف والواهي.

و- كلمة ختامية في الكتاب:

وموضوع الكتاب لم يُسْبق الخطيب إلى إفراده بالتصنيف - فيما أعلم - كما أنه لم يتابع على ذلك ممن جاء بعده في دائرة اطلاعي، وإن كنا نجد أبحاثاً في ثنايا بعض

الكتب، فيها الحض على العمل بالعلم، والتنفير ممن يحمل العلم ولا يعمل به. وذلك ككتاب: «جامع بيان العلم وفضله وما ينبغي في روايته وحمله» لابن عبد البَر. إلا أن هذه الكتب لم يفردها مصنفوها لهذا الموضوع خاصة.

والكتاب قيم في بابه، فقد جمع شتات الروايات عن رسول الله ﷺ، وعن الصحابة رضي الله عنهم، فمَن بَعْدَهم من أهل العلم والتقوى في الحض على العمل بما يعلمه المسلم، والتأكيد على أن قلة العلم مع العمل به، خير وأنفع من كثرة العلم بدون العمل به.

ففي الكتاب موعظة مفيدة لا تُنْكَر، فإن من يقرأ الكتاب من طلبة العلم أو العلماء، لا بد أن يتعظ ويستفيد مما يُذكّره به الخطيب - رحمه الله - فإنه يسرد الأحاديث والآثار بعاطفة صادقة يلمسها القارىء، ويحسها العالم، ويتأثر بها الغافل، فجزى الله المؤلف خير الجزاء، وألهمنا العمل بما نعلم، إنه سميع الدعاء.

الكتاب العاشر

كتاب شرف أصحاب الحديث

أ- اشهر من ذكره من المصنفين:

١- **المالكي**: في فهرسته، وقال: إنه في ثلاثة أجزاء.
٢- **ابن طولون الصالحي**: وقال: إنه في ثلاثة أجزاء أيضاً.
٣- **ابن قاضي شهبة**: وقال: إنه في مجيلد.
٤- **ابن الجوزي**: في المنتظم.
٥- **ياقوت**: في معجم الأدباء.
٦- **الذهبي**: في التذكرة.
٧- **ابن كثير**: في البداية والنهاية.
٨- **حاجي خليفة**: في كشف الظنون.
٩- **الكتاني**: في الرسالة المستطرفة.

ب- وجوده:

توجد منه نسخة مخطوطة في المدينة المنورة، في مكتبة شيخ الإسلام عارف حكمت، تحت رقم: (٣٨) حديث.

كما توجد نسخة أخرى مخطوطة في المكتبة الظاهرية بدمشق، في المجموع: (١١٧)، وتقع هذه النسخة في (١٣٢) صفحة.

جـ - طبعاته:

طبع لأول مرة في الباكستان الغربية، من قبل جمعية أهل الحديث، سنة أربع وثمانين وثلاثمائة وألف هجرية، الموافق سنة أربع وستين وتسعمائة وألف ميلادية.

إلا أن هذه الطبعة غير أنيقة، ولا مُعْتَنى بها كما يجب.

وقد قام بتصحيح الكتاب وكيل رئاسة القضاء بالمدينة المنورة، وأمين الفتوى

بها، محمود بن علي شويل،عن النسخة المدنية المذكورة آنفاً الموجودة في مكتبة عارف حكمت. كما قدم لهذه الطبعة محمد إسماعيل بن إبـراهيم السلفي، أمير الجمعية السلفية في الباكستان.

وأخيراً طبع في تركيا، بمطبعة جامعة أنقرة سنة ١٩٧١ م، بتحقيق الدكتور محمد سعيد خطيب أوغلي. طبعة جيدة.

د- وصف النسخة المخطوطة:

سأصف النسخة التي في المدينة المنورة، لأنها النسخة التي طبع عليها الكتاب، ولقربها مني.

تتألف النسخة من ثلاثة أجزاء حديثية، في مجلد صغير مؤلف من إحدى وأربعين ورقة، من القطع الصغير، وخطها جيد، لا سيما الجزء الثاني والثالث.

وعليها سماعات كثيرة مكتوبة في الصفحة الأولى، وفي نهاية كل جزء، وفي أول الجزء الذي يليه.

وهي سماعات تجعل النسخة ذات قيمة عالية.

وفي الصفحة الأولى من النسخة ما نصه:

الجزء الأول من كتاب شرف أصحاب الحديث.
تأليف الحافظ أبي بكر أحمد بن علي بن ثابت بن أحمد بن مهدي الخطيب.
رواية القاضي أبي بكر محمد بن عبد الباقي بن محمد البزار، عنه.
رواية الشيخ أبي على ضيا بن أبي القسم بن علي بن الخريف، عنه.
رواية المُسْنِد أبي الفرج عبد اللطيف بن عبد المنعم الحراني، عنه.
رواية أبي العباس أحمد بن محمد بن عمر بن أبي الفرج الحلبي ، عنه.
رواية أبي المعالي عبدالله بن عمر بن علي بن مبارك الحلاوي، عنه.
رواية أبي عبدالله محمد بن عبدالله بن محمد بن إبراهيم الرشيدي عنه.
رواية أبي الفضل عبد الرحمن بن أحمد بن إسماعيل القلقشندي عنه.

كما يوجد على الصفحة نفسها سماعات كثيرة مكتوبة بالطول، وبعضها بالعرض، وبعضها على الحواشي.

وفي نهاية النسخة سماعات كثيرة استغرقت ست صفحات ، وهي سماعات تزيد من قيمة النسخة العلمية، وتقوي نسبة هذه النسخة إلى مؤلفها.

هـ - منهج الخطيب في الكتاب:

بدأ الخطيب كتابه بمقدمة، ثم قسم الكتاب إلى ثلاثة أجزاء، ابتدأ الجزء الأول بـ «باب» ما رُوي عن رسول الله ﷺ، في الحث على التبليغ والحفظ عنه.

وابتدأ الجزء الثاني بقوله: «من قال إن الحق مع أصحاب الحديث».

وابتدأ الجزء الثالث بـ «ذكر ما رآه الصالحون في المنام، لأصحاب الحديث من الحباء والإكرام».

المقدمة:

أما المقدمة، فقد بدأها الخطيب بقوله:

«الحمد لله الذي اصطفى الإسلام ديناً لصفوة بريته، وبعث به المرسلين الذين اختارهم من خليقته، وجعلنا قوامين بشريعته وعلى ملته، ذابِّين عن حريمه عاملين بسنته، نحمده حق حمده ونسأله التوفيق لرشده، ونرغب إليه في المزيد من فضله، وصلى الله على خاتم رسله سيدنا محمد أفضل النبيين، وخيرة الله من الخلق أجمعين، وعلى صحابته الأخيار المنتخبين، وتابعيهم بالإحسان إلى يوم الدين...».

سبب تأليف الكتاب: (وهو مذكور في المقدمة)

ويظهر أن سبب تأليف الكتاب هو ما ذكره له بعض أصحابه من تصرفات المبتدعة، وعيبهم أهل السنن والآثار، وطعنهم على من اشتغل بسماع الأحاديث وحفظ الأخبار.

فأجابه بأنه اطلع على ما ذكره هذا الصاحب، ثم بين أن هؤلاء المبتدعة، ويعني بهم صِنْفَيْنِ من الناس: (أهل الرأي وأهل الكلام)، ويقصد بأهل الرأي أهل الرأي المُجَرَّد عن الدليل من الكتاب والسنة، كما يريد بأهل الكلام الذين لا يعتمدون في جدالهم على نصوص الكتاب الكريم، وأحاديث سيد المرسلين.

قال الخطيب: «أما بعد ـ وفقكم الله عز وجل لعمل الخيرات، وعصمنا وإياكم من اقتحام البدع والشبهات ـ فقد وقفنا على ما ذكرتم من عيب المبتدعة، أهل السُنَن والآثار، وطعنهم على من شغل نفسه بسماع الأحاديث وحفظ الأخبار، وتكذيبهم ما نقله إلى الأمة الأئمة الصادقون، واستهزائهم بأهل الحق فيما وضعه عليهم الملحدون. ﴿الله يستهزىء بهم ويمدهم في طغيانهم يعمهون﴾. وليس ذلك عجيباً من مُتَّبِعِي الهوى ومن أضلهم الله عن سلوك سبيل الهدى. ومن واضح شأنهم، الدال على خذلانهم، صدوفهم عن النظر في أحكام القرآن، وتركهم الحجاج بآياته الواضحة البرهان، واطراحهم السنن من ورائهم، وتحكمهم في الدين بآرائهم، فالحَدَثُ منهم منهوم بالغَزَل، وذو السِّنِّ مفتون بالكلام والجَدَل. قد جعل دينه غَرَضاً للخصومات، وأرسل نفسه في مراتع الهلكات، ومَنَّاهُ الشيطان دفع الحق بالشبهات.

إن عُرِض عليه بعضُ كُتُب الأحكام المتعلقة بآثار نبينا عليه أفضل الصلاة والسلام، نَبَذَها جانباً، وولَّى ذاهباً عن النظر فيها، يسخر من حاملها ورواتها، معاندة منه للدين، وطعناً على أئمة المسلمين، ثم هو يفتخر على العوام بذهاب عمره في دَرْس الكلام، ويرى جميعَهم ضالين سواه، ويعتقد أن ليس يَنْجُو إلا إياه، لخروجه فيما زَعَمَ عن حد التقليد، وانتسابه إلى القول بالعدل والتوحيد، وتوحيدُه إذا اعْتُبِرَ كان شركاً وإلحاداً، لأنه يجعل لله تعالى من خلقه شركاء وأنداداً. وعَدْلُه عدول عن نهج الصواب، إلى خلاف مُحْكَم السنة والكتاب.

وكم ترى البائس المسكين، إذا ابتُلِيَ بحادثة في الدين، يسعى إلى الفقيه يستفتيه، ويعمل على ما يقوله ويرويه، راجعاً الى التقليد بعد فراره منه، وملتزماً حكمه بعد صدوفه عنه، وعسى أن يكون في حكم جاء فيه من الخلاف، ما يحتاج إلى إنعام النظر فيه والاستكشاف، فكيف استحل التقليد بعد تحريمه، وهَوَّن الإثم فيه بعد تعظيمه؟. ولقد كان رفضه ما لا ينفعه في الآخرة والأولى، واشتغاله بأحكام الشريعة أحرى وأولى[1]».

(١) ص ٢ ـ ٣ من المخطوطة التي في مكتبة عارف حكمت بالمدينة المنورة.

تتمة المقدمة:

ثم ساق الخطيب سبعة آثار عن السلف، كالإمام مالك، والإمام أحمد، وسفيان الثوري، كلها تفيد أن الدين بالآثار والنصوص، لا بالرأي الْمُجَرَّد عن اعتماد النصوص.

وعَقَّبَ على ذلك بقوله:

«فلو أن صاحب الرأي المذموم، شغل نفسه بما ينفعه من العلوم، وطلب سنن رسول رب العالمين، واقتفى آثار الفقهاء المحدثين، لوجد في ذلك ما يغنيه عما سواه، واكتفى بالأثر عن رأيه الذي رآه، لأن الحديث يشتمل على معرفة أصول التوحيد، وبيان ما جاء من الوعد والوعيد، وصفات رب العالمين تعالى عن مقالات الملحدين، والأخبار عن الجنة والنار، وما أعده الله فيهما للمتقين والفجار، وما خلق الله في الأرضين والسماوات من صنوف العجائب وعظيم الآيات، وذكر الملائكة المقربين، ونعت الصافّين والْمُسَبِّحِين.

وفي الحديث قصص الأنبياء، وأخبار الزهاد والأولياء، ومواعظ البلغاء، وكلام الفقهاء، وسير ملوك العرب والعجم، وأقاصيص المتقدمين من الأمم، وشرح مغازي الرسول وسراياه، وجمل أحكامه وقضاياه، وخطبه وعظاته، وأعلامه ومعجزاته، وعدة أزواجه وأولاده وأصهاره وأصحابه، وذكر فضائلهم ومآثرهم، وشرح أخبارهم ومناقبهم، ومبلغ أعمارهم وبيان أنسابهم.

وفيه تفسير القرآن العظيم، وما فيه من النبأ والذكر الحكيم، وأقاويل الصحابة في الأحكام المحفوظة عنهم، وتسمية من ذهب إلى قول كل واحد منهم، من الأئمة الخالفين والفقهاء المجتهدين[1]».

ثم شرع يبين مقام أهل الحديث الذين جعلهم الله أركان شريعته، وحفظ بهم الدين، وهدم بهم البدع الخ.. فوصفهم بأوصاف كريمة بحرارة صادقة، صادرة عن اعتقاد جازم بما يقول.

---

(١) ص ٤ من المصدر السابق.

قال الخطيب في بيان مقام أهل الحديث:

«وقد جعل الله أهله[1] أركان الشريعة، وهدم بهم كل بدعة شنيعة، فهم أمناء الله في خليقته، والواسطة بين النبي ﷺ[2] وأمته، والمجتهدون في حفظ ملته، أنوارهم زاهرة، وفضائلهم سائرة، وآياتهم باهرة، ومذاهبهم ظاهرة، وحججهم قاهرة. وكل فئة تتحيز إلى هوى ترجع إليه، وتستحسن رأياً تعكف عليه، سوى أصحاب الحديث، فإن الكتاب عدتهم ، والسنة حجتهم، والرسول فئتهم، وإليه نسبتهم، لا يعرجون على الأهواء، ولا يتلفتون إلى الآراء، يُقْبَلُ منهم ماورووا عن رسول ﷺ، وهم المأمونون عليه العدول، حفظة الدين وخزنته، وأوعية العلم وحملته، إذا اختلف في حديث كان إليهم المرجوع، فما حكموا به فهو المقبول المسموع. منهم كل عالم فقيه، وإمام رفيع نبيه، وزاهد في قبيلة، ومخصوص بفضيلة، وقارىء متقن،وخطيب محسن، وهم الجمهور العظيم، وسبيلهم السبيل المستقيم. وكل مبتدع باعتقادهم يتظاهر، وعلى الإفصاح بغير مذاهبهم لا يتجاسر. من كادهم قصمه الله، ومن عاندهم خذله الله، لا يضرهم من خذلهم، ولا يفلح من اعتزلهم، المحتاط لدينه إلى ارشادهم فقير، وبصر الناظر بالشر إليهم حسير، وإن الله على نصرهم لقدير[3]».

ثم أورد حديث: (لا يزال ناس من أمتي منصورين. .) وأعقب ذلك بأثر عن علي بن المديني، بأن الطائفة المنصورة هم أهل الحديث.

ثم ساق حديث :(يحمل هذا العلم من كل خَلَف عُدُولُه، ينفون عنه تحريف الغالين، وانتحال المبطلين، وتأويل الجاهلين).

وانتهى بإيراد رؤ يا لبعض الصالحين، رأى النبي ﷺ وكأنه قائم بين حلقتين، في إحداهما أحمد بن حنبل ، وفي الأخرى أحمد بن أبي دُؤَاد، والنبي ﷺ يقول: فان يكفر بها هؤلاء، وأشار الى ابن ابي دُؤَاد وأصحابه، فقد وكلنا بها قوماً ليسوا بها بكافرين. وأشار إلى أحمد بن حنبل وأصحابه[4].

---

(١) أهل الحديث

(٢) سقطت الصلاة بالأصل، وإنما أثبتها امتثالاً.

(٣) ص ٤ ـ ٥ من النسخة المخطوطة

(٤) ص ٥ في المصدر السابق.

ثم بيّن ملخص ما سيذكره في هذا الكتاب، مشيراً إلى أن ابن قتيبة قد بيّن في كتابه: «تأويل مختلف الحديث»، ما يتعلق به أهل الأهواء من الطعن على أهل الحديث، وأنه بين فساد ما تعلقوا به.

قال الخطيب: «قد ذكر أبو محمد عبد الله بن مسلم بن قتيبة، في كتابه المؤلف في تأويل مختلف الحديث، ما يتعلق به أهل البدع من الطعن على أصحاب الحديث، ثم ذكر فساد ما تعلقوا به ما فيه مَقْنَع لمن وفقه الله لرشده، ورزقه السداد في قصده.

وأنا أذكر في هذا الكتاب إن شاء الله، ما روي عن رسول الله ﷺ في الحث على التبليغ عنه، وفضل النقل لما سُمِعَ منه، ثم ما رُوي عن الصحابة والتابعين، ومن بعدهم من العلماء الخالفين في شرف أصحاب الحديث وفضلهم، وعلو مرتبهم ونُبْلهم، ومحاسنهم المذكورة، ومعالمهم المأثورة. نسأل الله عز وجل أن ينفعنا بمحبتهم، ويحيينا على سنتهم، ويميتنا على ملتهم، ويحشرنا في زمرتهم. إنه بنا خبير بصير، وهو على كل شيء قدير[1]».

فصول الكتاب:

والكتاب - كما مر - مكون من ثلاثة أجزاء صغيرة، وكل جزء يشتمل على أبواب وفصول كثيرة، وليست هذه الأبواب والفصول متفرعة من بعضها، وإنما كل منها مستقل عن الآخر، فهي أشبه بنبذ قصيرة يتبع بعضها بعضاً.

وأول باب بدأ به الكتاب - بعد المقدمة - هو: «باب ما رُوي عن رسول الله ﷺ، في الحث على التبليغ، والحفظ عنه، قوله ﷺ: ((بلغوا عني ولو آية، وحدثوا عني ولا تكذبوا عليّ))». فساق فيه هذا الحديث من طرق كثيرة وهكذا...

إلا أن الجزء الأول، خَصص أكثره لرواية الأحاديث المرفوعة في شرف أصحاب الحديث.

---

(١) ص ٦ من المخطوطة، وهنا انتهت المقدمة.

أما الجزء الثاني، فأكثره روايات عن الصحابة والتابعين، فَمَن بعدهم، وأما الجزء الثالث، فكان أكثره لدفع شُبَه نتجت عن أقوال قالها بعض أهل العلم، ربما أفاد ظاهرها الطعن في أهل الحديث، أو أن الاشتغال بالحديث غير محبوب. فأوردها الخطيب وبين الوجه الصحيح لما يُراد منها، وعلى سبيل المثال أذكر ما قاله شعبة لبعض أصحابه: «إن هذا الحديث يصدكم عن ذكر الله وعن الصلاة فهل أنتم منتهون»؟.

فذكر الخطيب عن أبي خليفة، أن شعبة يريد بذلك أن أهله يضيعون العمل بما يسمعون منه، ويتشاغلون بالمكاثرة به أو نحو ذلك. والحديث لا يَصُد عن ذكر الله، بل يهدي إلى أمر الله.

و- هل سُبِقَ الخطيبُ إلى إفراد موضوع هذا الكتاب بالتصنيف؟.

الظاهر أنه لم يُسبق إلى ذلك، وإن وجدتْ أبحاث تتعلق بالثناء على أهل الحديث وعلو شأنهم. وأبرز هذه الأبحاث، ما ذكره ابن قتيبة في كتابه «تأويل مختلف الحديث».

ز- كلمة ختامية في الكتاب:

الكتاب يظهر فيه بجلاء مذهب الخطيب، وهو التمسك بنصوص الكتاب والسنة، وتحكيمهما في كل مسألة، ورفض كل رأي لا يستند إلى ذلك.

وهو في ذلك شديد في لهجته، قوي في حجته، أَلْقَمَ خصومه -من أهل البدع والأهواء- الحجر، وحصرهم بالأدلة والبراهين حتى عَرَّاهم، فظهروا على حقيقتهم.

وأهل البدع والأهواء عنده، هم المعتزلة ومن على شاكلتهم، ويؤخذ ذلك من ذِكْره الرؤيا التي رواها لنا في قصة الإمام أحمد بن حنبل وحلقته[1]، وأحمد بن أبي دُؤاد كبير المعتزلة وأتباعه، الذي تولى كِبْرَ القول بخَلْق القرآن.

ويقصد بأهل الرأي، الذين ينبذون النصوص، ويُحَكِّمون الرأي في الفروع ومسائل الفقه.

---

(١) وفي ذلك دلالة على أن الخطيب يَعْتَبر الإمامَ أحمد - رحمه الله - إمامَ السنة، ورئيس أهل الحديث في زمنه، الذي قمع الله به بدع المعتزلة ومن على شاكلتهم، وهذا منتهى ما يمكن أن يُمْدَح به عالمٌ من علماء المسلمين. فما يحسن بابن الجوزي إساءة الظن بأحد، بتأويل كلامه على غير ما قصد.

الكتاب الحادي عشر

الرحلة في طلب الحديث

أ- أشهر من ذكره من المصنفين:

١- **المالكي**: في فهرسته، وقال: إنه في جزء.
٢- **ابن قاضي شهبة**: وقال: إنه في جزء.
٣- **ابن الجوزي**: في المنتظم.
٤- **ياقوت**: في معجم الأدباء.
٥- **الذهبي**: في التذكرة.
٦- **الكتاني**: في الرسالة المستطرفة.
٧- **ابن خير**: في فهرسته.

ب- **وجوده**:

يوجد منه نسختان مخطوطتان في المكتبة الظاهرية بدمشق، الأولى بالمجموع رقم: (٧٥) (١٢)، وهي في أربع وعشرين صفحة. والثانية بالمجموع: (١٠١) (٢٠)، وهي في (٤٠) صفحة.

جـ- **طبعاته**:

وقد طبع الكتاب لأول مرة في القاهرة، بمطابع المجد، مع عدد من رسائل أخرى للخطيب والنسائي، وقام بنشرها محمد عبد المحسن، صاحب المكتبة السلفية بالمدينة المنورة سنة ١٣٨٩هـ. وقد حقق الكتاب وعلق عليه السيد صبحي البدري السامرائي، وحققها على النسخة الثانية واستعان بالنسخة الأولى. إلا أن الطبعة كثيرة الأخطاء، وقد جاءت الرسالة المطبوعة في أربع وثلاثين صفحة من القطع المتوسط[١].

---

(١) وأخيراً قام أخونا الأستاذ الدكتور نور الدين عتر بتحقيق الرسالة تحقيقاً علمياً يليق بموضوعها القيم، وطبعها طباعة جيدة.

وقد كتب المحقق في أول الرسالة نبـذة عن حياة المؤلف، وسرد سبعة وعشرين كتاباً من كتبه، ثم تكلم بإيجاز عن وصف النسختين - المار ذكرهما - اللتين طُبع الكتاب مُقَابَلاً عليهما.

بدء الرسالة:

جاء في الصفحة الأولى من النسخة ذكر اسم الكتاب، وسنده إلى المؤلف، وسنة كتابته، وهي سنة عشرين وخمسمائة، وسماعات كثيرة لأفاضل العلماء.

وفي الصفحة الثانية، ما نصه: «بسم الله الرحمن الرحيم، أخبرنا الشيوخ الثقات، أبو الحسن محمد بن أحمد بن علي القرطبي، وأبو عبد الله الحسين بن إبراهيم بن الحسين، وأبو محمد عبد العزيز بن عثمان بن أبي طاهر الاربيليان، وأبو محمد عبد الرحمن بن أبي الفهم بن عبد الرحمن البلداني، وأبو إسحق إبراهيم بن بركات بن إبراهيم الخشوعي قراءة عليهم مجتمعين، وأنا أسمع، قيل لهم: أخبركم الشيخ أبو طاهر بركات بن إبراهيم بن طاهر القرشي الخشوعي، قراءة عليه، قال: حدثنا أبو محمد هبة الله بن أحمد بن محمد الأكفاني، قراءة عليه، قال: حدثنا الشيخ الإمام الحافظ أبو بكر أحمد بن علي بن ثابت الخطيب البغدادي، من لفظه بدمشق قال: ذكر الرحلة في طلب الحديث، والأمر بها، والحث عليها، وبيان فضلها».

ثم شرع الخطيب يسرد الأحاديث والشواهد على الترغيب في الرحلة الخ. . .

د- منهج الكتاب وأقسامه:

ويشتمل الكتاب على خمسة فصول من غير مقدمة، وهذه الفصول الخمسة هي:

١- ذكر الرحلة في طلب الحديث، والأمر بها، والحث عليها، وبيان فضلها.

٢- ذكر رحلة نبي الله موسى - صلى الله على نبينا وعليه وسلم - وفتاه في طلب العلم.

٣- ذكر من رحل في حديث واحد من الصحابة الأكرمين، رضي الله عنهم أجمعين.

٤- ذكر الرواية عن التابعين والخالفين بمثل ذلك.

٥- ذكر من رَحَل إلى شيخ يبتغي علو إسناده، فمات قبل ظفر الطالب منه ببلوغ مراده.

أما الفصل الأول: فبدأه بإيراد أحاديث بأسانيدها، تَحُثُّ على طلب العلم والرحلة فيه، فذكر حديث (اطلبوا العلم ولو بالصين، فإن طلب العلم فريضة على كل مسلم) وذكر له عدة طرق.

كما ساق حديث أبي الدرداء، لما جاءه رجل من المدينة إلى دمشق يسأله عن حديث، وأن هذا الرجل ما جاء إلا ليسأله عن هذا الحديث، فقال له أبو الدرداء: «سمعت رسول الله ﷺ يقول: (من سلك طريقاً يطلب فيه علمًا سلك به طريقاً من طرق الجنة، وإن الملائكة لتضع أجنحتها رِضىً لطالب العلم..) الحديث بطوله وذكر له ثلاث طرق.

ثم ذكر مجيء زِرِّبن حُبَيْش إلى صفوان بن عَسَّال المُرادي، وأنه لم يأت اليه إلا لطلب العلم، فذكر حديث: (من خرج من بيته ابتغاء العلم، وضعت له الملائكة أجنحتها رضاء بما يصنع).

ثم أورد عدة آثار تدل على شرف أصحاب الحديث، وعلى أن علو الإسناد من الدين، وأن الله يرفع البلاء عن هذه الأمة برحلة أصحاب الحديث، كما أورد آثاراً كثيرة عن الصحابة والتابعين، تدل على اهتمامهم بالرحلة في طلب الحديث.

وأما الفصل الثاني: فذكر فيه قصة سيدنا موسى عليه السلام وفتاه، مع الخضِر عليه السلام: وهي القصة التي قصها الله سبحانه وتعالى علينا في سورة الكهف، وأوردها من طريقين، ثم عقَّبَ عليها بنقله كلاماً لبعض أهل العلم، يستنتج منه أن رحلة سيدنا موسى هذه، تدل على ارتفاع قدر العلم ومنزلة أهله.

وأما الفصل الثالث: : فذكر فيه رحلة سيدنا جابر بن عبد الله رضي الله عنه، من المدينة المنورة إلى الشام، وأخرى إلى مصر، وابتياعه لذلك بعيراً، وسيره في تلك الرحلة شهراً في الذهاب، وشهراً في الإياب، ابتغاء سماع حديث واحد من عبد الله بن أُنَيْس رضي الله عنه، وركوبه راحلته فور سماعه ذلك الحديث، ورجوعه إلى المدينة المنورة.

ثم ذكر رحلة أبي أيوب الأنصاري رضي الله عنه من المدينة المنورة إلى مصر،

ليسمع حديثاً في ستر المؤمن، من عقبة بن عامر رضي الله عنه.

ثم أورد عدة روايات في رحلة بعض الصحابة إلى مصر، ليسألوا عن حديث واحد.

وأما الفصل الرابع: فأورد فيه عدداً من الآثار، تدل على أن سلف هذه الأمة، كانوا يرحلون رحلات طويلة في طلب حديث واحد.

وأبرزُ هذه الأقوال، ما رواه مالك عن سعيد بن المسيب قال: «كنت لأسير الأيام والليالي في طلب الحديث الواحد».

وذكر أخباراً متعددة لبعض التابعين، أنهم عندما يختلفون في حديث أو يشكّون في نسبته لقائله، كانوا يرحلون إليه ويستوثقون منه، أو يرحلون ابتغاء علو الإسناد. **ومن اروع ما ذكره هذه الرواية التالية:**

«فقد ساق بسندين إلى زيد بن الُحبَاب، قال: حدثناسفيان الثوري عن أسامة ابن زيد، عن موسى بن علي اللخمي، عن أبيه، عن أبي قيس مولى عمرو، عن عمرو، أن النبي ﷺ قال: (فَرْقُ بين صيامنا وصيام أهل الكتاب أَكْلَةُ السَّحَر).

قال زيد بن الحباب: «فلما ذهبت لأقوم من مجلس سفيان، قال: يا رجل، أنا خلفت أسامة حياً بالمدينة، فركبت راحلتي وأتيت المدينة، فلقيت أسامة، فقلت: حديث حدثنيه سفيان الثوري عنك، عن موسى بن علي، عن أبيه، عن أبي قيس مولى عمرو، عن عمرو، عن النبي ﷺ قال: (فرق بين صيامنا وصيام أهل الكتاب أكلة السحر» قال زيد: فلما ذهبت لأقوم من مجلس أسامة، قال لي رجل: أنا خلّفت موسى بن علي حَيّاً بمصر، فركبت راحلتي وأتيت مصر، فجلست ببابه، فخرج على فرس، قال: ألك حاجة قال؟ قلت: نعم، حديث حدثنيه سفيان الثوري، عن أسامة ابن زيد، عنك، عن أبيك، عن أبي قيس مولى عمرو، عن عمرو، أن النبي صلى الله عليه وسلم قال: (فرق بين صيامنا وصيام أهل الكتاب أكلة السحر) فقال: نعم، حدثني أبي، عن أبي قيس مولى عمرو، عن عمرو، أن النبي صلى الله عليه وسلم قال (فرق بين صيامنا وصيام أهل الكتاب أكلة السحر).

سبحان الله، ما أروع هذه القصة، التي انتقل فيها زيد بن الحباب من الكوفة إلى المدينة، ثم إلى مصر، ليعلو بالإسناد طبقتين، فبدل أن يروي الحديث عن سفيان الثوري، عن أسامة بن زيد، عن موسى بن علي، قام بهذه الرحلة الطويلة ليرويه عن موسى بن علي مباشرة، وبدون واسطة.

وأما الفصل الخامس: فذكر فيه أخبار أناس رحلوا إلى شيوخ ليسمعوا منهم أحاديث بأسانيد عالية، فمات الشيخ قبل وصول الطالب، أو قبل رؤيته إياه.

فبدأ بخبر الصنابحي، أنه قيل له: «متى هاجرت؟ قال متوفى رسول الله ﷺ، لقيني رجل بالجحفة، فقلت: الخبر يا عبد الله؟ فقال: أي والله لخبر طويل أو جليل، دفنا رسول الله ﷺ أول من أمس».

ثم أورد عدة أخبار للتابعين، فمن بعدهم، فيها أنهم رحلوا إلى بعض المحدثين ليسمعوا منهم، فماتوا قبل أن يسمعوا منهم، فمن هذه الأخبار، أن علي بن عاصم قال: «خرجت من واسط إلى الكوفة، أنا وهشيم لنلقى منصوراً، فلما خرجت من واسط، سرت فراسخ، فلقيني إمّا أبو معاوية، وإما غيره، فقلت: أين تريد؟ قال: أسعى في دَيْنٍ عليَّ، قال فقلت: ارجع معي، فإن عندي أربعة آلاف درهم أعطيك منها ألفين، فرجعت، فأعطيته ألفين، ثم خرجت، فدخل هشيم الكوفة بالغداة، ودخلتها بالعَشِيِّ. فذهب هشيم، فسمع من منصور أربعين حديثاً، ودخلت أنا الحمام، فلما أصبحت، مضيت، فأتيت باب منصور، فإذا جنازة، فقلت: ما هذه؟ فقالوا: جنازة منصور، فقعدت أبكي...

هـ - كلمة ختامية في الكتاب:

الكتاب قيم في بابه، فقد جمع كثيراً من الروايات عن رسول الله ﷺ، والآثار عن الصحابة والتابعين، التي تحث على الرحلة في طلب الحديث.

وإن القصص التي أوردها عن بعض الصحابة والتابعين، في الرحلة الطويلة الشاقة، للسؤال عن حديث واحد، لتدفع قُرَّاءَها من طلبة الحديث خاصة، وطلبة العلم عامة، أن يستسهلوا الصعاب، ويذللوا العقبات، ويتحملوا المشاق في سبيل

العلم، وجمع حديث رسول الله ﷺ، وتعلم فقهه وأحكامه.

وما أظن بالخطيب إلا قصد هذا من وراء تصنيف هذه الرسالة القيمة، التي يجب أن يقرأها كل طالب علم، حتى يدرك الفرق الكبير، والبون الشاسع، بين وضعه الآن - وقد هُيِّئتْ له جميع سبل الراحة والعون من المدرّسين، وأمكنة الدراسة المريحة، والكتب الميسرة المطبوعة، التي جمع له فيها مصنفوها كل ما يريده، بأسهل طريقة وأيسر أسلوب، هذا فضلاً عن تيسير سبل السفر، وسرعته، بحيث يتمكن الإنسان الآن من قطع مسافة في ساعة واحدة، في حين كان يحتاج لقطعها شهراً تقريباً - وبين وضع أولئك الأفذاذ، الذين كانوا يلاقون ما يلاقون في سبيل الحصول على حديث واحد، أو مسألة علمية واحدة.

فإذا ما أدرك طالب العلم اليوم ذلك، نشطت همته، وقويت عزيمته، واشتد تصميمه لبذل كل ما يمكنه من الطاقات، للحصول على مسائل العلم وجمع الحديث.

الكتاب الثاني عشر

الفَقِيهُ والمتَفَقِّهُ

أ- أشهر من ذكره من المصنفين:

١- المالكي في فهرسته: وقال: إنه في اثني عشر جزءاً.

٢- ابن قاضي شهبة.

٣- ابن الجوزي: في المنتظم.

٤- ياقوت: في معجم الأدباء.

٥- الذهبي: في التذكرة.

٦- حاجي خليفة: في كشف الظنون.

ب- وجوده:

توجد منه نسخة مخطوطة في المكتبة الظاهرية بدمشق، مؤلفة من اثني عشر جزءاً صغيراً.

جـ- طبعاته:

طبع للمرة الأولى في المملكة العربية السعودية، بمطابع القصيم بالرياض، على نفقة دار الإفتاء السعودية، عام **١٣٨٩ هـ**، ووزع مجاناً.

وقام بتصحيحه والتعليق عليه، الشيخ إسماعيل الأنصاري عضو دار الإفتاء السعودية، وقد طبع الكتاب عن نسخة مصورة، عن مخطوطة المكتبة الظاهرية بدمشق. ومكتوب على تلك النسخة المخطوطة، أنها من وقف محمد بن علي بن عبد العزيز الحراني، ومقره دار الحديث بسفح قاسيون بدمشق.

وقد قدم له المصحح بمقدمة، وأعقبها بترجمة موجزة للخطيب، ولم يُعَرِّف بالنسخة الخطية، ولم يذكر رقمها، ولا الفن المصنفة فيه، في المكتبة الظاهرية.

ويتألف الكتاب من اثني عشر جزءاً حديثياً، وطبع في جزأين، جعلت كل ستة أجزاء في جزء، وجاء الجزء الأول من النسخة المطبوعة في (٢٤٠) صفحة، والجزء الثاني في (٢٠٥) صفحات.

د. وصف الكتاب وطريقة تصنيفه:

والكتاب يشتمل على مقدمة قصيـرة، ثم على أبحاث تتلخص في حض الشارع على التفقه، والنظر في الأحكام وأدلتها، وفضل الفقهاء، ثم على أبواب تبحث في أصول الفقه، ثم على بيان محمود الرأي ومذمومه، ثم على بيان كيفية الاجتهاد وترتيب الأدلة، ثم على الكلام في النظر والجدل، وأخيراً على بيان الآداب التي ينبغي أن يتخلق بها الفقيه والمتفقه، وما يلزم كُلًّا منهما.

أما المقدمة، فإنها تشتمل بعد حمد الله تعالى- على أن الله وكل بحفظ هذا الدين من الصحابة والتابعين، من تقوم به الحجة، وترتفع بقوله الشبهة، وقال: «وهؤلاء هم الفقهاء» فقال في أول المقدمة:

«الحمد لله الذي شَيّد منار الدين وأعلامه، وأوضح للخلق شرائعه وأحكامه، وبعث صفوته وخصائص أوليائه المصطفين، لتبليغ رسالته من أنبيائه، يدعون إلى توحيده، وترك ما خالفه من الملل، لئلا يكون للناس على الله حجة بعد الرسل، وختم الدعوة بنبينا محمد ﷺ سيد المرسلين، وفضله على من سبق وغبَرَ من الأولين والآخرين، وجعل شريعته مؤيدة إلى يوم الدين، ووكل بحفظها من الصحابة والتابعين، من تقوم به الحجة وترتفع بقوله الشبهة، وهم الفقهاء الذين ألزمهم حراسة شريعته، والتفقه في دينه، فقال تبارك وتعالى: ﴿كونوا ربانيين بما كنتم تعلمون الكتاب وبما كنتم تدرسون﴾ وقال: ﴿وما كان المؤمنون لينفروا كافة، فلولا نفر من كل فرقة منهم طائفة ليتفقهوا في الدين ولينذروا قومهم إذا رجعوا إليهم لعلهم يحذرون﴾.

وهكذا أخذ يدعم هذا المعنى بالآيات الكريمة، والأحاديث الشريفة، إلى أن وصل إلى ذكر ملخص أبحاث الكتاب فقال:

«وأنا أذكر ممّا رُوي عنه ﷺ في ذلك[1]، ما يحدُو ذا الرأي الأَرْشَد، والطريق الأقصد، على التفقه في دين الله، والنظر في أحكامه، والاجتهاد في تعليم ذلك وحفظه ودراسته، وأذكر من أصول الفقه، وتثبيت الحِجَاج، ومحمود الرأي ومذمومه، وكيفية الاجتهاد وترتيب أدلته، والآداب التي ينبغي أن يتخلق بها الفقيه والمتفقه، واستعمالهما الهدى والوقار، والخشوع والإخبات في تعلمها وتعليمها، وما يلزم الفقيه المجتهد، والمتفقه المسترشد، ويجب عليهما، ويستحب لهما، ويكره منهما، ما يتبين نفعه لمن فهمه، ووفق للعمل به إن شاء الله».

الباعث على تأليف الكتاب:

ويبدو ان الباعث له على تصنيف هذا الكتاب، ما ذكره في باب: «أن مثل العلماء كمثل النجوم»[2]. في معرض الكلام على حديث: (نضر الله امرءاً سمع منا حديثاً فحفظه، حتى يبلغه غيره، فرب حامل فقه ليس بفقيه، ورب حامل فقه إلى من هو أفقه منه)[3].

فبيّن أن أكثر كَتَبَة الحديث في زمانه، ليس عندهم عِلْم بفقه الحديث الذي يحملونه، ولا يهمهم من الحديث إلا جمعه، وهذا ما حمل أهل البدع من المتكلمين، ومن غلب عليه الرأي من المتفقهين، أن يطعنوا في أهل الحديث، ويشبهوهم بالزوامل التي تحمل الأسفار على ظهورها، ولا تعلم منها شيئاً.

كان ذلك بسبب قلة بصيرة أهل زمنه بما جمعوه، وعدم حضورهم مجالس الفقهاء، وذمهم أصحاب القياس مطلقاً، وعدم تمييزهم بين محمود الرأي ومذمومه، ثم تقليدهم أهل الرأي في المسائل التي تعرض لهم، فوقعوا في تناقض شنيع، فحق أن يُطْلَق فيهم القول الفظيع، وهذا ما قاله الخطيب بعد ذكر حديث: (نضر الله امرءاً):

«فأخبر ﷺ، أنه قد يحمل الحديث من يكون له حافظاً، ولا يكون فيه فقيهاً.

---

(١) أي فرضية التعلم والتفقه.

(٢) المجلد الثاني: ص ٧٠ وما بعدها.

(٣) قد أشار مصحح الكتاب في مقدمته إلى هذا.

وأكثر كتبة الحديث في هذا الزمان، بعيد من حفظه، خالٍ من معرفة فقهه، لا يعرفون بين معللٍ وصحيح، ولا يميزون ما بين مُعَدَّل من الرواة ومجروح، ولا يسألون عن لفظ أُشكل عليهم رسمه، ولا يبحثون عن معنى خفي عنهم عِلْمُه، مع أنهم قد أذهبوا في كَتْبه أعمارَهم، وبَعُدَتْ الرحلة لسماعه أسفارهم، فجعلوا لأهل البدع من المتكلمين، ولمن غلب عليه الرأي من المتفقهين، طريقاً إلى الطعن على أهل الآثار، ومَنْ شغل فيه بسماع الأحاديث والأخبار، حتى وصفوهم بضروب الجهالات، ونبذوهم بأسوأ المقالات، وأطلقوا ألسنتهم بسببهم، وتظاهروا بعيب المتقدمين وثَلْبهم.

وضربوا لهم المثل بقول الشاعر:

زوامل للأسفار لا علم عندهم ... بجيدها إلا كعلم الأباعر

لعمرك ما يدري المَطِيُّ إذا غدا ... بأحماله أو راح ما في الغرائر

كل ذلك لقلة بصيرة أهل زماننا بما جمعوه، وعدم فقههم بما كتبوه وسمعوه، ومَنْعِهم نفوسَهم عن محاضرة الفقهاء، وذمهم مستعملي القياس من العلماء، لسماعهم الأحاديث التي تعلق بها أهل الظاهر في ذم الرأي والنهي عنه، والتحذير منه، وأنهم لم يميزوا بين محمود الرأي ومذمومه، بل سبق إلى نفوسهم أنه محظور على عمومه، ثم قلدوا مستعملي الرأي في نوازلهم، وعَوَّلوا فيها على أقوالهم ومذاهبهم، فنقضوا بذلك ما أحَلّوه، واستحلوا ما كانوا حرموه، وحق لمن كانت حاله هذه، أن يُطْلَق فيه القول الفظيع، ويُشَنَّع عليه بضروب التشنيع»[1].

ثم ذكر بأن ما حدث ـ من جهل كَتَبَة الحديث في زمنه بفقه الأحاديث التي يجمعونها، وذمهم الرأي وأصحابه مطلقاً، وما تبع ذلك من طعن أهل البدع من المتكلمين، ومن غلب عليه الرأي من المتفقهين، في أهل الحديث عامة، حتى المتقدمين منهم ـ سبب له اغتماماً، وأثارت معرفته فيه اهتماماً، لأمرين هما:

---

(١) المجلد الثاني: ص ٧١ ـ ٧٣

١ـ قصد بعض أهل الكلام والمتفقهين، الوقيعة في المتقدمين من أئمة أهل الحديث.

٢ـ وازدراؤهم كَتَبَةَ الحديث في زمن الخطيب.

وعَقَّبَ على ذلك بأنه لا ينبغي الوقيعة في المتقدمين من أهل الحديث، نحو مالك والأوزاعي، لأنهم القائمون بحفظ الشريعة، وكذلك، لا يجوز الطعن في كتبة الحديث المتأخرين، لأن لهم حُرْمة يجب رعايتها، لتحليهم بسماع الحديث، واكتتابه وروايته ونقله.

وهذا نص ما قاله الخطيب:

«فبلغ مني ما ذكرتَه اغتماماً، وأثر في معرفتي به اهتماماً، لأمرين. أحدهما: قصدُ مَنْ ذكرت لك الوقيعةَ في متقدمي أئمة أهل الحديث، القائمين بحفظ الشريعة، لأنهم رأس مالي، وإلى علمهم مآلي، وبهم فخري وجمالي، نحو مالك والأوزاعي، وشعبة والثوري، ويحيى بن سعيد القطان.. فبهم في علم الحديث أُكْثِرُ الفَخر، لابناقليه وحامليه في هذا العصر»[1].

ثم قال: «والأمر الآخر، ازدراؤهم بمن في وقتنا، والمتوسمين بالحديث من أهل عصرنا، فإن لهم حرمة تُرْعَى، وحقاً يجب أن يؤدَّى، لتحليهم بسماعه واكتتابه، وتشبههم بأهله وأصحابه. وقد دلتنا الشريعة على السماع منهم، وأذنت لنا في الأخذ عنهم، وورد بذلك مأثور الأثر، عن سيد البشر ﷺ، وأقر بالزلفى عينيه، في قوله: (نضر الله امرءاً سمع منا حديثاً فحفظه حتى يبلغه غيره)»[2].

ثم أوضح الخطيب أن كل من طعن على أهل الحديث، هو أحد رجلين: إما عاميٌّ جاهل، أو خاص متحامل. أما الجاهل فمعذور. وأورد أقوالاً لبعض الأئمة، تدل على ذلك. وأما المتخصص ـ وهم في نظره أهل الرأي والمتكلمون ـ فبين أن أهل الرأي بنوا أكثر مسائلهم على أخبار ضعيفة واهيةٍ عند أهل النقل، فإذا سُئلوا ـ أي أهل الحديث ـ عنها، بينوا ضعفها، وعدم صحة الاحتجاج بها، فيغتاظ أهل

---

(١) المصدر السابق: ص ٧٣.

(٢) المصدر السابق: ص ٧٣.

الرأي منهم، لأنهم هدموا لهم ما قد شَيَّدوه، وعللوا ما ظنوا صحته واعتقدوه.

وأن المتكلمين معذورون في عيب أهل الحديث، لما بينهم من التباين، الباعث على البغضاء والتشاحن، واعتقادهم في جُل ما ينقلونه، ومعظم ما يروونه ويتداولون إبطالَه.

ونص الخطيب كما يلي:

«وأما طعن المتخصصين من أهل الرأي والمتكلمين، فأنا أبيّن السبب فيه، ليعرفه من لم يكن يدريه. أما أهل الرأي، فجُلَّ ما يحتجون به من الأخبار واهية الأصل، ضعيفة عند العلماء بالنقل. فإذا سئلوا عنها، بينوا حالها، وأظهروا فسادها، فشق عليهم إنكارهم إياها، وما قالوه في معناها، وهم قد جعلوها عمدتهم، واتخذوها عدتهم، وكان فيها أكثر النصرة لمذاهبهم، وأعظم العون على مقاصدهم ومآربهم. فغير مُسْتَنْكَر طعنهم عليهم، وإضافتهم أسباب النقص إليهم، وترك قبول نصيحتهم في تعليلهم، ورفض ما بينوه من جرحهم وتعديلهم، لأنهم قد هدموا ما شيدوه، وأبطلوا ما راموه منه وقصدوه، وعللوا ما ظنوا صحته واعتقدوه. وأما المتكلمون فهم معذرون فيما يظهرونه من الازدراء بهم، والعيب لهم، لما بينهم من التباين الباعث على البغضاء والتشاحن، واعتقادهم في جل ما ينقلونه، وعظم[1] ما يروونه ويتداولونه إبْطالَه، وإكفار الذين يصححونه، وإعظامهم الفِرْية، وتسميتهم لهم الحشوية. واعتقاد المحدثين في المتكلمين غير خاف على العلماء والمتعلمين منهما، كما قال الأول:

الله يعلم أنَّا لا نُحِبُّكُمُ ولا نلومكم إذ لا تحبونا

لقد ذكرتُ السبب الموجب لتنافي هذين الفريقين، وتباعد ما بين هاتين الطائفتين»[2].

ثم ختم الخطيب ذلك كله بنصيحة فَذَّة جامعة، تَوَجَّهَ بها لصاحب الحديث

---

(١) الظاهر أنها: و «معظم».

(٢) المصدر السابق: ص ٧٧.

خاصة، ولجميع طلبة العلم عامة، وهي نصيحة جديرة بأن تكون عنوان جميع طلبة العلم والعلماء، من المحدثين والمتكلمين والفقهاء، ورائدهم في نظرة كل فريق منهم إلى الفريق الآخر.

وسأورد هنا فقرة قصيرة من أولها، وسأترك البحث في باقي جزئياتها، إلى البحث في كتاب: «نصيحة أهل الحديث»، لأن الخطيب قد جاء بنص ذاك الكتاب كله في هذا المكان.

وهذه أول النصيحة:

«ورسمتُ في هذا الكتاب لصاحب الحديث خاصة، ولغيره عامة، ما أقوله نصيحة مني له، وغيرة عليه، وهو أن يتميز عمن رضي لنفسه بالجهل، ولم يكن فيه معنى يُلْحِقُه بأهل الفضل، وينظر فيما أذهب فيه معظم وقته، وقطع به أكثر عمره، من كَتْب حديث رسول الله ﷺ وجمعه، ويبحث عن علم ما أُمِرَ به من معرفة حلاله وحرامه، وخاصّه وعامه، وفرضه وندبه وإباحته، وحظره، وناسخه ومنسوخه، وغير ذلك من أنواع علومه، قبل فوات إدراك ذلك فيه»[1].

أقسام الكتاب تفصيلاً:

أما القسم الأول من الكتاب:ـ بعد المقدمة ـ فقد بدأه المصنف بذكر الروايات عن النبي ﷺ، في فضل التفقه والأمر به والحث عليه، والترغيب فيه، فساق حديث: (من يرد الله به خيراً يفقهه في الدين). ثم أورده من عدة طرق ـ كعادته ـ ثم ساق حديث: (تجدون الناس معادن، خيارهم في الجاهلية، خيارهم في الإسلام إذا فقهوا). وأعقب ذلك بالكلام على تفضيل مجالس الفقه على مجالس الذكر، واستدل له بالأحاديث وبعض الآثار، ثم بين أن حِلَق الفقه هي رياض الجنة، وأن الفقه أفضل من كثير من العبادات، وأن الفقهاء أفضل من العُبَّاد، وأن الفقيه يشفع يوم القيامة، وأن فقيهاً واحداً أشد على الشيطان من ألف عابد، واستدل لكل ما مر من المعاني بالأحاديث والآثار.

---

(١) المصدر السابق: ص ٧٧ ـ ٧٨.

ثم ذكر تأويل قوله تعالى: ﴿أطيعوا الله وأطيعوا الرسول وأولي الأمر منكم﴾، فذكر أن أولي الأمر في هذه الآية هم الفقهاء، وأسند هذا التأويل إلى ابن عباس، وجابر، ومجاهد، وعطاء، والحسن.

ثم ذكر تأويل قوله تعالى: ﴿ومن يُؤْتَ الحكمة فقد أُوتي خيراً كثيراً﴾. فأفاد أن الحكمة في هذه الآية، هيَ الفقه والعلم، وأسند ذلك إلى مجاهد وغيره.

ثم ساق أحاديثَ وآثاراً، تدل على أن الله تعالى لا يخلي الوقتَ من فقيه أو متفقه. وبعدها ذكر أخبار من ارتفع من العبيد بالفقه، حتى جلس مجلس الملوك. فمنها: أن عطاء- وكان عبداً أسودَ، وأنفه كأنه باقِلاة - جاءه أمير المؤمنين سليمانُ ابن عبد الملك وابناه، فجلسوا إليه وهو يصلي، فلما صلى، انفتل إليهم، فما زالوا يسألونه عن مناسك الحج- وقد حَوَّلَ قفاه إليهم - ثم قال سليمان لابنيه: قُوما، فقاما، فقال: يا بَنِيَّ لا تَنِيَا في طلب العلم، فإني لا أنسى ذُلَّنا بين يدي هذا العبد الأسود».

ثم ساق عدداً من الأحاديث والآثار، التي تدل بجملتها على جلالة الفقه والفقهاء، وأعقب ذلك بذكر أخبار تدل على أن مِنْ إدْبار الدين، ذهاب الفقهاء.

ثم استدل على وجوب التفقه في الدين على المسلمين كافة، بحديث: (طلب الفقه فريضة). وساقه من عدة طرق بألفاظ مختلفة، وهكذا، حتى ختم هذا القسم بذكر تقسيم سيدنا علي رضي الله عنه أحوال الناس في طلب العلم[1].

وأما القسم الثاني من الكتاب:- وهو الذي تتعلق مباحثه بأصول الفقه - فقد استهلَّه المصنف ببابين صغيرين ، أولهما لبيان معنى الفقه، والثاني لبيان أصول الفقه ، وأفاد أنَّ أصول الفقه هو الأدلة التي يبني عليها الفقه ، وهي ثلاثة : الكتاب واولسنة والإجماع ، وقال : إنه سيذكر كل أصل منها على التفصيل ، وكيف يترتب بعضها على بعض . وأما القياس ،فسيذكر ما يجوز منه وما لا يجوز.

ثم بدأ بالأصل الأول، وهو الكتاب، فسرد عدة آيات تبين أن الله تعالى

(١) يراجع هذا القسم من المجلد الأول من ص ٢ إلى ص ٥٣، من النسخة المطبوعة.

أنزل هذا الكتاب هداية وتبياناً للناس، كما أورد عدداً من الاحاديث تدل على أن النجاة والفلاح، في اتباع هدي كتاب الله تعالى، وأن من ابتغى العلم في غيره أضله الله.

ثم ذكر ستة مباحث أصولية ضمن هذا الأصل، وهي: مبحث المُحْكَم والمتشابه، والأمر والنهي، والعموم والخصوص، والمبين والمجمل، والناسخ والمنسوخ، ، والحقيقة والمجاز، وبالنسبة للمجاز، فقد أكد وجوده في اللغة والسنة والقرآن، وقال: إن الرسول ﷺ تكلم بالمجاز ثم قال: إن بعض الناس أنكر المجاز في اللغة، وأنه حكى عن أبي بكر محمد بن داود بن علي الأصبهاني، أنه قال: ليس في القرآن مجاز، ثم خطّأه مستدلاً على ذلك، بأن المجاز لغة العرب وعادتها، وإنما نزل القرآن بألفاظها ومذاهبها ولغاتها. ثم أتى بأمثلة من القرآن الكريم، منها قوله تعالى: ﴿جداراً يريد أن ينقضَّ﴾. فقال: ونحن نعلم ضرورة أن الجدار لا إرادة له[1].

ثم شرع في الأصل الثاني وهو السنة، فعرّفها لغة وشرعاً، وبين أنها حجة على جميع الأمة، وقد أطال في هذا الأصل، بحيث استغرق ستاً وستين صفحة، وذكر فيه تسعة عشر مَبْحَثاً[2].

ثم بدأ بالأصل الثالث، وهو الإجماع. فبين أن إجماع أهل الاجتهاد في كل عصر حجة من حجج الشرع، وأنه لا يجوز أن تجتمع الأمة على الخطأ. وذكر أن النَظَّام ذهب إلى أنه يجوز إجماع الأمة على الخطأ، ثم ذكر قول الرافضة، وهو أن الإجماع ليس بحجة، وأن الحجة قول الإمام وحده، وذكر حجتهم في ذلك، ثم رد عليهم، ثم استدل على حجية الإجماع وأسهب.

ثم ذكر بأن الإجماع ليس وقفاً على الصحابة خاصة، ثم ذكر خمسة مباحث أخرى تتعلق بالإجماع[3].

وبعد الانتهاء من الإجماع، ذكر القياس، فعرّفه، وأوضح حقيقته، وبين أنه

---

(١) يراجع الأصل الأول في المجلد الأول، من ص ٥٥ إلى ص ٨٦.
(٢) يراجع الأصل الثاني في المجلد الأول من ص ٨٦ إلى ص ١٥٤.
(٣) يراجع الأصل الثالث في المجلد الأول من ص ١٥٤ إلى ص ١٧٧.

حجة في إثبات الأحكام العقلية، مثل حدوث العالم، ثم قال: «ومن الناس من أنكر ذلك» فخطَّأه، واستدل على فساد قوله. ثم قال: «وهو حجة في الشرعيات أيضاً، وطريق لمعرفة الأحكام. ودليل من أدلتها من جهة الشرع». ثم ذكر ذهاب ابراهيم النَظَّام والرافضة إلى أنه ليس بطريق للأحكام الشرعية، ولا يجوز ورود التَّعَبدِبه من جهة العقل، وذكر قول داود بن علي وأهل الظاهر، وهو جواز ورود التعبد به من جهة العقل، إلا أن الشرع ورد بحظره والمنع منه.

ثم ذكر مباحث كثيرة تتعلق بالقياس، ومنها مبحث في ذكر القياس المحمود، والقياس المذموم، وقد رأيت إيراده هذا بكامله، لنستطلع رأيَ الخطيب في القياس.

قال الخطيب: «القياس على ضربين: ضرب منه في التوحيد، وضرب في أحكام الشريعة. فالقياس في التوحيد على ضربين: ضرب هو القياس الصحيح، وهو ما استدل به على معرفة الصانع تعالى وتوحيده، والإيمان بالغيب والكتب، وتصديق الرسل. فهذا قياس محمود فاعله، مذموم تاركه. **والضرب الثاني** من القياس في التوحيد، هو القياس المذموم، الذي يؤدي إلى البدعة والإلحاد، نحو تشبيه الخالق بالخلق، وتشبيه صفاته بصفات المخلوقين، ودفع قايسه، ما أثبت الله تعالى لنفسه، وَوَصَفَتْه به رسلُهُ، مما ينفيه القياس بفعله. وأما الضرب الثاني من القياس، وهو المتعلق بأحكام الشريعة، فهو على وجهين أيضاً: أحدهما، قياس الشيءعلى نظيره وشبيهه، فذلك محمود، والآخر قياس على غير نظيره وشبيهه، فذلك مذموم»[(١)].

وبعد انتهائه من القياس، تكلم على استصحاب الحال، ثم على حكم الأشياء قبل ورود الشرع بها، ثم على ترتيب استعمال الأدلة واستخراجها.

وأما القسم الثالث من الكتاب: فقد خصصه المؤلف لأبحاث تتعلق في النظر والجدل. فبدأ بتعريف كل من النظر والجدل، وأوضح حقيقة كل منهما، ومثّل لذلك. وقال: «فمن وضع الرأي في حقه، واستعمل النظر في موضعه، سدد إلى

---

(١) المجلد الأول: ص ٢٠٩.

الحق المطلوب». ثم قال: «وقد ذهب قوم قصرت علومهم، وبعدت أفهامهم إلى إنكار المناظرة، وإبطال المجادلة، وتعلقوا في ذلك بما سنذكره، ونجيب عنه إن شاء الله».

ثم ذكر أدلتهم وأجاب عنها، وقد أطنب في هذا القسم أيضاً، فاستغرق هذا البحث زهاء (٦٥) صفحة[1]، ذكر فيه مباحث وفصولاً مفيدة، فيها ذكر ما لا بد للمتجادلين من معرفته، وأدب الجدل، وذيَّل تلك الأبحاث، بمسألة تعدد الحق في أقوال المجتهدين، أو عدم تعدده.

وأما القسم الرابع من الكتاب، فقد ذكر فيه أبحاثاً يتعلق بعضها بالتقليد، وبعضها في أهمية وجود الفقهاء والعلماء، ونصيحة أهل الحديث خاصة، وغيرهم عامة.

فبدأ بالكلام على التقليد، وما يسوغ منه، وما لا يسوغ، فعرّف التقليد، بأنه قبول القول من غير دليل. وملخص هذا البحث هو: أن الأحكام العقلية لا يجوز فيها التقليد، وأما الأحكام الشرعية، فما كان منها معلوماً من الدين بالضرورة، فلا يجوز التقليد فيه، لأن الناس كلهم يشتركون في إدراكه والعلم به، فلا معنى للتقليد فيه.

وما لا يُعْلَم منها إلا بالنظر والاستدلال، فهذا يسوغ فيه التقليد. ثم بين من يسوغ له التقليد، ومن لا يسوغ.

وبعد ذلك عقد باباً بيَّن فيه أهمية وجود العلماء والفقهاء، وأنهم في الأرض كالنجوم في السماء، وذكر في ثنايا هذا البحث، في معرض الكلام عن حديث: «نضر الله امرءاً...». ما قد مَرَّ[2] بنا من بيان حال أهل الحديث في زمنه، وموقفهم من الفقهاء، وموقف الفقهاء منهم، ثم تقديم النصيحة لهم جميعاً.

وبعد الانتهاء من النصيحة، بدأ بالقسم الخامس من الكتاب - وهو القسم الأخير - ويمكن تسمية هذا القسم بـ «أدب الفقيه والمتفقه»، وهو قسم كبير قد استغرق (١١٨) صفحة، ذكر فيه أبواباً وفصولاً قيّمة في أدب الفقيه والمتفقه، وما

---

(١) يراجع هذا القسم من المجلد الأول من ص ٢٢٩ إلى ص ١٦٥ من المجلد الثاني.
(٢) عند البحث «الباعث على تأليف الكتاب».

ينبغي لكل منها، وهي أبحاث جديرة بأن يتمعن فيها كل فقيه ومتفقه، ومُفْتٍ. وقد ذكر مجمل أبحاث هذا القسم في أول البحث[1] فقال:

«وأنا أذكر كيف ينبغي أن يكون أخذ المتفقه الفقه، وتلقيه عن المدرس والمذاكرة به، والحفظ له، ومقدار ما يمكنه حفظه، ورياضة نفسه، وإجمامها خوف السآمة عليها، واستعمال حسن الأدب بحضرة الفقيه وأصحابه، وأخلاق الفقيه في تدريسه، وما يستحب له ويكره منه، وأرتب ذلك ترتيباً، إذا اعتمده طالب العلم سهل عليه مَنَاله، وكان على ما يقصده ويبغيه، عوناً له إن شاء الله تعالى»[2].

هـ ـ كلمة ختامية في الكتاب:

الكتاب ـ كما مر بيان موضوعاته ـ يعتبر من الكتب التي تبحث في علم أصول الفقه. فقد بسط مسائل أصول الفقه الرئيسية، وأوضحها أحسن إيضاح، بأسلوب سهل ميسور، يفهمه طالب العلم العادي، كما أن الكتاب يعتبر من الكتب التي تبحث في أدب الفقيه والمتفقه، وقد اشتمل على أبحاث رائعة في هذا الباب، وقلَّ أن نجد مثل هذه الأبحاث مجموعة في مكان واحد.

ويظهر للقارىء بجلاء من خلال قراءته لهذا الكتاب، أن الخطيب يرفع من قيمة الفقه، ويُكبِرُ شأن الفقهاء، ويعيب على بعض أصحاب الحديث، الذين شغلوا أنفسهم بجمع الحديث وتتبع طرقه، بدون النظر في فقهه ومعانيه، كما يعيب عليهم بعدهم عن مجالسة الفقهاء، والاستفادة من فقههم، والاغتراف من علمهم.

كما يرى القارئ، كيف قسم الخطيب القياس إلى محمود ومذموم، وكيف بين للذين يقفون عند النصوص، ولا يُعْمِلون القياس المحمود، أن في عملهم قصوراً عن إدراك الفقه، وغفلة عن فهم كثير من نصوص الدين.

وموقف الخطيب هذا في التوفيق بين الحديث والفقه، وبين أصحاب الحديث والفقهاء، موقف رائع وعظيم، لأنه قرر أنه لا بد لصاحب الحديث من الاستفادة من

---

(١) يراجع هذا القسم في المجلد الثاني، من ص ٨٦ إلى ص ٢٠٤، وهي آخر الكتاب.

(٢) المجلد الثاني: ص ٨٦.

الفقهاء، وسلوك طريقهم في فهم النصوص، كما أنه لا بد للفقيه من الاستفادة من المحدثين، الذين يمدونهم بالنصوص التي هي مجال فقههم واستنباطهم. ولا غرابة في موقف الخطيب هذا، فقد حمل لواء التوفيق بين أصحاب الحديث والفقهاء، في عدد من كتبه، ككتاب «شرف أصحاب الحديث»، وكتاب «نصيحة أهل الحديث»، وغيرهما.

الكتاب الثالث عشر

النّصيحة لأهل الحديث

أ- مقدمة:

ذَكَرَ هذه الرسالة، ابن خير الإشبيلي، في فهرسته ص ٢٢٦. ويوجد نسخة مخطوطة منها في دار الكتب الظاهرية بدمشق، وتقع في أربع صفحات، وقد ذَكَرْتُ أثناء بحثي في كتاب «الفقيه والمتفقه»، أن الخطيب نقلها كلها، ووضعها داخل كتابه المذكور.

وقد طبعت الرسالة في مصر، مع رسائل أخرى للخطيب والنسائي، وحققها وعلق عليها السيد صبحي البدري السامرّائي، وقد جاءت في سبع صفحات من النسخة المطبوعة، من ص: (٢٩ إلى ٣٥)، وأغلاطها كثيرة.

ب- وصف الرسالة وطريقة تصنيفها:

الرسالة في الحقيقة، عبارة عن نصيحة لأهل الحديث الذين غَلَوا في الاهتمام بشأن كتابة الحديث، ومعرفة طرقه وأسانيده، وانشغالهم بذلك عن البحث في أحكامه وما فيه من حلال أو حرام، وذمهم الفقهاء، وابتعادهم عن مجالسهم، فقدّم لهم هذه النصيحة، وضرب لهم الأمثلة الكثيرة المقنعة، على أنه يجب عليهم النظر فيما جمعوه من الحديث، والبحث عن أحكام ما كتبوه ودَوَّنوه، كما يجب عليهم أن يجالسوا الفقهاء، ليتعلموا طريق التفقه والاستنباط، وهذا نص من مقدمة الرسالة:

قال الخطيب: «رسمت في هذا الكتاب لصاحب الحديث خاصة، ولغيره عامة، ما أقوله مني نصيحة له، وغيرة عليه، وهو أن يتميز عمن رضي لنفسه بالجهل، ولم يكن فيه معنى يلحقه بأهل الفضل، وينظر فيما أذهب فيه معظم وقته، وقطع به أكثر عمره، من كَتْب حديث رسول الله ﷺ وجمعه، ويبحث عن علم ما أُمِرَ

به، من معرفة حلاله وحرامه، وخاصه وعامه، وفرضه وندبه، وإباحته وحظره، وناسخه ومنسوخه، وغير ذلك من أنواع علومه، قبل فوت إدراك ذلك»[1].

وبعد هذه المقدمة، أخذ يسرد الأحاديث والآثار، ليدعم ما قاله. فمن جملة ما ساقه،حديث أن رسول الله ﷺ قال:(كونوا دُرَاة، ولا تكونوا رُواة، حديثٌ تعرفون فقهه خير من ألف حديث تروونه)[2].

كما ساق بإسناده إلى مالك بن أنس، أنه قال لابْنَيْ أخيه: أبي بكر، وإسماعيل، ابني أبي أويس: «أراكما تحبان هذا الشأن وتطلبانه. قالا: نعم. قال: إن أحببتما أن تنتفعا به، وينفع الله بكما فأَقلّا منه، وتفقها»[3].

وبعد سرده لعدد من الأحاديث والآثار قال الخطيب: «إنما أسرعت ألسنة المخالفين إلى الطعن على المحدثين، لجهلهم أصول الفقه وأدلته، في ضمن السنن، مع عدم معرفتهم بمواضعها. فاذا عُرِفَ صاحبُ الحديث بالتفقه، خَرِسَتْ عنه الألسن، وعظم محله في الصدور والأعين، وخَشِيَ مَنْ كان عليه يَطْعَن»[4].

ثم تابع يسرد الأحاديث والآثار حتى انتهت الرسالة.

جـ- كلمة ختامية في الرسالة:

تكلمت في الكلمة الختامية في كتاب: «الفقيه والمتفقه»، فقلتُ: إن الخطيب قد حمل لواء التوفيق بين أصحاب الحديث والفقهاء، وكان يدعو دائمًا إلى التقارب بين الفريقين، والتعاون بين الطائفتين، وكان يمقت التباعد بينهم والفرقةَ، وتوجيهَ الطعن من كلا الفريقين للآخر.

وهذه الرسالة، هذا موضوعها، بل هو وحده غرضُها وهدفُها.

أقول: يجدر بإخواني أصحاب الحديث، وأنصار السنة، وجمعيات أهل الحديث في هذه الأعصار أن يقرأوا هذه الرسالة بإمعان لعلهم يصلون

---

(١) ص ٢٩ من النسخة المطبوعة ضمن رسائل أخرى. (٢) ص ٣٠.

هذا والحديث في سنده أبو الصلت وهو عبد السلام بن صالح الهروي، قال عنه الحافظ، ابن حجر في التقريب: «صدوق له مناكير، وكان يتشيع، وأفرط العُقَيْلي فقال كذاب» وتراجع ترجمته أيضاً في ميزان الاعتدال: ٢/٦١٦.

(٣) ص ٣٠. (٤) ص ٣١.

إلى ما أراده الخطيب منهم، من عدم طعنهم على الفقهاء والمتفقهيـــن. ومن أخذهم بأصول الفقه وقواعده، في فهم النصوص واستنبـاط الأحكام منها.

وهذا لا يعني إعفاءَ المتفقهة من بحث الأدلة، ومعرفة الأحاديث الصحيحة من السقيمة، كما لا يعني أيضاً عدم استفادتهم من المشتغلين بالحديث في هذه الأزمان، والرجوع إليهم فيما يشكل عليهم من أمور الحديث، ومعرفة مرتبته.

الكتاب الرابع عشر

تقييد العلم

أ- أشهر من ذكره من المصنفين:

١- **المالكي**: وقال: إنه في جزأين.

٢- **شهبة**: وقال: إنه في ثلاثة أجزاء.

٣- **الذهبي**: في التذكرة.

٤- **ابن الجوزي**: في المنتظم.

٥- **ياقوت**: في معجم الأدباء.

٦- **ابن خير الإشبيلي**: ص ٢٦٠- ٢٦١. وقال: وهو من جيد الكتب.

ب - وجوده:

توجد منه نسخة مخطوطة في المكتبة الظاهرية بدمشق، مؤلفة من ثلاثة أجزاء، وهي نسخة كاملة مكتوبة بخط جيد، مؤلفة من (٣٣) ورقة، وعلى كل جزء من أجزائها سماعات، وهي من كتابة تلميذ الخطيب، غيث بن علي بن عبد السلام الأرمنازي، وكتبها في شوال سنة إحدى وستين وأربعمائة، أي كانت كتابتها في حياة المؤلف. **ويقول كاتبها في آخر الجزء الثالث منها**: «عارضتُ به أصل الخطيب». فهي نسخة قيّمة موثوقة غاية الوثوق، كأننا، - حين نأخذ منها-، نأخذ من المؤلف.

وقد صَوَّرْتُ الكتاب، - ولله الحمد والمنة-، وهو الآن عندي.

جـ - طبعاته:

وقد طبع الكتاب بدمشق، طبعه المعهد الفرنسي بدمشق، وقد قام بالإشراف على طبعه والتعليق عليه للمعهد الفرنسي المذكور، الأستاذ يوسف العش، والطبعة جيدة ومحققة.

د- وصف الكتاب وطريقة تصنيفه:

يتألف الكتاب من مقدمة صغيرة وعشرة أبواب، وهذه الأبواب هي:

١- باب ذكر الرواية عن رسول الله ﷺ، أنه نهى عن كتب ما سوى القرآن.

٢- باب ذكر الأحاديث الموقوفة عن الصحابة رضوان الله عليهم في ذلك.

٣- باب ذكر الرواية عن التابعين في ذلك.

٤- باب وصف العلة في كراهة كتابة الحديث.

٥- باب ذكر ما رُوي عن النبي ﷺ، أنه أمر الذي شكا إليه سوء الحفظ، أن يستعين بالخط.

٦- باب ذكر ما رُوي عن النبي ﷺ، أنه قال: (قيّدوا العِلْم بالكتاب).

٧- باب ذكر الرواية عن عبد الله بن عمرو بن العاص، أنه استأذن رسول الله ﷺ في كتب حديثه عنه، فأذن له.

٨- باب ذكر من رُوي عنه من الصحابة رضي الله عنهم، أنه كتب العلم، أو أمر بكتابته.

٩- باب ذكر الرواية عن التابعين رضي الله عنهم أجمعين في ذلك.

١٠- باب في فضل الكتب ومنافعها.

أما المقدمة، فهي قصيرة لا تتجاوز نصف صفحة من النسخة المخطوطة، وقد بين فيها أن الحفظ يكون بالقلب ويكون بالكتاب. وذكر أنه جاء عن رسول الله ﷺ، النهي عن كتابة ما سوى القرآن، وأن بعض السلف أخذ الأمر على ظاهره، وتشدد في منع الكتابة، وأن بعضهم أجاز ذلك، وأنه سيذكر ما رُوي من الكراهة في كتابة العلم، مع بيان وجه الكراهة، وختم المقدمة بترجيحه إباحة الكتابة للعلم، واستحبابها، وأنه سيبين ذلك في أبواب الكتاب.

وهذا نص المقدمة:

قال الخطيب: - بعد حمد الله والصلاة على رسوله وآل بيته - «أما بعد، فإن

الله سبحانه جعل للعلوم مَحَلَّين، أحدهما القلوب، والآخر الكتب المدونة. فمن أُوتي سمعاً واعياً، وقلباً حافظاً، فذاك الذي علت درجته، وعظمت في العلم منزلته، وعلى حفظه مُعَوَّلُه. ومن عجز عن الحفظ قلبه، فَخَطُّ علمَه وكتبه، كان ذلك تقييداً منه له، إذ كتابته عنده آمن من قلبه، لما يعرض للقلوب من النسيان، (ويتقسم)[1] الأفكار من طوارق الحدثان. وقد جاء عن رسول الله ﷺ أنه قال: (لا تكتبوا عني شيئاً سوى القرآن، ومن كتب عني غير القرآن فليمحه). فحمل جماعة من السلف حكم كتاب العلم على ظاهر هذا الخبر، وكرهوا أن يكتب شيء من الحديث وغيره، في الصحف، وشددوا في ذلك، وأجاز آخرون منهم كتاب العلم وتدوينه، وأنا أذكر بمشيئة الله ما رُوي في ذلك من الكراهة، وأبين وجهها، وأن كَتْبَ العلم مباح غير محظور، ومستحب غير مكروه. وبالله أستعين وهو حسبي ونعم الوكيل»[2].

وأما **الباب الأول**: من الكتاب، فقد ساق بالسند ـ على عادته ـ إلى رسول الله ﷺ، حديث: «لا تكتبوا عني شيئاً سوى القرآن...». وساقه بروايات متعددة، وألفاظ متقاربة.

ثم ساق أحاديث عن بعض الصحابة، أنهم استأذنوا رسول الله ﷺ في كتابة الحديث، فلم يأذن لهم. من هؤلاء الصحابة، أبو سعيد الخدري وأبوهريرة، وزيد ابن ثابت.

وأما **الباب الثاني**: فساق فيه الأحاديث الموقوفة عن الصحابة، في النهي عن كتابة الحديث. منها حديث أنه قيل لأبي سعيد الخدري: «لو كتبتم فإنا لا نحفظ؟ قال: لا نُكْتِبكم، ولا نجعلها مصاحف؛ كان رسول الله ﷺ يحدثنا فنحفظ، فاحفظوا عنا كما كنا نحفظ عن نبيكم[3]».

ثم ذكر روايات بهذا المعنى عن ابن مسعود، وأبي موسى الأشعري وأبي هريرة وعبد الله بن عباس وابن عمر.

---

(١) هكذا في النسخة المخطوطة، ولعلها (وتقسم) الأفكار.

(٢) مقدمة كتاب: «تقييد العلم» ورقة (٢ : ١).

(٣) الورقة الثالثة، الوجه الأول.

وأما الباب الثالث: فساق فيه روايات عن التابعين في المنع من كتابة الحديث، وأورد فيه عدداً من الروايات، منها، «أن عبيد الله بن عبد الله، دخل على عمر بن عبد العزيز، فأجلس قوماً يكتبون ما يقول، فلما أراد أن يقوم، قال له عمر: صنعنا شيئاً؟ قال: وما هو يا ابن عبد العزيز؟ قال: كتبنا ما قلت، قال: وأين هو؟ . قال: فجيء به فحرق[1]».

وفي الباب الرابع: ذكر العلة في النهي عن كتابة الحديث، فذكر أولاً حديث عمر بن الخطاب، وأنه استشار الصحابة في كتابة السنن، فأشاروا عليه بكتابتها، وأن عمر استخار الله فيها شهراً ثم أصبح يوماً وقد عزم الله له، فقال: «إني كنت أردت أن أكتب السنن، وإني ذكرت قوماً، كانوا قبلكم كتبوا كتباً فأكبّوا عليها، وتركوا كتاب الله تعالى، وإني والله لا (ألبس)[2] كتاب الله بشيء أبداً». ثم ساق هذا الأثر من طرق كثيرة، ثم ساق غيرها وانتهى بقوله:

«فقد ثبت أن كراهة من كره الكتاب من الصدر الأول، إنما هي لئلا يضاهَى بكتاب الله تعالى غيره، أو أن يشتغل عن القرآن بسواه، ونهى عن الكتب القديمة أن تتخذ، لأنه لا يعرف حقها من باطلها، وصحيحها من فاسدها، مع أن القرآن كفى منها، وصار مهيمناً عليها، ونهى عن كتب العلم في صدر الإسلام وجدته، لقلة الفقهاء في ذلك الوقت، والمميزين بين الوحي وغيره، لأن أكثر الأعراب لم يكونوا فقهوا في الدين، ولا جالسوا العلماء العارفين، فلم يُؤْمَن أن يُلْحِقوا ما يجدون من الصحف بالقرآن، ويعتقدوا أن ما اشتملت عليه كلام الرحمن، وأمر الناس بحفظ السنن، إذ الإسناد قريب، والعهد غير بعيد، ونهى عن الاتكال على الكتاب، لأن ذلك يؤدي إلى اضطراب الحفظ، حتى يكاد يبطل. . .[3]».

ثم روى روايات كثيرة تدل على المنع من الكتابة، لئلا ينعدم الحفظ في الصدور، وانتهى في آخر الباب بقوله: «قلت: إنما اتسع الناس في كتب العلم، وعولوا على تدوينه في الصحف بعد الكراهة لذلك، لأن الروايات انتشرت،

---

(١) ق ٥ (٢) الكلمة غير واضحة في المخطوطة. (٣) ق ٧

والأسانيد طالت، وأسماء الرجال وكناهم وأنسابهم كثرت، والعبارات بالألفاظ اختلفت، فعجزت القلوب عن حفظ ما ذكرنا، وصار علم الحديث في هذا الزمان، أثبت من علم الحافظ، مع رخصة رسول الله ﷺ، لمن ضعف حفظه في الكتاب، وعمل السلف من الصحابة والتابعين، ومن بعدهم من الخالفين بذلك، ونحن نسوق الآثار التي أدت إلينا، ما وصفناه بمشيئة الله وعونه[٢]».

وفي الباب الخامس، ساق الروايات عن رسول الله ﷺ، أنه أمر الذي شكا إليه سوء الحفظ، أن يستعين بالخط، أي بالكتابة. فساق حديث أبي هريرة أنه قال: «كان رجل يشهد حديث النبي ﷺ، فلا يحفظه، فيسئلني فأحدثه، فشكا قلة حفظه إلى رسول الله ﷺ، فقال له النبي ﷺ: (استعن على حفظك بيمينك)، يعني الكتاب[٢]، وساقه من طرق عديدة».

وفي الباب السادس: ذكر ما يفيد أن رسول الله ﷺ، قال: (قيّدوا العلم). فساق حديث عبد الله بن عمرو بن العاص، أنه قال: «يا رسول الله أقيِّد العلم؟، قال نعم». وساقه من طرق كثيرة، وبألفاظ مختلفة، والمعنى واحد، وعلق الخطيب على تلك الروايات، بأن كتابة العلم شيء ضروري لحفظ الحديث، و الاستيثاق منه، واستشهد لذلك، بأن الله أمر بكتابة الدَّيْن في الحقوق المالية بين الأشخاص، لأنه أكثر في الاستيثاق وأثبت.

وفي الباب السابع: ذكر الروايات عن عبد الله بن عمرو بن العاص، في استئذانه رسول الله ﷺ، أن يكتب الحديث عنه، فأذن له، وساق حديثه من طرق كثيرة متنوعة، ثم ذكر الرواية عن أبي هريرة، أن عبد الله بن عمرو كان يكتب حديث رسول الله ﷺ، ثم ذكر قصة أمر رسول الله ﷺ أصحابه، أن يكتبوا لأبي شاه خطبته التي سمعها منه.

وفي الباب الثامن: ساق الروايات عن الصحابة الذين كتبوا العلم، أو أمروا بكتابته. فساق الرواية عن أبي بكر، وعمر، وعلي بن أبي طالب، والحسن بن علي،

---

(١) ق ٨.

(٢) ق ٨.

وابن عباس، وأبي سعيد الخدري، وأنس بن مالك، وغيرهم.

وفي الباب التاسع: ذكر الروايات عن التابعين الذين كتبوا الحديث، أو أمروا بكتابته، وأطال في هذا الباب، فروى عن سعيدبن المسيب والشعبي، وغيرهم روايات كثيرة، تفيد أنهم كانوا يأمرون أصحابهم بكتب الحديث والعلم، لئلا يضيع أو يُنْسَى.

وختم الباب بقوله: «قد أوردتُ من مشهورالآثار، ومحفوظ الأحاديث والأخبار، عن رسول رب العالمين، وسلف الأمة الصالحين، صلى الله عليه، ورضي عنهم أجمعين، في جواز كَتْبِ العلم وتدوينه، وتجميل ذلك الفعل وتحسينه، ما إذا صادف بمشيئة الله، قويَّ شكٍ رفعه، أو عارض ريب قمعه ودفعه. وأنا أذكر نبذة من أقوال أهل الأدب، في فضل اقتناء الكتب، والأمر باتخاذها، والحث على جمعها، وإدامة النظر فيها، والتحفظ لعيون مضمونها، ووصف الشعراء لها، ليكون كتابي هذا، جامعاً لمعنى ما يتعلق بتقييد العلم ودراسته، وباعثاً على صرف المرء عنايته إلى قراءته ودراسته، والله تعالى أسأل توفيقي للصواب، وعليه سبحانه توكلت، وإليه مئاب» [1].

وفي الباب العاشر: شرع يبين فضل الكتب وبيان منافعها، فبدأ بسياق حديث عن النبي ﷺ، في معنى قوله تعالى: ﴿ وكان تحته كنز لهما﴾ قال: «صُحُفُ عِلْم خبأها لهما أبوهما». ثم سرد روايات أخرى بمعنى هذا الحديث، عن ابن عباس وغيره.

ثم أخذ يسرد أقوال الأدباء، وأشعار الشعراء، في مدح الكتب، ووصفها الشيءالكثير والجيّد، وذكر أثناء ذلك فصولاً تتعلق بالإكثار من الكتب، وذكر أخبار من استوحش من الناس، فاستأنس بالنظر في الدفاتر والكتب، كما ذكر أخبار من لم يُعِر الكتب، لمن ليس أهلاً لها. وقد أطال في هذا الباب، فقد استغرق الجزءَ الثالثَ من أوله إلى آخره.

---

(١) ق (٢: ٢١).

هـ- كلمة ختامية في الكتاب:

إن مسألة كتابة الحديث وعدم كتابته، مسألة تُبحث في تاريخ تدوين الحديث. وكثيراً ما يعلل بعض الكتاب والعلماء تعليلات غير سديدة، في نهي رسول الله ﷺ الصحابة عن كتابة الحديث. وهذا الكتاب قد ذكر علة ذلك النهي، وما هو وجهه، وهل هذا النهي على عمومه إلى يوم القيامة؟، وهل عارضه غيره؟. إن الذي يقرأ هذا الكتاب، يجد حل جميع تلك المسائل والإشكالات، بشكل واضح موسع جامع.

وقد نجد بعض الأبحاث ضمن الكتب لبعض المصنفين، في القديم والحديث، تتعلق بموضوع هذا الكتاب، كجامع بيان العلم لابن عبد البر، وكثير من الكتب الحديثة في هذه الأزمنة. ولكن لا نجد كتاباً مستقلاً، يطرق هذا الموضوع بهذا الشكل الواسع، لا قبل الخطيب ولا بعده. وهذه ميزة كتب الخطيب، فإنها أُفردَتْ لأبحاث وفّاها المؤلف حقها، بحيث لا يحتاج الباحث فيها للرجوع إلى مصدر آخر غيرها.

الكتاب الخامس عشر

صلاة التسبيح

والأحاديث التي رُويت عن النبي ﷺ فيها، واختلاف ألفاظ الناقلين لها.

أ- أشهر من ذكره من المصنفين:

١- شهبة: وقال: إنه في جزء.
٢- المالكي: في فهرسته.
٣- ابن الجوزي.
٤- ياقوت: في معجم الأدباء.
٥- الذهبي: في التذكرة.

ب- وجوده:

توجد منه نسخة مخطوطة في المكتبة الظاهرية بدمشق، تحت رقم: (٢٧٩) حديث.

جـ- وصف النسخة المخطوطة:

تتألف النسخة من اثنتي عشرة ورقة، بخط مقروء، إلا أن النسخة فيها أثر بلل أو رطوبة، قد أثرت على أواخر السطور من كل صفحة، فطمست بعض الكلمات، ولذلك يجد القارىء عسراً شديداً في قراءتها، وفي الصفحة (١٨) سطراً.

ولم يطبع هذا الجزء بعد.

د- وصف الكتاب وطريقة تصنيفه:

بعد حمد الله تعالى والصلاة على رسوله، وذكر السند إلى المؤلف الذي قرأها عليهم لفظاً بدمشق، في جمادى الأولى من سنة سبع وخمسين وأربعمائة، بدأ الخطيب بذكر الأحاديث التي رواها الصحابة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم، في صلاة التسبيح، واختلاف ألفاظهم فيها.

فروى عن علي بن أبي طالب، والفضل بن عباس وعبد الله بن عباس، وغيرهم. وهذه بعض تلك الروايات: وهي عن ابن عباس أسوقها بعد حذف سندها، اختصاراً. قال ابن عباس: «سمعت رسول الله ﷺ يقول: (من صلى أربعاً يقرأ في كل ركعة بأم القرآن وسورة، فإذا فرغ من القراءة، قال سبحان الله والحمد لله، ولا إله إلا الله والله أكبر، فهذه واحدة، حتى يكمل خمس عشرة، ثم يركع فيقولها عشراً، ثم (ترفع رأسك)[1]، فتقولها عشراً، ثم تسجد فتقولها عشراً، ثم ترفع رأسك فتقولها عشراً، ثم تسجد فتقولها عشراً، ثم ترفع رأسك فتقولها عشراً، فهذه خمس وسبعون في كل ركعة، حتى يفرغ من أربع ركعات الخ..)»[2].

وهكذا ينتهي من ذكر رواية، فيعقبها بأخرى، إلى آخر الكتاب. ولم يعلق ولم يرجح رواية على أخرى، ولم يبين صحة الروايات من ضعفها.

هـ- كلمة ختامية في الكتاب:

هذا النوع من التصنيف في الحديث، يسمى التصنيف على طريقة الأجزاء، والجزء الحديثي في اصطلاح المحدثين، هو الذي يجمع فيه مصنفه حديث صحابي أو تابعي فقط، فيكون أشبه بمسند، ولكن مسند رجل واحد، أو يجمع فيه أحاديث تتعلق بموضوع واحد من الموضوعات الفقهية، أو غيرها جمعاً وافياً. وقد صنف الأئمة المحدِّثون من هذا النوع عدداً من المصنفات، منها جزء رفع اليدين في الصلاة للإمام البخاري، وجزء القراءة خلف الإمام له وللبيهقي، وكتاب الخطيب هذا من هذا النوع، فقد جمع فيه كل ما وصل إليه من الأحاديث، التي تتعلق بموضوع صلاة التسبيح.

---

(١) هكذا في النسخة المخطوطة، ولعله خطأ من الكاتب، والسياق يقتضي (يرفع رأسه) وهكذا الحال فيما يأتي بعد.

(٢) الورقة الرابعة- الوجه الأول.

الكتاب السادس عشر

الجهر ببسم الله الرحمن الرحيم في الصلاة

أ- أشهر من ذكره من المصنفين:

١- المالكي: وقال: إنه في جزأين.

٢- شهبة: وقال: إنه في جزأين أيضاً.

٣- الذهبي: في التذكرة.

٤- ابن الجوزي: في المنتظم.

٥- ياقوت: في معجم الأدباء.

ب- وجوده:

توجد نسخة مختصرة منه للذهبي، في دار الكتب الظاهرية بدمشق، في مجموع: (٥٥) ص ١٢٨- ١٣١. لكن لم أعثر على نسخة الأصل، التي صنفها الخطيب.

ج- وصف النسخة المخطوطة:

والنسخة مؤلفة من أربع ورقات بخط مقروء، وكتب على الصفحة الأولى اسم الكتاب، وهو: «ذكر الجهر بالبسملة مختصراً». وكتب على آخر النسخة هذه العبارة:

«اختصره الذهبي من تصنيف الخطيب، وهو ثلاثة أجزاء».

وعلى هوامش النسخة تعليقات لتخريج الأحاديث الواردة في الكتاب، وكأنها من تخريجات الذهبي، والله أعلم.

ولم يطبع الكتاب ولا مختصره بعد.

د- وصف النسخة المختصرة وطريقة تصنيفها:

قال المُخْتَصِر للكتاب في أوله: «قال الحافظ أبو بكر الخطيب: أنا البرقاني، وما رأينا شيخاً أثبت منه قال. . . . . . قال: صليت خلف أبي هريرة فقال: بسم الله الرحمن الرحيم، ثم قرأ بأم القرآن، حتى قرأ ولا الضالين، فقال آمين، وقال الناس آمين. فلما ركع قال: الله أكبر. . . فلما سلم قال: والذي نفسي بيده، إني لأشبهكم صلاة برسول الله ﷺ». هذا حديث ثابت صحيح.

ثم ذكر له عدداً من الطرق، ثم ساق أحاديث أخرى تدل على الجهر بالبسملة. ثم ذكر المختصر عنواناً هذا نصه: «ترك الجهر بالبسملة».

وذكر تحته أحاديث، منها حديث أنس، أنه صلى خلف رسول الله ﷺ، وأبي بكر، وعمر، وعثمان، فلم يسمع أَحَداً منهم يجهر ببسم الله الرحمن الرحيم.

هـ- كلمة ختامية في الكتاب:

الحقيقة أننا لا نستطيع أن نحكم على الكتاب من هذا المختصر، لأن الأصل في ثلاثة أجزاء أي أن الأصل كتاب يبلغ قرابة ستين ورقة على حين أن هذا المختصر لا يتجاوز أربع أوراق، فأي اختصار هذا؟.

ومن جهة أخرى، فالظاهر أن الكتاب من نوع التصنيف على الأجزاء الحديثية، التي تبحث في موضوع واحد، فما أدري ما فائدة اختصارها؟ وعلى كل حال، فالكتاب يبحث في أصله عن مسألة اختلف الفقهاء فيها اختلافاً شديداً، فأراد الخطيب أن يجمع كل ما وصله من الأحاديث فيها، كما فعل في صلاة التسبيح، والوضوء من مَسِّ الذَّكَر، والقضاء بالشاهد مع اليمين، وغيرها من المسائل الخلافية، التي صنف فيها الخطيب أجزاء حديثية، ليجلِّيَ الأمر فيها، فجزاه الله عن المسلمين أفضل الجزاء.

وفائدة هذه الكتب، أنها تجمع الأحاديث والآثار في مكان واحد، فما على الباحث إلا أن ينظر فيها، ويرجح صحيحها على ضعيفها، وناسخها على منسوخها، مما يعرفه الفقهاء، وأولو الاستنباط والفهم.

الكتاب السابع عشر

جزء اجازة المجهول والمعدوم وتعليقها بشرط

أ- اشهر من ذكره من المصنفين:

١- المالكي: رقم (٥٩) في فهرسته.

٢- شهبة: رقم (٣٩)، وقال: إنه في جزء واحد.

٣- الإشبيلي: صفحة (٢٢٦) و(٤٥٥) من فهرسته، وذكر سنده لسماع هذا الجزء.

٤- الذهبي: في التذكرة.

٥- ابن الجوزي: في المنتظم جـ ٨ ص ٢٦٦ رقم (٣٦).

٦- ياقوت: في معجم الأدباء.

٧- حاجّي خليفة: في كشف الظنون جـ ٢ ص ٢٥٨.

ب- وجوده:

١- توجد منه نسخة مخطوطة في المكتبة الظاهرية، بالمجموع رقم: ٦٦ (١١) في عشر صفحات.

وقد صورتُ هذه النسخة وهي عندي.

٢- كما توجد نسخة أخرى منه في الظاهرية، بالمجموع: (٦٢٤) في أربع صفحات، كتبت سنة (٧٢٨) هـ، بخط أبي بكر بن علي بن إسماعيل الأنصاري البهنسي الشافعي.

جـ- طبعاته:

طبع هذا الجزء مع رسائل أخرى للخطيب والنسائي، سنة تسع وثمانين وثلاثمائة وألف هجرية، بمطابع المجد بالقاهرة، على حساب ناشره، محمد عبد المحسن، صاحب المكتبة السلفية. وكتب على الصفحة الأولى لمجموعة الرسائل

المطبوعة: «حققها وعلق عليها، السيد صبحي البدري السامرائي». إلا أن الرسائل كلها كثيرة الأخطاء والتحريف، ويظهر ذلك بجلاء من مقارنة النسخة المطبوعة بالنسخة المخطوطة.

هذا وقد طبعت الرسالةعن النسخةالثانيةالمشار اليها قريباً، بالرقم (٢).

د- وصف النسخة المخطوطة المشار إليها بالرقم (١):

مر قريباً أن هذه النسخة في المكتبة الظاهرية بدمشق، وأنها مؤلفة من عشر صفحات، وهي من القطع المتوسط، تحتوي الصفحة على ثمانية عشر سطراً بخط واضح، ولم يذكر الكاتب اسمه، ولا تاريخ كتابتها، إلا أنه ذكر سند الجزء إلى المؤلف. وقد كتب على الصفحة الأولى من الجزء، اسم الكتاب والمؤلف وهذا نص تلك الكتابة بكامله:

«جزء فيه إجازة المجهول والمعدوم، وتعليقها بشرط. تأليف أبي بكر أحمد بن علي بن ثابت الخطيب». كما أن على الصفحة نفسها اسم الواقف، وختم المكتبة الظاهرية، ورقم الرسالة في المجموع وعبارات أخرى. وكتب في نهاية الصفحة الأخيرة ما يلي:

«آخر المسألة والحمد لله رب العالمين، وصلى الله على محمد خاتم النبيين».

هـ- وصف الجزء وطريقة تصنيفه:

من النظر في ثنايا هذا الجزء يتبين أنه عبارة عن جواب عن مسألة، وجهت للخطيب من بعض تلاميذه أو إخوانه، فأجاب عنها. وسألخص هذه الإجابة، بعد أن أنقل ما قاله الخطيب في مقدمة هذا الجزء.

قال الخطيب: في أول الجزء:

«الحمد لله حق حمده وصلى الله على سيدنا محمد النبي وآله. سألت، -أدام الله توفيقك، وأحسن إرشادك وتسديدك- عن الإجازة للمجهول والمعدوم، وعن تعليقها بشرط، وأنا أذكر لك ما توجَّه لي فيه القول من ذلك، وبالله تعالى أستعين، وهو حسبي ونعم الوكيل».

ثم بدأ بالجواب الى آخر الجزء. وهذا ملخص هذه المسألة:

١- الإجازة للمجهول جهالة، لا يمكن تعيينها ، لا تصح. وذلك مثل أن يقول المحدث: أجزت لبعض الناس.

٢- لو قال المحدث: أجزت لمن شاء، صح على مذهب من أجاز تعليقها بشرط.

٣- الإجازة للمعدوم ، مثل أن يقول: أجزت لمن يولد لفلان، فإنه قال: إنه لم يبلغه عن المتقدمين في ذلك رواية ، سوى ما رُوي عن أبي بكر بن أبي داود، أنه لما سئل عن الإجازة قال: أجزت لك ولأولادك ولَحَبَل الحَبَلَة.

٤- ثم نقل عن علي بن محمد بن حبيب البصري الماوردي الشافعي ، أنه قال: لا تصح الإجازة لمعدوم ولا لمجهول، ولا تعليقها بشرط، ثم عقب على ذلك بقوله: وأحسب أن الماوردي قاس هذه المسألة على مسألة الوقف، مع أنه يوجد في مسألة الوقف التي قاسَ عليها، مسألة الإجازة، قولان.

٥- ثم نقل عن القاضي أبي الطيب الطبري الشافعي ، أنه يصح أن يجيز المحدث لمن كان موجوداً وقت الإجازة، من غير أن يعلق ذلك بشرط أو جهالة. أما إذا كانت الإجازة لمعدوم ، فلا تصح.

٦- ثم نقل عن بعض العلماء تصحيح الإجازة للمعدوم، قياساً على الوقف. ثم قال: وبعضهم منع من ذلك وفَرَّقَ بين مسألة الوقف والاجازة. ثم عقّب الخطيب على ذلك بأنه لا فرق بين ذلك عنده، وأنّ الإجازة للمعدوم جائزة، وأتى بأدلة قياسية على مسألة الوقف للمعدوم.

٧- أما الإجازة المعلقة بشرط: مثل أن يقول المحدث: أجزت لمن شاء فلان. فذكر الخطيب أن أبا الطيب الطبري قال: لا تصح لأنها إجازة لمجهول. ثم قال الخطيب: إن من منع من صحتها، شبّهها بالوكالة.

٨- ثم نقل صحة الإجازة المعلقة، بشرط عن كل من ابن عمروس المالكي ، وأبي يَعْلَى بن الفراء الحنبلي . ثم نقل عن قاضي القضاة، أبي عبد الله محمد بن علي

الدامغاني الحنفي، أن الإجازة لا تشبه الوكالة.

ثم ذكر الخطيب أن ابن الفرا، يحتج في هذه المسألة، بتأمير النبي ﷺ أمراءه في غزوة مؤتة، فقد علق تأمير جعفر بمُصَاب زيد، وتأمير ابن رواحَة بمصَاب جعفر.

٩- ثم نقل عن الدامغاني عدم جواز تشبيه الإجازة بالإمارة، لأن الخليفة إذا مات بطل أمره. أما المحدث فلا. ثم قال الدامغاني: وهي «أي الإجازة»، أشبه الأشياء بالوقف.

١٠- ثم ختم الخطيب الجزء بسرد صورة إجازة كتبها بعض المحدثين، تشتمل تلك الإجازة على تعليقها. بشرط في بعض أجزائها. وكأن الخطيب أراد من سردها دعم القول بجوازها.

وهذه صورة تلك الإجازة كما جاءت في نهاية الجزء:

«... قد أجزت لعمر بن أحمد الخلال، وابنه عبد الرحمن بن عمر، ولخَتَنه علي بن الحسن، جميع ما فاته من حديث[1]، مما لم يدرك سماعه من المسند وغيره. وقد أجزت ذلك لمن أحب عمر، فليرووه عني إن شاؤوا. وكتبت لهم ذلك بخطي، في صفر، في سنة اثنتين وثلاثين وثلاثمائة».

ثم قال الخطيب: «قلت ورأيت مثل هذه الإجازة، لبعض الشيوخ المتقدمين، سوى ابن شيبة، وهو أحد الشيوخ المشهورين، إلا أن اسمه ذهب من حفظي».

و- كلمة ختامية في الجزء:

لا يعتبر هذا الجزء كتاباً ذا أهمية كبيرة، لأن ما حواه من المسائل، موجود في كتاب الكفاية للخطيب، في بحث الإجازة من طرق التحمل، ويظهر أن الخطيب وُجِّهَ إليه السؤال، قبل تأليف كتابه الكفاية، فأجاب عن السؤال تفصيلاً.

ويستفاد من هذه المسألة وجواب الخطيب عنها، أن الخطيب يتوسع في جواز الإجازة في أكثر صورها وأقسامها، فإنه يجيزها للمعدوم، كما يجيزها إذا كانت معلقة بشرط، ويجيزها للمجهول إذا كان يمكن تعيينه، والله أعلم.

---

(١) لعلها من «حديثي»

الكتاب الثامن عشر

الفوائد المنتخبة الصحاح والغرائب

انتقاء الخطيب من حديث الشريف أبي القاسم الحسني

أ ـ أشهر من ذكره من المصنفين:

١ ـ ابن عساكر: في تاريخ دمشق، ظاهرية تاريخ: جـ ١٠ ص ٤٣٠ ـ ٤٣١، وقال: خرجها أبو بكر في عشرين جزءاً.

٢ ـ ابن العماد: في شذرات الذهب: جـ ٤ ـ ص ٢٣.

ب ـ وجوده:

يوجد في المكتبة الظاهرية بدمشق منه بعض الأجزاء، وهي:

١ ـ قطعة من الجزء الثامن في المجموع: (٤) ورقة (٤٦).

٢ ـ الجزء الثالث عشر في المجموع: (١٤٠) ورقة (١٣٩).

٣ ـ الجزء الرابع عشر في المجموع: (٤٠) ورقة (١٧٨).

وقد صورتُ الجزء الثالث عشر المذكور وهو عندي الآن.

جـ ـ وصف النسخة المخطوطة:

سأصف الجزء الثالث عشر المصور عندي، وهو نموذج لباقي الأجزاء الموجودة، بل والأجزاء الأخرى المفقودة غالباً.

وهذا الجزء عبارة عن خمس عشرة ورقة من القطع المتوسط، في كل صفحة ستة عشر سطراً، والخط واضح، وكُتب على الصفحة الأولى من هذا الجزء ما يلي:

«الجزء الثالث عشر من الفوائد المنتخبة الصحاح والغرائب، تخريج الإمام الحافظ أبي بكر أحمد بن علي بن ثابت الخطيب البغدادي رحمه الله، من حديث الشريف النسيب، أبي القاسم علي بن إبراهيم بن العباس بن أبي الجن الحسني، عن شيوخه، رواية الإمام الحافظ، أبي القاسم علي بن الحسن بن هبة الله الشافعي الدمشقي عنه».

وفي نهاية الجزء كتب ما يلي:

«آخر الجزء الثالث عشر من فوائد النسيب رحمه الله، ويتلوه الرابع عشر. . كتبه إسماعيل بن عبد[1]. . . رَفَقَ الله به.

والحمد لله، وسلام على عباده الذين اصطفى، وصلى الله على سيدنا محمد[2]، حسبنا الله ونعم الوكيل».

وبعد هذا كتبت السماعات، وهي كثيرة في حوالي ثلاث صفحات.

د- وصف الكتاب وطريقة تأليفه:

وطريقة تأليف الكتاب، هي أنه يأتي بالحديث بسنده، من الشريف أبي القاسم الحسني[3] إلى نهايته، مرفوعاً كان الحديث أو موقوفاً. وبعد الانتهاء من سرده يبدأ بتخريجه.

وطريقته في تخريج الحديث، أنه يقول: أما هذا فحديث صحيح، أو هذا حديث غريب. ثم إن قال عنه إنه صحيح، يذكر أنه صحيح من طريق فلان عن فلان، وغالباً ما يذكر أنه أخرجه البخاري ومسلم، أو أحدهما في صحيحه، ويبين عَمَّن أخرجه كل واحد منهما في صحيحه، ويذكر في أثناء ذلك فوائد من بيان اسم راوٍ، ذُكر بكنيته، أو كنية راوٍ ذُكر باسمه، أو ذِكْر من اتفق مع هذا الراوي في الاسم، أو ذكر بعض شيوخ هذا الراوي وتلاميذه، أو شيئاً عن حاله وتوثيقه أو تضعيفه. وهذا مثال كنموذج على ذلك.

قال الخطيب، ناقلاً عن الشريف أبي القاسم هذا الحديث:

«أخبرنا أبو نصر أحمد بن علي بن الحسن الكفرطائي، حدثنا أبو بكر عبدالله ابن محمد بن عبدالله بن هلال الحنائي، ثنا أبو يوسف يعقوب بن أحمد بن عبد الرحمن الجصاص، ثنا عبدالله بن محمد بن شاكر، ثنا أبو أسامة، ثنا سفيان الثوري عن يونس بن عبيد عن عمرو بن سعيد، عن أبي زرعة بن عمرو بن جرير، عن

---

(١) كلام غير واضح في النسخة المخطوطة. (٢) هنا كلام غير واضح أيضاً.

(٣) يقول صاحب الشذرات: جـ ٤ـ ص ٢٣، في أخبار سنة ٥٠٨ هـ: «وفيها-أي توفي فيها- النسيب أبو القاسم علي ابن إبراهيم بن العباس الحسني الدمشقي الخطيب، الرئيس المحدث، صاحب الأجزاء العشرين، التي خرجها له الخطيب، توفي في ربيع الآخر عن أربع وثمانين سنة، قرأ على الأهوازي، وروى عنه، وعن سليم ورشاً وخلْق وكان ثقة نبيلاً، محتشمًا مهيباً، سديداً شريفاً، صاحب حديث وسنة».

جرير، قال: سألت رسول الله ﷺ عن نظرة الفجأة، فأمرني أن أصرف بصري».

ثم بدأ الخطيب بتخريج هذا الحديث، بعد أن ساقه فقال:

«هذا حديث صحيح من حديث أبي زرعة، هَرِم بن عمرو بن جرير، عن أبي عمرو جرير بن عبدالله البجلي. وثابت من رواية عمرو بن سعيد الثقفي عنه.

انفرد مسلم بإخراجه في كتابه، فرواه عن إسحق بن راهويه، عن وكيع، عن سفيان الثوري، وأخرجه أيضاً من حديث يزيد بن زُرَيْع، وهشيم بن بشير، وإسماعيل بن عليه، وعبد الأعلى بن عبد الأعلى، عن يونس بن عبيد.

واسم أبي أسامة، الذي سقنا حديثه، حماد بن أسامة الكوفي، ويونس بن عبيد: يكنى أبا عبدالله. وكان من جِلَّة البصريين ورفعاء المحدثين، وأهل العلم يجمعون حديثه. وله في الكوفيين نظير هو يونس بن عبيد، مولى محمد بن قاسم، يُروى عنه حديث.

وأما إن قال عن الحديث: «هذا حديث غريب». فإنه يبين أنه غريب من طريق فلان، ولم يروه عنه إلا فلان، وكثيراً ما يقول هذه العبارة. «لم نكتبه إلا من حديث فلان». ويذكر فوائد في أسماء الرجال والتعريف بهم، كنسبتهم إلى مواطنهم أو قبائلهم، أو أن هذا الراوي يوجد من يشاركه في هذا الاسم، وربما ذكرهم إجمالاً، أو على التفصيل. وهذا نموذج من ذلك.

أولاً- نص الحديث لأبي القاسم:

«أخبرنا أبو القاسم بن القصار الفرات المقرىء»، ثنا أبو الحسين عبد الوهاب ابن الحسن الكلابي، ثنا أحمد بن عمير بن يوسف، ثنا كثير بن عبيد، ثنا بقية بن الوليد، عن صفوان بن عمرو، عن شريح بن عبيد، عن الزبير بن الوليد، عن عبدالله بن عمر، عن النبي ﷺ، أنه كان إذا سافر فأقبل الليل قال: (يا أرض، ربي وربك الله. أعوذ بالله من شرّك، وشر ما فيك، وشر ما خلق فيك، من شر ما يدب عليك، وأعوذ بالله من أسد. وأسود، والحية والعقرب، ومن ساكن البلد، ومن والد وما ولد).

ثانياً- تخريج الحديث للخطيب. قال الخطيب:

«هذا حديث غريب من حديث الزبير بن الوليد، عن عبدالله بن عمر، تفرد بروايته شُرَيْح بن عبيد عنه، ولم نكتبه إلا من حديث صفوان بن عمرو، وهو إسناد رجال كلهم حمصيون[1]».

وأحياناً يضيف إلى قوله: «هذا حديث غريب»، كلمة «جداً»، فيقول: «هذا حديث غريب جداً. وذلك كقوله في تخريج حديث أن جبريل إذا جاء بالوحي، كان أول ما يُلقي عليَّ، بسم الله الرحمن الرحيم.

قال: «هذا حديث غريب جداً من حديث أبي عبدالله نافع، عن مولاه أبي عبد الرحمن عبدالله بن عمر بن الخطاب العدوي، وغريب من حديث موسى بن عقبة، مولى آل الزبير بن العوام الأسدي. تفرد بروايته عنه داود بن عطاء المديني، ولا نعلم أنه رُويَ إلا من هذا الوجه[2]».

وأحياناً ينتقد السند الذي ساق فيه أبو القاسم حديثه، فيقول: «كذا رواه لنا عن فلان عن فلان، وإنما يرويه فلان عن فلان، عن فلان فيذكر اسم راوٍ أسقطه أبو القاسم من إسناده، ثم يذكر أن البخاري أخرجه في صحيحه كذلك، وربما ذكر في الحديث نفسه أنه «غريب» من رواية فلان عن فلان، وهذا النموذج يوضح ذلك.

أولاً- نص حديث أبي القاسم مع حذف غير مكان الشاهد في إسناده اختصاراً:

«أخبرنا ثنا يحيى بن عيسى الرملي، عن الأعمش، عن منصور، عن سعيد بن جبير، عن ابن عباس قال: كان رسول الله ﷺ، يعوذ الحسن والحسين عليهما السلام بهذه الكلمات. يقول: «أعيذكما بكلمات الله التامة، من كل شيطان وهامة، ومن كل عين لامَّة قال رسول الله ﷺ: هكذا كان إبراهيم يعوذ إسماعيل وإسحاق عليهم السلام».

---

(١) ورقة: (٢: ١٤٦) من النسخة المخطوطة: جـ ١٣.

(٢) ورقة: (١٤٦) من المخطوطة: جـ ١٣.

قال الخطيب في تخريج هذا الحديث:

«كذا رواه لنا عن منصور، عن سعيد بن جبير، عن ابن عباس. وإنما يرويه منصور عن المنهال، عن عمرو عن سعيد بن جبير. رواه كذلك جرير بن عبد الحميد، عن منصور، وأخرجه البخاري في صحيحه.

وأما حديث الأعمش عن منصور فهو غريب، لا أعلم رواه إلا يحيى بن عيسى الرملي، عنه[1]».

هذا، وعدة الأحاديث التي في هذا الجزء خمسة وثلاثون حديثاً، منها واحد وثلاثون، مرفوعة، وهي التي تولى الخطيب تخريجها، والباقي، وهي أربعة آثار، أولها موقوف على عليّ بن أبي طالب رضي الله عنه، والثاني موقوف على عمر بن الخطاب رضي الله عنه، والثالث خبر مضاف إلى بعض الحكماء، والرابع مضاف إلى قاسم الجوعي.

وهذه الأخبار الأربعة، مذكورة في آخر الجزء لم يخرجها الخطيب، ولم يتكلم عن سندها بشيء، مع أنها مسوقة بأسانيدها إلى قائليها.

هـ ـ كلمة ختامية في الكتاب:

هذا الكتاب، أو بالأحرى هذا التخريج لأحاديث منتخبة من حديث أبي القاسم الحسني، لا شك في أنه مفيد فائدة كبيرة، فقد بين الخطيب من خلال هذا التخريج، أن بعض هذه الأحاديث صحيح، ثم ذكر من خرجها من أصحاب الكتب الصحيحة، كما بين الأحاديث الغرائب، التي تفرد بها بعض الرواة. ويلوح لي أن الخطيب يذكر الغريب هنا في مقابل الصحيح، وكأنه يشير إلى ضعفه، ومما يزيد عندي هذا الاستظهار، أنه يقول في بعض الأحاديث: «هذا حديث غريب جداً»، فكأنه يريد أنه ضعيف جداً والله أعلم.

ومن ناحية أخرى، فإن تخريجه لهذه الأجزاء العشرين، التي يبلغ متوسط عدد

---

(١) ورقة: (٢: ١٥٠) و (١٥١) من المخطوطة: جـ١٣.

أحاديثها حوالي سبعمائة حديث، وتخريجه لغيرها كما سيأتي ، وما اشتملت عليه من الفوائد في بيان رجال السند، بياناً يكشف عَيْنَهم وحالَهم، إن ذلك ليدل على سعة اطلاع الخطيب على أحوال الرجال، وقوته في تصحيح الأحاديث وتضعيفها ، وبيان أن لها طرقاً كثيرة، أو أنه لم تُرْوَ إلا من طريق واحد، وهذا شيء لا يتسنى إلا للجهابذة المتمكنين من دقائق هذا الفن. هذا وصاحب هذه الأحاديث هو تلميذ الخطيب، وما كان ذلك ليمنع الخطيب من تخريج أحاديث تلميذه، طالما أن في ذلك فائدة للمسلمين.

الكتاب التاسع عشر

الفوائد المنتخبة الصحاح والغرائب

تخريج الخطيب من حديث أبي القاسم المهرواني

أ- أشهر من ذكره من المصنفين:

١- ابن الجوزي: في المنتظم في ترجمة المهرواني: جـ ٨ ص ٣٠٤ بقوله: «وخَرَّج له أبو بكر الخطيب مشيخة».

٢- ابن الأثير : في اللباب: جـ ٣- ص ١٩٣ بقوله: «وانتخب له الحافظ بكر الخطيب فوائد».

٣- ابن العماد الحنبلي: في الشذرات: جـ ٣- ص ٣٣١ بقوله: خَرَّج له الخطيب خمسة أجزاء».

ب- وجوده:

١- يوجد منه في معهد المخطوطات التابع للجامعة العربية بالقاهرة، صورة عن الجزء الثاني والرابع، حديث رقم: (٣٥٣). وهذه الصورة مأخوذة عن نسخة ومجموع أوراق الجزأين ثلاث وعشرون ورقة. وقد أخذْتُ عن هذين الجزأين صورة لنفسي.

٢- ويوجد في المكتبة الظاهرية بدمشق، حديث رقم: (٣٥٣) الجزء الثاني والثالث والرابع والخامس، كما يوجد الجزء الأول في المجموع: (٤٧ / ٤)، فالنسخة تامة في هذه المكتبة.

ولم يطبع الكتاب حتى الآن.

جـ - وصف النسخة المخطوطة:

سأصف النسخة الأولى المرموز إليها بالحرف (أ)، وهي كما ذكرت تتألف من

---

(١) هو أبو القاسم يوسف بن محمد بن أحمد بن محمد المهرواني، (نسبة إلى مهروان بكسر الميم، ناحية مشتملة على قرى بهمذان)، الهمذاني الصوفي الصالح الثقة، روى عن أبي أحمد الفرضي، وأبي عمر بن مهدي، وروى عنه أبو يعقوب يوسف ابن أيوب الهمذاني بمرو. وتراجع ترجمته في المنتظم: جـ ٨ ص ٣٠٤، واللباب لابن الأثير: جـ ٣- ص ١٩٣، وشذرات: جـ ٣ وتوفي سنة ٤٦٨ هـ.

جزأين فقط عدد أوراقهما (٢٣) ورقة، من القطع المتوسط، وعدد الأسطر في الصفحة تسعة عشر سطراً.

والخط واضح، وكتب على الصفحة الأولى من كلا الجزأين هذه العبارة، مع تغيير رقم الجزء طبعاً: «الجزء الثاني من الفوائد المنتخبة الصحاح والغرائب، تخريج الشيخ الإمام الحافظ، أبي بكر أحمد بن علي بن ثابت الخطيب الحافظ، رحمه الله، للشيخ الصالح أبي القاسم يوسف بن محمد بن أحمد بن المهرواني الهَمَذاني، من حديثه، رواية القاضي الأجل، الإمام، فخر القضاة، أبي الفضل محمد بن عمر بن يوسف الأرموي، عنه».

د ـ وصف الكتاب، وطريقة تأليفه:

طريقة تأليف هذا الكتاب، أو بالأحرى طريقة تخريجه هي الطريقة نفسها التي سلكها في تخريج أحاديث أبي القاسم الحسني.

إلا أنه يزيد هنا أنه يكثر في ختام تخريج كثير من الأحاديث من قوله: فكأنَّ شيخنا فلاناً سمعه من مسلم، أو من البخاري، أو من البخاري ومسلم».

وكأنه يشير بذلك إلى نوع من أنواع العلو النِّسْبي وهو المسمى بـ «المصافحة» عند علماء المصطلح.

والمصافحة: هي أن يستوى إسناد الراوي عدداً، مع إسناد تلميذ أحد المصنفين، فيكون الراوي كأنَّه لَقِي المصنف وروى عنه، وسُميتْ بذلك لأن العادة جرت بالمصافحة بين من تلاقيا.

وهذا مثال من ذلك: أولاً: ساق الخطيب الحديث الذي رواه المهرواني عن شيوخه، فقال: «أخبرنا أبو عبد أحمد بن محمد بن يوسف بن دُوسَتْ البزاز، أنبأنا محمد بن جعفر المطيري، ثنا علي بن حرب، ثنا أبو معاوية ومحمد بن فُضَيْل، قالا: ثنا الأعمش، عن أبي صالح، عن أبي هريرة، قال: قال النبي[1] ﷺ: (والذي نفسي

---

(١) صححت كلمة «النبي» في الحاشية، بـ «رسول الله».

بيـده لا تدخلوا الجنة حتى تؤمنوا، ولا تؤمنوا حتى تحابّوا. ألا أدلكم على شيء إذا فعلتموه تحاببتـم: أفشوا السلام بينكم) ثم قال الخطيب في تخريجه: «هذا حديث صحيح من حديث الأعمش سليمان بن مهران، عن أبي صالح ذكوان، عن أبي هريرة، انفرد مسلم بإخراجه في صحيحه، فرواه عن أبي بكر بن أبي شيبة، عن أبي معاوية، ووكيع، عن الأعمش، فكأن شيخنا أبا عبد الله بن دوست[1]، سمعه من مسلم» .. الورقة الرابعة من الجزء الثاني.

وبيان ذلك، أن بين «ابن دوست»، وبين «أبو معاوية»، شخصان.

وبين «الإمام مسلم» وبين «أبو معاوية»، شخص واحد، فكأن ابن دوست صار تلميذ الإمام مسلم، لأنه وصل إلى شيخ شيخ مسلم، بزيادة راوٍ واحد عنه، فكأنه لقي الإمام مسلمًا وصافحه، وسمع هذا الحديث منه.

والعُلُوُّ في هذا السند، إنما كان لأن ابن دوست توفي سنة ٤٠٧. على حين توفي الإمام مسلم سنة ٢٦١ هـ.

---

(١) ترجم له الخطيب في تاريخ بغداد: جـ ٥ - ص ١٢٤، وقال عنه: «سمعت منه جزءاً واحداً». فهو من شيوخه كما قال، وذكر أنه ولد سنة ٣٢٣، وتوفي سنة ٤٠٧. وقال: «حدث عن محمد بن جعفر المطيري، وأبي عبد الله بن عياش القطان. وكان مكثراً في الحديث، عارفاً به، حافظاً له..» وانظر ترجمته في المنتظم جـ ٧ ص ٢٨٤.

الكتاب العشرون

البُخَـــلاَء

أ- اشهر من ذكره من المصنفين:

١- المالكي: في فهرسته، وقال: إنه في ثلاثة أجزاء.
٢- ابن قاضي شهبة: وقال: إنه في أربعة أجزاء:
٣- الذهبي: في التذكرة.
٤- ابن الجوزي: في المنتظم.
٥- ياقوت: في معجم الأدباء.

ب- وجوده:

توجد منه نسخة مخطوطة في المتحف البريطاني، مؤلفة من ستة أجزاء صغيرة، مجموعة في مجلد واحد.

وقال ناشر الكتاب: «وقد كتبت هذه المخطوطة قبل سنة ستمائة هـ، بخط نسخ جميل جيد، وقوبلت على الأصل، ورقمها في المتحف البريطاني: - OR 3137 - وهي في ستين ورقة، قياس ١٤ × ١٩ سم.

وفي معهد المخطوطات بجامعة الدول العربية، صورتان من هذا النسخة الفريدة، برقم: (٧٨) و (٧٩).

وفي مكتبة جامعة القاهرة، صورة أخرى لها برقم: (٢٦٠٢٠).

ومنه نقول في كتاب: (وقوع البلاء في البخل والبخلاء) لابن عبد الهادي، المحفوظ في المكتبة الظاهرية بدمشق، تحت رقم: (أدب ٤٠)[١]».

جـ - طبعاته:

وقد طبع الكتاب لأول مرة في بغداد، وذلك سنة أربع وثمانين وثلاثمائة

(١) ص ١١ من النسخة المطبوعة.

وألف هجرية، الموافقة لسنة أربع وستين وتسعمائة وألف ميلادية.

وقد ساعد على نشره المجمع العلمي العراقي، وقام بتحقيقه والتعليق عليه كل من الدكتور أحمد مطلوب، وأحمد ناجي القيسي، والدكتورة خديجة الحديثي.

وقد قدم له الدكتور أحمد مطلوب بمقدمة موجزة، وأعقب ذلك بلوحتين مصورتين، عن الصفحة الأولى والأخيرة من المخطوطة، التي طبع عليها الكتاب.

كما قام محققو الكتاب بالتعليق عليه تعليقات لغوية، وترجمة لكثير من الأعلام التي ذكرت في الكتاب، وألحقوا به فهارس قيمة مفيدة، للموضوعات والآيات، والأحاديث، والأعلام، والأماكن، والقوافي. وهو جهد مشكور يدل على الاهتمام بإخراج الكتاب إخراجاً جيداً.

د ـ نقد المعلقين:

بيد أنهم في تعليقاتهم على الأحاديث، كانوا يقتصرون على أنها ذُكِرَتْ في أحد كتب السنة، كابن ماجه مثلاً، بدون الإشارة إلى صحة الحديث، أو عدم صحته. ومع ذلك، فالأمر في ذلك سهل، لو كان كله على ما ذكرت، لأن عزو الحديث إلى أصل من أصول كتب السنة، يعتبر بالجملة تخريجاً.

لكنهم كثيراً ما كانوا يذكرون في تعليقهم على بعض الأحاديث، بأن هذا الحديث مذكور في كتاب: ـ إحياء علوم الدين ـ للغزالي، باللفظ نفسه، أو بلفظ مقارب، بدون الإشارة إلى صحة الحديث، أو عدم صحته.

ومن المعروف عند أهل الحديث، أن كتاب إحياء علوم الدين، ليس أصلاً من أصول كتب الحديث، بل ولا مرجعاً من مراجعه. والأحاديث التي فيه، ليس لها أسانيد، وإنما هي متون معلقة، وإن منها الضعيف، ومنها الموضوع، كما بين ذلك الحافظ العراقي، في تخريجه أحاديث الإحياء.

فالموازنة بين نص الحديث الذي في الكتاب، ونصه كما جاء في الإحياء، ليس فيه فائدة. والذي يبدو أن المعلقين، ـ على ما قاموا به من جهد مشكور ـ، ليسوا من أهل الاختصاص في الحديث، فذكروا ما ظنوا أن فيه فائدة، وحبذا لو استعانوا بذي

اختصاص لتخريج أحاديث الكتاب.

هـ ـ وصف الكتاب ومنهجه:

مر بنا أن الكتاب يتألف من ستة أجزاء حديثية، ويبدأ الجزء الأول على الصفحة الأولى من الغلاف بما نصه: «الجزء الأول من كتاب البخلاء، تأليف الحافظ أبي بكر أحمد بن علي بن ثابت الخطيب البغدادي، رواية أبي منصور محمد بن عبد الملك بن الحسن بن خيرون، إجازة عنه.

رواية أبي حفص عمر بن محمد بن معمر بن طبرزد الدارَقَزِّي، سماعاً عنه.

رواية شيخنا المُسْنِد، عز الدين أبي العز عبد العزيز بن أبي محمد، عبد المنعم ابن علي بن نصر بن منصور بن الصيقل الحراني، عنه».

وعلى الصفحة الثانية ـ من المخطوطة ـ ما نصه: «بسم الله الرحمن الرحيم، رب يسر، وأعن بفضلك يا كريم». ثم ذكر السند، وهذا نصه: «أخبرنا أبو حفص عمر بن محمد بن معمر بن طبرزد البغدادي، قراءة عليه، وأنا أسمع في يوم السبت، الحادي والعشرين من شعبان سنة ستمائة ببغداد. قال: أنبانا أبو منصور محمد بن عبد الملك بن الحسن بن خيرون، قال: أنبأنا أبو بكر أحمد بن علي بن ثابت الخطيب الحافظ، إجازة، قال: ذِكْرُ الروايات عن رسول الله ﷺ في البخل، ووصفه وعيبه، وذمه والتحذير منه، والاستعاذة بالله منه».

وبعد ذلك بدأ الخطيب بسرد الأحاديث، بأسانيدها إلى رسول الله ﷺ، كشواهد على المعاني التي ذكرها في العنوان الذي مر قريباً. وربما ساق الحديث الواحد من عدة طرق، إذا كان في بعض طرقه زيادة كلمة أو جملة، تحمل معنى زائداً عن الطريق الأخرى.

ومضى الخطيب يذكر فصول هذا الجزء، فذكر أحد عشر فصلاً في وصفه ﷺ البخل، والاستعاذة بالله منه، ونفيه البخل عن نفسه، ووصفه السخاء والبخل، ومثل البخيل، وأن طعامه داء، وأن أَدْوَى الداء البخل، وبغض الله تعالى للبخيل،

وأن البخل لا يجتمع مع الإيمان، وأن البخيل بعيد من الله، وأنه لا يدخل الجنة، حتى انتهى الجزء الأول.

وفي نهاية هذا الجزء كتب ما يلي : آخر الجزء الأول من كتاب البخلاء، والحمد لله رب العالمين، وصلواته على سيدنا محمد خاتم النبيين، وعلى آله وصحبه أجمعين وسلم. وبعد هذا كتب ما يلي : « شاهدت ما مثاله : سمع جميع كتاب البخلاء، تأليف أبي بكر الخطيب، على الشيخ أبي حفص عمر بن محمد بن طبرزد ».

بحق سماعه من أبي منصور محمد بن عبد الملك بن خيرون، بإجازته من الخطيب، بقراءة محمد بن عبد السيد بن علي الزيتوني، وهذا خطه. ومنه نقله الشيخ أبو محمد عبد المنعم بن علي بن نصر بن الصيقل الحراني وولده النجيب أبو العز عبد العزيز، وذلك في يوم السبت، الحادي والعشرين من شعبان، سنة ستمائة، بالجانب الغربي من بغداد، بدار القَزِّ. نقله أحمد بن محمد الحسيني، حامداً مصلياً مُسَلِّمًا، ومن خطه. نقله على نصه كما شاهده، العبد خليل بن بكران بن جليل الحلبي، ثم شاهدت هذه الطبقة بخط محمد بن عبد السيد الرسولي، ونقله من خطه ابنه جليل الحلبي».

ثم بدأ بالجزء الثاني، بما بدأ به الجزء الأول على غلافه، في ذكر رجال السند للنسخة. وعلى الصفحة الثانية بدأ بتعريف البخل والشحّ، وما نُقل في ذلك عن السلف، وساق بعض الأحاديث في ذلك. ثم أعقب ذلك بفصل في ذكر المأثور عن المتقدمين في ذم البخل والباخلين، فأورد من النثر والنظم في ذلك الشيء الكثير، وذكر بعض النوادر والقصص عن البخلاء، وهكذا إلى نهاية الجزء الثاني.

وفي الجزء الثالث، وبقية الأجزاء، استمر الخطيب يسرد قصص البخلاء ونوادرهم وأشعارهم، - وأشعارهم كثيرة في الكتاب - حتى نهاية الكتاب.

هذا، وليس للكتاب مقدمة من قبل مؤلفه، ولم يصرح بسبب تأليفه، ولم يبين غايته من تأليف الكتاب.

و ـ من صنف في هذا الموضوع:

لقد اعتنى العرب المسلمون، عندما بدأت حركة التأليف، بجمع قصص البخلاء ونوادرهم وأخبارهم، ونجد في ثنايا كتب الأدب كثيراً من ذلك.

وكتبَ في البخل من القدماء، الأصمعي، والمدائني، وأبو عبيدة. إلا أن كتاب البخلاء للجاحظ، من أهم ما وصل إلينا من هذا الكتب.

ز ـ موازنة بين «بُخَلاء الجاحظ» و «بُخَلاء الخطيب»:

أما الجاحظ، فقد عالج في كتابه نفسيّات البخلاء، وميولهم وأهواءهم وفلسفتهم في قصص مُمْتِعَة، وأخبار طريفة، يطرب لها الأديب، ويعجب منها غير الأديب، فهو يصف البخيل بوصف بارع، وخيال رائع، وتصوير دقيق.

وغايته المتعه الأدبية والتسلية النفسية، ولقد صرح بذلك في بيان منهج كتابه، في مقدمة الكتاب بقوله، «وقلت : اذكر لي نوادر البخلاء، واحتجاج الأشحاء، وما يجوز من ذلك في باب الهزل، وما يجوز منه في باب الجد لأجعل الهزل مستراحاً ، والراحة جماماً[1] وقوله في أول كتابه: «ونبتدىء برسالة سهل بن هارون، ثم بطُرَف أهل خرسان، لإكثار الناس في أهل خراسان ، ولك في هذا الكتاب ثلاثة أشياء: تَبَيُّنُ حجة طريفة، أو تعرف حيلة لطيفة، أو استفادة نادرة عجيبة. وأنت في ضحك منه إذا شئت، وفي لهو إذا مللت الجد[2]».

فالنزعة الأدبية، هي المسيطرة على كتاب الجاحظ، لأنه كان أديباً موهوباً، كما أن الاسترواح، وجمام النفس، هما أكبر دافع على تأليف الكتاب، بالإضافة إلى دراسة البخل والبخلاء كمذهب له أتباع. ولهؤلاء الأتباع فلسفة خاصة في نهج البخل والدفاع عنه.

وأما الخطيب، فإنه نحا في كتابه نحواً جديداً، مغايراً لما اتبعه الجاحظ. فمن حيث القصص والنوادر، فقد أوردها مورد التاريخ والحديث، لأنه رجل مؤرخ

---

(١) بخلاء الجاحظ ص ١٧.

(٢) المصدر السابق: ص ٢٧.

محدّث، لذلك، فإنه يروي جميع النوادر والقصص بالسند إلى أصحابها. على حين أننا لا نجد ذلك عند الجاحظ.

ومن ناحية أخرى، فإن الخطيب، قد قسم كتابه وجزّأه إلى أجزاء، جمع في كل جزء الأشباه والنظائر من النوادر والقصص، وما قيل في البخل، وبخاصة الجزء الأول، فإنه خصصه لذكر ما أُثر عن رسول الله ﷺ في البخل وذمه، والتنفير منه، وذلك لأنه صاحب حديث، فيهمه قبل كل شيء، أن يتكلم عن الموضوع الذي يطرقه من الزاوية الحديثية، ويورد فيه كل ما يعرفه من الحديث في هذا الموضوع.

وهذا يشير ضمناً إلى أن من أعظم غايات الكتاب، وأهدافه، بيان حقيقة البخل، ثم ذمه، والتنفير منه على لسان الشرع، ليجتنب الناس هذا الوصف الذميم، الذي من وُقِيَهُ كان من المفلحين.

الكتاب الحادي والعشرون

كتاب التطفيل

وحكايات الطفيليين وأخبارهم ونوادر كلامهم وأشعارهم

أ- أشهر من ذكره من المصنفين:

١- المالكي: في فهرسته، وقال: إنه في أربعة أجزاء.
٢- ابن قاضي شهبة: وقال: إنه في ثلاثة أجزاء.
٣- الذهبي: في التذكرة.
٤- ياقوت: في معجم الأدباء.

ب- وجوده

توجد منه نسخة مخطوطة للمرحوم الشيخ عبد القادر بدران، . كما ذكر حسام الدين القدسي الذي طبعه عن هذا النسخة . كما توجد نسخة أخرى في الخزانة التيمورية بمصر.

جـ - طبعاته:

نشر الكتاب لأول مرة، السيد حسام الدين القدسي في دمشق، بمطبعة التوفيق، سنة ست وأربعين وثلاثمائة وألف، من الهجرة النبوية.

وكتب ناشره على غلاف النسخة المطبوعة ما نصه: «عن نسخة المرحوم الشيخ عبد القادر بدران، مع المعارضة بصورة نسخة الخزانة التيمورية العامرة».

وكتب على الغلاف ما يلي:

«رواية أبي المعالي الحسين بن حمزة بن الحسين الفساني عنه.
رواية أبي طاهر بركات بن إبراهيم بن طاهر الخشوعي عنه.
رواية أبي عبد الله محمد بن إسماعيل بن عثمان بن عساكر، إذناً عنه».

وقد قدم له الناشر المذكور بكلمة موجزة لا علاقة لها بوصف الكتاب أو الكلام عنه، وإنما فيها سبب نشر الكتاب، وذكر الأصل المخطوط، الذي اعتمد عليه في الطبع، ثم أعقب ذلك بترجمة موجزة للمؤلف، عنونها بقوله: «موجز حياة

المؤلف»، ذكر في هذه الترجمة موجزاً لحياته، وشيوخه وتلاميذه، ومكانته العلمية وأخلاقه، ثم عدد مصنفاته على الحروف، فذكر ما يقرب من خمسين مصنفاً، ثم ختم ذلك بما يؤخذ على المؤلف.

د ـ وصف النسخة:

تقع النسخة المطبوعة في مائة صفحة من القطع المتوسط، وطبعتها جيدة.

أما محتويات الكتاب فهي كما يلي:

بدئت النسخة بالبسملة، ثم بهذه الجملة: «لا إله إلا الله عُدَّة لِلِقائه». ثم بذكر السند.

وهو: «أخبرنا الشيخ أبو طاهر بركات بن إبراهيم بن طاهر الخشوعي قراءة عليه، أنا الشيخ أبو المعالي الحسين بن حمزة بن الحسين الفساني الشعيري، قراءة عليه، وأنا أسمع في جمادى الآخرة، سنة خمس وعشرين وخمسمائة، أنا الشيخ الإمام الحافظ أبو بكر أحمد بن علي بن ثابت الخطيب البغدادي، من لفظه، في المحرم من سنة ثمان وخمسين وأربعمائة قال: . . .».

ثم بدأ الخطيب مقدمة الكتاب بتوجيه الكلام إلى شخص لم يُسَمِّه، وكان قد طلب هذا الشخص منه، حكاية خبر طُفَيْلي، جرت له محاورة مع نصر بن علي الجهضمي، وأخبار غيره من الطفيليين. فأجابه إلى طلبه بتأليف هذا الكتاب، مع تصريحه بأن الاشتغال بغيره أجدى وأحرى، لكنه قال: «إنه لا بأس بجمع ذلك، بنية أن يَسْتَرْوِحَ قلبُ العالم بقراءته، من ثِقَل الجِدِّ». واستشهد على ذلك بقول لعلي كرم الله وجهه، ثم بحديث حنظلة، وما قال له رسول الله ﷺ.

ثم ذكر أنه لم تزل أفاضل الناس وأكابرهم، تعجبهم المُلَح ويؤثرون سماعها، ويهشون إلى المذاكرة بها، لأنها جِمام النفس، ومستراح القلب، وإليها تصغي الأسماع عند المحادثة، وبها يكون الاستمتاع في المؤانسة.

وهذا جزء من المقدمة، أسوقه ليتضح سبب تأليف الكتاب، وفائدته، كما صرح به الخطيب.

قال: «شَغَلَنا اللهُ وإياكَ بطاعته، وتولاك بحفظه وحياطته. كنتَ ذكرتَ لي أنه انتهى إليك حكاية خبر طفيلي، جرت له محاورة مع نصر بن علي الجهضمي، وأنك أحببت الوقوف عليه بلفظه، وآثرت النظر فيه على وجهه، فأعلمتُك وقوع الخبر إليّ باسناده، ولم يتسع الوقت لسياقه وإيراده،فسألتني كَتْبُهُ لك وإنفاذه إليك، وأن أُلحق به، وأضم إليه ما بلغني من حكايات الطفيليين وأخبارهم، ونوادر كلامهم وأشعارهم. ولقد كان الاشتغال بغير ذلك أحرى، والتوفر على سواه أجدر وأولى، غير أني رأيت إسْعافَك بطَلِبَتِكَ، وإجابتك إلى مسألتك، من الأمور اللازمة وأحد الحقوق الواجبة، لتأكد حرمتك، وصفاء خلتك، وصدق مودتك. وقد جمعت لك في هذا الكتاب من ذكر التطفيل، ومعناه، وأول من نُسب إليه، وعُرِفَ به، وبيان حكمه وحمده وذمه، وأخبار أهله الموسومين به، ما يستروح قلب العالَم إليه من ثقل الجد، ويتروح خاطره بالنظر فيه من دوام الدرس والكد.

وقد قال علي رضي الله عنه: «إن هذه القلوب تمل، كما تمل الأبدان، فابتغوا لها طُرَف الحكمة». وقال قسامة بن زهير: «روحوا القلوب تعِ الذكر».

وجاء عن رسول الله ﷺ الرخصةشبيه هذا المعنى، ثم ساق خبر حنظلة بسنده إلى رسول الله ﷺ.

ثم بدأ الكتاب بقوله: «معنى التطفيل في اللغة، وأول من نُسب إليه». ثم أردفه بما كان يسمى به الطفيلي في الجاهلية، ثم ذكر باب من دُعي إلى طعام، فأراد أن يستصحب معه غيره، وذكر فيه أنِ السنة استئذان الداعي له في ذلك، وأورد عدة أخبار عن رسول الله ﷺ في ذلك.

ثم ذكر مَنْ طَفَّل على عهد رسول الله ﷺ من الصحابة، وذكر بعض الأخبار في اتباع أحد الصحابة رسول الله ﷺ في الوليمة، واستئذان الرسول له، ثم ذكر باب التغليظ على من أتى طعاماً لم يُدْعَ إليه. فأورد بضعة أحاديث في ذلك، واستمر يسرد الأبواب إلى آخر الكتاب.

وهذه هي باقي أبواب الكتاب:

- باب فيمن ذم التطفيل وأصحابه وهجا به غيره وعابه. وأورد في ذلك أشعاراً

كثيرة بأسانيدها إلى قائليها.

- باب فيمن حمد التطفيل، واحتج لأهله، وذكرهم بالجميل. وأتى بأخبار مضحكة في هذا الباب.

- باب فيمن طفّل من الأكابر والأشراف وأهل العلم والأدب. وأورد في هذا الباب خبر من عرّض بالتطفيل، ولم يصرح به، فذكر خبر أبي هريرة لما كان يستقرىء الرجل الآيـة وهي معه، كي ينقلب معه فيطعمه.

- باب من أحب تطفيل غيره عليه فسهل له السبيل إليه.

- باب من صرف إلى التطفيل همته، وجعل ذلك صناعته وحرفته. وذكر نوادر مضحكة، منها أن طفيلياً نقش على خاتمة «فقال ألا تأكلون».

- باب من مُنِعَ من الدخول، فاحتال، وتسبب إلى الوصول.

- باب ذكر بعض المحفوظ عن الطفيليين في محاوراتهم، وما أجابوا به وأوردوه في مناظراتهم.

ثم ذكر من وصايا الطفيليين، ومنها: «إذا وجدت الطعام فكل منه أكل من لم يره قط، وتزود منه زاد من لا يراه أبداً».

ثم ساق أخبار بنان الطفيلي. ومنها قوله: «حفظت القرآن كله، ثم نسيته إلا حرفين: ﴿آتنا غداءنا﴾.

ثم ذكر عن بنان رسوم التطفيل، وحدوده وأحكامه.. وأطال.

ثم ختم ذلك بذكر نسخة عهد في التطفيل، وملخصها:

أنه كان في نقباء الأمير بختيار، المعروف بعز الدولة، رجل يسمى - عليكا - وكان كثير التطفيل، فرسم أن يستخلف على التطفيل خليفة، وأمر أن يكتب له بذلك كتاباً هذا جزء منه: «هذا ما عهد علي بن أحمد، المعروف بعليكا، إلى علي بن عرس الموصلي، حين استخلفه على إحياء سنته، واستنابه في حفظ رسومه من التطفيل على أهل مدينة السلام، وما يتصل بها من أكنافها، ويجري معها من سوادها

وأطرافها، لما توسمه فيه من قلة الحياء، وشدة اللقاء، وكثرة اللقم، وجودة الهضم الخ. . .».

هـ - هل أفرد بالتأليف أحدٌ قبل الخطيب أخبارَ الطفيليين؟.

لا أعلم أنه أفرد بالتأليف أحد قبل الخطيب أخبار الطفيليين. فالله أعلم.

و- كلمة ختامية في الكتاب:

والكتاب جيد في موضوعه، كما أنه لا يخلو من فوائد علمية، ومعرفة آداب شرعية، كالاستئذان من صاحب الوليمة، لمن تبع المدعوين، ولم يُدْعَ من قبل.

كما أن فيه تسليةً للنفس، يلجأ إليه من أتعبه الكد والجد. هذا كله، مع أن الخطيب لم يخرج في كتابه هذا عن حدود الأدب واللباقة، والحدود الشرعية، فجزاه الله خيراً.

الكتاب الثاني والعشرون

تاريخ بغداد أو مدينة السلام

أ- أشهر من ذكره من المصنفين:

١- المالكي: وسماه تاريخ مدينة السلام وأخبارمحدِّثيها، وذكر قُطَّانها العلماء من غير أهلها وواردِيها. وقال: إنه في مائة وستة أجزاء.

٢- شهبة: وسماه تاريخ مدينة السلام، وقال: إنه في مائة وستة أجزاء.

٣- ابن الجوزي: في المنتظم.

٤- ياقوت: في معجم الأدباء.

٥- حاجي خليفة: في كشف الظنون.

وغيرهم كثير.

ب- وجوده:

يوجد من الكتاب نسختان في دار الكتب المصرية، الأولى مخطوطة، والثانية مصورة عن نسخة مخطوطة في تركيا، في مكتبة -الكبريلي-.

كما يوجد في المدينة المنورة، في المكتبة المحمودية أجزاء من الكتاب، وهي الأجزاء رقم (١٠- ١٧- ٤٢- ٤٣- ٤٤- ٤٥- ٤٦). والظاهر أنها أجزاء من أصل تجزئة المؤلف البالغة: (١٠٦) أجزاء. كما توجد منه نسخ متعددة ذكرها المستشرق -بروكلمن-.

جـ- طبعاته:

طبع الكتاب بمصر للمرة الأولى، بنفقة مكتبة الخانجي بالقاهرة، والمكتبة

العربية ببغداد، ومطبعة السعادة بمصر، وذلك سنة ١٣٤٩ هـ، الموافق ١٩٣١ م.

وقد قُسِّم الكتاب إلى أربعة عشر مجلداً يساوي مجموعها (٦٥٠٠) صفحة، والطبعة لا بأس بها، وقد رُقِّمَتْ التراجم فيها، كما وُضعتْ فهارس للأعلام في نهاية كل جزء.

وأعيد طبع المجلد الثالث عشر منه، المشتمل على ترجمة أبي حنيفة، بأمر من الحكومة المصرية، للتعليق على الترجمة المذكورة، من قبل لجنة من علماء الأزهر الشريف.

كما صُوِّر الكتاب «بالأفست» في بيروت، عن الطبعة المصرية المذكورة. لكن صُوِّر المجلد الثالث عشر المطبوع أولاً، الخالي عن التعليق في ترجمة أبي حنيفة.

كما طبع منه ترجمة أبي حنيفة فقط بالهند، باللغتين العربية والأُرْدية، قبل طبعه في مصر، نكاية بالأحناف هناك على ما قيل والله أعلم.

وبين نسخ التاريخ المخطوطة، فروق وزيادات في أمكنة متعددة. ففي ترجمة أبي حنيفة، يوجد فرق كبير بين نسخة دار الكتب، ونسخة ـالكبريلي ـ والفرق يقارب أربعين صفحة في موضع ذكر المثالب.

كما أنه توجد نواقص في النسخة المطبوعة عن الأصلين المذكورين، فقد ذكر الأستاذ يوسف العش أن ـ بروكلمن ـ ذكر في ذيله: ٥٦٣/١ نقلاً عن المستشرق ـ ريتر ـ، أن النقص في تراجم المُحَمَّدِين في النسخة المطبوعة يبلغ (٣٠٠) ترجمة.

د ـ وصف الكتاب وطريقة تصنيفه:

ابتدأ الخطيب تاريخه بمقدمة بيّن فيها ما سيضمنه الكتاب من التراجم، وصنوف أصحابها وما بلغه عن كل منهم من قدح ومدح، وتوثيق وجرح. وما وصل إليه علمه من كُنَاهم وألقابهم، وأنسابهم ومشهور مآثرهم، ومستحسن أخبارهم وتاريخ وفياتهم، وأنه سيترجم لعلمائها المولودين فيها، ولمن وردها من غير أهلها، وحدث بها، كما أنه سيترجم لعلماء المدائن والنواحي القريبة من بغداد، كالنهروان وعكبرا والأنبار، وسَرَّ مَنْ رَأى، وما أشبهها. ويشتمل الكتاب على وصف بغداد، وتخطيطها، وتعداد مساجدها وحماماتها وسككها، وما كانت عليه من الحضارة

والمدنية أولاً، ثم على ترجمة الخلفاء والملوك والأمراء والوزراء والأشراف، ثم على ترجمة العلماء من سائر أصنافهم، المحدّثين والمفسرين والقرّاء، والأصوليين والمجتهدين والفقهاء، والنحاة والصرفيين، والبيانيين واللغويين والمتكلمين والمنطقيين، والقضاة والفرضيين، والزهاد والنساك والمتصوفة، والقصاص والوعاظ، والرياضيين والمهندسين، والفلكيين والمنجمين، والموسيقيين، والأطباء والصيادلة، والجراحين، والكتاب والخطاطين، والأدباء والأخباريين، والنسابين والمؤرخين، والعروضيين والشعراء، والمغنين، والرماة والفرسان، وحذاق الصناع.

وهذا نص ما قاله الخطيب في ذلك:

قال الخطيب: «وهذه تسمية الخلفاء والأشراف، والكبراء والقضاة، والفقهاء والمحدثين، والقراء والزهاد، والعلماء والمتأدبين، والشعراء من أهل مدينة السلام، الذين ولدوا بها، أو بسواها من البلدان ونزلوها، وذكر من انتقل منهم عنها، ومات ببلدة غيرها، ومن كان بالنواحي القريبة منها، ومن قدمها من غير أهلها، وما انتهى إلينا من معرفة كناهم وأنسابهم، ومشهور مآثرهم وأحسابهم، ومستحسن أخبارهم، ومبلغ أعمارهم، وتاريخ وفاتهم، وبيان حالاتهم، وما حفظ فيهم من الألفاظ، عن أسلاف أئمتنا الحفاظ، من ثناء ومدح، وذم وقدح، وقبول وطرح، وتعديل وتجريح»[١]

وبعد المقدمة شرع في وصف بغداد، وتعداد معالمها، وما فيها من المساجد والسكك، والحمامات والمساحات القديمة، بشكل مفصل جداً. وروى أثناء ذلك ما وصل إليه من الأخبار، والآثار التي قيلت فيها، مما يزيد في قيمتها، والمدح لها، وقد استغرق ذلك أكثر من مائتي صفحة.

ثم شرع في ذكر التراجم، فبدأ بتراجم أهل المدائن، وبدأ بمن دخلها من الصحابة. ثم من بعدهم. وقال في تسويغ إدخال المدائن، وتراجم من وردها من العلماء، في تاريخ بغداد ما يلي:

«إنا أوردنا ذكر المدائن في كتابنا، لقربها من مدينتنا، وذلك أن المسافة إليها

(١) تاريخ بغداد: ١/٢١٣ ـ ٢١٣.

بعض يوم، فكانت في القرب منها كالمتصلة بها. وسنورد في هذا الكتاب أسماء من كان من أهل العلم بالنواحي القريبة من بغداد، كالنهروان، وعُكْبَرا والأنبار وسَرّ مَنْ رَأى، وما أشبه ذلك عند وصولنا إلى ذكرها إن شاء الله. فأما تقديمنا ذكر المدائن، فإنما فعلنا ذلك تبركاً بأسماء الصحابة الذين وردوها، والسادة الأفاضل الذين نزلوها، وقد قُبِرَ بالمدائن غير واحد من الصحابة، والتابعين رحمة الله عليهم»[1].

ثم شرع في تراجم علماء بغداد، ومن وردها من غير أهلها، وسكن بها أو حدث فيها. ورتبهم على أحرف المعجم، إلا أنه ابتدأ بمن اسمه محمد، تبركاً باسم النبي محمد ﷺ، ورتب المشتركين في الاسم الواحد، على حسب حروف المعجم بالنسبة لآبائهم. كما رتب من كثر الاشتراك في اسمه واسم أبيه ـ كمحمد وأحمد ـ، على حسب حروف المعجم بالنسبة لأجدادهم. كما ابتدع طريقة موفقة فيمن كثر الاشتراك في اسمه واسم أبيه، فرتبهم على حسب التاريخ الزمني لوفياتهم، وهذه طريقة جيدة في ترتيب التراجم التي يكثر المشتركون فيها.

أما عدد التراجم في الكتاب، فقد رقمها المشرفون على النسخة المطبوعة، فكان عدتها: (٧٨٣١) ترجمة، في نحو (٦٥٠٠) صفحة. فيكون متوسط التراجم قريباً من صفحة واحدة.

وتختلف التراجم طولاً وقصراً تفاوتاً كبيراً. فبينما نجد بعض التراجم لا تتعدى السطرين والثلاثة، نجد بعض التراجم الأخرى تزيد فيها الترجمة على عشر صفحات، أو عشرين صفحة، وأطول ترجمة في الكتاب على الإطلاق ترجمة أبي حنيفة رحمه الله، فقد استغرقت ترجمته مائة صفحة كاملة من النسخة المطبوعة أولاً، ـ أي بدون تعليقات اللجنة الأزهرية ـ[2]، وهو شيء يدعو للتساؤل والاستغراب..

ولو نظر الباحث بعين الإمعان، وتتبع التراجم، لرأى أن التراجم القصيرة تكون غالباً للأدباء والشعراء، والمغنين والموسيقيين، وما أشبه ذلك. وأما التراجم

---

(١) تاريخ بغداد: ١ / ١٢٧.

(٢) أنظر ترجمة أبي حنيفة من تاريخ بغداد المطبوع: ١٣/٣٢٣ ـ ٤٢٣. وانظرها في الجزء نفسه الذي أعيد طبعه مع التعليقات بين ص: ٣٢٣ ـ ٤٥٤.

الطويلة، فهي للمحدثين والفقهاء والقضاة، وأصحاب العلوم الشرعية بالإضافة إلى تراجم الخلفاء والملوك.

ولا غرو فالكتاب مخصص في الأصل للمحدثين أولا، وللعلماء في العلوم الإسلامية الأخرى ثانياً، وأما ما عدا هؤلاء، فإنما جاء ذكرهم للتعريف بهم فقط، لا لترجمتهم.

فالكتاب صنف لتراجم رجال الحديث، لبيان حالهم، وأقوال الأئمة الحفاظ فيهم، من مدح وقدح، وتعديل وجرح، حتى يقبل بعد ذلك المشتغلون بالحديث هذا الرجل، أو يتركوه. وهذا هو الغرض الأول من تأليف هذا الكتاب. فالكتاب يمكن أن نسميه: تراجم رجال الحديث في بغداد. ومن ناحية أخرى، فإن نسبة المحدثين ورجال الحديث المترجَمين فيه، أكبر نسبة في الكتاب، ثم يليهم العلماء المشتغلون بالعلوم الاسلامية الأخرى، ثم في الأخير، بقية أصناف المترجَمين فيه.

ولقد استقصى الخطيب تراجم محدِّثي بغداد، منذ أن بنيت، إلى تاريخ وفاته؛ فقد ترجم لما يقارب أربعة آلاف محدث، أي نصف تراجم الكتاب. وما أظن أن المحدثين، منذ تأسيسها، إلى زمن وفاته، يزيدون على هذا العدد الضخم، فلذلك، فإن كتاب الخطيب هذا، يجد فيه المحدث وطالب الحديث ترجمة كل محدث عاش في بغداد، أو قدم إليها، وحدث بها منذ تأسيسها، حتى وفاة المؤلف . ويعتبر هذا ثروة عظيمة بالنسبة للمحدثين والمشتغلين بالحديث. إذ يجدون فيه مطلبهم من محدثي بغداد، في القرون الثلاثة الزاهية. وما بعدها إلى منتصف القرن الخامس.

أما كيفية الترجمة عند الخطيب، فإنه يبدأ بذكر اسم المحدث تفصيلاً، فيقول مثلاً في ترجمة أبي حنيفة: «النعمان بن ثابت أبو حنيفة التيمي»[1] ثم يتبع هذا الاسم بعبارة من عنده موجزة، تصف الشخص بأشهر صفاته، وأهم مميزاته فيقول: «إمام أصحاب الرأي، وفقيه أهل العراق». ثم يذكر أشهر من أخذ عنهم وأشهر من أخذوا عنه، ورحلته في طلب الحديث إن كانت له رحلة.

---

(١) تاريخ بغداد: ١٣ / ٣٢٣.

ثم يذكر نسبه وبلده ونشأته، وصفته الجسمية، ثم صفته العلمية، وينقل أخبار العلماء في دعم ما يقول، ويذكرها جميعها بالسند إلى قائليها.

ثم يتبع ذلك بأقوال الناقدين له، أو المثنين عليه، وهذا هو بيت القصيد من الترجمة عند أهل الحديث. لذلك فإنه يطيل فيها، ويذكر كل ما وصله مما قيل في مدحه أو جرحه، بالسند الكامل، وينتهي أخيراً بذكر سنة وفاته ومكانها، وقد يصف جنازته، وما قيل في رثائه، وقد يذكر بعض المنامات التي رؤيت له.

وغالباً ما يروي بسنده من طريق صاحب الترجمة حديثاً أو أكثر، وليس ذلك عبثاً من الخطيب، أو إظهاراً لكثرة روايته، وإنما يورد الحديث لفائدة، كبيان حال المترجَم له، أو معرفة طبقته، أو ضبط اسمه، أو غير ذلك من الفوائد.

هـ- كلمة ختامية في الكتاب:

الحقيقة أن كتاب تاريخ بغداد، كتاب تراجم المحدثين ورجال الحديث، وإن كان فيه غير رجال الحديث، وليس هو بتاريخ للحوادث على ترتيب السنين، كتاريخ ابن الأثير، أو ابن كثير، أو المنتظم، أو الشذرات، وأشباهها، وإنما هو كتواريخ الرجال، كتاريخ اصفهان، وتاريخ نيسابور، وتاريخ دمشق، وأمثالها. لكن كثيراً ما يذكر فيه بعض الحوادث التاريخية، ضمن التراجم، إذا اقتضاها الحال في تلك التراجم.

لذا، فقد استفاد منه المحدثون بعده في معرفة رجال الحديث توثيقاً وتجريحاً. فكثيراً ما يستشهدون بأقوال الخطيب في مصنفاتهم، عند توثيق راوٍ أو تضعيفه، فيقولون: وثقه الخطيب أو ضعفه، وكثير من المصنفين في علم الرجال استفادوا في تصنيفاتهم من كتاب الخطيب هذا، فأفرغوا كثيراً مما فيه داخل كتبهم، كالذهبي، وابن حجر، والمزي، وغيرهم.

كما استفاد منه المؤرخون على حوادث السنين، كابن الجوزي في المنتظم، وابن كثير في البداية والنهاية، وابن الأثير في الكامل. فقد نقلوا الحوادث التي أوردها الخطيب في تاريخه ضمن التراجم، وأشاروا إلى مصدرها أحياناً، وتركوا ذلك أحياناً

أخرى، فكان مؤرخو الرجال، ومؤرخو السنين، عالة على كتابه هذا.

وبما أن الكتاب ـ كما مر ـ يشتمل على تراجم للأدباء والشعراء وما إليهم، فقد استفاد أصحاب التصنيف في الأدب من كتاب الخطيب هذا، فنقلوا منه أخبار الأدباء وأشعارهم، وقصصهم ونوادرهم.

وكذلك المصنفون في الوعظ والتصوف، استفادوا منه، فأخذوا من أخبار المتصوفة وحكمهم ومواعظهم، الشيء الذي يروق لهم.

وقصارى القول، فإن المصنفين من جميع الفنون، استفادوا من مصنف الخطيب هذا، لأنه اشتمل على تراجم لجميع أصناف العلوم والفنون، حتى المغنين والموسيقيين ـ كما تقدم ـ. إلا الفلاسفة، فإنه نزه كتابه عن ذكرهم.

لكن مع ذلك نقول، إن فائدة المحدثين وأصحاب الحديث من هذا الكتاب، كانت أكثر بكثير من فائدة غيرهم.

الفصل الثالث

تسمية ما ورد به الخطيب دمشق من الكتب من روايته

سأذكر في هذا الفصل كشفاً بأسماء الكتب، التي ورد بها الخطيب البغدادي دمشق من روايته، وأسماء بعض مصنفيها، وهي عبارة عن مجموعة ضخمة تبلغ: (٤٧٦) كتاباً في مختلف العلوم والفنون، لعل في ذكرها بياناً لمدى اطلاع الخطيب على العلوم، وسعة ثقافته في مختلف الفنون.

وهذه الكتب التي سأذكرها جمعها في جزء واحد، محمد بن أحمد بن محمد المالكي الأندلسي، في مخطوط بالمكتبة الظاهرية، رقم: المجموع (١٨) . الرسالة السادسة منه ، وهذا هو ما في الجزء، أنقله بنصه كما ذكره مؤلفه[1].

كتب على ظاهر الورقة الأولى منه العبارة التالية: «جزء فيه تسمية ما ورد به الشيخ أبو بكر أحمد بن علي بن ثابت الخطيب البغدادي دمشق، من الكتب من روايته، من الأجزاء المسموعة والكبار المصنفة، وما جرى مجراها، سوى الفوائد والأمالي والمنثور، وتسمية بعض من صنفها لمحمد بن أحمد بن محمد المالكي الأندلسي نفعه الله به».

وكتب على الوجه الثاني للورقة الاولى ما يلي: «بسم الله الرحمن الرحيم: ذِكْرُ ما ورد به الشيخ أبو بكر الخطيب البغدادي، وهو أحمد بن علي بن ثابت رحمه الله، من كتبه المسموعة المروية، وتصانيفه بدمشق، حرسها الله».

فمن ذلك:

١ـ صحيح البخاري.
٢ـ السنن لأبي داود.
٣ـ السنن، لأبي قرة.
٤ـ السنن، لمحمد بن الصباح.
٥ـ السنن، للدراقطني.
٦ـ مسند أحمد بن حنبل.

---

(١) لقد صورت هذا الجزء، وهو عندي من خمسة أوراق.

٧- مسند الشافعي.
٨- مسند مُسَدَّد.
٩- مسند أبي داود الطيالسي.
١٠- مسند الحارث بن أبي أسامة.
١١- المسند الصحيح للبرقاني.
١٢- المسند الصحيح لأحمد بن علي الأصبهاني.
١٣- مسند العشرة وغيرهم لإسماعيل بن إسحاق القاضي.
١٤- مسند العشرة لجعفر بن المنادي.
١٥- مسند العشرة لأبي الحسين المادرائي.
١٦- تفسير سفيان الثوري.
١٧- تفسير الوليد بن مسلم.
١٨- تفسير مقاتل بن سليمان.
١٩- تفسير مقاتل بن حبان.
٢٠- تفسير ابن أبي نجيح عن مجاهد.
٢١- تفسير عكرمة عن ابن عباس.
٢٢- تفسير قتادة.
٢٣- تفسير عطية العَوْفي.
٢٤- تفسير سعيد بن منصور.
٢٥- تفسير شبل بن عباد.
٢٦- الوجوه والنظائر، لمقاتل بن سليمان.
٢٧- الوجوه والنظائر، للعباس بن الفضل الأنصاري.
٢٨- معاني القرآن، للفرّا.
٢٩- اللغات في القرآن ، للفرّا.
٣٠- اللغات، للهيثم بن عديّ.
٣١- غريب القرآن، للترمذي
٣٢- غريب القرآن لمؤمل بن عمرو.
٣٣- المجاز، لأبي عبيدة، وهو معمر بن المثنى.

٣٤- مشكلِ القرآن لثعلب.
٣٥- ياقوتة الصراط، لأبي عمر الزاهد.
٣٦- غريب الحديث، لأبي عبيد.
٣٧- غريب الحديث، لابنِ قتيبة.
٣٨- الأموال، لأبي عبيد.
٣٩- كتاب الأمثال له.
٤٠- الطهارة له.
٤١- القراءات له.
٤٢- الناسخ والمنسوخ له.
٤٣- كتاب الحيض له.
٤٤- الرسالة في الإيمان له.
٤٥- كتاب التاريخ له.
٤٦- غريب القران، لابن قتيبة.
٤٧- مشكل القرآن له.
٤٨- مشكل الحديث له.
٤٩- أدب الكتاب له.
٥٠- كتاب عبارة الرؤيا له.
٥١- إصلاح غلط أبي عبيد له
٥٢- كتاب المسائل له.
٥٣- كتاب أعلام النبوة له
٥٤- الرسالة في الخط والقلم له.
٥٥- كتاب الخط والهجاء للمُبَرد.
٥٦- مغازي محمد بن إسحاق من طريق يونس بن بكر عنه.
٥٧- مغازي بن إسحاق أيضاً من طريق محمد بن سلمة الحراني عنه.
٥٨- مغازي موسى بن عقبة.

٥٩- مغازي أبي معشر المدني.
٦٠- مغازي سليمان التيمي.
٦١- مغازي عبد الرزاق.
٦٢- مغازي سعيد الأموي.
٦٣- مغازي حُجْر بن عدي.
٦٤- كتاب الردة للواقدي
٦٥- إصلاح أحاديث المغازي، للواقدي.
٦٦- ؟ .
٦٧- أمالي ثعلب.
٦٨- تاريخ البخاري.
٦٩- تاريخ يعقوب بن سفيان.
٧٠- مشيخة يعقوب بن سفيان.
٧١- كتاب السنة له.
٧٢- كتاب البر والصلة له.
٧٣- المبتدأ، لأبي حذيفة البخاري.
٧٤- كتاب الفتوح له.
٧٥- كتاب الأدب للبخاري.
٧٦- كتاب القراءة وراء الإمام له.
٧٧- كتاب رفع اليدين في الصلاة له.
٧٨- تاريخ يحيى بن مَعين من طريق عباس الدُوري عنه.
٧٩- تاريخ يحيى أيضاً من طريق الحسين بن حبان عنه.
٨٠- ومن طريق عبد الخالق بن منصور عنه.
٨١- ومن طريق يزيد بن المبارك عنه.
٨٢- ومن طريق إبراهيم بن الجنيد عنه[1].

---

(١) لعل الأنسب ألاّ يكون للأرقام [٨٠ - ٨١ - ٨٢] ترقيم، لأنها طرق لمؤلَّف واحد، وليست بمؤلَّفات مستقلة.

٨٣- سؤالات الدارمي، ليحيى بن معين.
٨٤- سؤالات ابن أبي شيبة له.
٨٥- كتاب الفتوح، لأبي بكر بن أبي شيبة.
٨٦- تاريخ الفضل بن غسان الغلابي.
٨٧- تاريخ أبي حسان الزيادي.
٨٨- تاريخ أبي العباس الأبار.
٨٩- تاريخ أبي بكر بن أبي شيبة.
٩٠- تاريخ عثمان بن أبي شيبة.
٩١- تاريخ أحمد بن حنبل.
٩٢- تاريخ حنبل بن إسحاق.
٩٣- تاريخ ابن البرقي.
٩٤- تاريخ عمرو بن علي.
٩٥- تاريخ أبي موسى الزمر.
٩٦- تاريخ ابن البراء.
٩٧- تاريخ محمود بن غيلان.
٩٨- تاريخ أبي بكر بن أبي الأسود.
٩٩- تاريخ ابن أبي الأحوص.
١٠٠- تاريخ مُطين.
١٠١- تاريخ نفطويه.
١٠٢- تاريخ ابن خراش.
١٠٣- تاريخ عبد الله بن يحيى بن بكير.
١٠٤- تاريخ يحيى بن بُكَيْر.
١٠٥- تاريخ أبي مسلم بن صالح.
١٠٦- تاريخ ابن عُقْدَة.
١٠٧- تاريخ الهيثم بن عدي.
١٠٨- تاريخ أبي الحسين بن المنادي.
١٠٩- تاريخ ابن قانع.

١١٠- تاريخ الخلفاء لابن أبي الدنيا.

١١١- تاريخ الخلفاء، لعمر بن جعفر السدوسي.

١١٢- تاريخ الخلفاء، لأبي بشر الدولابي.

١١٣- تاريخ الخلفاء، لأبي معشر المدني.

١١٤- كتاب الطبقات، لمحمد بن سعد.

١١٥- كتاب الطبقات.

١١٦- الطبقات، لعلي بن المديني.

١١٧- الطبقات، للهيثم بن عدي.

١١٨- الطبقات، لمسلم بن الحجاج.

١١٩- طبقات أهل هَمَذَان.

١٢٠- تاريخ أصبهان.

١٢١- تاريخ هَراة.

١٢٢- تاريخ الجَزَرِيين.

١٢٣- تاريخ الرقة.

١٢٤- تاريخ المواصلة.

١٢٥- تاريخ الحمصيين.

١٢٦- رياضة المتعلمين، لأبي نعيم الحافظ

١٢٧- كتاب الثقلاء له.

١٢٨- الرد على أهل الرأي، للحميدي.

١٢٩- الرد على أبي حنيفة لُمطَيَّن.

١٣٠- الرد على أبي حنيفة للأوزاعي.

١٣١- كتاب الموطأ من طريق القَعْنبي ومن رواية ابن وهب وابن (؟) ومن طريق سويد بن سعيد .ومن طريق قتيبة وسويد أيضاً ومن طريق (؟)(١) ومن طريق معن بن عيسى.

١٣٢- مسند مالك لإسماعيل القاضي.

١٣٣- غرائب حديث مالك، لدعلج.

---

(١) في مواضع علامة الاستفهام كلمات غير مقروءة في النسخة المخطوطة لعدم ظهورها.

١٣٤ـ غرائب مالك للآبندوني.

١٣٥ـ غرائب مالك، لأبي بكر النيسابوري.

١٣٦ـ حديث مالك، جمع أبي بكر الشافعي.

١٣٧ـ رسالة مالك إلى الرشيد.

١٣٨ـ مختصر عبد الله بن عبد الحكم.

١٣٩ـ كتاب الجامع للثوري من طريق الأشجعي، ومن طريق عبيد الله بن موسى أيضاً.

١٤٠ـ رسالة الثوري إلى عباد بن عباد.

١٤١ـ كتاب الرسالة للشافعي.

١٤٢ـ رسالة عمر بن عبد العزيز في القدر.

١٤٣ـ رسالة أبي ثور في الإيمان.

١٤٤ـ كتاب الحَيْدَة.

١٤٥ـ مسند الثوري للطبراني.

١٤٦ـ مسند الثوري للبرقاني.

١٤٧ـ جامع عبد الرزاق.

١٤٨ـ أمالي عبد الرزاق.

١٤٩ـ مسند كتب عبد الرزاق، منها الطهارة والصلاة والزكاة والحج والصيام والجهاد والنكاح والطلاق والرضاع والحدود، وغير ذلك.

١٥٠ـ كتب الجهاد، لسعيد بن منصور.

١٥١ـ كتاب النكاح له.

١٥٢ـ منتخب كتبه في الأحكام.

١٥٣ـ قراءات أهل مكة، للخزاعي.

١٥٤ـ قراءات أهل المدينة، لاسماعيل بن جعفر.

١٥٥ـ قراءة أبي عمرو، من طريق اليزيدي عنه من طريقين من طريق الأصمعي عنه، ومن طريق الخريبي عنه.

١٥٦- قراءة عاصم، من طريق يحيى بن آدم، عن أبي بكر عنه.

١٥٧- قراءة حمزة.

١٥٨- قراءة ابن عامر.

١٥٩- قراءةالأعمش.

١٦٠- قراءة يعقوب.

١٦١- قراءة الحسن البصري.

١٦٢- قراءة ابن محيصن.

١٦٣- اختلاف حمزة والكسائي لنصير بن يوسف.

١٦٤- كتاب عدد سجود القرآن، لابراهيم الحربي.

١٦٥- كتاب النهي عن الغيبة.

١٦٦- كتاب المناسك له.

١٦٧- كتاب الحمام له.

١٦٨- كتاب النهي عن الكذب له- ذكر كتب ابن أبي الدنيا-

١٦٩- كتاب الأضاحي.

١٧٠- كتاب الذكر.

١٧١- كتاب المرض والكفارات.

١٧٢- ذم الدنيا والزهد فيها.

١٧٣- كتاب الدعاء.

١٧٤- كتاب التوبة.

١٧٥- كتاب التوكل.

١٧٦ . كتاب اصطناع المعروف.

١٧٧- كتاب قضاء الحوائج.

١٧٨- كتاب الشكر.

١٧٩- كتاب قصر الأمل.

١٨٠- كتاب اليقين.

١٨١- كتاب الحذر والشفقة .

١٨٢ـ كتاب حسن الظن.
١٨٣ـ كتاب القناعة.
١٨٤ـ كتاب التقوى.
١٨٥ـ كتاب المطر والرعد والبرق والريح.
١٨٦ـ كتاب التهجد وقيام الليل.
١٨٧ـ كتاب التفكر والاعتبار.
١٨٨ـ كتاب المنامات.
١٨٩ـ كتاب العقوبات.
١٩٠ـ كتاب الوجل والتوثق بالعمل.
١٩١ـ كتاب الصمت وأدب اللسان.
١٩٢ـ كتاب من عاش بعد الموت.
١٩٣ـ كتاب الهم والحزن.
١٩٤ـ كتاب الخائفين.
١٩٥ـ كتاب الحلم وذم الفحش والبذاء.
١٩٦ـ كتاب العفو وذم الغضب.
١٩٧ـ كتاب مجابي الدعوة.
١٩٨ـ كتاب ذم البغي.
١٩٩ـ كتاب ذم الملاهي.
٢٠٠ـ كتاب ذم المسكر.
٢٠١ـ كتاب محاسبة النفس والازراء عليها.
٢٠٢ـ كتاب المُحْتَضَرين.
٢٠٣ـ كتاب مداراة الناس.
٢٠٤ـ كتاب التفكر وأعقاب السرور والأحزان.
٢٠٥ـ كتاب الفرَح.
٢٠٦ـ كتاب قري الضيف ـ آخر كتب ابن أبي الدنيا.
٢٠٧ـ كتاب الضعفاء للبخاري.

٢٠٨ـ الضعفاء ، لعلي بن المديني.

٢٠٩ـ الضعفاء، لغمرو بن علي.

٢١٠ـ الضعفاء، لابن شاهين.

٢١١ـ الضعفاء، للجوزجاني.

٢١٢ـ كتاب العلل، لعمرو بن علي.

٢١٣ـ العلل، ليحيى القطان.

٢١٤ـ كتاب العلل، للدارقطني.

٢١٥ـ علل أبي زُرْعَة الرازي.

٢١٦ـ علل أبي بكر الأثرم.

٢١٧ـ مسائل ابن عمار الموصلي.

٢١٨ـ كتاب الثواب لآدم بن أبي إياس.

٢١٩ـ فضائل القرآن، لخلف بن هشام.

٢٢٠ـ فضائل القرآن ، ليحيى الحماني.

٢٢١ـ فضائل القرآن ، لعباد بن يعقوب.

٢٢٢ـ فضائل القرآن، لمحمد بن الفضل السقطي.

٢٢٣ـ فضائل القرآن، لمحمد بن أيوب الرازي.

٢٢٤ـ اختلاف حملة القرآن، للآجرّي.

٢٢٥ـ اختلاف العلماء له أيضاً.

٢٢٦ـ كتاب الفرباء له.

٢٢٧ـ كتاب التعازي، للمدايني.

٢٢٨ـ أخبار المختار أبي عبيد له.

٢٢٩ـ كتاب الحَرَّة له.

٢٣٠ـ مقتل الحسين له.

٢٣١ـ كتاب القلاع له.

٢٣٢ـ كتاب الربَذَة له.

٢٣٣ـ كتاب الغارات له.

٢٣٤- كتاب الخونة له

٢٣٥- أخبار إياس بن معاوية له.

٢٣٦- مقتل عمر، لأبي بكر الشافعي.

٢٣٧- مقتل الحسين، للجعابي.

٢٣٨- خبر الجمل عن الصُولي.

٢٣٩- كتاب صفين، ليحيى بن سليمان الجُعْفي.

٢٤٠- مقتل حُجْر بن عدي.

٢٤١- مقتل عثمان.

٢٤٢- خطبة علي في الملاحم.

٢٤٣- كتاب الملاحم، لابن الحسين بن المنادي.

٢٤٤- الملاحم، لابن رزقويه.

٢٤٥- الفتن والملاحم، لحماد بن سلمة.

٢٤٦- الفتن، لحنبل بن إسحاق.

٢٤٧- كتاب المصاحف، لابن أبي داود.

٢٤٨- المصاحف، لأبي بكر بن أبي شيبة.

٢٤٩- اختلاف المصاحف، لنفطويه.

٢٥٠- محنة الشافعي.

٢٥١- محنة أحمد بن حنبل.

٢٥٢- الناسخ والمنسوخ ، لقتادة.

٢٥٣- الناسخ والمنسوخ، لأبي داود.

٢٥٤- الناسخ والمنسوخ ، لشريح بن يوسف بن يونس.

٢٥٥- الناسخ والمنسوخ، للجعد.

٢٥٦- الناسخ والمنسوخ، ليزيد النحوي.

٢٥٧- الناسخ والمنسوخ، لعطاء الخراساني.

٢٥٨- الرد على القدرية، لمقاتل بن سليمان.

٢٥٩- كتاب الجوابات في القرآن له.

٢٦٠- كتاب اللغات في القرآن له.
٢٦١- مناقب الشافعي لابن أبي حاتم.
٢٦٢- مناقب الشافعي لزكريا الساجي.
٢٦٣- رسالة الجاحظ في حب الوطن.
٢٦٤- كتاب الترغيب في العلم ، للمُزَني.
٢٦٥- كتاب السنة، لأبي عبدالله الفقيه.
٢٦٦- كتاب السنة، للزبيري.
٢٦٧- كتاب الهدايا له.
٢٦٨- كتاب الاستخارة والاستشارة له.
٢٦٩- كتاب الكافي له.
٢٧٠- كتاب العلم، لأبي خيثمة.
٢٧١- كتاب المناسك، لابن الحسين المنادي.
٢٧٢- كتاب السير، لأبي إسحاق الفزاري.
٢٧٣- كتاب اختلاف الحديث، للشافعي.
٢٧٤- كتاب جماع العلم، للشافعي.
٢٧٥- كتاب الرد على البراهمة له.
٢٧٦- كتاب الرد على محمد بن الحسن له.
٢٧٧- كتاب معجم الصحابة ، للبغوي.
٢٧٨- كتاب معجم شيوخ الطبراني.
٢٧٩- معجم شيوخ أبي يعلى الموصلي.
٢٨٠- معجم شيوخ الإسماعيلي.
٢٨١- كتاب المدخل إلى الصحيح، للاسماعيلي.
٢٨٢- كتاب الفرائض، ليزيد بن هارون.
٢٨٣- الفرائض ، لأحمد بن حنبل.
٢٨٤- الفرائض ، للثوري.
٢٨٥- مسائل أبي داود ، لأحمد.

٢٨٦ـ مسائل أبي عبيد الآجري، لأبي داود.
٢٨٧ـ كتاب مسائل أبي بكر المروذي، لأحمد.
٢٨٨ـ كتاب التصحيف، للدارقطني.
٢٨٩ـ كتاب رؤية الله تعالى له.
٢٩٠ـ كتاب الرمي والنضال له.
٢٩١ـ كتاب المؤتلف والمختلف له.
٢٩٢ـ سؤالات البرقاني له.
٢٩٣ـ كتاب الزاهر، لابن الأنباري.
٢٩٤ـ كتاب الوقف والابتداء له.
٢٩٥ـ كتاب الأضداد له.
٢٩٦ـ كتاب الألغاز له.
٢٩٧ـ كتاب الرد على من خالف الإمام مصحف عثمان.
٢٩٨ـ كتاب الوقف والابتداء، لأبي عمرو بن العلاء.
٢٩٩ـ كتاب التفرد، لأبي داود السجستاني.
٣٠٠ـ كتاب نسب قريش، للزبير بن بكار.
٣٠١ـ النسب إلى أبي طالب.
٣٠٢ـ النسب لسَرْجَ بن عمرو.
٣٠٣ـ نسب عدنان وقحطان، للمبرد.
٣٠٤ـ نسب تنوخ.
٣٠٥ـ كتاب النسب، للمسيبي، ومعرفة أسلاف رسول الله ﷺ.
٣٠٦ـ معرفة أزواج النبي ﷺ وأولاده، لأبي عبيدة.
٣٠٧ـ كتاب البهي، للفراء.
٣٠٨ـ الفصيح، لثعلب.
٣٠٩ـ خلق الإنسان، للزجاج.
٣١٠ـ كتاب الأنواء له.
٣١١ـ كتاب فعلت وافعلت له.

٣١٢- كتاب الخيل، للأصمعي.
٣١٣- كتاب المطر، لابن دريد.
٣١٤- كتاب الملاحن له.
٣١٥- القصيدة المقصورة له.
٣١٦- كتاب الزهد، لهناد بن السري.
٣١٧- الزهد، لابن المبارك.
٣١٨- الزهد، للشكلي.
٣١٩- الزهد، لسيار.
٣٢٠- كتاب الزُهّاد الثمانية.
٣٢١- كتاب الجهاد، لابن المبارك.
٣٢٢- النوادر ، لسرج بن يونس.
٢٢٣- كتاب يوم وليلة، لأبي علي حسن المعمري.
٣٢٤- الألوية.
٣٢٥- خبر غزاة مسلمة بن عبد الملك.
٣٢٦- خبر الزبا وجدعة.
٣٢٧- خبر أبي زبيد في صفة الأسد.
٣٢٨- خبر إرم ذات العماد.
٣٢٩- خبر مدينة الصفر وقبة الرصاص.
٣٣٠- خبر فَيْهَس اليهودي في ابتداء الخلق.
٣٣١- كتاب مولد النبي ﷺ.
٣٣٢- كتاب مولد علي رضي الله عنه
٣٣٣- خبر تزويج فاطمة.
٣٣٤- كتاب اللطائف في هجاء المصاحف.
٣٣٥- كتاب «كلا» لابن المنادي.
٣٣٦- أسماء الرواة عن الشافعي.
٣٣٧- كتاب الأسماء والكنى، لمسلم.

٣٣٨ـ كتاب التمييز له.

٣٣٩ـ كتابه في معمر.

٣٤٠ـ كتابه في عمرو بن شعيب.

٣٤١ـ كتابه في معرفة شيوخ مالك والثوري وشعبة.

٣٤٢ـ كتاب الإخوة والأخوات له.

٣٤٣ـ تسمية من روى عنه من أولاد العشرة، لعلي بن المديني.

٣٤٤ـ ومثله للدارقطني.

٣٤٥ـ المتفردون بالروايات ، للأزدي.

٣٤٦ـ كتاب الروضة ، لابن البراء.

٣٤٧ـ الديباج، لإسحاق بن سنبز؟

٣٤٨ـ عبارة الرؤيا له.

٣٤٩ـ عبارة الرؤيا، لابن سيرين.

٣٥٠ـ كتاب المروءة، لابن المرزبان.

٣٥١ـ كتاب كلف السودان له.

٣٥٢ـ كتاب التحول والذهول له.

٣٥٣ـ كتاب كتمان السِّر، له.

٣٥٤ـ أخبار عبدالله بن جعفر له.

٣٥٥ـ أخبار امرىء القيس له.

٣٥٦ـ أخبار العرجي له.

٣٥٧ـ أخبار مجنون بني عامر له.

٣٥٨ـ أخبار ابن دهبل الجُمَحِي له.

٣٥٩ـ أخبار نصيب له.

٣٦٠ـ أخبار ابن قيس الرقيات له.

٣٦١ـ كتاب الحسن والجمال له.

٣٦٢ـ كتاب الأجواد ، للدارقطني.

٣٦٣ـ كتاب الكرم، للبرجلاني.

٣٦٤- كتاب ذكر الموت له.
٣٦٥- أخبار أبي نواس، لابن ابي سعد.
٣٦٦- أخبار البحتري ، للمرزباني.
٣٦٧- كتاب المواقف.
٣٦٨- كتاب الديارات، لأبي الفرج الأصبهاني.
٣٦٩- كتاب الحَمْقَى والحماقة، للنقاش.
٣٧٠- كتاب فهم المناسك له.
٣٧١- كتاب حدائق القضاة له.
٣٧٢- أخبار فضيل بن عياض.
٣٧٣- أخبار بشر بن الحارث.
٣٧٤- أخبار داود الطائي.
٣٧٥- أخبار وهيب بن الورد.
٣٧٦- أخبار إبراهيم بن أدهم.
٣٧٧- أخبار حاتم الأصم.
٣٧٨- كلام ذي النون المصري.
٣٧٩- كلام يحيى بن معاذ الرازي.
٣٨٠- كلام أبي بكر الشبلي.
٣٨١- إثبات الأولياء للقشيري.
٣٨٢- أخبار الصوفية له.
٣٨٣- فصول في الإشارات.
٣٨٤- أدب الجدل، لابن العاص.
٣٨٥- كتاب آداب ابن المعتز.
٣٨٦- الغَزَل، للطبراني.
٣٨٧- غرائب حديث مالك، للطبراني.
٣٨٨- مسند الأزواعي له.
٣٨٩- كتاب الصيام، ليوسف القاضي.

٣٩٠- كتاب الزكاة له.
٣٩١- كتاب الدعاء له.
٣٩٢- كتاب الجنائز ، لعبد الوهاب بن عطاء.
٣٩٣- كتاب الجنائز، لابن صاعد.
٣٩٤- كتاب الجنائز، لجعفر الفريابي.
٣٩٥- كتاب زكاة الفطر له.
٣٩٦- كتاب الرؤيا له.
٣٩٧- كتاب دلائل النبوة له.
٣٩٨- كتاب تحريم الذهب والحرير له.
٣٩٩- كتاب الصور والتماثيل له.
٤٠٠- كتاب التوقيف على فضل الخريف، للأمير بن المقتدر.
٤٠١- رسالتان في الخريف والربيع، لابن شبل.
٤٠٢- كتاب القناعة، لابن مسروق.
٤٠٣- كتاب المنير.
٤٠٤- فُتْيا فقيه العرب، لابن فارس.
٤٠٥- كتاب أسماء رسول الله ﷺ.
٤٠٦- كتاب الغُنية عن الكلام، للخطابي.
٤٠٧- قصيدة كعب بن زهير، تقريب ابن الأنباري
٤٠٨- قصيدة ذي الرمة: ما بال عينك.
٤٠٩- كتاب الخراج، ليحيى بن آدم.
٤١٠- مسألة بريرة، لابن خزيمة.
٤١١- المؤتلف والمختلف ، لعبد الغني.
٤١٢- كتاب مشتبه النِسْبَة له.
٤١٣- شيوخ أبي عبد الرحمن النسائي.
٤١٤- تسمية من شهد مع علي بن أبي طالب حروبه.
٤١٥- القصيدة المربعة، لابن دريد.

٤١٦- مبايتة الببغاء : (مائتان وتسعون بيتاً).
٤١٧- القصيدة اليتيمة.
٤١٨- منتخب ديوان التنوخي.
٤١٩- رأي الفقهاء السبعة.
٤٢٠- حديث الصور.
٤٢١- حديث الفتون.
٤٢٢- خطبة الحجاج بالكوفة.
٤٢٣- خطبة الوداع، للنبي ﷺ.
٤٢٤- خطبة عائشة، تقريب ابن الأنباري.
٤٢٥- خطبة هند بن أبي هالة، تقريب ابن الأنباري.
٤٢٦- كتاب الخواتيم، لابن أبي حية.
٤٢٧- كتاب من أقام على المودة والوفاء، لابن المرزبان.
٤٢٨- كتاب الثقلاء، لأبي مزاحم.
٤٢٩- كتاب آدم عن شعبة.
٤٣٠- كتاب علي بن الجعد.
٤٣١- حديث وفود العرب على كسرى.
٤٣٢- مولد النبي ﷺ.
٤٣٣- حديث وفاة النبي ﷺ.
٤٣٤- كتاب النهروان، للمدايني.
٤٣٥- كتاب المُعَمَّرين، لأبي حاتم السجستاني.
٤٣٦- أخبار بني إسرائيل، لحماد بن سلمة.
٤٣٧- فضائل الصحابة الأربعة، لأحمد بن حنبل.
٤٣٨- فضائل العباس، لابن رزقويه.
٤٣٩- فضائل معاوية له.
٤٤٠- كتاب أخلاق النبي ﷺ، لاسماعيل القاضي.
٤٤١- كتاب النوادر، لأبي سهل بن زياد.

٤٤٢- كتاب أشعار لصوص العرب وأخبارهم، لأبي سعيد السكري.
٤٤٣- الأوهام لعبد الغني.
٤٤٤- حديث مرية بنت مروان بن محمد.
٤٤٥- خبراستسقاءعبد الملك بن مروان.
٤٤٦- كتاب الأربعين حديثاً لمحمد بن أسلم.
٤٤٧- كتاب الأربعين حديثاً ، للحسن بن سفيان.
٤٤٨- كتاب الأربعين ، لابن شاهين.
٤٤٩- كتاب الاستثناء والشروط في كتاب الله تعالى، لنفطويه.
٤٥٠- كتاب التوبة، لنفطويه أيضاً.
٤٥١- كتاب الرد على الجهمية له.
٤٥٢- مسألة سبحان له.
٤٥٣- مسألة الأمراء له.
٤٥٤- أخبار المُصَحِّفِين، للعسكري.
٤٥٥- كلام البرديجي في معرفة أصول الحديث.
٤٥٦- كتاب الأسماء المفردة له.
٤٥٧- كتاب الرهبان، للبرجلاني.
٤٥٨- الموالي من أهل المدينة.
٤٥٩- مسند أبي حنيفة، لابن مظفر.
٤٦٠- مسند أبي حنيفة، للدارقطني.
٤٦١- مسنده أيضاً، لابن شاهين.
٤٦٢- الرواة عن عبدالله بن عمر، للبرقاني.
٤٦٣- وقف التمام، لنافع.
٤٦٤- أخبار حسن بن ثابت، لبزرويه.
٤٦٥- كتاب الزوال، ليحيى بن آدم.
٤٦٦- الزوال، للراسبي.
٤٦٧- كتاب الزوال ، للشيحي.

٤٦٨- كتاب المدينة وصفة قبر النبي ﷺ ومسجده.

٤٦٩- كتاب قضاة الكوفة، لعمر بن شبة.

٤٧٠- مسألة وجوب العمرة.

٤٧١- مسألة إبطال النكاح بغيرولي ، لابن حمدان.

٤٧٢- كتاب صفة المنافق، للفريابي.

٤٧٣- التتبع على البخاري ومسلم، للدارقطني.

٤٧٤- غرائب حديث الزهري لابن مطعم.

٤٧٥- غرائب حديث مسعر ، له أيضاً.

٤٧٦- الدولة الهاشمية، للهيثم بن عدي.

وبعد سرد أسماء هذه الكتب بغير ترقيم ، كُتِبَ على الصفحة الأخيرة ما يلي:

«انتهت فهرسة الكتب التي للخطيب، أبي بكر أحمد بن علي بن ثابت البغدادي ، رحمه الله، التي ورد بها مدينة دمشق، حرسها الله».



الباب الثالث

إيراد الطعون في أبي حنيفة ونقده لأئمة الحديث

الفصل الأول: إيراده الطعون في أبي حنيفة، وردّ العلماء عليه، ومناقشة ذلك.

الفصل الثاني: نقده لأئمة الحديث، وبيان أوهامهم.



الفَصْلُ الأوَّل

إيرَادُ الطعُونِ في أبي حَنِيفَة ، وَرَدّ العُلمَاء عَلَيْه ، وَمُنَاقَشة ذلكَ

(١) مكان ورود تلك الطعون.

(٢) مجمل تلك المطاعن وأنواعها، ونقدها من جهة الإسناد والمعقول.

(٣) أشهر من رد على الخطيب من العلماء.

(٤) نقد عام للخطيب، فيما أورده من مثالب أبي حنيفة.

١ـ مكان ورود تلك الطعون:

لقد أورد الخطيب تلك المطاعن والمثالب، ضمن ترجمة أبي حنيفة في كتابه: تاريخ بغداد، الجزء الثالث عشر من النسخة المطبوعة، حيث ترجم لأبي حنيفة بما يزيد على المائة صفحة، وذلك من صفحة: (٣٢٣)، إلى صفحة: (٤٥٤). وهي أطول ترجمة في الكتاب إطلاقاً.

وابتدأ الترجمة بكلام طيب، وثناء جميل على أبي حنيفة، ثم عقد فصلاً لمناقبه، وساق فيه من الروايات المسندة عن الأئمة،في مدح أبي حنيفة والثناء عليه الشيء الكثير. كما عقد فصولاً فيما قيل في فقهه وعبادته وورعه، وجوده ووفور عقله وفطنته، وأتى فيه بالشيء الحسن العجيب، واستغرق ذلك حوالي ست وأربعين صفحة، أي إلى صفحة (٣٦٩).

وفجأة يقلب لأبي حنيفة ظهر المِجَنِّ، ويطمس تلك المحاسن والمناقب التي ساقها كلها بكلمة واحدة، فيقول:

«وقد سقنا عن أيوب السختياني، وسفيان الثوري، وسفيان بن عيينة، وأبي بكر بن عياش، وغيرهم من الأئمة، أخباراً كثيرة، تتضمن تقريظ أبي حنيفة، والمدح له، والثناء عليه. **والمحفوظ عند نقله الحديث عن الأئمة المتقدمين- وهؤلاء المذكورون منهم- في أبي حنيفة خلاف ذلك**. وكلامهم فيه كثير، لأمور شنيعة حُفظت عليه. متعلق بعضها بأصول الديانات، وبعضها بالفروع، نحن ذاكروها بمشيئة الله، ومعتذرون إلى من وقف عليها، وكره سماعها، بأن أبا حنيفة **عندنا**، مع

جلالة قدره، أسوة غيره من العلماء الذين دَوَّنَّا ذكرهم في هذا الكتاب، وأوردنا أخبارهم، وحكينا أقوال الناس فيهم على تباينها، والله الموفق للصواب»[1].

ثم شرع في إيراد تلك المطاعن والمثالب، على شكل روايات تاريخية، يسوقها بالسند منه إلى قائليها، ويستتر وراءها، متظاهراً بأنه ليس له فيها إلا روايتها وجمعها. واستمر في سرد تلك الروايات التي تحمل المطاعن والاتهامات لأبي حنيفة، بإسهاب وإطناب غريب، حتى زادت المطاعن على مئات الروايات، واستغرقت ما يزيد على الثمانين صفحة[2].

٢ـ مُجْمل تلك المطاعن وأنواعها:

لقد ساق الخطيب تلك المطاعن مقسمة إلى فصول، يتعلق بعضها بأصول الديانات، وبعضها بالفروع، والبعض الآخر بمُسْتَشْنَعَات الألفاظ، وغير ذلك.

وسأجملها في النقاط الرئيسية التالية، ثم أذكر في كل نقطة، المسائل المتفرعة عنها، ثم أنقد تلك الروايات من جهة السند والمعقول إجمالاً.

والنقاط الرئيسية للمثالب التي ذكرها الخطيب هي:

أـ كثرة العلماء الذين ردوا على أبي حنيفة.

بـ ما حُكي عن أبي حنيفة في الإيمان.

جـ ما حُكي عنه من القول بخلق القرآن.

دـ ما نسب إليه من رأيه في الخروج على السلطان.

هـ ما حُكِي عنه من مُسْتَشْنَعَات الألفاظ والأفعال.

وـ ما قاله العلماء في ذم رأيه والتحذير منه، وما يتعلق بذلك من أخباره.

تنبيهان:

وقبل الدخول في تفاصيل تلك المثالب ومناقشتها، أود أن ألفت النظر، وأنبه إلى أمرين مهمين، لعل في ذكرها إلقاء الضوء على الموضوع قبل مناقشته.

هذان الأمران هما:

أـ كيف يصف الخطيب المثالب بـ «المحفوظ»، وفي أسانيد تلك الروايات

---

(١) تاريخ بغداد: ١٣ / ٣٦٩ـ ٣٧٠.

(٢) استغرقت المثالب ستاً وثمانين صفحة. وهي بين ص (٣٦٩ ـ ٤٥٤).

رجال تكلم الخطيب نَفْسُه عليهم بالجرح والتضعيف، في كتاب التاريخ ذاته!؟ . . .

ب- إن بين النُسَخ المخطوطة لتاريخ بغداد، اختلافاً كبيراً في كمية المثالب الواردة في ترجمة أبي حنيفة. فما هو السبب؟.

أما الأمر الأول: فَيُسْتَغْرَب أن يصدر عن الخطيب بهذه الصراحة، التي يكون فيها مجالاً للنقد، حتى بين تلامذته الذين كانيُملي عليهم التاريخ. فالذي يتكلم على رجال في الكتاب نفسه - تاريخ بغداد- ويصفهم بالضعف والكذب[1]، ثم يروي روايات مسندة عنهم، ثم يصف هذه الروايات بأنها المحفوظة عند المحدثين، يجعل نفسه هدفاً لسهام الناقدين له، والطاعنين عليه، وما أظن الخطيب يفعل هذا، وإنما هذا - والله أعلم- من زيادة بعض النساخ المغرضين، دسّه على لسان الخطيب.

وأما الأمر الثاني: وهو مسألة اختلاف النسخ المخطوطة في مقدار روايات المثالب، في ترجمة أبي حنيفة، فهو شيء يلفت النظر، ويدعو للتأمل والبحث في سبب هذا الاختلاف في هذا المكان الخطير، كما أنه يدعم ما ذكرت آنفاً، من أن التاريخ قد زيد فيه أشياء بعد وفاة الخطيب.

فقد جاء في النسخة المطبوعة، في الجزء الذي طبع أولاً، وصودرت أكثر نسخه، ثم أعيد طبعه، جاء في الجزء الثالث عشر في ص: ٣٧٧، تعليق في أسفل الصفحة هذا نصه:

«من هنا سقط في نسخة الكوبريلي، الى آخر ترجمة أبي حنيفة، وأكملنا بقية الترجمة من نسخة الصميصاطية».

ونسخة الكوبريلي هذه، هي النسخة المصورة في دار الكتب المصرية، عن نسخة مخطوطة موجودة في تركيا.

ومن هذا التعليق، الذي كتبه الناشر للكتاب، يتبين أن المثالب التي في نسخة الكوبريلي، لا يتجاوز حجمها الثماني صفحات فقط، من الجزء المُصَادَر، وهي بين ص (٣٦٩- ٣٧٧). فتكون نسبة الموجود في هذه النسخة من المثالب، إلى النسخة

(١) سيأتي فيما بعد ذكر عدد من هؤلاء، عند نقد أسانيد الروايات التي ساقها الخطيب.

الأخرى- وهي الموجودة في دار الكتب المصرية-. السدس أو أقل. أي أن الموجود من المثالب في النسخة الثانية، يزيد ست مرات أو أكثر على ما في النسخة الأولى -الكوبريلي-، من المثالب، وهو فرق كبير جداً، فليس الفرق بين النسختين زيادة سطر أو سطرين، أو إيراد خبر أو خبرين، وإنما الفرق بشكل يدعو للاستغراب، وخصوصاً في مثل هذا الموقف الحساس!.

وبعد هذا العرض للتنبيهين، نبدأ بذكر النقاط الرئيسية للمثالب التي ذكرها الخطيب، واحدة واحدة، مع مناقشة كل نقطة، وبيان ما يظهر لي فيها من الحق. والله المعين على ذلك.

أ- فأما النقطة الأولى:

وهي كثرة العلماء الذين ردوا على أبي حنيفة، فهي عبارة عن فصل صغير، ساقه الخطيب كرواية تاريخية وصلت إليه، فيها أسماء خمسة وثلاثين شخصاً من العلماء والأئمة، يقول ناقلها إنهم جميعاً ردوا على أبي حنيفة. وهذا نص تلك الرواية كما ساقها الخطيب حيث قال: «أخبرنا محمد بن أحمد بن رزق، أخبرنا أبو بكر أحمد ابن جعفر بن محمد بن سلم الختلي، قال: أملى علينا أبو العباس أحمد بن علي بن مسلم الأبار، في شهر جمادى الآخرة، من سنة ثمان وثمانين ومائتين، قال: ذكر القوم الذين ردوا على أبي حنيفة: أيوب السختياني، وجرير بن حازم، وهمام بن يحيى، وحماد بن سلمة، وحماد بن زيد، وأبو عوانة، وعبد الوارث، وسوار العنبري القاضي، ويزيد بن زريع، وعلي بن عاصم، ومالك بن أنس، وجعفر بن محمد، وعمر بن قيس، وأبو عبد الرحمن المقرىء، وسعيد بن عبد العزيز، والأوزاعي، وعبد الله بن المبارك، وأبو اسحاق الفزاري، ويوسف بن أسباط، ومحمد بن جابر، وسفيان الثوري، وسفيان بن عيينة، وحماد بن أبي سليمان، وابن أبي سليمان، وابن أبي ليلى، وحفص بن غياث، وأبو بكر بن عياش، وشريك بن عبد الله، ووكيع بن الجراح، ورقبه بن مصقلة، والفضل بن موسى، وعيسى بن يونس، والحجاج بن أرطاة، ومالك بن مغول، والقاسم بن حبيب، وابن شبرمة»[1].

---

(١) تاريخ بغداد: ١٣ / ٣٧٠ - ٣٧١.

قلت: ومعلوم أن رد العلماء على إمام من الأئمة، لا ينقص من قدره، ولا يعتبر مطعناً فيه، بل هو أمر طبيعي معروف، جرى عليه العلماء من لدن الصحابة الكرام، إلى يومنا هذا.

ومَن مِن العلماء والأئمة، من لم يرد عليه في المسائل الاجتهادية التي قال بها؟.

وقديماً قال الإمام مالك: «ما منا إلا رَدَّ وَرُدَّ عليه، إلا صاحب هذا القبر». يشير بذلك إلى أن كل الأئمة معرضون للرد، حاشا رسول الله ﷺ، لأنه المعصوم، الذي لا ينطق عن الهوى، إن هو إلا وحي يُوحَى.

ثم إن تعداد أسماء جماعة من العلماء، ووصفهم بأنهم ردوا على أبي حنيفة، بدون تعيين المسائل التي ردوا عليه فيها، وبدون معرفة هل كان الحق بجانبهم، أو بجانبه، أمر مُبْهَم لا يفيد سوى قصد التهويل من كثرة الأشخاص الذين ردوا عليه.

ومع ذلك، فإن كانت المسألة مسألة كثرة، فهذا ابن عبد البر يقول في كتابه: «جامع بيان العلم»: «الذين رووا عن أبي حنيفة، ووثَّقوه، وأثنوا عليه، أكثر من الذين تكلموا فيه».

ثم قال: «والذين تكلموا فيه من أهل الحديث، أكثر ما عابوا عليه الإغراق في الرأي، والقياس والارجاء. وكان مما يقال يُسْتَدَلُّ على نباهة الرجل من الماضين، بتباين الناس فيه، قالوا: ألا ترى إلى علي بن أبي طالب، هلك فيه فريقان مُحِبٌّ أفرط، ومُبْغِضٌ أفرط. وقد جاء في الحديث: أنه يهلك فيه رجلان: مُحِب مُطرٍ، ومبغض مفتر وهذا صفة أهل النباهة، ومن بلغ في الدين والفضل الغاية، والله أعلم»[1].

وقد عقد الحافظ ابن عبد البر في كتابه «الانتقاء»، باباً في ذكر من أثنى على أبي حنيفة من العلماء وفضله، فقال: باب ذكر ما انتهى إلينا من ثناء العلماء، على أبي حنيفة، وتفضيلهم له»[2]. ثم أخذ يذكر اسم العالم الذي أثنى عليه، ويتبعه بذكر القول الذي مدحه به، مروياً بالسند من ابن عبد البر، إلى قائله، فذكر ستة وعشرين شخصاً من العلماء والأئمة، وهم: أبو جعفر محمد بن علي بن حسن،

---

(١) جامع بيان العلم: ٢ / ١٤٩

(٢) الانتقاء: ص ١٢٤.

وعماد بن أبي سليمان، ومِسْعَر بن كِدَام، وأيوب السختياني، والأعمش، وشعبة ابن الحجاج، وسفيان الثوري، والمغيرة بن مِقْسَم الضبي، والحسن بن صالح بن حي، وسفيان بن عيينة، وسعيد بن أبي عروبة، وحماد بن زيد، وشريك القاضي، وابن شبرمة، ويحيى بن سعيد القطان، وعبد الله بن المبارك، والقاسم بن معن، وحجر بن عبد الجبار، وزهير بن معاوية، وابن جريج، وعبد الرزاق، والشافعي، ووكيع، وخلد الواسطي، والفضل بن موسى السيناني، وعيسى بن يونس.

وقد استغرقت أقوالهم التي رواها في الثناء على أبي حنيفة حوالي ثلاث عشرة صفحة، من ص (**١٢٤ إلى ص ١٣٢**).

ثم عقب على ذلك، بذكر بقية العلماء الذين أثنوا عليه، بدون ذكر الأقوال التي قالوها، اختصاراً، فقال: «وممن انتهى إلينا ثناؤه على أبي حنيفة، ومدحه له، عبد الحميد بن يحيى الحماني، ومعمر بن راشد، والنضر بن محمد، ويونس بن أبي إسحق، وإسرائيل بن يونس، وزفر بن الهذيل، وعثمان البتي، وجرير بن عبد الحميد، وأبو مقاتل حفص بن مسلم، وأبو يوسف القاضي، وسلم بن سالم، ويحيى ابن آدم، ويزيد بن هارون، وابن أبي رزمة وسعيد بن سالم القداح وشداد بن حكيم وخارجة بن مصعب وخلف بن أيوب، وأبو عبد الرحمن المقرىء، ومحمد بن السائب الكلبي، والحسن بن عمارة، وأبو نعيم الفاضل بن دُكَيْن، والحكم بن هشام، ويزيد بن زُرَيْع، وعبد الله بن داود الحربي، ومحمد بن فضيل، وزكريا بن أبي زائدة، وابنه يحيى بن زكريا بن أبي زائد، وزائدة بن قدامة، ويحيى بن معين، ومالك ابن مِغْوَل، وأبو بكر بن عياش، وأبو خالد الأحمر، وقيسى بن الربيع، وأبو عاصم النبيل، وعبد الله بن موسى، ومحمد بن جابر الأصمعي، وشقيق البلخي، وعلي بن عاصم، ويحيى بن نصر.

كل هؤلاء أثنوا عليه، ومدحوه بألفاظ مختلفة، ذكر ذلك كله أبو يعقوب يوسف بن أحمد بن يوسف المكي، في كتابه الذي جمعه في فضائل أبي حنيفة وأخباره، حدثنا به حَكَمَ بن منذر رحمه الله»[1].

---

(١) الانتقاء: ص ١٣٧.

وتقول لجنة علماء الأزهر، التي تولت التعليق على المثالب الموجودة في ترجمة أبي حنيفة، من تاريخ بغداد، في أول ذكر المثالب عند قول الخطيب: «وقد سقنا عن أيوب السختياني. . . والمحفوظ. . الخ» تقول في أول تعليق لها ما يلي:

«ستجد فيما يجيء من الروايات إسرافاً في النيل من الإمام أبي حنيفة، وقد تتبعناها جميعها، فوجدناها روايات واهية الإسناد، متضاربة المعنى. ولا شك أن للعصبية المذهبية شأناً وأي شأن، فيما نقله الخطيب، وكم من إمام جليل وعالم نبيل أنصف الحقيقة فأوفى الثناء على الإمام الأعظم رضي الله عنه ولكثير من العلماء الأثبات، كلام يهدم ما زعمه الخطيب محفوظاً، واذا أردت معرفة قيمة الروايات، فدونك كتاب الانتقاء، للحافظ ابن عبد البر، وجامع المسانيد، للخوارزمي، المتوفى سنة ٦٧٥ هـ، وتذكرة الحفاظ للذهبي، والسهم المصيب للملك المعظم، والجواهر المنيفة، للسيد مرتضى الزَّبِيدي، ومثل هذه الكتب.

وإن جلالة قدر أبي حنيفة، ومنزلته من الزهد والورع والعلم، وجودة القريحة، وقوة تمسكه بكتاب الله، وسنة رسوله ﷺ، لا يحيد عنها متى صحت عنده، لَمِاَّ اشتهر أمره، ونقل إلينا نقلاً مستفيضاً، عن جلة العلماء من أصحابه وغيرهم، فلا يقدح فيه روايات كهذه التي ساقها الخطيب. وانظر نقل ابن عبد البر، في الانتقاء، عن سفيان الثوري رضي الله عنه في أبي حنيفة، قال: «كان أبو حنيفة شديد الأخذ للعلم، ذابّاً عن حرم الله أن تُسْتَحَل، يأخذ بما صح عنده من الأحاديث، التي كان يحملها الثقات، وبالآخِر من فعل رسول الله ﷺ، وبما أدرك عليه علماء الكوفة، ثم شنع عليه قوم، يغفر الله لنا ولهم» [1].

ب- وأما النقطة الثانية.

وهي - ما حكي عن أبي حنيفة في الإيمان - فقد ساق فيها الخطيب ثلاثة وثلاثين خبراً. الخبر الأول منها يتعلق بمسألة الاستثناء في الإيمان، وأن أبا حنيفة يعتبر من لا يجزم بأنه مؤمن هنا، وعند الله حقاً، شاكّاً في إيمانه، وأن وكيعاً اعتبر قول أبي حنيفة هذا جرأة.

---

(١) تاريخ بغداد: ١٣ / ٣٦٩ - التعليق.

وهذا نص الرواية كما ساقها الخطيب، فقال:

«أخبرنا الحسين بن محمد بن الحسن، أخو الخلال، أخبرنا جبريل بن محمد المعدَّل، -بَهَمَذَان- ، حدثنا محمد بن حيويه النخاس، حدثنا محمود بن غيلان، حدثنا وكيع، قال : سمعت الثوري يقول: نحن المؤمنون، وأهل القبلة عندنا مؤمنون، في المناكحة والمواريث، والصلاة والإقرار ولنا ذنوب، ولا ندري ما حالنا عند الله؟ قال وكيع: وقال أبو حنيفة: «من قال بقول سفيان هذا، فهو عندنا شاك، نحن المؤمنون هنا، وعند الله حقاً». قال وكيع: «ونحن نقول بقول سفيان، وقول أبي حنيفة عندنا جرأة[1]».

وفي هذه الرواية، محمد بن حيويه، وهو أبو العباس الخزاز، قال فيه الخطيب نفسه في رقم : (١١٣٩) «كان متساهلاً فيما يرويه يحدث عن كتاب ليس عليه سماعه».

وتقول لجنة التعليق على الترجمة:

«نعم، إن أبا حنيفة قد نقل عنه هذا الذي رواه الخطيب من طرق صحيحة، ومعنى كلامه رضي الله عنه، أنه مصدق بالله ورسله وكتبه، تصديقاً جازماً لا يعتريه في ذلك تردد، ويجب على كل انسان أن يكون مصدقاً على هذا النحو، لأنه لا معنى للإيمان مع الشك، ومن وقف على ما قاله العلماء المتكلمون، وغيرهم، في مسألة الاستثناء في الإيمان، يجد ما قاله أبو حنيفة رضي الله عنه أبعد عن التهمة، ودخول الشك في الايمان، وأنه إنما ذهب إلى ما ذهب من حظر الاستثناء في الإيمان، خشية اعتياد النفس التردد فيه. وفي ذلك من مفسدة الخروج منه ما لا يخفى، كما قرر ذلك شارحو كلامه. ولم ينفرد أبو حنيفة بهذا، بل هو قول كثير من العلماء من أصحابه وغيرهم. وأجاز كثير دخول الاستثناء في الإيمان، ويجب حمل تجويزهم على إيمان الموافاة، وهو بقاء الإيمان إلى الوفاة، لأنه المعتبر في النجاة ويحمل عليه كلام سفيان الثوري. ومن هنا تعلم أن كلام أبي حنيفة، لا يعد جرأة. على أنه قد نقل الخوارزمي في جامع المسانيد، رجوع الثوري إلى قول أبي حنيفة في هذه المسألة[2]».

---

(١) تاريخ بغداد: ١٣ / ٣٧١ - ٣٧٢.

(٢) تاريخ بغداد: ١٣ / ٣٧١ - ٣٧٢ - التعليق.

وأما الأخبار الثاني والثالث والخامس والسادس، فتتعلق كلها بمسألة واحدة وهي: هل يشترط معرفة مكان الكعبة، وقبر النبي ﷺ في الإيمان؟ والروايات الأربع المذكورة، تفيد أن أبا حنيفة، لما سئل عن ذلك أجاب بأنه لا يشترط معرفة ذلك، وعلى ذلك، فمن جهل مكان الكعبة، وقبر النبي ﷺ فهو مؤمن، - على حد تعبير تلك الأخبار.

والأخبار الثلاثة الأولى مدارها على الحارث بن عمير، وقد قال الذهبي عنه في الميزان: «كذبه ابن خزيمة» وقال الحاكم عنه: «روى عن حميد وجعفر الصادق أحاديث موضوعة». وقال ابن حبان: «كان يروي الموضوعات عن الأثبات» كما أن الخبر الثالث فيه محمد بن محمد الباغندي، وقد قال الدراقطني عنه: «كان كثير التدليس، يحدث بما لم يسمع، وربما سرق حديث غيره». وقال إبراهيم الأصبهاني: «كذاب». وذكر نحو ذلك الخطيب نفسه رقم: **(١٢٨٥)**.

والخبر الأخير فيه عبّاد بن كثير، قال عنه الذهبي: «ليس بثقة وليس بشيء. هكذا يكون المحفوظ؟ وفي السند كذابون وغير ثقات[1]».

وشواهد الحال تكذب الخبر. وكيف يُتصور أن ينطق أبو حنيفة بمثل ذلك الكفر الصراح، في المسجد الحرام، بدون أن يروي ذلك عنه إلا كذاب واحد؟.

وقد ساق ابن أبي العوام، بسنده إلى الحسن بن أبي مالك، عن أبي يوسف، عن أبي حنيفة أنه قال: «لو أن رجلاً صلى، يريد بصلاته إلى غير الكعبة، فوافق الكعبة على الخطأ منه، إنه بذلك كافر، وما رأيت أحداً منهم ينكر ذلك».

وأما الخبر الرابع فيتعلق بمسالة فرعية من مسائل الطلاق، وشهادة الزور عند القاضي وفي الرواية كذلك الحارث بن عمير، وقد سبق بيان حاله قريباً.

---

(١) هذا نص الخبر الثاني بحروفه، كما ساقه الخطيب، أسوقه هنا ليطلع القارىء على فظاعة ما يُنْسَب إلى أبي حنيفة من الاتهامات. قال الخطيب: «أخبرنا علي بن محمد بن عبد الله المعدل، أخبرنا محمد بن عمرو البحتري الرزاز، حدثنا حنبل بن إسحاق، حدثنا الحميدي، حدثنا حمزة بن الحارث بن عمير، عن أبيه قال: سمعت رجلاً يسأل أبا حنيفة في المسجد الحرام عن رجل قال: أشهد أن الكعبة حق. ولكن لا أدري: هي هذه التي بمكة، أم لا؟ فقال: مؤمن حقاً. وسأله عن رجل قال: أشهد أن محمد بن عبد الله نبيّ، ولكن لا أدري هو الذي قبره بالمدينة أم لا؟ فقال: مؤمن حقاً، قال الحميدي: ومن قال هذا فقد كفر». أهـ. ص: **٣٧٢** من التاريخ.

وأما الخبران السابع والثاني عشر، فيتعلقان بمسألـة مفادها: «لو أن رجلاً عَبَدَ نَعْلاً يتقرب بها إلى الله ، فهو مؤمن عند أبي حنيفة».

وفي الخبر السابع، عبدالله بن جعفر بن درستويه. حكى الخطيب نفسه فيه عن البرقاني تضعيفه،وفي الخبر الثاني عشر، القاسم بن حبيب. قال ابن أبي حاتم، قال ابن معين: لا شيء. على أن هذا القول غير معقول صدوره من مثل أبي حنيفة، المشهور بعلمه وتقواه، بل غير معقول أن يصدر عن أي مسلم. ثم هل يوجد في الدنيا من يعبد النعل. حتى يُسأل أبو حنيفة عنه فيقره؟ أللهم هذا بهتان عظيم.

والخبر الثامن يتعلق بمسألة ، هل يزيد الإيمان وينقص أوْ لا؟ وهل الصلاة وبقية الأعمال تعتبر جزءاً من الإيمان؟

وأنا أسوق الخبر بنصه، حتى يكون القارىء على بينة من تفاصيل الخبر.

قال الخطيب: «أخبرنا أبو سعيد، الحسن بن محمد بن حسنويه الكاتب، -بأصبهان-. أخبرنا عبدالله بن محمد بن عيسى بن مزيد الخشاب، حدثنا أحمد بن مهدي بن محمد بن رستم، حدثنا أحمد بن إبراهيم ، حدثني عبد السلام -يعني ابن عبد الرحمن- قال : حدثني إسماعيل بن عيسى بن علي. قال : قال لي شريك: كفر أبو حنيفة بآيتين من كتاب الله تعالى. قال الله تعالى: ﴿ويقيموا الصلاة ويؤتوا الزكاة وذلك دين القيّمة﴾. وقال تعالى: ﴿ليزدادوا إيماناً مع إيمانهم﴾ . وزعم أبو حنيفة أن الإيمان لا يزيد ولا ينقص ، وزعم أن الصلاة ليست من دين الله[1]».

وفي هذه الرواية، عبد السلام بن عبد الرحمن الوابصي، وهو غير مأمون. فقد حكى الخطيب نفسه في تاريخه رقم: (٥٧٢٩) ، أن يحيى بن أكثم، قاضي قضاة المتوكل، صرف عبد السلام هذا عن القضاء، لأمور، أهونها ضعفه في الفقه.

وفي الرواية أيضاً شريك بن عبدالله، تكلم فيه العلماء كثيراً جداً، حتى قال يحيى بن سعيد: «لو كان بين يدي ما سألته عن شيء». وضعف حديثه جداً. انظر تاريخ الخطيب رقم (٤٨٣٨).

---

(١) التاريخ: ١٣ / ٣٧٥ - ٣٧٦.

وقول شريك الراوي: «زعم أن الصلاة ليست من دين الله» تحريف للقول عن موضعه، أو عدم تفريق بين مدلولي الدين والإيمان. وأصلها: «أن الصلاة ليست من الإيمان». أي أنها ليست جزءاً من حقيقته، بحيث لو أخل بها الإنسان، خرج من الإيمان، وإن كانت عنده رضي الله عنه، من أكبر شرائع الإيمان وأعلاها[1].

وأما الخبران التاسع والعاشر ففيهما أن أبا حنيفة، يجعل إيمان أبي بكر الصديق، وإيمان آدم، كإيمان إبليس...

وفي الخبر الأول: محبوب بن موسى الأنطاكي، له حكايات تالفة عن الفزاري وغيره، قال: أبو داود لا يلتفت إلى حكاياته إلا من كتاب. وفي الخبرين معاً أبو إسحاق الفزاري، وهو منكر الحديث.

وتشبيه إيمان آدم وأبي بكر، بإيمان إبليس، الذي نص القرآن الكريم على أنه: ﴿أبى واستكبر وكان من الكافرين﴾. لا يعقل أن يصدر من أبي حنيفة، الذي يقرر مذهبه، أن أي استخفاف بأي حكم من أحكام الدين كفر.

وأما الخبر الحادي عشر، وهو قصة تفيد أن أبا حنيفة مر بسكران يبول قائمًا، فقال أبو حنيفة له: «لو بلت جالساً» وأن السكران قال له: «ألا تمرّ يا مرجىء؟». وأن أبا حنيفة قال له: «هذا جزائي منك، حيث صيّرت إيمانك كإيمان جبريل».

وفي الخبر، معبد بن جمعة الروياني، كذبه ابو زرعة الكشي، وصيغة القاسم ابن عثمان صيغة انقطاع. ويقول عنه العُقَيْلي: «لا يتابع على حديثه».

وقد أخرج الحافظ أبو بشر الدولابي، عن إبراهيم بن جنيد، عن داود بن أمية المروزي، قال: «سمعت عبد المجيد بن عبد العزيز بن أبي رَوَّاد يقول: جاء رجل إلى أبي حنيفة، وهو سكران فقال له: يا مرجىء. فقال له أبو حنيفة: لولا أني أثْبَتُّ لمثلك الإيمان نسبتني إلى الإرجاء، ولو لا أن الإرجاء بدعة ما باليت أن أنسب إليه وأين هذه الرواية من تلك.

وأما الخبر الثالث عشر، فمفاده أنه اجتمع الثوري، وشريك، والحسن بن

---

(١) انظر حاشية اللجنة الأزهرية ص: ٣٧٥ - ٣٧٦.

صالح، وابن أبي ليلى، ودعوا أبا حنيفة، وسألوه عن رجل قتل أباه ونكح أمه، وشرب الخمر في رأس أبيه، فقال: هو مؤمن، وأن الأربعة استنكروا قوله، وردوا عليه بكلام قبيح.

وفي الخبر، محمد بن جعفر الأدمي، عن أحمد بن عبيد، قال ابن أبي الفوارس: «خَلَّطَ فيما حدّث، وشيخه يروي المناكير». وقال الذهبي: «غير عمدة».

على أن قول أبي حنيفة في ذاته صحيح، فإن مذهب أهل السنة، أن مرتكب الكبيرة لا يكفر بارتكابها، ومخالفو أبي حنيفة من أهل السنة، وان ذهبوا إلى أن الإيمان قول وعمل لكنهم لم يخرجوا مرتكب الكبيرة عن الإيمان ولم يخرج مرتكب الكبيرة من الإيمان إلا الخوارج، الذين يكفرون مرتكب الكبيرة، والمعتزلة، القائلون بالمنزلة بين المنزلتين، أي الواسطة بين المؤمن والكافر. ومن أجل هذا نرى أن هذه الرواية يجب القطع بكذب نسبتها إلى هؤلاء العلماء.

وفي الأخبار، من رقم: (١٤ إلى ١٩)، من هذه النقطة، والأخبار رقم: (٧ و ٨ و ٩)، من النقطة الرابعة (د)، نسبة أبي حنيفة إلى الإرجاء، وفي إسناد كل خبر من هذه الأخبار، رجل أو أكثر مطعون فيه، كما سأذكر بعضهم بعد قليل.

وأبدأ الآن بذكر بعض الرجال، المتكلم فيهم في أسانيد الأخبار، التي فيها نسبة الإرجاء إلى أبي حنيفة. فأقول:

أما الخبر الرابع عشر ففيه أحمد بن كامل القاضي، قال الدارقطني: كان متساهلاً ربما حدث من حفظه بما ليس عنده، وأهلكه العجب. وذكر ذلك الخطيب نفسه في تاريخه رقم (٢٢٠٩). وفي الخبر أيضاً محمد بن موسى البربري، قال الدارقطني: ليس بالقوي، وقال الخطيب في تاريخه رقم: (١٣٢٦)، كان لا يحفظ إلا حديثين، أحدهما حديث الطير، وهو موضوع بإجماع المحدثين.

وأما الخبر الخامس عشر، فمفاده، أن أبا مسهر كان يقول: «كان أبو حنيفة رأس المرجئة».

وأما الخبر السادس عشر، ففيه الحسن بن الحسين بن دوما النعالي. قال

الخطيب نفسه في تاريخ بغداد رقم: (٣٨١٢): «أفسد أمره، بأن ألحق لنفسه السماع في أشياء لم يكن عليها سماعه». قال الذهبي في الميزان: «يعني زَوَّرَ». والخبر السابع عشر بمعناه تماماً وأما الخبر الثامن عشر، ففيه ابن درستويه، وقد مر ما فيه من الضعف.

وأما الأخبار رقم: (١٩، ٢٠، ٢١، ٢٢)، من هذه النقطة، والخبر التاسع من النقطة الرابعة (د)، فتشمل على نسبة أبي حنيفة إلى القول، بمقالة جهم بن صفوان.

وإسناد هذه الروايات لا يخلو من مقال، وقد رد الخطيب نفسه هذه الأخبار بالأخبار رقم: (٢٣، ٢٤، ٣١)، من هذه النقطة.

وأسوق خبراً من الأخبار التي تنسب إلى أبي حنيفة، القول بمقالة جهم بن صفوان. وهذا الخبر رقم: (١٩) كما ساقه الخطيب فقال: «وأخبرنا ابن الفضل. أخبرنا عبدالله بن جعفر، حدثنا يعقوب بن سفيان، حدثنا أحمد بن الخليل، حدثنا عبدة، قال: سمعت ابن المبارك، ـوذكر أبا حنيفةـ فقال رجل: هل كان فيه من الهوى شيء؟ قال نعم. الإرجاء. وقال يعقوب، حدثنا أبو جزى عمرو بن سعيد بن سالم، قال: سمعت جدي، قال: قلت لأبي يوسف: أكان أبو حنيفة مرجئاً؟ قال نعم. قلت: أكان جهمياً؟ قال: نعم، قلت: فأين أنت منه؟ قال: إنما كان أبو حنيفة مدرّساً، فما كان من قوله حسناً قبلناه، وما كان قبيحاً تركناه عليه».

وفي الخبر، عبدالله بن درستويه، وقد مرّ وصف حاله، وفيه أحمد بن الخليل البغدادي، المعروف بـ (جور)، توفي سنة ستين ومائتين، قال الدارقطني: ضعيف لا يُحتجُّ به.

وأسوق خبراً من الأخبار التي ساقها الخطيب، وفيها تكذيب لمعنى الأخبار السابقة. **قال الخطيب رقم: (٢٣)**: «أخبرنا الخلال، أخبرنا الحريري، أن علي بن محمد النخعي حدثهم، قال: حدثنا محمد بن الحسن بن مكرم، حدثنا بشر بن الوليد قال: سمعت أبا يوسف يقول: قال أبو حنيفة: صنفان من شر الناس بخراسان، الجهمية والمشبهة، وربما قال: والمقاتلية».

وقال في الخبر رقم: (٢٤): «وقال النخعي: حدثنا محمد بن علي بن عفان،

حدثنا يحيى بن عبد الحميد بن عبد الرحمن الحماني، عن أبيه، سمعت أبا حنيفة يقول: جهم بن صفوان كافر». ثم يعقب الخطيب على هذين الخبرين بقوله: «وليس عندنا شك في أن أبا حنيفة، يخالف المعتزلة في الوعيد، لأنه مرجىء، وفي خلق الأفعال، لأنه كان يثبت القدر[1]».

فهذه الروايات، ترد بصراحة نسبة أن أبا حنيفة كان جهمياً. ومعلوم أن أبرز مذهب الجهمية، يتلخص في القول بخلق القرآن، وإنكار صفات رب العالمين.

ثم لو تركنا تلك الروايات المتناقضة كلها، ورجعنا إلى كتاب «الفقه الأكبر» لأبي حنيفة، وعقيدة الطحاوي، التي شرح فيها مذهب أبي حنيفة وصاحبيه في أصول الدين، لوجدنا أن أبا حنيفة ينكر على جهم بن صفوان، وغيره من أهل الأهواء وأصحاب المقالات الزائفة، أشد الإنكار والعجيب من أصحاب تلك الروايات، أن ينسبوا رواية هذه المقالة إلى أبي يوسف، الذي كان من أجلّ تلاميذ الإمام، وأبرّهم به حياً وميتاً، كما هو المعروف.

ولنرجع إلى سند الروايات فاقول: أن في سند الخبر رقم: (٢٠)، الهيثم بن خلف الدوري. وقد روى الإسماعيلي عنه في صحيحة إصراره على خطأ أخطأ به.

كما أن في السند أيضاً محمد بن سعيد بن سلم الباهلي. قال عنه ابن حجر في «تعجيل المنفعة». منكر الحديث مضطربه. وقد تركه أبو حاتم، ووهّاه أبو زرعة، فقال عنه: ليس بشيء.

وأما الخبر رقم: (٢١)، ففي سنده «زُنْبُور» وهو محمد بن يَعْلَى السُّلَمي. وقد قال البخاري عنه: ذاهب الحديث، وقال النسائي: ليس بثقة. وقال أبو حاتم: متروك، وقال أحمد بن سنان: كان جهمياً[2]. ومن المقرر لدى علماء المصطلح، أن رواية المبتدع لا تقبل فيما يؤيد به بدعته، وروايته هذه في تأييد مذهب جهم بن صفوان فلا تقبل: لأن نص الرواية هو «.... سمعت زنبوراً يقول: سمعت أبا حنيفة

---

(١) تاريخ بغداد: ١٣ / ٣٨٢.

(٢) انظر الميزان، للذهبي: ٤ / ٧٠.

يقول: قَدِمَتْ علينا امرأة جهم بن صفوان، فأدَّبتْ نساءنا» وذكره الخطيب نفسه في تاريخه رقم (١٥٧٨)، بمثل هذا[1] فلا معنى لقول الخطيب- بعد هذا- أن هذه الروايات هي المحفوظة عند نقلة الحديث، فأي محفوظة هذه؟..

وأما الخبر رقم: (٢٢)، ففي سنده ابن دوما النعالي، المُزَوِّر السابق ذكره.

وأما الاخبار رقم: (٢٥، ٢٦، ٢٧، ٢٨، ٢٩، ٣٠، ٣١، ٣٢، ٣٣)، فكلها تفيد نفي الإرجاء، ونفي القول بخلق القرآن عن أبي حنيفة.

ومن هذه الأخبار، أسوق الخبر رقم: (٢٨) قال الخطيب:

«أخبرنا محمد بن أحمد بن رزق، حدثنا علي بن أحمد بن محمد القزويني، حدثنا أبو عبدالله محمد بن شيبان الرازي العطار، -بالري-، قال: سمعت أحمد بن الحسن البزمقي، قال: سمعت الحكم بن بشير يقول: سمعت سفيان بن سعيد الثوري، والنعمان بن ثابت يقولان: القرآن كلام الله غير مخلوق[2]».

جـ - وأما النقطة الثالثة:

وهي: -ماحُكي عن أبي حنيفة من القول بخَلْق القرآن-، فقد ساق الخطيب فيها ثلاثة وثلاثين خبراً أيضاً. فالأخبار رقم: (١ إلى ١٠ و١٣و١٤و١٧)، تتعلق كلها بأن أبا حنيفة يقول بخلق القرآن. وفي بعضها ذكر استتابته من ذلك. مع أنه تقدم في النقطة الثانية، (ب)، في الأخبار من رقم: (٢٨ إلى ٣٣)، رد الخطيب نفسه بتلك الاخبار هذه التهمة عن أبي حنيفة، أضف إلى ذلك أن هذه الأخبار لا تخلو من رجال متكلم فيهم. وسنورد الكلام في بعضهم.

أبو حنيفة ومسألة القول بخلق القرآن

والمشهور عن أبي حنيفة أنه يقول: إن القرآن غير مخلوق. ولفظنا بالقرآن مخلوق. وهذا القول هو ما جرى عليه أهل الحق من علماء الكلام وغيرهم. ولينظر

---

(١) تاريخ بغداد: ٤٤٧/٣، والمقصود بقولي «بمثل هذا»، أي أنه روى قول البخاري فيه أنه «ذاهب الحديث».

(٢) التاريخ: ٣٨٣/١٣، وهذا اخر خبر في ترجمة أبي حنيفة، بالنسبة لنسخة (الكوبريلي)، وأما بقية الترجمة من المثالب الكثيرة، فانفردت بها نسخة دار الكتب المصرية، وأكمل المشرفون على الطبع ترجمة أبي حنيفة منها.

الذي يريد التثبت والمزيد من الإيضاح كتاب «الفقة الأكبر» لأبي حنيفة، وكتاب «العقيدة الطحاوية».

هذا، والروايات عن أبي حنيفة في هذا الموضوع متضاربة، حتى فيما ساقه الخطيب نفسه -كما تقدم-. فاذا اعتبرنا جميع الروايات في هذا الموضوع مقبولة، لم يكن بُدٌّ من حمل الروايات بالقول بخلق القرآن، على لفظنا به، والروايات بأنه غير مخلوق على القرآن نفسه.

وهذا ابن عبد البر الحافظ، يقول في كتابه «الانتقاء» في «باب مذهب أبي حنيفة فيما يعتقده أهل السنة وما عليه أئمة الجماعة»: «قال: ونا محمد بن حزام الفقيه، قال: نا أبي، قال: نا محمد بن شجاع، قال: سمعت الحسن بن أبي ملك يقول: سمعت أبا يوسف يقول: جاء رجل إلى مسجد الكوفة يوم الجمعة، فدار على الحِلَق يسألهم عن القرآن، وأبو حنيفة غائب بمكة، فاختلف الناس في ذلك، - والله ما أحسبه إلا شيطاناً تصور في صورة الإنس-، حتى انتهى إلى حلقتنا فسألنا عنها، وسأل بعضنا بعضاً، وأمسكنا عن الجواب، وقلنا ليس شيخنا حاضراً، ونكره أن نتقدم بكلام حتى يكون هو المبتدىء بالكلام. فلما قدم أبو حنيفة، تلقيناه بالقادسية، فسألنا عن الأهل والبلد فأجبناه، ثم قلنا له بعد أن تمكّنا منه: رضي الله عنك، وقعتْ مسألة فما قولك فيها، فكأنه كان في قلوبنا، وأنكرنا وجهه، وظن أنه وقعت مسألة معنتة، وأنا قد تكلمنا فيها بشيء، فقال: ما هي؟ قلنا كذا وكذا، فأمسك ساكتاً ساعة ثم قال: فما كان جوابكم فيها؟ قلنا: لم نتكلم فيها بشيء، وخشينا أن نتكلم بشيء فتنكره، فسُرِّي عنه، وقال: جزاكم الله خيراً، احفظوا عني وصيتي، لا تكلموا فيها ولا تسألوا عنها أبداً، انتهوا إلى أنه كلام الله عز وجل بلا زيادة حرف واحد، ما أحسب هذه المسألة تنتهي حتى توقع أهل الاسلام في أمر لا يقومون له ولا يقعدون، أعاذنا الله وإياكم من الشيطان الرجيم»[1].

وجاء في الخبر الثاني من هذه الأخبار، أن أبا مُسْهر قال: «قال سلمة بن عمرو

---

(١) الانتقاء: ص ١٦٥ - ١٦٦ - وصدق أبو حنيفة فقد أوقعت فتنة القول بخلق القرآن أهل الاسلام في محنة رهيبة، صدَّعتْ وحدتهم، وجعلتهم فرقاً يكفّر بعضهم بعضاً.

القاضي - على المنبر -، لا رحم الله أبا حنيفة، فإنه أول من زعم أن القرآن مخلوق».

أقول: ولفظ ابن عساكر في تاريخه «لا رحم الله أبا فلان، فإنه أول من زعم أن القرآن مخلوق»، ففي الخبر المسوق هنا تغيير (أبي فلان) إلى (أبي حنيفة). ومن أين علمنا أن أبا فلان في الرواية هو أبو حنيفة؟، مع تضافر الروايات على أن أول من قال بذلك، الجعد بن درهم.

هذا وكتب النِحَل مجمِعَة على أن أول من قال بأن القرآن مخلوق، هو الجعد بن درهم، ثم جهم بن صفوان، ثم بشر بن غياث، كما يظهر ذلك من كتاب «الرد على الجهمية» لابن أبي حاتم، وكتاب «شرح السنة» للحافظ اللالكائي. فقد جاء فيه: «ولا خلاف بين الأمة أن أول من قال: القرآن مخلوق، الجعد بن درهم، في سنة نيف وعشرين ومائة».

وأما من جهة السند، ففي **الخبر الأول**: محمد بن العباس الخزاز، وقد تقدم بيان حاله، وفيه إسحاق بن عبد الرحمن، وهو مجهول.

والخبر الثاني: تقدم أن الرواية قد بدل فيها لفظ «أبي فلان»، بلفظ «أبي حنيفة».

والخبر الثالث: فيه أبو القاسم البغوي، قال ابن عدي عنه: «وجدت الناس، أهل العلم، والمشايخ مجمعين على ضعفه».

وفي الخبر الرابع: عمر بن الحسن الأشناني القاضي، متكلم فيه، وقد ضعفه الدارقطني، وكذبه الحاكم. وفيه أيضاً، عبد الملك بن قريب الأصمعي، كذبه أبو زيد الأنصاري.

وفي الخبر الخامس: قطن بن إبراهيم النيسابوري، رماه ابن عدي بسرقة الحديث، وفيه يحيى بن عبد الحميد، متكلم فيه، حتى قيل فيه: إنه كذاب.

وفي الخبر السادس: الحسن بن عبد الأول، قال أبو زرعة: «لا أحدث عنه»، وقال أبو حاتم: «تكلم الناس فيه»، وقال الذهبي: «كذبه ابن معين».

وفي الخبر السابع: عمر بن الحسن الأشناني القاضي، ضعفه الدارقطني، وكذبه الحاكم - كما سبق -.

وفي الخبر الثامن: انقطاع في السند، كما أن فيه مجهولاً وهو (أبو محمد).

وفي الخبر التاسع: سفيان بن وكيع بن الجراح. ذكر الخطيب في التاريخ، والذهبي في الميزان، أن البخاري قال: «يتكلمون فيه بأشياء لقَّنوه إياها». وقال أبو زرعة: «يُتَّهَم بالكذب»، وقال ابن أبي حاتم: «أشار أبي عليه أن يُغَيِّرَ وَرَّاقَهُ، فإنه أَفْسَدَ حديثه فقال: سأفعل، ثم تَمَادَى، فسقط من رتبه الاحتجاج عند النقاد».

ومُفَاد هذا الخبر، أن ابن أبي ليلى، هَدَّد أبا حنيفة بأنه إن لم يرجع عن قوله بخلق القرآن، فسيفعل به ما يفعل، وأن أبا حنيفة رجع عن قوله، ولما سأله ابنه حماد، كيف رجعت، فقال يا بني، خفت أن يقدم علي، فأعطيته التقيّة. أقول: ولو كان أبو حنيفة ممن يعطي التقية، لما ضربه ابن هُبَيْرة، ولا امتحنه والي الكوفة، ولا ضربه المنصور إلى أن مات، وهو محبوس، فَمَنْ ابن أبي ليلى، حتى يعطيه أبو حنيفة التقيّة؟.

فقد ذكر ابن عبد البر في الانتقاء في «باب جامع في فضائل أبي حنيفة وأخباره»، فقال: «نـا عبد الوارث بن سفيان قال: نا قاسم بن أصبغ، قال: نـا أحمد بن زهير بن حرب، قال: نا سليمان بن أبي شيخ، قال نـا الربيع بن عاصم مولى لفزارة قال: أرسلني يزيد بن عمر بن هبيرة، فقدمت بأبي حنيفة عليه، فأراده على بيت المال فأبى، فضربه أسواطاً عشرين.

ونا عبد الوارث قال: نا قاسم، قال: نا أحمد بن زهير بن حرب، قال: نا سليمان بن أبي شيخ، قال: نـا عبد الله بن صالح بن مسلم العجلي، قال: قال رجل بالشام للحكم بن هشام الثقفي: أَخبِرْني عن أبي حنيفة؟ قال: كان من أعظم الناس أمانة، وأراده السلطان على أن يتولى مفاتيح خزائنه، أو يُضْرَب ظهره، فاختار عذابهم على عذاب الله. فقال: ما رأيت أحداً يصف أبا حنيفة بمثل ما وصفته. قال: هو والله كما قلت لك»[1].

بل لقد عقد الخطيب نفسه في أوائل ترجمة أبي حنيفة فصلاً سماه: «ذكر إرادة

---

(١) الانتقاء: ص ١٣٧ - ١٣٨.

ابن هبيرة أبا حنيفة، على ولاية القضاء، وامتناع أبي حنيفة من ذلك». وساق تحت هذا الفصل عدداً من الأخبار تفيد أن ابن هُبَيْرة استدعى أبا حنيفة مرة لِيلي القضاء، ومرة لِيَلي بيت المال، فأبى أبو حنيفة، فضربه أسواطاً. وفي بعض الروايات، أنه ضربه مائة سوط وعشرة أسواط، في كل يوم عشرة أسواط، حتى لقد بكى في بعض الأيام التي أخرج فيها ليُضْرَب تلك الأسواط، فلما أطلق، قال: «لقد كان غم والدتي أشد علي من الضرب. وهذا بعض ما ساقه الخطيب في ذلك».

قال الخطيب: «أخبرنا الخلال، أخبرنا الحريري، أن النخعي حدثهم قال: حدثنا محمد بن علي بن عفان، حدثنا يحيى بن عبد الحميد عن أبيه قال: كان أبو حنيفة يُخْرَجُ كل يوم ـ أو قال بين الأيام ـ فيضرب لِيَدْخُل في القضاء فأبي، ولقد بكى في بعض الأيام، فلما أطلق قال لي· كان غم والدتي عليّ أشد من الضرب». وقال النخعي: «حدثنا إبراهيم بن مَخْلَد البلخي، ثنا محمد بن سهل، أن أبا منصور المروزي ،قال: حدثني محمد بن النضر، قال: سمعت إسماعيل بن سالم البغدادي، يقول: ضُرب أبو حنيفة على الدخول في القضاء، فلم يقبل القضاء. قال: وكان أحمد بن حَنبل إذا ذكر ذلك بكى، وترحم على أبي حنيفة، وذلك بعد أن ضُرب أحمد»[1] ومن أراد زيادة من الروايات في ذلك، فليرجع إلى تاريخ الخطيب، وليقرأ الفصل بتمامه. فإذا كان أبو حنيفة يُفْعَل به هذا، ولم يعط التقية، أفيصدّق عاقل أن يُعطي التقية لابن أبي ليلى؟.

وفي الخبر العاشر: عمر بن محمد بن عيسى السذابي الجوهري. **قال** الذهبي: في حديثه بعض النكرة، انفرد برواية ذلك الحديث الموضوع (القرآن كلامي، ومني خرج).

وفي الخبرين الثالث عشر والرابع عشر. ضرار بن صُرَد قال ابن أبي حاتم: كان يحيى بن معين يكذبه، وقال البخاري والنسائي متروك، وفيهما سليم بن عيسى المقرىء، قال ابن معين: ضعيف ليس بشيء، وقال: النسائي: ليس بثقة، وقد ذكره الذهبي في الميزان، وذكر له خبراً باطلاً.

---

(١) تاريخ الخطيب: ١٣ / ٣٢٧.

وفي **الخبر السابع عشر**: ابن درستويه، وقد سبق بيان ضعفه، وفيه **محمد بن فليح المدني**، عن أخيه سليمان، قال ابن معين: ليس بثقة، وأخوه سليمان مجهول. قال أبو زرعة: لا أعرفه، ولا أعرف لفليح ولداً غير محمد ويحيى.

ثم إن الأخبار من رقم: (**١٦ إلى ٣٣**) كلها، تفيد نسبة استتابة أبي حنيفة. وبعض هذه الأخبار أبهم ما استتيب منه، وبعضها أنه استتيب من الدهر، أو الزندقة، أو الكفر. وكل هذه الروايات واهية الإسناد، وسأذكر البعض منها اختصاراً.

وحقيقة القصة، أن الخوارج لما ظهروا على الكوفة، أخذوا أبا حنيفة ـ وكانوا يعتقدون كفر من خالفهم ـ فقالوا له: تب من الكفر، فقال: أنا تائب إلى الله من كل كفر، فتركوه، فَلَبَّسَ خصوم أبي حنيفة على الناس في الرواية، وقالوا: إن أبا حنيفة استتيب من الكفر.

وقد ذكرت اللجنة الأزهرية في تعليقها على هذه الأخبار، جلاءً لقصة استتابة أبي حنيفة من الكفر مرتين، فقالت:

«وقد ذكر ركن الدين أبو الفضل الكرماني، عن الإمام أبي بكر عتيق بن داود اليماني، أن الخوارج لما ظهروا على الكوفة، أخذوا أبا حنيفة، فقيل لهم هذا شيخهم ـ والخوارج يعتقدون كفر من خالفهم ـ فقالوا: تب يا شيخ من الكفر، فقال: أنا تائب إلى الله من كل كفر، فخلّوا عنه، فلما وَلَّى عنهم قيل لهم: إنه تاب من الكفر، وإنما يعني ما أنتم عليه، فردوه فقال رأسهم: يا شيخ، إنما تبت من الكفر، وتعني به ما نحن عليه، فقال أبو حنيفة: أبظن تقول هذا أم بِعِلْم؟. فقال: بل بظن. فقال أبو حنيفة: إن الله يقول: ﴿إن بعض الظن إثم﴾. وهذه خطيئة منك، وكل خطيئة عندك كفر. فتب أنت أولاً من الكفر. فقال: صدقتَ، أنا تائب من الكفر. فتب أنت أيضاً من الكفر، فقال أبو حنيفة رحمه الله: أنا تائب إلى الله من كل كفر، فخلّوا عنه. فلهذا قال خصماؤه: اسْتُتِيب أبو حنيفة من الكفر مرتين، فَلَبَّسوا على الناس، وإنما يعنون استتابة الخوارج إياه. أ هـ.،وقد حكى هذه القصة أيضاً

الخوارزمي، في جامع المسانيد» [1].

ومما يدل على أن خصوم أبي حنيفة، قد لَبَّسوا على الناس قصة استتابته، ما ذكره ابن عبد البر في كتابه «الانتقاء»، حيث قال: «حدثنا حكم بن منذر، قال: نـا أبو يعقوب يوسف بن أحمد ، قال : نا أبو محمد عبد الرحمن بن أسد الفقيه ، قال : نا هلال ابن العلاء الرقي ، قال : نا أبي ، قال : نا عبيد الله بن عمرو الرقي ، قال : ضُرِب أبو حنيفة على القضاء فلم يفعل ، ففرح بذلك أعداؤه وقالوا : استتابه .

قال أبو يعقوب: ونـا أبو قتيبة سلم بن الفضل، قال: نـا محمد بن يونس الكريمي ، قال: سمعت عبد الله بن داود الخريبي يوماً، وقيل له: يا أبا عبد الرحمن، إن معاذاً يروي عن سفيان الثوري أنه قال: استتيب أبو حنيفة مرتين، فقال عبد الله ابن داود: هذا والله كذب، قد كان بالكوفة علي والحسن ابنا صالح بن حي، وهما من الورع بالمكان الذي لم يكن مثله، وأبو حنيفة يفتي بحضرتهما، ولو كان من هذا شيء ما رضيا به، وقد كنتُ بالكوفة دهراً فما سمعت بهذا» [2].

وأذكر ما في بعض الأسانيد من الكلام على رجالها، وأترك البعض اختصاراً، مع التنبيه إلى أن جميع أسانيد تلك الروايات فيها كلام كثير، فمن أحب مزيداً من الكلام، فليرجع إلى كتاب التأنيب وإلى رد الملك المعظم، وإلى تعليقات اللجنة الأزهرية، التي تولت بيان ضعف كثير من رجال تلك الأسانيد.

أقول: إن في الخبر: (١٨)، علي ابن إسحاق بن زاطيا، ذكره الخطيب نفسه، وقال: لم يكن بالمحمود وكان يقال: إنه كذاب. كما فيه الحجاج بن الأعور، قال عنه الخطيب: خلط. وفيه ضعفاء آخرون.

وفي الأخبار من: (١٩ إلى ٢٢)، رجال ضعفاء مر الكلام عليهم في أخبار سابقة.

وفي الخبر (٢٣): نعيم بن حماد الخزاعي. ذكره الخطيب في التاريخ رقم:

---

(١) تاريخ بغداد: ١٣ / ٣٨٩ - (التعليق).
(٢) الانتقاء: ص ١٥٠.

(٧٢٨٥)[١]، وقال فيه أقوالا كثيرة منها، أن الدارقطني قال عنه: «إمام في السنة كثير الوهم». وقال الخطيب عنه: وكان نعيم يحدث من حفظه، وعنده مناكير كثيرة لا يتابع عليها»[٢]. ومنها، أن النسائي قال: «أبو عبد الله نعيم بن حماد، ـ مروي سكن مصر ـ، ليس بثقة» [٣] إلى آخر ما ذكر عنه.

وفي الخبر: (٣٢): محمد بن عبد الله بن أبان الهيتمي قال الخطيب نفسه: «كان مُغَفَّلاً، مع خلوه من علم الحديث».

وفي الخبر (٣٣): وهو الأخير في هذا الفصل، عبد الله بن سليمان بن الأشعث. قال ابن صاعد: «إن أباه كفانا أمره، فقال: إن ابني هذا كذاب، فلا تأخذوا عنه» وقال إبراهيم الأصبهاني: «ابن أبي داود كذاب» ومن أراد مزيداً من معرفته فليرجع إلى الميزان للذهبي، وإلى تاريخ الخطيب نفسه.

وأما النقطة الرابعة: وهي ـ ما نُسِبَ إليه من رأيِهِ في الخروج على السلطان ـ. فقد ساق فيها الخطيب تسعة أخبار، كلها واهية الإسناد، ومُفَادُها أن أبا حنيفة يرى الخروجَ على السلطان، ويرى السيفَ في أمة محمد. وفي ضمن بعضها أنه جهمي مُرْجِىء.

وأكثر متون هذه الأخبار، منسوبة إلى الأوزاعي، وابن المبارك، وسفيان الثوري، وأبي إسحاق إبراهيم بن محمد الفَزاري.

ومدار ترويج هذه القصص وتلبيسها وتلفيقها على أبي إسحاق الفزاري، الذي تقدم في النقطة الثانية، فروى هناك خبرين مفادهما، أن إيمان جبريل وأبي بكر الصديق، وإيمان إبليس واحد. وقد تقدم معنا أن أبا اسحاق الفزاري هذا، منكر الحديث، فلا يُلتفتُ إلى أخباره ولا يُعْتَمَدُ عليها.

والفزاري هذا، كان يُطْلِقُ لسانه في أبي حنيفة كثيراً، ويعاديه في جميع المجالس، ويتقرب إلى الخلفاء بدمه، ونسبته إلى القول بالخروج على الخلفاء العباسيين. وسبب ذلك ـ على ما قيل ـ أن أبا حنيفة كان أفتى أخاه الفزاري،

---

(١) انظر ترجمته في تاريخ بغداد: ١٣ / ٣٠٦ ـ ٣١٤

(٢) المصدر السابق: ص ١٣ / ٣١٢.

(٣) المصدر السابق: ص ١٣ / ٣١٢

بمؤازرة إبراهيم بن عبد الله الطالبي، الذي خرج بالبصرة على أبي جعفر المنصور، فقُتِل أخوه في الحرب مع إبراهيم، فطار صوابه حزناً على مقتل أخيه، واعتبر أبا حنيفة هو السبب في قتله، فأطلق لسانه بجهل عظيم على شيخه أبي حنيفة، كما هو مذكور في مقدمة «الجرح والتعديل» لابن ابي حاتم[1]. واذا تأملنا في متون بعض هذه الأخبار، وجدنا أنه يؤكد ما قلت. لقد قال لأبي حنيفة عندما سأله عن فتيا أخيه بالخروج، وأجابه أبو حنيفة بنعم، قال له: «لا جزاك الله خيراً». وهذا نص بعض تلك الأخبار، أسوقه لينجلي للقارىء الأمر:

قال الخطيب: «وقال الأبّار: حدثنا منصور بن أبي مزاحم، حدثني يزيد بن يوسف، قال: قال لي أبو إسحاق الفزاري، جاءني نَعْيُ أخي من العراق -وخرج مع إبراهيم بن عبد الله الطالبي- فقدمت الكوفة، فأخبروني أنه قتل، وأنه قد استشار سفيان الثوري وأبا حنيفة، فأتيت سفيان أُنبئه مصيبتي بأخي، وأخبرت أنه استفتاك. قال نعم، قد جاءني فاستفتاني، فقلت: ماذا أفتيته؟. قال: قلت: لا آمرك بالخروج، ولا أنهاك، قال: فأتيت أبا حنيفة فقلت له: بلغني أن أخي أتاك فاستفتاك؟ قال: قد أتاني واستفتاني، قال: قلت فبمَ أفتيته؟. قال: أفتيته بالخروج. قال: فأقبلت عليه فقلت: لا جزاك الله خيراً. قال هذا رأيي، قال فحدثته عن النبي ﷺ في الرد لهذا، فقال: هذه خرافة- يعني حديث النبي ﷺ -»[2].

فمن هذه القصة، ندرك سبب كلامه وبغضه لأبي حنيفة. ومعروف أن قول الشخص في الذي بينه وبينه بغضاء لا يقبل، فقوله: فحدثته بحديث الخ... غير مقبول منه، ثم لَمْ لمْ يذكر الحديث النبوي الذي حدثه به، وتركه هكذا مُبْهَمًا؟. ثم إن أبا حنيفة، لو كان يعني حديث رسول الله ﷺ بقوله: «هذه خرافة»، لقال هذا خرافة بالتذكير، إشارة للحديث، ولكن الظاهر أن الفزاري جاءه بقصة أو حكاية، لرد فتواه، فقال هذه خرافة، أي قصتك أو حكايتك.

ثم إن الفزاري هذا، هو الذي كان يتنقل في الأقطار، ويُفْهِم الناس والعلماءَ

---

(١) مقدمة الجرح والتعديل لابن أبي حاتم.

(٢) التاريخ: ١٣ / ٣٩٧ - ٣٩٨.

والأئمة، بأن أبا حنيفة كان يرى الخروج على الخلفاء، وأنه يرى القلاقل بين المسلمين، وأنْ يضرب بعضُهم رقاب بعض. فها هو يذهب إلى الشام، ويقص على الأوزاعي قصة أخيه، وفتوى أبي حنيفة له، ليدخل في نفسه أن أبا حنيفة يرى السيف في أمة محمد، فقد قال الخطيب:

«أخبرنا ابن الفضل، أخبرنا ابن درستويه، حدثنا يعقوب، قال: حدثني صفوان بن صالح الدمشقي، حدثني عمر بن عبد الواحد السلمي، قال: سمعت إبراهيم بن محمد الفزاري يحدث الأوزاعي، قال: قتل أخي مع إبراهيم الفاطمي بالبصرة. فركبت لأنظر في تركته، فلقيت أبا حنيفة، فقال لي: من أين أقبلت وأين أردت؟. فأخبرته أني أقبلت من المصيصة، وأردت أخاً لي قُتل مع إبراهيم. فقال: لو أنك قُتِلْتَ مع أخيك كان خيراً لك من المكان الذي جئت منه، قلت: فما يمنعك أنت من ذاك؟. قال: لولا ودائع كانت عندي، وأشياء للناس ما استأنيتُ في ذلك»[1].

وقد اقتنع الأوزاعي بعد ذلك، بأن أبا حنيفة كان يرى السيف في أمة محمد، وكان يحذر منه كثيراً، ويوصي كل من يقدم عليه من العراق، أو من خراسان، بأن يبتعد عن أبي حنيفة،لأنه كان يرى السيف في أمة محمد ـ كما فهم عنه بدون أن يراه، أو يستطلع رأيه عن قرب ـ.

وقد ساق الخطيب هنا بسنده إلى ابن المبارك، أنه قال: «كنت عند الأوزاعي، فذكرت أبا حنيفة، فلما كان عند الوداع، قلت أوصني، قال: «قد أردت ذلك، ولو لم تسألني، سمعتك تُطْرِي رجلاً يرى السيف في الأمة. قال فقلت: ألا أخبرتني»[2].

ولكن الأوزاعي، ما كان ليبقى على هذا الاعتقاد في أبي حنيفة، لأنه لا غرض له فيما كان يعتقد، وإنما هكذا كان يظن، فلما رأى الحقيقة خلاف ذلك، عرف أن الظن لا يغني من الحق شيئاً، فغيَّر رأيه فيه، وعاد فأوصى ابن المبارك، بأن يلتزم أبا حنيفة ويستكثر منه.

---

(١) التاريخ: ١٣ / ٣٩٨.

(٢) التاريخ: ١٣ / ٣٩٧.

فقد قال عبد الله بن المبارك: «قدمْت الشام على الأوزاعي فرأيته ببيروت، فقال لي: يا خراساني. من هذا المبتدع الذي خرج بالكوفة، يكنى أبا حنيفة؟. فرجعت إلى بيتي، فأقبلت على كتب أبي حنيفة، فأخرجت منها مسائل من جياد المسائل، وبقيت في ذلك ثلاثة أيام، فجئت يوم الثالثة، وهو مؤذن مسجدهم وإمامهم، والكتاب في يدي فقال: أي شيء في الكتاب؟ فناولته، فنظر في مسألة منها.. فما زال قائمًا بعدما أَذَّنَ، حتى قرأ قدراً من الكتاب، ثم وضع الكتاب في كمه، ثم قام وصلى، ثم أخرج الكتاب، حتى أتى عليها. ثم قال لي: يا خراساني، من النعمان بن ثابت هذا؟. قلت: شيخ لقيته بالعراق. فقال: هذا نبيل من المشايخ اذهب فاستكثر منه. قلت: هذا أبو حنيفة الذي نهيت عنه»(١).

فلما اجتمعا بمكة، جاراه في تلك المسائل، فكشفها له أبو حنيفة بأكثر مما كتبها عنه ابن المبارك، ولما افترقا، قال الأوزاعي لابن المبارك: «غبطت الرجل بكثرة علمه ووفور عقله. واستغفر الله تعالى. لقد كنت في غلط ظاهر. إلْزَم الرجل، فإنه بخلاف ما بلغني عنه».

أقول: رحم الله الأوزاعي، فلقد كان مُنْصِفاً رجّاعاً إلى الحق، وهذا والله شأن العلماء المخلصين.

هذا، وإن العنوان الذي عنون به الخطيب لهذه الأخبار وهو: «ذِكْرُ ما حُكي عن أبي حنيفة من رأيه في الخروج على السلطان»، فيه تهويل ومبالغة، وتعميم وإبهام فليس في الأخبار التي ساقها تحت هذا العنوان، ما يفيد أن أبا حنيفة كان يدعو للثورة على الخلفاء، أو أنه أعلن هذا، وجُلُّ ما في هذه الأخبار، أن أبا اسحاق الفزاري، ادعي أن أبا حنفية أفتى أخاه في الخروج لمؤازرة إبراهيم بن عبد الله الطالبي، عندما استفتاه في ذلك.

وباقي الأخبار تفيد أن الأوزاعي كان يقول عن أبي حنيفة: «إنه كان يرى السيف في أمة محمد»، بعد أن جاءه الفزاري وأقنعه بأن أبا حنيفة كذلك، ـ كما مَرَّ ـ

---

(١) تاريخ بغداد: ١٣ / ٣٣٨.

ولكن الأوزاعي تراجع عن ذلك لما رأى مسائل أبي حنيفة عند ابن المبارك، ثم لما اجتمع بأبي حنيفة في مكة المكرمة، وقد مر ذلك بنا مفصَّلاً.

والأخبار ـ كما ذكرت ـ، كلها واهية الإسناد. ففي الخبر الأول، ابن درستويه، واحمد بن عبيد بن ناصح، وغيرهما. وفي الثاني، أبو شيخ الأصبهاني، وهو عبد الله ابن محمد بن جعفر، وبقية الأخبار مدار أكثرها على الفزاري، وهو فوق كونه منكرَ الحديث، متهمٌ في رواية هذه الأخبار التي تتعلق بمقتل أخيه، وسخطه على أبي حنيفة بسبب فتياه إياه بالخروج.

وإن الناقد المنصف، لو سمع نص الخبر الثامن في هذا الفصل، لـرأى عجباً. إذ يدَّعِي فيه صاحبنا الفزاري، أنه سمع سفيان، الثوري والأوزاعي يقولان عن أبي حنيفة، إنه ما ولد في الإسلام مولود أشأم على هذه الأمة منه، ويزيد المرء عجباً حينما يرى الفزاري يكمل الخبر من عنده، فيقول: وكان أبو حنيفة مرجئاً ويرى السيف، ثم يذكر قصة أخيه...

وأنا أسوق الخبر بتمامه، حتى يكون القارىء على بيّنة من ملابساته وتفصيلاته. **قال الخطيب**: «أخبرني علي بن أحمد الرزاز، أخبرنا على بن محمد بن سعيد الموصلي، **قال**: حدثنا الحسن بن الوضاح المؤدب، حدثنا مسلم بن أبي مسلم الحرقي، **حدثنا أبو إسحاق الفزاري** قال: سمعت سفيان الثوري والأوزاعي يقولان: ما وُلِدَ في الإسلام مولود أشأم على هذه الأمة من أبي حنيفة، وكان أبو حنيفة مرجئاً يرى السيف. قال لي يوما: يا أبا اسحاق أين تسكن؟. قلت: المِصِّيصَة، قال: لو ذهبت حيث ذهب أخوك كان خيراً. قال، وكان أخو أبي إسحاق خرج مع المبيضة على المسودة، فقُتِلَ»[1].

فقد وصل الأمر بالفزاري أن يستعين بالأئمة، ليطعن في أبي حنيفة، فينسب إليهم القول، ثم يكمله من عنده، وهل يعقل أن يصدر مثل هذا القول من إمامين

---

(1) تاريخ الخطيب: ١٣/٣٩٩. المبيضة والمسودة على صيغة اسم الفاعل، الذين يلبسون البياض والسواد. وقد كان لبس البياض رمزاً للخارجين على العباسيين من أهل البيت، كما أن السواد كان شعار العباسيين. ثم صار لبس البياض رمزاً للخارجين على العباسيين مطلقاً.

جليلين، وقد ورد: «لا شؤم في الإسلام». كما ورد: «لا شؤم إلا في ثلاث». وأبو حنيفة ليس من تلك الثلاث . وعلى فرض أن الشؤم يوجد في غير تلك الثلاث الواردة في الحديث ، وأن أبا حنيفة مشؤوم ، فمن أين للأوزاعي والثوري معرفة أنه في أعلى درجات الشؤم ؟ . ومعرفة أشأم المشؤومين في هذه الأمة لا تكون إلا بوحي ، وقد انقطع زمن الوحي ! . . .

وكلمة أخيرة في هذا الفصل ، وهي أن الذي يرجع إلى كتب الفقه الحنفي في هذا الباب ، وإلى ما ذكره الإمام أبو جعفر الطحاوي الحنفي المتوفي سنة **٣٢١ هـ** ، يرى خلاف ما نقله الخطيب عن أبي حنيفة ، في هذه الأخبار التالفة .

فهذا أبو جعفر الطحاوي يقول في عقيدته، التي ذكر فيها عن أبي حنيفة وأصحابه ما كانوا يعتقدونه من أصول الدين، ويدينون به رب العالمين ما نصه: «ولا نرى الخروج على أئمتنا وولاة أمورنا، وإن جاروا. ولا ندعو عليهم، ولا ننزع يداً من طاعتهم، ونرى طاعتهم من طاعة الله عز وجل فريضة، ما لم يأمروا بمعصية، وندعو لهم بالصلاح والمعافاة».

ثم لو علم أبو جعفر المنصور،بأن أبا حنيفةيدعو الناس ويفتيهم بالخروج عليه، لما تلكأ لحظة في القبض عليه وقتله، ولما أمهله، ولقد قتل ابن هبيرة وولَده، قبل أن يجف مداد العهد الذي كتب بينهما، كما غدر بأبي مسلم الخراساني وقتله، لمجرد التخوف أن تسول له نفسه بشيء، من الثورة في المستقبل، حتى أنه لم يتورع عن قتل عمه عبد الله بن علي، الذي ثار عليه، ثم هزم واحتمى بأخيه سليمان بن علي بالبصرة، وأعطاه المنصور الأمان حتى سلمه أخوه إياه، فحبسه وقتله بطريقة مُريبة.

حتى أنه لما عرض الأمان على محمد بن عبد الله، جمع هذا مخازي أماناته، وكتب اليه: «أما أمانك الذي عرضت، فأي الأمانات هو؟ أأمان ابن هُبيرة؟، أم أمان عمك عبد الله بن علي؟، أم أمان أبي مسلم؟ والسلام».

فقد ظهر كذب ما جاء في تلك الأخبار في هذا الفصل، من ضعف أسانيدها ومخالفتها للمعقول والمنقول في كتب مذهب أبي حنيفة، وحوادث التاريخ المشهورة.

وأما النقطة الخامسة: وهي ـ ما حُكي عن أبي حنيفة من مُسْتَشْنَعَات الألفاظ والأفعال ـ فقد أورد فيها الخطيب ثلاثة وثلاثين خبراً، بأسانيد ضعيفة واهية.

أما الخبران الأول والثاني: فيتعلقان بموضوع أن أبا حنيفة يقول: إن الجنة والنار تفنيان، وفي سند الخبر الأول، الخزاز، وفي الثاني، ابن الرماح، وخبرهما غير مقبول.

وأما الخبر الثالث: ففيه أمر لا يخطر بالبال أن يقوله مسلم، وهو أن أبا حنيفة قال: «لو أدركني رسول الله صلى الله عليه وسلم وأدركته، لأخذ بكثير من قولي».

وهذا نص الخبر الذي ساقه الخطيب: «أخبرنا ابن رزق، أخبرنا أحمد بن جعفر بن سلم، حدثنا أحمد بن علي الأبار، حدثنا إبراهيم بن سعيد، حدثنا محبوب ابن موسى، قال: سمعت يوسف بن أسباط يقول: قال أبو حنيفة: لو أدركني رسول الله صلى الله عليه وسلم وأدركته، لأخذ بكثير من قولي».

وفي الخبر: إبراهيم بن سعيد الجوهري، الذي كان يتلقى وهو نائم. وفيه محبوب بن موسى هو أبو صالح الفراء، وقد قال عنه أبو داود، لا يلتفت إلى حكاياته إلا من كتاب. وفيه يوسف بن أسباط، قال عنه أبو حاتم: لا يحتج به، وقال البخاري: كان قد دفن كتبه، فكان لا يجيء بحديثه كما ينبغي.

فيا سبحان الله!. هل يصدق مسلم أن يأتي إمام من أئمة المسلمين، ليقول: إن الرسول لو أدركني لأخذ بكثير من أقوالي؟.. وهل يأخذ الرسول الأحكام عن غير الوحي، أم يدعي أبو حنيفة أن أقواله احسن من الوحي؟.. سبحانك ربنا، هذا بهتان عظيم.

وباقي روايات هذا الفصل، يتعلق بأن أبا حنيفة كان يرد الأحاديث، وبألفاظ شنيعة بشعة، منها أنه حين يقال له: إن هذه المسألة يُرْوَى فيها عن النبي صلى الله عليه وسلم كذا وكذا، كان يقول: «دعنا من هذا». وأحياناً يقول: «حك هذا بذنب خنزير». أو هذا خرافة»، أو: «هذا هذيان». أو «هذا سجع» إلى آخر ما هناك من الألفاظ الشنيعة، التي كان يرد بها حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم، ـ على ذمة تلك الأخبار.

وفي بعض الأحيان، ربما كان يضرب الأمثلة المستهجنة، إذا ذُكر أمامه حديث

يخالف رأيه، كقوله في معرض رده لحديث: «إذا كان الماء قلتين لم ينجس»: «من أصحابي من يبول قلتين». وكقولـه لما سأله ابن المبارك عن رفع اليدين في الركوع: «يريد أن يطير فيرفع يديه؟» فقال له ابن المبارك: «إن كان طار في الأولى، فإنه يطير في الثانية، وغير ذلك مما يُسْتَهْجَن ويُسْتَقْبَح- إن صح عنه- رحمه الله.

ومَدَار أكثر هذه الروايات على أبي إسحاق الفزاري، الذي تقدم في البحث السابق، وهو صاحب الافتراءات في قصة اتهام أبي حنيفة بالخروج على السلطان.

وفي كل رواية من باقي الروايات، رجل أو أكثر ضعيف أو واهٍ، أو متهم بالكذب، ويضيق مثل بحثنا هذا عن سرد جميع ما قيل في رواة أسانيد تلك الروايات، لكثرتها. فمن أحب زيادة البيان، فليرجع إلى تعليقات اللجنة الأزهرية على تلك الأخبار، في تاريخ بغداد، وإلى كتب الجرح والتعديل وكتب الضعفاء، ليرى الشيء الكثير.

ولا يعقل أن يَتَفَوَّه أبو حنيفة بمثل تلك الألفاظ في جانب أحاديث رسول الله ﷺ. ومعروف أن ردَّ حديث رسول الله ﷺ، يكون ببيان علته، أو ضعف رجاله أو نسخه، أما أن يرد: لا لعدم صحته، وبمثل تلك الألفاظ، فهذا كفر واضح، واستهزاء بالرسالة والرسول، وما جاء به عن الله تعالى. فهل يتصور أن يقول هذا إمام من أئمة المسلمين؟.

هذا، وقد نقل الأئمة الثقات عن أبي حنيفة، أنه كان يأخذ بحديث رسول الله، فإن لم يجد، فيأخذ بقول الصحابة أو بعضهم، ولا يخرج عن قولهم جميعاً.

فهذا ابن عبد البر ينقل في الانتقاء عن أبي حنيفة ما يلي:

قال ابن عبد البر: «قال أبو يعقوب: ونا محمد بن موسى المروزي، قال: نا محمد بن عيسى البياض، قال: نا محمود بن خداش، قال: نا علي بن الحسن بن شقيق، قال: سمعت أبا حمزة السكري يقول: سمعت أبا حنيفة يقول: إذا جاء الحديث الصحيح الإسناد عن النبي ﷺ أخذنا به ولم نَعْدُهُ، وإذا جاء عن الصحابة تخيرنا، وإن جاء عن التابعين زاحمناهم، ولم نخرج عن أقوالهم» [1].

وقد ساق بمعنى الرواية عدداً من الأخبار المتقاربة الألفاظ، المختلفة

---

(١) الانتقاء ص ١٤٤ .

الأسانيد[٢]. نعم، لقد كان أبو حنيفة متشدداً في قبول الأخبار، حذراً من قبول الأخبار من أي راوٍ، وهو معذور في هذا، وقد كثر الوضاعون في العراق، من أهل البدع والفرق السياسية والمجاهيل والمغفلين، فكان لا يقبل الخبر عن رسول الله ﷺ، حتى يتثبت من صحة سنده ومعرفة أحوال رجاله، ومن هـذا التشدد في **قبول الأخبار، طعن فيه كثير من أهل الحديث، وشنعوا عليه**. وفي هذا المعنى يقول ابن عبد البر في الانتقاء:

«كثير من أهل الحديث استجازوا الطعن على أبي حنيفة، لرده كثيراً من أخبار الآحاد العدول، لأنه كان يذهب في ذلك إلى عرضها على ما اجتُمع عليه من الأحاديث ومعاني القرآن فما شذ عن ذلك رده وسماه شاذاً، وكان مع ذلك أيضاً يقول: الطاعات من الصلاة وغيرها لا تسمى إيماناً، وكل من قال من أهل السنة: الإيمان قول وعمل، ينكرون قوله ويبدِّعونه بذلك، وكان مع ذلك محسوداً لفهمه وفطنته[٣]».

والأمر العجيب، ان ترى الإنكار الكثير على أبي حنيفة، لأنه رد بعض الأحاديث ـ لسبب من الأسباب التي تتعارض مع الأصول التي أصَّلَها وبنى عليها اجتهاده ـ مع أن جميع أئمة المذاهب المتبوعة، وغيرهم من المجتهدين، ردوا بعض الأحاديث التي صحت عند غيرهم، بل ربما صحت عندهم. فقد قال ابن عبد البر في «جامع بيان العلم»:

«**أفرط أصحاب الحديث في ذم أبي حنيفة، وتجاوزوا الحد في ذلك، والسبب الموجب لذلك عندهم**، إدخاله الرأي والقياس على الآثار، واعتبارهما. وأكثر أهل العلم يقولون: إذا صح الأثر بطل القياس والنظر». ثم يقول مدافعاً عنه وعن وجهة نظره.

«وكان رَدُّهُ لِما رَدَّ من أخبار الآحاد، بتأويل مُحْتَمل، وكثير منه قد تقدمه إليه غيرُهُ، وتابعه عليه مثله، ممَّن قال بالرأي. وجُلُّ ما يوجد له من ذلك، ما كان منه

---

(١) انظر الانتقاء: ص ١٤٤ ـ ١٤٥.

(٢) الانتقاء: ص ١٤٩.

اتباعاً لأهل بلده، كإبراهيم النخعي، وأصحاب ابن مسعود. إلا أنه أغرق وأفرط في تنزيل النوازل، هو وأصحابه، والجواب فيها برأيهم واستحسانهم. فأتى منه من ذلك خلاف كبير للسلف، وشنع هي عند مخالفيهم بدع. **وما أعلم أحداً من أهل العلم إلا وله تأويل في آية، أو مذهب في سُنة، رَدَّ من أجل ذلك المذهب سُنة أخرى، بتأويل سائغ أو ادعاء نسخ.** إلا أن لأبي حنيفة من ذلك كثيراً، وهو يوجد لغيره قليل[1]».

أقول: إي والله، صدق ابن عبد البر. **فقد أفرط اصحاب الحديث في ذم أبي حنيفة، وتجاوزوا الحد في ذلك، فهذا الليث بن سعد يحصي على الإمام مالك سبعين مسألة، كلها مخالفة لسنة النبي ﷺ، حتى أنه كتب إليه في ذلك**؛ روى ذلك ابن عبد البر المالكي في كتابه «جامع بيان العلم» فقال:

«وقد ذكر يحيى بن سلام قال: سمعت عبدالله بن غانم في مجلس إبراهيم بن الأغلب، يحدث عن الليث بن سعد أنه قال: أحصيتُ على مالك بن أنس سبعين مسألة، كلها مخالفة لسنة النبي ﷺ، مما قال مالك فيها برأيه. قال: ولقد كتبت اليه في ذلك[2]».

ثم قال ابن عبد البر، معقباً على رواية الليث هذه وعلى ما ذُكر عن أبي حنيفة من ردهما لبعض الأحاديث، أو مخالفتها لبعض أحاديث وردت في السنة:

«وليس لأحد من علماء الأمة، يثبت حديثاً عن النبي ﷺ، ثم يرده، دون ادعاء نسخ عليه بأثر مثله، أو إجماع، أو بعمل يجب على أصله الانقياد اليه، أو طعن في سنده». ثم قال:

«ولو فعل ذلك أحد، سقطت عدالته، فضلاً عن أن يُتَّخَذَ إماماً، ولزمه إثم الفسق[3]». **ثم قال ابن عبد البر: «ونقموا أيضاً على أبي حنيفة، الإرجاء، ومن أهل العلم من يُنْسَبُ إلى الإرجاء كثير، لم يُعْنَ أحد بنقل قبيح ما قيل فيه، كما عُنُوا بذلك في أبي حنيفة لإمامته. وكان أيضاً مع هذا يُحْسَد وينسب إليه ما ليس فيه،**

---

(1) جامع بيان العلم: ٢ / ٣٨١

(2) المصدر السابق: ٢ / ١٨٢.

(3) جامع بيان العلم ٢ / ١٨٢.

ويُخْتَلَق عليه ما لا يليق، وقد أثنى عليه جماعة من العلماء وفضلوه. ولعلنا، إن وجدنا نشطة أن نجمع من فضائله وفضائل مالك أيضاً، والشافعي، والثوري، والأوزاعي، كتاباً أملنا جمعه قديماً في أخبار أئمة الأمصار إن شاء الله[1]».

ونقل ابن عبد البر بسنده إلى أبي حنيفة،فقال: «قيل لأبي حنيفة: المُحْرِمُ لا يجد الإزار، يلبس السراويل. قال لا، ولكن يلبس الإزار. قيل له: ليس له إزار،قال: يبيع السراويل ويشتري بهاإزاراً، قيل له: فإن النبي ﷺ خطب وقال: (المحرم يلبس السراويل إذا لم يجد الإزار). فقال أبو حنيفة: لم يصح في هذا عندي عن رسول الله ﷺ، فافتي به، وينتهي كل امرىء إلى ما سمع، وقد صح عندنا أن رسول الله ﷺ قال: (لا يلبس المحرم السراويل)،فننتهي إلى ما سمعنا قيل له:أتخالف النبي ﷺ؟ فقال: لعن الله من يخالف رسول الله ﷺ، به أكرَمَنَا اللَّهُ، وبه استُنْقِذْنا[2]».

وأما النقطة السادسة: وهي: ـ ما قاله العلماء في ذم رأي أبي حنيفة، والتحذير منه، وما يتعلق بذلك من أخباره ـ، فقد أطال الخطيب في هذه النقطة، فساق فيها مائة وسبعة وأربعين خبراً، لا يحتج بها لضعف أسانيد أكثرها، ولمخالفة بعضها صريح القرآن، وما هو مجمع عليه في الدين. واستهلها بأخبار مسندة لعروة ابن الزبير، تفيد أن الأمر في بني اسرائيل كان مستقيًا، حتى نشأ فيهم أبناء سبايا الأمم، فقالوا بالرأي، فهلكوا وأهلكوا. ومراده بسوق هذه الأخبار التعريض بأبي حنيفة، وأنه من سبايا الأمم، ولا أريد الآن البحث في نسب أبي حنيفة، وما يتعلق به، وإنما أذكر القول الفصل في ذلك، وهو قول ربنا سبحانه في كتابه العزيز، الذي أنزله حكمًا بيننا فقال: ﴿إن أكرمكم عند الله أتقاكم﴾.

---

(1) جامع بيان العلم: ٢/١٨٢. وقد وفّى ابن عبد البر بالنسبة للأئمة الثلاثة، مالك، والشافعي وأبي حنيفة، فألف في مناقبهم كتابه: (الانتقاء).

(2) الانتقاء: ص ١٤٠ ـ ١٤١.

ثم هذا الحسن البصري، وابن سيرين ، وعطاء بن أبي رباح ، وسعيد بن جبير، ـ وكلهم من الموالي ـ، ومن يُنْكِر فضلهم على المسلمين، في العلم والفتوى والإرشاد والتدريس؟ .

ثم أعقبها بأخبار تفيد أن رأي أبي حنيفة دخل كل البلاد، إلا المدينة، وذلك لأن المدينة لا يدخلها الطاعون ولا الدجال، وأن أبا حنيفة دجال من الدجاجلة. وهذا نص الخبر:

قال الخطيب: «أخبرنا ابن الفضل، حدثنا علي بن إبراهيم بن شعيب الغازي، حدثنا محمد بن إسماعيل البخاري، حدثنا **صاحب لنا** عن حمدويه ، قال قلت لمحمد بن مسلمة: ما لِرَأْي النعمان دخل البلدان كلها، إلا المدينة: قال: «ان رسول الله ﷺ قال: (لا يدخلها الدجال ولا الطاعون)، وهو دجال من الدجاجلة».

وفي سند هذا الخبر: مجهول يسقط الاحتجاج به، وهو (صاحب لنا) ، وإن كان نص الحديث قد صح عن النبي ﷺ من وجه آخر.

على أن أبا حنيفة، دخل المدينة المنورة، وجالس الأمام مالكاً وناقشه، فإن كان أبو حنيفة دجالاً، أفيدخل الدجال المدينة، ولا يدخل رأيه إليها؟. واعجباً للتناقض المكشوف! . . .

ثم ساق أخباراً فيها أقوال لبعض الأئمة، في ذم أبي حنيفة ورأيه ، منها: أن مالك بن أنس قال: «كانت فتنة أبي حنيفة، أكبر على هذه الأمة من فتنة إبليس في الوجهين جميعاً: في الإرجاء، وما وضع من نقض السنن».

وفي هذا الخبر: حبيب بن رزق. قال أبو داود عنه: «من أكذب الناس». وقال ابن عدي: «أحاديثه كلها موضوعة[1]».

ومنها قول لعبد الرحمن بن مهدي: «ما أعلم فتنة بعد فتنة الدجال أعظم من رأي أبي حنيفة».

---

(١) ميزان الاعتدال.

ومنها قول لشريك: «لأن يكون في كل حي من الأحياء خمَّار، خير من أن يكون فيه رجل من أصحاب ابي حنيفة».

ومنها قول لسفيان الثوري: «حين جاءه نَعْيُ أبي حنيفة ـ: الحمدالله الذي أراح المسلمين منه. لقد كان ينقض عُرَى الإسلام عروة عروة. ما ولد في الإسلام مولود أشأم على أهل الإسلام منه.

وفي هذا الخبر: جرير بن عبد الحميد. قال الخطيب عنه: «كان يروي الموضوعات ويفسد أحاديث الناس[1]». ومنها أقوال كثيرة منسوبة لبعض العلماء، فيها الطعن الشديد على أبي حنيفة وآرائه، لكنها بأسانيد واهية لا تثبت أمام النقد العلمي[2].

ثم لو فُرِضَ صحة هذه الأخبار أو بعضها إلى قائليها. فغايتها أنها أقوال لأقرانه ومعاصريه، الذين حسدوه لذكائه وفطنته، ولما أعطاه الله من حسن الاستنباط والفقه في المسائل، التي جعلت الناس يلتفون حوله، ويستفتونه، ويأخذون برأيه، حتى ذاعت سمعته، وطارت في الآفاق شهرته، فدب في قلوب البعض، داء الأمم السابقة: الحسد والبغضاء، فحسدوه وأبغضوه، وربما قالوا فيه وقت الغضب كلمات تلقفها المغرضون والجهلة، فزادوا فيها ونقصوا، وصحَّفوا فيها وحرَّفوا، ونقلوها إلى المؤرخين والإخباريين، فدونوها وسجلوها على أنها أخبار وصلت إليهم، لا على أنها حقائق لا يتطرق إليها الشك.

وقد تقرر في علم المصطلح، أن قول الأقران في بعضهم لا يقبل، ولو كان كل منهم إماماً ثقة ثبتاً، يقبل قوله وحديثه، كما أن قول المخالف في المذهب أو الاعتقاد، لا يقبل فيمن خالفه، وكذلك قول من يكون بينهم بغضاء أو عداوة، لسبب من الأسباب.

وبناءً على هذا، فلم يقبل الأئمة قول: مالك في محمد بن إسحاق، إنه دجال الدجاجلة ولا قول ابن معين في الشافعي: إنه ليس بثقة، ولا قول عكرمة في سعيد

---

(١) تاريخ الخطيب: رقم الترجمة / ٣٧٤٤.

(٢) راجع تعليق اللجنة الأزهرية على هذه الأخبار.

ابن المسيب، ولا كلام ابن أبي ذئب في الإمام مالك، ولا كلام أهل المدينة في أهل العراق جملة.

وقد عقد ابن عبد البر في جامع بيان العلم، باباً جيداً جداً في هذا الموضوع، سماه «باب حكم قول العلماء بعضهم في بعض»، استهله بحديث رسول الله ﷺ: «دَبَّ إليكم داء الأمم قبلكم، الحسد والبغضاء هي الحالقة، لا أقول تحلق الشعر، ولكن تحلق الدين[1]...».

ثم نقل كلام ابن عباس. «استمعوا علم العلماء، ولا تصدقوا بعضهم على بعض، فوالذي نفسي بيده، لهم أشد تغايراً من التيوس في زربها».

ثم عقب على ذلك بكلام جامع طيب له فقال: «هذا باب قد غلط فيه كثير من الناس، وضلت به نابتة جاهلة لا تَدْري ما عليها في ذلك، **والصحيح في هذا الباب، أَنَّ مَنْ صحتْ عدالته، وثبتت في العلم إمامته، وبانت ثقته وعنايته بالعلم، لم يُلتفت فيه إلى قول أحد، إلا أن يأتي في جرحته ببيّنة عادلة، تصح بها جرحته على طريق الشهادات، والعمل فيها من المشاهدة والمعاينة، لذلك بما يوجب قوله من جهة الفقه والنظر**. وأما من لم تثبت إمامته، ولا عرفت عدالته، ولا صحت لعدم الحفظ والإتقان روايته، فإنه ينظر فيه إلى ما اتفق أهل العلم عليه، ويجتهد في قبول ما جاء به، على حسب ما يؤدي **النظر** إليه والدليل».

ثم يقول: «على أنه لا يُقبل فيمن اتخذه جمهور من جماهير المسلمين، إماماً في الدين، قولُ أحد من الطاعنين[2]». ثم ذكر أقوال السلف بعضهم في بعض، وذكر أنها لا تقبل، لأنها قيلت في وقت الغضب غالباً، أو لسبب كان بينهم لا نعرف خفاياه.

ثم ختم الباب بقول أسنده إلى أبي داود السجستاني، صاحب السنن، وهو: «رحم الله مالكاً، كان إماماً، رحم الله الشافعي، كان إماماً، رحم الله أبا حنيفة، كان إماماً».

---

(١) انظر هذا الباب وتفصيلاته، في جامع بيان العلم: ٢/من ص ١٨٤ - ٢٠٠.

(٢) جامع بيان العلم: ٢/١٨٦.

فأبو حنيفة، الذي ثبتت في الدين إمامته، واشتهرت بين المسلمين عدالته وأمانته، وانتشر في أقطار المسلمين علمه ونزاهته، واتبع فقهَه أكثُر المسلمين على مدى القرون إلى هذا اليوم، لا يُقبل فيه قول أحد من الطاعنين، ولا يلتفت فيه إلى حسد الحاسدين.

٣ـ أشهر من رد على الخطيب من العلماء:

لقد رد على الخطيب عدد من العلماء في القديم والحديث، منهم:

أـ الملك المعظم عيسى بن أبي بكر الأيوبي: في كتابه: «السهم المصيب في الرد على أبي بكر الخطيب». وهو أول من رد على الخطيب[1].

ب ـ سبط ابن الجوزي: في كتابين له، الأول سماه: «الانتصار لإمام أئمة الأمصار»، والثاني واسمه: «مرآة الزمان». وهو عبارة عن تاريخ، لكن فيه رد على الخطيب في ترجمة أبي حنيفة.

جـ ـ أبو المؤيد الخوارزمي: في مقدمة كتابه: **«جامع مسانيد أبي حنيفة»**.

د ـ الشيخ زاهد الكوثري: في كتابه المسمى: «تأنيب الخطيب على ما ساقه في ترجمة أبي حنيفة من الأكاذيب».

هـ ـ لجنة من علماء الأزهر الشريف: في تعليقات لها على قسم المثالب، في ترجمة أبي حنيفة من تاريخ بغداد ـ الجزء الثالث عشر ـ الطبعة الثانية لهذا الجزء.

ولقد بين هؤلاء العلماء ضعف الروايات التي ساقها الخطيب، في ترجمة أبي حنيفة، والتي تشتمل على نسبة المطاعن إليه. ونقلوا ما قاله أئمة الجرح والتعديل، في رواة تلك الأخبار كما نقدوها من جهة المعقول.

وكان عملهم في ذلك جيداً، إلا أن بعضهم بالغ في الرد في بعض الأماكن، بكلام حماسي خطابي، سببه الغَيْرة على الإمام أبي حنيفة وسمعته، ما كان ينبغي في مقام الردود العلمية، التي تقتضي مقارعة الحجة بالحجة، بهدوء الأسلوب العلمي الدقيق. فقد اتهم بعضُهم في معرض رده لبعض الروايات، الخطيب، بما لا ينبغي

---

(١) اسم الكتاب: «الرد على أبي بكر الخطيب». وبعضهم يسميه: «السهم المصيب في الرد على الخطيب».

ذكره، كما طعن بعضهم في بعض المحدثين وأئمة الجرح والتعديل، تلويحاً، وغمروهم بما لا ينبغي.

وأجود هذه الردود، وأخصرها، وأكثرها اعتدالاً، تعليقات اللجنة الأزهرية. فقد بينت ضعف أسانيد الروايات، بما نقلته عن أئمة الجرح والتعديل، كما نقدت بعض الروايات من حيث المعقول، بكلام علمي هادىء معتدل . وأكثر هذه التعليقات مستفادة من كتاب الملك المعظم الذي مر ذكره، مع الرجوع إلى كتب الضعفاء والمتروكين، لأئمة الجرح والتعديل، وإلى ما قاله الخطيب نفسه في تاريخه، في بعض الرجال.

ومن تلك التعليقات للّجنة الأزهرية، استفدتُ معظَم ما ذكرتُه في نقد الروايات، كما رجعت إلى كتب الضعفاء، وأبرزها ميزان الاعتدال للذهبي، للتأكد من بعض النقول، ولنقل بعض الأقوال الأخرى منها. كما رجعت إلى تاريخ الخطيب نفسه، للوقوف على ما قاله في بعض الرجال، الذين ذكرهم في أسانيد الأخبار، كما رجعت إلى ما قاله ابن عبد البر، في كتابيه: «الانتقاء»، و«جامع بيان العلم». ونقلت منهما نقولاً طيبة، مناسبة للمكان الذي وضعتها فيه.

٤ـ نقد عام للخطيب فيما أورده من مثالب أبي حنيفة:

إنه مما لا شك فيه، أن الخطيب ـ رحمه الله ـ مؤرخ في كتابه الذي ترجم فيه لأبي حنيفة وغيره، ولا لوم عليه، أن يذكر كل ما بلغه عن الأشخاص الذين ترجم لهم في تاريخه من أقوال الناس فيهم، من المناقب والمثالب.

ولقد أشار إلى ذلك ـ قبل إيراده مثالب أبي حنيفة ـ معتذراً إلى من وقف عليها وكره سماعها، بأن أبا حنيفة أسوة غيره من العلماء الذين ترجم لهم، وذكر أقوال الناس فيهم على تباينها.

لكني ألاحظ على الخطيب في ذلك بعض الملاحظات وهي:

أـ ترجيحه لصحة مثالب أبي حنيفة على مناقبه، على غير عادته في باقي التراجم.

فإنه بعد أن سرد مناقب أبي حنيفة، عَقَّبَ عليها بقوله: «وقد سقنا عن أيوب

السختياني، وسفيان الثوري، وسفيان بن عيينة، وأبي بكر بن عياش، وغيرهم من الأئمة ، أخباراً كثيرة، تتضمن تقريظ أبي حنيفة، والمدح له، والثناء عليه. **والمحفوظ**، ـعند نقلة الحديث عن الأئمة المتقدمينـ، وهؤلاء المذكورون منهم، ـ في أبي حنيفةـ، **خلاف ذلك**، وكلامهم فيه كثير لأمور شنيعة حفظت عليه، متعلق بعضها بأصول الديانات، وبعضها بالفروع، نحن ذاكروها بمشيئه الله، ومعتذرون إلى من وقف عليها وكره سماعها، بأن أبا حنيفة عندنا، مع جلالة قدره، أسوة غيره من العلماء الذين دَوَّنا ذكرهم في هذا الكتاب وأوردنا أخبارهم ، وحكينا أقوال الناس فيهم على تباينها ، والله الموفق للصواب[1]». ومعلوم أن المحفوظ عند أهل العلم بالحديث يقابله الشاذ. وأن الشاذ مردود في مقابل المحفوظ ، فتكون مناقب أبي حنيفة التي ساقها، مردودة سلفاً ،ـ في حكم الخطيبـ، كما أن مثالبه مقبولة سلفاً. وهو أمر غير صحيح كما مرَّ.

ب ـ عدم التزامه بما ذكره من نقل أقوال الناس على تباينها في كل التراجم

فعلى سبيل المثال، عندما ترجم للإمامين الشافعي وأحمد بن حنبل رضي الله عنهما، لم يذكر في ترجمتهما إلا المناقب فقط،ـ وهو الواجب واللائق بهما وبأمثالهماـ، ولم يذكر ما قاله العلماء فيهما من الطعن، ولو كان غير صحيح[2]، فلم يلتزم بقوله: «إن أبا حنيفة، أسوة غيره من العلماء، في ذكر أقوال الناس فيهم على تباينها».

جـ ـ بيانه ضعف الحديث وعلته، فيما يتعلق بتقريظ أبي حنيفة فقط:

فعندما كان يسرد مناقب أبي حنيفة، أورد حديثاً عن أبي هريرة أن رسول الله ﷺ قال: (إن في أمتي رجلاً، ـوفي حديث القصرىـ، يكون في أمتي رجل اسمه النعمان، وكنيته أبو حنيفة، هو سراج أمتي، هو سراج أمتي، هو سراج أمتي[3]).

ثم عقب عليه بقوله: «قلت: وهو حديث موضوع تفرد بروايته البورقي، وقد شرحنا فيما تقدم أمره، وبيّنا حاله».

---

(١) تاريخ بغداد: ١٣ / ٣٦٩ ـ ٣٧٠.

(٢) أنظر ما نقله ابن عبد البر في: (جامع بيان العلم)، في باب: حكم قول العلماء بعضهم في بعض: ٢/ ١٩٦.

(٣) تاريخ بغداد: ١٣ / ٣٣٥ ـ ٣٣٦.

مع أنه أورد أخباراً موضوعة في مثالبه، ولم يشر إلى وضعها بل عنون لهابأنها من المحفوظ. وعندما ساق سؤال يحيى بن معين: «هل حدث سفيان عن أبي حنيفة؟ قال: «نعم ، كان أبو حنيفة ثقة صدوقاً في الحديث والفقه، مأموناً على دين الله». ثم علق الخطيب على ذلك بقوله: «قلت: أحمد بن أبي الصلت، هو أحمد بن عطية، وكان غير ثقة، وهكذا فعل في عدد من المواضع، فحينما يكون في الرواية ما يشير إلى تبرئة أبي حنيفة، من تهمة أو عيب شائن، كان يبين علة الخبر، ويضعفه ليرد الخبر ولا يقبل.

د ـ خَتْمُه ترجمة أبي حنيفة بخاتمه سيئة جداً:

فقد ختم ترجمة أبي حنيفة، بإيراد رؤيا لبعض الناس، أنه رأى في المنام جنازة عليها ثوب أسود، وحولها قسيسون ، وعندما سأل النائم عن صاحب تلك الجنازة ، قيل له: إنها جنازة أبي حنيفة.

وأسوق نص القصة كما أوردها الخطيب ، ليطّلع القارىء على شناعة هذه الرؤيا، التي سطرها الخطيب في تاريخه، وجعل الناس على اختلاف طبقاتهم يقرأون مثل هذه الرؤيا السيئة، في خاتمة ترجمة أبي حنيفة.

قال الخطيب: «أخبرنا ابن الفضل، أخبرنا عبدالله بن جعفر، حدثنا يعقوب ابن سفيان، حدثنا عبد الرحمن، قال: سمعت علي بن المديني، قال: قال لي بشر بن أبي الأزهر النيسابوري: رأيت في المنام جنازة عليها ثوب أسود ، وحولها قسيسون، فقلت: جنازة من هذه؟ فقالوا: جنازة أبي حنيفة، حدثت أبا يوسف فقال: لا تحدث به أحداً»[1]. فهل قلت روايات المثالب في ترجمة أبي حنيفة ـ وهي زهاء ستين صفحة ـ، حتى اضطر أن يكمل المثالب بإيراد الأحلام والرُّؤى الشيطانية! . . .

وقد جاء في الحديث، الأمر بإفشاء الرؤيا الحسنة، وعدم إفشاء الرؤيا السيئة بين الناس، والاقتصار على الاستعاذة بالله من الشيطان، والتفل ثلاث مرات عن الشمال، حتى لا تضره تلك الرؤيا.

---

(١) تاريخ بغداد: ١٣ / ٤٥٤.

فإذا كان الرائي خالف الحديث، وقصها على الناس، ـ على فرض صحتها ـ، فما بال الخطيب يعينه على نشرها وإفشائها ، بتسطيرها مسندة في تاريخه الذي سيقرأه الناس على مر الأجيال؟ . لعل الخطيب اعتبرها رؤيا حسنة، ـ في جانب أبي حنيفة ، الذي ما ولد في الإسلام أشأم منه ـ، فأراد تثبيتها ونشرها ، ابتغاء وجه الله واتباعاً للسنة! . . .

وختاماً لهذا البحث، أود أن ألفت النظر إلى أن فضيلة الأستاذ الشيخ محمد محمد أبو زهو، قد بحث في كتابه . «الحديث والمحدثون»، بحثاً قيّماً يتعلق بما أورده بعض الناس، من الشبه في حق أبي حيفة، من جهة قلة بضاعته في الحديث أو من جهة عدم إخراج أصحاب الصحيحين له شيئاً في صحيحيهما، ومن نواحٍ أخرى. وأجاب عنها بكلام جيد مقنع . فمن أحب المزيد من الإيضاح فليرجع إلى الكتاب المذكور[1].

---

(١) من ص : ٢٨٣ ـ ٢٨٧ .

الفَصْل الثّاني

نَقدهُ لأئمة الحَديث، وَبيَان أوهَامهم

(١) مواضع تلك الانتقادات.

(٢) نماذج منها.

(٣) هل سبقه إليها غيره من الأئمة؟

(٤) رَأْي العلماء في تلك الانتقادات.

(٥) غرضه من ذكرها.

(٦) كلمة ختامية في الموضوع.

مقدمة:

بما أن الخطيب تخصص في أخريات أيامه في الحديث والتاريخ. لا سيما تاريخ الرجال، حتى غَلَبَا عليه فطبيعي ان يبحث في كتب من سبقه من أئمة الحديث، الذين صنفوا في تاريخ رجال الحديث، ويبين الأخطاء والأوهام التي وقعت منهم، وهي أخطاء، -إن سُلِّمَتْ- ، لا يمكن أن يعصم الإنسان من الوقوع فيها، مهما كان ضليعاً متيقظاً.

وانتقادات الخطيب التي سنبحث فيها في هذا الفصل من الرسالة، هي انتقادات تتعلق بأسماء رجال الحديث من حيث الجمع والتفريق، أو من حيث الائتلاف والاختلاف، أو من حيث التشابه، وما إلى ذلك من النواحي الدقيقة التي يعرفها المتخصصون في علوم الحديث..

وستكون خطة بحثي في هذا الموضوع كما يلي:

١- مواضع تلك الانتقادات.

٢- نماذج منها.

٣- هل سبقه إليها غيرهُ من الأئمة؟.

٤- رَأْيُ العلماء في تلك الانتقادات.

٥- غرض الخطيب من ذكرها.

٦- كلمة ختامية في الموضوع.

١ـ مواضع تلك الانتقادات

أما مواضع تلك الانتقادات ، فيمكن حصرها فيما يلي:

أ ـ في كتابه: «مُوضح أوهام الجمع والتفريق»، وهي أكثرها.

ب ـ في كتابه: «المُؤْتَنِف تكلمة المُؤْتَلِف والمُخْتَلَف».

جـ ـ في مواضع متفرقة من مصنفاته، وهي قليلة بالنسبة لما سبق:

أ ـ أما انتقاداته التي ذكرها في كتابه: (موضح أوهام الجمع والتفريق»ـ الذي مر بنا ذكره أثناء الكلام على كتب الخطيب ـ، فقد تعرض فيها بالنقد لثلاثة عشر من أئمة الحديث. وهم على الترتيب كما يلي: الإمام البخاري ـ يحيى بن معين ـ أحمد بن حنبل ـ علي بن عبدالله المديني ـ سيف بن عمر التميمي ـ محمد بن يحيى بن فارس الذُهْلي ـ يعقوب بن سفيان الفَسَوِي ـ مسلم بن الحجاج النيسابوري ـ إبراهيم بن إسحق الحربي ـ أبو داود السجستاني ـ أحمد بن محمد بن سعيد بن عُقْدة الكوفي ـ علي ابن عمر الدارقطني ـ أحمد بن عبدان الشيرازي.

وجميع الانتقادات في هذا الكتاب، من قبيل نسبة الوهم إلى الأئمة المذكورين في الجمع «وهو عَدُّ الاثنين فأكثر واحداً» والتفريق. «وهو عَدُّ الواحد اثنين فأكثر».

قال الخطيب في مقدمة كتابه المذكور، مبيّناً نوع الخطأ الذي سيبينه، مما وقع فيه الأئمة:

«قد أوردنا في هذا الكتاب ذكر جماعة كثيرة من الرواة، انتهت إلينا تسمية كل واحد منهم وكنيته، والأمور التي يُعْزَى إليها ، كنسبته على وجوه مختلفة في روايات مفترقة، ذُكِرَ في بعضها حقيقة اسمه ونسبه، واقتصر في البعض على شهرة كنيته أو لقبه، وغُيِّر في موضع اسمه واسم ابيه. ومُوِّه ذلك بنوع من أنواع التمويه . ومعلوم أن بعض من انتهت اليه تلك الروايات، فوقوع الخطأ في **جمعها وتفريقها** غير مأمون عليه. ولما كان الأمر على ما ذكرته، بعثني ذلك على أن بَيَّنْتُه وشرحته. ونسأل الله التوفيق لسلوك قصد السبيل، فإنه تبارك وتعالى حسبنا ونعم الوكيل[١]».

---

(١) الموضح: ١ / ١ ـ ٢.

وقال أيضاً ـ تعقيباً على ما استدركه الدارقطني على البخاري، من الوهم في الجمع والتفريق ـ في تاريخه الكبير، ما يلي: «في كتاب التاريخ، الذي صنفه أبو عبدالله محمد بن إسماعيل البخاري، نظائر كثيرة لما ذكره أبو الحسن الدارقطني عنه، من جعله الاثنين واحداً، والواحد اثنين وأكثر. ونحن ذاكرون منها بمشيئة الله تعالى ما وضح قاصده، وقرب مِنّا على تصديق دعوانا في ذلك شاهدُه، ومُتْبِعُوه بما يشاكله من أوهام الأئمة، سوى البخاري في هذا النوع[1].

فأما انتقاداته للإمام البخاري، فقد افتتح بها الكتاب، ـ بعد المقدمة ـ، وذكر له أربعة وسبعين وهماً في تاريخه الكبير، هذه الأوهام بعضها في الجمع، وبعضها في التفريق، لكن أكثرها في التفريق.

وطريقته في عرض تلك الأوهام، أنه يأتي بالكلام الذي ذكره البخاري في تاريخه، في ترجمة بعض الرجال. ثم يتبعه بكلام من عنده، يذكر وجه الوهم فيه، ويستدل على ما قال بأقوال بعض رجال الحديث، وبالروايات الكثيرة التي لها تعلق في تأييد كلامه، ويتوسع في ذكر الأحاديث والاختلاف فيها، وأحياناً يستطرد لفوائد أخرى، ثم ينتقل إلى ذكر الوهم الثاني، فالثالث، إلى أن انتهى من ذكر أوهام البخاري، في تاريخه وقد استغرق ذكر تلك الأوهام مائتين وثلاث صفحات من الكتاب[2].

وبعد انتهائه من سرد أوهام البخاري، بدأ بذكر أوهام يحيى بن مَعِين، مقدماً عليها هذه الكلمات وهي: «قد انتهى القول عند فراغنا من بيان أوهام البخاري، إلى ذكر ما أُخِذَ على غيره من الأوهام في هذا النوع، وما اختلف العلماء فيه، لينضم بعضه إلى بعض، إذ كان حكم جميعه واحداً في هذا الباب، والله الموفق لإدارك الحق والصواب[3]».

ثم قال: «فمن ذلك وهم لأبي زكريا يحيى بن معين». وعَدَّدَ له أحد عشر

(١) المصدر السابق: ١ / ٥.

(٢) انظر بحث تلك الأوهام في: «الموضح» ـ الجزء الأول من صفحة ٩ ـ ٢١٢.

(٣) الموضح: ١ / ٢ / ٢ ـ ٢١٣.

وهماً، على غرار ما ذكر في عرضه لأوهام البخاري، والكلام عليها، إلا أنه بالنسبة لغير البخاري، لم يذكر مكان تلك الأوهام، أو موضع تلك النصوص التي يسوقها ويعلق عليها.

ثم ذكر أوهام أحمد بن حنبل فذكر له أربعة أوهام.

ثم أوهام أبي الحسن علي بن عبدالله بن جعفر المديني، فذكر له وهمين.

ثم أوهام سيف بن عمر التميمي، فذكر له وهماً واحداً.

ثم أوهام أبي عبدالله محمد بن يحيى بن فارس الذهلي، فذكر له وهماً واحداً.

ثم أوهام أبي يوسف يعقوب بن سفيان الفَسَوِي، فذكر له وهمين.

ثم أوهام أبي الحسين مسلم بن الحجاج النيسابوري، فذكر له ستة أوهام.

ثم أوهام أبي إسحاق ابراهيم بن إسحاق الحربي البغدادي، فذكر له وهمين.

ثم أوهام أبي داود سليمان بن الأشعث السجستاني، فذكر له وهماً واحداً.

ثم أوهام أبي العباس أحمد بن محمد بن سعيد بن عقدة الكوفي، فذكر له ثلاثة أوهام.

ثم أوهام أبي الحسن علي بن عمر الدارقطني، فذكر له وهماً واحداً.

ثم أوهام أبي بكر أحمد بن عبدان الشيرازي، فذكر له وهماً واحداً. وهو ما اعترض به على أبي عبدالله البخاري. فذكر الخطيب أن ما قاله البخاري هو الصحيح، وأن اعتراض أبي بكر هذا وهم منه.

وقد استغرق ذِكْرُ أوهام هؤلاء، غير البخاري، مائة وثلاث عشرة صفحة[1].

ب- وأما انتقاداته التي ذكرها في كتابه: «المؤتنف»:

فقد تعرض فيها بالنقد لإمامين من أئمة الحديث، وهما الحافظ الدارقطني، والحافظ عبد الغني بن سعيد الأزدي المصري، وذلك في بعض مصنفاتهما التي صنفاها، وهي ثلاثة مصنفات، الأول، للدارقطني، وهو: «المؤتلف والمختلف»

(١) أنظر تلك الأوهام في: (الموضح)- الجزء الأول من صفحة: ٢١٣ - ٣٢٦.

والثاني والثالث، لعبد الغني بن سعيد، وهما: «المؤتلف والمختلف»، و «مُشْتَبِهُ النِسْبَة[1]».

ونوع النقد لهذين الإمامين في هذا الكتاب، هو توهيمهما في أسماء ذكراها في كتبهما، واستدراك ما فاتهما من الأسماء المؤتلفة والمختلفة، وشرح وإيضاح ما قصرا في شرحه وإيضاحه.

وجعل كتابه من خمسة فصول، ذكر في الفصل الأول: ما استدركه عليهما. وفي الثاني: الأوهام التي وقَعا فيها. وفي الثالث: نظائر لما أورداه من الأسماء. وفي الرابع، شرح ما قصّرا في شرحه وإيضاحه مما ذكراه. وفي الخامس: ما ذكراه من الأحاديث بسند نازل، ووقعت له بسند عالٍ.

وكتاب الخطيب هذا «المؤتنف»، في حكم المفقود، لأنني لم أعثر على نسخة منه مخطوطة، في مشاهير مكتبات العالم، لكن هذه المعلومات التي ذكرتها آنفاً أستفدتها من مقدمة كتاب: «تهذيب مستمر الأوهام». لابن ماكولا، الذي انتقد فيه الخطيب في كتابه المذكور.

فقد جاء في مقدمته ما يلي: «وبعد ذلك، فإن أبا بكر أحمد بن علي بن ثابت، الخطيب البغـدادي رحمه الله، ـ وكان أحد الأعيان ممن شاهدناه معرفة. . .ـ، كان قد عمل بالشام كتاباً سماه: «المؤتنف تكملة المؤتلف». ولما عاد إلى بغداد قرأ عليّ شيئاً من أوله، مُغْرِباً عليّ به، مشرفاً لي بما ضمَّنه إيّاه، ومعرفاً لي قدر ما تيسر له، وأنه قد استدرك فيه على أئمة هذا العلم أشياء تم عليهم السهو فيها، ونبه على أشياء غفلوا عنها، ولم يحيطوا بها معرفة. ووجدته كبيراً[2]، فظننت أنه قد استوعب ما يحتـاج إليه في هـذا المعنى، ولم يدع بعـده لمتتبع حكـمًا. ولما دُعِيَ بـه فأجاب[3]. . . ». إلى أن قال: «وبدأتُ بالنظر في كتاب الخطيب، فوجدته قد ذكر في أوله، أنه قد جمع فيه من مؤتلف أسماء الرواة وأنسابهم ومختلفها، ومما يتضمن

---

(١) طبع هذان الكتابان معاً، في الهند، أما كتاب الدارقطني فلم يطبع حتى الآن.
(٢) هو في (٢٤) جزءاً حديثياً، كما ذكره المصنفون.
(٣) أي، لما توفي.

كتب أصحاب الحديث من ذلك، وإن لم يكن المذكو راوياً ما شذ عن كتابي[1] أبي الحسن علي بن عمر، وأبي محمد عبد الغني بن سعيد، المصنفَيْن في المؤتلف والمختلف، وفي مشتبه النسبة ، وأنه يذكر ما رسم فيهما أو في أحدهما على الوهم، ودخل على مُدَوِّنِهِ فيه الخطأ والسهو، ويبين فيه صوابه، ويورد شواهده، ويذكر صحيح ما اختلفوا فيه مما انتهي إليه علمه، ويقر ما أشكل عليه من ذلك، لينسب كل قول إلى صاحبه. وجَعَلَهُ خمس[4] فصول. . أورد في الأول منها: ما لم يذكراه، ولا واحدٌ منهما. وفي الثاني: أوهام كتبهم، وفي الثالث: ما أغفلاه مما أوردا له نظائر. وفي الرابع: أشياء ذكراها وقصّرا في شرحها وإيضاحها، فبينها وأتم نقصاتها. وفي الخامس: ما أورداه من الأحاديث نازلة، ووقعت له عالية[5]».

جـ- وأما الانتقادات التي ذكرها في مواضع متفرقة من مصنفاته:

فهي انتقادات متنوعة، يراها الباحث في ثنايا مصنفاته بين آونة وأخرى، أثناء الكلام على الرجال، أو على مسألة في المصطلح أو غير ذلك، وسأورد بعضاً منها في الفقرة الثانية -نماذج من تلك الانتقادات-.

٢- نماذج من تلك الانتقادات

أ- نموذج من كتاب «الموضح»:

ولنبدأ بذكر ما انتقد به الإمام البخاري، وليكن الوهم الخامس.

قال الخطيب: «الوهم الخامس: قال البخاري في آخر باب الشين، من آباء المحمدين، محمد بن أبي شَمْلَة، عن منكدر بن محمد، سمع منه يعقوب بن محمد. ثم قال في باب العين، منهم: محمد بن عمر الواقدي، مديني، قاضي بغداد، عن مَعْمَر ومالك ، متروك الحديث، مات سنة سبع ومائتين، أو بعدها بقليل».

ثم قال الخطيب تعقيباً على قول البخاري: «ومحمد بن أبي شملة، هو محمد

---

(١) كأنه يعتبر مصنفيْ عبد الغني بن سعيد، مصنفاً واحداً.
(٢) هكذا في المخطوطة، ولعله خطأ من الناسخ، إذ الصحيح (خمسة فصول).
(٣) مقدمة تهذيب مستمر الأوهام من: (ق ١: ٢ - ق ١: ٣).

ابن عمر أبو عبدالله الواقدي، ليس بغيره، وكان له أخ يسمى شملة، فكَنّى يعقوبُ والدَ الواقدي به، ونسبه إليه في الرواية عنه تدليساً له.

أخبرنا بحديثه أبو محمد الحسن بن علي بن محمد الجوهري، حدثنا علي بن محمد بن أحمد بن لؤلؤ الوراق، حدثنا أبو بكر محمد بن أحمد بن محمد الشطوي، حدثنا عبيد بن محمد الوراق، حدثنا يعقوب بن محمد، حدثنا محمد بن إسماعيل بن مسلم، حدثنا الضحاك بن عثمان، عن عبيد الله بن سعيد بن يربوع، عن أبي بكر الصديق. قال يعقوب: وحدثنيه محمد بن أبي شملة، عن المنكدر بن محمد بن المنكدر، عن أبيه، عن عبد الرحمن بن سعيد بن يربوع، عن جبلة بن الحويرث، عن أبي بكر الصديق، أن رسول الله ﷺ سئل: أي العمل أفضل؟ قال: (العَجُّ والثَّج). هكذا قرأته على الجوهري من أصل كتاب ابن لؤلؤ.

وأخبرنيه أبو الفرج، الحسين بن علي الطناجيري، حدثنا عمر بن أحمد الواعظ، حدثنا محمد بن هارون الحضرمي، قال: حدثني عبيدالله بن محمد الوراق، حدثنا يعقوب بن محمد، حدثنا محمد بن أبي شملة، عن المنكدر بن محمد بن المنكدر، عن أبيه عن عبد الرحمن بن سعيد، عن جبلة بن الحويرث، عن أبي بكر الصديق، أن رسول الله ﷺ سئل: أي العمل أفضل؟ قال: (العجُّ والثَّجُّ) رواه شعيب بن بكار، عن محمد بن أبي شملة، فقال فيه عن جبير بن الحويرث مكان جبلة بن الحوريرث. كذلك أخبرني الحسين بن أبي الحسن الوراق، حدثنا عمر بن أحمد بن عثمان، حدثنا عبد الله بن سليمان، حدثنا شعيب بن بكار، حدثنا محمد ابن أبي شملة المدني، حدثنا المنكدر بن محمد عن أبيه، عن عبد الرحمن بن سعيد بن يربوع، عن جبير بن الحويرث عن أبي بكر الصديق، قال: قلت يا رسول الله أي العمل أفضل؟ قال: (العج والثج).

وقد روى يعقوب بن محمد، عن الواقدي حديثاً آخر، سماه فيه محمد بن أبي شملة، أخبرناه أبو عبد الواحد بن محمد بن عبدالله بن مهدي البزاز، في سنة سبع وأربعمائة. حدثنا القاضي أبو عبدالله الحسين بن إسماعيل المحاملي، إملاءً في سنة تسع وعشرين وثلاثمائة. ثم أخبرنا أبو طالب محمد بن علي بن الفتح الحبيبي،

حدثنا أبو الحسن علي بن عمر الدارقطني، حدثنا الحسين بن إسماعيل، وإبراهيم بن حماد، قالا: حدثنا عبدالله بن شبيب، حدثني يعقوب بن محمد، حدثنا محمد بن أبي شملة، حدثني إسماعيل بن إبراهيم بن عقبة، عن عمه موسى بن عقبة، قال: سمعت أم خالد بنت خالد بن سعيد بن العاص تقول: لما كان قُبَيْل مبعث رسول الله ﷺ، بينا خالد بن سعيد ذات ليلة نائم، فقال: رأيت كأنه غشيت مكة ظلمة حتى لا يبصر امرؤ كفه. فبينا هو كذلك، إذ خرج نور ثم علا في السماء، فأضاء في البيت، ثم أضاءت مكة كلها، ثم إلى نجد يثرب، وقال الدارقطني: ثم إلى نجد، ثم إلى يثرب فأضاءها، حتى أني لأنظر إلى البسر في النخل، فاستيقظت، فقصصتها على أخي عمرو بن سعيد، وكان جزل الرأي فقال: يا أخي. إن هذا الأمر يكون في بني عبد المطلب، ألا ترى أنه خرج من حفيرة أبيهم. قال خالد: فإنه لما هداني الله للإسلام، قالت أم خالد: فأول من أسلم أبي، وذلك أنه ذكر رؤياه لرسول الله ﷺ. فقال يا خالد: أنا والله ذلك النور، وأنا رسول الله، فقص عليه ما بعثه الله به، فأسلم خالد وأسلم عمرو بعده. قال أبو الحسن الدارقطني، قال إبراهيم بن حماد، سمعت إبراهيم الأصبهاني، وهو الذي انتقى هذا الحديث على أبي شبيب فقال: محمد بن أبي شملة هذا، هو محمد بن عمر الواقدي.

ومن حديث شملة بن عمر أخي الواقدي، ما أخبرنا أبو سعيد الحسن بن محمد بن عبدالله الأصبهاني بها. حدثنا أحمد بن جعفر بن معبد السمسار، حدثنا عبدالله بن محمد بن النعمان، حدثنا سليمان بن داود، حدثنا محمد بن عمر بن واقد، أخبرني أخي شملة بن عمر بن واقد، أخبرنا عمر بن شيبة بن أبي كثير الأشجعي، عن أبيه قال: قال رسول الله ﷺ: (خدر الوجه من النبيذ تتناثر منه الحسنات).

أخبرنا أحمد بن محمد بن غالب الفقيه، من أصل كتابه، حدثنا أبو بكر الإسماعيلي، أخبرني المنيعي، -يعني عبدالله بن محمد بن عبد العزيز-، حدثنا محمد ابن عبد الملك الدقيقي، حدثنا محمد بن عمر، عن أخيه شملة بن عمر، عن كثير بن شيبة الأشجعي، عن أبيه، قال: قال رسول الله ﷺ: (خدر الوجة من النبيذ، تساقط

منه الحسنات). كذا قال: عن كثير بن شيبة، وعمر بن شيبة هو الصواب.

ب- نموذج من كتاب «المؤتنف»:

مر بنا قريباً أن كتاب المؤتنف في حكم المفقود، فلا يمكن أن آتي بأمثلة منه، إلا أنه يمكننا أن نأخذ بعض النماذج منه، عن طريق كتاب «تهذيب مستمر الأوهام» لابن ماكولا، الذي ذكر بعض النماذج من كتاب الخطيب ليرد عليها، وهذا واحد منها.

قال ابن ماكولا: «باب أَجْمَد وأحمد»: قال الخطيب: ذكرا[1] هذا، وينبغي أن يضاف إليه، (أُحَيْد)، بالحاء والياء المعجمة باثنتين من تحتها، فإن ذلك مما يشكل ويدخل في بابه جماعة منهم، أُحَيْد بن الحسن أبو محمد البلخي البامياثي، حدث عن علي بن الحسن الرازي، المعروف بكراع، ومقاتل بن إبراهيم بن مساور، وأزهر بن سليمان البلخي، وأبو حرب محمد بن محمد بن أحيد، وعلي بن محمد الخالدي[2]».

جـ - نموذج من كتبه الأخرى:

قال الخطيب في كتابه: «تلخيص المتشابه» في ترجمة «عبدالله بن سَلَمَة» ما يلي:

«أبو العالية الهَمْداني، كوفي أيضاً، روى عنه أبو إسحاق السَّبِيعي قوله. وزعم أحمد بن حنبل أنه الأول الذي روى عنه[3]..».

٣- هل سبقه إليها غيرُه من الأئمة

لقد سبق إلى نقد البخاري في تاريخه أئمةٌ قبل الخطيب، وإن كان نقدهم يختلف عما انتقده الخطيب في كثير منه، كما أنه ليس بالطريقة والتفصيل التي ذكرها الخطيب.

هذا بالنسبة للانتقادات التي انتقد بها البخاري فقط، أما بالنسبة للانتقادات

---

(١) أي الدراقطني، وعبد الغني بن سعيد.

(٢) تهذيب الأوهام: (ق ٢: ١٦).

(٣) تلخيص المتشابه: (ق ٢: ٤).

التي انتقد بها بقية الحفاظ في كتابه «الموضح»، وانتقاداته في كتابه «المؤتنف» وبقية انتقاداته المنتشرة في مصنفاته المختلفة فلا أعلم أن أحداً من الأئمة أو الحفاظ سبقه إليها. والله أعلم.

أما انتقاداته للإمام البخاري في تاريخه، فقد سبقه إليها بالجملة هؤلاء الأئمة:

أ ـ الدارقطني.

ب ـ عبد الغني بن سعيد المصري.

جـ ـ أبو زُرْعة وأبو حاتم الرازيّان.

أ ـ أما انتقادات الدارقطني للبخاري في تاريخه: فهي من نوع انتقادات الخطيب تماماً، لأنها تتعلق بالوهم في «الجمع أو التفريق».

وقد ذكرها الخطيب في مقدمة كتابه «الموضح». ثم عقب عليها الخطيب بأن في تاريخ البخاري نظائر كثيرة لما ذكره الدارقطني، فقال: «في كتاب التاريخ الذي صنفه أبو عبد الله محمد بن إسماعيل البخاري، نظائر كثيرة لما ذكره أبو الحسن الدارقطني عنه، من جعله الاثنين واحداً، أو الواحد اثنين وأكثر»[1].

لكن هذه الانتقادات غير كثيرة، فهي عبارة عن مسألتين فقط. هذه واحدة منها. **قال الخطيب:** «قرأت على أبي بكر أحمد بن محمد بن غالب الخوارزمي، عن أبي الحسن علي بن عمر بن أحمد الدارقطني، **قال:** ذكر البخاري في كتاب التاريخ، في باب «إسماعيل»، إسماعيل بن سعيد البَجَلي، روى عن حبة، حدّث عنه بدر بن خليل. وذكر بعده: إسماعيل بن سعيد بن عزرة، روى عن جندب وعن حبة، حدّث عنه يونس بن أبي إسحاق. قال أبو الحسن: وهو رجل واحد، هو إسماعيل ابن سعيد بن عزرة البجلي الكوفي، يكني أبا السابغة، حدّث عنه أبو الخليل بدر بن الخليل، ويونس بن أبي اسحاق، وشريك بن عبد الله، حدّث عن جندب، عن علي قصة الخوارج والمُخَدَّج، وعن حبة أيضاً»[2].

---

(١) الموضح: ١ / ٥.

(٢) المصدر السابق: ١ / ٣.

ب ـ وأما انتقادات عبد الغني بن سعيد المصري: فقد ذكر العلماء أن له مصنفاً سماه: «إيضاح الإشكال». وقد بحثتُ عن هذا الكتاب، فلم أعثر على نسخة منه مخطوطة أو مطبوعة.

لكن وجدت في أول المجلد الثاني من كتاب: «الموضح» للخطيب، « فائدة» لبعض العلماء، ذكر فيها نقلاً عن الحافظ العراقي في شرح ألفيته ما يلي: « . . . وقد صنف في ذلك الحافظ عبد الغني بن سعيد الأزدي، كتاباً نافعاً سماه: «إيضاح الإشكال». وعندي منه نسخة. وصنف فيه الخطيب البغدادي كتاباً كبيراً سماه: «الموضح لأوهام الجمع والتفريق»، بدأ فيه بأوهام البخاري في ذلك، وهو عندي بخط الخطيب. انتهى»[1].

ثم ذكر كاتب تلك الفائدة، أن السيوطي قد لخص كتاب عبد الغني بن سعيد، في جزء لطيف مقدار خمس عشرة ورقة، ولم يتعرض فيه لتأليف الخطيب. ثم قال: والذي فيه من الأسماء قليل جداً بالنسبة لما ذكره الخطيب. فالظاهر أنه لم يقف على هذا التأليف، أو لم يقصد الزيادة على كتاب عبد الغني.

جـ ـ وأما انتقادات أبي زرعة وأبي حاتم الرازيين: فقد جمعها أبو محمد عبد الرحمن بن أبي حاتم الرازي، المتوفى سنة (٣٢٧) هـ، في كتاب سماه: «بيان خطأ محمد بن إسماعيل البخاري في تاريخه»[2]. وهي انتقادات كثيرة جداً، بلغت في النسخة المطبوعة التي رُقمت فيها الأوهام، واحداً وسبعين وسبعمائة وهم، لكنها أقرب إلى أن توصف بالأخطاء منها إلى الأوهام. فأكثرها عبارة عن خطأ في ضبط الاسم، أو اسم الأب، أو النسبة، أو اسم من روى عنه، وما أشبه ذلك، وقد سماها ابن أبي حاتم، أخطاءً.

وليست هي من نوع الوهم في الجمع والتفريق، الذي انتقده الخطيب على البخاري. فموضوع النقد مختلف تماماً.

---

(١) الموضح: ٢ / ١.

(٢) طبع الكتاب المذكور في الهند، بمطبعة دائرة المعارف العثمانية، بحيدر أباد الدكن، سنة ١٣٨٠ هـ ـ ١٩٦١، عن نسخة مخطوطة بمكتبة أحمد الثالث باستنبول رقم: ٦٢٤.

كما أن أكثر تلك الأخطاء، يعود، إما إلى نسخة أبي زرعة، التي هي مما أخرجها البخاري للناس في المرة الأولى، بالإضافة إلى تصحيفات الناسخ الكثيرة في تلك النسخة بالذات. وإما إلى الخطأ والتصحيف ممن فوق البخاري، أي من الجماعة الذين أخذ عنهم البخاري تلك الأسماء.

هذا وقد ذكر الخطيب في مقدمة: «الموضح»، أن أبا زرعة الرازي، أخذ على البخاري أشياء في تاريخه أخطأ فيها، وأضاف إلى أنه اطلع عليها، فوجد كثيراً منها لا تلزمه، لأنه حكى عنه أشياء، وقال: إنها خطأ، وهي في التاريخ، على خلاف ما حَكَى عنه. وهذا ما قاله الخطيب:

«وقد جمع عبد الرحمن بن أبي حاتم الرازي، الأوهام التي أخذها أبو زرعة على البخاري في كتاب مفرد، ونظرتُ فيه فوجدت كثيراً منها لا تلزمه، وقد حَكَى عنه في ذلك الكتاب أشياء، هي مدونة في تاريخه على الصواب، بخلاف الحكاية عنه»[1].

وقد انتقد الخطيب ابن أبي حاتم في أمرين: أولهما، أنه أخذ مادة التاريخ الكبير للبخاري، فعمل منها كتاب الجرح والتعديل ونسبه إلى نفسه. وثانيهما، أنه لم يقدم اعتذاره في نقده للبخاري، من أنه ما قصد بذلك إلا بيانَ الحق الذي ظهر له، فقال:

«ومن العجب أن ابن أبي حاتم أَغَارَ على كتاب البخاري، ونقله إلى كتابه في الجرح والتعديل، وعمد إلى ما تضمن من الأسماء، فسأل عنها أباه وأبا زرعة، ودَوَّنَ عنهما الجواب في ذلك، ثم جمع الأوهام المأخوذة على البخاري، وذكرها، من غير أن يقدم ما يقيم به العذر لنفسه عند العلماء، في أن قصده بتدوين تلك الأوهام، بيان الصواب لمن وقعت إليه، دون الانتقاص والعيب لمن حُفِظَتْ عليه. ونحن لا نظن أنه قصد غير ذلك، فإنه كان بمحل من الدين، وأحد الرفعاء من أئمة المسلمين. رحمة الله عليه وعليهم أجمعين»[2].

هذا وقد تولى بيان أسباب كثرة **الأخطاء** التي ذكرها ابن أبي حاتم، عن أبي

---

(١) الموضح: ١/ ٧ - ٨.

(٢) المصدر السابق: ١/ ٨.

زرعة وعن أبيه، في تاريخ البخاري، الشيخ عبد الرحمن بن يحيى المعلمي اليماني، في مقدمة كتاب: «بيان خطأ محمد بن إسماعيل البخاري في تاريخه». وذكر أن منها ما يعود إلى اختلاف النسخ، ومنها إلى تصحيفات النساخ، إلى آخر ما ذكر ببيان مفصل، فمن أحب المزيد من البيان، فليرجع إلى مقدمة الكتاب المذكور، وإلى التعليقات على تلك الأوهام.

ولا أنسى أن أذكر نماذج من تلك الأخطاء، التي جمعها ابن أبي حاتم، مما رواه عن أبي زرعة وأبيه، لنرى الفرق بينها، وبين ما ذكره الخطيب من الأوهام.

جاء في أول الكتاب: «قال أبو محمد عبد الرحمن بن أبي حاتم: سمعت أبي يقول: قال أبو زرعة رضي الله عنه: حمل إلي الفضل بن العباس، المعروف بالصائغ كتاب التاريخ، ذكر أنه كتبه من كتاب محمد بن إسماعيل البخاري، فوجدت فيه:

١ـ محمد بن إبراهيم بن سليمان بن سمرة. وإنما هو محمد بن إبراهيم بن خبيب بن سليمان بن سمرة بن جندب. سمعت أبي يقول كما قال.

٢ـ محمد بن أبي بكير. عن أيوب عن إبراهيم بن ميسرة عن عائشة. وإنما هو ابن أبي بكيرة. سمعت أبي يقول كما قال»[١].

٤ـ رأي العلماء في تلك الانتقادات

وأبحث الآن عن رأي العلماء في تلك الانتقادات، التي ذكرتُ أنها في ثلاثة مواضع، كل موضع على حدة، وأبين رأي العلماء المتقدمين والمتأخرين فيها.

أـ أما الانتقادات التي أوردها الخطيب في كتابه «الموضح»: فلا أعلم أحداً من العلماء المتقدمين، انتقد الخطيب في تلك التوهيمات أو استدرك عليه، أو خطَّأَهُ فيها أو في بعضها. بل على العكس من ذلك، فإننا كثيراً ما نجد المِزِّي وابن حجر، على سعة اطلاعها في الرجال، وحرص ابن حجر على الدفاع عن البخاري، كما يظهر من فعله في «هدي الساري»ـ وغيرَهما، يقلدون الخطيب في تلك التوهيمات،

(١) أنظر ص: ٢ و ٣، من الكتاب المذكور.

فيقولون: وهم البخاري في هذا، معتمدين على ما ذكره الخطيب من الاستدلال في كل توهيم. وبقي الحال على ذلك إلى عصرنا هذا، حيث طبع الكتاب في الهند، وأشرف على تصحيحه والتعليق عليه، أمين مكتبة الحرم المكي، الشيخ عبد الرحمن ابن يحيى الْمُعَلِّمي، الذي قام بكتابة مقدمة للكتاب، ذكر فيها أن هذه التوهيمات غير مُسَلَّمة للخطيب، وذكر بعض الأدلة على أن البخاري غير واهم في كثير منها، وأن الواهم هو الخطيب. ثم علق على تلك الأوهام واحداً واحداً، وذكر في تلك التعليقات ما ظهر له من تخطئة الخطيب، وتوهيمه في تلك التوهيمات، التي نسبها إلى البخاري وغيره من الأئمة في هذا الكتاب، واجتهد في أن يبرىء البخاري من جميعها. حتى إذا لم يجد ما يدفع به استدلال الخطيب، قال: إن استدلاله غير كاف، لكنه اعترف بأن البخاري يلزمه من تلك الأوهام، الشيء اليسير[1].

وسأذكر طَرَفاً مما ذكره المعلمي في مقدمة الكتاب المذكور، ثم اتبعه ببعض نماذج من تعليقاته على تلك التوهيمات. قال المعلمي: «في مقدمة فتح الباري عنه [2]: لو نشر بعض أستاذي[3] هؤلاء، لم يفهموا كيف صنفتُ التاريخ. ثم قال: «صنفته ثلاث مرات». ومعنى هذا أنه بدأ يقيد التراجم بغير ترتيب، ثم كَرَّ عليها فرتبها على الحروف، ثم عاد فرتب تراجم كل حرف على الأسماء: باب إبراهيم، باب إسماعيل الخ... هذا هو الذي التزمه، ويزيد في الأسماء التي تكثر، مثل محمد وإبراهيم، فيرتب تراجم كل اسم على ترتيب الحروف الأوائل، لأسماء الآباء ونحوها»[4].

ثم بيّن المعلمي أن هذا يتعلق به اصطلاحات للبخاري، فذكر ثلاثة اصطلاحات جديدة، وأطال في بيانها والتمثيل لها، ولولا خشية الإطالة، لنقلت جميع ما قاله في تلك الاصطلاحات، ولكن أذكر الضروري منها.

قال المعلمي: «الثاني، أنه إذا عرف[5] اسم الرجل على وجهين، يقتضي

---

(١) انظر مقدمة المصحح لكتاب الموضح ص ٩.

(٢) أي عن البخاري.

(٣) هكذا في النسخة المطبوعة، وكأن العبارة فيها تحريف.

(٤) المصدر السابق: ص ١١.

(٥) أي البخاري.

الترتيب، وضعه بحسب أحدهما في موضع، وبحسب الآخر في آخر تَرْجَمَةٍ تَرْجَمَهُ في الموضعين. فمن ذلك، شيخه محمد بن إسحاق الكرماني، يُعْرَف أيضاً بمحمد بن أبي يعقوب. ذكره في موضعين من المحمدين،فقال في المجلد الأول رقم :(٦٦)، محمد ابن إسحاق، هو ابن أبي يعقوب الكرماني، مات سنة (٢٤٤)، وقال فيه، رقم: (٨٥٨)، محمد بن أبي يعقوب أبو عبد الله الكرماني. . ومن ذلك عبد الله بن أبي صالح ذكوان. يقال لعبد الله (عباد)، فذكره البخاري في باب عبد الله، وفي باب عباد، وكلامه في الموضعين، وفي ترجمة ابن أبي صالح ذكوان، صريح في أنه لم يلتبس عليه. . »[1].

ثم قال عن الاصطلاح الثالث: «وهو أن البخاري، إذا وجد من وصف بوصفين، وكان محتملاً أن يكون واحداً، وأن يكون اثنين، فإنه يعقد ترجمتين، فإن لم يمنعه مقتضى الترتيب الذي التزمه من قَرْنِهما،قَرنهُما كي يسهل فيما بعد جعلهما ترجمة واحدة، إذا تبين له، أو الإشارة القريبة البينة، إذا قوي ذلك ولم يتحقق، كأن يزيد في الثانية، (أُراه الأول). ولما جرت عادته بهذا، صار القرن في مواضع الاحتمال، كالإشارة إليه والتنبيه عليه. أما إذا لم يسمح مقتضى الترتيب بالقَرْن، فإنه يضع كلاً من الترجمتين في موضعهما، ويشير إشارة أخرى، وقد يكتفي بظهور الحال. انظر الموضح: (١٢,٦ , ١٤, ١٥, ٣٨, ٥٥) من أوهام البخاري. وكثير من المواضع التي لم يقضِ فيها البخاري، بل أبقاها على الاحتمال، يكون دليل الخطيب على أحد الاحتمالين غير كافٍ للجزم، بحسب تحري البخاري وتثبته، وما كان كافياً للجزم، فلا يليق أن يسمى توقف البخاري وهماً»[2].

وقال المعلمي أيضاً: «في مقدمة الفتح أيضاً عنه،[3] «صنفت جميع كتبي ثلاث مرات»، يعني والله أعلم، أنه يصنف الكتاب ويخرجه للناس، ثم يأخذ يزيد في نسخته، ويصلح، ثم يخرجه مرة ثانية، ثم يعود يزيد ويصلح، حتى يخرجه الثالثة، وهذا ثابت للتاريخ، كما يأتي». ثم قال: «. . . فإن ما تقدم من كلام أبي

---

(١) المصدر السابق: ص ١٢ ـ ١٣.
(٢) المصدر السابق: ص ١٣ ـ ١٤.
(٣) أي عن البخاري.

زرعة وصالح بن محمد الحافظ، وما جمعه ابن أبي حاتم من المآخذ على البخاري، كان بالنظر إلى النسخة التي أخرجها أولاً، وبهذا يتضح السبب فيما ذكره الخطيب، معترضاً على ابن أبي حاتم قال: وحَكَى عنه،ـ أي عن البخاري-، في ذلك الكتاب أشياء على الغلط، هي مُدَوَّنة في تاريخه على الصواب، بخلاف الحكاية عنه. فكلام ابن أبي حاتم كان بحسب النسخة التي أخرجها البخاري أولاً. وكلام الخطيب، بالنظر إلى النسخة التي أخرجها البخاري ثانياً، وهي رواية أبي أحمد محمد بن سليمان ابن فارس الدلال النيسابوري، المتوفى سنة (٣١٢). ذكر الخطيب في الموضح، أول اعتراضاته على البخاري، إسناده إليه. وفي رواية ابن فارس هذه مواضع على الخطأ، وهي من رواية محمد بن سهل بن كردي عن البخاري،على الصواب. انظر الموضح، الأوهام: (٧, ٩, ١٣)، من أوهام البخاري مع تعليقي، فظهر أن رواية ابن فارس، مما أخرجه البخاري ثانياً، ورواية ابن سهل مما أخرجه ثالثاً»[1].

وأذكر الآن بعض النماذج من التعليقات التي علق بها المعلمي على توهيمات البخاري. وسأذكر نموذجين: الأول، مما اعتبره المعلمي عائداً إلى شك البخاري، أنه واحد أو اثنان، وليكن الوهم السادس. قال الخطيب: «الوهم السادس- قال البخاري: محمد بن أبي طلحة بن عبد الله، أن أباه طلحة خاصم إلى عمر بن عبد العزيز-، قوله سمع منه ابن جريج، ثم قال في أثره: محمد بن طلحة بن عبد الله بن عبد الرحمن بن أبي بكر القرشي».

قال الخطيب: «وهذا والذي قبله واحد،وقد وهم البخاري إذ جعله اثنين».

ثم ذكر الأدلة على أنهما شخص واحد.

وقد علق المعلمي هنا بقوله: «لم يذكر الخطيب ما يوجب الجزم بأنهما واحد. فأما الظن، فقد صرح به البخاري، إذ قال آخر الترجمة الثانية ـأحسبه صاحب عمر ابن عبد العزيز- يعني الأول، فإن قال متعنت: فيؤخذ على البخاري عقده ترجمتين، مع ظنه أنهما واحد،قلت: هذا اصطلاح البخاري فيما لا يجزم فيه، وذلك من تحريه وتوقيه، وهو اصطلاح صائب، والأدنى إلى العيب أن يعقد ترجمة واحدة مع عدم

(١) المصدر السابق: ص ١١ ـ ١٢.

الجزم، وعلى كل حال، فلم يهم البخاري رحمه الله»[1].

والنموذج الثاني: وهو مما اعتبره المعلمي عائداً إلى اختلاف النسخ، أي الإخراج «الثاني أو الثالث»، وليكن الوهم السابع.

قال الخطيب: «الوهم السابع، قال البخاري: محمد بن عبد الله التميمي، عن علي بن زيد.. وذكر بعده محمد بن عبد الله بن كثير بن الصلت الكندي. ثم قال: محمد بن عبد الله العمي، عن ثابت عن أنس. والعمي هذا هو صاحب علي ابن زيد، الذي روى شبابة عنه، وقد وهم البخاري في تفريقه بينهما، ظنه أن صاحب ثابت غير صاحب علي بن زيد». ثم ساق الأدلة على ذلك.

وقد علق المعلمي على ذلك بقوله: «ترجمتا التميمي والعمّي في تاريخ البخاري المطبوع: ـج ١ رقم ٤١٤و٤١٥ـ، مقرونتان، وفي ذلك إشارة من البخاري إلى احتمال أن يكونا واحداً، راجع الفصل الذي في آخر المقدمة. وترجمة الكندي بعدهما. وذلك المجلد من التاريخ مطبوع عن أصلين جيدين، مشرقي ومغربي، يرجعان كلاهما إلى رواية ابن سهل، ونسخة الخطيب، كما بينه (؟) في صدر هذه الأوهام، ترجع إلى رواية ابن فارس، وهي متقدمة عن نسخة ابن سهل، فنسخة ابن سهل، هي المعتمدة عند الاختلاف والله الموفق».

ثم علق بتعليق آخر على قول الخطيب: «وقد وهم البخاري في تفريقه بينهما، بظنه أن صاحب ثابت غير صاحب علي بن زيد» علق بقوله: « قد يكون أولاً ظن ذلك، حيث لم يقرن الترجمتين، لكنه عاد بعد ذلك فقرنهما كما تقدم، فدل ذلك على أن الأمر عنده على الاحتمال، ودليل الخطيب على جزمه بأنهما واحد، سيأتي ما فيه إن شاء الله».

ب ـ وأما الانتقادات التي أوردها الخطيب في كتابه «المؤتنف»: فإن تلميذه الحافظ ابن ماكولا، قد تصدى لتلك الانتقادات في مصنف خاص له، سماه: «تهذيب مستمر الأوهام على ذوي المعرفة وأولي الأفهام»، الذي مر ذكره قريباً، عند

---

(١) الموضح: ١ / ٢١.

الكلام على نماذج من الانتقادات التي أوردها الخطيب في كتابه «المؤتنف». ونقلت تلك النماذج من كتاب «التهذيب» المذكور، لعدم عثوري على نسخة من كتاب «المؤتنف». وذكرتُ شيئاً عن كتاب «التهذيب». والآن، أذكر عنه مايتعلق بالجانب الذي نحن بصدده. فالكتاب يتألف من (١٢١) ورقة، وهو مخطوط إلى الآن لم يطبع، وتوجد منه نسخة مصورة في معهد المخطوطات المصورة التابع للجامعة العربية بالقاهرة، تحت رقم: (١٩٠) تاريخ، عن نسخة مكتبة فيض الله بتركيا. وعندي نسخة من هذه الصورة.

والكتاب وإن كان يشتمل على نقد وتوهيم للخطيب، إلا أن فيه نقداً وتوهيمًا للدارقطني وعبد الغني بن سعيد أيضاً.

وقد ذكر ابن ماكولا في مقدمة كتابه هذا، أن الخطيب أَطْلَعَه بعد رجوعه من الشام على كتابه المؤتنف، ثم ذكر أنه لما دُعِيَ به فأجاب، سأله بعض إخوانه أن يجمع تصانيف الدارقطني وعبد الغني بن سعيد، والخطيب، في مصنف واحد، فأجابه إلى ذلك، وألف كتابه «الإكمال»، فجمع فيه المؤتلف والمختلف من الأسماء الموجودة في كتب الحفاظ الثلاثة، وما فاتهم منها، بدون الإشارة إلى خطأ أو وهم واحد منهم.

ثم إنه ذكر قول رسول الله ﷺ: (من كتم علما أُلْجم يوم القيامة بلجام من نار)، فعزم على تأليف كتاب ينبه فيه على أخطاء وأوهام الحفاظ الثلاثة المذكورين، فصنف كتابه المُسَمَّى: «تهذيب مستمر الأوهام». ومما قاله في مقدمة الكتاب: «ولما أنعمتُ النظر فيه[1]، وجدته قد ذكر في الفصل الأول ما قد ذكراه أو أحدهما، وفي الفصل الثاني قد غلّطهما في أشياء لم يغلطا فيها، وأخلّ بأوهام لهما ظاهرة، وفي الفصل الثالث: قد كرر أشياء ذكراها أو أحدهما وأخلَّ بنظائر لما ذكراه لم يهتدِ إليها. وفي الفصل الرابع، لم يشرح ما ضمن بيانه إلا شيئاً يسيراً. وفي كتبهم أشياء كثيرة تحتاج إلى شرح وبيان، وإيضاح وتعريف، ولا سيما كتاب عبد الغني، فإن أكثر ما فيه غير مبين. ووجدت له في تضاعيف الكتاب أوهاماً، من تصحيف، وإسقاط أسماء من أنساب، وأغلاطاً غير ذلك. فتركته على ما هو عليه، وجمعت كتابي،

---

(١) أي في كتاب المؤتنف للخطيب.

الذي سميته بالإكمال ، ولم أتعرض فيه لتغليطه ، ولا لتغليط غيره ، ورسمت ما غلط فيه واحد منهم في كتابي على الصحة .

ولما أعان الله على تمامه، ذكرتُ ما رُوِي عن النبي ﷺ أنه قال: (من كتم علمًا أُلْجِم يوم القيامة بلجام من نار)، وما رُوي عن بعض السلف أنه قال: «ما أوجب الله تعالى على الجهال أن يتعلموا، حتى أوجب على العلماء أن يعلموا». وخشيت أن تبقى هذه الأوهام في كتبهم، فيظن من يراها أنها الصحيح، ويتبع أمرهم فيها، فيضل من حيث طلب الهداية، ويزل من جهة ما أراد الاستثبات، وإذا رأى كتابي، ربما تصور أن الغلط ما ذكرتُه أنا، وإنْ أَحْسَنَ الظن بي، جعل قولي خلافاً، وقال: كذا ذكر فلان، وكذا ذكر فلان. فاستخرت الله تعالى، ورغبت إليه في عضدي بالتوفيق والإرشاد، وسألته إلهامي القصد وتأييدي بالسداد»[1].

ثم قال: «وجمعت في هذا الكتاب أغلاط أبي الحسن علي بن عمر، وعبد الغني ابن سعيد، مما ذكره الخطيب، ومما لم يذكره، لتكون أغلاطهما في مكان واحد، وما غلطهما فيه وهو الغالط، وأغلاط الخطيب في (المؤتنف). ورتبته على حروف المعجم ليسهل طلبه على ملتمسيه، ويقرب وجوده من طالبيه، وبينت الحجة على ما ذكرته، والدليل على ما أوردته، واعتمدت الإيجاز والاختصار، ولم أسق الطرق وأكثر بتكرير الأسانيد، وتركتُ أغلاطاً للخطيب رحمه الله، في تراجم أبواب حكاها عن الشيخين، وَهِمَ عليهما، أو على أحدهما فيها، ورتبتها على غير ما رتباه تركاً للمضايقة، ولأن ذلك مما لا يضر طالب العلم جهله، ولا يمنعه استفادته. ويعلم الله تعالى أن قصدي فيه تبصير المسترشد، وإرشاد الجاهل، وتيسير الطرق على حافظي شريعة الإسلام، وتقريب البعيد على ناقلي سنن الأحكام ، وهو بقدرته ولُطْفه، لا يضيع أجر من أحسن عملاً. إنه جواد كريم رؤوف رحيم»[2].

وهذا نموذج مما ذكره ابن ماكولا ، مستدركاً على الخطيب في كتابه «المؤتنف» ومُوَهِّماً إيّاه، فقال:

«باب أَجْمَد وأحمد». قال الخطيب: «ذكرا هذا، وينبغي أن يضاف إليه

---

(١) مقدمة تهذيب مستمر الأوهام: (ق ١: ٣ - ق ٢: ٣). (٢) المصدر السابق: (ق ٢: ٣ - ق ١: ٤).

(أُحَيْد)، بالحاء والياء المعجمة، باثنتين من تحتها، فإن ذلك مما يشكل، ويدخل في بابه جماعة، منهم (أُحَيْد بن الحسن أبو محمد البلخي الباميائي)، حدث عن علي بن الحسن الرازي، المعروف بكراع، ومقاتل بن مساور، وأزهر بن سليمان البلخي، (وأبو حرب محمد بن أُحَيْد)، وعلي بن محمد الخالدي».

ثم قال ابن ماكولا في تعليقه على ما نقله من قول الخطيب هذا ما يلي:

«قلت: فوهم في موضعين، أحدهما تصوره أن هذا الفصل لم يذكر، فقد ذكره عبد الغني بن سعيد. ووهم في ذكره هذا الرجل، وقد ذكره عبد الغني بن سعيد»[1].

٥ـ غرض الخطيب من ذكر تلك الانتقادات

لم يكن غرض الخطيب، ـوالله أعلمـ، مما ذكره من الانتقادات للأئمة إلا خيراً. فقد أراد بيان الصواب فيما سهوا فيه وأخطأوا، وهو محسن في ذلك، مؤد حق الله، وحق الأئمة الذين سبقوه، فإنهم اجتهدوا، وربما أداهم اجتهادهم إلى غير ما قصدوه، فمن حق أولئك الأئمة على من ظهر له من العلماء شيء من أخطائهم، أن يبيّنه ويوضحه.

وما أحد يظن بالخطيب أن يقصد بعمله هذا غير ذلك، ككونه أراد الطعن فيمن تقدمه من الأئمة، أو أراد إظهار نفسه بأنه قادر على تتبع كبار الأئمة، وبيان أخطائهم. لأنه لا توجد شبهة تحوم حوله في ذلك. فحبه لأئمة الحديث ودفاعه عنهم، وتأليف المصنفات في بيان فضلهم، أشهر من أن تُذْكَر.

ولم أجد من العلماء والأئمة السابقين، ـحتى من خطّأه في تلك الانتقادات، ونسب الوهم إليه فيهاـ، من اتهمه بقصدسيء، أو بغرض مشوب، لنفسه من ذلك الغرض حظ. لكن المعلمي، ـ رحمه الله تعالى ـ، اتهم الخطيب بأنه غير بريئ من أن يكون له هوى في إظهار سعة علمه، ودقة فهمه، وعلو مكانته، وإن اعترف بأنه

---

(١) تهذيب مستمر الأوهام: (ق ٢: ١٦).

محسن في صنيعه، مؤد حق الله وحق العلم والعلماء، وأنه لم يقصد الطعن في أئمة الحديث، وإظهار عيوبهم.

فقد قال في مقدمة «الموضح» تحت عنوان «مع الخطيب»:

«لا يرتاب ذو علم أن الخطيب محسن مصيب في بيان ما أخطأ فيه من قَبْله من الأئمة، وأنه بذلك مؤدٍ حق الله عز وجل، وحق العلم وأهله، وحق أولئك الأئمة أنفسهم. فإنهم إنما أرادوا بيان الحق والصواب، فإذا أخطأ أحد منهم، كان ذلك نقيض ما قصد وأحب. فالتنبيه على خطئه ليرجع الأمر إلى ما قصده وأحبه، من حقه على كل من له حق عليه، وكذلك لا يرتاب عارف أن الخطيب كان عارفاً بحق العلم وسلف العلماء، وخاصة أولئك الأئمة الذين لولاهم لما كان شيئاً مذكوراً، وأنه كان محباً لهم، لا هوى له في الغض منهم والطعن فيهم». ثم قال بعد ذلك:

«ومع هذا فإننا لانُبَرِّيءالخطيب من ان يكون له هَوَى في إظهار سعة علمه، ودقة فهمه، وعلو مكانته».

ثم قال بعد ذلك ـمعللاً ذِكْرَ الخطيب لتلك الانتقادات، بأنه وسيلة لإظهار سعة علمه الخ ـ ما يلي: «وإذا كان من الوسائل الى ذلك أن يبين أنه استدرك على كبار الأئمة، وعرف الصواب فيما أخطأوا فيه، كان يحرص على أن يجد لأحدهم خطأ يعرف هو صوابَه فبين ذلك[1]».

وما أدري كيف استجاز المعلمي، ـرحمه الله تعالى ـ، اتهام الخطيب بعدم براءته من أن يكون له هوى في إظهار سعة علمه، ودقة فهمه وعلو مكانته، في ذكر تلك الانتقادات، من غير دليل أو قرينة حال، أو شبهة يستأنس بها على تلك التهمة على الأقل.

والأغرب من هذا، إضافته تهمة أخرى للخطيب، وهي حرصه على أن يجد لأحد الأئمة خطأ يعرف هو صوابه، ليجعله وسيلة للوصول إلى ما اتهمه به أولاً من إظهار نفسه. رحمك الله يا معلمي! كيف بك لو أن عالماً من العلماء، اتهمك الآن بما

---

(١) مقدمة الموضح للمعلمي: ص ٧.

اتهمت به الخطيب، من أنه لا يبرئك فيما تتبعت به الخطيب في تعليقاتك على كتابه، وجعلتَ من نفسك حَكَمًا بينه وبين البخاري، من أن يكون لك هوى في إظهار سعة علمك، ودقة فهمك وعلو مكانتك. إذ قد أدخلت نفسك بين إمامين كبيرين، لتقول: إن هذا أخطأ، وهذا أصاب فماذا يكون موقفك؟.

ولقد خشي الخطيب أن يُسِيء به الظن أحد، أو يتهمه بما شاء من الاتهامات. فقدم العذر في عمله، من أن ما قام به ليس إلا واجب التالي للمتقدم، وأنه ما أراد الطعن في الأئمة. كما صوربصراحة، مقامه ومقام أولئك الأئمة الكبار، الذين بين أوهامهم فقال: إنما مثله ومثلهم كَبَقْل في أصول نخل طوال، وذكر أنه لولاهم، لم يكن له ذِكْر، ولكان كالهمج الذين لا يعلمون شيئاً.

وأسوق الآن ما قاله الخطيب في مقدمة «الموضح» بهذا الصدد حيث قال:

«ولعل بعض من ينظر فيما سطرناه، ويقف على ما لكتابنا هذا ضمناه، يلحق سيء الظن بنا، ويرى أنا عمدنا للطعن على من تقدمنا، وإظهار العيب لكبراء شيوخنا وعلماء سلفنا، وأنى يكون ذلك، وبهم ذُكِرْنا، وبشعاع ضيائهم تبصَّرنا، وباقتفاء واضح رسومهم تميزنا، وبسلوك سبيلهم عن الهَمَج تَحَيَّزْنا، وما مثلهم ومثلنا إلا كما ذكر أبو عمرو بن العلاء: (وذكر سنده إليه)، ما نحن فيمن مضى، إلا كبَقْل في أصول نخلٍ طِوال[1]».

إلى آخر ما ذكر عن الاعتذار، وقد نقلتُ ذلك عند كلامي على كتاب الموضح.

ثم ساق الخطيب بعض الأقوال على الأئمة في أن العصمة لكتاب الله وحده، وأنه مهما عورض الكتاب وروجع ونُقِّح، فلا بد أن يبقَى فيه بعض الأخطاء. فساق بسنده إلى المزني أنه قال: «لو عورض كتاب سبعين مرة لوجد فيه خطأ، أبى الله أن يكون كتاب صحيحاً غير كتابه». كما ساق بسنده إلى عبد الله بن أحمد بن حنبل أنه قال: «عارضت بكتاب لأبي ثلاث عشرة مرة، فلما كان في الرابعة[2]، خرج فيه خطأ، فوضعه من يده ثم قال: قد أنكرت أن يصح غير كتاب الله عز وجل».

---

(١) الموضح: ١ / ٥.

(٢) هكذا في النسخة المطبوعة، ولعل الأصل (الرابع عشرة).

وغرضه من إيراد تلك الأقوال، أنه لا عيب على البخاري في أن يوجد في تاريخه بعض الأخطاء، وأن هذا لا بد منه في كل كتاب، مهما كان مؤلفه حريصاً على ألا يقع في الخطأ.

ثم ساق قولاً لأبي العباس بن سعيد أنه قال: «لو أن رجلاً كتب ثلاثين ألف حديث، لما استغنى عن كتاب تاريخ محمد بن إسماعيل[1]». ويريد الخطيب بإيراد هذا القول، أن يوضح بأن كتاب التاريخ للبخاري، كتاب قيّم نفيس، لا يستغني عنه كبار العلماء والمحدثين.

٦ـ كلمة ختامية في الموضوع

لقد مر بنا في أول البحث، أن مواضع انتقادات الخطيب للأئمة، يمكن حصرها في ثلاثة مواضع وهي: في كتابه: «الموضح»، وكتابه: «المؤتنف» ثم في باقي كتبه.

أـ أما ما ذكره في كتابه «الموضح»: من توهيمات الأئمة، وعلى رأسهم البخاري في تاريخه، فإنه استدل عليها بأدلة وشواهد مُشْهَبة، تدعم دعواه، وتقوي ما ذهب إليه. ولم يقتصر في تخطئة الأئمة، ونسبة الوهم إليهم بقوله مثلاً: «أخطأ فلان أوهم فلان» كما فعل ابن أبي حاتم، عندما جمع كتابه بيان خطأ: أبي عبد الله البخاري في تاريخه» مما رواه عن أبيه وأبي زرعة، من ذِكْره الاسم الذي ذكره البخاري، والتعقيب عليه بأن هذا هو فلان وليس بفلان، من غير استدلال أو استشهاد، كقوله في الترجمة رقم **(٣٥٩)**:

«عمر بن ذكوان عن داود بن بكر. وإنما هو ابن حفص بن ذكوان. سمعت أبي يقول كما قال[2]». بل لقد أطال الخطيب في سرد الأدلة، حتى أقنع القارىء بصحة ما قال. ولذلك، رأينا الأئمة من علماء الحديث، والمتخصصين منهم بعلم رجال الحديث، ممن جاء بعد الخطيب، لم يستدركوا عليه، ولم يتعقبوه بما يدل على أنه

---

(١) تنظر هذه الأقوال في الجزء الأول من الموضوح بين صفحة: (٦ - ٩).

(٢) بيان خطأمحمدبن إسماعيل البخاري في تاريخه: ص ٧٩.

هو الواهم أو المخطىء، وأن البخاري أو غيره لم يخطئوا في جميعها أو في بعضها بل تقدم معنا أن الحفاظ الذي عنوا بتاريخ رجال الحديث، وضبط أسمائهم، قد تبعوا الخطيب، مُقِرّين بأن البخاري وهم في ذلك الاسم أو هذه النسبة، وذلك مثل الحافظ الذهبي، والحافظ ابن حجر، وغيرهما.

قد يقال: إن سكوت الأئمة على انتقادات الخطيب، واتباعهم له فيها لا يدل على صحتها لأمرين:

(١) إما لعدم انتباههم لها، أو لاشتغالهم بأشياء أخرى، فما سمحتْ لهم ظروفهم بنقدها.

(٢) أو لاتباعهم له في بعض مسائل قليلة منها، فلا يدل على أنهم أقروه على جميعها.

وأقول في الجواب عن ذلك: ان افتراض اشتغالهم عنها شيء وارد، ولكن لو شعروا أن هناك أخطاء كثيرة للخطيب فيما نسبه للأئمة، وما تمكنوا من تتبعها لاشتغالهم، لنبهوا عليها على الأقل، ولقالوا مثلاً: إن ما فعله الخطيب من توهيم البخاري وغيره، لا يُسَلَّم له في أكثرها.

وأما عدم انتباههم إليها، فهو شيء مستبعد من أولئك العلماء على كثرتهم. أضف الى ذلك أنه الخطيب، لم يخطِّئهم في ثنايا بحث، ولم يوهمهم في مسألة او مسألتين، حتى يقال: يحتمل كثيراً إلاّ يتنبه لها أحد. فقد سرد للبخاري في كتاب واحد أربعة وسبعين وهماً متسلسلة وراء بعضها، وأضاف إلى ذلك بوضعه لافتة واضحة عليها، وهي تسمية الكتاب: «موضح أوهام الجمع والتفريق». وهو كتاب كبير ومشهور، أملاه على تلاميذه، وحُمِلَ عنه، وذكره أصحاب المصنفات في كتبهم. أفبعد كل هذا يمكن أن يقال: إنه لم يتنبه واحد من العلماء إلى تلك التوهيمات المنسوبة إلى عدد من الأئمة والحفاظ، وعلى رأسهم إمام المحدثين، البخاري.

وأما كونهم اتبعوه وأقروه على بعضها، فلا يدل على أنهم أقروه عليها كلها، فيقال في الجواب عنه. كذلك لا يدل على عدم موافقتهم على الباقي منها. والأصل أن السكون في معرض الحاجة إلى البيان بيان، والحاجة إلى بيان خطأ الخطيب في

تلك التوهيمات، ولو بالتنبيه ولفت النظر، لا جدال فيه.

لكن قد يقال أخيراً: إن الحق أحق أن يُتَّبَعَ، والأصل في مثل هذه المسائل الدليل والبرهان، لا الأشخاص والأعيان. فربما، -ولأي سبب-، لم يبين العلماء والحفاظ الذين جاؤوا بعد الخطيب، أخطاءه وأوهامه في ذلك، ثم يأتي عالم في آخر الزمن، فيأتي بالأدلة على وهمه وخطئه. وفضل الله غير مختص بالمتقدمين أو المتأخرين.

نعم هذا صحيح لا غبار عليه، وليكن المعلمي، -رحمه الله-، هو الذي ادخر الله له هذه الفضيلة، ولكن لننظر في الأدلة والحجج التي أدلى بها على توهيم الخطيب وتخطئته.

أقول: استند المعلمي في تخطئة الخطيب، ونسبته للوهم إلى الأمور التالية:

أ- اختلاف النسخ -أي الإخراج الأول أو الثاني أو الثالث للكتاب- ، كما مَرَّ.

ب- خطأ مَنْ فوق البخاري، أي من أَخَذ عنهم تلك الأسماء.

جـ- اصطلاح البخاري الخاص في ترتيب التراجم، واكتفاؤه بالإيماء، أو ظهور الحال عن التصريح ، وبنى جميع تعليقاته على التوهيمات على هذه الأسس المذكورة، ولم يخرج عنها ولا في تعليق واحد، من ذكر أشياء أخرى، سببت وهم الخطيب أو خطأه.

وأنا أذكر هذه الأسس التي بنى عليها جميع تعليقاته، وأناقشها واحدة واحدة فأقول:

ظ - **أما اختلاف النسخ**: فادعى ان نسخة أبي زرعة هي مما أخرجها البخاري أولاً، ونسخة الخطيب مما أخرجها البخاري ثانياً، وأن النسخة المطبوعة مما أخرجها البخاري ثالثاً.

ولنسمع إلى ما يقوله في ذلك.قال المعلمي في مقدمته للموضح «. . . فكلام ابن أبي حاتم كان بحسب النسخة التي أخرجها البخاري أولاً، وكلام الخطيب بالنظر إلى النسخة التي أخرجها البخاري ثانياً، وهي رواية أبي أحمد محمد بن سليمان ابن فارس الدلال النيسابوري المتوفى سنة(٣١٢) ذكر الخطيب في الموضح أول

اعتراضاته على البخاري إسناده إليه. وفي رواية ابن فارس هذه مواضع على الخطأ وهي في رواية محمد بن سهل بن كردي عن البخاري على الصواب، أنظر الموضح، الأوهام (٧ و ٩ و ١٣) من أوهام البخاري مع تعليقي، فظهر أن رواية ابن فارس مما أخرجه البخاري ثانياً، ورواية ابن سهل مما أخرجه ثالثاً[١]».

أقول: إن ما ذكره لا يدل بيقين على ما أراد من أن نسخة ابن أبي حاتم الأولى، ونسخة الخطيب الثانية، والنسخة المطبوعة التي طبعت عن أصل ابن سهل هي الثالثة، وانما هو استظهار منه لا بأس به.

وهب أن نسخة الخطيب التي هي من رواية ابن فارس هي مما أخرجه البخاري ثانياً، لكن من الذي يدعي أن الخطيب ليس عنده أو لم يطلع على عدد من النسخ، منها نسخة من رواية ابن سهل التي يقول المعلمي إنها مما أخرجه البخاري ثالثاً؟ بل لقد اعترف المعلمي نفسه بأن الخطيب وقف على عدة نسخ من التاريخ مختلفة الأسانيد إلى البخاري، فقد قال في المقدمة التي قدمها لكتاب «بيان خطأ محمد بن إسماعيل البخاري في التاريخ» ما يلي: «وقد وقف الخطيب على عدة نسخ من التاريخ مختلفة الأسانيد إلى البخاري[٢]» بل لقد قال ما هو أصرح من هذا، وهو أن لدى الخطيب نسخة من رواية ابن سهل وقد نقل عنها. فقد قال في إحدى تعليقاته على الوهم التاسع ما يلي: «... وهذا مما يدل على أن رواية ابن سهل هي المتأخرة، وقد كانت عند الخطيب نسخة منها سينقل عنها فيما يأتي. فلا أدري لماذا لم يلتزم مراجعتها في جميع المواضع[٣]».

فإذا ثبت أن الخطيب اطّلع على عدد من النسخ بأسانيد مختلفة إلى البخاري، وثبت أن عنده نسخة من رواية ابن سهل، ينقل عنها باعتراف المعلمي، فقد هوى كل ما بناه المعلمي على أساس اختلاف النسخ، وأصبحت أكثر تعليقاته في الكتاب، ـ وأغلبها مبني على هذا الأساس ـ، معلقة في الهواء بلا أساس..

---

(١) مقدمة المصحح على الموضح ص ١١ ـ ١٢.

(٢) مقدمة المصحح على كتاب «بيان خطأ البخاري في تاريخه» صفحة (د).

(٣) الموضح: ١ / ٣٣، التعليق.

وإني لأستبعد كثيراً ـ بعد ما ثبت من أن عند الخطيب نسخة من رواية ابن سهل ـ، أن ينسب الخطيبُ الوهمَ إلى البخاري، بناء على ما في النسخة التي من رواية ابن فارس، ثم يذكر وجه الصواب فيه، وهذا الصواب الذي ذكره، هو الموجود في النسخة التي من رواية ابن سهل، وهي بحوزة الخطيب، ونقل عنها في بعض المواضع!

فهل يعقل أن يُوَهِّم الخطيب إماماً من الأئمة الكبار، كالبخاري، بدون أن يكلف نفسه الرجوع إلى نسخة ثانية من التاريخ هي عنده؟. أما كان يتوقع أن يتعقبه الحفاظ المعاصرون له، أو الذين يجيئون بعده، فيذكروا ما ذكره المعلمي، من أن الصواب الذي ذكره الخطيب موجود في رواية ابن سهل حرفياً، وأنه لم يكلف نفسه الرجوع إليها ليراه فيها.

٢ـ وأما خطأ من فوق البخاري: ـأي خطأ الذين أخذ عنهم البخاري تلك الأسماء، والتي وقع الخطأ فيهاـ، فإن المعلمي يشير بذلك إلى رواية ساقها الخطيب في مقدمة كتابه «الموضح»، عن الحافظ أبي علي صالح بن محمد،ـ تفيد بأن الخطأ الذي وقع في تاريخ البخاري، إنما هو، ممن قبله، أي ممن أَخَذَ عنهم تلك الأسماء، وهذا نص تلك الرواية:

ساق الخطيب بسنده إلى الحافظ صالح بن محمد أنه قال: «قال لي أبو زرعة: يا أبا علي، نظرت في كتاب محمد بن إسماعيل هذا أسماء الرجال، فإذا فيه خطأ كثير، فقلت: بليته أنه رجل كل من كان يقدم عليه من العراق، من أهل بخارى، نظر في كتبهم، فإذا رأى اسماً لا يعرفه، وليس عنده كتبه، وهم لا يضبطون، وتكون كتبهم غير منقوطة، فيضعه في كتابه خطأ[1]...».

فَعَضَّ المعلمي على هذه الرواية بالنواجذ، وأخذ يرد بها على الخطيب في كل تصحيف إلى البخاري بقوله: «قد تقدم أول الكتاب شهادة صالح بن محمد الحافظ، أن ما وقع في التاريخ من التصحيف، ليس هو من البخاري نفسه، بل ممن قبله[2]».

---

(١) الموضح: ١/٧.
(٢) انظر الصفحات: (١٢٧ و١٧٩ و٢٥٧)، من الجزء الأول من كتاب الموضح.

لكن ما أدري، هل قبول هذه الرواية، واعتمادها لتبرئة البخاري من التصحيف، أولى، أو عدم قبولها، ـ وسندها لا يدل على الاتصال ـ أولى؟.

إن اعتماد الرواية، وقبولها، يدلان على أن البخاري متساهل في تصانيفه، غير متثبت من المعلومات التي يضعها فيها، ويأخذها عن كل من قدم عليه من أهل بخارى، فينظر في كتبهم من غير تمييز بين ضابط ومصحِّف، وهذا طعن صريح في تثبت البخاري، وشدة تحريه من صحة ما ينقل. على حين أن رد الرواية، تبقي للبخاري شدته في قبول الرجال الذين يأخذ عنهم العلم، وغاية ما في ذلك، أن البخاري وقع منه شيء من التصحيف في بعض الأسماء القليلة[1]، في هذا الكتاب الذي يشتمل على أكثر من عشرة آلاف ترجمة، وهو شيء لا يُعصم منه إنسان مهما بلغ من الضبط والحفظ واليقظة.

وعلى كل حال، فالخطيب له الظاهر، وجُلُّ ما عمل أنه قال. إن هذا تصحيف، وصوابه كذا، أما كون التصحيف من البخاري، أو من غيره، فإثباته في كل مسألة، دونه خَرْطُ القتاد.

وهذا نموذج من نوع التصحيف والوهم، المبنيّ على غير أساس اختلاف النُسَخ، أسوقه ليقف القارىء على كيفية رَدّ المعلمي على الخطيب.

قال الخطيب: «الوهم التاسع والثلاثون، قال البخاري: الصلت بن عبدالله المخزومي، قال ابن عمر: أوتر بركعة، سنة النبي ﷺ. قال لي الحسن بن الصباح، حدثنا مبشر عن الأوزاعي عن الصلت. هكذا ذكره البخاري في باب الصاد، إثر ذكره الصلت بن عبدالله بن الحارث الهاشمي. وقال في باب الميم: مطلب بن عبد الله بن حنطب القرشي. قال بعضهم: عبد الله بن المطلب، سمع عمر، روى عنه محمد بن عباد بن جعفر، يُعَدُّ في أهل الحجاز، فأخطأ في التفريق بين الترجمتين، وصحّف في الأولى، ووهم في الثانية، والصواب: المطلب بن عبد الله بن حنطب القرشي، ثم المخزومي. فقول البخاري: «الصلت» تصحيف «المطلب»، وقوله

---

(١) إن ما ورد من نوع التصحيف الذي أورده الخطيب على البخاري في هذا الكتاب، لا يتجاوز عدد الأصابع.

«سمع عمر» وهم، وإنما سماعه من ابن عمر[1]». ثم أتى الخطيب- على عادته- بالأدلة المُسهبة على ما قال.

وقد علق المعلمي أولاً على كلمة «وصحَّف في الأولى» بقوله: «قد تقدم أول الكتاب شهادة صالح بن محمد الحافظ، أن ما وقع في التاريخ من التصحيف، ليس من البخاري نفسه، بل ممّن قبله..».

وعلق على قوله: «وإنما سماعه من ابن عمر» بقوله: «قول البخاري في التراجم: «سمع فلاناً»، ليس حكمًا منه بالسماع، وإنما هو إخبار بأن الرواي ذكر أنه سمع، **واحسبها** هنا من تتمة مقول بعضهم، أي أن بعضهم ذكره باسم عبدالله بن المطلب، وذكر أنه سمع عمر والله أعلم[2]».

٣- وأما اصطلاح البخاري الخاص بترتيب التراجم، واكتفاؤه بالإيماء، أو ظهور الحال عن التصريح، فقد نقلت قسمًا كبيراً مما قاله المعلمي، أثناء بحثي في فقرة: - رأي العلماء في تلك الانتقادات[3]-، وهو مجرد استظهار جيد من المعلمي، لكن لا يرقى إلى مرتبة اليقين، ليعتمد عليه كحقيقة علمية، لرد الأدلة والبراهين التي ساقها الخطيب، لكن يستأنس بها، لأنه لها أصل بالجملة.

وعلى أي حال، فكلام الخطيب فيها صحيح سليم، وأقل ما يقال فيه، إنه يزيل الشك والالتباس عن تلك الأسماء. ويُبْعِد الوهم في جمعها وتفريقها. بقي في النهاية، ما إذا كان البخاري قد قصد ما رآه الخطيب صواباً بهذا الاصطلاح الخاص الذي تنبه له المعلمي وكشفه- ولم يتنبه له الخطيب وغيره من الحفاظ-، أم أن البخاري لم يقصد ذلك، وكان واهماً. فالذي ظهر للخطيب، أن البخاري كان واهماً أو أن ظاهر هذا العرض يتبادر منه أنه وهم، فنبه عليه، وأزال ما يمكن ان يقع فيه الناس من الخطأ، مستشهدين بما عرضه البخاري في تاريخه من التراجم.

هذا، ولا يخطرن بالبال أن هذه الأوهام التي ذكرها الخطيب، من قبيل أوهام الرواة، التي يكون سببها الغفلة أو النسيان، أو غير ذلك، مما يطعن في حفظ الراوي

---

(١) الموضح: ١/ ١٣٧ - ١٣٨

(٢) المصدر السابق، والصفحات السابقة.

(٣) انظر ص ١٤ من هذا البحث.

وضبطه ،كلا، وإنما هي من قبيل الأوهام الاجتهادية، التي تختلف فيها الأنظار، وقد يكون الصواب في أحد الجانبين اظهر من الآخر.

ب ـ وأما ما ذكره في كتابه «المؤتنف»: فلا يمكنني الإسهاب فيه، لأن الكتاب لم أعثر عليه، ولم أطلع على تفصيل تلك الانتقادات ، وطريقة عرضها، والاستدلال لها. وما نقله ابن ماكولا في كتابه «تهذيب مستمر الأوهام»، لا يكفي لإعطائنا صورة كاملة عن الموضوع، وكتاب المؤتنف هذا تقول المصادر التي ذكرته، بأنه كتاب كبير من : (٢٤) جزءاً، وما ذكره ابن ماكولا من أوهام الخطيب، مما وهم فيه الدارقطني، وعبد الغني بن سعيد، ليس بالكثير بالنسبة لحجم كتاب الخطيب. وليس كل ما في كتاب ابن ماكولا تعداداً لأوهام الخطيب، إنما فيه ذكر أوهام الدارقطني، ويحيى بن سعيد، بالإضافة إلى شرح وبيان أشياء لم يشرحها الخطيب كما يجب. كما مر بنا تفصيل ذلك في نقطة: ـ رأى العلماء في تلك الانتقادات ، الفقرة ب[1] ـ.

جـ ـ وأما ما ذكره في باقي كتبه من الانتقادات:

فهي انتقادات متفرقة وغير متجاورة، ويصعب معرفتها كلها، وهل تعقبه أحد فيها جميعها أوْ لا؟. على أن المصنفين ذكروا أن للحافظ أبي بكر بن نقطة الحنبلي، كتاباً سماه: «الملتقط فيما في كتب الخطيب وغيره من الوهم والغلط». ويظهر أنه كتاب جيد في هذا الباب، كما أنه يبحث في كتب الخطيب عامة، ويذكر الأوهام التي وردت فيها. لكن بعد البحث والتنقيب، لم أعثر على هذا الكتاب ، وقصارى القول، إن الخطيب محسن فيما فعل، منصف فيما ذكر ، قوي فيما استدل به، مخلص فيما قصد، لا تحوم حوله شبهة، أنه قصد بذلك إظهار سعة علمه، فجزاه الله عنا خيراً

(١) أنظر ص ٣٢٠ ـ ٣٢١ من هذا البحث.

الباب الرابع

أثره في علوم الحديث

الفصل الأول: مقدمة تاريخية في نشأة (علوم الحديث) وتطوره، والتصنيف فيه.

الفصل الثاني: تعريف بأمهات الكتب في (علوم الحديث)، وموازنة بينها وبين أشهر كتب الخطيب في هذا الفن.

الفصل الثالث: تحقيق قول الحافظ أبي بكر بن نقطة: «كل من أنصف علم أن المحدثين بعد الخطيب عيال على كتبه».



الفصل الأول

مُقدّمَة تاريخيّة في نَشْأة (عُلوم الحَديث) وَتطوّره وَالتَصنيف فيه

(١) المراد بعنوان الباب (أثره في علوم الحديث)

(٢) عرض تاريخي موجز لنشأة (علوم الحديث) ومراحله التي مر بها.

(٣) أشهر المصنفات للمتقدمين في علوم الحديث.

١ - المُراد بعنوان الباب (أثره في علوم الحديث)

والمراد بهذا العنوان، بيان تأثير الخطيب في علوم الحديث، بما صنفه فيه من المصنفات الكثيرة المتنوعة، التي كانت عمدة مَن جاء بعده من العلماء، الذين كانوا عالة عليه في تصنيفاتهم وأمثلتهم، وشواهدهم فيها.

لا يتردد من له إلمام بعلوم الحديث أن للخطيب أثراً كبيراً بَيِّناً في هذا الفن، بما يجد له فيه من الآراء الدقيقة والتحقيقات العميقة، والشواهد المستفيضة في كثير من مسائله الأصلية منها والفرعية.

ولسنا بحاجة للتدليل على ذلك، بعد ما تقدم في الباب الثاني من دراسة للكثير من كتبه، وبيان فائدتها وأثرها الكبير في خدمة هذا الفن، ومَدِّهِ بثروة كبيرة من المصنفات المتعددة المفيدة.

والمراد بـ «علوم الحديث»، مجموعة القواعد المشروحة، والتعريفات المتعلقة بالفنون التي نشأت وتفرعت، وتعددت لخدمة حديث رسول الله ﷺ، من جهة ضبطه سنداً ومتناً، وبيان حال الراوي والمروي، وما يتعلق بذلك من علم الجرح والتعديل، وتاريخ الرواة ومعرفة المقبول أو المردود من الأحاديث. والصحيح أو السقيم، والناسخ أو المنسوخ، وهلم جراً.

فالصيغة صيغة جمع، والمعنى على الإفْراد، إذ تحولت الصيغة من معناها الأول، وهو الاسم الجامع لشتى العلوم المتعلقة بالحديث، وصارت عَلَمًا لعِلْم خاص، هو ما يسمى بعِلْم «مصطلح الحديث»، كما يسمى بـ «علم الحديث دراية» و «علم أصول الحديث».

«وعلوم الحديث»، كلمة قديمة الاستعمال، حتى أن أبا عبد الله الحاكم النيسابوري، سَمَّى كتابه الذي بين فيه أنواع علوم الحديث، وما يتعلق بذلك، من شرح قواعدها وبيان أحكامها، سماه: «معرفة علوم الحديث».

٢ - عرض تاريخي موجز لنشأة علوم الحديث وأدواره التي مرّ بها

نشأ هذا العلم مع نشأة الحديث الشريف، أي في زمن رسول الله ﷺ. وكان صاحب الرسالة، صلوات الله وسلامه عليه، هو الواضع لجذور هذا العلم وأسسه. فقد جاء عنه أنه قال: (نضّر الله امرأً سمع منا مقالة فوعاها، وأداها كما سمعها. فرب مُبَلَّغٍ أوعى من سامع، ورب حامل فقه إلى من هو أفقه منه). فهذا الحديث أصل في ضبط الرواية، وحسن تحملها وأدائها. كما جاء عنه ﷺ أنه قال: (من كذب عليّ متعمداً، فليتبوأ معقده من النار). وهو أصل عظيم في التحذير من وضع الحديث، واختلاقه على لسانه ﷺ.

كما جاء عنه ﷺ قوله: (من كتم عِلْمًا، أُلْجِمَ يوم القيامة بلجام من نار). وقوله: (بلغوا عني ولو آية). وأمثال هذه الأحاديث، التي هي أصل في وجوب تبليغ الحديث ونقله وروايته.

كما أن في القرآن الكريم توجيهاً عاماً إلى بعض قواعد هذا الفن، وهو التثبت من صدق الراوي، والمخبر، وعدم تصديق خبره إلا بعد التثبت والتروي، وذلك من قوله تعالى: ﴿يا أيها الذين آمنوا إن جاءكم فاسق بنبأ فتبينوا﴾.

بيد أنه في زمنه ﷺ، كان الصحابة الكرام كلهم أمناء ضابطين، - وما يحتمل أن يقع من بعضهم من السهو والخطأ، فهو قليل نادر- وكان الرسول ﷺ بين ظهرانيهم، فيمكنهم الرجوع إليه عند الشك أو الاختلاف.

فلم يكن لتشعب هذا العلم من حاجة في حياته ﷺ.

ولما توفي رسول الله ﷺ، وجاء عصر الخلفاء الراشدين، تشدد هؤلاء الخلفاء

في قبول الرواية عن رسول الله ﷺ. وعملوا على التقليل منها، خشية انصراف الناس عن القرآن الكريم، واشتغالهم بها، وخوفاً من أن يدخل فيها ما ليس منها.

فهذا أبو بكر الصديق رضي الله تعالى عنه، يطلب شخصاً ثانياً مع المغيرة بن شعبة، يشهد بمثل ما أخبر به المغيرة، من أنه حضر رسول الله ﷺ، فأعطى الجَدَّةَ السدسَ، فشهد محمد بن مَسْلَمة بمثل ما قال المغيرة[1].

وهذا عمر بن الخطاب رضي الله عنه- الذي يقول عنه الذهبي أثناء ترجمته في التذكرة[2]، «وهو الذي سَنَّ للمحدثين التثبت في النقل، وربما كان يتوقف في خبر الواحد إذا ارتاب»-، يطلب من أبي موسى الأشعري البينة على حديث الاستئذان، ويهدّده إن لم يأته بها، فجاءه بأبي سعيد الخدري فشهد معه»[3]. وكذلك فإن علي بن أبي طالب، رضي الله عنه، كان يستحلف مَن يحدثه عن رسول الله ﷺ[4]. هذا من حيث التثبت والتشدد في قبول الرواية.

وأما عملهم على التقليل منها، فقد رُوي عن أبي هريرة رضي الله عنه،- وهو أكثر الصحابة حديثاً ورواية عن رسول الله ﷺ،- أنه قيل له: «أَكنتَ تحدث في زمن عمر هكذا؟. فقال: لو كنت أحدث في زمان عمر مثل ما أحدثكم، لضربني بمخْفِقَتِهِ[5].

وأخرج الرامهرمزي في «المُحَدِّث الفاصل» في باب: «من كره كثرة الرواية»، بسنده إلى عمر أنه قال: «أَقِلّوا الرواية عن رسول الله ﷺ، وأنا شريككم».

كما أخرج أيضاً بسنده إليه، أنه: «حبس بعض أصحاب النبي ﷺ، فيهم ابن مسعود، وأبو الدرداء. فقال: قد أكثرتم الحديث عن رسول الله ﷺ. ثم قال الرامهرمزي بعد ذكره هذا الخبر: «قال أبو عبد الله بن البري[6]: «يَعْني منعهم الحديث، ولم يكن لعمر حَبْس».

---

(١) تُنْظَر الرواية في تذكرة الحفاظ، للذهبي، في ترجمة أبي بكر: جـ ١ ص ٢.
(٢) جـ ١ - ص ٦.
(٣) جـ ١ - ص ٦، من المصدر السابق.
(٤) المصدر السابق: جـ ١ - ص ١٠.
(٥) التذكرة: جـ ١ - ص ٧.
(٦) شيخ الرامهرمزي الذي حدثه بهذا الخبر.

كما أخرج بسنده، إلى عثمان بن عفان رضي الله عنه، أنه أرسل السائب بن يزيد إلى أبي هريرة، فقال: «قل له: يقول لك أمير المؤمنين، ما هذا الحديث عن رسول الله ﷺ؟. لقد أكثرتَ، لتنتهينَّ، أو لأُلحِقَنَّك بجبال دَوْس». إلى آخر ما أخرجه من الروايات التي تكره كثرة الرواية.

ومعلوم أن أبا هريرة دافع عن نفسه، حينما خشي على نفسه التهمة. فقد أجاب أم المؤمنين عائشة رضي الله عنها، حينما قالت له: «ما أكثر ما تحدث عن رسول الله ﷺ! . إنك لتحدث بأشياء ما سمعناها من رسول ﷺ». أجابها بقوله: «كان يشغلك عنها المرآة والمكحلة، ولم يكن يشغلني عنها شيء»(1).

كما استعمل الصحابة طريقة نقد الحديث، بعرضه على كتاب الله تعالى ونصوص آياته المحكمة. فقد كانوا يردون بعض الروايات، إن خالفت نصاً من القرآن الكريم.

فمن ذلك، ما فعله عمر بن الخطاب رضي الله عنه، في رده رواية فاطمة بنت قيس، أن زوجها طلقها ثلاثاً، فلم يجعل رسول الله ﷺ لها سكنى ولا نفقة، فقال: «لا نترك كتاب الله وسنة نبينا ﷺ لقول امرأة، لا ندري لعلها حفظت أو نسيت، لها السكنى والنفقة. قال الله عز وجل: ﴿لا تخرجوهن من بيوتهن ولا يخرجن إلا أن يأتين بفاحشة مُبَيِّنَة﴾»(2).

ومنه، ما قالته عائشة رضي الله عنها، حينما سمعت حديث عمر بن الخطاب رضي الله عنه، الذي رواه عن رسول الله ﷺ: «إن الميت ليعذب ببكاء أهله عليه». قالت: «رحم الله عمر. والله ما حدث رسول الله أن الله يعذب المؤمن ببكاء أحد. ولكن قال: إن الله يزيد الكافر عذاباً ببكاء أهله عليه». وقالت: «حسبكم القرآن، ولا تزر وازرة وزر أخرى»(3).

ومعلوم أن رد بعض الصحابة، لبعض روايات سمعوها من صحابة آخرين، لم يكن لتهمة الكذب أو الاختلاق، وإنما كان لجواز السهو والخطأ، فلقد جاء في

(1) المحدث الفاصل - باب: من كره كثيرة الرواية.
(2) القصة أخرجها مسلم في الطلاق: ١١١٨/٢. كما أخرجها أبو داود والنسائي.
(3) أخرجها مسلم في الجنائز: ٢ / ٦٤٢.

رواية مسلم للحديث، الذي ردت فيه السيدة عائشة حديث عذاب الميت ببكاء أهله عليه، زيادة قولها: «إنكم لتحدثوني عن غير كاذبَيْن ولا مُكَذَّبيْن، ولكن السمع يخطىء»[1]. وكذلك قولها في ردها حديث ابن عمر، أن رسول الله ﷺ قال: «إن بلالاً يؤذن بليلٍ، فكلوا واشربوا حتى يؤذن ابن أم مكتوم». فقالت: «قال رسول الله ﷺ: (إن ابن أم مكتوم رجل أعمى، فإذا أذن فكلوا حتى يؤذن بلال). وكان بلال يبصر الفجر،وكانت عائشة تقول: «غلط ابن عمر»[2].

ولم يكونوا في هذه الفترة يسألون عن الرواة، لأن الراوي، إما من الصحابة، والصحابة كلهم عدول بتعديل الله تعالى لهم، وإما أن يكون من كبار التابعين، الذين تلقوا عن الصحابة، وليس فيهم من يستحل الكذب على رسول الله ﷺ. ولما وقعت الفتنة بمقتل الخليفة عثمان بن عفان رضي الله تعالى عنه، وما تبع ذلك من التفرق وظهور الأحزاب والفرق في خلافة علي بن أبي طالب رضي الله عنه، وخصوصاً بعد مقتله، كالشيعة والخوارج وغيرهم، وما رافق ذلك من دخول بعض الملحدين بين صفوف المسلمين، لإيقاد نار الفتنة بين تلك الفرق، وتوسيع شقة الخلاف فيما بينها، نشط بعض أولئك الملحدين وأهل البدع والأهواء، في وضع الأحاديث المكذوبة على لسان رسول الله ﷺ، لنصرة مذهبهم، وتأييد بدعتهم، والالتفاف حول فرقتهم.

وعند ذلك، تنبه العلماء إلى هذا الخطر على السنة، فوقفوا تجاه هذا الخطر موقفاً يقظاً وحكيمًا، يدل على نباهتهم ودقتهم، فلم يعودوا يقبلون الأحاديث من أي إنسان، حتى يذكر أسماء من روى عنهم، إلى رسول الله ﷺ.

فقد أخرج مسلم في مقدمة صحيحة، عن محمد بن سيرين أنه قال: «لم يكونوا يسألون عن الإسناد، فلما وقعت الفتنة، قالوا سموا لنا رجالكم، فينظر إلى حديث أهل السنة فيؤخذ حديثهم، وينظر إلى أهل البدع فلا يؤخذ حديثهم»[3].

---

(١) مسلم ـ الجنائز ـ ٢ / ٦٤١.

(٢) حديث ابن عمر، أخرجه البخاري في الصوم- ٤ /١٣٦، ومسلم- كتاب الصيام- ٢ /٧٦٨. وأما مناقشة عائشة لحديث ابن عمر، ورد حديثه ، فأخرجها البيهقي في سننه.

(٣) مقدمة صحيح مسلم، والترمذي في علل جامعة جـ ١٠ ـ ص ٤٧٥ من تحفة الأَحْوَذي.

كما طلب العلماء من الصحابة وكبار التابعين آنذاك من الناس، ألا يأخذوا الحديث إلا عن الرجل الثقة، لأن هذه الأحاديث «دين»، فلا يجوز التساهل فيها.

فقد روى الخطيب البغدادي، بسنده إلى محمد بن سيرين أنه قال: «إنما هذا الحديث دين، فانظروا عمن تأخذونه». وفي بعض الطرق: «إن هذا العلم دين، فانظروا عمن تأخذون دينكم»[1].

كما روى مثل هذا القول عن مالك وغيره[2].

فمن ذلك الوقت يمكننا القول، بأنه نشأ «علم الجرح والتعديل»، الذي هو قطب الرَّحَى بالنسبة (لعلوم الحديث).

وقد تكلم في الرواة من الصحابة جماعة، منهم ابن عباس، وعبادة بن الصامت، وأنس بن مالك، والسيدة عائشة، كما تكلم من كبار التابعين جماعة، منهم الشعبي، وابن المسيب، وابن سيرين..»[3].

ولكنها كانت أقوالاً قليلة في رجال معدودين، لقلة الضعفاء في ذلك العصر.

وفي أول القرن الثاني الهجري، بدأ عصر تدوين الحديث، بأمر الخليفة العادل عمر بن عبد العزيز. فدون ابن شهاب الزهري، وغيره من أئمة هذا الشأن، ما وصل إليهم من الأحاديث والآثار، من غير تمييز بين صحيحها وسقيمها، لأن مهمتهم كانت الجمع أولاً، ثم البحث والتنقيب.

وعُنِيَ ابن شهاب الزهري بأصول علم الحديث، التي كانت في عصره، وبين حدود الحديث المقبول والمردود، حتى قيل: إنه واضع علم مصطلح الحديث.

وفي أوائل هذا القرن، وجد من يروي المُرْسَل والمنقطع، ووجد الضعفاء من صغار التابعين. وفي منتصفه ازداد أهل البدع والأهواء، وكثرت الفرق، وظهر من يتعمد الكذب، فاضطر أئمة الحديث إلى توسيع النظر، والاجتهاد في التفتيش عن حال الرواة ونقد الأسانيد. فتكلم الإمام مالك في الرواة، وصنف كتابه «الموطأ» على

---

(١) الكفاية: ص ١٢١ ـ ١٢٢.
(٢) أنظر الكفاية: ص ١٢٤، والإلماع ص ٦٠.
(٣) ينظر في هذا البحث ما ذكره الترمذي في علل جامعة من تحفة الأحوذي: جـ ١٠ ـ ص ٤٦٩ وما بعدها

هذا الأساس، فلم يَرْوِ فيه إلا الأحاديث المقبولة، ولم يأخذ إلا عن الموثوقين الضابطين للحديث. كما تكلم شعبة بن الحجاج، ومعمر وهشام الدستوائي، ثم ابن المبارك، وابن عيينة، وما انتهى هذا القرن، حتى وجد كثير من أنواع علوم الحديث، ووضعت لها الضوابط والاصطلاحات، بيد أنه لم يُدَوَّن منها إلا شيء قليل، ومعظمها كان محفوظاً في الصدور، يتداولها رجال الحديث.

ولما جاء القرن الثالث، نشطت حركة تدوين علوم الحديث، واستقل كل علم من علومه استقلالاً متميزاً عن غيره، فصار يقال: علم الحديث الصحيح، وعلم الناسخ والمنسوخ، وعلم الجرح والتعديل والخ...

وصُنفت هذه العلوم مُفْرَدَة، كل علم مُصَنَّف خاص، فألف يحيى بن معين (٢٣٣) في تاريخ الرجال، وأحمد بن حنبل (ـ ٢٤١) في العلل، والبخاري (ـ ٢٥٦) في الرجال. ومنهم من أكثر في هذا القرن من التأليف في أنواع علوم الحديث، كعلي ابن المديني (ـ ٢٣٤)، فقد ألف في فنون كثيرة، حتى بلغت مصنفاته مائتي كتاب[1].

كما وجد في هذا القرن، من تكلم عن الحديث سنداً ومتناً، أثناء جمعه له، كالإمام الترمذي في جامعه. ومنهم من كان يكتب شيئاً في علوم الحديث، ويجعله كمقدمة لكتاب في الحديث، كالإمام مسلم في صحيحه. ومنهم من كان يجعل تلك الكتابة، كملحق لكتاب من كتب الحديث، كالإمام الترمذي في علل جامعه. ومنهم من ضمن كتاباً يَبْحَثُ في غير الحديث وعلومه، أبحاثاً تتعلق في علوم الحديث، كالإمام الشافعي في الرسالة والأم. وهكذا، لم ينقضِ القرن الثالث، حتى وُجدتْ مصنفات كثيرة في علوم الحديث.

إلا أنها إما تصانيف في فن مُفْرَد من علوم الحديث، وإما جملة أبحاث في بعض فنون الحديث، مفرقة بين ثنايا كتاب من فن آخر.

وفي القرن الرابع، رأى العلماء أن هذه الكتب، التي صنفت في القرن الثالث، قد تضمنت قواعد واصطلاحات خاصة بأهل الحديث، تُعرف بها أحوال

(١) لقد ذكر الخطيب في آخر كتابه الجامع، بعض مصنفات علي بن المديني، وقال: إن أكثرها لم يصل إليه.

الراوي والمروي، وبالتالي المقبول والمردود. فعزموا على تجريد هذه القواعد والاصطلاحات جميعها، وجمعها في مصنَّف واحد مستقل، تحت اسم عِلْمٍ خاص هو: «علوم الحديث» أي القواعد والاصطلاحات الناظمة لجميع أصناف علوم الحديث. فكانت هذه التسمية فيما بعد اسْمًا وعَلَمًا على هذا الفن، الذي أُطلق عليه كذلك: «علم أصول الحديث» و «علم مصطلح الحديث»، كما سبقت الإشارة إليه في أول هذا البحث.

وقد اشتهر أن أول مصنف جامع لقواعد ومصطلحات علوم الحديث هو كتاب: «المُحَدِّث الفاصل بين الراوي والواعي»، الذي صنفه القاضي أبو محمد الحسن بن عبد الرحمن بن خلّاد الرامهرمزي، المتوفى سنة ٣٦٠ هـ.

وقد ذكر ذلك الحافظ ابن حجر، في مقدمة شرح النخبة، ثم تبعه مَن بعده في هذا عند الكلام على نشأة هذا الفن، وأول مصنف جامع فيه. لكن الحافظ ابن حجر، لم يجزم بأن الرامهرمزي هو أول من صنف في هذا الفن مطلقاً، فعبارته تشير إلى أنه بعض الأوائل الذين صنفوا في هذا الفن. قال ابن حجر: «أما بعد، فإن التصانيف في اصطلاح أهل الحديث، قد كثرت للأئمة في القديم والحديث، فمن أول من صنف في ذلك، القاضي أبو محمد الرأمهرمزي، في كتابه: المحدث الفاصل»[1].

وهذه دقة من ابن حجر في التعبير، لأنه ربما يوجد من صنف في زمنه، أو قريباً من زمنه مصَنَّفاً في علم المصطلح، مثله أو قريباً منه، والظاهر أنه لم يصنف مصنف جامع لأكثر مصطلحات هذا الفن، قبله ولا في زمنه، وإن وجدت مصنفات أخرى في زمنه أو قبله، فيها بعض أبحاث من علوم الحديث، إلا أن كتابه أجمع ما جمع في هذا الفن في زمنه، فضلاً عما تقدمه من الزمن. ثم توالى العلماء بعد الرامهرمزي على التصنيف في هذا الفن، فصنفوا كثيراً من المصنفات.

---

(١) شرح النخبة: ص ٢

٣ - أشهرُ المصنّفات للمتقدمين في علوم الحديث

وقد ذكر الحافظ ابن حجر في مقدمه شرحه للنخبة، أشهرَ المصنفات في هذا الفن، وأسماء مصنفيها، وذكرها على الترتيب الزمني فقال:

«أما بعد، فإن التصانيف في اصطلاح أهل الحديث، قد كثرت للأئمة في القديم والحديث، فمن أول من صنف في ذلك، القاضي أبو محمد الرامهرمزي في كتابه «اُلمحَدِّث الفاصل» لكنه لم يَسْتَوْعِبْ، والحاكم أبو عبد الله النيسابوي، لكنه لم يُهَذِّب ولم يُرَتِّب، وتلاه أبو نُعيم الأصبهاني، فعمل على كتابه مستخرجاً، وأبقى أشياء للمتعقب. ثم جاء بعدهم الخطيب أبو بكر البغدادي، فصنف في قوانين الرواية كتاباً سماه: «الكفاية»، وفي آدابها كتاباً سماه: «الجامع لآداب الشيخ والسامع»[١]. وقَلَّ فن من فنون الحديث إلا وقد صنف فيه كتاباً مُفْرَداً، فكان كما قال الحافظ أبو بكر بن نقطة: «كل من أنصف علم، أن المحدثين بعد الخطيب عيال على كتبه.

ثم جاء بعدهم بعضُ من تأخر عن الخطيب، فأخذ من هذا العلم بنصيب، فجمع القاضي عياض كتاباً لطيفاً سماه: «الإلماع»، وأبو حفص الميانجي جزءاً سماه: «ما لا يسع اُلمحَدِّث جَهلُه». وأمثال ذلك من التصانيف التي اشتهرت وبسطت، ليتوفر علمها، واختصرت، ليتيسر فهمها، إلى أن جاء الحافظ الفقيه، تقي الدين أبو عَمرو عثمان بن الصلاح عبد الرحمن الشهرزوري، نزيل دمشق، فجمع لما وَلِيَ تدريس الحديث بالمدرسة الأشرفية، كتابه المشهور، فهذب فنونه، وأملاه شيئاً بعد شيء، فلهذا لم يحصل ترتيبه على الوضع المتناسب، واعتنى بتصانيف الخطيب المفرقة، فجمع شتات مقاصدها، وضَمَّ إليها من غيرها نُخَب فوائدها، فاجتمع في كتابه ما تفرق في غيره، فلهذا عكف الناس عليه، وساروا بسيره، فلا يحصَى كم ناظم له ومختصر، ومستدرك عليه ومقتصر، ومعارض له ومنتصر»[٢].

---

(١) اسم الكتاب الصحيح هو: «الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع»

(٢) شرح نخبة الفِكَر: ص ٢

فمن هذا العرض الموجز لأشهر المصنفات في علم مصطلح الحديث، يتبين أنها ثمانية مصنفات، وهي على الترتيب الزمني كما يلي:

١ـ المُحَدِّث الفاصل بين الراوي والواعي، للرامهرمزي: (ـ ٣٦٠ هـ)

٢ـ معرفة علوم الحديث للحاكم النيسابوري: (ـ ٤٠٥ هـ)

٣ـ المستخرج على معرفة علوم الحديث، لأبي نُعيم الأصبهاني: (ـ ٤٣٠ هـ)

٤ـ الكفاية في علم الرواية، للخطيب البغدادي: (ـ ٤٦٣ هـ)

٥ـ الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع، للخطيب البغدادي أيضاً.

٦ـ الإلْماع إلى معرفة أصول الرواية وتقييد السماع، للقاضي عياض: (ـ ٥٤٤ هـ)

٧ـ ما لا يسع المُحَدِّث جهلُه للميانجي (ـ ٥٨١ هـ).

٨ـ علوم الحديث لابن الصلاح: (ـ ٦٤٣ هـ).

وأما ما عدا هذه المصنفات، التي جاءت بعد كتاب ابن الصلاح، فكلها تدور في فلكه، فلا تخرج عن كونها، إما نظمًا لمعانيه، أو اختصاراً له أو تعليقاً عليه.. كما قال ابن حجر.

الفصل الثاني

تعريف بأمهات الكتب في علوم الحديث، وموازنة بينها وبين أشهر كتب الخطيب في هذا الفن

(١) تعريف بأمهات الكتب في (علوم الحديث)

(٢) موازنة بين أمهات الكتب في (علوم الحديث) وبين أشهر كتب الخطيب في هذا الفن.

١ - تعريفٌ بأمّهات الكتب في علوم الحديث

لقد عدد الحافظ ابن حجر، أمهات الكتب في علوم الحديث للمتقدمين تعداداً، مع وصف مقتضب جداً لبعضها، وهو وصف غير شافٍ ولا كافٍ، فضلاً عن أنه لا يعطي صورة واضحةعن الكتاب وترتيبه، وما احتواه من الأبحاث. فربما وصف الكتاب بكلمة واحدة، كما فعل في وصف كتاب المحدث الفاصل بقوله: «لكنه لم يستوعب»، وكقوله في كتاب الإلماع: «كتاباً لطيفاً».

كما أنه ذكر بعضها، ولم يصفها ولا بكلمة واحدة، كما فعل في جزء «ما لا يسع المحدث جهله».

ولقد بحثت بحثاً دقيقاً وطويلاً، وقلّبْتُ في المخطوطات والمطبوعات، التي هي من مظانّ الكلام على هذه الكتب، ووصفها وصفاً كافياً، فلم أعثر على شيء. وكل ما وجدته، إنما هو ترديد لما قاله الحافظ ابن حجر، في هذه المصنفات، بل نَقْلُ كلامه حرفياً، والاستشهادُ به على وصف تلك المصنفات، بدون العلو في ذلك، بالرجوع إلى تلك المصنفات والنظر فيها، وقراءتها قراءة إمعان وتفحص. بل الأغرب من ذلك كله، أن الذين قاموا بطبع بعض هذه الكتب، وسموا أنفسهم بـ «المحققين» لها، لم يتكلم بعضهم على الكتاب الذي حققه ولا بكلمة واحدة، تعطينا فكرة عن قيمة الكتاب ومميزاته عن غيره من كتب هذا الفن، وعن وجوه الإجادة أو التقصير في بعض أبحاثه وأبوابه، واكتفى أكثرهم بنقل ما ذكره ابن حجر أيضاً، بدون أن يكلف نفسه مؤونة البحث أو التعليق، حتى على كلام ابن حجر[١].

---

(١) فمثلاً، إن ابن حجر ذكر اسم: (الجامع لآداب الشيخ والسامع)، للخطيب، واسمه الصحيح: (الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع) ومع ذلك كل من جاء بعده نقل كلامه مع اسم هذا الكتاب ـ بدون التنبيه على اسم الكتاب الصحيح.

اللهم إلا ما كان من الأستاذ السيد أحمد صقر، فإنه حينما قام بتحقيق كتاب: «الإلماع»، للقاضي عياض، وصف الكتاب وصفاً دقيقاً مُسْهَباً، كفى فيه وشفى، وبين وجوه الإجادة أو التقصير في أبواب الكتاب، ونقد الحافظ ابن حجر في وصفه كتب الرامهرمزي، والحاكم، وأبي نعيم، بعدم الاستيعاب وعدم التهذيب، والحاجة للتعقيب، لكنه لم يفصل القول في هذا النقد لعدم سعة المقام[١].

وكذلك ما كان من الدكتور نور الدين عتر، عندما حقق كتاب: «علوم الحديث» «لابن الصلاح»، فقد تكلم على الكتاب ووصفه بوصف جيد، وبين طريقة المصنف في كتابه بشكل ملخص مفيد، لكن ليس فيه تمثيل ولا استشهاد ببحث أو مسألة من المسائل ولعل ذلك لعدم الإطالة في المقدمة.

وأما «معرفة علوم الحديث» للحاكم النيسابوري، فإن الدكتور السيد معظم حسين، الذي قام بنشر الكتاب وتصحيحه والتعليق عليه، لم يتكلم على الكتاب، ولم يصف محتواه ولا بكلمة واحدة، إلا ما نقله من كلام ابن حجر السابق، مع أنه قدم للكتاب بمقدمة طويلة من اثنتين وعشرين صفحة، عدا ترجمة الحاكم[٢].

وكذلك فعل مصححو دائرة المعارف العثمانية بحيدر آباد الدكن - على كثرتهم - بكتاب: «الكفاية» للخطيب البغدادي، فلم يتكلموا على الكتاب ولا بكلمة واحدة، عندما صححوه للطبع، واكتفوا بنقل ما قاله الحافظ ابن حجر فيه[٣].

كما اكتفى بنقل قول الحافظ ابن حجر في تحقيق كتاب: «ما لا يسع المحدث جهله» للميانجي، السيد صبحي السامرائي، فلم يصف الكتاب بكلمة زائدة، عما قاله الحافظ ابن حجر، مع أن الحافظ ابن حجر، لم يصف الكتاب هو أيضاً، ولا بكلمة واحدة، وإنما قال: «وأبو حفص الميانجي، ألف جزءاً، سماه، ما لا يسع

---

(١) ينظر تصدير المحقق السيد أحمد صقر، على كتاب الإلماع: ص ٢١ - ٣٠ من التصدير.
(٢) أنظر مقدمة المصحح لكتاب الحاكم المذكور: ص ٧، التي رمز لها بالحرفين (يه).
(٣) انظر ترجمة الخطيب الملحقة في آخر كتاب الكفاية: ص ٤

المحدث جهله» واكتفى بهذا، ولكن المعلق المحقق، قال تعليقاً على ذكر اسم الكتاب بقوله: «وهو كتابنا هـذا»[1]، مع أنه قدم للكتاب بمقدمة تساوي حجم الكتاب بل تزيد.

هذه خمسة من الكتب الثمانية قد طُبِعَتْ، وأما الثلاثة الباقية فلم تطبع إلى الآن.

«فالمحدث الفاصل» موجود في مكتبة سوهاج مخطوطاً، وكذلك في المكتبة الظاهرية بدمشق [2] و«الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع»، توجد منه نسخة مخطوطة كاملة في مكتبة البلدية بالإسكندرية، وأما «المستخرج» لأبي نعيم على «معرفة علوم الحديث» للحاكم، فلم أعثر على نسخة منه في مكتبة من المكتبات، في حدود اطلاعي، كما أنني لم أجد منه نقولاً للعلماء في كتبهم، كنقلهم عن بقية كتب المصطلح آنفة الذكر[3]. فما أدري إن كان الكتاب مفقوداً، وأرجو الله تعالى أن يكون موجوداً، وأن أعثر عليه ولو بعد حين، لعلنا نستفيد من الاستدراكات التي تعقب فيها الحاكم

فأما الكتب الخمسة المطبوعة، فهي سهلة التناول، وهي عندي، وأما الكتابان اللذان ما زالا مخطوطين، فقد صورت كلاً منهما، واحتفظت بهذه الصور عندي، لأتمكن من قراءتها والبحث فيها.

أما الكتاب المفقود، - في حدود بحثي وعلمي، - فلا سبيل إليه.

منهجي في وصف هذه الكتب، والموازنة بينها، وبيان مدى تحقق قول ابن حجر فيها.

أما منهجي في وصف هذه الكتب السبعة والموازنة بينها فسيكون كما يلي:

---

(١) أنظر الصفحة الرابعة من مقدمة المعلق على الكتاب المذكور، التي رمز إليها بالحرف (د) فقط.

(٢) لقد طبع الكتاب أخيراً بعد الانتهاء من إعداد هذه الرسالة، بعناية وتحقيق الدكتور محمد عجاج خطيب وقد حققه تحقيقاً ممتازاً.

(٣) وجدت نقلاً واحداً لابن الصلاح في (مقدمته)، في أول النوع السابع والأربعين.

وهو قوله عن وهب بن خنبش «وهو في كتابَيْ الحاكم، وأبي نعيم الأصبهاني، في معرفة علوم الحديث، هرم بن خنبش».

١ـ إعطاء وصف كامل ودقيق، بعد قراءة الكتاب بإمعان ـ، عن محتويات الكتاب، ومنهج المؤلف فيه، وبيان وجوه الإجادة أو التقصير في محتوياته.

٢ـ الموازنة بين هذه الكتب، من عدة نواحٍ أبرزها:

أـ من حيث الشمول والاستيعاب لأهم أبحاث علوم الحديث، أو عدم ذلك.

ب ـ من حيث طريقة التصنيف:

مع الأخذ بعين الاعتبار العصر الذي صُنف فيه كل كتاب.

٣ـ بيان مدى تحقق قول الحافظ ابن حجر، في وصفه لهذه المصنفات وحكمه عليها.

وغايتي من هذا البحث والتنقيب الوصول إلى معرفة قيمة كتب الخطيب، بين أمهات الكتب في علوم الحديث، وبالتالي مدى تأثير كتبه في علوم الحديث، وفضلها في إغنائه وانتعاشه.

وأبدأ بالكتاب الأول منها على الترتيب الزمني، ثم بباقي الكتب على الترتيب نفسه أيضاً.

أ - المحدّث الفاصل بين الراوي والواعي

١ـ مؤلفه:

أبو محمد الحسن بن عبد الرحمن بن خلّاد الرامَهُرْمُزي، القاضي الفارسي. قال عنه الذهبي في التذكرة: «الحافظ الإمام البارع»[١]. سمع أباه، ومحمد بن عبد الله الحضرمي الحافظ، ومحمد بن عثمان بن أبي شيبة، وغيرهم، وأول سماعه في سنة تسعين ومائتين، حدّث عنه أبو الحسين محمد بن أحمد الصيداوي في معجمه، والحسن بن الليث الشيرازي، وطوائف من أهل فارس، وكان من أئمة هذا الشأن، ومن تأمل كتابه في علم الحديث، لاح له ذلك. توفي على ما قال ابن مندة حوالي سنة ستين وثلاثمائة، بمدينة رامَهُرْمُز[٢].

٢ـ وجوده:

توجد منه نسخة مخطوطة في مكتبة سوهاج في مصر، برقم: (٩٣٠) حديث، وعنها، توجد صورة في معهد المخطوطات، التابع للجامعة العربية تحت رقم: (٤٠٠) حديث ومصطلح. وعندي صورة عن هذه النسخة.

٣ـ وصف النسخة المخطوطة:

هي نسخة كاملة مؤلفة من سبعة أجزاء حديثية في مجلد واحد، خطها متوسط مقروء، وعدد صفحاتها (٣١٨) صفحة، قياس الصفحة ١٧ × ٢٣ سم، ويوجد في آخر كل جزء منها سماعات وقراءات لمشاهير العلماء والمحدثين. وهي بخط محمد بن إبراهيم بن أبي القاسم الميدومي. وقد طبع الكتاب كما مرّ.

---

(١) التذكرة: جـ ٣ـ ص ٩٠٥.

(٢) من تذكرة الحفاظ باختصار. ومدينة رامهرمز، هي إحدى كور الأهواز، من بلاد خوزستان.

٤ـ وصف الكتاب وطريقة تصنيفه:

يتألف الكتاب من مقدمة واثنين وعشرين باباً. إلا أن هذه الأبواب، منها ما صرح بتسميتها (باباً)، ومنها ما لم يصرح بلفظ (الباب)، وإنما ذكر عبارات مختلفة، أشهرها قوله:

«القول في التعالي والتنزيل» مثلاً، أو «من كره أن يروي أحسن ما عنده».

أما المقدمة، فليس فيها ذكر لطريقة تصنيف الكتاب وتبويبه، وحجمها أربع صفحات من النسخة المخطوطة. وملخص المقدمة ينحصر في ذكر أُناس كانوا يُعَرِّضون بأصحاب الحديث، فرد عليهم، وبين شرف أصحاب الحديث، وأتى بالأدلة على ذلك، منها أنهم حملة حديث رسول الله ﷺ ونقلته، ومن طريقهم نعرف ما جاء به رسول الله ﷺ، من الأحكام والآداب وغير ذلك.

وكأن هذا هو السبب الذي حمله على تصنيف الكتاب، ليرد على هؤلاء الذين يستخفون بشأن أهل الحديث، ويغمزونهم بأنهم أغْمار، وليبين فضلهم في نقل السنة وضبطها، وإيصالها إلى الفقهاء ليستنبطوا منها أحكام الدين، ولولاهم لضاعت السنة، وفُقِدت الأدلة، لذلك فقد بدأ أبواب الكتاب - بعد المقدمة - بباب فضل الناقل لسنة رسول الله ﷺ.

وهذا بعض ما قاله في المقدمة، في معرض كلامه على الذين يُعَرِّضون بأصحاب الحديث، **قال**: «. . . وأسرفوا في ذمهم والتقول عليهم، وقد شَرَّفَ الله الحديث، وفضل أهله، وأعلى منزلته وحكمه على كل نحلة، وقدمه على كل علم، ورفع من ذكر مَن حمله وعُنِيَ به. فهم بيضة الدين ومنار الحجة، وكيف لا يستوجبون الفضيلة، ولا يستحقون الرتبة الرفيعة، وهم الذين حفظوا على الأمة هذا الدين، وأخبروا عن أنباء التنزيل، وأثبتوا ناسخه ومنسوخه، ومحكمه ومتشابهه. . . »[1].

ثم بدأ الكتاب بباب فضل الناقل لسنة رسول الله ﷺ، فأورد فيه حديث: (اللهم ارحم خلفائي)، ثم حديث: (نضر الله امرأ)، وساقه بعدة أسانيد،

---

(١) الصفحة الثانية من المقدمة.

واختلاف في بعض ألفاظ متنه، ثم عقَّب على هذا الحديث بقوله: «ففرَّق النبي ﷺ، بين ناقل السنة وواعيها، ودل على فضل الواعي بقوله: فرب حامل فقه إلى من هو أفقه منه، ورب حامل فقه غير فقيه، وبثبوت الفضل لأحدهما ثبت الفضل للآخر، مثال ذلك أن تمثل بين مالك بن أنس، وعبيد الله العمري، وبين الشافعي، وعبد الرحمن بن مهدي، وبين أبي ثور، وابن ابي شيبة، فان الحق يقودك إلى أن تقضي لكل واحد منهم بالفضل. وهذا طريق الإنصاف لمن سلكه، وعلم الحق لمن أَمَّهُ ولم يَتَعَدَّ».

ثم ساق أحاديث أخرى في بيان فضل الناقل للسنة، وقد أجاد في هذا الباب، ووفاه حقه.

ثم قال: «باب فضل الطالب لسنة رسول الله ﷺ». فروى فيه حديث أبي سعيد الخدري، إذا رأى الشباب قال مرحباً بوصية رسول الله ﷺ: «أُمِرْنا أن نحفظكم الحديث ونوسع لكم في المجالس».

ثم ذكر باب النية في طلب الحديث، وأورد فيه حديث: إنما الأعمال بالنيات. . .

وفي الباب الرابع: ذكر قول الزهري في ابن عيينة: «ما رأيت طالباً للعلم أصغر منك». وكان عمره خمس عشر سنة. ثم روى عن الأوزاعي لما سئل عن الغلام يكتب الحديث، وهو دون البلوغ؟، فقال: «إذا ضبط لإملاء جاز سماعه ولو كان دون العشرة». ثم روى أن أهل البصرة يكتبون لعشر سنين، وأهل الكوفة لعشرين، وأهل الشام لثلاثين.

وفي الباب الخامس: ذكر أوصاف الطالب من حيث الهيئة واللباس، ومن حيث استعداده لحفظ القرآن، والنحو واللغة، ثم تعلم العلم، وتعلم السكينة والحلم له، والتواضع، والسؤال عن الإسناد، وساق خبر: «كانوا لا يسألون عن إسناد الحديث حتى وقعت الفتنة. . .».

وفي الباب السادس: ذكر روايات كثيرة عن أئمة الحديث، في التعالي أو التنزل في الحديث، ثم علق على تلك الروايات بأن مذاهب طلاب الحديث تختلف في هذا،

وذكر ترجيح رأي كل منهم؛ ثم رجح طلب التعالي، لأن في الاقتصار على التنزل في الإسناد، إبطال الرحلة وفضلها.

ثم ذكر قول بعض متأخري الفقهاء، في ذم أصحاب الرحلة، وعقب على ذلك بذكر أقوال أصحاب الحديث، في دم هؤلاء الفقهاء الذين آثروا الدعة والراحة، وملازمة أفنية الملوك.

وفي الباب السابع: أورد قصص بعض من رحل في حديث واحد، كجابر بن عبد الله، وغيره، ثم عقد فصلاً خاصاً لإيراد أبيات شعرية قيلت في الرحلة ومدحها، منها أبيات للأصمعي في رثاء ابن عيينة. وعقد فصلاً آخر لذكر أسماء الراحلين، الذين جمعوا بين الأقطار، وقسمهم إلى خمس طبقات. فممّن ذكره في الطبقة الأولى مثلاً: عبد الله بن المبارك، وقال عنه: «إنه جمع بين اليمن والعراق ومصر والجزيرة والشام». وهكذا يذكر الاسم في كل طبقة، ويذكر معه البلاد التي رحل اليها.

ثم ذكر أسماء من رحلوا من قطر إلى قطر، أو من بلدة إلى أخرى، كقوله: «الراحلون من البصرة إلى الكوفة». وقوله: «الراحلون من خراسان إلى العراق». وهكذا، وعدد أسماءهم، وختم الباب بفصل «من لا يرى الرحلة، والتعالي في الإسناد، إذا حصل له الحديث مسموعاً».

فروى فيه روايات كشواهد لهؤلاء، منها أن علياً رضي الله عنه كان رجلاً مذّاءً، فبعث غيره ليسأل رسول الله، وكان بإمكانه أن يسأله هو[1].

ولقد أحسن الرامهرمزي في هذا الباب أيما إحسان، وأتى فيه بالشيء المفيد الممتع، وأحصى فيه أشياء، نادراً ما توجد في مكان أو مصنف آخر.

وفي الباب الثامن: وهو: «القول في فضل من جمع بين الرواية والدراية»

---

(١) الظاهر أن سيدنا علياً، لم يسأل رسول الله ﷺ عن حكم المذي بنفسه، استحياءً لمكان ابنته منه، كما جاء ذلك مصرحاً به في بعض الروايات، فلا دلالة في هذا، على أن طلب العلو ليس بشيء، ويحتمل أن يكون علي موجوداً عند سؤال السائل، فيكون قد سمع الجواب بنفسه.

ساق قصصاً وحوادث وقعت، تدل على أن الرجل إذا جمع بين الحديث والفقه، كان في القمة بين العلماء، وكان المرجع للناس، والمفتي الذي يحل المشاكل الشرعية التي يقع الناس فيها. فمن هذه الحوادث، ساق بسنده إلى عبد الله بن هاشم قال: «كنا عند وكيع فقال: الأعمش أحب إليكم، عن أبي وائل عن عبد الله، أو سفيان عن منصور عن إبراهيم عن علقمة عن عبد الله؟. فقلنا: الأعمش عن أبي وائل أقرب. فقال: الأعمش شيخ، وأبو وائل شيخ. وسفيان عن منصور عن إبراهيم عن علقمة عن عبد الله، فقيه عن فقيه عن فقيه عن فقيه».

ثم ساق قصة وهي أن امرأة وقفت على مجلس فيه يحيى بن معين، وأبو خيثمة، وخلف بن سالم في جماعة، ثم سألتهم عن الحائض تغسل الموتى، فنظر بعضهم إلى بعض ولم يجيبوها، ثم أقبل أبو ثور، فأشاروا عليها بسؤاله، فسألته، فأجابها بالجواز، واستدل بحديث عائشة، أنها كانت تغسل رأس رسول الله ﷺ، وهي حائض، فقال: إذا كان يجوز لها أن تغسل الحي، فلأن تغسل الميت أولى بالجواز. وذكر أن الذين سألتهم عند ذلك تذكروا هذا الحديث، وقالوا: نعم نعرفه من طريق كذا وطريق كذا، وخاضوا في ذكر طرقه وأسانيده، فقالت لهم المرأة: أين كنتم إذن؟.

ثم ذكر روايات كثيرة في ذلك. ثم روى أن بعض الناس يقولون: «إن أصحاب الحديث أغمار وحملة أسفار. ثم قال: «وكيف يكونون كذلك، وقد ضبطوا الكلام والأسماء»؟ إلى آخر ما ذكر من صفات الدقة واليقظة، التي اتصفوا بها.

وقد كان الرامهرمزي في منتهى الإنصاف، وعدم التعصب لطائفة من العلماء، دون طائفة. فبين أن من جمع بين الحديث والفقه خير ممن انفرد بواحد منهما. ولكن يبقى لكل من المحدثين والفقهاء فضلهم، الذي يجب أن يقر لهم به، لأن لكل منهم مهمة في ميدانه، تخدم وتكمل مهمة الآخر.

وفي الباب التاسع: وهو الباب الذي يمكن أن نطلق عليه: «باب معرفة

الأسماء والكنى والأنساب والألقاب»، لم يذكر اسمًا جامعاً لهذا الباب، وإنما بدأه بقوله:

«فأما المعروفون بأجدادهم، المنتسبون إليهم دون آبائهم، فهم.. وذكر طائفة منهم. ثم قال: «ومن أصحاب النبيﷺ، من يعرف بجده وينسب إليه». وذكر منهم ما تيسر له ذكره. ثم ذكر من يُعْرَف بكنية جده وينسب إليه، ثم ذكر المنتسبين إلى أمهاتهم، ثم عقد فصلاً لذكر المعروفين بغير أسمائهم، إما بلقب أو نعت، وذكر من ذلك طائفة من الصحابة، ثم عقد فصلاً آخر لذكر الملقبين من آباء الصحابة مثل: سلمة بن الأكوع.

وفي الباب العاشر: وهو ما يطلق عليه عند علماء المصطلح، اسم المؤتلف والمختلف من الأسماء والكنى والألقاب، لم يذكر هذا الاسم، وإنما بدأ هذا الباب بقوله: «الأسامي والكنى المشكلة الصور، التي يجمعها عصر واحد». فذكر أمثلة، منها: «أبو جمرة، وأبو حمزة» و«عايش بن أنس- وعابس بن ربيعة».

وفي الباب الحادي عشر: وهو باب المتفق والمفترق، ذكر نوعاً خاصاً من أنواع المتفق والمفترق فقال: «المتفقة أسماؤهم وعصورهم ورواتهم، من أصحاب النبي ﷺ، والرواة عنهم، «وذكر طائفة منهم»، ثم قال: «ومن المشكل أيضاً، أسام وكنى متفقة، يجمعها عصر واحد، تشترك في أكثر من روت عنه وروى عنها، وربما جمعها بلد واحد، تأتي بها آثار مفردة غير منسوبة، وذلك مثل: إبراهيم بن يزيد النخعي، وإبراهيم بن يزيد التيمي. وروى عنهما جميعاً الأعمش، ويجمعها عصر واحد، وبلد واحد، واشتركا في أكثر من رَوَيا عنه، وروى عنهما».

ثم عقد فصلاً للمتفقة أسماؤهم وعصورهم، فذكر أن المكنين «بأبي صالح»، ممَّن اشترك في الرواية عن أبي هريرة، عشرون أو نحو ذلك، منهم أبو صالح السمان، ثم عددهم جميعاً، وروى من طريق بعضهم أحاديث، وذكر بعض شيوخهم، ومن روى عنهم.

ثم ذكر المشتركين بكنى أخرى وأطال.

وفي نهاية هذا الباب، ذكر فصلاً للمشكل من الأسماء المفردة مثل: تَعْلَى

ويَعْلَى. وختم الباب بتعقيب قال فيه: «فهذا باب من العلم جسيم، مقصور علمه على أهل الحديث، الذين نشئوا فيه، وعنوا به صغاراً، فصار لهم رياضة. ولا يلحق بهم من يتكلفه على الكبر. وإنك لترى البهي من الرجال، المشار إليه في فنون من العلم، وضروب من الأدب يتصرف في أيها شاء بعبارة وبيان وذكاء ولَسَن، وهو مع ذلك في رواء وشيبة ولباس مروءة، فإذا انتهى إلى إسناد حديث، تستولي الحيرة عليه، فلا يدري أي طريق يركب فيه، فيقدم ويؤخر، ويُصَحِّف ويحرف».

وفي الباب الثاني عشر: الذي يشتمل على أقوال العلماء، في تفضيل الكتابة أو عدمها، سرد بالأسانيد أقوالاً لكل من الفريقين، في ترجيح مذهبه، في كتابة الحديث أو عدم كتابته، والاعتماد على الحفظ. ثم رجح الكتابة في النهاية وقال: «وإنما نقول إن الأولى بالمحدث والأحوط، لكل راوٍ أن يرجع عند الرواية إلى كتابه، ليسلم من الوهم، والله الموفق والمرشد للصواب».

ثم ساق خبراً ليدعم به قوله فقال: «حدثنا الحسن بن المثنى، ثنا محمد بن خلاد الباهلي، ثنا يحيى بن سعيد، عن عبيد الله، عن نافع، عن ابن عمر، أنه كان يجمع بين المغرب والعشاء إذا جد به السير، بعد ما يغيب الشفق، ويزعم أن النبي ﷺ يجمع، بينهما. قال يحيى: حدثت بهذا الحديث ست عشرة سنة بمكة، فكنت أقول: «**قبل أن يغيب الشفق**». ثم نظرت في كتابي، فاذا هو **بعد ما يغيب الشفق!** .».

وفي الباب الثالث عشر: وهو باب من يستحق الأخذ عنه:

روى أقوالاً كثيرةً لأئمة هذا الشأن، في أوصاف من تُقْبَل روايته ومن لا تقبل. وأبرز هذه الأقوال، قول الإمام مالك: «لا يُؤخذ العلم عن أربعة، ويؤخذ ممن سوى ذلك:

١ـ فلا يؤخذ من صاحب هوى يدعو الناس إلى هواه.

٢ـ ولا من سفيه معلن بالسفه، وإن كان من أروى الناس.

٣ـ ولا من رجل يكذب في أحاديث الناس، وإن كنت لا أتهمه أن يكذب على رسول الله ﷺ.

٤ـ ولا من رجل له فضل وصلاح وعبادة، إذا كان لا يعرف ما يحدث.

ثم ختم هذا الباب بقوله: «باب من تَجَوَّز في الأخذ»، فجعله باباً مستقلاً، وذكر فيه أن قتادة كان يأخذ عن كل من حدثه.

وفي الباب الرابع عشر: وهو باب طرق التحمل، وصيغ الأداء، جَزَّأَهُ إلى أربعة أبواب وهي:

١ـ باب في القراءة على المحدث: وذكر فيه روايات عن الأئمة، تفيد أن القراءة على المحدث لا بأس بها. من هذه الروايات، ما رواه عن أبي عاصم قال: «سمعت سفيان وأبا حنيفة ومالكاً وابن جريج، كل هؤلاء سمعتهم يقولون، لا بأس بها، يعني القراءة على المحدث وروى عن مالك أن القراءة والسماع سواء.

وروى عن الشافعي أنه فرق بينهما في صيغ الأداء فقال: إذا قرأ عليك، فقل: حدثنا، وإذا قرأت فقل: أخبرنا».

٢ـ **باب القول في الاجازة والمناولة**: وروى في هذا الباب، بسنده إلى عبيد الله بن عمر أنه قال: «أشهد على ابن شهاب .لقد كان يُؤْتَى بالكتب من كتبه ،فيقال له: يا أبا بكر، هذه كتبك؟. فيقول نعم، فَيُجْتَزَأُ بذلك، ويحمَل عنه، ما قُرِىء عليه».

ثم روى أبيات شعر قيلت في الإجازة، وختم هذا الباب ببحث الوصية بالكتب.

٣ـ **أنواع صيغ الأداء**: وذكر أنواعاً كثيرة تزيد على عشرين صيغة، منها: «من قالها على لفظ الشهادة، كقول أبي سعيد الخدري: أشهد على رسول الله ﷺ أنه نهى عن الجَرِّ أن ينتبذ فيه، ومنها: بلفظ أنبأنا، ومنها الخ..».

٤ـ **باب القول في الحديث والإخبار**: فروى فيه عن شعبة قوله: «كل حديث ليس فيه حدثنا، ولا أخبرنا، فهو خَلٌّ وبَقْل». ثم عقب على ذلك بقوله: «تختلف ألفاظ المحدثين، فمنهم من يعتبر حدثنا وأخبرنا واحداً، ومنهم من يفرق بينهما». ثم أورد أسماء من لا يفرق بينهما.

وفي الباب الخامس عشر: وهو باب تقويم اللحن بإصلاح الخطأ.

دكر روايات كثيرة مختلفة في ذلك، ثم عقب عليها بقوله: «إن كان الخطأ واضحاً، ينبغي أن يصلح، وأسهب في البحث، وأتى بأمثله وشواهد كثيرة.

وفي الباب السادس عشر: وهو باب الرواية على اللفظ أو بالمعنى:

روى عن جماعة بأنه إن أصاب الراوي المعنى، فلا اعتداد باللفظ، إذا كان الراوي يعرف ما يحيل إليه ألفاظه من المعنى.

كما روى عن جماعة آخرين تشددوا فقالوا: لا بد من اتباع اللفظ في الرواية. وختم الباب بالقول في جواز التقديم والتأخير وعدم جوازه.

وفي الباب السابع عشر: وهو باب المعارضة، ذكر ما ينبغي للطالب من معارضة كتابه بأصل شيخه وتصحيحه، وذكر روايات تتعلق بهذا الموضوع عن أهل هذه الصنعة.

وفي الباب الثامن عشر: وهو باب المذاكرة: ذكر روايات عن الأئمة، تحث طالب الحديث على مذاكرة ما يكتبه ويجمعه، وإلا، فإنه سيأتي عليه داء النسيان. ونقل عن الأئمة أقوالاً في ذلك.

وفي الباب التاسع عشر: وهو أبحاث تتعلق بالتَّهَيُّب من الرواية، والإقلال منها، وما يتعلق بذلك، قسّمه إلى فصول صغيرة سَمَّى أكثرها «باباً». وهذه محتويات هذا الباب:

١ـ باب من كان يتهيب الرواية، ويتوقاها ويكثر التشكك.

٢ـ باب من كره كثرة الرواية: وروى فيه أثراً عن عمر بن الخطاب، رضي الله عنه أنه قال: «أقلوا الرواية عن رسول الله ﷺ، وأنا شريككم».

٣ـ من كره أن يروي أحسن ما عنده.

٤ـ باب من استثقل إعادة الحديث.

٥ـ من اختص بالحديث.

٦ـ وضعه في غير أهله.
٧ـ المنافسة فيه.

وفي الباب العشرين: وهو مجموعة فصول تتعلق بآداب المحدث. فمنها مثلاً «من كره أن يحدث حتى ينوي». ومنها «من كره أن يحدث على غير قرار». ومنها، «إسماع الأصم». ومنها «في الذي يسمع ولا يرى وجه المحدث». وأشياء أخرى تتعلق بآداب الرواية.

وفي الباب الحادي والعشرين: وهو باب الإملاء، ذكر فصولاً كثيرةً منها: «الاستملاء». و«عقد المجالس في المساجد». و«نقل السماع من الكتب» و«الدائرة بين الحديثين» و«الحك والضرب» و«النقط والشكل»، وفصول أخرى تتعلق بكيفية الكتابة وإصلاحِ الخطأ وضبط الكلام.

وفي الباب الثاني والعشرين: وهو خاتمة الكتاب ذكر ما يتعلق بالتصنيف وتبويبه. وكيفية ذلك، والجيد منه. ثم عقب على ذلك بذكر بعض أسماء المصنفين، من رواة الفقه في الأمصار. وبانتهاء ذكر الأسماء هذه، انتهى الكتاب.

ب - معرفة علوم الحديث للحاكم النيسابوري

١ - مؤلفه :

هو أبو عبد الله، محمد بن عبد الله بن محمد النيسابوري، المعروف بابن البَيِّع صاحب التصانيف. ولد سنة إحدى وعشرين وثلاثمائة بنيسابور، وطلب العلم بها من الصغر، باعتناء والده وخاله، وكان أول سماعه وهو ابن تسع، ورحل من نيسابور إلى العراق سنة إحدى وأربعين وثلاثمائة، وحج ثم سافر في بلاد خراسان وما وراء النهر. سمع من جماعة لا يحصون كثرة، فإن معظم شيوخه بنيسابور وحدها نحو ألف شيخ، وسمع بغيرها من نحو ألف شيخ، ورحل إلى الحجاز سنة ستين وثلاثمائة، وناظر الحفاظ، وذاكر الشيوخ، وباحث الدارقطني فرضيه. وتقلد القضاء بنيسابور، سنة تسع وخمسين وثلاثمائة. روى عنه الدارقطني - وهو من شيوخه وأبو الفتح بن أبي الفوارس، وأبو بكر البيهقي، وغيرهم. كان إماماً جليلاً حافظاً عارفاً، ثقة واسع العلم، صنف التصانيف الكثيرة، منها المستدرك، وتاريخ نيسابور، ومعرفة علوم الحديث.

وقد رُمِيَ بالتشيع. قال أبو بكر الخطيب: «أبو عبد الله بن البيع الحاكم، كان ثقة، وكان يميل إلى التشيع، إلا أن تشيعه فيما قيل، كان في تقديم علي رضي الله عنه، من غير أن يطعن في واحد من الصحابة.

توفي سنة خمس وأربعمائة، بعد أن خرج من الحمام، فقبضت روحه، وهو متزر، لم يلبس قميصه بعد.

٢- وجوده :

يقول ناشره ومحققه، الدكتور السيد معظم حسين، في مقدمته التي قدمها للكتاب، حين قام بطبعه: إنه عثر منه على ثماني نسخ مخطوطه، أثناء سفره في

بلاد أوربا وتركيا والشام ومصر، منها نسخة في لندن، وثلاث نسخ في القسطنطينية،ونسخة في دمشق،ونسخة في حلب، ونسختان في القاهرة. وقال: إن أحسن هذه النسخ النسخة المحفوظة، في مكتبة المتحف البريطاني في لندن تحت رقم: (or 9676)،وهي مجزأة الى خمسة أجزاء محتوية على (١٦٤) ورقة، يبلغ طول الصفحة منها(١٣)سم،وعرضها (١٠)سم وفي كل صفحة (٢٢) سطراً تقريباً، ثم ذكر أنه يوجد في الهند كذلك ثلاث نسخ، وذكر أمكنتها .ثم قال. فيكون مجموع ما عثرت عليه من كتاب معرفة علوم الحديث للحاكم،إحدى عشرة نسخة[1].

هذا وقد طبع بمطبعة دار الكتب المصرية بالقاهرة، على نفقة دائرة المعارف العثمانية بحيدر آباد الدكن، وذلك سنة (١٣٥٦) هـ، الموافق (١٩٣٧) م. والطبعة جيدة ومحققة، ومقابلة على عدد من النسخ، وما ينقصها إلا كلمة عن وصف الكتاب وطريقة تأليفه، وبيان قيمته بين كتب علوم الحديث.

٣ـ وصف الكتاب وطريقة تصنيفه:

يتألف الكتاب من مقدمة، واثنين وخمسين نوعاً من أنواع علوم الحديث، بحث المؤلف كل نوع منها مستقلاً، وهذه هي الأنواع التي اشتمل عليها الكتاب مرتبة كما ذكرها مصنفها :

١ـ معرفة عالي الإسناد.
٢ـ معرفة العلم بالنازل.
٣ـ معرفة صدق المحدث.
٤ـ معرفة المسانيد من الأسانيد.
٥ـ معرفة الموقوفات من الروايات.
٦ـ معرفة الأسانيد التي لا يُذكر سندها عن رسول الله ﷺ.
٧ـ معرفة الصحابة على مراتبهم.

---

(١) يراجع بحث وصف هذه النسخ، وما يتعلق بها في مقدمة الكتاب المذكور، الذي قام بنشره والتعليق عليه الدكتور السيد معظم حسين.

٨- المراسيل المختلف في الاحتجاج بها.

٩- المنقطع من الحديث.

١٠- المسلسل من الأسانيد.

١١- معرفة الأحاديث المعنعنة.

١٢- معرفة المعضل من الروايات.

١٣- معرفة المدرج في حديث الرسولﷺ من كلام الصحابة.

١٤- معرفة التابعين.

١٥- معرفة أتباع التابعين.

١٦- معرفة الأكابر .

١٧- معرفة أولاد الصحابة.

١٨ معرفة الجرح والتعديل.

١٩- معرفة الصحيح والسقيم.

٢٠- معرفة فقه الحديث.

٢١- معرفة ناسخ الحديث من منسوخه.

٢٢- معرفة الألفاظ الغريبة في المتون.

٢٣- معرفة المشهور من الحديث.

٢٤- معرفة الغريب من الحديث.

٢٥- معرفة الأفراد من الأحاديث.

٢٦- معرفة المدلسين.

٢٧- معرفة علل الحديث.

٢٨- معرفة الشاذ من الروايات.

٢٩- معرفة سنن لرسول اللهﷺ، يعارضها، مثلها، فيحتج أصحاب المذاهب بأحدهما.

٣٠- معرفة الأخبار التي لا معارض لها بوجه من الوجوه.

٣١- معرفة زيادة ألفاظ فقهية في أحاديث يتفرد فيها بالزيادة راوٍ واحد.

٣٢- معرفة مذاهب المحدثين.

٣٣ـ معرفة مذاكرة الحديث والتمييز بها.
٣٤ـ معرفة التصحيفات في المتون.
٣٥ـ معرفة تصحيفات المحدثين في الأسانيد.
٣٦ـ الإخوة والأخوات من الصحابة والتابعين وأتباعهم.
٣٧ـ معرفة جماعة من الصحابة والتابعين وأتباعهم ليس لكل منهم إلا راوٍ واحد.
٣٨ـ معرفة قبائل الرواة من الصحابة والتابعين وأتباعهم.
٣٩ـ معرفة أنساب الرواة من الصحابة وغيرهم.
٤٠ـ معرفة أسامي المحدثين.
٤١ـ معرفة الكنى للصحابة والتابعين وأتباعهم.
٤٢ـ معرفة بلدان رواة الحديث وأوطانهم.
٤٣ـ معرفة الموالي وأولاد الموالي من رواة الحديث في الصحابة والتابعين وأتباعهم.
٤٤ـ أعمار المحدثين من ولادتهم إلى وقت وفاتهم.
٤٥ـ معرفة ألقاب المحدثين.
٤٦ـ معرفة رواية الأقران من التابعين وأتباعهم.
٤٧ـ معرفة المتشابه في قبائل الرواة وبلدانهم وأساميهم وكناهم وصنائعهم.
٤٨ـ معرفة مغازي رسول الله ﷺ وسراياه وبعوثه وكتبه.
٤٩ـ معرفة الأئمة الثقات المشهورين من التابعين وأتباعهم.
٥٠ـ معرفة جمع الأبواب التي يجمعها أصحاب الحديث.
٥١ـ معرفة جماعة من الرواة لم يحتج بحديثهم ولم يسقطوا.
٥٢ـ من رخص في العرض على العالم ورآه سماعاً، ومن رأى الكتابة بالإجازة من بلد إلى بلد إخباراً، ومن أنكر ذلك ورأى شرح الحال فيه عند الرواية.

هذه أنواع الحديث التي اشتمل عليها الكتاب، وسأتكلم عنها وعن نهج المؤلف في عرضها.

أما المقدمة: فبدأها ـ بعد حمد الله والثناء عليه والصلاة والسلام على رسوله ـ بذكر السبب الدافع له على تصنيف هذا الكتاب، وهو كثرة البدع في

زمانه، وقلة معرفة الناس بأصول السنن، مع حرصهم على طلبها وكتابتها، فقال: «أما بعد، فإني لما رأيت البدع في زماننا كثرت، ومعرفة الناس بأصول السنن قلّت، مع إمعانهم في كتابة الأخبار، وكثرة طلبها على الإهمال والإغفال، دعاني ذلك إلى تصنيف كتاب خفيف، يشتمل على ذكر أنواع علوم الحديث، مما يحتاج إليه طلبة الأخبار، والمواظبون على كتابة الآثار، واعتمد في ذلك سلوك الاختصار، دون الإطناب في الإكثار. والله الموفق لما قصدته، والمانُّ في بيان ما أردته، إنه جواد كريم رءوف رحيم»[1].

ثم ساق حديث (لايزال الناس من أمتي منصورين، لا يضرهم من خذلهم، حتى تقوم الساعة)، مُسْنَداً، ثـم روى عن أحمد بن حنبل ما يفيد أن أصحاب الحديث هم الطائفة المنصورة. واستحسن الحاكم هذا التفسير من ابن حنبل. وقال: «ومن أحق بهذا التأويل منهم». وأَسْهبَ في وصفهم بالأوصاف العالية، ثم أورد عن أئمة الحديث مدحاً وثناءً على أهل الحديث، وصدَّق ما قالوا، ثم أورد آثاراً عن أئمة الحديث، تدل على أن أهل الإلحاد والزنادقة لا يحبون أهل الحديث، ووافقهم على ذلك وقال: «وعلى هذا، عهدنا في أسفارنا وأوطاننا، كل من ينسب إلى نوع من الإلحاد والبدع، لا ينظر إلى الطائفة المنصورة، إلا بعين الحقارة ويسميها الحشوية». وختم المقدمة بقصة سمعها، وهي أن أحمد بن إسحاق الفقيه، كان يناظر رجلاً، فقال له: حدثنا فلان، فقال له الرجل: دعنا من حدثنا، إلى متى حدثنا؟ فقال له الشيخ: قم يا كافر، ولا يحل لك أن تدخل داري بعد هذا»[2].

وأما النوع الأول: فبدأه بقوله: «النوع الأول من هذه العلوم، معرفة عالي الإسناد» ثم قال: «وفي طلب الإسناد العالي سنة صحيحة». ثم ساق بسنده حديث ضمام بن ثعلبة، الذي قال فيه: «أتانا رسولك فزعم» وعقب عليه بقوله: «وهذا حديث مخرج في المسند الصحيح لمسلم. وفيه دليل على إجازة طلب المرء العلو من الإسناد، وترك الاقتصار على النزول فيه وإن كان سماعه من الثقة. .» ثم

---

(١) ص ١ـ ٢ من معرفة علوم الحديث، المطبوع.
(٢) المصدر السابق ص ٤.

ساق بسنده إلى ابن المبارك أنه قال: «الإسناد من الدين، ولولا الإسناد، لقال من شاء ما شاء» ثم عقب على ذلك بقوله: «فلولا الإسناد وطلب هذه الطائفة له، وكثرة مواظبتهم على حفظه، لدرس منار الإسلام، ولتمكن أهل الإلحاد والبدع فيه، بوضع الأحاديث وقلب الأسانيد. .» ثم قال الحاكم: «فأما طلب العالي من الأسانيد، فانها مسنونة[1] كما ذكرنا، وقد رحل في طلب الإسناد العالي، غير واحد من الصحابة» ثم قال: فمن ذلك، وساق عدداً من الأخبار في رحلة بعض الصحابة، إلى قُطْر بعيد لسماع حديث واحد، منها رحلة أبي أيوب الأنصاري من المدينة إلى مصر، ليسمع من عقبة بن عامر حديثاً واحداً في ستر المؤمن.

ثم تكلم أن العلو ليس بقلة رجال السند دائمًا، وإنما بقوة رجاله، وضبطهم وساق عن علي المؤمن ابن خشرم، أن وكيعاً قال لهم: «أيُّ الإسنادين أحب إليكم؟ الأعمش عن أبي وائل عن عبد الله، أو سفيان عن منصور عن إبراهيم عن علقمة عن عبد الله؟ فقلنا: الأعمش عن أبي وائل، فقال: يا سبحان الله، الأعمش شيخ، وأبو وائل شيخ، وسفيان فقيه، ومنصور فقيه، وإبراهيم فقيه، وعلقمة فقيه، وحديث يتداوله الفقهاء، خير من أن يتداوله الشيوخ» ثم تكلم عن العلو النِّسْبي، وهو قلة عدد رجال الإسناد، بالنسبة لإمام من أئمة الحديث، وقد استغرق هذا النوع حوالي ثماني صفحات من النسخة المطبوعة.

ثم قال: «ذكر النوع الثاني من أنواع علوم الحديث، «وجعله عنواناً» ثم قال: «والنوع الثاني من معرفة علوم الحديث، العلم بالنازل من الإسناد». وذكر أن له مراتب لا يعرفها إلا أهل الصنعة، وذكرها، واستشهد بالأمثلة والشواهد الحية على ذلك، وأكثر منها. وهكذا فعل في باقي أبواب الكتاب. وتلخيصها على النحو المتقدم يطول، فأكتفي بما ذكرت كنموذج، ثم أذكر طريقته العامة في أنواع الكتاب، وهي: أنه غالباً ما يبدأ النوع بذكر أهميته وصعوبة معرفته، كقولِهِ في النوع الثامن عشر: «هذا النوع من علم الحديث بمعرفة الجرح والتعديل، وهما في الأصل نوعان، كل نوع منهما عِلْم برأسه» ثم قال: «وهو ثمرة هذا العلم، والمرقاة الكبيرة منه»[2]

---

(١) في بعض النسخ المخطوطة «فانه مسنون»

(٢) المصدر السابق: ص ٥٢.

وقوله في النوع الثامن: «وهذا نوع من علم الحديث صعب، قل ما يهتدي إليه إلا المتبحر في هذا العلم»[1]. وقوله في النوع التاسع: «وهو غير المرسل، وقل ما يوجد في الحفاظ من يميز بينهما»[2].

وأحياناً يبدأ بذكر تعريف ذلك النوع، أو بيان حقيقته، وإيضاح صورته، كقوله في النوع الرابع: ـ وهو معرفة المسانيد من الأحاديث ـ: «والمسند من الحديث، أن يرويه المحدث عن شيخ يظهر سماعه منه لسنٍّ يحتمله، وكذلك سماع شيخه من شيخه، إلى أن يصل الإسناد إلى صحابي مشهور، إلى رسول الله ﷺ» [3].

وربما أضاف إلى ذكر التعريف، بأن هذ النوع غير ذاك النوع، ويذكر تعريف النوع الآخر، ويقرن به تعريف هذا ليظهر الفرق، كقوله في النوع الثامن والعشرين:ـ وهو معرفة الشاذ ـ «وهو غير المعلول، فإن المعلول ما يوقف على علته، أنه دخل حديث في حديث، أو وهم فيه راوٍ، أو أرسله واحد فوصله واهم، فأما الشاذ فإنه حديث يتفرد به ثقة من الثقات، وليس للحديث أصل متابع لذلك الثقة» [4].

ورَبما ذكر التعريف، ونسبه إلى أول من قال به، كقوله في النوع الثاني عشر، ـ وهو المعْضَل «فقد ذكر إمام الحديث، علي بن عبد الله المديني، فمن بعده من أئمتنا، أن المعضل من الروايات، أن يكون بين المرسل إلى رسول الله ﷺ، أكثر من رجل، وأنه غير المرسل، فإن المراسيل للتابعين دون غيرهم» [5].

وكثيراً ما يهمل ذكر التعريف، ويبدأ مباشرة بذكر المثال أو الأمثلة التي تنطبق عليه، ويترك للقارىء أن يستنتج التعريف من صورة المثال الذي ساقه، وذلك كقوله في النوع السادس: «النوع السادس من هذا العلم، معرفة الأسانيد التي لا

---

(١) المصدر السابق: ص ٢٥.
(٢) المصدر السابق: ص ٢٧.
(٣) المصدر السابق: ص ١٧.
(٤) المصدر السابق: ص ١١٩.
(٥) المصدر السابق: ص ٣٦.

يذكر سندها عن رسول الله ﷺ. مثال ذلك ما حدثناه أبو نصر محمد بن محمد بن حامد الترمذي، ثنا محمد بن حبال الصنعاني، حدثنا عمرو بن عبد الغفار الصنعاني، ثنا بشر بن السري، حدثنا زائدة عن عمار بن أبي معاوية، عن سعيد بن جبير، عن ابن عباس، قال: كنا نتمضمض من اللبن ولا نتوضأ منه» [١] ثم سرد أمثلة أخرى وربما لا يذكر لفظ: (مثل)، ويبدأ بسوق المثال مباشرة، كقوله في النوع الخامس والثلاثين: «هذا النوع من هذه العلوم، معرفة تصحيفات المحدثين في الأسانيد. أخبرنا أبو بكر. . .»[٢]. وساق المثال إلى نهايته؛ وأتبعه بأمثلة أخرى.

وكثيراً ما يقسم النوع إلى أقسام- وهو ماهر فيها ومُجيد-، ولكن أحياناً يذكر الأقسام على سبيل الحصر والاستقصاء، وأحياناً على سبيل التمثيل للمشهور من أقسامه، فمن الأول، قوله في النوع الخامس والعشرين: «هذا النوع منه معرفة الأفراد من الأحاديث، وهو على ثلاثة أنواع، فالنوع الأول منه معرفة سنن رسول الله ﷺ، يتفرد بها أهل مدينة واحدة عن الصحابي». وساق عدداً من الأمثلة على هذا النوع، ثم قال: «والنوع الثاني. . .» وساق عدداً من الأمثلة أيضاً، ثم ذكر النوع الثالث وأتبعه بفيض من الأمثلة[٣].

ومن الثاني قوله في النوع الرابع والعشرين: «هذا النوع منه معرفة الغريب من الحديث، وليس هذا العلم ضد الأول[٤]، فانه يشتمل على أنواع شتى لا بد من شرحها في هذا الموضع». ثم قال: «فنوع منه غرائب الصحيح». ثم أتى بأمثلة ثم قال: «والنوع الثاني من غريب الحديث غرائب الشيوخ». ثم أتبعه بأمثلة ثم قال: «والنوع الثالث من غريب الحديث غرائب المتون». وأتبعة بأمثلة، وختم البحث بقوله: «فهذه الأنواع التي ذكرتها، مثال لألوف من الحديث، يجري على مثالها وسننها»[٥].

وعادته الإكثار من الأمثلة، فنادراً ما يأتي على المسألة الواحدة بمثال واحد،

---

(١) المصدر السابق: ص ٢٢. (٢) المصدر السابق: ص ١٤٩.

(٣) المصدر السابق: ص ٩٦- ١٠٢. وتنظر التقسيمات في الأنواع: ٢٦ و٢٧ و٤٦، وغيرها.

(٤) أي المشهور الذي هو النوع الثالث والعشرون من الكتاب.

(٥) المصدر السابق: ص ٩٦.

وإنما يأتي بعدد من الأمثلة لكل مسألة، وغايته في هذا زيادة الإيضاح وكثرة الفائدة.

وطريقته العامة في تصنيف هذا الكتاب، أنه يسوق ما يريده بالسند إلى قائله على طريقة المحدثين، وأحياناً يلخص تلك الأقوال، ويضعها بشكل تعريف أو تقسيم أو قاعدة.

وبعض أنواع علوم الحديث التي ذكرها ليس فيها إلا سرد أسماء، وذلك كالنوع التاسع والأربعين. فقد قال فيه: «هذا النوع من هذه العلوم معرفة الأئمة الثقات المشهورين، من التابعين وأتباعهم ممن يجمع حديثهم للحفظ والمذاكرة، والتبرك بهم وبذكرهم من الشرق إلى الغرب، ثم قال: «فمنهم من أهل المدينة . . »». وسرد عدداً ضخمًا من أسماء الرواة ثم قال: ومن أهل مكة، وذكر أسماء مجموعة أخرى، ثم قال: ومن أهل مصر، وهكذا إلى آخر هذا النوع.

وكذلك فعل في النوع الحادي والخمسين، فإنه ذكر فيه أسماء جماعة من الصحابة والتابعين، فمن بعدهم، لم يُرْوَ عنهم- أي من طريقهم- حديث صحيح- لفساد الطريق إليهم- ولم يسقطوا، وَعدَّدَ أسماءهم فقط.

وسيأتي الكلام على الكتاب من حيث وجوه الإجادة أو التقصير فيه، أثناء الموازنة بينه وبين كتب الخطيب، إن شاء الله تعالى.

ج - الكفاية في علم الرواية

١- مؤلفه:

الحافظ أبو بكر أحمد بن علي بن ثابت الخطيب البغدادي، وهو مع آثاره العلمية، موضوع الرسالة، وقد مرت ترجمته تفصيلاً، فأغنى ذلك عن إعادتها هنا.

٢- أشهر من ذكره من المصنفين:

لقد ذكر اسم هذا الكتاب، كل من ترجم للخطيب، لشهرة هذا الكتاب، كما ذكره غيرهم فمنهم:

أ - **الذهبي**: في التذكرة.

ب- **وابن الجوزي**: في المنتظم.

جـ - **وياقوت**: في معجم الأدباء.

د - **وابن كثير**: في البداية.

هـ - **والقَلْقَشَنْدي**: في صبح الأعشى: ج ١ - ص ٤٧١.

و - **والمالكي**: في فهرسته. وقال: إنه في ثلاثة عشر جزءاً.

ز - **وشهبة**.

ح - **والكتاني**: في الرسالة المستطرفة: ص١٤٣ وقال: إنه غاية في بابه. وص: ١٠٤.

ط - **وحاجي خليفة**: في كشف الظنون.

٣- وجوده:

توجد من هذا الكتاب نسخ كثيرة لأهميته، وكثرة تداوله بين العلماء من هذه النسخ نسختان طبع الكتاب عنهما، وذكر وصفهما في آخر النسخة المطبوعة. النسخة الأولى، توجد في المكتبة الآصفية في حيدر آباد الدكن في الهند، والثانية في مكتبات استنبول، ولم يذكر الناشر أرقام النسختين في تلك المكتبات، ومنه نسخة ثالثة في ألمانيا، ذكرت في فهرس مخطوطات مكتبات ألمانيا، في القسم الثالث المخصص

لكتب الحديث وعلومه ص٤. وهذا الفهرس كُتب بعضه باللغة العربية وبعضه باللغة الألمانية في وصف كل كتاب. ورقم الكتاب العام في الفهرس: (1034) - (١٠٣٤). أربعة وثلاثون وألف.

٤- طبعاته:

وقد طبع الكتاب لأول مرة في الهند، تحت إدارة جمعية دائرة المعارف العثمانية بحيدر آباد الدكن، سنة ١٣٥٧هـ وأشرف على التصحيح مجموعة من العلماء والطبعة لا بأس بها وبتصحيحها، وإن كانت بحاجة إلى عناية أكثر وإخراج أحسن، كما أن الكتاب لم يقدم له المصححون، ولا الناشرون، -على كثرتهم-، بمقدمة يصفون فيها الكتاب ويعرفون به القارئين، وهو قصور منهم ما أدري ما هو سببه؟.

وتقع النسخة المطبوعة -فيما عدا الفهرس وترجمة المصنف- في (٤٤٠) صفحة من القطع المتوسط، في كل صفحة (٢٤) سطراً بحرف مطبعي صغير.

٥- وصف الكتاب وطريقة تصنيفه:

يتألف الكتاب من مقدمة، وأبواب كثيرة، منها ما صرح المصنف فسماها «باباً»، ومنها ما ذكرها باسم آخر، كقوله مثلاً: «معرفة الخبر المتصل الموجب للقبول والعمل» فأما ما صرح بتسميتها «باباً»، فهي مائة وأربعون باباً، وأما ما لم يصرح بتسميتها «باباً»، فهي تسعة وعشرون، وإيراد أبواب الكتاب كما ذكرها الخطيب يطول، بحيث يستغرق حوالي عشر صفحات وبما أن بعضها بل كثيراً منها يعتبر جزءاً من الباب الذي قبله، لذا، فإنني سألخص هذه الأبواب في أبحاث رئيسية، تندرج تحتها تلك الأبواب هنا، وقد ذكر المصنف قسماً منها ملخصاً في المقدمة، وترك الباقي. وأنا أسوق نص هذا القسم الذي ذكره في آخر المقدمة، وهو:

«وأنا أذكر بمشيئة الله تعالى وتوفيقه في هذا الكتاب، ما بطالب الحديث حاجة إلى معرفته، وبالمتفقه فاقة إلى حفظه ودراسته، من بيان أصول علم الحديث وشرائطه، وأشرح من مذاهب سلف الرواة والنقلة في ذلك، ما يكثر نفعه، وتعم فائدته، ويستدل به على فضل المحدثين، واجتهادهم في حفظ الدين، ونفيهم تحريف الغالين، وانتحال المبطلين، ببيان الأصول من الجرح والتعديل، والتصحيح

والتعليل، وأقوال الحفاظ في مراعاة الألفاظ ، وحكم التدليس، والاحتجاج بالمراسيل، والنقل عن أهل الغفلة، ومن لا يضبط الرواية، وذكر من يرغب عن السماع منه لسوء مذهبه، والعرض على الرواي، والفرق بين قول: حدثنا، وأخبرنا، وأنبأنا، وجواز إصلاح اللحن والخطأ في الحديث، ووجوب العمل بأخبار الآحاد، والحجة على من أنكر ذلك، وحكم الرواية على الشك، وغلبة الظن، واختلاف الروايات بتغاير العبارات، ومتى يصح سماع الصغير، وما جاء في المناولة، وشرائط صحة الإجازة والمكاتبة، وغير ذلك، مما يقف عليه من تأمله ونظر فيه، إذا انتهى إليه، وبالله أستعين، وهو حسبي ونعم الوكيل»[1].

فقد ذكر ثمانية عشر باباً من أمهات الأبواب، وأنا أذكر أصول الأبحاث الباقية، التي اشتمل عليها الكتاب وهي : -١- المساواة بين حكم الله وحكم رسوله في وجوب العمل -٢- تخصيص السنة لعموم محكم الكتاب ٣- عدم إفادة خبر الآحاد، القطع -٤- وصف من يحتج بحديثه وشروط الراوي عامة -٥- عدالة الصحابة وكيف تثبت الصحبة -٦- أحكام تتعلق بالسماع وما يجب على السامع -٧- العدالة وأحكامها -٨- المجهول وأحكامه -٩- من حدث ونسي -١٠- المختلط وأحكامه -١١- كراهة أخذ الأجر على التحديث -١٢- الرواية باللفظ -١٣- الرواية بالمعنى وشروطها -١٤- ضابط الصدر وضابط الكتاب -١٥- المقابلة والتصحيح والضبط -١٦- طرق التحمل عامة، وصيغ الأداء -١٧- المتفق والمفترق -١٨- أصح الأسانيد-١٩-المُعَنْعَن-٢٠-المرفوع حقيقةوحكمًا-٢١-زيادةالثقات وحكمها -٢٢- عدم الاحتجاج بالضعيف والمنكر-٢٣- ما يقبل فيه خبر الواحد ومالا يقبل -٢٤- تعارض الأخبار وكيفية الترجيح -٢٥- الأخبار وتقسيمها إلى متواتر وآحاد -٢٦- المسند -٢٧- المعضل -٢٨- الموقوف -٢٩- المنقطع -٣٠- الخبر المتصل الموجب للقبول والعمل (الصحيح) -٣١- المبهم.

هذا مجمل الأبحاث التي اشتمل عليها كتاب الكفاية، هناك أبحاث فرعية

---

(١) مقدمة الكفاية المطبوعة: ص ٧ـ ٨.

تندرج تحتها. أما المقدمة: فإنها في هذا الكتاب حافلة وغاصة بغرر الفوائد، كما أنها تشتمل على ذكر السبب الداعي لتصنيف هذا الكتاب، وهو جهل نقلة الحديث بعلم أصول الرواية، وبيان ذلك بالتفصيل، وأن ذلك أوصلهم إلى نتيجة سيئة، وهو كتب الحديث عن كل راوٍ بدون البحث عن حاله، وعدم التمييز بين الصحيح والسقيم، وترك التفقه في معانيه، حتى تجرأ أهل الرأي على الطعن في أئمة الحديث وجهابذته، وظنوا أن كل أهل الحديث أغمار، وحملة أسفار.

كما تحتوي على الرد على أهل الرأي الذين أعيتهم الآثار أن يحفظوها، فركنوا إلى الدعة والراحة، مع أن صحاح الأحاديث والأخبار، هي ملجأ المسلمين في كل حال، وأسوق هنا جزءاً من هذه المقدمة، ليرى الواقف عليها بلاغة الخطيب ورصانة حججه، وحسن عرضه لما يريد أن يعرضه، قال الخطيب: بعد أن حمد الله وأثنى عليه بما هو أهله وأطال، ثم أتبع ذلك بالصلاة والسلام والثناء اللائق بمقام سيد المرسلين، ثم ذكر أن الله أنقذ الخلق من ثائرة الجهل، بالكتاب الناطق، والوحي الصادق المنزلين على سيد الورى، ثم أوجب النجاة من النار لمن أطاعه، ثم بين أن طاعته في طاعة رسوله، وطاعة رسوله في اتباع سنته:

«ولما كان ثابت السنن والآثار، وصحاح الأحاديث المنقولة والأخبار، ملجأ المسلمين في الأحوال، ومركز المؤمنين في الأعمال، إذ لا قوام للإسلام إلا باستعمالها، ولا ثبات للإيمان إلا بانتحالها، وجب الاجتهاد في علم أصولها، ولزم الحث على ما عاد بعمارة سبيلها. وقد استفرغت طائفة من أهل زماننا وسعها في كتب الأحاديث والمثابرة على جمعها، من غير أن يسلكوا مسلك المتقدمين، وينظروا نظر السلف الماضين في حال الراوي والمروي، وتمييز سبيل المرذول والمَرْضِيّ، واستنباط ما في السنن من الأحكام، وإثارة المستودع فيها من الفقه بالحلال والحرام، بل قنعوا من الحديث باسمه، واقتصروا على كتبه في الصحف ورسمه، فهم أغمار وحملة أسفار...»[1] إلى أن قال فيهم: «يحملون عمن لا تثبت عدالته، ويأخذون ممن لا تجوز أمانته، ويروون عمن لا يعرفون صحة حديثه، ولا يتقن ثبوت

---

(١) المقدمة: ص ٣.

مسموعه، ويحتجون بمن لا يحسن قراءة صحيفة، ولا يقوم بشيء من شروط الرواية، ولا يفرق بين السماع والإجازة، ولا يميز بين المسند والمرسل، والمقطوع والمتصل، ولا يحفظ اسم شيخه الذي حدثه، حتى يستثبته من غيره، ويكتبون عن الفاسق في فعله، والمذموم في مذهبه، وعن المبتدع في دينه، المقطوع على فساد اعتقاده، ويرون ذلك جائزاً، والعمل بروايته واجباً، إذا كان السماع ثابتاً، والإسناد متقدماً عالياً. فجر هذا الفعل منهم الوقيعة في سلف العلماء، وسهل طريق الطعن عليهم لأهل البدع والأهواء، حتى ذم الحديثَ وأهلَه بعضُ من ارتسم بالفتوى في الدين، ورأى عند إعجابه بنفسه أنه أحد الأئمة المجتهدين، بصدوفه عن الآثار إلى الرأي المرذول، وتحكمه في الدين برأيه المعلول، وذلك منه غاية الجهل، ونهاية التقصير عن مرتبة الفضل، ينتسب إلى قوم تهيبوا كد الطلب، ومعاناة ما فيه من المشقة والنصب، وأعيتهم الأحاديث أن يحفظوها، واختلفت عليهم الأسانيد فلم يضبطوها، فجانبوا ما استثقلوا، وعادوا ما جهلوا، وآثروا الدعة، واستلذوا الراحة، ثم تصدروا في المجالس قبل الحين الذي يستحقونه، وأخذوا أنفسهم بالطعن على العلم الذي لا يحسنونه..»[1] إلى آخر ما ذكر من عيوب أهل الرأي، وجهلهم، وجرأتهم في الطعن على أهل الحديث بدون تمييز، ثم قال إن مثل هؤلاء- الذين يدّعون أنهم فقهاء، مع طعنهم في أصحاب الحديث- كمثل من تقدم ذكرهم ممن انتسب إلى الحديث، ولم يعلق به منه غير سماعه وكتبه، دون نظره في أنواع علمه.

ثم بين أن المحققين فيه، المتخصصين به، هم الأئمة العلماء، والسادة الفُهَماء، الذين حفظوا على الأمة دينها، ونقلوا أخبار نبيها، فلولا عنايتهم بضبط السنن وجمعها، والنظر في طرقها، لبطلت الشريعة، وتعطلت أحكامها، فمن عرف ذلك، عرف فضل أصحاب الحديث ولم يتجرأ على طعنهم.

ثم ذكر ما يجب على صاحب الحديث من بذل مجهوده في جمعها، والتفقه بها، والتأدب بأدبها، ويترك تتبع ما يقل نفعه، وتبعد فائدته من طلب الشواذ والموضوعات.

---

(١) المقدمة: ص ٣- ٤.

ثم أورد آثاراً مفادها، أن القليل من الحديث مع الفهم والعمل، خير من الكثير مع الجهل وعدم العمل.

وختم المقدمة بذكر بعض ما اشتمل عليه الكتاب من الأبحاث والأبواب، وقد سقت هذا الجزء بنصه قريباً.

أما أبواب الكتاب:

فقد استهلها ببابين، هما إلى أصول الفقه، أقرب منهما إلى أصول الحديث، فالأول منهما: «باب ما جاء في التسوية بين حكم كتاب الله تعالى وحكم سنة رسول الله ﷺ في وجوب العمل ولزوم التكليف». وأورد في هذا الباب حديث «ألا إني أوتيت الكتاب ومثله معه»، من طرق متعددة كثيرة، كما ساق حديث الواشمة والمستوشمة لابن مسعود، وقوله للمرأة في آخره: «أماقرأتِ :وما آتاكم الرسول فخذوه وما نهاكم عنه فانتهوا». كما ساق حديث: «إن جبريل كان ينزل على رسول الله ﷺ بالسنة، كما ينزل عليه بالقرآن، يعلمه إياها كما يعلمه القرآن».

هذا، ولم يتكلم الخطيب في هذا الباب، ولا بكلمة واحدة، لا أصالةً ولا تعليقاً، وإنما بدأ الباب، بقوله: «أخبرنا». وانتهى بقوله: «أخبرنا». يسوق الأحاديث والآثار بالسند، وكأن العنوان وحده هو النتيجة المسبقة، وهذه الأخبار شواهد وأدلة عليها[1].

والباب الثاني هو: «باب تخصيص السنن لعموم محكم القرآن، وذكر الحاجة في المجمل إلى التفسير والبيان». وأورد فيه عدداً من الأمثلة على ما ذكر في العنوان، منها قوله: «وقال الله تعالى في المرأة، يطلقها زوجها ثلاثاً، فلا تحل له من بعد حتى تنكح زوجاً غيره، واحتمل ذلك أن يكون المراد به عقد النكاح وحده، واحتمل أن يكون المراد به العقد والإصابة معاً. فبينت السنة أن المراد به الإصابة بعد العقد». ثم ساق الخطيب حديث رفاعة القرظي، وقول الرسول ﷺ لزوجته المطلقة ثلاثاً، التي تزوجت بعبد الرحمن بن الزبير: «حتى يذوق عُسَيْلَتَكِ وتذوقي عُسَيْلته».

(١) يراجع هذا الباب في الكفاية: ص ٨- ١٢.

وبعد سرد الأمثلة والكلام عليها، ساق آثاراً عن بعض الصحابة، فمن بعدهم، تدل على أنه لا بد من الحديث لفهم كثير من مجمل القرآن، من هذه الآثار، ما جاء عن عمران بن حصين رضي الله تعالى عنه، أنه قال لرجل قال له: (لا تحدثنا إلا بالقرآن): من أين تعلم أن صلاة الظهر أربع، وصلاة المغرب كذا، واليد من أين تقطع؟. ثم قال: «اتبعوا حديثنا ما حدثناكم، وإلا والله ضللتم»[1]. وكأنه أراد من ذكر هذين البابين، أن السنة ضرورية لفهم القرآن، فلا بد من العناية بها، ومعرفة أصول روايتها، لتمييز صحيحها من سقيمها.

وبعد هذين البابين، بدأ بصلب موضوع الكتاب، وهو: «معرفة أصول علم الرواية». فأورد «باب الكلام في الأخبار وتقسيمها» وأعقبه بـ«باب الرد على من قال يجب القطع على خبر الواحد». وهكذا إلى آخر الكتاب.

وسأتكلم عن باب واحد من أبواب الكتاب تفصيلاً، لنرى طريقة عرضه للباب كنموذج، ثم أتكلم عن منهج المصنف في الكتاب عامة، من خلال دراسة تلك الأبواب، واستخلاص النقاط البارزة، التي اعتمد عليها في عرضه لأكثر الأبواب.

وهذا الباب الذي سأتكلم عليه، هو «باب الكلام في التدليس وأحكامه».

ولدى التدقيق في هذا الباب، ظهر لي أن مخطط البحث يتألف من النقاط التالية:

١ـ حكم التدليس.

٢ـ أقسامه.

٣ـ تعريف كل قسم.

٤ـ الأسباب المقتضية ذمَّ المدلس وتوهينه.

٥ـ ذكر بعض أخبار المدلسين.

٦ـ حكم رواية المدلِّس.

---

(١) يراجع هذا الباب في الكفاية: ص ١٢ـ ١٦.

لقد بدأ الخطيب بحكم التدليس، واستشهد بأقوال عدد من أئمة هذا الشأن فقال:

«التدليس للحديث مكروه عند أكثر أهل العلم، وقد عظم بعضُهم الشأن في ذمه، وتبجح بعضهم بالبراءة منه. فمما حفظنا عمن كان يكرهه ويذمه، ما أخبرنا علي بن محمد بن عبد الله بن بشران المعدل، قال: أنا علي بن محمد بن أحمد المصري، قال: ثنا عمر بن عبد العزيز بن مقلاص، قال: سمعت أبي يقول: سمعت الشافعي يقول: قال شعبة بن الحجاج: «التدليس أخو الكذب»[1]. ثم نقل بالسند أقوالاً أخرى لشعبة في ذم التدليس والتنفير منه. كما نقل عن جرير بن حازم، وحماد بن زيد، وابن المبارك، وغيرهم، أقوالاً في ذم التدليس.

وبعد نقل تلك الأقوال في ذم التدليس، انتقل إلى ذكر أقسام التدليس، وجعل التدليس على ضربين: تدليس الإسناد، وتدليس الشيوخ. إلا أنه لم يصرح بهذه التسمية للقسمين، وإنما ذكر حقيقة كل منهما، فقال: «والتدليس على ضربين، قد أفردنا في ذكر كل واحد منهما بشرحه وبيانه كتاباً[2]، إلا أنا نورد في هذا الكتاب شيئاً منه، إذ قد كان مقتضياً له. الضرب الأول، تدليس الحديث الذي لم يسمعه الراوي، ممن دلسه عنه بروايته إياه على وجه يوهم أنه سمعه منه، ويعدل عن البيان بذلك، ولو بين أنه لم يسمعه من الشيخ الذي دلسه عنه، فكشف ذلك، لصار ببيانه مُرْسِلاً للحديث غير مدلس فيه، لأن الإرسال للحديث ليس بإيهام من المرسِل كونه سامعاً ممن لم يسمع منه، وملاقياً لمن لم يلقه. إلا أن التدليس الذي ذكرناه، متضمن للإرسال لا محالة، من حيث كان المدلس ممسكاً عن ذكر من بَيْنه وبين من دلس عنه. وإنما يفارق حاله حال المرسل بإيهامه السماع ممن لم يسمع منه فقط، وهو الموهن لأمره، فوجب كون هذا التدليس متضمناً للإرسال، والإرسال لا يتضمن التدليس، لأنه لا يقتضي إيهام السماع ممن لم يسمع منه، ولهذا المعنى، لم يذم العلماء من أرسل

---

(١) الكفاية: ص ٣٥٥.

(٢) لم أعثر على نسخة مخطوطة من الكتابيين، وقد ذكرهما العلماء في كتبهم.

الحديث، وذموا من دلسه»[1].

وبعد ذكر ما تقدم، لم يذكر الضرب الثاني من التدليس، وإنما أرجأه إلى آخر البحث، لكنه ذكر الأسباب المقتضية ذم وتوهين المدلس، واعتبرها ثلاثة فقال: «والتدليس يشتمل على ثلاثة أحوال، تقتضي ذم المدلس وتوهينه، فأحدها: ما ذكرناه من إيهامه السماع ممن لم يسمع منه، وذلك مقارب الإخبار بالسماع ممن لم يسمع منه. والثانية: عدوله عن الكشف إلى الاحتمال، وذلك خلاف موجب الورع والأمانة. والثالثة: أن المدلس، إنما لم يبين من بَيْنَه وبين من روى عنه، لعلمه بأنه لو ذكره، لم يكن مَرْضِيّاً مقبولاً عند أهل النقل، فلذلك عدل عن ذكره، وفيه أيضاً، أنه إنما لا يذكر من بينه وبين من دلس عنه، طلباً لتوهيم علو الإسناد، والأنفة من الرواية عمن حدثه، وذلك خلاف موجب العدالة، ومقتضى الديانة من التواضع في طلب العلم، وترك الحمية في الإخبار بأخذ العلم عمن أخذه. والمرسِل المبين بريء من جميع ذلك»[2].

ثم قال: «ذكر شيء من أخبار المدلسين». وشرع يسرد بالسند كثيراً من أخبارهم وقصصهم، المتعلقة بالتدليس، وهذا خبر من أخبارهم: «أخبرنا محمد بن يوسف القطان النيسابوري، قال: أنا محمد بن عبد الله الحافظ، قال: ثنا أبو الطيب محمد بن أحمد الكرابيسي، قال: ثنا إبراهيم بن محمد المروزي، قال: ثنا علي بن خَشْرَم، قال: كنا عند سفيان بن عيينة في مجلسه فقال: الزهري فقيل له: حدثكم الزهري؟ فسكت ثم قال: الزهري، فقيل له، سمعته من الزهري؟ فقال: لا، لم أسمعه من الزهري، ولا ممن سمعه من الزهري، حدثني عبد الرزاق، عن معمر عن الزهري»[3].

وفي آخر أخبار المدلسين، ساق خبراً إلى يزيد بن هارون أنه قال: «قدمت الكوفة، فما رأيت بها أحداً إلا وهو يدلس، إلا مِسْعَر بن كِدَام، وشَريكاً». ثم قال الخطيب: «وأخبار المدلسين تتسع، وقد ذكرت أسماءهم، وسقت كثيراً من رواياتهم

---

(١) المصدر السابق: ص ٣٥٧ـ ٣٥٨.

(٢) المصدر السابق: ص ٣٥٨.

(٣) المصدر السابق ص ٣٥٩ .

المدلسة في كتاب (التبيين لأسماء المدلسين)[١]، فغنيت عن إعادتها في هذا الموضع»[٢].

ثم انتقل إلى حكم رواية المدلس، وهل يعتبر التدليس جرحاً وناقضاً لعدالته؟ ونقل أربعة أقوال للعلماء في ذلك، وهذه الأقوال هي:

قال الخطيب: «وقال فريق من الفقهاء، وأصحاب الحديث، إن خبر المدلس غير مقبول، لأجل ما قدمنا ذكره، من أن التدليس يتضمن الإيهام لما لا أصل له، وترك تسمية من لعله غير مرضي ولا ثقة، وطلب توهم علو الإسناد، وإن لم يكن الأمر كذلك.

وقال خلق كثير من أهل العلم: خبر المدلس مقبول لأنهم لم يجعلوه بمثابة الكذاب، ولم يروا التدليس ناقضاً لعدالته، وذهب إلى ذلك جمهور من قبِل المراسيل والأحاديث، وزعموا أن نهاية أمره، أن يكون التدليس بمعنى الإرسال.

وقال بعض أهل العلم: إذا دلس المحدث عمن لم يسمع منه ولم يلقه، وكان ذلك الغالب على حديثه، لم تقبل رواياته، وأما إذا كان تدليسه عمن قد لقيه وسمع منه، فيدلس عنه رواية ما لم يسمعه منه، فذلك مقبول، بشرط أن يكون الذي يدلس عنه ثقة.

وقال آخرون: خبر المدلس لا يقبل، إلا أن يورده على وجه مبين غير محتمل للإيهام، فإن أورده على ذلك قُبل، وهذا هو الصحيح عندنا، وسنذكر كيفية اللفظ الذي يزيل عنه الإيهام فيما بعد، إن شاء الله تعالى»[٣] ثم سرد أقوالاً لبعض أئمة الحديث فيمن يقبل خبره من المدلسين، ومن لا يقبل، وملخصها أن المدلس، إذا

---

(١) لم أعثر على هذا الكتاب، وقد ذكره العلماء في كتبهم.

(٢) المصدر السابق: ص ٣٦١.

(٣) المصدر السابق: ص ٣٦١. وقد ذكر اللفظ الذي يزيل الإيهام عن رواية المدلس في أواخر ص ٣٦٢ فقال: «قلت: اللفظ الذي يرتفع به الإيهام، ويزول به الإشكال في رواية المدلس، أن يقول: سمعت فلاناً يقول ويحدث ويخبر، أو قال لي فلان، أو ذكر لي أو حدثني وأخبرني من لفظه، أو حدث وأنا أسمع، أو قرىء عليه وأنا حاضر، وما يجري مجرى هذه الألفاظ، مما لا يحتمل غير السماع وما كان بسبيله.

كان لا يدلس إلا عن ثقة، كسفيان بن عيينة، فيقبل تدليسه، وإن كان يدلس عن الضعفاء، كالأعمش، فلا يقبل تدليسه. ثم أورد إشكالين: أولهما وجوب عدم قبول رواية المدلس، إذا قال أخبرني فلان، لأن ذلك يستعمل في السماع وفي غيره. وثانيهما: لم يُحْمَلُ جميع حديث المدلس على أنه تدليس، إذا عرف تدليسه في بعض حديثه؟ ثم أجاب عن هذين الإشكالين.

ثم ذكر تدليس التسوية، وإن لم يصرح بهذه التسمية فقال: «وربما لم يسقط المدلس اسم شيخه الذي حدثه، لكنه يسقط ممن بعده في الإسناد، رجلاً يكون ضعيفاً في الرواية، أو صغير السن، ويُحَسِّنُ الحديث بذلك، وكان سلمان الأعمش وسفيان الثوري وبقيـة بن الوليد يفعلون مثل هذا»[(١)] ثم ساق مجموعة من الأخبار في تدليس التسوية.

وانتهى بذكر تدليس الشيوخ بقوله: «وأما الضرب الثاني من التدليس، فهو أن يروي المحدث عن شيخ سمع منه حديثاً، فَغَيَّرَ اسمه أو كنيته أو نَسَبَهُ أو حالَه، المشهور من أمره لئلا يُعْرَف. والعلة في فعله ذلك كون شيخه غير ثقة في اعتقاده أو في أمانته، أو يكون متأخر الوفاة، قد شارك الراوي عنه جماعةٌ دونه في السماع منه، أو يكون أصغر من الراوي عنه سناً، أو تكون أحاديثه التي عنده عنه كثيرة، فلا يحب تكرار الرواية عنه، فيغير حاله لبعض هذه الأمور» ثم قال: «وأنا أسوق من أخبار من كان يفعل ذلك، بعض ما تيسر إن شاء الله تعالى»[(٢)].

ثم ساق كثيراً من أخبار من كان يفعل ذلك، وفَصَّل الأمر في ذلك تفصيلاً وأطال، ثم قال: «واستيفاء ما ورد في هذا المعنى يطول، فمن أحب الوقوف عليه بكماله فلينظر في كتابنا الذي قدمنا ذكره»[(٣)].

أما منهج المصنف في الكتاب عامة، فإنه يكثر من تقسيم البحث إلى عناوين كثيرة، كما أنه يطيل صيغة العنوان، فإما أن يفهم القارىء نتيجة البحث من هذا

---

(١) المصدر السابق: ص ٣٦٤.

(٢) المصدر السابق: ص ٣٦٦.

(٣) ص ٣٧٠ وهو كتاب (الموضح) وقد تقدم ذكره في ص ٣٦٨ من الكفاية.

العنوان، إن كان الموضوع ليس فيه خلاف معتبر، وإما أن يأتي به على صيغة الاستفهام، إن كان في البحث خلاف ذو بال. فمن الأول قوله: «باب في حمل الكلمة والاسم على الخطأ والتصحيف عن الراوي، أن الواجب روايتهما على ما حملا عنه ثم يبين صوابهما»[1]. ومن الثاني قوله: «باب ما جاء في الذمي أو المشرك يسمع الحديث هل يعتد بروايته إياه بعد إسلامه إذا كان ضابطاً له»[2]. وكأني بالخطيب يشبه في صنيعه هذا صنيع الإمام البخاري في عناوين الصحيح، فقد كان رحمه الله كثيراً ما يطيل العنوان. كما كان يقصر الأبواب. ويستطيع القارىء أن يفهم نتيجة ما في الباب من العنوان، إذا كان نبيهاً.

وبعد ذكر العنوان، غالباً ما يبدأ بسرد الأحاديث، أو أقوال العلماء من الصحابة، فمن بعدهم، بالسند الكامل منه إلى أصحاب تلك الأقوال، يسردها كشواهد ودلائل على موضوع الباب ويكثر من سرد تلك الأخبار، ولا يكتفي بشاهد واحد على المسألة الواحدة، بل يستنفد وسعه في البحث عن كل دليل، يدعم المسألة التي هو بصددها، ويسوقه بجانب غيره، حتى يقتنع القارىء من صحة المسألة وقوة دليلها».

وإيراد الأقوال في كل مسألة من مسائل الكتاب- على كثرتها- بالسند إلى قائلها، ليس بالأمر الميسور، ولا ينقاد لكل مصنف، وهو دليل ساطع على تمكن الخطيب في هذا الفن، وأنه جالَسَ العلماء المشهورين الماهرين به، وأخذ عنهم كل مسألة من مسائله مسندة إلى أصحابها، كما أخذ عنهم الأحاديث تماماً. فليس الخطيب دَعِيّاً في هذا الفن، ولا جامعاً للأقوال من بطون الصحف والكتب بطريق الوجادة، أو سارقاً للمصنفات المتقدمة وكاتباً عليها اسمه، فهذا سنده في كل قول أو دليل، وفي كل جزئية صغيرة أو كبيرة.

هذا ولا يفهمن مما تقدم، أن كل عمل الخطيب في الكتاب، بعد ذكر

---

(١) الكفاية: ص ٢٤٥

(٢) المصدر السابق: ص ٧٦ .

العنوان، ليس إلا إيراد الأقوال الكثيرة بأسانيدها، كلا، فإنه كثيراً ما يعطي القارىء ملخص ما تدل عليه تلك الأقوال، إما قبل ذكرها، أو بعد الانتهاء من سردها، وبحث التدليس الذي مر ملخصه، دليل واضح على ذلك، فقوله في أوله: «التدليس مكروه عند أكثر أهل العلم. . . الخ»

إنما هو ملخص لمجموعة من الأقوال، ساقها بعد قوله هذا، بلغت حوالي صفحتين من الكتاب، فلخصها بسطرين أولاً، ثم ساقها كدليل لما قدم، وربما ساق الأخبار، أولاً، ثم عقب عليها بذكر ما استخلصه واستنتجه منها، وذلك كقوله في آخر: «باب ذكر بعض الدلائل على صحة العمل بخبر الواحد ووجوبه». بعد أن ساق الأخبار وأقوال العلماء الدالة على ذلك قال: «وعلى العمل بخبر الواحد كان كافة التابعين، ومن بعدهم من الفقهاء الخالفين في سائر أمصار المسلمين، إلى وقتنا هذا، ولم يبلغنا عن واحد منهم إنكار لذلك، ولا اعتراض عليه، فثبت أن من دين جميعهم وجوبه، إذ لو كان فيهم من كان لا يرى العمل به، لنقل إلينا الخبر عنه بمذهبه فيه، والله أعلم»[1].

وأحياناً يعطينا حكمًا يعود إلى اجتهاده، وقياسه، كقوله في: «باب ما جاء في الذمي أو المشرك، يسمع الحديث، هل يعتد بروايته إياه بعد إسلامه، إذا كان ضابطاً له؟». بعد أن ساق الخبر عن عثمان بن عفان رضي الله عنه، في جواز شهادة النصراني بعد إسلامه، ولو كان أثناء تحمل الشهادة نصرانياً. قلت: «وإذا كان هذا جائزاً في الشهادة، فهو في الرواية أولى، لأن الرواية أوسع في الحكم من الشهادة، مع أنه قد ثبتت روايات كثيرة لغير واحد من الصحابة، كانوا حفظوها قبل إسلامهم، وأدوها بعده»[2].

وأحياناً أخرى لا يسوق في الباب أي خبر، وإنما يجعله كلاماً له، وذلك، «كباب الكلام في الأخبار وتقسيمها»، و«باب الرد على من قال يجب القطع على خبر الواحد»، لأن طبيعة هذه الأبواب تقتضي المحاكمة العقلية، والنقاش الفكري.

---

(١) الكفاية: ص ٣١

(٢) الكفاية: ٧٦

كما يتبنى بعض الآراء التي يسوقها ويرجحها على غيرها، كقوله في باب التدليس، بعد سرد أقوال العلماء في قبول رواية المدلس، أو عدم قبولها: «وقال آخرون: خبر المدلس لا يقبل، إلا أن يورده على وجه مبين، غير محتمل للإيهام، فإن أورده على ذلك قبل». ثم قال: «وهذا هو الصحيح عندنا»[1]. وقوله بعد أن عرض أقوال العلماء في حكم المرسل، هل هو حجة أو غير حجة، «والذي نختاره من هذه الجملة، سقوط فرض العمل بالمراسيل، وأن المرسل غير مقبول: والذي يدل على ذلك، أن إرسال الحديث يؤدي إلى الجهل بعين راويه، ويستحيل العلم بعدالته مع الجهل بعينه، وقد قدمنا من قبل أنه لا يجوز قبول الخبر، إلا ممن عرفت عدالته»[2]

ولا يكتفي في كثير من المسائل المهمة، بترجيح قول من الأقوال، والاستدلال عليه، بل يزيد في الأمر، فيورد قول المخالف بصورة إشكال، ويشمّر عن ساعده للرد عليه رداً محكمًا وطويلاً حتى ما يبقى له حجة، وحتى يطمئن أن القارىء قد استقر في ذهنه صحة ما يقول، وذلك كما فعل في مسألة الاحتجاج بالمرسل، فإنه بعد عرض الرأي الذي رجحه، واستدل لصحته، أعقبه باعتراضات المخالف بقوله: «فإن قيل...» وأتبعه بقول: «قلنا هذا باطل من وجوه...» وساق تلك الوجوه،.. وكرر.. «فإن قال» وأتبعه بقوله: «قلنا»[3].

ولم يكتفِ بذلك بل عقد بعد هذا النقاش باباً مستقلاً سماه: «باب ذكر ما احتج به» من ذَهَبَ إلى قبول المراسيل وإيجاب العمل بها والرد عليه» ليكمل إيراد حجج المخالف والرد عليها[4].

وكذلك ما فعله في مسألة: «من روى حديثاً ثم نسيه، هل يجب العمل به أم لا»[5].

والحقيقة ان الكتاب متنوع الأسلوب، في بحث الأبواب والمسائل، على حسب ما يقتضيه المقام

---

(١) الكفاية: ص ٣٦١

(٢) الكفاية: ٣٨٧

(٣) ينظر النقاش في الكفاية: ص ٣٨٧- ٣٩١

(٤) ينظر هذا الباب في الكفاية: ص ٣٩١- ٣٩٧

(٥) ينظر البحث في الكفاية ص: ٣٧٩- ٣٨٤

د ـ الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع

هذا الكتاب للخطيب البغدادي، وقد مرّت ترجمته في أول الرسالة.

١ ـ أشهر من ذكره من المصنفين:

أ ـ ابن قاضي شهبة. وسماه «الجامع» فقط، وقال: إنه في خمسة عشر جزءاً.

ب ـ المالكي. وقال: إنه في خمسة عشر جزءاً.

ج ـ ابن الجوزي.

د ـ ياقوت.

هـ ـ ابن كثير.

و ـ ابن حجر: في شرح النخبة: ص ٢، وسماه: «الجامع لآداب الشيخ والسامع».

ز ـ السخاوي: في فتح المغيث ج ٢ ـ ص ٢٧٣ وسماه: «الجامع لآداب الراوي وأخلاق السامع». ووصفه بأنه كتاب حافل، وقال: إنه قرأه.

ح ـ الكتاني: في الرسالة المستطرفة ص ١٤٣. وسماه «الجامع لآداب الشيخ والسامع» وقال عنه وعن الكفاية: «وكل منهما غاية في بابه».

ط ـ الإشبيلي في فهرسته ص ١٨٢، وص ٢٦٠، وسماه في الموضعين: «الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع». وذكر السند عن شيوخه إلى المؤلف.

ثم قال عنه وعن كتب أخرى للخطيب: «هذه الكتب المسماة من تأليف الخطيب، هي من جيد الكتب، بيَّن فيها شرف هذه الصناعة، وآداب أهلها، وطرائقهم المختارة».

٢ ـ وجوده:

أ ـ توجد منه نسخة مخطوطة كاملة ـ ولله الحمد ـ في مكتبة البلدية بالإسكندرية

في عشرة أجزاء حديثية[1]، في ست وتسعين ومائة ورقة، تحت رقم: (ن ٣٧١١ ج). وخطها واضح جميل، وتوجد صورة شمسية عن هذه النسخة، في دار الكتب المصرية بالقاهرة، تحت رقم: مصطلح الحديث (٥٠٥)، صُورتْ سنة (١٩٣٥) م. وعن هذه الصورة أخذتُ صورة لي هي الآن عندي.

ب- كما توجد منه قطعة أخرى مخطوطة في المكتبة الظاهرية بدمشق في المجموع (٥٥) الرسالة (١٢) وهذه القطعة هي الجزء الرابع فقط في ست عشرة ورقة، وعليها سماعات كثيرة، أو لها سماع على المؤلف، وذلك في سنة سبع وخمسين وأربعمائة، والخط لا بأس به، وعندي صورة شمسية عن هذه القطعة، كما توجد صورة عن هذه القطعة في مكتبة الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة.

٣- وصف نسخة الإسكندرية:

كتب على الصفحة الأولى من النسخة، بخط كبير واضح وجميل ما يلي:

الجزء الأول من كتاب الجامع.

لأخلاق الراوي وآداب السامع

تصنيف الشيخ أبي بكر أحمد بن علي بن ثابت

الخطيب الحافظ البغدادي، رحمة الله عليه».

وعلى الصفحة الثانية، أول مقدمة الكتاب للمؤلف.

وليس في أول النسخة، ولا في آخرها سماعات، ولا سند للنسخة إلى مؤلفها، ولكن يوجد سماع واحد كُرِّرتْ كتابته في آخر كل جزء. وخط النسخة واضح وجميل، والصفحات مملوءة بقلم دقيق، وتشتمل الصفحة على اثنين وعشرين سطراً، والعناوين موضوعة بشكل بارز بخط أكبر من بقية الكلام، وفي سطر مستقل أو سطرين، أو مع بقية الكتاب، لكن الناسخ يترك فراغاً بينها.

والنسخة مقسمة إلى عشرة أجزاء، إلا أنه كتب في أثناء بعض الأجزاء على

---

(١) يقول يوسف العش في كتابه «الخطيب البغدادي» ص ١٢٥: «إن النسخة في عشرة مجلدات». وهذا وهم منه، إنما هي في عشرة أجزاء حديثية، إلا أن الاستاذ لم يَرها، فقد قال بعد إن قال إنها في عشرة مجلدات. «وقال لي الأستاذان راغب الطباخ وحامد عجان الحديد، إنها كاملة».

الحاشية، عبارات تشير إلى انتهاء الجزء الأول، أو الثاني مثلاً من تجزئة الأصل. ومن هذه العبارات، يتبين أن الأصل مجزأ إلى خمسة عشر جزءاً، وهو عدد أجزاء الكتاب الذي ذكره أصحاب الفهارس كالمالكي وابن شهبة كما أن الجزء الرابع الموجود في المكتبة الظاهرية- الذي سبقت الإشارة إليه- يدل على أن النسخة مجزأة إلى خمسة عشر جزءاً كتجزئة الأصل. لأن أول الجزء المذكور وافق- لدى مقابلتي له بما يوافقه من النسخة الكاملة- ما بعد الثلث الأول من الجزء الثالث، كما وافقت نهايته، نهاية الجزء الثالث.

وقد كتب على حاشية آخر الجزء الثالث من نسخة الإسكندرية العبارة الآتية:

«آخر الجزء الرابع من الأصل».

٤- وصف الكتاب، وطريقة تأليفه:

المقدمة: بدأ الخطيب كتابه بمقدمة ليست بالقصيرة، بدأها بعد البسملة بحمد الله، والصلاة والسلام على رسوله، ثم بين أنه ذكر في كتابه، «شرف أصحاب الحديث». ما يحدو ذا الهمة على تتبع آثار رسول الله ﷺ، والاجتهاد في طلبها، والاهتمام بجمعها، والانتساب إليها، ثم بين أن لكل علم طريقه، ينبغي لأهله أن يسلكوها، وآلات يجب عليهم أن يأخذوا بها ويستعملوها، ثم ذكر أنه رأى خلقاً من أهل زمانه، ينتسبون إلى الحديث، ويعدون أنفسهم من أهله، المتخصصين بسماعه ونقله، وهم أبعد الناس مما يدعون، ثم ساق أخباراً مسندة إلى قائليها، تتضمن نماذج من هؤلاء الأدعياء، ثم أتبع ذلك بسرد روايات، تتضمن مقدار ما يكون مع الرجل من الأحاديث، حتى يسمى صاحب حديث.

ثم ذكر عبارة فيها وصف لمثل هؤلاء الأدعياء كقوله: «وهم مع قلة كتبهم له، وعدم معرفتهم به، أعظم الناس كبراً، وأشد الناس تيهاً وعُجْباً». ثم ذكر أقوالاً مسندة لبعض أئمة الحديث، لدعم ما يقول.

ثم عقب على ذلك بنصيحة منه لطلبه الحديث فقال: «والواجب أن يكون طلبة الحديث أكمل الناس أدباً، وأشد الخلق تواضعاً، وأعظمهم نزاهةً وتديناً،

وأقلهم طيشاً وغضباً، لدوام قرع أسماعهم بالأخبار المشتملة على محاسن أخلاق رسول الله ﷺ وآدابه، وسيرة السلف الأخيار من أهل بيته وأصحابه ، وطرائق المحدثين، ومآثر الماضين، فيأخذوا بأجملها وأحسنها، ويصدفوا عن أرذلها وأدونها».

ثم عقب على هذا القول بسرد روايات تدعم ما يقول، وهكذا إلى آخر المقدمة[1]. وهذا جزء من المقدمة، أسوقه بنصه، ليقف عليه من أحب أن يسمع ما قاله الخطيب:

قال الخطيب بعد البسملة وحمد الله والثناء عليه والصلاة والسلام على رسوله:

«أما بعد، فقد ذكرت في كتاب «شرف أصحاب الحديث»، ما يحدو ذا الهمة على تتبع آثار رسول الله ﷺ، والاجتهاد في طلبها، والحرص على سماعها، والاهتمام بجمعها والانتساب إليها، ولكل علم طريقة ينبغي لأهله أن يسلكوها، وآلات يجب عليهم أن يأخذوها ويستعملوها. وقد رأيت خَلْقاً من أهل الزمان ينتسبون الى الحديث. ويعدون أنفسهم من أهله، المتخصصين بسماعه ونقله، وهم أبعد الناس مما يدعون ، وأقلهم معرفة بما إليه ينتسبون. يرى الواحد منهم إذا كتب عدداً قليلاً من الأجزاء ، واشتغل بالسماع برهة يسيرة من الدهر، أنه صاحب حديث على الإطلاق، ولمّا يجهد نفسه ويُتْعبُها في طِلابه. ولا لحقته مشقة الحفظ لصنوفه وأبوابه، كما ثنا أبو حازم عمر بن أحمد بن إبراهيم العبدوي الحافظ، إملاءً بنيسابور، أنا أبو محمد عبدالله بن محمد بن زياد، أنا محمد بن إسحاق الثقفي ، ثنا محمد بن سهل بن عنكر، قال: حضرت المأمون بالمصيصة، فقام إليه رجل بيده محبرة، فقال: يا أمير المؤمنين، صاحب حديث منقطع ، قال. فوقف المأمون فقال له: إيش تحفظ في باب كذا وكذا؟قال: فسكت الرجل، فقال المأمون : ثنا ابن عليه، عن فلان عن فلان، وحدثنا حجاج الأعور عن ابن جريح كذا، حتى عَدَّدَ كذا حديثاً، ثم قال: إيش تحفظ في باب كذا؟ قال: فسكت، فسرد فيه كذا حديثاً. ثم قال:

---

(١) استغرقت المقدمة ثلاث صفحات من صفحات النسخة المخطوطة.

أحدهم يطلب الحديث ثلاثة أيام، يقول: أنا صاحب حديث، أعطوه ثلاثة دراهم[1].

ثم ساق بسنده إلى محمد بن العباس النسائي قال: سألت أحمد بن حنبل، عن الرجل يكون معه مائة ألف حديث، يقال إنه صاحب حديث؟ قال: لا، قلت له: عنده مائتا ألف حديث، يقال إنه صاحب حديث؟ قال لا. قلت له: ثلاثمائة ألف حديث؟ فقال: بيده هكذا تروح يمنه ويسرة، وأومأ غسان[2] بيده كذا وكذا، يقلِّبها[3].

إلى أن قال:

«وأنا أذكر في كتابي هذا بمشيئة الله، ما بنقلة الحديث وحماله حاجة إلى معرفته واستعماله، من الأخذ بالخلائق الزكية، والسلوك للطرائق الرضية، في السماع والحمل والأداء والنقل، وسنن الحديث ورسومه، وتسمية أنواعه وعلومه، على ما ضبطه حفاظ أخلافنا، عن الأئمة من شيوخنا وأسلافنا، ليتبعوا في ذلك دليلهم، ويسلكوا بتوفيق الله سبيلهم، ونسأل الله المعونة على ما يرضى، والعصمة من اتباع الباطل والهوى[4]».

أبواب الكتاب وفصوله:

لم يذكر الخطيب في المقدمة شيئاً عن تقسيمات الكتاب وأبوابه وفصوله، وإنما شرع يذكر الأبواب والفصول عقب المقدمة مباشرة، وبدون أن يقول «الباب الأول، أو الثاني» مثلاً، وإنما ذكر عناوين الكتاب هكذا: باب كذا، باب كذا، أو عنوان يتفرع عن هذا الباب، وقد أحصيت الأبواب، فكان عددها ثلاثة وثلاثين باباً، كما أحصيت العناوين التي في داخل تلك الأبواب، والتي هي بمثابة فصول متفرعة عن تلك الأبواب، فكان عددها ثلاثة وثلاثين فصلاً ومائتين[5].

وقد رأيت إيراد أسماء الأبواب فقط هنا، لعل الواقف عليها يستوحي مضمون ما في الكتاب، ولو بشكل عام، وهذه الأبواب على ترتيبها في الكتاب كما يلي:

---

(1) الورقة الأولى، الوجه الأول.

(2) هو أحد رجال سند هذه الرواية.

(3) الورقة الأولى، الوجه الثاني.

(4) الورقة الثانية، الوجه الأول.

(5) لم يذكر الخطيب كلمة، «فصل» للعناوين المتفرعة عن الأبواب، إلا في موضعين فقط وهما، في ورقة (٢: ١٥٣) وورقة (١: ١٧٨) من المخطوطة.

٣٣- باب قطع التحديث عند كبر السن، مخافة اختلال الحفظ ونقصان الذهن. ١٩٦[١] - ١٩٦[٢]

وليس حجم الأبواب متساوياً ولا متقارباً كما رأينا من الصفحات آنفاً، فبينما نجد الباب الخامس عشر لا يتجاوز ثلاث صفحات، نجد الباب الخامس والعشرين يستغرق ستاً وأربعين صفحة.

وسأتكلم عن باب واحد من هذه الأبواب تفصيلاً، وليكن الباب الأول لقصره، وما فيه من النصيحة والتذكير للعلماء وطلبة العلم.

ومن خلال الكلام على هذا الباب، تتبين طريقة المؤلف في عرضه مضمون الأبواب في هذا الكتاب. وطريقته العامة في هذا الباب، -وفي باقي الأبواب-، أنه يأتي بالفكرة موجزة، ثم يسوق الأدلة والشواهد على دعمها، مسندة إلى رسول الله ﷺ، أو إلى أصحابها أن كانت عن غيره من الصحابة والتابعين فمن بعدهم. وبعد الانتهاء من سرد الأدلة والشواهد على تلك الفكرة، يعطف عليها إيراد فكرة ثانية، ثم يدعمها بالأدلة والشواهد، وهكذا إلى نهاية الباب، ويقسم الباب إلى أقسام أو فصول كثيرة أو قليلة حسب الحاجة.

وهذا تفصيل ما تضمنه الباب الأول من الكتاب:

قال الخطيب: «باب النية في طلب الحديث».

ثم ذكر أنه يجب على طالب الحديث أن يخلص نيته في طلبه فقال: «يجب على طالب الحديث أن يخلص نيته في طلبه، ويكون قصده بذلك وجه الله سبحانه».

ثم ساق حديثاً، - بسنده الطويل ذي التفرعات-، إلى رسول الله ﷺ، شاهداً على ما يقول، وهو حديث: (إنما الأعمال بالنيات، وإنما لكل امرىء ما نوى). وأتبعه بسرد أقوال مسندة إلى بعض أئمة الحديث، تدعم المعنى الذي ذكره، مثل قول سفيان: «ما شيء أخوف عندي منه، - يعني الحديث-، وما من شيء يعدله لمن أراد الله به».

ثم عطف على الفكرة الأولى فكرة ثانية، تتضمن التحذير لطالب العلم أن يجعل علمه سبيلاً إلى نيل المال، والأعراض الدنيوية فقال: «وليحذر أن يجعله سبيلاً إلى نيل الأعراض وطريقاً إلى نيل الأعواض. فقد جاء الوعيد لمن ابتغى ذلك

بعلمه». ثم ساق ثلاثة أحاديث مسندة إلى رسول الله ﷺ، أولها أنه قال: (من تعلم علمًا ينتفع به في الآخرة، يريد به عرض شيء من الدنيا، لم يرح رائحة الجنة)[1]. ثم أردف تلك الأخبار الثلاثة بأثَرَيْن: أحدهما عن حماد بن سلمة وهو: «من طلب الحديث لغير الله مكر به». والثاني عن سفيان حينما سئل: «مَن الناسُ؟ قال: العلماء. قيل: فمن السَّفَلة؟ قال: الظَّلَمَة. قيل: فمن الغوغاء؟. قال الذين يكتبون الحديث يأكلون به الناس. قيل: فمن الملوك؟ قال: الزهاد[2]».

ثم قال: «وليتق المفاخرة والمباهاة به، وأن يكون قصده في طلب الحديث نيل الرياسة واتخاذ الأتباع، وعقد المجالس، فإن الآفة الداخلة على العلماء، أكثرها من هذا الوجه». ودعم هذه الفكرة بأحاديث مرفوعة، وأخرى غير مرفوعة، كما فعل سابقاً، فمن المرفوعة: (من طلب العلم ليباهي به العلماء، أو ليماري به الجهلاء، وليقبل الناس إليه بوجوههم، فله النار).

ثم أردف ذلك بنصيحة فقال: «وليجعل حفظه للحديث حفظ رعاية، لا حفظ رواية، فإن رواة العلوم كثير، ورعاتها قليل، ورب حاضر كالغائب، وعالم كالجاهل، وحامل للحديث ليس معه منه شيء، إذ كان في اطراحه لحكمه بمنزلة الذاهب عن معرفته وعلمه».

واستشهد لذلك بأحاديث منها: (همة العلماء الرعاية، وهمة السفهاء الرواية)[3]. وختم الباب بقوله: «وليعلم أن الله تعالى سائله عن علمه فيم طلبه، فيجازيه على علمه به». وساق على ذلك الأحاديث المرفوعة، والآثار الموقوفة والمقطوعة، وأطال. فمن الأحاديث المرفوعة، حديث: (لا تزول قَدَما عبد يوم القيامة، حتى يُسأل عن أربع خصال؛ عن عمره فيمَ أفناه، وشبابه فيمَ أبلاه، وعن ماله من أين اكتسبه، وفيمَ أنفقه، وعن علمه ماذا عمل فيه).

---

(١) ورقة (٢ : ٣) من المخطوطة. (٢) ورقة (١ : ٤) من المخطوطة.

(٣) ذكره السيوطي في الجامع الصغير، وعزاه إلى ابن عساكر في تاريخه عن الحسن البصري مرسلاً، ورمز إلى ضعفه، قلتُ: وكذلك رواه الخطيب عن الحسن البصري مرسلاً أيضاً.

هـ - الإلماع إلى معرفة أصول الرّواية وتقييد السّماع

أ ـ مؤلفه:

عياض بن موسى بن عياض بن عمرو بن موسى بن عياض، القاضي العلامة، عالم المغرب، أبو الفضل اليحصبي السبتي الحافظ، ولد بسبته في سنة ست وسبعين وأربعمائة، وأصله أندلسي، لكن جده تحول إلى فاس، ثم سكن سبته، نشأ عياض في سبته، وأخذ عن أشياخها، كالقاضي أبي عبدالله بن عيسى. والخطيب أبي القاسم، ثـم رحل إلى الأندلس، فأخذ عن كثير من مشايخ قرطبة، ثم رحل إلى سبته وولي القضاء بها، ثم نقل إلى غرناطة قاضياً، ثم أُعفي، ثم ولي قضاء سبته مرة ثانية، وكانت أوقاته موزعة على ثلاثة أعمال رئيسية، القضاء والتأليف، والإقراء لِما يؤلفه. ودارت مؤلفاته على ثلاثة علوم: الفقه، والتاريخ، والحديث. من مؤلفاته: مشارق الأنوار، وإكمال المُعْلِم، والإلماع. وكان من أكابر علماء المغرب في زمنه، حتى طار صيته وانتشرت سمعته. توفي رحمه الله غريباً عن بلده، سنة أربع وأربعين وخمسمائة ودفن في مراكش.

ب ـ وجوده:

يقول محقق الكتاب، الأستاذ السيد أحمد صقر، في مقدمة طبعه، إن طبع الكتاب كان عن ثلاث نسخ مخطوطة منه.

النسخة الأولى: بمكتبة آياصوفيا بتركيا، وكتبت سنة تسعين وسبعمائة، وعدد أوراقها (٧٢) ورقة، وقد أصابتها رطوبة في وسطها، مَحَتْ بعض سطورها وكلماتها.

والنسخة الثانية: في المكتبة الظاهرية بدمشق، وكتبت سنة خمس وتسعين وخمسمائة، وعدد أوراقها (٤٩) ورقة، وجاء في آخر هذه النسخة ما يلي:

«وكتبه لنفسه بخط يده، موسى بن عمران بن موسى بن عياض اليحصبي».

والنسخة الثالثة: بمكتبة الأسكوريال رقم : (١٥٧٢). وكتبت سنة اثنتين وثلاثين وستمائة. وعدد أوراقها (٤٧) ورقة[١].

هذا، وقد طبع الكتاب بمطبعة السنة المحمدية بالقاهرة، سنة ١٣٨٩ هـ، ١٩٧٠م. وقام بنشره كل من «دار التراث» بالقاهرة، و«المكتبة العتيقة» بتونس، وحققه الأستاذ السيد أحمد صقر، وأجاد في تحقيقه، وأخرجه إخراجاً جيداً يليق بمقام الكتاب وعلوم الحديث. فقد قام بتخريج أحاديثه ونصوصه، كما ذكر الفروق والزيادات التي بين النسخ الثلاث المخطوطة، كما قدم له بمقدمة مفصلة، اشتملت على ترجمة وافية للمؤلف، وتعريف كامل بالكتاب، وبيان لطريقة تصنيفه، وذكر وجوه الإجادة أو النقد، في كل باب من أبوابه، كما ألحق به فهرسا تفصيلياً للأبواب، وفهارس للآيات والأحاديث، والآثار والأشعار، والأعلام والطوائف، والأماكن والبلدان، وهو جهد طيب مشكور.

وصف الكتاب وطريقة تصنيفه:

يتألف الكتاب من مقدمة، وتسعة عشر باباً، وليس تحت تلك الأبواب فصول، وهذه هي أسماء الأبواب مرتبة كما جاءت في الكتاب:

١- باب في وجوب طلب علم الحديث والسنن، وإتقان ذلك وضبطه وحفظه ووعيه.
٢- باب في شرف علم الحديث وشرف أهله.
٣- باب في آداب طالب السماع، وما يجب أن يتخلق به.
٤- باب ما يلزم من إخلاص النية، في طلب الحديث، وانتقاد من يؤخذ عنه.
٥- باب متى يستحب سماع الطالب، ومتى يصح سماع الصغير.
٦- باب أنواع الأخذ وأصول الرواية.
٧- باب في العبارة عن النقل بوجوه السماع والأخذ، والمتفق في ذلك، والمختلف فيه، والمختار منه عند المحققين وعند المحدثين.

---

(١) ينظر وصف هذه النسخ المخطوطة مفصلاً، في مقدمة الإلماع، للاستاذ السيد أحمد صقر: ص ٣٠ - ٣١.

٨- باب في تحقيق التقييد والضبط والسماع، ومن سهَّل في ذلك ومن شدَّد.
٩- باب من سهل في ذلك.
١٠- باب في التقييد بالكتاب والمقابلة والشكل والنقط والضبط.
١١- باب التخريج والإلحاق للنقص.
١٢- باب في التصحيح والتمريض والتضبيب.
١٣- باب في الضرب والحك والشق والمحو.
١٤- باب تحري الرواية والمجيء باللفظ، ومن رخص للعلماء في المعنى، ومن منع.
١٥- باب في إصلاح الخطأ، وتقويم اللحن، والاختلاف في ذلك.
١٦- باب ضبط اختلاف الروايات، والعمل في ذلك.
١٧- باب رفع الإسناد في القراءة، والتخريج والعمل فيه.
١٨- باب متى يستحب الجلوس للإسماع، وسِن المحدث ومتى يمتنع.
١٩- باب جامع لآثار مفيدة، وآداب حميدة

أما المقدمة: فتشتمل- بعد حمد لله والثناء عليه، والصلاة على رسوله- على توجيه الخطاب إلى شخص، سأله أن يلخص له فصولاً في معرفة الضبط وتقييد السماع، فأجابه إلى سؤاله وكأن سؤال هذا الشخص هوسبب تصنيف الكتاب، فقال: «أيها الراغب في صرف العناية إلى تلخيص فصول في معرفة الضبط، وتقييد السماع والرواية، وتبيين أنواعها عند أهل التحصيل والدراية، وما يصح منها وما يتزيف، وما يتفق فيه من وجوهها ويختلف، فإني بما علمته من حرصك على هذا الطريق. .»[1]. وذكر كثيراً من أوصافه، التي تتلخص أنه آثر هذا العلم وسلك طريقه، ومدح المصنفُ فعلهَ وسلوكه، ثم بين له أن هذا العلم متشعب الفصول، ثم ذكر تلك الفصول مرتبة، وأسهب فيها، ثم قال: إنه قد صنف في كل فصل منها تصانيف كثيرة، ولكن لم يعتن أحد بالفصل الذي رغبته كما يجب، ولم يقف على تصنيف يجد فيه الطالب رغبته، لذلك فقد أجابه إلى طلبه، وزاد بعض الأبواب كمقدمات وملحقات لما طلبه هذا السائل. وهذا الجزء الأخير مما أجابه به فقال:

---

(١) الإلماع: ص ٣.

«وفي كل منها تصانيف عديدة وتآليف جمة مفيدة. ولم يعتنِ أحد بالفصل الذي رغبتَه كما يجب، ولا وقفت فيه على تصنيف يجد فيه الراغب ما رغب، فأجبتك إلى بيان ما رغبت من فصوله، وجمعت في ذلك نكتاً غريبة من مقدمات علم الأثر وأصوله، وقدمت بين يدي ذلك أبواباً مختصرة في عظم شأن علم الحديث وشرف أهله، ووجوب السماع والأداء له ونقله، والأمر بالضبط والوعي والإتقان. وختمته بباب في أحاديث غريبة، ونكت مفيدة عجيبة، من آداب المحدثين وسيرهم، وشوارد من أقاصيصهم وخبرهم. والله تعالى أسأل توفيقاً لي ولك، وعوناً يسدد - لما يرضيه - عملي وعملك» [1].

وأما أبواب الكتاب: فالخمسة الأولى منها، اعتبرها المصنف مقدمات لموضوع الكتاب، كما صرح بذلك في المقدمة التي أوردتُ ما يتعلق بذلك منها قريباً، والباب التاسع عشر - وهو الأخير - جعله خاتمة جامعة لأحاديث غريبة ونكت عجيبة من آداب المحدثين. . .

ولب الكتاب هو في البابين السادس والسابع، وهما المتعلقان بطرق التحمل وصيغ الأداء. ولقد فصل القول فيهما حقاً، وأجاد، وإن استفاد في ذلك من كتاب: المحدث الفاصل للرامهرمزي، والكفاية والجامع، وبعض كتب الخطيب الأخرى. وأما الأبواب الباقية، وهي، من الباب الثامن إلى الثامن عشر، فهي أبواب صغيرة مكملة لموضوع الكتاب، تتعلق بضبط الرواية، وتحقيقها ومقابلتها، وشكلها ونقطها وإلحاق الناقص بها وتصحيحها، والضرب على الخطأ منها، والمجيء بلفظها أو بمعناها، وإسنادها إلى قائلها، ومتى يستحب الجلوس لإسماعها، ومتى يمتنع.

هذا، وسأعرض باباً من الأبواب، مع شيءٍ من الاختصار والتعليق، كنموذج لأبواب الكتاب، ثم أتكلم على منهج المصنف العام، في عرض أبواب الكتاب.

وهذا الباب الذي سأتكلم عنه، هو الباب السابع، وهو الباب المتعلق بمعرفة

---

(١) المصدر السابق: ص ٥.

صيغ الأداء. بدأ المصنف الباب بنقل الإجماع من الفقهاء والمحدثين والأصوليين، على جواز إطلاق: «حدثنا، وأخبرنا، وأنبأنا، ونبّأنا وخبّرنا»، فيما سمع من قول المحدث وإملائه، وكذلك: «سمعته يقول، أو قال لنا، وحكى لنا»، وغير ذلك من العبارات التي تنبىء عن التبليغ، واستثنى بصيغة التضعيف إسحاق بن راهويه، فإنه اختار «أخبرنا» في السماع والقراءة على الشيخ، على «حدثنا»، وأنها أعم من «حدثنا». وقال: وقد تابعه على ذلك طائفة من أصحاب الحديث الخراسانيين. **وهذا نص القاضي عياض في ذلك، قال:**

«لا خلاف بين أحد من الفقهاء والمحدثين والأصوليين، بجواز إطلاق: «حدثنا، وأخبرنا، وأنبأنا، ونبّأنا، وخبّرنا»، فيما سمع من قول المحدّث، ولفظه وقراءته وإملائه، وكذلك: «سمعته يقول، أو قال لنا، وذكر لنا، وحكى لنا»، وغير ذلك من العبارة التي تنبئ عن التبليغ، إلاّ شيء حُكِي عن إسحاق بن راهويه، أنه اختار «أخبرنا» في السماع والقراءة، على «حدثنا»، وأنها أعم من «حدثنا»، وتابعه على ذلك طائفة من أصحاب الحديث الخراسانيين»[1].

ثم ذكر مذهب مالك ومعظم علماء الحجاز والكوفة، وهو أن: «حدثنا، وأخبرنا» سواء، وأن ذلك يستعمل فيما سمع من لفظ الشيخ، وفيما قُرِئَ عليه وهو يسمع.

كما بين أن ذلك مذهب الحسن والزهري وجماعة: والبخاري، ومتقدمي أهل المدينة، بمن فيهم الفقهاء، وأصحاب مالك، واختلف في ذلك عن أبي حنيفة، وابن جريج، والثوري.

ثم ساق بالسند إلى ابن وهب أنه قال لمالك: «إذا سمعت الأحاديث منك تقرأ عليّ وأقرأ عليك، كيف أقول؟». قال: «إن شئت فقل حدثنا، وإن شئت فقل أخبرنا».

---

(١) الإلماع: ص ١٢٢.

ثم نقل عن البخاري، عن ابن عيينة أن: «حدثنا، وأخبرنا، وأنبأنا، وسمعت، واحدٌ».

ثم نقل أن بعضهم أجاز في القراءة أن يقول: سمعت فلاناً، ثم قال: وهو قول رُوي عن الثوري، ثم نقل أن جمهور الخراسانيين وأهل المشرق أبوا من إطلاق «حدثنا» في القراءة، وأجازوا فيه «أخبرنا»، ليفرقوا بين الضربين. وقالوا: إنَّ «أخبرنا» لا تستعمل إلا في المشافهة، وتمنع في المكاتبة، والتبليغ، ومثلوا لذلك أننا نقول: «أخبرنا الله بكذا». ولا نقول: «حدثنا». ثم ذكر أن المخالفين احتجوا في رد ذلك بآيات كثيرة منها: ﴿الله نزل أحسن الحديث﴾ ثم ذكر من فرق بينهما، ومن سوّى وأطال في ذكرهم، ثم قال: «وقد اصطلح مشايخ المحدثين على تفريق في هذا». وساق بسنده، إلى أبي عبد الله الحاكم أنه قال: «الذي اختاره في الرواية، وعهدت عليه مشايخ وأئمة عصري، أن يقول في الذي يأخذه من المحدث لفظاً، وليس معه أحد: «حدثني» فلان، وما يأخذه من المحدث لفظاً ومعه غيره: «حدثنا»، وما قَرَأَ على المحدث بنفسه: «أخبرني»، وما قرىء عليه وهو حاضر: «أخبرنا»، وما عرض عليه فأجاز له روايته شفاهاً يقول: «فيه أنبأني»، وما كتب إليه المحدث من مدينته، ولم يشافهه: «كتب إليَّ»[(1)].

ثم ساق بسنده إلى ابن وهب أنه قال مثل ما قال الحاكم، من صيغ الأداء، كما نقل عن الأوزاعي مثل هذه الصيغ، إلا أنه ذكر أنه يقول فيما أجازه له وحده: «خبّرني»، وفيما أجازه لجماعة: «خبرنا»، وفيما قُرىء على الشيخ: «أخبرني» و«أخبرنا». فجعل الفرق بين الإجازة والقراءة على الشيخ، كون الفعل مزيداً بالتضعيف أو الهمز.

وفيما يتعلق بصيغ الأداء في الإجازة، ذكر أن جماعة ذهبوا إلى إطلاق: «حدثنا»، و «أخبرنا»، فيها، وقال: إن ذلك حُكي أيضاً عن ابن جُريج وجماعة من المتقدمين، ثم نقل عن أبي العباس بن بكر المالكي، أنه ذكر في كتابه: «الوِجَازة»، أن ذلك مذهب مالك وأهل المدينة. وعقّب عياض على هذا القول، بأن ما قاله

---

(1) الإلماع: ص ١٢٦.

مالك حق، لأن مالكاً يجعل المناولة سماعاً، فلا بأس أن تستوي العبارة عنهما.

ثم نقل أن جملة الأصوليين منعوا من إطلاق: «حدثنا» في الإجازة، إلا الجُوَيْني، على تحفّظ منه، ثم نقل أقوالاً لشعبة والخطابي، وبعض أهل الظاهر، وآخرين، فيما يقوله الراوي في الإجازة.

وبعد الانتهاء من عرض تلك الأقوال، ذكر أن للسلف اختياراً في تفضيل بعض الألفاظ على بعض، فقال: «وقد كان للسلف في هذه العبارة اختيار في إيثار بعض الألفاظ دون بعض، فمنهم من كان لا يقول إلا: أخبرنا، ومنهم من كان لا يقول إلا: حدثنا، ومنهم من كان يقولهما معاً»(١).

ثم ذكر أن ممن كان لا يقول: إلا «أخبرنا»، عروة بن الزبير، وابنه هشام، وابن جريج، وغيرهم، وممن كان لا يقول إلا «حدثنا» مالك بن أنس وغيره، مع تجويز مالك غير هذا اللفظ ثم ذكر أن أكثر العلماء على التسوية فيهما، واستشهدوا بآيات وأحاديث تدل على التسوية بين اللفظين في المعنى لغةً، وعقّب على ذلك بقوله: «وكل ما تقدم من الاصطلاحات والاختيارات، لا تقوم لترجيحها حجة، إلا من وجه الاستحسان للفرق لطرق الأخذ والمواضعة، ولتمييز أهل الصنعة أنواع النقل»(٢).

ثم نقل ما راه من عبارات المتقدمين في الإجازة، والمكاتبة، وختم الباب بكلام له، ذكر فيه خلاصة رأيه في مسألة صيغ الأداء، ومفادها أن اللفظ المميز لطريق التحمل، أجمل وأحسن، وهو الذي عليه أهل التحري، ولكن التعبير بالكل جائز، إذا صحت الأصول، وهذا نص ما قاله:

«والتمييز إذا أمكن أجمل بالمحدث، وهو الذي شاهدته من أهل التحري في الرواية، ممن أخذنا عنه، وأما من جهة التحقيق، فلا فرق إذا صحت الأصول المتقدمة، وأنها طرق للنقل صحيحة، وأن العبارة فيها بحدثنا وأخبرنا وأنبأنا سواء، لأنه إذا سمعه منه، فلا شك في إخباره به، وكذلك إذا قرأه عليه، فجوّزه له أو أقره

---

(١) الإلماع: ص ١٢٩ - ١٣٠.

(٢) الإلماع: ص ١٣٢.

عليه، فهو إخبار له به حقيقة، وإن لم يسمع من فيه كلمة منه، فكذلك إذا كتبه له أو أذن له فيه، كله إخبار حقيقة، وإعلام بصحة ذلك الحديث أو الكتاب، وروايته له بسنده الذي يذكره له، فكأنه سمع منه جميعه». ثم قال: «هذا مقتضى اللغة، وعرف أهلها حقيقةً ومجازاً، ولا فرق فيها بين هذه العبارات»[1].

ثم بنى مسألة فقهية على قول من سوّى بين هذه الألفاظ، وقول من فرّق، وهي مسألة لا علاقة بها بجوهر البحث[2].

أما طريقة المصنف في الكتاب عامة، فإنه يفتتح أكثر الأبواب، بعرض موضوعه بكلام له[3]. ثم يستشهد على ما يقول بسرد الروايات المسندة إلى قائليها، - وسنده طويل- ومتوسط ما بينه وبين رسول الله ﷺ عشرة أشخاص، مكتوبة في خمسة أسطر تقريباً[4]. وقليلاً ما يبدأ الباب بسرد الأدلة والشواهد، من الكتاب والسنة، وأقوال الأئمة، مسندة، ثم بالتعقيب عليها وتلخيصها واستنتاج ما يريد منها[5].

وإذا افتتح الباب بالطريقة الأولى، فربما أجمل ما يريده في ذلك الباب دفعة واحدة في أوله، ثم يشرع في سرد الآثار، كشواهد وأدلة على ما قال، إلى آخر الباب دفعة واحدة كذلك.

ويفعل هذا، عندما يكون الباب صغيراً، كما فعل في الباب الثالث، المتعلق بآداب طالب السماع، وما يجب أن يتخلق به، فقد ابتدأه بذكر ما يجب على طالب الحديث من قبل الشروع فيه وبعده، ولخصها في ستة أسطر، ثم سرد اثني عشر حديثاً وأثراً عن رسول الله ﷺ، فمن بعده من أئمة هذا الشأن، في دعم ما لخصه وأجمله في صدر هذا الباب[6].

---

(١) الإلماع: ص ١٣٢ - ١٣٣.
(٢) ينظر هذا الباب في الالماع بين ص ١٢٢ وص ١٣٤.
(٣) تنظر الأبواب رقم: ١ - ٢ - ٣ - ٤ - ٥ - ٦ - ٧ - ٨ - ٩ - ١١ - ١٢ - ١٤ - ١٦ - ١٧ - ١٨.
(٤) أنظر أول ص ١٤٦ من الكتاب.
(٥) تنظر الأبواب رقم: (٤ - ١٠ - ١٣ - ١٥ - ١٩).
(٦) ينظر هذا الباب من الكتاب بين ص ٤٥ و ص ٥٣.

لكن كثيراً ما يذكر في أول الباب فكرة جزئية من موضوعه، ثم يتبعها بسرد الشواهد والأدلة، ثم يأتي بفكرة ثانية ويستشهد عليها، وربما تخلل ذلك إيراد الاعتراضات والإشكالات والرد عليها، كما أنه يورد في سياق البحث عدداً من الأقوال، ثم يرجّح ما يراه الأقوى، ويستدل له، كما فعل في الباب السابع الذي تكلم عنه تفصيلاً، ويكون هذا في الأبواب الكبيرة غالباً.

أما إذا افتتح الباب بالطريقة الثانية،- وهي سرد الأحاديث والآثار مسندة أولاً-، فربما سرد ما يريده من الأخبار دفعة واحدة في أول الباب، ثم عقب عليها بالاستنتاج والتلخيص والترجيح، حتى ينتهي الباب، وذلك كما فعل في الباب الخامس عشر، المتعلق بإصلاح الخطأ وتقويم اللحن، فقد ساق ستة آثار مسندة عن أئمة هذا الشأن في إصلاح الخطأ وتقويم اللحن، بعضها تجيزه وبعضها تمنعه، ثم عقب على تلك الآثار بذكر ما رأى أنه الصواب والحق، حتى انتهى الباب[1].

وربما جَزَّأ الباب كذلك إلى أفكار، فساق شواهد كل فكرة وعقب عليها، ثم ساق شواهد على الفكرة الثانية، وعقب عليها، حتى ينتهي الباب[2].

أما بالنسبة للتقسيم في الأبواب، فليس في أبواب الكتاب تقسيمات وتفريعات، إلا في الباب السادس وهو: «باب أنواع الأخذ وأصول الرواية». ويظهر أن ذلك يعود إلى طبيعة تلك الأبواب، لأنه في الباب السادس تَفَنَّنَ في تقسيم الباب إلى أقسام، وفرّع من تلك الأقسام فروعاً، بلغ فيها قمة الحسن والإجادة وخصوصاً في تفريع أنواع الإجازة، فقد قسمها إلى ستة أقسام، وتكلم على كل قسم تفصيلاً[3]، وجمع فيه من أقوال أئمة الحديث، وبعض المصنفين الشيء الكثير، ولخصها واختار ما رآه أصحها.

والحقيقة أن هذا الباب، هو محور الكتاب وصلب موضوعه، لذلك أولاه من العناية ما يليق به[4].

---

(١) ينظر هذا الباب من الكتاب بين ص ١٨٣ و ص ١٨٨. (٢) ينظر الأبواب رقم (٤ - ١٠ - ١٣)

(٣) ينظر تقسيم الإجازة بين ص ٨٨ وص ١٠٧. (٤) ينظر هذا الباب بين ص ٦٨ وص ١٣١.

و ـ ما لا يَسَع المحدّث جَهْلُهُ

أ ـ مؤلفه:

هو أبو حفص عمر بن عبد المجيد بن الحسن المهدي المَيَانِشِي[1] القرشي، نزيل مكة، وشيخ الحرم. تناول من أبي عبد الله الرازي، وسمع من جماعة، وله كراس في علم الحديث، وتوفي بمكة سنة إحدى وثمانين وخمسمائة. وذكره الذهبي في التذكرة، في نهاية ترجمة «أبي موسى المديني»، الذي توفي سنة ٥٨١ هـ. ثم ذكر من توفي في تلك السنة من الحفاظ المحدثين. ثم قال: «والمحدث الإمام أبو حفص عمر ابن عبد المجيد القرشي الميانشيّ المجاور»[2].

ب ـ وجوده:

ذكر ناشر الرسالة «ما لا يسع المحدث جهله»، والمعلق عليها ومحققها السيد صبحي السامرائي، أنه اعتمد في طبعها على النسخة الوحيدة الموجودة في مكتبة الأوقاف في بغداد، وهي برقم تسلسل عام: (٣٢٢٢) مجاميع (١٠١٢٩). ويقول أيضاً: إنها من مخطوطات القرن الحادي عشر كما يظهر.

ولم يتكلم عن وصف تلك النسخة ولا عن حجمها وعدد أوراقها.

هذا وقد طبعت هذه الرسالة لأول مرة في بغداد سنة (١٣٨٧ هـ) الموافق (١٩٦٧ م)، لدى شركة الطبع والنشر الأهلية ببغداد، وقام بنشرها وتحقيقها والتعليق عليها، السيد صبحي البدري السامرائي، وقد قدم لها بمقدمة تعادل حجم الرسالة أو تزيد، ذكر فيها اهتمام المحدثين بنقل الحديث والعناية به، ثم عرّف علم الحديث، وقسمه إلى رواية ودراية، ثم ذكر المؤلفات في علم المصطلح، ثم ترجم

---

(١) ويقال: الميانجي.

(٢) التذكرة: جـ ٤ ـ ص ١٣٣٧، وتراجع ترجمته في الشذرات: جـ ٤ ـ ص ٢٧٢، والعِبَر للذهبي: جـ ٤ ـ ص ٢٤٥.

لمؤلف الرسالة «الميانشي»، وختم المقدمة بالكلام على أصل الرسالة المخطوط.

ثم خرج أحاديث الرسالة في نهاية كل صفحة وأشار إلى مصادر بعض الأقوال التي جاءت في الرسالة، من مطبوع ومخطوط، ثم جعل للرسالة فهرساً لموضوعاتها، لأن المصنف لم يجعل لها عناوين إلا نادراً. ولا بأس بالطبعة، إلا أن أغلاطها المطبعية ليست بالقليلة.

جـ - وصف الجزء وطريقة تصنيفه:

الرسالة في الحقيقة جزء صغير لا يتجاوز السبع صفحات من القطع المتوسط تقريباً، ولم يسلك المصنف فيها طريقة التبويب، وإنما سردها هكذا بدون ذكر لأبواب أو فصول، غير أنه ذكر في أثنائها اسم بابين فقط، وهما: «باب اللحن»، و«باب من يُرْوى عنه ومن لا يُرْوَى عنه».

غير أنني من خلال قراءتي وتتبعي لها، يمكنني القول بأنها تبحث في الموضوعات الآتية على هذا الترتيب: «مقدمة تشتمل على الحَضّ على العلم- بعض طرق التحمل وصيغ الأداء- رواية الحديث بالمعنى ،باب اللحن- باب من يروى عنه ومن لا يروى عنه- مراتب الحديث الصحيح- صفته وشروطه- عدد أحاديث صحيح البخاري وصحيح مسلم وموطأ مالك- المكثرون في الرواية من الصحابة- تعريف كل من أنواع الحديث: - الحسن المشهور - الفرد- الغريب - الشاذ - المُسْنَد - المرسل - الموقوف - المنقطع - المقطوع - المعضل».

أما المقدمة: فهي طويلة بالنسبة لحجم الرسالة، فقد استغرقت صفحتين تقريباً، واشتملت، - بعد حمد الله تعالى والثناء عليه -، على توجيه الخطاب إلى أشخاص متشوقين لعلم طريق الرواية وأسباب الدراية، وأنه أجابهم إلى طلبهم، فذكر زُبَداً تفتح لهم باب الطلب لهذا المعنى، فقال: «أما بعد، وفقنا الله وإياكم توفيقاً يوصلنا إلى رضوانه وجنته، فإني رأيت تشوفكم، أمدكم الله بتقواه، لعلم طريق الرواية، وتشوقكم لأسباب الدراية بتمييز الصحيح من حديث رسول الله ﷺ، من السقيم، والحسن، والمشهور، والفرد، والشاذ، والغريب، والمعضل،

فأداني ذلك من حرصكم إلى أن أذكر من ذلك زُبَداً، تفتح لكم باب الطلب لهذا المعنى، وإن لم أكن لذلك أهلاً، وأقدم على ذلك ما يخص المبتدىء على طلب العلم، ويرغب العالم في الزيادة»[1]. فقد بين في هذا الجزء من المقدمة، الحاملَ له على تأليفها، كما بين موضوعها وما سيبحثه فيها، وهو أمران: معرفة طريق الرواية، ومعرفة أسباب الدراية، بتمييز الصحيح من السقيم من الحديث، ومعرفة الحسن والمشهور، وما إلى ذلك.

ثم طفق يسرد الأحاديث بدون سند، - وأكثرها ضعيف وبعضها موضوع - مثل حديث (اطلبوا العلم كل اثنين وخميس فإنه ميسر لمن طلبه)، (اطلبوا العلم ولو بالصين)، وأمثال ذلك من الأحاديث التي تحض على طلب العلم، وترغب فيه، وفي ضبطه وكتابته، فسرد حوالي أحد عشر حديثاً، يبدؤها بقوله: «قال رسول الله ﷺ»، أو «روى أبو هريرة عن رسول الله»، أو «رُوِيَ عن ابن عباس مرفوعاً»[2].

وبعد الانتهاء من المقدمة، تابع، - بدون فصل -، يسرد محتويات الرسالة، فبدأ بطرق التحمل وبيان مراتبها، فذكر طرق السماع والقراءة على الشيخ، والإجازة والمناولة، وقال: إن العلماء اختلفوا في السماع والقراءة، أيهما أعلى، ولم يذكر للإجازة والمناولة أقساماً، وذكر بعض ألفاظ الأداء، وشيئاً من الخلاف في إفادتها أو اختصاصها.

ثم تابع في بحث بقية أبواب الرسالة إلى نهايتها، وهذا نموذج من تلك الأبحاث، أتكلم عليه، ثم أسوقه بنصه الكامل، وهو موضوع رواية الحديث باللفظ أو بالمعنى، فقال: إن العلماء قد اختلفوا فيه، فقال بعضهم، يجوز روايته بالمعنى، وقال بعضهم، لا يجوز روايته إلا بلفظه، وعتب على ذلك بأن العلماء لم يختلفوا في أن حكايته لفظاً ومعنى أحسن. . .

وهذا نص ما قاله: «وقد اختلف في الحديث عن رسول الله ﷺ، هل يجوز روايته بالمعنى، فقال بعض العلماء نعم، وقال آخرون: لا يجوز إلا بحكاية لفظة

---

(١) المقدمة: ص ٣.

(٢) انظر المقدمة: ص ٣ - ٦.

ﷺ. ولم يختلف في أن حكايته لفظاً ومعنى أحسن»[1]. ولم يذكر شروط الرواية بالمعنى لمن أجازها، ولم ينسب الأقوال إلى أصحابها، وترك الأمر هكذا. . عفى الله عنه.

والعجيب من المصنف، ـ رحمه الله ـ، أنه يختصر في كثيرٍ من الأمور الدقيقة، اختصاراً مُخِلاًّ لا يفي بالغرض. على حين أنه يعمد إلى تفصيلِ نقاط، وإطنابه فيها، مع أنها تعتبر خارجة عن موضوع الكتاب، أو على الأقل ليست ضرورية في مثل هذا الجزء المختصر، الذي وصفه بكونه «زُبَداً». فمثلاً، بحثَ موضوع ما اشتمل عليه صحيح البخاري ومسلم، وموطأ مالك، فذكر أن صحيح البخاري اشتمل على كذا عدداً من الأحاديث، وأنه اختارها من كذا من الأحاديث. ثم ذكر سنة ولادة الإمام البخاري مع ذكر الشهر واليوم والساعة، وكذلك وفاته، وكم كانت مدة حياته بالسنين والأيام، وهذا نص ما قاله في ذلك: «والذي اشتمل عليه كتاب البخاري من أحاديث رسول الله ﷺ، سبعة آلاف حديث وستمائة حديث ونيف، واختارها من ألف ألف حديث وستمائة ألف حديث ونيف. وولد البخاري، رحمه الله تعالى، يوم الجمعة بعد الصلاة، لثلاث عشرة ليلةً خلت من شوال، سنة أربع وتسعين ومائة، وتوفي، رحمه الله تعالى، يوم السبت، مستهل شوال، سنة ست وخمسين ومائتين بسمرقند، بقرية يقال لها خرتنك، ودفن بها، وكانت مدة حياته اثنتين وستين سنة إلا ثلاثة عشر يوماً، ولم يترك عَقِباً»[2].

---

(١) ما لا يسع المحدث جهله: ص ٧.
(٢) المصدر السابق: ص ١٠.

ز ـ علوم الحديث

أ ـ مؤلفه:

الإمام الحافظ، المفتي، شيخ الإسلام، تقي الدين أبو عمرو عثمان بن صلاح الدين عبد الرحمن بن عثمان الكردي، الشهرَزُوري الشافعي. ولد سنة سبع وسبعين وخمسمائة في قرية شرخان، القريبة من شهرزور، التابعة لأربيل شمالي العراق، وكان والده يلقب بصلاح الدين، فنسب إليه، وعرف بابن الصلاح. وقد كان أبوه عالماً فقيهاً، فتفقه على والده بشهرزور، ثم رحل إلى الموصل فحصل فيها العلوم بأنواعها، ثم رحل إلى البلاد الإسلامية، فرحل إلى بغداد، ثم إلى خراسان، ثم إلى بلاد الشام، وعُنِيَ في رحلته بعلوم الحديث خاصة، وفي الشام، ألقى عصا الترحال، وأقام بدمشق، وهناك بزغ نجمه، فكان إماماً في الفقه والأصول، وصار مفتي المسلمين، كما رسخت قدمه في الحديث وعلومه، فأخذ عنه المحدثون والحفاظ ورحلوا إليه، ودرّس في عدد من مدارس دمشق، ولما بنى الملك الأشرف ابن الملك العادل ابن أيوب دارَ الحديث بدمشق، فوّض تدريسها إليه، فدرّس فيها الحديث وعلومه، وهناك أملى كتابه «علوم الحديث» على الطلبة شيئاً فشيئاً. كان عابداً زاهداً، مهيباً ورعاً، استفاد الناس من علومه وتصانيفه، توفي رحمه الله في الخامس والعشرين من ربيع الآخر، سنة ثلاث وأربعين وستمائة بدمشق، ودفن فيها بمقابر الصوفية.

ب ـ وجوده:

توجد من الكتاب نسخ خطية متعددة، منها ما ذكرها الدكتور نور الدين عترفي مقدمة طبع الكتاب «علوم الحديث»، الذي حققه وعلق عليه، وهي أربع نسخ. النسخة الأولى في مكتبة شيخ الإسلام، عارف حكمت، المدينة المنورة رقم: (٥٢) مصطلح، وهي نسخة قديمة ومكتوبة بخط جيد، وعليها خط الحافظ العراقي في أمكنة كثيرة، فهي نسخة نفيسة صحيحة. والنسخة الثانية: كذلك في مكتبة شيخ الإسلام عارف حكمت المذكورة رقم: (٥٣) مصطلح، كتبت سنة (١٠٧٠) هـ. والنسخة الثالثة: في دار الكتب العامة للأوقاف بحلب «المكتبة الأحمدية» رقم:

(٣٥٣)، وهي نسخة جيدة مقروءة على الحافظ أحمد بن عبد الرحيم العراقي، كتبت سنة (٨١٤) هـ.

والنسخة الرابعة: كذلك في المكتبة الأحمدية بحلب ضمن مجموعة حديثية كبيرة، برقم: (٣٠٨) وكاتبها لنفسه المحدث الشيخ عبد الخالق السميري سنة (٨٠٢) هـ

كما ذكر في النسخة المطبوعة في مصر، أنها طبعت على نسخة مخطوطة محفوظة، برواق الأتراك بمصر، وقوبلت هذه النسخة على المؤلف. وذكر الزركلي في «الأعلام»، أنه توجد نسخة قيمة في الهند، عليها خط المؤلف، وهي محفوظة في مكتبة خدا بخش بمدينة أنكيبور.

وقد طبع الكتاب عدة طبعات. طبع أولاً في الهند بإشراف الشيخ عبد الحي اللكنوي، كما طبع بعد ذلك في مصر سنة١٣٢٦هـ طبعه أحمد ناجي الجمالي، ومحمد أمين الخانجي. كما طبع في حلب سنة ١٣٥٠ هـ، بإشراف شيخنا، الشيخ محمد راغب الطباخ،ـ رحمه اللهـ، مع شرحه للحافظ العراقي، وعلق على الكتابين، وسمى تعليقه «المصباح على مقدمة ابن الصلاح». كما طبع في حلب بمطبعة أخرى، على نفقة ناشره، محمد النمنكاني، صاحب المكتبة العلمية بالمدينة المنورة، وحقق هذه الطبعة، وخرج أحاديثها وعلق عليها، الدكتور نور الدين عتر، وهي طبعة ممتازة ومحققة تحقيقاً جيداً، مع تخريج الأحاديث وبعض التعليقات الخفيفة، كما قدم للكتاب بمقدمة مستفيضة سماها: «المدخل إلى علوم الحديث»، تشتمل على عرض لجهود العلماء، في المحافظة على السنة النبوية ومناقشة للمستشرقين، وتعريف بابن الصلاح وكتابه. وقد استغرقت أربعين صفحة.

وقد ألحق بالكتاب فهارس مفصلة. فجاءت الطبعة في ثوب أنيق لائق مفيد، فجزى الله الدكتور العتر، والناشر خيراً.

جـ ـ وصف الكتاب وطريقة تصنيفه:

يتألف الكتاب من مقدمة، وخمسة وستين نوعاً من أنواع علوم الحديث. وهذه

هي أسماء الأنواع التي اشتمل عليها الكتاب، على الترتيب الذي ذكره المصنف:

١- الصحيح.

٢- الحسن.

٣- الضعيف.

٤- المسند.

٥- المتصل.

٦- المرفوع.

٧- الموقوف.

٨- المقطوع.

٩- المرسل.

١٠- المنقطع.

١١- المعضل، ويليه تفريعات: منها المعنعن، ومنها المعلَّق.

١٢- التدليس وحكم المدلس.

١٣- الشاذ.

١٤- المنكر.

١٥- الاعتبار والمتابعات والشواهد.

١٦- زيادات الثقات وحكمها.

١٧- الأفراد.

١٨- المعلَّل.

١٩- المضطرب.

٢٠- المدرَج.

٢١- الموضوع.

٢٢- المقلوب.

٢٣- صفة من تُقبل روايته ومن تُرد روايته.

٢٤- كيفية سماع الحديث وتحمله، وفيه سائر وجوه التحمل.

٢٥- كتابة الحديث، وكيفية ضبط الكتاب وتقييده.

٢٦- كيفية رواية الحديث، وشرط أدائه، وما يتعلق بذلك.

٢٧- آداب المحدث.

٢٨- آداب طالب الحديث.

٢٩- الإسناد العالي والنازل.

٣٠- المشهور.

٣١- الغريب والعزيز.

٣٢- غريب الحديث.

٣٣- المُسَلْسَل.

٣٤- ناسخ الحديث ومنسوخه.

٣٥- المُصَحَّف من أسانيد الحديث ومتونها.

٣٦- مختلف الحديث.

٣٧- المزيد في متصل الأسانيد.

٣٨- المراسيل الخفي إرسالها.

٣٩- الصحابة رضي الله عنهم.

٤٠- التابعون رضي الله عنهم.

٤١- الأكابر الرواة عن الأصاغر.

٤٢- المُدَبَّج ورواية الأقران.

٤٣- الإخوة والأخوات.

٤٤- رواية الآباء عن الأبناء.

٤٥- رواية الأبناء عن الآباء.

٤٦- السابق واللاحق.

٤٧- من لم يروِ عنه إلا راوٍ واحد.

٤٨- من ذُكر بأسماء مختلفة، أو نعوت متعددة.

٤٩ المفردات من أسماء الصحابة والرواة.

٥٠- الأسماء والكنى.

٥١- كنى المعروفين بالأسماء دون الكنى.

٥٢- ألقاب المحدثين

٥٣- المؤتلف والمختلف.

٥٤- المتفق والمفترق.

٥٥- نوع يتركب من هذين النوعين (المتشابه).

٥٦- الرواة المتشابهون في الاسم والنسب، المتمايزون بالتقديم والتأخير في الابن والأب.

٥٧- المنسوبون إلى غير آبائهم.

٥٨- الأنساب التي باطنها على خلاف ظاهرها.

٥٩- المبهمات.

٦٠- تواريخ الرواة في الوفيات وغيرها.

٦١- الثقات والضعفاء من الرواة.

٦٢- من خلّط في آخر عمرّه من الثقات .

٦٣- طبقات الرواة والعلماء.

٦٤- الموالي من الرواة والعلماء

٦٥- أوطان الرواة وبلدانهم.

هذه أسماء أنواع العلوم التي ذكرها المصنف في أول الكتاب، وعدَّدها بنفسه، مع تصرف يسير في بعض الأسماء، وقد ذكر في اسم كل نوع كلمة: «معرفة». فيقول مثلاً: «معرفة الصحيح»، و «معرفة الحسن»، وهكذا.

ولما انتهى من تعداد هذه الأنواع قال: «وذلك آخرها، وليس بآخر الممكن في ذلك، فإنه قابل للتنويع إلى ما لا يُحصى إذ لا تحصى أحوال رواة الحديث وصفاتهم، ولا أحوال متون الحديث وصفاتها، وما من حالة منها ولا صفة، إلا وهي بصدد أن تُفْرَد بالذكر وأهلها، فإذا هي نوع على حياله، ولكنه نَصَب من غير أَرَب، وحسبنا الله ونعم الوكيل»(١).

أما المقدمة: فذكر فيها- بعد حمد الله تعالى والصلاة والسلام على نبيه محمد ﷺ - فضل علم الحديث وأهله، وأهميته لسائر العلوم، لا سيما الفقه، الذي هو إنسان عيونها، لذلك كثر غلط العاطلين منه من مصنفي الفقهاء، كما بين أن شأن الحديث كان فيما قبله عظيمًا، وكانت علومه حية بحياة أهله من الحفاظ والمحدثين الكثيرين، وأنهم ما زالوا في انقراض، ولم يزل علم الحديث في اندراس، حتى صار أهله شرذمة قليلة، لا تُعْنَى على الأغلب بأكثر من سماعه وكتابته، مع الغفلة عن معانيه. حتى أن الباحث عن مسألة، لا يجد من يحل له مسألته وقال: إنه في ذلك

---

(١) علوم الحديث ص ١٠.

الوقت، مَنَّ الله عليه بتصنيف كتاب «علوم الحديث»، الذي باح بأسرار هذا العلم الخفية، إلى آخر ما ذكر من أوصاف هذا الكتاب، بعبارات أدبية مسجعة.

وأنا أسوق جزءاً صغيراً من المقدمة، وهو الذي يتعلق بوصف الحالة التي آل إليها علم الحديث في زمنه، قال: «. . فلم يزالوا[1] في انقراض، ولم يزل[2] في اندراس، حتى أفضت به الحال إلى أن صار أهله إنما هم شرذمة قليلة العدد، ضعيفة العُدَد، لا تُعْنَى على الأغلب في تحمله بأكثر من سماعه غُفْلاً، ولا تَتَعَنَّى في تقييده بأكثر من كتابه عطلاً، مُطَّرحين علومه التي بها جلّ قدره، مُبَاعِدِين معارفه التي بها فخم أمره، فحين كاد الباحث عن مشكلة لا يلفي له كاشفاً، والسائل عن عمله لا يلقى به عارفاً، مَنَّ الله الكريم تبارك وتعالى علي، وله الحمد، ـ أن أجمع بكتاب معرفة أنواع علم الحديث، هذا الذي باح بأسراره الخفية. .»[3] ثم ذكر أنواع العلوم التي بحثها في الكتاب فقال: «وهذه فهرست أنواعه». وعَدَّدَها كلها، وقد مر ذكرها قريباً.

أما أنواع علوم الحديث، التي اشتمل عليها الكتاب، فسأتكلم بشيء من التفصيل على نوع واحد، ثم أتكلم على طريقة المصنف في الكتاب عامة.

والنوع الذي سأتكلم عنه بالتفصيل هو نوع: «المُسَلْسَل» وهو النوع الثالث والثلاثون من ترتيب المصنف.

ومخطط بحث هذا النوع كما ذكره ابن الصلاح، يتلخص في النقاط التالية على الترتيب:

١) بيان كونه من مُتَعَلِّقات المتن أو الإسناد.

٢) تعريفه.

٣) أقسامه. (وفيه نقل تقسيم الحاكم ونقده).

٤) أمثلته.

٥) خير أقسامه.

---

(١) أي الحفاظ والمحدثون. (٢) أي علم الحديث (٣) معرفة علوم الحديث: ص ٤.

٦) بعض فوائده.

٧)صورة من أنواع المُسَلْسَل.

أما النقطة الأولى: فقد بين فيها أن المسلسل من صفات الأسانيد لا المتون، فقال: «التسلسل من نعوت الأسانيد».

وأما النقطة الثانية: فقد عرَّف فيها المسلسل بما يلي: «وهو عبارة عن تتابع رجال الإسناد وتواردهم واحداً بعد واحد، على صفة أو حالة واحدة».

وأما النقطة الثالثة: فقد قسمه فيها أولاً إلى قسمين، وهما: صفة للرواية، وصفة للرواة، ثم أوضح أن صفات الرواة وأحوالهم، تنقسم إلى ما لا يُحصى، فقال: «وينقسم ذلك إلى ما يكون صفة للرواية والتحمل، وإلى ما يكون صفة للرواة أو حالة لهم. ثم إن صفاتهم في ذلك وأحوالهم، اقوالاً وأفعالاً، ونحو ذلك، تنقسم إلى ما لا نُحصيه».

وبعد ذلك، ذكر أن الحاكم نَوَّعَهُ إلى ثمانية أنواع، ونقده في ذلك التنويع، بأن ما ذكره الحاكم، إنما هو صور وأمثلة لا أنواع فقال: ونَوّعَهُ الحاكم أبو عبد الله الحافظ إلى ثمانية أنواع، والذي ذكره فيها، إنما هو صور وأمثلة ثمانية، لا انحصار لذلك في ثمانية، كما ذكرناه».

وأما النقطة الرابعة: فقد ذكر فيها الأمثلة المتعلقة بالقسم الأول، ثم أتبعها بالأمثلة المتعلقة بالقسم الثاني، فقال: «ومثال ما يكون صفة للرواية والتحمل، ما يتسلسل بسمعتُ فلاناً، قال: سمعت فلاناً، إلى آخر الإسناد. أو يتسلسل بحدثنا، أو أخبرنا، إلى آخره. ومن ذلك، أخبرنا والله فلان قال: أخبرنا والله فلان، إلى آخره». ثم قال: «ومثال ما يرجع إلى صفات الرواة وأقوالهم ونحوها، إسناد حديث: (اللهم أعنِّي على شكرك وذكرك وحسن عبادتك) المسلسل بقولهم: إني أحبك فقل، وحديث التشبيك باليد، وحديث العَدِّ باليد في أشياء. لذلك نرويها وتُروى كثيرة».

وأما النقطة الخامسة: فذكر فيها أن خير أقسامه، ما كان فيه دلالة على اتصال السماع.

فقال: «وخيرها ما كان فيه دلالة على اتصال السماع، وعدم التدليس».

وأما النقطة السادسة: فذكر أن من فوائده اشتماله على مزيد الضبط من الرواة، ثم بين أنه قليلاً ما تسلم المسلسلات من ضعف صفة التسلسل لا المتن، فقال: «ومن فضيلة التسلسل، اشتماله على مزيد الضبط من الرواة، وقَلَّ ما تسلم المسلسلات من ضعف، أعني في وصف التسلسل، لا في أصل المتن».

وأما النقطة السابعة: فذكر أن من صور المسلسل ما ينقطع تسلسله، في أثناء السند، ويعتبر ذلك نقصاً في التسلسل، فقال: «ومن المسلسل ما ينقطع تسلسله في وسط إسناده، وذلك نقص فيه، وهو المسلسل بأول حديث سمعته على ما هو الصحيح في ذلك، والله أعلم»[1].

أما طريقة المصنف في الكتاب عامة: فإنه كثيراً ما يفتتح النوع من أنواع علوم الحديث، بذكر تعريفه، كقوله في أول النوع التاسع عشر، وهو المضطرب: «المضطرب من الحديث، هو الذي تختلف الرواية فيه، فيرويه بعضهم على وجه، وبعضهم على وجه آخر مخالف له»[2].

وأحياناً، يذكر التعريف في أول البحث، لكن يقدم عليه جملة أو جملتين، كقوله في النوع الخامس وهو المتصل: «ويقال فيه أيضاً الموصول، ومطلقه يقع على المرفوع والموقوف». ثم قال: «وهو الذي اتصل إسناده، فكان كل واحد من رواته قد سمعه ممن فوقه، حتى ينتهي إلى منتهاه»[3]. وكذلك فعل في النوع الثامن، والحادي عشر، والثالث والثلاثين وغيرها.

وأحياناً يبدأ بالتعريف، لكن ينسب ذلك التعريف إلى إمام من أئمة الحديث، وغالباً ما يتبعه بتعريف آخر منقول عن إمامٍ ثانٍ، وأحياناً يتبعه بتعريف ثالث أو رابع، كقوله في أول النوع الثالث عشر، وهو الشاذ: «روينا عن يونس بن عبد

---

(١) ينظر بحث المسلسل في علوم الحديث: ص ٢٣٦ - ٢٣٧.

(٢) علوم الحديث: ص ١٠٣. وانظر التعريفات في أول الأنواع: ١ - ٢ - ٣ - ٤ - ٦ - ٧ - ٥٣ - وغيرها.

(٣) المصدر السابق: ص ٥٠.

الأعلى، قال: قال الشافعي رحمه الله: ليس الشاذ من الحديث أن يَروي الثقة ما لا يَروي غيرُه، إنما الشاذ أن يَروي الثقة حديثاً يخالف ما روى الناس». ثم قال: «وحَكَى الحافظ أبويَعْلَى الخليلي . . »[1]. ثم نقل قول الحاكم في الشاذ، ثم عقّب على هذه الأقوال بقوله: «قلت: أما ما حكم الشافعي عليه بالشذوذ، فلا إشكال في أنه شاذ غير مقبول، وأما. . . »[2]. ثم ناقش الأقوال، واستدل على ضعف بعضها، وقوة البعض الآخر، حتى خرج بنتيجة وهي قوله: «فخرج من ذلك أن الشاذ المردود قسمان: أحدهما الحديث الفرد المخالف، والثاني الفرد الذي ليس في رواته من الثقة والضبط، ما يقع جابراً لما يوجب التفرد والشذوذ، من النكارة والضعف، والله أعلم»[3]. ومثل ذلك فعل في بحث: «الحسن»، وغيره، فإنه بعد أن ينقل عدداً من التعريفات عن الأئمة السابقين، يتبعها بمناقشة لتلك التعريفات، يبدؤها بقوله: «قلت»، ثم يخرج بنتيجة لتلك المناقشة، فيأتي بتعريف يراه موافقاً لذلك النوع.

وأحياناً ينقل تلك التعريفات، ولا يتعرض لمناقشتها، أو ترجيح بعضها، أو اختيار تعريف يراه من عنده، بل يكتفي بعرضها على القارىء، ويقول في آخرها مثلاً: «فهذه أقوال ثلاثة مختلفة، والله أعلم». وذلك كما فعل في النوع الرابع وهو «المُسْنَد». فقد نقل فيه ثلاثة تعريفات، أحدها نقله الخطيب عن أهل الحديث، والثاني نسبه إلى ابن عبد البر، والثالث نقله ابن عبد البر عن قوم. ثم قال بعد سرد تلك الأقوال: «فهذه أقوال ثلاثة مختلفة، والله أعلم»[4].

هذا ولا ينقل أقوال الأئمة بسند متصل منه إليهم، أو إلى كتبهم مع أنه كثيراً ما ينقل عن كتب الأئمة في هذا الشأن، كالمُحَدِّث الفاصل للرامهرمزي، ومعرفة علوم الحديث للحاكم، وكتب الخطيب عامة، لا سيما الكفاية والجامع، وإنما يقول في أغلب الأحيان: «روينا عن فلان كذا»، وأحياناً يقول: «ذكر فلان كذا»، و«حكَى فلان كذا». وعُذْرُهُ في ذلك، إرادة عدم التطويل، بسوقه الأسانيد الكاملة بينه وبين قائليها.

---

(١) المصدر السابق ص ٨٣
(٢) المصدر السابق ص ٨٤.
(٣) المصدر السابق ص ٨٦.
(٤) المصدر السابق ص ٤٩.

وليس بحث الأنواع متساويا في الحجم ولا متقارباً، والظاهر أن ذلك يعود إلى طبيعة كل نوع من حيث أهميته، واختلاف العلماء في تعريفه وشروطه، ومن حيث تقسيماته. فنوع «الصحيح» مثلاً، نوع من الأهمية بمكان. وله شروط، وفي بعضها اختلاف، فذكرها، وذكر أدلة من قال بها، ومناقشة ذلك يحتاج إلى بحث طويل، لذلك فقد أطال في بحثه. أما نوع «المتصل»، فليس له شروط وليس فيه اختلاف، لذلك فلا يحتاج إلى الإطالة فيه فاكتفى في بحثه بأربعة أسطر، على حين أنه بحث «الصحيح»، في حوالي خمس عشرة صفحة[1]. وكثيراً ما يذكر عقب البحث الطويل مسائل مستقلة، يبحث كل واحدة منها على حدة، ويذكر تلك المسائل تحت اسم: «فوائد مهمة»، كما فعل في بحث «الصحيح» أو تحت اسم: «تفريعات»، كما فعل في القسم الثاني من أقسام التحمل، في النوع الرابع والعشرين، ويكثر من عدد هذه التفريعات في الغالب، حتى لقد أوصلها إلى واحد وعشرين تفريعاً، في النوع السادس والعشرين، واستغرقت خمس عشرة صفحة[2].

أما تقسيم النوع إلى أقسام، فهي طريقة يجيدها ابن الصلاح، ويعتني بها، وربما بدأ البحث بها، كما فعل في باب التدليس حيث قال في أوله: «التدليس قسمان، أحدهما تدليس الإسناد»[3].

ويقسم البحث أحياناً تقسيمات من عدة وجوه، كما فعل في «الغريب»، حيث قسمه تقسيمين، التقسيم الأول من حيث الصحة وعدمها، والتقسيم الثاني من حيث المتن والسند. فقد قال: «ثم إن الغريب ينقسم إلى صحيح، كالأفراد المخرّجة في الصحيح، وإلى غير صحيح، وذلك هو الغالب على الغرائب»[4]. ثم قال: «وينقسم الغريب أيضاً من وجه آخر. فمنه ما هو غريب متناً وإسناداً، وهو الحديث الذي تفرد برواية متنه راوٍ واحد، ومنه ما هو غريب إسناداً لا متناً. .»[5].

وقد قسم نوع «المُصَحَّف» من ثلاثة وجوه: الأول، من جهة المتن والإسناد،

---

(١) انظر «الصحيح» بين ص ٨ ـ ٢٩، و «المتصل» في ص ٥٠.
(٢) انظر ذلك بين: ص ١٨٦ ـ ٢٠٢.
(٣) علوم الحديث: ص ٧٨.
(٤) المصدر السابق: ص ٢٣١.
(٥) المصدر السابق، ص ٢٣٣.

والتقسيم الثاني، من جهة السمع أو البصر، والتقسيم الثالث، من جهة اللفظ، أو من جهة المعنى[1].

ولابن الصلاح عادة في ذكر أشهر المصنفات، في كثير من الأنواع التي بحثها، لكنه قد يذكر اسم المُصَنَّف، بدون أي تعليق عليه كقوله في النوع الرابع والخمسين، الذي يبحث في المتفق والمفترق، في القسم السابع منه، المتعلق بالنسبة خاصة: «ولمحمد بن طاهر في هذا القسم، كتاب الأنساب المتفقة»[2]. وقد يذكره مع وصف موجز بكلمة أحياناً، كقوله في النوع السادس والأربعين، الذي يبحث في السابق واللاحق: «وقد أفرده الخطيب الحافظ في كتاب حسن، سماه كتاب السابق واللاحق»[3]. وقد يصفه بشيء ثم ينقده، ويذكر ما يؤخذ على ذلك المصنَّف، كقوله في النوع التاسع والثلاثين المتعلق بمعرفة الصحابة: «هذا علم كبير، قد ألف الناس فيه كتباً كثيرة، ومن أجلِّها وأكثرها فوائد، كتاب الاستيعاب لابن عبد البر، لولا ما شانه به من إيراده كثيراً مما شجر بين الصحابة، وحكاياته عن الأخباريين لا المحدثين»[4]. وقد ذكر عشرات الكتب والمصنفات، في كثير من أنواع علوم الحديث، وكثير منها للخطيب البغدادي.

---

(1) المصدر السابق: ص ٢٤٣ - ٢٤٤.

(2) المصدر السابق: ص ٣٦٦.

(3) المصدر السابق: ص ٣٠٦.

(4) المصدر السابق: ص ٢٥١.

٢ ـ موازنة بين أمهات الكتب في (علوم الحديث) وبين أشهر كتب الخطيب في هذا الفن

هذا وصف وتعريف متواضع بأمهات كتب المصطلح في القرون المتقدمة، بذلتُ فيهما أستطيع من الجهد والبحث والقراءة والتأمل، حتى وصلت فيه إلى ما تقدم ، ولقد أخذ من وقتي الشيء الكثير، وأسأل الله تعالى أن أكون قد وُفِّقْتُ في ذلك إلى الصواب، في كشف اللثام عن حقيقة ما تضمنته تلك الكتب، وطريقة تصنيفها، بما أمكن من الإيجاز الذي يقتضيه المقام. والآن أريد أن أعقد موازنة بين كتب الخطيب ـ التي كان مؤلفها، موضوع هذه الرسالة ـ وبين الكتب التي تقدمته من جهة، والكتب التي تأخرت عنه في هذا الفن من جهة أخرى.

أ ـ أما الكتاب الأول فهو كتاب: «المُحَدِّث الفاصل» للرامهرمزي: فهو مصدر من أقدم مصادر هذا الفن، إلا أنه في الحقيقة غير شامل لأبحاث علوم الحديث كلها، ولا لأكثرها، فإن كثيراً من أنواع علوم الحديث، لم يرد للكتاب فيها ذكر من قريب ولا من بعيد. فلا يوجد فيه مثلاً تقسيم للخبر، من حيث كثرة أسانيده وقلتها، وهو ما يسمى بالمتواتر والآحاد، ولا تقسيم الآحاد إلى مشهور وعزيز وغريب. وليس فيه تقسيم الخبر من حيث منتهى سنده. كالمرفوع والموقوف والمقطوع، وليس فيه تقسيم الخبر من حيث اتصال سنده أو انقطاعه، كالمتصل، والمنقطع، والمعلَّق والمعضَل، والمرسل والمدلَّس. وليس فيه تقسيم الخبر من حيث قبوله ورَدّه ، كالصحيح والحسن، والضعيف والمنكر والموضوع . هذا من حيث الخبر، أي ما يسمى «بالمَرْوِيّ»، فلم يبحث فيه أبداً، مع أنه جانب مهم جدير بالبحث، وأما ما يتعلق بالراوي ، فليس فيه بحث متكامل عن شروط الراوي ، وإن وجدت في الكتاب أبحاث يتكون من مجموعها ما يسمى بشروط الراوي، إلا أنها أبحاث متناثرة وغير متكاملة ، وأما علم الجرح والتعديل ، وما يتفرع عنه من ألفاظ الجرح والتعديل، ومراتب تلك الألفاظ ، وماذا يُقدّم من الجرح والتعديل إذا

تعارضا ،فلم يشر إليه ولا بكلمة واحدة، مع أنه ركن مهم في بحث الراوي، وشروط قبول روايته، كما لم يتطرق إلى بحث ما يتعلق بالرواة من حيث بلدانهم ووفياتهم وطبقاتهم ، وما يتبع ذلك.

هذا فضلاً عن أبحاث أخرى متفرقة لم يذكرها، كبحث المسلسل، وزيادات الثقات ،ومختلف الحديث، والناسخ والمنسوخ ، وغير ذلك.

والكتاب كله بصورة مجملة يبحث في أبوابه الأولى في مقدمات عن علم المصطلح، ثم في أوصاف طالب الحديث وبعض شروطه، ثم في العلو والنزول، وما يتعلق به من الرحلة وعدمها. ثم فيمن جمع بين الرواية والدارية. واستدل في هذا البحث بأن أهل الحديث هم أهل دراية لأنهم يعرفون ضبط الكلام والأسماء، ومنها معرفة الأسماء والكنى والألقاب، والمتفق والمفترق، والمؤتلف والمختلف، وبحث فيها . وأخيراً تكلم بالتفصيل عن طرق التحمل، وصيغ الأداء، السماع والعرض والمناولة، وتفصيله ليس على سبيل التقسيم والتعريف والحكم والتمثيل، بشكل متكامل، وإنما التمثيل هو الغالب. ثم ذكر ما يتعلق بذلك من تقويم اللحن والرواية باللفظ أو المعنى، والمعارضة والمذاكرة والمنافسة، ومن كره كثرة الرواية، والإملاء والاستملاء ،وأصول التصحيح.

ومع هذا كله، فالذي يشفع للرامهرمزي في ذلك، أنه من أوائل الفاتحين لباب التصنيف في علوم الحديث في كتاب مستقل. كما يمكن أن يقال، إنه قد قَصَرَ أبحاث الكتاب على ما ذكرته سابقاً، لأن غايته من تصنيفه، هو التمييز بين الراوي والواعي، فبين فيه ما يتعلق بالراوي وشروطه، وأصول الرواية في تحملها وأدائها، وما يتعلق بذلك. كما بين أن الواعي هو الفقيه المستنبط، الذي يعتمد على الراوي في توصله للخبر، وإن لكل منهما فضلاً في مهمته، ويتبين ذلك من تسمية الكتاب، ومن المقدمة التي مر بحثها، ونقل نصوص منها.

فلست ناقداً للمؤلف في هذا التصنيف، لتركه كثيراً من أبحاث علوم الحديث، وإنما أردت ذكر الحقيقة الواقعة فيه. بعد الدراسة والبحث، وليس ذلك

رأياً أرتئيه ، وإنما هو ثمرة بحثي فيه، ولقد صدق ابن حجر في وصفه لهذا الكتاب بعدم الاستيعاب، حينما قال عن مؤلفه: «لكنه لم يستوعب». فكان بحثي الطويل هذا، بياناً لكلمة ابن حجر المبهمة هذه: «لكنه لم يستوعب» أجل، إنه لم يستوعب.

ب- **وأما الكتاب الثاني فهو: «معرفة علوم الحديث» للحاكم**: فإنه كتاب حافل بأنواع علوم الحديث، وإن فاته شيء قليل منها، إلا أنه أهمل ذكر آداب الشيخ والطالب بالكلية، كما أنه أهمل موضوع كتابة الحديث، وتقييده وضبطه، وعرضه وتصحيحه، وما يتعلق بذلك، ولم يشر إليه بالمرة، وأكثر من ذلك، فإنه لم يعتن ببحث طرق التحمل الثمانية، -على أهميتها-، وصيغ الأداء. إلا أنه أشار إليها في آخر الكتاب، ببحث صغير مقتضب جداً، سمّاه: «من رخص في العَرْض على العالم ورآه سماعاً، ومن رأى الكتابة بالإجازة من بلد إلى بلد إخباراً، ومن أنكر ذلك ورأى شرح الحال فيه عند الرواية». وهو النوع الثاني والخمسون من الكتاب، وبه ختم الكتاب، وهو بحث لا يتعدى الورقتين من الكتاب[1].

وهو بلا شك غير وافٍ، وليس فيه ذكر جميع طرق التحمل، فضلاً عن تقسيماتها وفروعها، وخصوصاً الإجازة، فيمكن أن يقال فيه، إن الحاكم لم يستوعب، إلا أنه ذكر أكثر الأنواع، وفاته الأقل، وليس في كلام الحافظ ابن حجر إشارة إلى هذا.

هذا، ومن جهة الترتيب، فإنه غير مرتب، فنجده بدأ الأنواع بذكر العالي والنازل، وهي من صفات الإسناد، ثم أتبعها بنوع «صدق المحدث»، وهو بحث يتعلق بالراوي، ثم أتبعه بنوع «المسانيد من الأسانيد»، وهو من صفات السَنَد، ثم أتبعه بنوع «الموقوفات من الروايات» وهو من صفات المتن.

وهكذا ينتقل من بحث يتعلق بالسند، إلى بحث يتعلق بالمتن، إلى بحث يتعلق بالراوي، بدون التزام أي ترتيب. ولقد أشار الحافظ ابن حجر إلى هذه

---

(١) ينظر البحث بين ص ٢٥٦ - ٢٦١، من معرفة علوم الحديث للحاكم.

وفي الباب العاشر، استفاد من كتاب «تقييد العلم»، و «الجامع». وفي البابين الرابع عشر والخامس عشر، اعتمد في كثير منه على «الكفاية»، وفي البابين الثامن عشر والتاسع عشر، استفاد فيهما من «الجامع»، لا سيما التاسع عشر[1].

وابن الصلاح في «علوم الحديث»، كان عالة كذلك على كتب الخطيب عامة، وعلى كتابيه: «الكفاية» و «الجامع» خاصة.

ولقد تتبعت كتابه وبحثت فيه، فوجدته قد صرح بالنقل عن الخطيب في أكثر من ستين موضعاً، مفرقة في سائر أبحاث الكتاب، لكنه لم يصرح باسم المصدر الذي نقل منه أقوال الخطيب تلك إلا نادراً. فقد صرح باسم كتاب الكفاية في موضعين فقط، ولدى بحثي في كتاب الكفاية، وغيره عن تلك الأقوال في مظانها، وجدت أكثرها في كتاب الكفاية، ثم في الجامع، ثم في بقية كتب الخطيب.

وهذه مواضع تلك النقول، أذكر اسم المسألة أو الباب التي وردت فيه، ورقم الصفحة من «علوم الحديث»[2]، كما أذكر اسم الكتاب الموجودة فيه من كتب الخطيب، مع رقم الصفحة أيضاً.

١ـ بحث [3] المسند: ص ٤٩	الكفاية: ص ٢١
٢ـ بحث المرفوع: ص ٥٠	الكفاية: ص ٢١
٣ـ بحث المقطوع: ص ٥١	الجامع: باب القول في كتب الحديث على وجهه وعمومه، وذكر الحاجة إلى ذلك في الجمع لأصناف علومه.
٤ـ بحث المقطوع: ص ٥٢	الجامع: باب القول في كتب الحديث الخ . . .

---

(١) انظر الصفحات: ٢١٦ـ٢٢٣ـ٢٢٤ـ٢٢٥ـ٢٢٦ـ٢٢٧ـ٢٣٠ـ٢٣٧ـ٢٤٢، من الإلماع، وانظر مايقابلها من الجامع: ق ١: ١٥٠ـق ٢: ٤٧ـق ١: ٤٨ـق ٢: ١٢٤ـق ١: ٣٨ـق ١:٣١ـق ٢: ٦٩ـق ١: ٩٥.

(٢) اعتمدت في العزو إلى صفحات «علوم الحديث» لابن الصلاح، على طبعة الشيخ راغب الطباخ، التي طبعت بحلب سنة ١٣٥٠ هـ.

(٣) وصورة هذا النقل ما يلي: «ذكر أبو بكر الخطيب الحافظ، رحمه الله، أن المسند عند أهل الحديث، هو الذي اتصل إسناده، من راويه إلى منتهاه، وأكثر ما يستعمل ذلك فيما جاء عن رسول الله صلى الله عليه وسلم، دون ما جاء عن الصحابة وغيرهم.

٥ـ بحث المرسل: ص ٥٦ — الكفاية: ص ٢١

٦ـ بحث المنقطع: ص ٦٤ — الكفاية: ص ٣٨٤. وصرح هنا باسم «الكفاية»

٧ـ بحث المعضل: ص ٦٤ — الكفاية: ص ٢١

٨ـ بحث المعضل: ص ٦٦ — الكفاية: ص ٢١

٩ـ بحث المُؤَنَّن: ص ٧٠ — الكفاية: ص ٤٠٦ـ ٤٠٧

١٠ـ تفريعات المعضل: ص ٧٧ — الكفاية: ص ٤١١

١١ـ تفريعات المعضل: ص ٩٢ — الكفاية: ص ٤١١

١٢ـ زيادات الثقات: ص ٩٢ — الكفاية: ص ٤٢٤ـ ٤٢٥

١٣ـ زيادات الثقات: ص ٩٢ — الكفاية: ص ٤٢٥

١٤ـ المعلل: ص ٩٧ — الكفاية: ص

١٥ـ من تقبل روايته ومن ترد: ص ١١٥ — الكفاية: ص ٨٦

١٦ـ مسألة الجرح المفسر: ص ١١٧ — الكفاية: ص ١٠٨ـ ١٠٩

١٧ـ مسألة الجرح المفسر: ص ١١٧ — الكفاية: ص ١١٠ـ ١١٤

١٨ـ مسألة العدد في الجرح والتعديل: ص ١١٩. — الكفاية: ص ٩٦

١٩ـ مسألة التعديل على الإبهام: ص ١٢٠ — الكفاية: ص ٩٢

٢٠ـ مسألة رواية المجهول: ص ١٢٢ـ ١٢٣ — الكفاية: ص ٨٨

٢١ـ مسألة ارتفاع الجهالة: ص ١٢٤ — الكفاية: ص ٨٨ـ ٨٩

٢٢ـ مسألة أرفع العبارات وأدناها في التعديل والجرح: ص ١٣٦ — لم أعثر عليه في كتب الخطيب

٢٣ـ مسألة أرفع عبارات التحمل: ص ١٤١ — الكفاية: ص ٢٨٤

٢٤ـ مسألة استعمال (أخبرنا): ص ١٤١ — الكفاية: ص ٢٨٦

٢٥ـ مسألة استعمال (سمعت): ص ١٤١ — الكفاية: ص ٢٨٧

المسألة	المقابل
٢٦ـ مسألة استعمال (قال) في السماع: ص ١٤٢	الكفاية: ص ٢٨٩
٢٧ـ مسألة إطلاق (حدثنا وأخبرنا) في القراءة على الشيخ والفرق بينهما: ص ٤٠٣	الكفاية: ص ٣٠٢
٢٨ـ مسألة قول الراوي (حدثنا وحدثني): ص ١٤٦	الكفاية: ص ٢٩٤
٢٩ـ مسألة اتباع لفظ الشيخ في قوله. (حدثنا وحدثني): ص ١٤٧	الكفاية: ص ٢٩٢
٣٠ـ مسألة الإجازة لجميع المسلمين: ص ١٥٣	الإجازة للمعدوم والمجهول: ص ٨٠ من المطبوعة (في كفايته).
٣١ـ مسألة عدم جواز الإجازة للمجهول وتعليقها بشرط: ص ١٥٤	الإجازة للمعدوم والمجهول: ص ٨١ـ ٨٢
٣٢ـ مسألة جواز الإجازة للمجهول وتعليقها بشرط: ص ١٥٥	الإجازة للمعدوم والمجهول ص ٨١
٣٣ـ مسألة جواز الإجازة للمعدوم ابتداءً ص ١٥٧	الإجازة للمعدوم والمجهول: ص ٨١
٣٤ـ مسألة الإجازة للطفل الصغير. ص ١٥٦	الكفاية: ص ٣٢٥ـ ٣٢٦
٣٥ـ مسألة إجازة المجاز: ص ١٥٩	الكفاية: ص ٣٤٩ـ ٣٥٠
٣٦ـ مسألة الرواية بالمناولة مع براءة الشيخ من غلط التلميذ: ص ١٦٢	الكفاية: ص ٣٢٨
٣٧ـ مسألة المناولة المجردة عن الإجازة: ص ١٦٣	الكفاية: ص ٣٤٨
٣٨ـ مسألة عبارة الراوي بطريق المناولة والاجازة: ص ١٦٣.	لم أعثر عليه في كتب الخطيب.
٣٩ـ مسألة وضع الدائرة بين الحديثين: ص ١٧٤	الجامع ـ باب تحسين الخط وتجويده ـ.

٤٠- مسألة كتابة الصلاة والتسليم على رسول الله عند ذكر اسمه: ص ١٧٥	الجامع- باب تحسين الخط وتجويده-
٤١- مسألة مقابلة الكتاب بأصل الشيخ: ص ١٧٧	الكفاية: ص ٢٣٩
٤٢- مسألة كتابة اسم الشيخ الذي سمع منه: ص ١٨٣	الجامع- باب تحسين الخط وتجويده-
٤٣- مسألة إعارة الكتب لمن له فيها سماع: ص ١٨٤	الجامع- باب الترغيب في إعارة الكتب ق ٢: ٤٧-
٤٤- مسألة السماع من الأميّ والضرير اللذين لم يحفظا: ص ١٨٦	الكفاية: ص ٢٢٨
٤٥- مسألة رواية الكتاب من نسخة ليس فيها سماعه: ص ١٨٧.	الكفاية: ص ٢٥٧
٤٦- مسألة قول الراوي، (أو كما قال)، إذا روى الحديث بالمعنى: ص ١٩٠	الكفاية: ص ٢٠٥
٤٧- مسألة اختصار الحديث: ص ١٩٠	الكفاية: ص ١٩٣
٤٨- مسألة إلحاق نقص في الحديث: ص ١٩٣	الكفاية: ص ٢٥٣
٤٩- مسألة استدراك النقص من كتب غيره: ص ١٩٤	الكفاية: ص ٢٥٤
٥٠- مسألة الزيادة في نسب من فوق الشيخ: ص ١٩٥	الكفاية: ص ٢١٥
٥١- مسألة ذكر المتن قبل الإسناد: ص ١٩٨	الكفاية: ص ٢١٤؟
٥٢- مسألة رواية الحديث بإسناد، ثم إتباعه بإسناد آخر: ص ١٩٨	الكفاية: ص ٢١٣
٥٣- مسألة رواية الحديث بإسناد، ثم إتباعه بإسناد، آخر، وقوله نحوه: ص ١٩٩	الكفاية: ص ٢١٤
٥٤- مسألة تغيير عن (النبي)، إلى عن (رسول الله): ص ٢٠٠	الكفاية: ص ٢٤٤

٥٥- مسألة إسقاط أحد الراويين، إذا كان مجروحاً ص: ٢٠١	الكفاية: ص ٣٧٨
٥٦- مسألة رفع الصوت بالصلاة على النبي ﷺ: ص ٢٠٧	الجامع: ق ١: ١٢٩
٥٧- مسألة استعانة المحدث بحفاظ وقته لتخريج أحاديثه: ص ٢٠٩	لم أعثر عليه في كتب الخطيب.
٥٨- مسألة الاشتغال بالتأليف والتصنيف لأنه يثبت الحفظ: ص ٢١٣	الجامع: ق١-٢: ٨٧
٥٩- مسألة العلو النسبي: ص ٢١٧	لم أعثر عليه في كتب الخطيب.
٦٠- مسألة ذكر الخطيب المتواتر: ص ٢٢٥	الكفاية: ص ١٦
٦١- مسألة تعريف التابعي: ص ٢٧٤	الكفاية: ص ٢٢
٦٢- أمثلة رواية الآباء عن الأبناء: ص ٣٠١	كتاب: رواية الآباء عن الآبناء.
٦٣- أمثلة السابق واللاحق: ص ٣٠٦	كتاب: السابق واللاحق
٦٤- بعض أمثلة في المتفق والمفترق ص ٣٥٦	كتاب: المتفق والمفترق

هذا في الأمكنة التي صرح فيها بالنقل عن الخطيب. وهناك مواضع أخرى لم يصرح فيها بأنه نقل عن الخطيب، لكن من نظر فيها وفي كتب الخطيب، وجد أنها مستفادة منها، حتى أننا نجد أبحاثاً كاملةً قد لخص فيها ما ذكره الخطيب في بعض كتبه، ولم يشر إلى ذلك. فمنها النوعان: (٢٧ و ٢٨)، وهما: «معرفة آداب المحدث»، و «معرفة آداب طالب الحديث» فقد لخص ابن الصلاح في هذين البابين، ما ذكره الخطيب في (الجامع).

وقد مر بنا قول الحافظ ابن حجر، في معرض وصفه لكتاب ابن الصلاح هذا، إذ قال عنه: «واعتنى بتصانيف الخطيب المفرقة، **فجمع شتات مقاصدها**، وضم إليها من غيرها نُخَبَ فوائدها فكأن ابن حجر يقول: إن اعتماد ابن الصلاح في تصنيفه كتابه «علوم الحديث»، كان على كتب الخطيب أولاً، حيث جمع شتات

مقاصدها، أي لخصها، وجعلها مادة كتابه، ثم أضاف إلى ذلك فوائد منتخبة من غير مصنفات الخطيب.

وأما من حيث النُّقُول، فإن أكثر من جاء بعد ابن الصلاح، ساروا بسيره، وجعلوا كتابه «علوم الحديث»، الذي هو تلخيص لكتب الخطيب، محور أبحاثهم وتصنيفاتهم. ومن أراد منهم الاستدراك عليه، من شرح شيء مغلق في كتابه، أو تقييد شيء مطلق، رجع إلى كتب الخطيب، فاستشهد بما فيها من النصوص، فيما يستدركه عليه، وذلك كالعراقي، والزركشي، وابن حجر، في نكتهم[1].

فثبت بهذا صحة ما قاله الحافظ ابو بكر ابن نقطة، من أن المحدثين بعد الخطيب عيال على كتبه، والحمد لله رب العالمين.

(١) انظر التقييد والإيضاح للعراقي الصفحات رقم: (٤٩ - ٥٩ - ٦٠ - ٦١ - ٦٣ - ٧٩ - ٨١ - ١١٤ - ١٧٤) وغيرها.

خاتمـــة

جامعة لخلاصة الدراسات عن الخطيب

مر بنا أن الخطيب عاش في عصر شهد فيه عدداً من القلاقل السياسية، التي كادت تعصف بالخلافة العباسية، كما شهد ألواناً من الصراع بين السنة والشيعة، واصطلى بنار ذلك الصراع في بعض المناسبات، كما خاض غمار المعارك الكلامية، التي دارت بين أصحاب الحديث، وبين أهل الكلام والرأي، وكان له فيها جولات حاسمة موفقة، يُرى منها بريق الاعتدال.

لكن تلك القلاقل السياسية ، والخلافات الطائفية ، والمعارك المذهبية، ما كانت لتؤثر على متابعته طريق انعلم، والوصول فيه إلى أعلى قدر وأكبر نصيب ، بل شق طريقه بهمة عالية، غير معتمدة على انحياز إلى سلطة حكومية ، ولا على انتساب إلى أسرة أو عشيرة قوية، وإنما اعتمد على الله تعالى أولاً ، ثم على دأبه وجده المتواصل ، الذي لا يعتريه سأم ولا ملل . فكان في حياته عصامياً حقاً .

لقد عاش الخطيب حياته كلها مشغولاً بالعلم، من نعومة أظفاره إلى أن لقي وجه ربه، ففي طفولته، تولى والده توجيهه هذه الوجهة العلمية ، فحفظ القرآن ، وتعلم القراءة والكتابة، ووجوه القراءات ، وعلوم الآلات ، وفي سن مبكرة ما تجاوز فيها الحادية عشرة ، بدأ بسماع الحديث ، لكن سرعان ما تركه ليتزود من مسائل الفقه ، ثم عاد إلى الحديث وعلومه المتفرعة ،وفعلاً لم تمض عليه ثلاث سنوات ، حتى عاد لدرس الحديث ، مع دراسته الفقه والعلوم الشرعية الأخرى، ثم قرر أن يتخصص في الحديث وعلومه.

وفي أول شبابه، يتوفى والده، فلا يثنيه ذلك عن متابعة الطريق الذي وجهه والده إليه ، فيمضي في سبيل العلم ، بعزيمة أقوى، وصبر أشد.

وتتشوف نفسه للرحلة في طلب الحديث ، بعد أن لقي شيوخ بلده- بغداد-

وأخذ عنهم ، فيرحل أولاً إلى البصرة ، ويعرج أثناء رجوعه على الكوفة، فيلتقي بعلماء البلدين ، ويأخذ الحديث عنهم ، ويعود بفوائدجمة لا تقدر .

ثم يرمي ببصره إلى أماكن نائية ، مثل نيسابور ، أو مصر ، ويرحل أخيراً إلى نيسابور، بعد استشارة شيخه البرقاني ، ويمر في هذه الرحلة الطويلة البعيدة بأقطار عديدة ، كانت مراكز إشعاع العلم في ذلك العصر ، مثل أصبهان ، وهمذان ، والري ، والجبال ، والدينور ، ويستفيد الكثير من علماء تلك الأقطار المشهورين ، ثم يعود إلى بغداد ، وقد صار راوية كبيراً ، وهو في ريعان شبابه ، لم يتجاوز الخامسة والعشرين من عمره ، ويمكث في بغداد ، وأخيراً ينشيء رحلة الحج ليقوم بأداء الفريضة ، ولا ينسى أن يمر بأقطار فيها من المراكز العلمية والعلماء ، كدمشق والقدس وصور ، كما يغتنم الفرصة وهو في مكة المكرمة ، فيلتقي بالعلماء الحجاج ، والمجاورين والمقيمين فيها ، حتى لقد دفعه الشوق إلى علو الإسناد ، أن يقرأ صحيح البخاري كله ، على كريمة بنت أحمد المروزية ، في خمسة أيام .

ومن حرصه الشديد على لُقى الشيوخ والعلماء في بلده ، وفي الأقطار التي رحل إليها ، كثر عدد شيوخه الذين أخذ وتلقى العلم عنهم . فقد أخذ عن شيوخ كبار لا يحصون لكثرتهم .

ولكثرة علمه ومصنفاته التي تلقاها عنه العلماء وطلبة الحديث، كثر تلاميذه والآخذون عنه، لا سيما في العراق والشام، حيث أقام وحدث بعامة مصنفاته.

وكثرة مصنفاته، أذاعت شهرته، وأكبرت في عين الناظر فيها قدرَه ومنزلته، وخلدت على مدى الأيام ذكره وسمعته، فلا تكاد تقرأ كتاباً أو بحثاً في علوم الحديث، إلا وتجد اسم الخطيب وأقواله مبثوثة في صفحاته.

ولقد اعترف خصومه بهذه القيمة الكبيرة لمصنفاته، في دلالتها على منزلته وقدره، فقد قال ابن الجوزي، الذي حاول ما أمكنه النيل من الخطيب ومصنفاته، في معرض الكلام على مصنفات الخطيب: «ومن نظر فيها، عرف قدر الرجل، وما هُيِّىءَ له، مما لم يهيأ لمن كان أحفظ منه. كالدارقطني وغيره» (١).

---

(١) المنتظم : ٨ / ٢٦٦.

ولقد امتازت تصانيفه بمميزات كثيرة، منها، التخصص في بحث موضوع بعينه، في كل مصنف من مصنفاته، بحيث لا يتناول الخطيب في ذلك المصنف موضوعاً آخر، ولو كان صغيراً، وإنما يكرس جميع صفحات الكتاب وأبوابه، لبحث الموضوع الذي سمى الكتاب به، وهذا شيء يكسب البحث قوة واستقصاءً من جميع وجوهه، بشكل لم يكن مشهوراً في ذلك العصر، فعلى سبيل المثال: «تقييد العلم»، وشرف أصحاب الحديث»، والرحلة في طلب الحديث، و«اقتضاء العلم العمل» و «المتفق والمفترق» للخطيب، فإن كل كتاب من هذه الكتب يتناول موضوعاً واحداً فقط، يتناوله الخطيب من جميع جوانبه، ويشبعه بحثاً، حتى يكون إليه المنتهى في بابه، فلا يحتاج الباحث بعده إلى مصدر آخر ليتم بحثه في ذلك الموضوع[1]. فهذه ميزة جديرة بالاعتبار والتقدير، وتدل على سعة اطلاع الخطيب في كل موضوع، وهو شيء لا يتيسر لكل مصنف. وقد نوّه الحافظ ابن حجز بهذه المميزة لمصنفات الخطيب فقال ـ بعد أن ذكر كتابيه: الكفاية والجامع ـ، : « وقلَّ فن من فنون الحديث، إلا وقد صنف فيه كتاباً مفرداً »[2].

ومن تلك المميزات، حسن التبويب والتقسيم، ومنها نقل جميع الشواهد والأدلة، بالسند الكامل إلى قائليها، سواء كانت حديثاً، أو أثراً أو خبراً تاريخياً، فقد نقل جميع ما في تاريخه بالسند الكامل، بل لقد نقل النوادر الفكاهية في كتابه «التطفيل» بالسند. يبدؤه بالذي حدثه بالفكاهة، وينتهي إلى من أسندت إليه. وهذا شيء، يدل على قوة حفظ الخطيب، كما أنه يعطي التصنيف قوة في الوثوق بما فيه، ومنها قوة المحاكمات العقلية، والاستنتاجات المنطقية السليمة، من المقدمات التي يعرضها.

وقصارى القول، فإن مصنفات الخطيب، تعتبر من النوع الراقي جداً بين المصنفات من وجوه عديدة، ولهذا، رأينا من ترجم له من المؤرخين نسبه إليها،

---

(١) انظر هذه الكتب، ثم انظر كتاب: «جامع بيان العلم وفضله» لعَصْريّ الخطيب، الحافظ ابن عبد البَر الأندلسي، الذي جمع فيه موضوعات شتى، لكن بشكل مقتضب لا يشفي الغليل. ويحتاج الباحث في تتمة بحثه إلى مصادر أخرى، ليتم بحث تلك الموضوعات.

(٢) شرح نخبة الفكر لابن حجَر: ص ٢.

فقال : «صاحب التصانيف» حتى أن ابن الجوزي ، لم يتمالك لسانه حين قال عن كتبه : « وصنف الكتب الحسان البعيدة المثل »[1] وقد اشتملت مصنفاته على أحاديث كثيرة بأسانيدها منها أحاديث غير موجودة في الأصول الستة ، أو كتب السنة المشهورة . فهي ثروة حديثية قيمة .

أما علوم الخطيب ، فإنه قد أخذ من كل علم بنصيب ، وقرأ واطلع على جميع العلوم الشرعية ، وعلوم الآلات ، والأدب ، ويظهر ذلك من مجموعة الكتب الضخمة، التي ورد بها دمشق من مروياته عن شيوخه، والتي بلغت : (٤٧٦) كتاباً في شتى العلوم والفنون ، إلا أن خلاصة أمره أنه درس الفقه حتى صار فقيهاً، ثم درس الحديث وعلومه وتاريخ الرجال ، وتخصص فيهما حتى غلبا عليه ، فكان كما قال عنه ابن خلكان: « كان فقيهاً فغلب عليه الحديث والتاريخ»[2].

وأما مذهبه ونزعاته ، فقد كان يعتمد بالدرجة الأولى على نصوص كتاب الله تعالى، وما صح من حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم ، ويعتبر حكم رسول الله صلى الله عليه وسلم ، كحكم الله تعالى في وجوب العمل بهما ، ويرى الباحث ذلك في عامة كتبه، كالكفاية والفقيه والمتفقه، وشرف أصحاب الحديث، وغيرها. ومذهبه في الصفات أنها تمر كما جاءت، بدون تأويل ولا تعطيل ولا تشبيه ولا تمثيل، ولقد اتهمه ابن الجوزي بشتى الاتهامات، ونسبه إلى البدعة وقلة الدين، واضطربت أقواله فيه وفي مصنفاته، مما يدل على تحامله عليه. فقد أنصفه كثير من كبار الحنابلة، وكتبوا مصنفاته واستفادوا منها ومدحوه ومنهم الحافظ ابو بكر بن نقطة الحنبلي. ولقد حمل الخطيب لواء التوفيق بين أصحاب الحديث، وبين الفقهاء في عدد من كتبه، وأوضح أنه لا خلاف في الحقيقة بين المخلصين من الفريقين.

ومما سبب له الإيذاء والاضطهاد أيضاً، كرهه للروافض والشيعة ، الذين تستروا تحت اسم حب علي رضي الله عنه ، وحب آل البيت ، وراحوا تحت هذا الاسم يسبون الصحابة ويكفرونهم ، ويكيدون للإسلام ودولته بشتى الوسائل ،

(١) ذكر كبار الحفاظ: لابن الجوزي.

(٢) وفيات الأعيان: ١ / ٧٦.

حتى فرقوا كلمة المسلمين ، وجعلوهم أحزاباً وفرقاً متخاصمين ، مما سبب سقوط الخلافة ، ودمار بلاد المسلمين على أيدي التتار والصليبين .

فقد كان يبغضهم لهذا ، فاتهموه بكونه « ناصبياً » [1] ، ووشوا به إلى أمير الجيوش، الوالي على الشام من قبل الفاطميين، فأمر بقتله، وكاد الأمر يتم لولا عناية الله تعالى ، ومع ذلك ، نفوه إلى مدينة صور .

لقد كان الخطيب جريئاً في الحق ، غير هياب من أحد ، لا يتـزلف إلى الحكام ولا يداهنهـم ، فلذلك لم يولوه منصباً من المناصب الرسمية ، ولا كان يوماً من الأيام من رجال البلاط لأي خليفة أو أمير ، ولم يقدم كتبه لصاحب جاه أو سلطان ، كما كان يفعل بعض العلماء ، وإنما كان يصنفها بدافع شعوره بحاجة المسلمين إليها عامة، أو بناء على طلب من بعض طلاب العلم ، ممن كان يصحبه ويستفيد منه .

ولقد ساقه حرصه على العلم ، واطلاعه الواسع على تاريخ رجال الحديث ، أن وجد بعض الأوهام والأخطاء لمن سبقه من الأئمة ، فلم يستبح السكوت عليها ، فصنف مصنفات في بيانها ، وإيضاح الصحيح فيها ، مما أداه إليه علمه واجتهاده، مع تقديمه العذر في صنيعه هذا .

وكان من جملة ما ساقه إليه اطلاعه الواسع ، تورطه في جمع كل ما قيل في الإمام أبي حنيفة رحمه الله، من قدح وطعن وذم ، حتى الأمور المكفِّرة، والحكايات السخيفة التافهة التي يدحضها العقل السليم ، ولا يتصور صدورها من أي مسلم عادي، والأدهى من ذلك كله ، تصديره لهذه المثالب ، بكلمات تدل على أنها الأقوال الراجحة المقبولة في أبي حنيفة ، وأن ما عداها من الروايات التي وردت في مدحه والثناء عليه ، مرجوحة وغير مقبولة.

والحق يقال: «فالخطيب مخطىء في جمعه كل هذه السخافات، في حق إمام مجمع على إمامته بين المسلمين ، كما أنه متحامل ومتعصب ومجانب للحق ، في ترجيحه مثالب أبي حنيفة على مناقبه. مع إيـرادة أكثر المثالب بأسانيد ضعيفة واهية .

---

(١) أي يبغض سيدنا علياً رضي الله عنه، ويناصبه العداء.

هذا ، إن كان الخطيب قد قالها ، وجمعها كلها بنفسه ، ورجح قبولها ، لكن الشك يعترض كونه جمعها ورجحها ، بل العقل يشير إلى أن أيدي أثيمة ، لعبت في تاريخه، فزادت في ترجمة أبي حنيفة على الوجه الذي نراه ، وتلك أمور قد مر بحثها .

لقد كان الخطيب صادقاً في قوله ، حجة في نقله ، تقياً ورعاً في تصرفاته، محباً للعلم وأئمته ، وهذا يبعده من أن يشهِّر بإمام من أئمة المسلمين ، على الوجه الذي نراه في تاريخه.

والشيء الأخير ، الذي أود أن أختم به خلاصة دراساتي عن الخطيب ، هو التأكيد على أن الخطيب ، استفاد من مصنفات من سبقه في علوم الحديث ، وزادعليها ، وأتى بأحسن وأجمع منها ، كما أنه أرسى قواعد علم المصطلح ، في كتابيه الكفاية، والجامع، وجعل بقية كتبه مجالاً للتطبيق العملي ، والشواهد المستفيضة على كل فن من فنون علوم الحديث، وخص كل فن منها بكتاب مستقل . فسدَّ بذلك الفراغ الذي كان قبله في مجال علوم الحديث على أتم وجه وأحسنه .

كما ظهر أثر مصنفاته ، فيمن جاء بعده من المصنفين في علوم الحديث ، فاستفادوا من كتبه ومصنفاته ، لكنهم لم يأتوا بأحسن وأجمع منها فلذلك ، قال عنه الحافظ أبو بكر بن نقطة : «كل من أنصف علم أن المحدثين بعده عيال على كتبه» .

رحم الله أبا بكر الخطيب رحمة واسعة ، وجزاه الخير عنا وعن أئمة المسلمين ، ممن استفادوا من علمه ومصنفاته ،ومنحنا وعلماء المسلمين اليوم ، الهمة العالية للاقتداء به في العلم والتصنيف ، إنه سميع مجيب . وآخر دعوانا ، أن الحمد لله رب العالمين .

وكان الفراغ منه في رجب من سنة ١٣٩١ هـ

وكتبه

راجي عفو ربه المنَّان

أبو حفص محمود بن أحمد الطحان

مصادر الرسالة

١ـ القرآن الكريم.

٢ ـ إجازة المجهول والمعدوم وتعليقها بشرط للخطيب، مخطوطة الظاهرية مجموع: (٦٦). الرسالة: (١١)، والنسخة المطبوعة بمطابع المجد بالقاهرة، سنة ١٣٨٩ هـ.

٣ ـ الأربعين المرتبة على طبقات الأربعين لابن حاتم المقدسي، مخطوطة الظاهرية: (١٦٨) حديث.

٤ ـ الاستدراك، لابن نقطة الحنبلي، مخطوطة الظاهرية بدمشق: (٤٢٣) حديث.

٥ ـ الأسماء المبهمة في الأنباء المحكمة للخطيب، مخطوطة تركيا، وتوجد عنه صورة في معهد المخطوطات التابع للجامعة العربية بالقاهرة تحت رقم: (٥٧٩).

٦ ـ الإشارات إلى المبهمات، للنووي، طبع لاهور في الهند، طبعة حجرية، سنة ١٣٤١ ـ هـ.

٧ ـ الإصابة في تمييز الصحابة، لابن حجر، مطبعة السعادة بمصر، سنة ١٣٢٣ هـ.

٨ ـ الإعلان بالتوبيخ لمن ذم التاريخ، للسخاوي، نشر القدسي بمكتبة الترقي، سنة ١٣٤٩ هـ.

٩ ـ اقتضاء العلم العمل، للخطيب، المطبعة العمومية بدمشق، سنة ١٣٨٥ هـ، تحقيق ناصر الدين الألباني.

١٠ ـ الإكمال، لابن ماكولا، طبع دائرة المعارف العثمانية بالهند، الطبعة الأولى.

١١ ـ الإلماع إلى معرفة أصول الرواية وتقييد السماع، للقاضي عياض، نشر دار التراث، والمكتبة العتيقة سنة ١٣٨٩ هـ، تحقيق السيد أحمد صقر.

١٢ ـ الانتقاء في فضائل الأئمة الثلاثة الفقهاء، لابن عبد البر الأندلسي، نشر حسام الدين القدسي، سنة ١٣٥٠ هـ.

١٣ ـ الأنساب، للسمعاني، نسخة مصورة بالأفست عن المخطوطة، نشر مكتبة المثنى ببغداد.

١٤ ـ البخلاء، للخطيب، طبع بمساعدة المجمع العلمي العراقي ببغداد، سنة ١٣٨٤ هـ.

١٥ ـ البخلاء للجاحظ، طبع القاهرة.

١٦ ـ البداية والنهاية، لابن كثير، مطبعة السعادة بالقاهرة، سنة ١٣٤٨ هـ.

١٧ ـ بيان خطأ محمد بن إسماعيل البخاري في تاريخه، لابن أبي حاتم، طبع دائرة المعارف العثمانية بالهند، سنة ١٣٨٠ هـ، تحقيق المعلمي.

١٨ ـ تاريخ بغداد، للخطيب، طبع الخانجي بمصر، سنة ١٣٤٩ هـ، وعنها تصوير بيروت.

١٩ـ تاريخ دمشق، لابن عساكر، تهذيب عبد القادر بدران.

٢٠ـ تاريخ دمشق، لابن عساكر، مخطوطة الظاهرية، تاريخ (١ـ ٢).

٢١ـ تاريخ ابن قاضي شهبة، مخطوطة الظاهرية، (٥٧) تاريخ.

٢٢ـ تاريخ البخاري الكبير، طبع دائرة المعارف العثمانية بالهند.

٢٣ـ تالي التلخيص للخطيب، مخطوطة دار الكتب المصرية، رقم: (٣١) مصطلح الحديث.

٢٤ـ تأنيب الخطيب على ما ساقه في ترجمة أبي حنيفة من الأكاذيب، للشيخ زاهد الكوثري، الطبعة الأولى بمصر، سنة ١٣٦١ هـ.

٢٥ـ تبيين كذب المفتري فيما نُسب إلى الإمام أبي الحسن الأشعري، لابن عساكر، نشر مكتبة حسام الدين القدسي.

٢٦ـ التبصرة والتذكرة، لعبد الرحيم العراقي، المطبعة الجديدة بمدينة فاس بالمغرب، سنة ١٣٥٤ هـ.

٢٧ـ تدريب الراوي، للسيوطي، الطبعة الثانية، مطبعة السعادة بالقاهرة، تحقيق الشيخ المرحوم عبد الوهاب عبد اللطيف.

٢٨ـ تذكرة الحفاظ، للذهبي، الطبعة الثالثة بحيدر آبار الدكن، (صورة عنها ببيروت).

٢٩ـ التطفيل، للخطيب، نشر حسام الدين القدسي، دمشق ـ مطبعة التوفيق، سنة ١٣٤٦ هـ.
٣٠ـ تقريب التهذيب، لابن حجر، طبع مصر، تحقيق عبد الوهاب عبد اللطيف.
٣١ـ (التقريب)، مختصر (علوم الحديث) للنووي، الطبعة الثانية، مع شرحه.
٣٢ـ التدريب، للسيوطي، مطبعة السعادة بالقاهرة، تحقيق الشيخ عبد الوهاب عبد اللطيف.
٣٣ـ تقييد العلم، للخطيب، مخطوطة الظاهرية بدمشق.
٣٤ـ التقييد والإيضاح، لعبد الرحيم العراقي، الطبعة الأولى بالمطبعة العلمية بحلب، نشر وتصحيح الشيخ محمد راغب الطباخ، سنة ١٣٥٠ هـ.
٣٥ـ تلخيص المتشابه، للخطيب، مخطوطة دار الكتب المصرية، رقم: (٣١) مصطلح الحديث.
٣٦ـ التنكيل بما في تأنيب الكوثري من الأباطيل، طبع دمشق، تعليق الشيخ ناصر الدين الالباني.
٣٧ـ تهذيب مستمر الأوهام، لابن ماكولا، صورة عن مخطوطة تركيا، بمعهد المخطوطات التابع للجامعة العربية بالقاهرة، تحت رقم: (١٩٠) تاريخ.
٣٨ـ تهذيب التهذيب، لابن حجر، طبع دائرة المعارف العثمانية، بحيدر آباد بالهند.
٣٩ـ توجيه النظر، شرح نخبة الفكر لابن حجر، طبع مصر.
٤٠ـ جامع بيان العلم وفضله، لابن عبد البر، مطبعة العاصمة بالقاهرة، نشر المكتبة السلفية بالمدينة المنورة، سنة ١٣٨٨ هـ، الطبعة الثانية.
٤١ـ جامع الترمذي، مع العلل الصغير له، وبذيله الشرح المسمى بـ: (تحفة الأحوذي)، طبع مصر، نشر المكتبة السلفية بالمدينة المنورة.
٤٢ـ الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع، للخطيب، مخطوطة الإسكندرية، وصورة عنها في دار الكتب المصرية، مصطلح الحديث رقم: (٥٠٥).
٤٣ـ الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم، طبع دائرة المعارف العثمانية بالهند.

٤٤- الجهر ببسم الله الرحمن الرحيم في الصلاة، للخطيب، المختصر منه، للذهبي، مخطوطة الظاهرية، مجموع: (٥٥).
٤٥- حديث الستة من التابعين، للخطيب، مخطوطة الظاهرية بدمشق، مجموع: (١١٥)، الرسالة الثانية.
٤٦- الحديث والمحدّثون، للشيخ الدكتور محمد محمد أبي زَهُو، طبع مصر، بتحقيق المؤلف.
٤٧- الخطيب البغدادي مؤرخ بغداد ومحدثها، للاستاذ الدكتور يوسف العش، مطبعة الترقي بدمشق، سنة ١٣٦٤ هـ.
٤٨- دُوَل الإسلام، للذهبي. الطبعة الثانية بدائرة المعارف العثمانية بالهند، سنة ١٣٦٥ هـ.
٤٩- ذكر كبار الحفاظ، لابن الجوزي، مخطوطة الظاهرية، مجموع: (١٠٠) من صفحة (١٣٥) وما بعدها.
٥٠- الرحلة في طلب الحديث، للخطيب. مطابع المجد في القاهرة، ضمن رسائل أخرى للخطيب والنسائي نشر المكتبة السلفية بالمدينة المنورة تحقيق السيد صبحي السامرائى سنة ١٣٨٩ هـ.
٥١- الرد على أبي بكر الخطيب، للملك المعظم، طبع الخانجي.
٥٢- الرسالة المستطرفة لبيان مشهور كتب السنة المشرفة، لمحمد بن جعفر الكتابي، الطبعة الثانية بمطبعة دار الفكر بدمشق، تقديم وتحقيق الشيخ محمد المنتصر الكتاني
٥٣- السابق واللاحق، للخطيب (صورة بالفوتستات) عن المخطوطة، في دار الكتب المصرية، تحت رقم: (٣٨١) مصطلح الحديث.
٥٤- شذرات الذهب في أخبار من ذهب، لابن العماد الحنبلي، نشر حسام الدين القدسي، سنة ١٣٥٠ هـ، وتصوير بيروت عنه.
٥٥- شرف أصحاب الحديث، للخطيب مخطوطة المدينة المنورة، بمكتبة شيخ الإسلام عارف حكمت، تحت رقم: (٣٨) حديث.

٥٦- صبح الأعشى، للقلقشندي، طبعة دار الكتب الخديوية بمصر ، الطبعة الأميرية سنة ١٣٣١ هـ وما بعدها.
٥٧- صلاة التسبيح، للخطيب، مخطوطة الظاهرية تحت رقم: (٣٧٩) حديث.
٥٨- صحيح البخاري، بشرحه فتح الباري، المطبعة السلفية.
٥٩- صحيح مسلم، عيسى البابي الحلبي، تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي.
٦٠- طبقات الشافعية الكبرى، للسبكي، الطبعة الأولى ، طبع عيسى البابي الحلبي، سنة ١٣٨٣ هـ.
٦١- العِبَر في أخبار من غَبَر، للذهبي..
٦٢- علوم الحديث لابن الصلاح، الطبعة الأولى، بالمطبعة العلمية بحلب، نشر الشيخ محمد راغب الطباخ، سنة ١٣٥٠ هـ، وفي ذيله كتاب (التقييد والإيضاح) للعراقي.
٦٣- غاية النهاية في طبقات القراء، لابن الجزري، مطبعة السعادة بمصر، سنة ١٩٣٣ م.
٦٤- غنية الملتمس إيضاح الملتبس، للخطيب ، صورة في مكتبة مكة المكرمة العامة، عن نسخة مخطوطة بالمكتبة الآصفية بالهند، رقمها في مكة: (٧٠) حديث.
٦٥- فتح المغيث للسخاوي، الطبعة الثانية، نشر المكتبة السلفية بالمدينة المنورة، طبع بمطبعة العاصمة بالقاهرة.
٦٦- فتح الباقي، للشيخ زكريا الأنصاري، المطبعة الجديدة بمدينة فاس بالمغرب، سنة ١٣٥٤ هـ.
٦٧- الفقيه والمتفقه- للخطيب مطابع القصيم بالرياض، على نفقة دار الإفتاء السعودية، سنة ١٣٨٩ هـ.
٦٨- الفوائد المنتخبة الصحاح والغرائب، انتقاء الخطيب، من حديث الشريف أبي القاسم الحسني، الجزء الثالث عشر ، مخطوطة الظاهرية مجموع :(١٤٠).
٦٩- الفوائد المنتخبة الصحاح والغرائب، تخريج الخطيب، من حديث أبي القاسم المهرواني، الجزء الثاني والرابع ، صورة في معهد المخطوطات بالقاهرة، رقم: (٣٥٣) حديث.

٧٠ـ الفهرست ، لابن النديم، طبعة فلوغيل.
٧١ـ فهرست ابن خليفة الأموي الاشبيلي، نشر مكتبة المثنى ببغداد ، عن الأصل المطبوع بسرقسطة.
٧٢ـ فهرست المالكي، مخطوطة الظاهرية بدمشق، مجموع: (١٨)، الرسالة السادسة.
٧٣ـ الكامل، لابن الأثير- طبع بيروت.
٧٤ـ كشف الخفاء ومزيل الإلباس عما اشتهر من الأحاديث على ألسنة الناس، لإسماعيل بن محمد العجلوني، الطبعة الثانية سنة ١٣٥١ . (وعنها تصوير إحياء دار التراث العربي ببيروت).
٧٥ـ كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون، لحاجي خليفة، دار سعادات ، سنة ١٣١٠ هـ.
٧٦ـ الكفاية في علم الرواية، للخطيب، طبع دائرة المعارف العثمانية بالهند، سنة ١٣٥٧ هـ.
٧٧ـ لسان الميزان، لابن حجر العسقلاني، الطبعة الأولى، طبع دائرة المعارف العثمانية بالهند.
٧٨ـ اللباب في تهذيب الأنساب، لابن الأثير، نشر حسام الدين القدسي.
٧٩ـ ما لا يسع المحدث جهله، للميانجي، شركة الطبع والنشر الأهلية ببغداد ، تحقيق السيد صبحي السامرائي.
٨٠ـ المتفق والمفترق للخطيب، مخطوطة استنبول من جـ ١٠ ـ ١٨، عنها صورة في معهد المخطوطات التابع للجامعة العربية بالقاهرة، ومن: جـ ٣-٩، في مكتبة الشيخ عبدالله بن حميد، المشرف على التدريس الديني بالحرم المكي.
٨١ـ المحدث الفاصل، للرامهرمزي ، مخطوطة مكتبة الأمير فاروق بسوهاج، رقم: (٩٣٠).
٨٢ـ مرآة الجنان، لابن صديق الغماري، طبع دائرة المعارف العثمانية بالهند.
٨٣ـ المستفاد من مبهمات المتن والإسناد، لأبي زرعة العراقي، مطابع الرياض بالسعودية، سنة ١٣٨٠ هـ.

٨٤ـ مشتبه النسبة، لعبد الغني بن سعيد الأزدي- طبع الهند، طبعة حجرية.
٨٥ـ معرفة علوم الحديث، للحاكم، طبع الهند، بتحقيق وتعليق الدكتور السيد معظم حسين.
٨٦ـ معجم الأدباء لياقوت الحموي، الطبعة الأخيرة نشر، مكتبة عيسى البابي الحلبي بمصر.
٨٧ـ معجم البلدان، لياقوت ، الطبعة المصورة، عن طبعة المستشرق (وستنفلد).
٨٨ـ مقدمة الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم، طبع دائرة المعارف العثمانية بالهند.
٨٩ـ مقدمة ابن خلدون، طبع مصر.
٩٠ـ المنتظم في تاريخ الملوك والأمم لابن الجوزي، الطبعة الأولى، نشر دائرة المعارف العثمانية بالهند.
٩١ـ المنهج الحديث في علوم الحديث ـقسم الرواية للشيخ الدكتور محمد محمد السماحي، طبع دار الأنوار بمصر.
٩٢ـ موضح أوهام الجمع والتفريق، للخطيب، طبع الهند، نشر دائرة المعارف العثمانية بالهند ، سنة ١٣٧٨ هـ.
٩٣ـ المؤتلف والمختلف، لعبد الغني بن سعيد الأزدي، طبع الهند، طبعة حجرية.
٩٤ـ ميزان الاعتدال في نقد الرجال للذهبي، الطبعة الأولى من طبعات عيسى البابي الحلبي ، سنة ١٣٨٢ هـ.
٩٥ ـ النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة لابن تغري بردي الأتابكي، طبعة دار الكتب المصرية.
٩٦ـ النصيحة لأهل الحديث.للخطيب، مطابع المجد بالقاهرة، ضمن رسائل أخرى للخطيب والنسائي، نشر المكتبة السلفية بالمدينة المنورة، سنة ١٣٨٩ هـ وتحقيق السيد صبحي السامرائي.
٩٧ـ وفيات الأعيان، لابن خلكان، الطبعة الأولى، مطبعة السعادة بمصر، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد.



فهرست موضوعات الرسالة



هذا الكتاب

يشتمل على :

١ ـ دراسة تفصيلية لحافظ المشرق الخطيب البغدادي لحياته العامة والعلمية بشكل لا يوجد في كتاب آخر قبله .

٢ ـ دراسة لآثاره العلمية لا سيما في الحديث وعلومه . وعلى وجه الخصوص فيه دراسة لأربعة وعشرين كتاباً من كتبه بشكل منهجي موسّع .

٣ ـ موازنة تفصيلية بين أمهات كتب الخطيب في علوم الحديث، وبين أمهات الكتب لغيره في هذا الفن . .

وفي النهاية فيه دراسة موسعة لأمهات كتب المصطلح السبعة التي صنفها الأئمة .

٤ ـ تحقيق شافٍ لقول الحافظ أبي بكر بن نقطة الحنبلي «كل من أنصف علم أن المحدثين بعد الخطيب عيال على كتبه»

٥ ـ إبراز أن الخطيب حمل لواء التوفيق بين المحدثين والفقهاء .